



Abu Nour

العزيمت
الإسلامية
في العالم

العدد الأول

Abu Nour

www.alkottob.com



الحركات الإسلامية في العالم

رئيس التحرير

ضياء رشوان



المنسق

محمد فايز فرحات



العدد الأول

المشاركون في الدليل

أولئك القريب الأجداد

الباحثون

إبراهيم النجار
د. السيد عوض عثمان
ضياء رشوان
عبد الحلیم غزالي
د. عماد جاد
د. عمار علي حسن
د. كمال السعيد حبيب
مجدي صيحي
د. محمد سعد أبو عامود
محمد صلاح
د. محمد عبد السلام
محمد فايز فرحات
د. مصطفى محمود منجود
هانى رسلان

الباحثون المساعدون

رشا نبيل فرید
شريف زيفر هلالی
عصام حسن البيومي
محمد عز العرب
ياسمين أبو الفضل خطاب

٩ اجتماعية: هذا التامل... لماذا؟
	مقدمة تعريفية
١٣ الحركات الإسلامية، التعرف والمخرطة
	القسم الأول
	الحركات الإسلامية، التعرف والأنشطة
٢٧ ١ - جماعة الإخوان المسلمين في مصر
٥٢ ٢ - حزب العدالة والتنمية في تركيا
٧٩ ٣ - تنظيم القاعدة الجهاد
١٠١ ٤ - الجماعة الإسلامية في إندونيسيا
١٣٣ ٥ - ماذا بقي من جماعة الجهاد المصرية؟
١٥٧ ٦ - حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في فلسطين
١٦٥ ٧ - حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين
١٨٨ ٨ - حركة المجاهدين في كشمير
	القسم الثاني
	الحركات الإسلامية: الأفكار والرؤى
	جزء خاص: الأبعاد المختلفة لخطاب أسامة بن لادن
٢١١ ١ - ملامح تطور خطاب بن لادن قبل وبعد سبتمبر ٢٠٠١
٢١٧ ٢ - فلسطين في رؤية بن لادن
٢٣٥ ٣ - التفكير الاقتصادي لأسامة بن لادن
٢٥٥ ٤ - التفكير العسكري - الصليبي لأسامة بن لادن
٢٧٣ ٥ - المراجعات الفكرية لجماعة الجهاد الإسلامية المصرية، قراءة تحليلية في 'سلسلة تصحيح المفاهيم'
	القسم الثالث
	الحركات الإسلامية: القيادة الحركية والفكرية
٣١٧ ١ - حسن البناي
٣٣٥ ٢ - عبد القادر بن عبدالعزيز (سيد إمام الشريعة)

www.alkottob.com

www.alkottob.com



هذا الدليل ... لماذا؟



بالرغم من التعرّيد الشديد في الاهتمام الأكاديمي والإعلامي والسياسي بالظاهرة الإسلامية خلال الأعرام الأخيرة، وبخاصة تلك التي تلت هجمات الحادي عشر من سبتمبر على نيويورك والقطن عام ٢٠٠١، إلا أن هذا الاهتمام غير المسبوق لم يترافق معه محاولات تسعى للتعرف على أبرز مكونات تلك الظاهرة وأكثرها إثارة للجدل، أي الحركات الإسلامية، بصورة تتفق وما يسعى إليه البحث والتحليل العلمي، أي التوصل لأدق تعريفات تمكنها لها وتصنيفات لغاتها وأنواعها بما يمكن من دراستها بأكثر قدر تمكن من الموضوعية والحياد العلمي. وظل الاهتمام البحثي والإعلامي والسياسي بتلك الحركات الإسلامية ذات العلاقة بالسياسة يترقبها التوسع منصباً عليها بصورة فردية وجزئية أو بصورة يشوبها التعميم، بحيث بدت في النهاية وكأنها تأخذ أحد شكلين: إما أنها حركات وجماعات منفصلة عن بعضها البعض ولا توجد بينها علاقات أو خصائص مشتركة، أو أنها تنقسم بنفس الخصائص العملية والأفكار النظرية بما يعضها جميعاً ضمن كلمة صماء هي الحركات الإرهابية العبيقة حسب التصنيفات التي صادت بعد هجمات سبتمبر.

وغاب في ظل ذلك التركيز الفردي والجزئي أو التعميم وجود جهد بعني يسعى لتراكم ويضع أسساً نظرية وإحصائية لتعريف مختلف أنواع الحركات الإسلامية ورسم خريطة لها على مستوى العالم، بما يساعد على فهم أدق لأفكارها وأفعالها ومواقفها، وأهم من ذلك توقع ما قد تنبئ من أفكار أو تتخذ من أفعال ومواقف في المستقبل لقاء عديد من القضايا الخارجية المهمة التي يمر بها النظام الدولي والقضايا الداخلية التي تشهدها الدول التي توجد بها تلك الحركات. من هنا بدأ هذا الغياب الواضح والفج في الأدبيات العربية والأجنبية - سوى مجهودات فردية قليلة هنا أو هناك - خريطة دقيقة وتعريفات علمية للحركات الإسلامية بداية نقطة الانطلاق الأولى لإصدار الدليل الخالي الذي يشرفه مركز الأهرام للدراسات السياسية والأسس التحية بوضع عدده الأول بين أيدي القراء المتابعين والتخصصين. وقد بدأ ضرورياً في ظل تلك البداية والأهمية المركزية التي اتخذتها هجمات سبتمبر ٢٠٠١ في تطور الحركات الإسلامية على مستوى العالم، بل وتطور العالم نفسه، أن يركز الدليل في معظم فصوله على التطورات التي حلت بالهركات الإسلامية التي يدرسها خلال عام ٢٠٠٢ بهدف التعرف على أثر تلك الهجمات وتأثيرها عليها.

وكما توضح المقدمة التحليلية، فهذا الدليل - الذي نسعى لأن يتكون سبواً - يستهدف تطبيق التعريفات والخريطة النظرية الأرية الواردة فيها على مختلف الحركات الإسلامية الموجودة في معظم مناطق العالم ودوله، بحيث يتكون قاعدة ضرورية للتعرف عن قرب على تلك الحركات بصورة كافية، بدون الإغراق في التفاصيل متعامة الصغر أو التعميمات فاقدة المعنى. وفي هذا الإطار، فالدليل يبدأ مسدوره بتقسيم ثلاثي لأبوابه الرئيسية، بحيث يشمل القسم الأول الحركات الإسلامية: التعريف والأنشطة، وهو يركز على الجوانب التاريخية لقيام تلك الحركات وكذلك الجوانب ذات العلاقة بأشغلتها العملية. وفي الدليل الخالي تعالج الدراسات الأولى والثانية جماعة الإخوان المسلمين في مصر



وحرب العادلة والتمنية في تركيا كنموذجين للحركات السياسية - الاجتماعية ذات البرامج الإسلامية الساعية للوصول للحكم بالطرق السلمية في بلادها، بينما تناول الدراسات السادسة والسابعة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وجماعة الجهاد الإسلامي الفلسطيني كنموذجي حركات التحرر الوطني المسلحة الإسلامية، والتي هي في الأصل جزء من الحركات السياسية - الاجتماعية ذات البرامج الإسلامي. ويتناول الدليل في الدراسة الثالثة تنظيم قاعدة الجهاد باعتباره النموذج الأبرز حالياً للحركات الإسلامية الجهادية دولية المجال، بينما تناولها الدراسة الرابعة بمعالجة الجماعة الإسلامية في اندونيسيا كنموذج مثالي للحركات الإسلامية الجهادية المحلية وذات الطابع الإقليمي، وثاني الدراسة الخامسة لكي تقدم صورة واضحة وحديثة بما تسلي من جماعة الجهاد المصرية والتي كانت نموذجاً للحركات الإسلامية الجهادية المحلية لم انتقل قسم منها ليتحول إلى حركة جهادية دولية المجال منخرطة في تنظيم القاعدة. وثاني الدراسة الثامنة والأخيرة في ذلك القسم لتقدم حركة المجاهدين في كشمير كنموذج للحركات الجهادية الاستطالية - الانفصالية والتي تسعى لتحرير عتبر المناطق المسلمة التي توجد بها عن الدول غير المسلمة التابعة لها وفي نفس الوقت إقامة دولة إسلامية فيها.

أما القسم الثاني من الدليل، فهو بصرفه كتاباً يوضح عنوانه إلى التعرف على الأفكار والرؤى التي يقوم عليها النشاط الحركي للحركات الإسلامية بمختلف فئاتها وأنواعها. وفي الدليل الحالي نقرأ جزءاً خاصاً من ذلك القسم لرعيه تنظيم قاعدة الجهاد أسامة بن لادن لفهم وتحليل رؤاه وتصوراته لجموعة من القضايا الرئيسية، يبدأ بدراسة حول التطور الذي مر به خطاب بن لادن قبل وبعد هجمات سبتمبر من زاوية التفكير ووسائل الاتصال التي استخدمها والجمهور الذي استهدفه في المرحلتين فضلاً عن الأشكال التي اتخذها ذلك الخطاب. وثاني الدراسة الثانية في ذلك الجزء الخاص لتسعى للتعرف على حقلية موجه ووزن قضية رئيسية تكررت كثيراً في خطاب بن لادن واختلف كثير من الدارسين حول تلك الحقلية ما بين اعتبارها جزءاً أصيلاً من فكر ورؤية وعيم القاعدة أو اعتبارها مجرد حجة يمكن عليها لتبرير ممارساته العنيفة والإرهابية، وهي القضية الفلسطينية. أما الدراسة الثالثة من ذلك القسم فهي تسعى لمعرفة وتحليل التفكير الاقتصادي لرعيه القاعدة، وموقع الجوانب الاقتصادية والثالية من تصوره الصراع الشامل مع من يعتبره أعداءه الرئيسيين وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا ثاني الدراسة الرابعة والأخيرة من ذلك الجزء الخاص لتبرير بصورة أكثر عمقاً على التفكير العسكري العنيفة عند بن لادن باعتباره التطبيق التوحي لروايته الصراعية أو الجهادية الدولية. أما الدراسة الخامسة والأخيرة في ذلك القسم الثاني، فهي مخصصة لدراسة عميقة لسلسلة تصحيح المفاهيم التي أصدرتها الجماعة الإسلامية المصرية لتندرس بها تحولها الكبير والنهائي من حركة جهادية محلية إلى حركة سياسية - اجتماعية ذات برنامج إسلامي ساعية للوصول للحكم بالطرق السلمية، وهو التحول الذي كان لابد من التوقف عنده لدراسة أحد أبرز جوانبه وهو تلك المراجعة الفكرية الجذرية لأفكار العنف والتطرف.

ويأتي القسم الثالث والأخير من الدليل لكي يركز على محور مهم في التطور الفكري والعملية



للحركات الإسلامية بمختلف أنواعها وفئاتها، وهو المتعلق ببعض القيادات الحركية والفكرية التي لعبت - ولا يزال بعضها يلعب - أدواراً حاسمة في هذا التطور. ويقوم مفهوم ذلك القسم على إجراء دراسات حول تلك النوعية من القيادات التي يتم اختيارها حسب معيار تأثيرها الفكري أو الحركي - أو الاثنين معاً - المؤكدة والقوي على بعض الحركات الإسلامية لفترة طويلة من الوقت، بحيث تشمل جوانب من سيرتها الذاتية مع تركيز أكبر على الجوانب الفكرية أو الحركية التي تنسب بها كل قيادة منها. وفي ظل ذلك نسعى الدراسة الأولى في ذلك القسم لتحليل مسيرة وأفكار الدكتور حسن المرابي القائد الإسلامي السوداني البارز، والذي لا شك في تأثيراته القوية والناشرة على تطور الحركة الإسلامية السياسية المسلمية في السودان طيلة العامين الأخيرين على الأقل وحتى اليوم، فضلاً عما تركه من آثار على تطور الأوضاع في السودان ما كلفه في نفس الفترة. أما الدراسة الثانية فهي مخصصة لدراسة تطور وأفكار الإسلامي الجهادي المصري سيد إمام الشريف المعروف باسمه عبدالقادر بن عبدالعزيز، والذي فضلاً عن كونه أميراً لجماعة الجهاد المصرية حتى عام 1993 فهو صاحب التين من المؤلفات الضخمة التي أسست للفكر الجهادي العنيف ولا يزال كثير من الأفكار المشددة التي وردت فيهما متداولة ومعبدة في صفوف عديد من الحركات الإسلامية الجهادية والدولية على مستوى العالم. وعما كتاباً الجامع في طلب العلم الشريف، و أعدته في إعداد العدة.

إن هذا الدليل لا يطرح أكثر من أن يكون استمراراً للتقاليد البحثية الرصيدة التي استنها ومار عليها مركز الأهرام للدراسات السياسية والأستراتيجية منذ قيامه، وأن يسهم مع جهود بحثية وأكاديمية أخرى سابقة عليه وتالية له في بناء مدرسة مصرية وعربية متخصصة في دراسة الظاهرة الإسلامية بكافة تجلياتها وجوانبها، مساعداً أن تقدم فهماً أدق وأشمل لتلك الظاهرة ولتسد الفجوات التي تركتها وراءها المدارس الأخرى في سعيها لهذا الفهم.

وما كان من الممكن لهذا الطموح أن يولد ولا لهذا الدليل أن يصدر لو لا الدعم القائم والمتروح الأشكال الذي تقدمته مؤسسة الأهرام العربية و إدارتها لمركز الدراسات ومفروحاته وإصداراته منذ نشأته عام 1968 وحتى اليوم، والذي امتد بصوره عدة إلى الدليل الحالي، كذلك فالتشكر واجب مؤسسة فريدريش إيريت الألمانية لتحميستها لمشروع ذلك الدليل وحرصها على تقديم ما طلب منها من دعم لإصدار ذلك الدليل بصورته التي وسعدنا أن نقدمها إليها إلى قرأتها الأعزاء.

رئيس التحرير

www.alkottob.com

www.alkottob.com



الحركات الإسلامية: التعريف والتحريظ



الحركات الإسلامية: التعريف والخريطة

أدت هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ على واشنطن ونيويورك وما تلاها من أحداث إلى نشوء اختلاطات واسعة وعموض كبير في تعريف المفهوم بمصطلح "الحركات الإسلامية". ونتيجة لذلك الخلط والعموض بدت كل الحركات الإسلامية وكأنها ذات طبيعة مشتركة وتعريف واحد، هو ذلك الذي يضعها جميعاً تحت عنوان "الحركات الإرهابية" وفق المفهوم المغلوط الشوش الذي فرض نفسه بعد هجمات سبتمبر على معظم أرجاء العالم، وبخاصة في القسم الغربي منه. ولأن مفهوم "الحركات الإرهابية" كمرادف للحركات الإسلامية يبدو غير دقيق أو واقعي ويعكس تعميماً التحيزات سياسية أكثر من الحقائق الواقعية والتاريخية والعلمية، فقد بدأ ضرورياً أن يعاد النظر في تعريف الحركات الإسلامية وأن يتم وضع تصنيف لها أكثر دقة وقرباً من الواقع والتاريخ والعلم. وهي المهمة الرئيسية التي يسعى هذا الدليل للقيام بها.

١- ما هي الحركات الإسلامية؟

١- مشكلات تعريف وتصنيف الحركات الإسلامية

الحقيقة أن مصطلح "الحركات الإسلامية" قد عانى دوماً - حتى قبل هجمات سبتمبر - من درجة عالية من العموض والتشويش على الرغم من كثرة الدراسات والمقالات التي عالجت جوانب مختلفة لتلك الحركات. وعلى تعدد المساهمات المختلفة في تلك المعالجة فقد سلك كل منها نهجه الخاص في تسمية وتصنيف مكونات تلك الحركات المتعددة هي أيضاً، الأمر الذي أدى إلى إجابة الداموس المفهومي الخاص بها بحالة من التضخم والترهل واللاتضابط، وهي الخصائص المماثلة تماماً لأسس التحليل العلمي الذي يسعى عادة للوصول لنتائج ذات دقة عالية منطلقاً من تعريفات ومعايير تتنوع بنفس الدرجة من الدقة والوضوح. ونظراً لتعدد التعابير المستخدمة لوصف وتصنيف الحركات الإسلامية، فإن القارئ المهتم والمختص بصياغة بالدهشة من كثرة المصطلحات والتسميات التي تطلق عليها. ففي الكتابات العربية نجد تصنيفات عديدة مثل: السلفية والأصولية والشريعة والإرهابية والمنطرفة والإسلامية والأولوية كسبية، الخ. وتزداد المشكلة في اللغات الأجنبية، مثل الفرنسية والإنجليزية، والتي تتضمن ترجمة ضخمة أخرى من المصطلحات والتصنيفات التي يعود معظمها إلى مصادر تاريخية ومعرفية عربية في الأساس.



وتعاني العالمية الساحقة من تلك المصطلحات والتصنيفات، العربية والأجنبية، من نقطة ضعف جوهرية تضع حدوداً على قدرتها على التعبير الدقيق عن الظاهرة الإسلامية بتدويناتها ومكوناتها المختلفة، وهي أنها تعجز في معظمها إلى أصول معرفية أجنبية. وبذلك لا تنتمي تلك المصطلحات والتصنيفات سواء في أصلها الأجنبي أو ترجماتها العربية الشائعة والمعدلة أحياناً إلى المجال التاريخي والمعرفي الإسلامي الذي نشأت الحركات الإسلامية المعاصرة ضمن حدوده وتطورت بداخله. ولا شك أن عملية نقل المصطلحات والتصنيفات هذه وزرعها قسراً في الجسد التاريخي والمصطلحي الإسلامي قد واجهت العقبة الكبرى المعروفة في هذا النوع من العمليات، أي عدم ملائمتها تماماً له وبالتالي رفضه لها وفي الغرض الأحوال بلادها لقلعة مترنحة في مواضعها الجديدة تنظر للفظ في أول فرصة مواتية.

كما لا يخفى ما يكمن وراء بعض هذه المصطلحات والتصنيفات الشائعة من انحرافات تقويمية لواقعها وخروجها ومستخدميتها مثل "منظرفة" أو "زهامية" أو "مشهدة" من جهة أو "اصلاحية" أو "تقويمية" أو "معدلة" من جهة أخرى في اللغة العربية وما يرافقها ويقترب منها في اللغات الأجنبية، حيث يستند واضعو تلك المصطلحات والتصنيفات إلى جزء من خصائص بعض الحركات الإسلامية لكي يعمموا مضمونه على الحركات كلها أو معظمها، كذلك فقد سعت كتابات أخرى للهروب من صعوبة التصنيف والتصيير بين مختلف فئات الحركات الإسلامية أو بغرض وصفها بخصائص بعضها، إلى الحديث عنها جميعاً باعتبارها حركة واحدة متجانسة على الرغم من تنوعها وتفرقتها بين بلدان العالم الإسلامي. وقد بدت كل الحركات الإسلامية في تلك الكتابات - العربية والعربية على حد سواء - وكأنها كتلة واحدة مصطنعة تسمو كلها بخصائص واحدة تلحق أفكار التكفير والعنف في ملامحتها.

وتعكس هذه التوجهية من المصطلحات والتصنيفات التقويمية وؤية أصحابها لمواقف الحركات الإسلامية من المصالح والأفكار التي ينتمون إليها أكثر مما تعكس من حليقة تلك الحركات. فمستخدمو تلك المصطلحات والتصنيفات في اللغة العربية واللغات الأجنبية هم في الأغلب أطراف في الصراعات السياسية والثقافية والاجتماعية الدائرة في مجتمعاتهم حول الظاهرة الإسلامية، ويصرون من خلال تلك المصطلحات والتصنيفات التقويمية عن خلافهم أو انفصالهم مع هذه الظاهرة ورفضهم أو قبولهم لها بمختلف مكوناتها. ويرتبط بذلك مباشرة سيولة بعض تلك المصطلحات والتصنيفات وضعومية الإمساك بها بدقة مثل مصطلح "حركات معدلة" أو "حركات منظرفة"، حيث يبدو غامضاً - وأحياناً غائباً - المركز الأساسي للتصنيف والذي يمكن القول باعتدال أو تطرف الحركات الإسلامية حسب قربها منه أو بعدها عنه. ولم يكن لفظ صياغة وتبني مصطلحات وتصنيفات ذات أصل عربي غائباً للحركات الإسلامية غير العلمية في طر يق تعريف وتصنيف أقل لها، بل أيضاً تبني باحثون آخرون - عرب ومسلمون أو أجنبيون -



محمسون للظاهرة الإسلامية ولقربون من بعض أفكارها وتصوراتها ومصطلحاتها وتصنيفات أخرى مُعاداة لم يكن معظمها سوى عبارات معدلة لما تطلقه تلك الحركات على نفسها من مسميات، بعض النظر عن قربها أو بعدها من الطبيعة الحقيقية لتلك الحركات.

في ظل ذلك الواقع يكون إيراداً - بل وإجماً - أن تبدل محاولات جدية لضبط القاسم من المفهوم لتعريف وتصنيف الحركات الإسلامية المعاصرة على أسس أكثر دقة وعلمية وموضوعية قبل الشروع في تحليلها وقراءة تطوراتها. من هنا فإن التدقيق في خصائص تلك الحركات يدفع إلى القروح تعريفها والتمييز بينها وفقاً لمناهج تحليلية مستمدة من خصوصيتها دون التضحية بما وصلت إليه العلوم الاجتماعية والإنسانية الحديثة من مناهج نظرية يمكن لها المساعدة على فهم أعمق لتلك الحركات. وفي هذا الإطار فإن النظر إلى الخبرة الطويلة للجماعات والفرق الإسلامية، والتي تبدأ من القصة الكبرى حتى اليوم، بغية كثيراً في التعرف على خصائصها المتكررة والتي تمكن في النهاية من بلورة مناهج لها يمكن عبرها تعريف وتصنيف الحركات الإسلامية المعاصرة. ولا شك أن طول المدة التاريخية - أربعة عشر قرناً - التي تواتر خلالها ظهور الجماعات والفرق الإسلامية وتكرار الخصائص الشكلية والموضوعية لبعضها يعطي شرعية علمية لمحاولة اشتقاق مناهج نظرية لها تنكون أكثر دقة في تعريف وتصنيف ودراسة نظائرها المعاصرة.

ولا يعني هذا أن يتم الانحصار في تعريف وتصنيف ودراسة الحركات الإسلامية المعاصرة على المناهج التحليلية المستفاد من الواقع التاريخي الإسلامي. فلا شك أن مثل هذا التعريف والتصنيف يكتسب مزيداً من العمق والدقة عند استعانته بمناهج والأدوات تحليلية إضافية من تلك التي أبداعها ترسانة العلوم الاجتماعية والإنسانية الحديثة بما فيها العلوم الغربية ذات الشروعية العلمية المدعومة بأساس نظري متماسك وبحوث تطبيقية جادة ومنهجية. إن عدم الانحصار في تعريف وتصنيف تلك الحركات على المناهج والأدوات التحليلية المستمدة من العلوم الغربية الحديثة لا يطلاق من "عداء إيديولوجي" لتلك العلوم أو لغرب بغير ما هو يسعى لإضفاء أكبر قدر ممكن من الدقة والعملية على ذلك التعريف والتصنيف بالاستفادة من التاريخ الإسلامي الخامس والذي مثل الوعاء الطبيعي الذي تمت بداخله تلك الحركات.

ب- نحو تعريف أدق للحركات الإسلامية

في هذا الإطار فإن القصد من الحركات الإسلامية هنا هو تلك الجماعات التي تشترك معاً في اعتبار أحد جوانب الإسلام أو تفسيراته الإطار المرجعي لها سواء فيما يخص وجودها أو أهدافها، والتي تنشط بطرق مختلفة من أجل تطبيق الصورة التي تراها للإسلام في المجتمعات والدول والمجالات التي توجد بها. ويلعب الجانب الفكري دوراً محورية في تحديد الصيغيات بين الحركات والجماعات الإسلامية المختلفة بالإضافة إلى



جوانب أخرى ترتبط به بصورة أو بأخرى. وعلى الرغم من وجود بعض المعايير الأخرى التي يمكن أن يستند إليها في تصنيف تلك الحركات، مثل الأصول الاجتماعية لها أو تصوراتها السياسية أو أساليبها الحركية، فإن الأساس الفكري يظل هو القاعدة الأكثر صلاية لهذا التصنيف لها والتمييز فيما بينها.

وقد تختلف تلك التصنيفات في فهمها لتفاصيل علاقة مشروعها الفكري والسياسي والاجتماعي بقواعد الإسلام وأصوله كما قد تختلف في تفسيرها لبعض تلك القواعد والأصول، إلا أنها تظل جميعها مع ذلك تعتمد في صحة انتساب مشروعها للإسلام وتظل تطلق عليه صفة "إسلامي". وعلى الرغم من وجود وأهمية الأساس الفكري لدى كل الحركات السياسية والاجتماعية الأخرى، فهو ذو مكان خاص بالنسبة للحركات الإسلامية حيث يمثل بالنسبة للبعض منها نضالاً دينياً مقدساً تسعى لتطبيقه دون اجتهاد أو تعديل بينما هو بالنسبة للبعض الآخر مرجعية وليس لها الأولوية على أي مرجعيات أخرى قد تلجأ إليها. ويعد التأثير الحاسم للأساس الفكري إلى مختلف جوانب الحركات الإسلامية بدءاً من أسسها ومروراً بمصطلحاتها ورموزها وأشكالها التنظيمية وانتهاءً بأسس حياتها وأساليبها الحركية، وهو الأمر الذي يميزها عن غيرها من الحركات السياسية والاجتماعية في علاقتها بأسسها الفكرية، على الرغم من التشابه الظاهري الذي يبدو بينهم.

٢. خريطة الحركات الإسلامية

ولقد طورية الأساس الفكري السابق توجيحه في تصنيف الحركات الإسلامية، فإنها تنقسم إلى فئتين رئيسيتين لا يجمع بينهما سوى الانتساب إلى الإسلام مع الاختلاف العميق قبل ذلك ويعده في طريقة هذا الانتساب وفراة ذلك الإسلام. ولاشك أن عوامل متعددة متداخلة هي التي أدت إلى خلق تلك الخريطة الحركية للحركات الإسلامية المعاصرة. ومع ذلك يبقى أنه يمكن القول أن نظائر تلك الحركات المتسوعة قد سبيل لها الظهور والتواجد خلال القرون الخمسة عشر التي تمثل التاريخ الإسلامي، وأن بعضاً من الحركات التي نشدها حالياً ليست سوى "إعادة إنتاج" لتلك الحركات القديمة. كذلك فمن الضروري التأكيد على أن خريطة الحركات الإسلامية القدرحة هنا لا تشمل سوى تلك التي ترتبط بعلاقة ما مع السياسة وفي مركزها السلطة والقوة أكثر من ارتباطها بالجمع والممارسات والممارسات الاجتماعية والدينية الطلوسية. فالخريطة لا تشمل ولذا لذلك عدداً من الحركات الهمة والواسعة الشعبية في العالمين العربي والإسلامي مثل الحركات الصوفية وبعض الحركات السلفية والمؤسسات الدينية الرسمية أو الاجتماعية. ووفق المعايير السابق ذكرها، فإن تلك الخريطة تشمل نوعين رئيسيين من الحركات:

أولاً: الحركات الإسلامية الدينية.

وهي تلك التي تقوم على فراط معينة للإسلام والنصوص القرآنية الكريمة تنظر من خلالها للأفراد والمجتمعات والدول من منظور صحة العقيدة فقط، في حين لا تلقي اهتماماً يذكر إلى ما هو دون ذلك من مسلمات ومصادر فقهية وشرعية، والقضية الرئيسية وربما الوحيدة بالنسبة لتلك الحركات هي إقامة التوحيد والعبودية الخلقية لله كما ترأعها، وبالتالي فإن حليقة الإيمان بالنسبة للأفراد والمجتمعات والدول يقل بالنسبة لها البحث الوحيد الذي تتحرك حوله أفكار وأفعال تلك الفئة من الجماعات، وفي هذا السياق تمثل النصوص القرآنية والسيرة وبعض آثار السلف بالنسبة لتلك الحركات العين شبه الوحيد لجلب الأفكار والحركات التنظيمية والحركية، وهي تقوم بتفسير تلك النصوص القرآنية والسيرة بطريقة حرفية ظاهرة تستند على قاعدة "عموم اللفظ" وليس "خصوص السبب" الذي نزلت من أجله أو لاكرت في سياق تلك النصوص الكريمة، وتدفع تلك المنهجية تلك الحركات بصفة عامة إلى السقوط في أحكام متسرعة بتكفير الدول وجاهلية المجتمعات والأفراد، والفتل عن نيل تلك الحركات في أسماؤها ومصطلحاتها وتشكيلاتها التنظيمية وسفوك أعضائها للسيرورة الإسلامي من حقبة السوء والخلابة الراشدة التي تمثل الرحمة التاريخية الوحيدة لها، فهي تقوم بالفراط واقع مجتمعاتها المعاصرة بغير تحرمة تلك الخلقية وتعبد نسبية فاعلية وقراءتها وتفاسيرها بنفس المسلمات التي كانت فيها، وبذلك فإن الهدف الرئيسي لتلك الحركات هو إعادة أسلمة المجتمعات والدول - وكذلك الأفراد بالنسبة لبعض منها - حيث أنهم جميعاً حسب رؤيتها خارجون عن الإسلام بصور مختلفة.

وتنقسم تلك الحركات الإسلامية الدينية في تسليها للتحفة النبوية وما تلاها من خلافة راشدة وقياس المرحلة الحالية عليها إلى قسمين رئيسيين: الأول يرى أننا نعيش في مرحلة القرب من مرحلة الدعوة في مكة قبل الهجرة، بينما يعتقد القسم الثاني أن ما أحيانا يمر مرحلة الإسلام في المدينة وما تلاها من الأقرب للعصر الذي نعيش فيه الآن، ويؤذي ذلك الانقسام في قياس المرحلة المعاصرة على كل من هاتين مرحلتين من الهجرة النبوية والراشدة إلى توزع الحركات الإسلامية الدينية بين نوعين مختلفين بصورة كبيرة هما: الحركات المتطرفة السلمية، والحركات الجهادية العنيفة.

١ - الحركات المتطرفة السلمية

تنفق تلك الحركات على أن المجتمعات المعاصرة أقرب حالة المجتمع الجاهلي والكافر في مكة بعد التحفة النبوية وقبل الهجرة إليها إلى المدينة، وهو ما يعني بالنسبة لها أن المجتمعات والدول والأفراد المعاصرين في مختلف بلدان العالم الإسلامي إنما هم إما كفار أو في أحسن تقدير يعيشون في جاهلية تامة تشبه تلك التي كانت تخيم على مكة والحزيرة العربية عموماً قبل الهجرة. كذلك فيفسر القياس لتلك



www.alkottob.com

الحركات ترى أن الوقت لم يحن بعد للعمل بالسياسة أو بناء دولة إسلامية أو ممارسة القتال - أو الجهاد حسب مصطلحهم - حيث أن كل ذلك لم يؤمر به المسلمون قديماً والجهاد في مكة. نتيجة لهذا، تذهب تلك الحركات إلى عدم ممارسة أي أفعال عنيفة أو قتالية ضد المجتمعات والدول والأفراد الكافرين أو الجاهليين حسب رؤيتهم لهم مطلقاً لم يفعل ذلك المسلمون الأوائل في المرحلة الكفية. أما عندما يطرح التساؤل بداخل تلك الحركات حول طريقة التعامل مع هؤلاء الأفراد والدول والمجتمعات، فإنهم ينقسمون بناءً على إجابته إلى قسمين رئيسيين: الأول يمكن تسميتهم بحركات التكفير والهجرة، والثاني بحركات إعادة الدعوة.

(أ) حركات التكفير والهجرة.

يقسم القسم الأول كل المجتمعات والحركات التي اصطلاحاً إسلامياً على إطلاق ذلك الاسم عليها، وهي ترى أن المجتمعات المعاصرة تشبه مجتمع مكة قبل الهجرة مباشرة، حيث لم يعد فيها من أمل أن تهتدي للإسلام ولم تعد تضم سوى الكافرين فقط وبالتالي لابد لهم من هجرها بصورة أو بأخرى، حيث أنهم يمثلون المسلمين الوحيدين على وجه الأرض ومن سواهم ولم ينص إليهم فهو كافراً كلياً بواحد. والهجرة بالنسبة لهم، سواء كانت داخل المجتمع باعتزاله تماماً والافتصال عنه كلية أو بالخروج منه إلى الصحارى والمناطق البعيدة، إنما هي على غرار الهجرة النبوية انتقاراً لأن يظهر الله دينه ويعودوا إلى ذلك المجتمع منتهرين.

(ب) حركات إعادة الدعوة.

يقسم القسم الثاني كل المجتمعات والحركات التي ترى أن المجتمعات المعاصرة تشبه مجتمع مكة بعد البعثة النبوية، حيث أن دعوة - أو عبارة أدق إعادة دعوة - الناس الموجودين فيها والذين يجادلون الإسلام كما كان الكافرون في مكة يجادلونه تعد المهمة الوحيدة التي يجب عليهم القيام بها كما فعل المسلمون الأوائل. ويمثل "التبليغ والدعوة"، وهو اسم أبرز جماعات ذلك القسم على مستوى العالم، إلى تعاليم الإسلام الأساسية وأركانها وإدائه الطريقة الوحيدة لهذه المجتمعات في التعامل مع تلك المجتمعات المعاصرة الجاهلية والكافرة - حسب رؤيتهم - دون اعتزالها أو الهجرة منها أو الاستخدام العنيف معها. إذا نظرت الحركات المعالية بالرغم من نظرتها الشديدة في الحكم على المجتمعات والدول والأفراد المعاصرين بالتكفير والجاهلية، أقرب في عالميتها الكبيرة إلى السلوك السلمي غير العنيف لمعانيها انطلاقاً من قنيتها لها على المجتمع المكي قبل الهجرة النبوية.



٢ - الحركات الجهادية العنيفة

تنتقل الحركات الجهادية العنيفة على أن المرحلة التي يعيشها العالم اليوم يمكن مقارنتها بمرحلة هجرة الإسلام إلى المدينة وما تلاها. وهي تلك التي اندمجت فيها العقيدة والدين بالدولة، أي بالسياسة. ووفقاً لذلك القياس، فإن المجتمعات والدول الحالية بالنسبة لتلك الحركات قد عادت إلى حالة الجاهلية التي سبقت ظهور الإسلام، والأفراد جزء منها وإن كان كل منهم ليس بالضرورة كافراً أو مرتدّاً إلا إذا صرح بذلك أو سلك ما يؤكده. وتنتقل تلك الحركات أيضاً على أن الحكومات في البلدان المسلمة قد خرجت عن الإسلام وتعد مستنولة عن حالة الجاهلية التي تعيشها مجتمعات تلك البلدان وعن معارضة قوى التوحيد، التي ترى تلك الحركات أنها كفتها. ونتيجة لهذه القراءة فإن المجتمعات الجاهلية المعاصرة حسب تلك الحركات لا تقوم إلا على دعواتها إلى أساسيات الإسلام بعد أن وصل إليها البلاغ واكتملت الرسالة. وبالتالي فلا مكان للدعوة الكريمة الهادئة للهداية بل هو "الاستعلاء" الذي وإعادة أسلمة المجتمع والدولة وتأسيسهما من جديد على نفس القواعد التي أسست عليها دولة المدينة. وبعد العنف الديني، أو الجهاد كما أسمته تلك الحركات، هو الوسيلة الوحيدة تقريباً لديها من أجل تحقيق تلك الأهداف، وقالت غير السعي الدائم لتوسيع عضويتها وتنظيمهم باعتبارهم "العصبة المؤمنة" التي ستعيد الإسلام إلى ملاله وتدفع عنها عدوان أعدائه الخارجيين. وبلغت سيد قطب الأب الحقيقي للحركات الجهادية العنيفة، فإن وظيفة تلك الحركات، أو الإسلام كما يقول، هي: إقصاء الجاهلية من قيادة البشرية وتولي هذه القيادة على منهجها الخاص، وهو ما يدافع به حسب تعبيره "أبناء" إلى إزالة الأنظمة والحكومات التي تقوم على أساس حاكمية البشر للبشر وعبودية الإنسان للإنسان".

ونتيجة اختلاف ظروف ومراسل ومناطق نشأة تلك الحركات الجهادية العنيفة، فإنها توأمت بين أقسام ثلاثة على الأقل تنتقل فيما بينها حول المفاهيم الأساسية السابقة لم تختلف بعد ذلك في الأولويات الحركية لتنفيذها، أولها الحركات محلية الطابع، وثانيها الحركات الاستقلالية - الانفصالية، وثالثها الحركات دولية المجال.

(أ) الحركات محلية الطابع.

تنتقل الحركات محلية الطابع، والتي لا توجد تقريباً سوى في بلدان العالم الإسلامي، من فكرة أن "العدو القريب" أولى بالقتال من العدو البعيد، وهو بالنسبة لها حكومات الدول التي تنتمي إليها والتي بعد إسقاطها عبر قتالها هو المهمة الأولى التي يجب عليها البدء بها. وعلى الرغم من أن الجهاد هو فرض على المسلمين للدفاع عن عقيدتهم ودينهم المشغلين في "دار الإسلام" من أي هجوم عليها من عدو خارجي غير مسلم من "دار الحرب"، فقد حورته تلك الفئة من الحركات الجهادية ليصير جهاداً

داخلياً موجهاً إلى حكومات البلدان التي تنتمي إليها والتي تسعى إلى اقتلاعها وتأسيس دول إسلامية بدلاً منها. ولما كان وصف تلك البلدان بأنها 'دار حرب' لتبرير القتال فيها أمراً صعباً بالنسبة لتلك الحركات مثل صعوبة الاعتراف بأنها 'دار إسلام'، فقد ابتدعت مفهوم 'الدار المختلطة' التي يتداخل فيها حسب تفسيرها الإسلام مع الجاهلية والكفر لكي تستطيع أن تصف ما تحاربه من عنف ديني وقتال بداخلها بأنه جهاد. ولا شك أن وضع تلك الفئة من الحركات مفهوم 'الجهاد' عنواناً لقتالها الداخلي ضد حكوماتها إنما كان يعكس من ناحية رؤيتها لها باعتبارها حكومات 'كافرة' معادية للإسلام، ويسعى من ناحية أخرى للاستفادة من الشحنة المعنوية الإيجابية التي يحملها المعنى الأصلي للجهاد، أي الجهاد الخارجي، عند عامة المسلمين. وقد كانت 'الجماعة الإسلامية' و'جماعة الجهاد' في مصر، و'الجماعة الإسلامية المسلحة' في الجزائر و'الجماعة الإسلامية المقاومة' في ليبيا الآن أمثلة بارزة لتلك الفئة من الحركات الجهادية محلية الطابع.

(ب) الحركات الاستقلالية - الانفصالية.

أما القسم الثاني من الحركات الجهادية وهي تلك التي يمكن تسميتها بالحركات الاستقلالية - الانفصالية، فهي توجد بصفة عامة في مناطق الأقليات المسلمة بداخل الدول غير الإسلامية، وأبرزها تلك التي توجد الآن في كشمير بالهند والتشيشان بروسيا الاتحادية وفي أفغانستان أثناء الغزو السوفيتي لها. ويتداخل لدى تلك الحركات مفاهيم جهاد ضد العدو الخارجي غير المسلم الذي يسيطر على الأقاليم التي تسعى لاستقلالها أو انفصالها، مع مفاهيم التحرر الوطني وتقرير المصير التي تنتشر عادة في مثل تلك الأقاليم التي تسكنها الأقليات الدينية والعرقية. وبالإضافة لذلك تحتفظ تلك الحركات بالأساس الفكري لكل الحركات الجهادية والمنتمى في اعتبارها أن محتضعات أقاليمها تعيش في حالة جاهلية وأن هدفها الأول بعد تحقيق استقلالها أو انفصالها هو إعادة أسلمتها وإقامة الدولة الإسلامية فيها.

(ج) الحركات دولية المجال.

تعد الحركات دولية المجال هي الفئة الثالثة في الحركات الجهادية العنيفة، وهي على اشتراكها مع الفئتين الأخرين في الأفكار الرئيسية لتلك الحركات فهي تتميز عنها بتفسيرات أخرى لها وبخاصة مفهوم الجهاد وأولوية القتال للعدو القريب أم للعدو البعيد. فتلك الفئة تنسب مفهوم الجهاد الخارجي ضد من ترى أنهم أعداء الإسلام الخارجيين وبشكل خاص الجهاد الدفاعي الذي يرمي إلى الدفاع عن 'دار الإسلام' من أي هجوم عليها من عدو خارجي غير مسلم. وبالتالي فإن تلك الحركات تختلف عن الحركات الجهادية محلية الطابع في اعتبارها أن 'العدو البعيد' أولى بالقتال من العدو القريب، بالرغم من اتفاقها معها في النظر إلى 'العدو القريب'، أي حكومات الدول الإسلامية، باعتبارها حكومات كافرة.



وقد نشأت تلك الحركات ذات المجال الدولي خلال الأعوام العشرة الأخيرة في عديد من مناطق العالم مثل
اليوسنة والشيستان وقبل كل ذلك أفغانستان التي كانت العهد الذي ولدت فيه إبان مقاومة الغزو السوفيتي
لها من عام ١٩٧٩ وحتى عام ١٩٨٩ وتشكلت تلك الحركات عادة من خليط من الإسلاميين ذوي
الزعامات الجهادية من مختلف بلدان العالم الإسلامي وغير الإسلامي حيث يحتفظون بروابط بينهم حتى
لو لم يضمهم مكان واحد.

ثانياً، الحركات السياسية - الاجتماعية ذات البرنامج الإسلامي

تنطلق تلك التيارات من الحركات من قراءات مختلفة للإسلام عن تلك التي تبناها الحركات الدينية،
حيث تنظر إلى كل الأفراد والمجموعات والدول الإسلامية على حقيقتهم كمسلمين غير ناقصي العقيدة،
وبالتالي فالسؤال حول صحة عقيدتهم أو إسلامهم غير وارد. أما الوراء والرئيسي بالنسبة لتلك
الحركات فهو إعادة تنظيم تلك المجموعات والدول على أسس إسلامية لا توجد حسب رؤيتها سوى في
الشرعية الإسلامية وليس غيرها من نظم قانونية أو برامج سياسية واجتماعية غربية، وانطلاقاً من ذلك
تنسب تلك الحركات برامج سياسية - اجتماعية تقوم أساساً على مفهوم "الشرعية" التي هي في حقيقتها
إنتاج بشري - وليس نعت ديني مقدس - قام به مشايخ الفقهاء المسلمين منبابي المذاهب والاتجاهات
والأماكن خلال قرون الإسلام الخمسة عشر لتحويل النصوص القرآنية والسيرة النبوية الكريمة إلى قواعد قانونية
اجتماعية وسياسية لتنظيم الدول والمجتمعات المسلمة. وفي تفسيرها للنصوص القرآنية والسيرة النبوية الكريمة
لا تتوقف تلك التيارات الثانية من الحركات عند ظواهر النصوص وانطلاقها بل توسع من نظرها لتشمل
مقاصد الشريعة ومضامينها وأسباب النزول واجتهادات الفقهاء، بما يجعل من قراءتها أكثر تاريخية
اجتماعية من القراءات النصية الحرفية التي تبناها التيارات الأولى من الحركات. ولا تتوقف التوجهية
التاريخية لتلك الحركات عند المرحلة النبوية والخطوة الرائدة، بل هي تتنوع لتشمل التاريخ الإسلامي
وتراثه الموزع على قرونه الأربعة عشر والذي تستلقي منه مصطلحاتها وقوانينها على الواقع المعاش
مستعينة أحياناً على قراءته بترجمات أخرى من أم أخرى خارجة. ويظل الإسلام بالنسبة لتلك الحركات
بتأدية وعاء حضاري - ديني - تاريخي تستمد منه رؤاها لتنظيم المجتمعات والدول الإسلامية التي توجد
فيها والتي تتخذ شكل البرنامج الذي لا يختلف سوى في الضمومات عن برامج المجتمعات السياسية -
الاجتماعية الأخرى غير الإسلامية.

ويوضح تحليل تلك الحركات السياسية - الاجتماعية ذات البرنامج الإسلامي أنها تنقسم بدورها
إلى نوعين: الأول هو الحركات السلمية الساعية للحكم، والثاني هو حركات التحرر الوطني المسلحة.

١ - الحركات المسلحة الساعية للحكم

النوع الأول من تلك الحركات هو تلك التي تسعى بصورة مباشرة إلى السلطة السياسية من أجل تطبيق برنامجها السياسي والاجتماعي ذي الطابع الإسلامي الذي تعتقد أن غايته هي تحقيق التقدم والنمو لبلدانها ومجتمعاتها. ومن أجل وصولها لذلك الهدف تسلك تلك الحركات كافة السبل والوسائل السياسية المسلحة المباشرة وغير المباشرة المتاحة أمامها، وتقوم بتغيير وتوزيع مواقفها ومخالفاتها وعلاقاتها مع الدولة أو القوى السياسية والاجتماعية الأخرى بحسب ما تقتضيه مصلحتها وتحقيق ذلك الهدف، الأمر الذي يؤكد اختلافها العميق عن الحركات الدينية بكافة صورها والتي ينقسم الوجود الاجتماعي بالنسبة لها إلى مسلمين وكافرين للخط. وتعد جماعة الإخوان المسلمين في مصر والبلدان العربي الأخرى التي توجد بها وجماعة النهضة في تونس والهيئة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر أبرز تلك الحركات السياسية - الاجتماعية المسلحة الساعية للحكم.

٢ - حركات التحرر الوطني المسلحة

أما حركات التحرر الوطني المسلحة الإسلامية فهي في الأصل جزء من الحركات السياسية - الاجتماعية ذات البرنامج الإسلامي، ولجأت بها الظروف المحيطة بها في مجتمعاتها التي تخضع لاحتلال أجنبي إلى سبي برنامج لتحرير الوطني بلع الكفاح المسلح في القلب منه. ولقد بدأ ظهور تلك الحركات من بين صفوف جماعة الإخوان المسلمين إبان حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ثم المقاومة الوطنية المصرية ضد قوات الاحتلال البريطاني في مدن قناة السويس بدءاً من عام ١٩٥١. وفي الوقت الحالي فإن كل من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطيني وحزب الله اللبناني تعد الأكثر بروزاً وقسماً لتلك النوعية من الحركات. وعلى خلاف الحركات الدينية الجهادية العنيفة العنيفة، فإن تلك حركات التحرر الوطني المسلحة الإسلامية لا نشطت في أي عمليات داخلية مسلحة مع خصومها السياسيين والمفكرين في مجتمعاتها على الرغم من اختلافهم معهم في كثير من القضايا، ولتعزيز استخدام العنف المسلح ضد القوى الأجنبية التي تحتل بلادها وتسيطر على مقدراتها.



www.alkottob.com

www.alkottob.com



الحركات الإسلامية: التعريف والأنشطة



الإخوان المسلمون في مصر

يهدف هذا الفصل من التليل إلى عرض وتحليل أنشطة وأفكار جماعة الإخوان المسلمين - كمسودج للحركات السياسية الاجتماعية ذات النزاع السياسي - على أن يشمل ذلك أيضا تحليلًا لأبرز التطورات الحركية والتنظيمية التي مرت بها الحركة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر خاصة خلال عام ٢٠٠٢ . والواقع إن الاهتمام كبير بحركة الإخوان المسلمين، ولهذا الاهتمام ما يبرره من الناحية الموضوعية، فهي كبرى الحركات الإسلامية في المنطقة العربية على الأقل، وكانت ولا تزال ذات تأثير كبير على مختلف المستويات الفكرية والاجتماعية والسياسية في معظم البلدان العربية وخارج نطاقها، وعلاوة على ذلك، فإن المرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر قد فرحت بتوجه المزيد من الاهتمام بالإسلام والحركة الإسلامية بشكل عام في ظل تصاعد الربط بين الإسلام والعنف والإرهاب، وتصاعد الدعوات إلى العودة عن الإسلام كعقد بديل، فضلاً عن تصاعد الدعوة إلى تطوير نموذج للدولة الإسلامية يقوم بتعويض الشعار الإسلامي المعتدل في النظام السياسي والحياة السياسية، وقد ركزت تلك الدعوات بشكل خاص على الحركات الإسلامية ذات الطابع الاجتماعي ومنها جماعة الإخوان المسلمين.

وفي هذا الإطار ربما يكون من المناسب البدء بأهم التطورات التي شهدتها جماعة الإخوان المسلمين بعد أحداث ١١ سبتمبر وخلال عام ٢٠٠٢ بشكل خاص.

أولاً، اختيار المرشد الجديد

فجرت وفاة المرشد العام الخامس لجماعة الإخوان المسلمين الشيخ مصطفى مشهور (١٩٢١-٢٠٠٢) في ٢٠٠٢/١١/١٤ وضرورة وجود مرشد عام جديد العديد من القضايا المرتبطة بهيكل بناء القوة داخل الجماعة، ولط الصراعات السياسية ومحدداتها بين نخبتها المسيطرة على مصادر القوة والثروة وآليات صنع القرار، ولط الديمقراطية الداخلية، وغيرها من قضايا. وإذا كانت تلك القضايا أم الأمارات ذات طابع يتحدد مع انتظار الجماعة لاختيار مرشد عام جديداً، إلا أن الظروف الراهنة التي تمر بها الجماعة، خاصة في علاقتها بالأوضاع المحلية والإقليمية، تشكل حالة فارقة يتحتم فيها على الجماعة أن تواجه تحدي القيام بعملية اجتثاث حقيقي ليس فقط في سرائرها الفكرية والسياسية، بل القيام براجعة نقد إلى بنيتها

التنظيمية وآليات عملها الداخلي، حيث يصبح مدى النجاح في مواجهة هذا التحدي محدداً لسياسات وقرارات الجماعة وقدرتها على الاستمرار والفعل السياسي، وهي السياسات وقرارات التي يمكن تحديد ملامحها بالكشف عن طبيعة النخبة السياسية المتحركة في مصادر القوة والثروة، وطبيعة التوازنات الحالية الحاكمة للقرارات بداخلها، والتي يمكن معرفتها عبر العودة إلى البدايات والسياق التاريخي والسياسي الذي ظهرت ولدت فيه الجماعة كقوة سياسية ذات تأثير (١١).

في ظل ذلك المناخ جاء غياب المرشد العام الخامس للجماعة ليشكل لحظة مهمة كشفت عن حقيقة ما يربط الإخوان في مصر من تطورات وتفاعلات داخلية عميقة، والمحدث عن طبيعة تلك التطورات والتفاعلات الداخلية يجب أن تضع في الاعتبار نقطتين رئيسيتين الأولى: هي أننا بصدد جماعة سياسية اجتماعية ذات برنامج إسلامي عام، لا تختلف في طبيعتها أو تكوينها العام عن غيرها من الجماعات المماثلة من اليسار أو اليمين أو الوسط سوي في مضمون برنامجها، وبالتالي فمن الطبيعي أن تتعرض - كغيرها من الجماعات المماثلة - لعديد من التطورات والتفاعلات الداخلية التي قد تصل أحياناً إلى درجة العلاقات متعددة المستويات والمظاهر، ومن ناحية ثانية، من الضروري عند تحليل تلك التطورات والتفاعلات بداخل الإخوان المسلمين، الانتباه إلى مدى تأثير السياقات المحيطة بها عليها، سواء كانت محلية مصرية أو إقليمية أو عالمية، على ألا يقتصر النظر إلى تلك السياقات في حالتها الراهنة القائمة، بل يند إلى تطورها عبر المراحل التاريخية السابقة التي أفضت في النهاية إلى صورتها الحالية (١٢).

وحول اختيار مرشد جديد بعد وفاة المرشد العام الخامس الشيخ مصطفى مشهور، فقد قرر المستشار مأمون الهضيبي نائب المرشد العام حينذاك تنفيذ اللائحة والتي تقضي بتولي نائب المرشد أعمال المرشد العام في حالة المرض المستعصي أو الحرف الذي يؤدي إلى فقدان الذاكرة، وفي الخاتمة ليجوز للجماعة علي المرشد، ويعين مرشد جديد بتولي الأمور (١٣)، إلا أن ذلك القرار وبد - عملية اختيار مرشد جديد للجماعة أثار ما أسسته بعض وسائل الإعلام المصرية: "غلبان خفي في صفوف جماعة الإخوان المسلمين"، حيث أشارت إلى أن بعض الإخوان قد رأى أن محي - الهضيبي سيقبَل مستقبل الجماعة على اعتبار أنه شخصية لا تقبل الرأي الآخر، على نحو ما كشفت عنه تحراً تعامله مع جماعة حزب الوسط، وموقفه من قيادات مكتب جنوب القاهرة وعلى رأسهم أحمد أبو القحح بعد أول مناقشة له مع الهضيبي، مما حدا بهم لتقديم استقالتهم. إلا أن وسائل الإعلام نفسها أبرزت تفسير مصادر إسرائيلية أخرى للحالة السلطوية التي يمارسها الهضيبي باعتبارها نتيجة لعدة أسباب، جاءت لصالحه، أهمها، التنسيقات الأمنية وحرص الجماعة على الحفاظ على استقرارها ولحجب الانقسامات الداخلية، ولاسيما بعد ظهور جبل من شباب الإخوان (الشباب المتجديدي) الذي يطالب بضرورة إخراج مراجعات فكرية للإخوان (١٤)، ورأت وسائل إعلام مصرية أخرى أن الصراع على منصب المرشد العام يكاد أن يعصف بالجماعة، وأنه كشف الغطاء - من جديد عن خلافات مرجوة في الجماعة بالفعل منذ فترة، وأن الصراع حول خلافة المرشد العام ليس وليد اليوم ولكنه يندور منذ فترة طويلة، وحسب تلك الوسائل الإعلامية المصرية، فإن سيطرة الهضيبي على مقاليد الجماعة وتراجع سلطات المرشد الراحل أثناء - حياته، بما في ذلك البيانات والتصريحات التي كانت تصدر باسمه والتي كان الأولى بعدها باعتباره المتحدث الرسمي باسم الجماعة، كانت أبرز أسباب تلك العلاقات (١٥).

إلا أنه بعيداً عن التقديرات ووسائل الإعلام، فإن دراسات علمية ترى أن تطور الصراع داخل جماعة الإخوان المسلمين تعود إلى ما يسميه بعضها: "التناقض الجليل" داخل صفوف الجماعة بين الجيل الأول صاحب الشرعية التاريخية والمسيطر على قيادة الجماعة - ممثلة في مرشدتها العام ومكتب الإرشاد ومجلس الشورى، وبين الجيل الثاني صاحب الشرعية الواقعية، والذي بدأت خبرته مع الجماعة في النصف الثاني من السبعينات بالجامعات المصرية، حيث كونوا حركة سياسية طلابية واسعة معارضة لسياسات الرئيس

أنه فيما يتعلق باختيار نواب المرشد والمحدث الرسمي باسم الجماعة، فإنه وفقاً للاتفاقة يقع الاختيار هؤلاء، ضمن اختصاصات المرشد العام للجماعة، حيث هو الذي يقوم باختيار معاونيه (١٨). وقد أكد اختيار الهضيبي (٨٣ عاماً) مُنصب المرشد العام، وهو الذي كان يشغل منصب نائب المرشد العام منذ عام ١٩٩٦، استمرار الحرس القديم أو الجيل الأول في تولي القيادة داخل الجماعة. إلا أنه بالرغم من ذلك وبالرغم من نفي قيادات ذلك الجيل - وفي مقدمتها الهضيبي نفسه - وجود أي خلاف أو صراع سواء داخل الجماعة أو حول اختيار المرشد العام الجديد - فإن الحقائق والواقع يؤكدان وجود خلافات وصراعات داخل الجماعة ولاسيما بعد غياب عدد كبير من القيادات التاريخية - بحكم السن - ويزرع شياخ جدد في سماء الجماعة.

وقد تأكد هنا الواقع من جديد مع وفاة المرشد محمد مأمون الهضيبي في ٢٠٠٤/١/٨ وتولي الأستاذ محمد مهدي حاكف قيادة الجماعة في ٢٠٠٤/١/١٤، وهو ما أكد من جديد استمرار الحرس القديم. إذ بعد محمد مهدي حاكف من مواليد ١٩٢٨/٧/١٢ وهو نفس العام الذي تأسست فيه جماعة الإخوان المسلمين في مصر.

ولعل الحديث عن وفاة المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين واختيار مرشد جديد والصراع والخلافات اللذان دارا حول هذه المسألة يشيران تساؤلات مهمة، هل ثمة أزمة قيادية لدى جماعة الإخوان المسلمين؟ وهل اختيار مرشد عام جديد خلفاً للمرشد السابق هو الشيء أثار كل هذه الزوابع من الصراعات والخلافات داخل الجماعة؟ والحق الأمر أن موضوع القيادة ظل هو الهم الأهم لحركة الإخوان المسلمين على مر العهود الماضية. وبعد أعظم نقطة تحرف في بنا الحركة وأدائها. ويتعلق العديد من الخبراء - الصينيين بسيرة الحركة على أنها تعاني من مشكلات جديدة في بنائها القيادي. وأن لهذه المشكلات تأثيراً كبيراً على حاضر الجماعة ومستقبلها. فقد نشأت أغلب المشكلات النظرية لحركة الإخوان المسلمين منحصورة حول شخص واحد، ثم وجدت نفسها أمام أحد خيارين بعد رحيله: إما الجسود على أساليب القائد المؤسس ورواه رغم تهلل الظروف والأحوال، وإما التمزق والانقطاع في السيرة. وهذا أمر طبيعي. فأي تنظيم يقوم بشخص واحد لا بد من حدود قطعية في مسيرته بعد غياب ذلك الشخص. وقد لاحظ ذلك أحد هؤلاء الخبراء الباحثين عندما حدث انقطاع في مسيرة الإخوان بصر بعد التحليل حسن البناء، حيث ظلت الجماعة بدون قيادة ما بين مقتل البنا في ١٩٤٩/٣/١٢ حتى ١٩٥١/١٠/١٩ عندما سلم حسن الهضيبي القيادة. أي أن الإخوان ظلوا بدون قيادة لمدة تقارب الثلاث سنوات (١٩). كما وجد باحث خبير بحركة الإخوان هذه الظاهرة وأوضح الارتباط بين صفة المرشد "وشخص المرشد" في حركة الإخوان التي بنته أفرعها من أول يوم على مواهب الشخص لا على الحزب المؤسفة (١٠).

ولكن يتضح أبعاد المأزق القيادي لدى حركة الإخوان المسلمين تلقى نظراً سريعة على وتبليغ مهديين أخرتا البنا - التنظيمي والقيادي للإخوان حلبة من الزمان. ولا تزال أغلب موادها سارية المفعول إلى يومنا هذا. وهذا النظام الأساسي لحركة الإخوان المسلمين في مصر الصادر عن جمعيتها العمومية بتاريخ ١٩٤٥/٩/٨ والمعدل في ١٩٤٨/١/٣، والنظام العام للإخوان المسلمين الصادر في ١٩٨٢/٧/٢٩، وهو دستور التنظيم الدولي للإخوان المسلمين (١١). إن تصفح هاتين الوثيقتين يكشف عن طلل ظهير في البنية القيادية للإخوان في مصر. حيث الإخلال يبدأ الشرعية القيادية منذ البداية والذي يقضي بأن يكون أعضاء - الحركة هم أصحاب القرار الأخير في اختيار قادتها. لكن الواقع الذي احتلته الهيئة التأسيسية للإخوان في مصر في بنا الحركة يتنكر لهذه الحقيقة. فقد نصت المادة (٣٤) من النظام الأساسي على أن الهيئة التأسيسية "تعتبر مجلس الشورى العام للإخوان المسلمين، والجمعية العمومية لمكتب الإرشاد" وهي أعلى سلطة تنفيذية في الحركة. ومنحتها المادة التاسعة منه صلاحية انتخاب المرشد العام. مع اشتراط المادة (١٩١) من النظام الأساسي أن يكون المرشد وأعضاء مكتب الإرشاد المنتخبين من ضمن أعضاء الهيئة التأسيسية ذاتها.

لكن الغريب أن أياً من النظام الأساسي أو اللائحة الداخلية لم يشر إلى أي نوع من الانتخاب أو التجديد الانتخابي تخضع له الهيئة التأسيسية، وكل ما ذكره ما ورد في المادة (٢٣) من النظام الأساسي من أن الهيئة التأسيسية تتألف من الإخوان الذين سبقوا بالعمل لهذه الدعوة. فمن الذي يختار هؤلاء وما هو معيار الاختيار؟ وهكذا، فقد سكنت النص عن مصدر الشرعية القيادية التي لمنعت بها أعلى هيئة دستورية في الحركة، والسبب هو أن الشيخ حسن البنا هو الذي اختار بنفسه أعضاء الهيئة التأسيسية (١٦٣). وقد نحتت المادة (٦١) من النظام العام مجلس شورى الإخوان صلاحية انتخاب المرشد العام، كما أعطى النظام الأساسي هذه الصلاحية للهيئة التأسيسية من قبل. لكن الإشكال ظل قائماً بما يمكن فمن ينتخب المنتخبين؟ بما يعنى المجالس من القواعد العامة في اختيار القيادة أو نيابة، واحتكار ثلة قليلة لذلك الحق بجمرة الهيئة التاريخية والسبق الزمني (١٦٤).

كما نحتت المادة (١٧) من النظام الأساسي على أن يقوم المرشد العام بمهمته مدى الحياة، ما لم يظراً سبب يدعو إلى تخليه عنها. وورد ذلك أيضاً في النظام العام الذي نص في المادة (١٦٣) على أن المرشد "يظلي في مسئولياته ما دام أهلاً لذلك"، وهي صياغة أكثر دبلوماسية من سابقها بعدما كثر اللفظ حول هذا الأمر. لكنها لا تأتي بجديد من الناحية القانونية، فهي تعني عملياً بما المرشد في منصبه مدى الحياة. ورغم أن النظام العام نص في المادتين (٢٢) و (٣٠) على أن مدة ولاية كل من مكتب الإرشاد العام ومجلس الشورى العام أربع سنوات هجرية، فإنه لم يحدد فترة زمنية لولاية المرشد العام، وكان استمرار الشخص أهم من استمرار المؤسسات (١٦٤). كذلك فإن صلاحيات المرشد العام بصعب حصرها، فهو الرئيس الأعلى للهيئة، كما أنه رئيس مكتب الإرشاد العام والهيئة التأسيسية حسب المادة (١٠٠) من النظام الأساسي، ومن حقه نقض قرارات لجنة التحقيق والجزاء، وترقيف أعضاء الهيئة التأسيسية بحسب نص المادتين (٣٧) و (٣٩) على الترتيب.

أما فيما يتعلق بشروط اختيار المرشد العام لمصانة الإخوان المسلمين فقد اشترطت المادة (١٦٣) من النظام العام شروطاً فبمن يمكن أن يكون مرشداً عاماً للتنظيم الدولي، بعد شرط المصرية - أو القرشبية الجديدة كما دعاها البعض - أهليتها في ثلاثة شروط، هي: ألا يقل عمره عن ٤٠ سنة هلالية، وأن يكون قد مضى على انتظامه في الجماعة أجا عاملاً مدة لا تقل عن ١٥ سنة هلالية، وأن تتوفر فيه الصفات العلمية - خاصة لغة الشريعة - والصفات العقلية والحقلية التي تؤهله لقيادة الجماعة (١٦٥). ويضخ من ذلك أن الإخوان أعطوا عنصر السن الزمني أولوية على عنصر الكفاءة القيادية، مما أورت الحركة تصلياً داخلياً وجموداً وانحساراً بعد رحيل الإمام المؤسس ونبخوخة الجيل الرائد. وهو أمر عسفي في كل تنظيم يقفل الشرعية والمرونة الداخلية في بنائه.

وهي هذا السياق يرى الأستاذ فريد عبد الحافظ - وهو من رواد حركة الإخوان المسلمين وتلامذة حسن البنا وكان عضواً في كل من الهيئة التأسيسية ومكتب الإرشاد العام لتكدي نظري عن الحركة منذ تولي مصر التلمساني قيادة الحركة عام ١٩٦٩ - أن الصراعات بين الإخوان أو داخل الجماعة يجب أن تكون أكثر لتتعا بعرة الفكر والشورى مما كان متعارفاً. ويضيف أن من الأفكار التي اعتنقها أن يتحدد مدة زمنية للمرشد ولكن ست سنوات تجدد مرة واحدة. ويحسر الأستاذ فريد عبد الحافظ أزمة القيادة داخل الإخوان المسلمين تفسيراً فكرياً، حيث يرى أن سببها العميق يرجع إلى الخلط بين "ميراث الشورى" و"ميراث الاستمرار" في الجماعة، بمعنى أن حسن البنا كان أموج إلى من يقدر جهده وينمي عليه، أكثر من حاجته إلى من يقنسه ويتوقف عنده. لكن هذا الاتجاه الأخير هو الذي ساد لدى حركة الإخوان المسلمين (في مصر)، ومن ثلها نحوها من الإسلاميين في البلدان الأخرى. ويضيف عبد الحافظ موضحاً تفسيره لأزمة القيادة في الجماعة، أنه حتى لو افترضنا أن جهده حسن البنا لا تشمل على لغرات وجوانب قصور، فإن كثيراً مما يصلح لزمانه لا يصلح

للأزمة التالية، لأنه ينتمي إلى طور نشوء الحركة لا إلى طور استمرارها (١٩٦١). والجدير بالذكر هنا أن قضية خلافة المرشد الراحل مصطفى مشهور كانت مناسبة لحدث خلالها بعض قيادات الإخوان عن تغييرات إجرائية في اختيار المرشد العام، على الرغم من أن شيئاً من تلك التغييرات لم ينعكس عليه ولم يشر في أي وثيقة رسمية للحركة حتى الآن. ومن أهم الأفكار قيد الحديث لعمدة لفترة ولاية المرشد العام بست سنوات قابلة للتجديد عدداً من المرات غير محصور. وعلى الرغم من أن هذا التطور لا يتضمن تغييراً في البنية القيادية لحركة الإخوان المسلمين، إلا أن من شأنه - إذا تم - أن يضع قديماً ولو شكلياً ونظرياً على مبدأ بقا المرشد العام للجماعة في منصبه مدى الحياة بدون إعادة انتخابه.

ثانياً، التيارات التجديدي وحركة الإخوان المسلمين

منذ أواخر عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات، والحركة الإسلامية المعاصرة تشهد في معظمها مراجعات داخلية نقدية واسعة، وتأملات عميقة، وإصلاحاً للفقد والتفقد الذي يصورنا نكاد نكون شاملة. سلطت الأساليب والاستراتيجيات والمفاهيم والأفكار، وكأنها - أي الحركة الإسلامية - تنطلق إلى صياغة جديدة حديثة في بنيتها الحركية ومشروعها الإسلامي السياسي الحضاري، تخرجها من أزمة الحركة الإسلامية التقليدية ومن جمود الفكر الإسلامي التقليدي وركوده. بيد أن الحركة الإسلامية تتعرض اليوم - كماي ظاهراً سياسية واجتماعية - لجموع من الصعوبات والتحديات التي تواجه مشروعها السياسي الإسلامي والتغييرى. وتنتج هذه التحديات الأساسية من مستويات ثلاثة متفاعلة:

المستوى الأول: التحديات البنية الدولية والإقليمية، ومنها:

١- تحدي المقترح للهيئة الأمريكية والغربية، أضحت هذا التحدي واضحاً، بحيث نشأ من التماثل عليه بين غالبية الباحثين أن معظم جوانب القرار الاستراتيجي العربي والإسلامي لعمدة الولايات المتحدة الأمريكية في معظم القضايا المصرية والقضايا الأساسية القضية الصراع العربي - الإسرائيلي مثال بارزاً، كما أن خلف الحركة الإسلامية واستراتيجية التعامل معها بعد أحد هذه الملفات الأساسية المبرجة في علاقة معظم الأنظمة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبرها إجمالاً من أقوى التهديدات للهيئة والمصالح الأمريكية في المنطقة. ومن ثم يصبح التساؤل المهم هل تمتلك الحركة الإسلامية رؤية لكيفية التعامل مع هذا التحدي التي لم يعد خارجياً في معظم الأنظار، وصار يشكل معظم السياسات الداخلية تجاه الحركة؟

٢- تحدي التنسوية مع الدولة العبرية، فتلحق إسرائيل رؤية استراتيجية ثابتة للتعامل مع قضايا المنطقة، وهي تفرد على نحو واضح أن أحد أعدائها الرئيسيين هي الحركة الإسلامية ذات الامتداد الشعبي والذي يطالع مقومات لغة شرم الشيخ وما كتبه وزير الخارجية ليهون بيريز، بعد ذلك عائلاً بوضوح، حيث تعتبر الحركة الإسلامية التي يصفها بالإرهابية والأصولية هي العدو المشترك لإسرائيل والأنظمة الحاكمة في المنطقة. ولعل بعض ممارسات السلطة الفلسطينية مع حركتي حماس والجبهة الإسلامية، عبر ما يسمى بالتنسيق الأمني مع الأجهزة الإسرائيلية من الأمثلة الواضحة في هذا الصدد.

٣- تحدي علاقة الأنظمة بالحركة الإسلامية، تعتبر غالبية الأنظمة السياسية الحاكمة الحركة الإسلامية التفتيش الأساسي والمفاهيم الرئيسي لها في الوقت الحالي، ولذلك فإن وجودها الاجتماعي والسياسي يتراوح بين الحظر القانوني والسنح الفعلي المحسوبة. وتعتبر الأداة الأمنية في غالب الأحيان هي أداة التعامل الرئيسة معها، عبر حصار أمنى تتمثل مفرداته في عمليات القبض والاعتقال والإجهاض وشل الفاعلية (١٩٧١).

المسرى الثاني: أهداف السباق المجتمعي الذي تعمل فيه الحركة، ومنها:

١- شعبية الحركة الإسلامية: لم يثبت بشكل قطعي حتى الآن مدى فاعلية قطاعات الرأي العام في مختلف الدول العربية والإسلامية بأن الحركة الإسلامية وما تقدمه هي البديل المطلوب للاستجابة لطلبات الإصلاح والتغيير. وتتل المثرشات المتزايدة بهذا الصدد من خلال العمليات الانتخابية يختلف أثرها ومستوياتها حتى الآن على أن الحركة تموز في أحسن الأحوال وفق بعض التفسيرات (٢٠١-٢٠٢) من تعاطف قطاعات مجتمعات تلك الدول. وعلى أي حال لا يمكن أن يتم الإصلاح أو التغيير على أساس الاحتكام والتعاطف فقط، فبالى أي مدى تدارست الحركة الإسلامية شعبيتها في الوقت الحالي؟ وهل هي القوة الشعبية الحقيقية أم أنها القوة الأكثر تنظيمًا وانضباطًا؟ تظل أسئلة مهمة تحتاج إلى إجابات محددة.

٢- الدور القيادي أو القائد في المجتمع: قدمت الحركة الإسلامية نفسها باعتبارها قيادة للإصلاح والتغيير في مجتمعاتها وفق شعارات عامة. ولقد بدأت الظاهرة تتطور في العامين الأخيرين التي حرمت الحركة خلالهما ذلك لم عزتيا همر درجات مختلفة من المشاركة. لم تنجح الحركة خلالها في تقديم فلاج واقعية حقيقية للإصلاح والتغيير المأمول. وحتى الحالات التي قدمت باعتبارها فلاج لتجديدات الحركة الإسلامية على مستوى الدولة مثل أفغانستان والسودان في المراحل الأولى من نشأتها، وإيران فبان الخلافات والصراعات والراجعات الحالية التي تعابها لا تحتاج إلى توضيح أو بيان. وبالتسبة للحركة الإسلامية المشاركة في العمل السياسي، فإن المدى التحقق من وراثتها على صعيد العمل الإسلامي والتغييرى ضعيف.

المسرى الثالث: أهداف من داخل الحركة الإسلامية نفسها، ومنها:

١- الرؤية والمشروع: تحتاج الحركة الإسلامية إلى رؤية منهجية واضحة ومحددة للعامل مع السلطة السياسية الحاكمة والمجتمع المحكوم، وإلى مشروع سياسي إسلامي أو تغييرى. وبالتالي يجب التمييز بين المشروع السياسي الشكامل من ناحية والبرامج الانتخابية التي تموزها الحركة في معظم الأنظار التي مارست فيها العمل السياسي والتفاني، من ناحية أخرى. ولذلك ينبغي أن تعترف الحركة بأنها لم تقدم مشروعها سياسيا متكاملًا للإصلاح والتغيير على المستوى العالمي أو القطري، ولا يعني ذلك أنه ليس هناك أفكار عامة حول الرؤية السياسية معطها مستمدة من تراث الحركة، لكنها في حاجة إلى مراجعة. والخلاصة أن الحركة الإسلامية بإجمال لم تنجح مشروعها الإسلامي والتغييرى السياسي بلفة محددة وواضحة صالحة للاستجابة للتحديات التي تعيشها في الوقت الراهن (١٩٨).

٢- القيادة: إن معظم قيادات الحركة الإسلامية تنتمي إلى الجيل المؤسس، ولم تنقل القيادة بعد إلى أجيال أخرى حتى يتم اختيار مدى مؤسسية الحركة وتداول السلطة بما عليها. كما أن غالبية القيادات وصلت إلى مواقعها واستمر فيها بطرق لا تنضج فيها الشورى الحقيقية. وبالتالي فإن هناك تساؤلات يصعد التحول من لفظ القيادة إلى الرئاسة ومن الشرعية المستندة إلى الحركة التاريخية إلى الشرعية الرقطة، والإعجاز الفعلي، والالتزام ببناء مؤسسات شورى حقيقية.

٣- تناقض الرؤى بصدد الأهداف وأساليب الإصلاح والتغيير: ظاهرة الأجيال هي ظاهرة طبيعية تعرفها كل المجتمعات والجماعات البشرية، ومنها بالطبع الحركات الإسلامية كغيرها مجتمعي، لكن الأهمية هنا لا تتعلق بوجود الأجيال من عدمه، بل بطبيعة العلاقة بين تلك الأجيال فالشككة لا تتعلق بوجود صراع جيلى داخل الحركة على القيادة أو خلاصه، ولكن الإشكالية تكمن في أن هذه الأجيال تحصل ما هو أكثر

خطورة على مستقبل الحركة ذاتها، وهو مجموعة التصورات المختلفة والرؤى المتناقضة وغير المتناسقة من ملامح الإصلاح والتغيير وعلاقة الحركة بالدولة والمجتمع.. إلخ (١٩).

في ظل تلك التحديات وفي الدائرة الأوسع من الإخوان المسلمين، أي الحركة الإسلامية عموماً، ظهرت محاولات تجديدية للتفويض بالفكر والعمل الإسلامي نحو أفق حضارية أوسع، وسببها منهجية جديدة يقوم عليها ذلك التجديد أقرب إلى النسبية من الإطلاكية، وإلى الواقعية من المثالية، وإلى الوسطية من التطرف، ونحن هذه المنهجية بهذه الملامح يقول حسن الترابي أحد مقترحيها وصانعيها، وهو يتحدث عن أهمية الحركة الإسلامية في السودان: "نحن بعد الوكوف عند الطغقات والمجردات والعموميات والعاليات في دعوة الحركة وفكرها، تطور بها الأمر نحو الواقعية، فالنظور المطرد في وظائف الحركة نحو النضال بشأن المجتمع تطور بها من الهوسم الحامسة إلى هوسم المجتمع" (٢٠). كذلك ففي مصر كانت هناك محاولة للبلورة تصور في العمل الإسلامي وصياغته، التقى عليه نحو مائة وخمسين شخصاً من المثقفين الإسلاميين، وكان عنوانه "نحو تيار إسلامي جديد". وما جاء في هذا التصور "إن كثيراً من الداعين إلى الإسلام والمتحدثين عن مبادئه ولبيمه ونظمه وثقافته، يتحدثون في عبارات عامة وغامضة عما يسمونه "الحل الإسلامي"، ونحن نمنح الله مقابل المنافع البشرية، وعن الحاجة إلى أسلمة الحياة، وأسلمة المعرفة، وأسلمة العلوم. ثم لا يزيدون ولا يعرضون على الناس عناصر هذا النهج ومكونات ذلك الحل ووسائل وضعه موضع التنفيذ" (٢١).

ويمكن القول إن وقلقات المراجعة والتفكير داخل أغلب الحركات الإسلامية لمسارات العمل وحفظه واستراتيجياته، جاءت في مرحلتين رئيسيتين، الأولى هي مرحلة بداية الثمانينات، حيث التفويض الإسلامي الواسع والكبير في مختلف البلاد العربية، فكان التفويض الداخلي للحركة الإسلامية هو مواكبة التفويض الإسلامي بتصعيد وتيرة العمل والانتقال من مرحلة الدعوة والتبليغ والتشفيق إلى المرحلة السياسية. أما المرحلة الثانية فكانت مع أواخر الثمانينات وبداية التسعينيات حين اكتشفت بعض الحركات الإسلامية أنها لم تكن واقعية في حساباتها السياسية والاستراتيجية خلال المرحلة السابقة، إذ عاها الضرر كبيراً على هذه الحركات وظلت صدمات وضربات لم تكن مستعدة لها أدت في بعض الحالات إلى حدوث شرخ عميق داخل الحركات الإسلامية، وقد التصرف التفويض في هذه المرحلة إلى النظر في كل ذلك وأكثر، وقد أضحت هذه المراجعات إلى القليل متغيرات والمجالات ذاتية وموضوعية عند العديد من الحركات الإسلامية، هذا في الجانب السياسي.

أما في الجانب الفكري، وفي النصف الثاني من حقبة الثمانينات فقد كان هناك تطور ملحوظ في الدراسات والأبحاث النقدية للحركة الإسلامية بعد أن كانت غائبة أو نادرة جداً، إذ ركزت الكتابات الخاصة بظاهرة الحركات الإسلامية في معظمها على مدح تلك الحركات أكثر من نقدها ومحاولة ترشيدها (٢٢). ومن الدراسات النقدية من الداخل الإسلامي كتاب "في النقد الثاني: ضرورة النقد الذاتي للحركة الإسلامية" لمخلص الجبلي (١٩٨٥)، و"الصحة الإسلامية بين الجمود والتطرف" ليوسف القرضاوي (١٩٨٢)، و"الزعة الواسع الديني" لفهسي هويدي (١٩٨٨)، و"الحركة الإسلامية في النواحي: حوار حول فكر سيد قطب" لصالح الدين الجورشي (١٩٨٥)، و"الحركة الإسلامية، رؤية مستقبلية - أوراق في النقد الثاني" لعمرو وتقديم عبد الله النفيسي (١٩٨٩)، هذا بالإضافة إلى أغلب كتابات محمد القزالي الأخرى مثل "أسئلة النبوة بين أهل الفقه وأهل الحديث" (١٩٩٠)، و"تراثنا الفكري بين ميزان الشرع والحلل". بالإضافة إلى عدد من الشروات المهمة مثل ندوة "الحوار القومي - الديني" (٢٣) التي شكلت حدثاً فكرياً مميزاً ضاعف من حيوية التفكير والتحول، كالتفكير بعض التيارات السياسية على التيارات الإسلامية والقرابها عن بعضها البعض إلى درجة التعاون والتنسيق، والتفكير بعض الأنظمة السياسية على الحركات الإسلامية، فضلاً عن التغيرات العالمية الكبرى التي غيرت من المقاييس ومنهجيات التفكير لدى المجتمع.

أما بداخل حركة الإخوان المسلمين، ورغم كل التحديات السابق الإشارة إليها، ورغم ما عرفته الحركة طوال تاريخها الممتد لأكثر من ثلاثة أرباع القرن العديد من المحاولات المتجددة سواء على الصعيد السياسي أو الفكري، إلا أن تلك المحاولات لم تصل في أية مرحلة إلى حد التجديد الشامل والجزري لشكر الجماعة وتفتح حركتها حسب رأي غالبية المرابطين لأحوالها ونسبة مهمة من المتطرحين فيها. ويعزو بعض المحللين عدم قيام الجماعة - أو عدم قدرتها - على إجراء مراجعات جذرية شاملة لأفكارها وأساليب حركتها إلى الظروف المحيطة بها، وهي ظروف غير طبيعية، أصبحت الحركة بقتضاها في وضع لا يعرف مثله عن سواها، ما بين السجن دون اتهام والعمل دون ترخيص، وغيرها من ظروف تنسم بالصعوبة. ومن الناحية التاريخية فقد بدأت حركة الإخوان المسلمين مراجعاتها الجديدة بمراجعة فكر سيد قطب الذي كان له التأثير في العشرة السابقة، بما حمّله من تركيز على المسألة العنقودية وإعمال بكائه، ليكون كاملاً لمسألة الديمقراطية والحريات العامة. فقد ركز فكر سيد قطب على قيم العزلة والمجاهلة والتسيب والمفاصلة، فكان من الطبيعي أن يصنع حركة لا تقدر على تطوير المجتمع، بل تتجه إلى التصادم معه والاتعزل عنه. وقد سعى الإخوان إلى مواجهة تلك الأفكار بداية باصدار كتاب "دعاة لا قضاء" الذي حمل اسم مرشدهم الثاني المستشار حسن الهضيبي، والذي ميزوا فيه بوضوح وحسم بين أفكارهم وأفكار سيد قطب التي خرجت في غالبيتها الساقطة عن مدرسة الإخوان المسلمين السياسية لتؤسس مدرسة الفكر الإسلامي الديني الجهادي الحديثة. وقد شهدت الثمانينات والتسعينيات محاولات تجديدية بين صفوف الإخوان المسلمين، خاصة بين صفوف الجيل الوسيط، نصبت على مسائل الديمقراطية ونظام الحكم والعلاقة بالقوى السياسية الأخرى في مصر ووضعية الأقباط في المجتمع والدولة وأوضاع القرآن.

ولقد ظلت الحركة بذلك تعرفه وبعياً أمثولاً تدعو للتجديد والمراجعة تبلورت أحياناً لتأخذ شكل الأجنحة داخل الحركة وهو الوضع الذي يمكن ملاحظة وجوده داخل الجماعة في المرحلة الحالية. وبصفة عامة، فقد ظلت المطالب الرئيسية لمطالب أجنحة التجديد بداخل الجماعة على التوام وما تزال هي الجوار التي تؤكد على الطراف التاريخية التقليدية لحركة الإخوان المسلمين. وهي مقدمتها أنها جماعة من المسلمين وليست جماعة المسلمين، وضرورة وجود فترات داخلية للحوار، وحسب العلاقة مع السلطات، والليات الإدارية والقيادية. وخلال المرحلة الحالية، يلاحظ أنه على الرغم من أنه لا توجد مبدئياً في صفوف الحركة من يرفض تلك الأفكار، إلا أنه يبدو أن المخاوف التقليدية لدي قيادة الحركة في ضوء مجاربتها الحاققة باليمن من جهة، وأساليب الطرح المتبعة للمطالبة بالتجديد والإصلاح بعد أن خرجت من الإطار الداخلي للحركة إلى الإطار العلي من جهة أخرى، قد زاد من حجم المسافة الفاصلة بين الجانبين إلى درجة تنذر باحتمال تصاعد الخلافات حول بعض تلك القضايا بصورة خطيرة قد تهدد وحدة الجماعة وتاسكها الداخليين.

ومن المبادرات التجديدية التي ظهرت مؤخراً داخل الجماعة ما طرحه الدكتور عصام العريان، أحد قيادتها البارزين من الجيل الوسيط والعضو السابق لمجلس الشعب عنها، من أن الجماعة بحاجة إلى مراجعة خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر، وهو ما يقترح عمله عبر أربعة أطر للمراجعة هي:

تربويها، حيث تحتاج الجماعة حسب رأيه إلى أن تتخلص من فكرة تغليب الجانب التنظيمي على الجانب الدعوي نتيجة للضغط الأمنية، كما تحتاج إلى الاعتراف بوجود الأثر بكافة توجعاته، والاستعداد لتطعيمه والتفاهم معه، وأن تستمع إليه وتستمع وتحترم اختلافه معها. ويعزو الدكتور العريان السبب في هذه المراجعة إلى أن المناهج التربوية داخل الجماعة لا تعود إلى عهده الحرية في الثلاثينات والأربعينيات من القرن الماضي، ولكنها تعود إلى عهده اليمن شديدة القسوة على الإخوان والتي خلقت داخلهم تصوراً خاصاً للأثر، وهو ما جعل هذه المناهج التربوية تنظر للأثر على أنه ذلك الذي يريد سحقهم وتلقمهم وإثباتها - وجردهم.

وهي، يرى القائد الإخواني أن الجماعة تحتاج خطاباً داخلياً أكثر تسامحاً بين أفرادها، متفقاً في ذلك ما يرى أنه أخذ انتقلت إليها نتيجة غلبة الفكر المنطقي في فترة السبعينيات والثمانينيات، وهي أمة الشدة والعنف والأخذ بالأصعب في أمور الفقه، من هنا وحسب الدكتور العريان، فالخطاب الدعوي - للإخوان المسلمين - يحتاج إلى كثير من التسامح حتى يأخذ الناس بالرفق.

سياسياً، يعتقد الدكتور العريان أن الأوان قد آن لتطوير برامج الإخوان المسلمين وخطط عملهم لامتداد المصالحة مع النظام الحاكم والمشاركة مع القوى السياسية، وهذا شرط أساسي للإصلاح، فلا يمكن أن يتم أي إصلاح دون تحقيق نوع من الهدوء، في العلاقة بين الإخوان والنظم الحاكمة، وعن كيفية إبرام المصالحة مع النظام ووسائل تلك المصالحة يرى العريان أن الوسائل مطروحة للتفكير فيها بعين، ومنها على سبيل المثال دعوة النظام لحاكم في مصر، بعد أن أعلن في بداية التسعينيات أنه ليس على استعداد لتكرار تجربة الجزائر في مصر، إلى دراسة تجربة المغرب، الذي يتمتع باستقرار سياسي واستطاع أن يستوعب التيار الإسلامي وأن يحيد التيارات الأخرى الرافضة للأوضاع كالعادل والإحسان، مع الاعتراف بالطبع بأن مصر لها خصوصيتها.

وأخيراً اجتماعياً، وعلى هذا الصعيد يعتقد العريان أن الاهتمام بالأمراض الاجتماعية التي تنتشر داخل المجتمع وتهدهد يجب أن تحظى بعناية شديدة من الإخوان، ليس فقط على الصعيد التأمل والدراسة، وإنما أيضاً على الصعيد العلاج، حيث يرى أنه ليس هناك معنى لأن تكسب الجماعة سياسياً في مجتمع يتآكل ويتفلسف ويتهاجر، وبالتالي يجب عليها الاهتمام بالمشاكل الأخلاقية والاجتماعية يختلف أنواعها، إلى جانب مشاكل الإيمان والتطرف، فالإخوان - كما يتصور - ويرغم كل ما يحدث لهم وما يتعرضون له من ضغوط يجب أن يعطوا جهداً خالصاً لمعالجة هذه المشكلات وتقديم حلول عملية لها (٢٤٤).

كذلك فقد برزت في نفس التوقيت تقريباً مبادرة جديدة أخرى طرحها قيادي ثان من الجيل الوسيط هو مختار نوح، أمين الصندوق السابق لقيادة المحامين المصريين والعضو السابق بجلس الشعب عن الجماعة، لم يورده من السجن بعد قضاء ثلاث سنوات، ولهذه المبادرة - كما أعلن في تصريحات لشبكة إسلام أون لاين - إلى تنقية الأجواء بين النظام المصري والإخوان وازرع لجيل الأزمة بينهما (٢٤٥). وحسب نوح، فالأزمة بين الإخوان والجماعة تعالج في وجود "رسائل زائفة" بين الطرفين، فالحكومة لديها رسالة مفادها أن الإخوان "خلاف سلطة" ويريدون الحصول على الحكم بأي طريقة، وأنهم يعدون أنفسهم كبديل للنظام، بينما تصل إلى الجماعة رسالة مفادها أن النظام يسعى لاستئصالها تماماً، ويرى نوح أن كلتا الرسالتين غير صحيحة، فلا الحكومة تريد استئصال الجماعة ولا الجماعة تريد الوصول إلى السلطة أو تعد نفسها بديلاً عن النظام. وأوضح القيادي الإخواني أن تلك الرسائل تصل من خلال عدة طرق، بعضها حسن النية ولكنه مليء بالأخطاء، والبعض الآخر سيئ النية ويأتي من داخل أجهزة الأمن حيث هناك كثيرون لا يريدون لهذه الأزمة أن تهلل ولا لهذا اللقب أن يعلق، وبالتالي فهم يلغون بدورهم في إنقاذ روح الفتنة بين الطرفين.

ولخطى أزمة الرسائل الزائفة كما يسميها نوح، فهو يقترح مبادرة ذات بند أربعة أساسية:

أولاً، إتاحة فترة من الهدوء، تسمح باستجواب المظالمات والتغيرات الدولية الجديدة، حيث يرى نوح أنه لم يتح للإخوان المسلمين طوال السنوات الماضية الفرصة الكافية لانقطاع أنفسهم والتفكير بهدوء، فكافة الإجراءات التي تتخذ من قبل الدولة ضدهم تدفعهم إلى الإحباط وإلى التفكير في أن الدولة تسعى لاستئصالهم، وهو ما يؤكد الرسائل الزائفة التي تصلهم.

ثانياً، إزالة عناصر الاتكئاب، ولهدد الطريق لبيان جديد في التعامل بين الدولة والجماعة.

تلقا: حسن اختيار الرسول وحسن النفاذ - الرسالة بين الطرفين.

وإعلاء الاطلاق بقناعة من كلا الطرفين بأن لمة أخطأ - إجرائية وحركية تم ارتكابها، فلا يعقل أن يوجد عمل حركي أو آخر سياسي لا توجد به أخطأ.. والاعتراف بها هو أول الطريق لمعالجتها.

وطالب نوح الإخوان أن يتفهموا المستجدات الجديدة التي تلت أحداث ١٦ سبتمبر، والتي فرضت على النظام المصري تصرفا جيدا بما يؤدي إلى التوفيق بين متطلبات الجماعة ومتطلبات الدولة، حيث إنه لا يعقل - حسب رأيه - أن يطالب البعض بديمقراطية عربية دون هزيمة المشاغب للثقل. وأكد القيادي الإخواني أن الواقع السياسي مصر يسمح بهامش تحرر جيد سواء للأفراد أو الجماعات، شرط خلق مناخ تراخي ووفاء وحسن بين القوى السياسية والحكومة. وأشار نوح إلى أن هذا التراخي أهم - من وجهة نظره - من الأشكال القانونية الثلاثة المسموح بها للعمل السياسي والعام في مصر، وهي التي تنظمها قوانين الشركات، والجمعيات، والأحزاب. فهذه الشكل الرابع - أي التراخي - هو ما عملت من خلاله وهي إطاره الجسادة طوال فترة السبعينات والثمانينات. وشدد نوح على ضرورة عدم التركيز في العلاقة بين الإخوان والدولة على الشكل أو الترخيص القانوني، فكل الأشكال القانونية - على حد قوله - قابلة للإطاحة بها إذا أرادت الدولة ذلك، أضرابا كانت أو جماعات، بل يجب أن يتم التركيز على أن يكون هناك واقع تراخي ومناخ صحي بين الطرفين. فمع وجود التراخي دون وجود الشكل القانوني تضمن الجماعة البقاء.. ولكن في ظل وجود شكل قانوني دون تراخي، فهي لا تضمن أي شيء.. واستكمل نوح ملامح مبادرته برفضه مطالبة البعض من داخل الجماعة بأن يتحصر عمل الإخوان في الدعوة وترك العمل السياسي، حيث رأى أن طبيعة العمل الدعوي لا بد أن تحدث بالعمل السياسي لأنه يهدف في النهاية إلى فكرة قد تشكل تعارضا مع طموحات الآخرين، وهو جوهر العمل السياسي. إلا أن ذلك لا يجب أن يتم بحيث يطفى العمل السياسي على العمل الدعوي بحيث يصل إلى حد إخماف الآخرين (١٢٦).

وقد لامت مبادرة نوح ردود أفعال سلبية ومنحرفة من جانب قيادات الجماعة، ففي أول تعليق له على هذه المبادرة أوضح المرشد العام السابق للجماعة مصطفى مشهور (رحمه الله) في تصريحاته للصحف الإسلامية أن لاين أنه لم يتفاهل مع نوح منذ خروجه من السجن يوم ١٨/٢/١٠٠٢، بعد أن قضى ثلاث سنوات في قضية اختراق النقابات المهنية وحتى إعلانه عن مبادرته. وأضاف مشهور أنه لم يطلع على هذه المبادرة بعد. كما تساءل المرشد العام عن حقيقة حديث نوح عن موافقة بعض رجال الحكومة على فتح قنوات اتصال مع الجماعة على الرغم من أن الجماعة طالبت في أكثر من مناسبة بفتح قناة اتصال مع الحكومة، وتم رفض الطلب. وأردف المرشد العام مشككاً في حقيقة وجود حماس داخل الحكومة للحوار مع الجماعة إن الحكومة لا تطلق مع الإخوان سوى سياسة الاعتقال والمحاكمات العسكرية.. ورفض مشهور الإكصاح عن كيفية تعامل الجماعة مع المبادرة في حالة صحتها وجدديتها مؤكداً أن كانه يتوقف بالأساس على مقدرة ومروغ هؤلاء الأشخاص الذين تحدث إليهم نوح، ومدى تحقيق المبادرة لمصلحة الجماعة. فساعدها حين ساعة المناقشة والقبول والرفض. أما الآن فلا مجال للحديث عن شيء. لمير محمد ولا تحرف ماخيت بالعبط (١٢٧).

كما علق الدكتور عبد المتع أبو الفتح، أحد قيادي الجيل الوسيط، ومضرب مكعب الإرشاد، على المبادرة مؤكداً بداية أنه لا علم لدى مكعب الإرشاد بالمبادرة، وأنه يعترض عليها من حيث البداية باعتبار أنها أتت من جهاز الأمن، وهو ما يتعارض مع الطبيعة السياسية القضية الإخوان والتي لا علاقة لها بجهاز الأمن من قريب أو بعيد، وذلك على عكس قضية الجماعة الإسلامية التي رفع أعضاؤها السلاح في وجه الدولة كتلة في جهاز الأمن، ومن ثم فالصالح بينهما والمبادرات وارودة. أما جماعة الإخوان فهي حسب أبو الفتح ليست سوى كيان دعوي وسياسي يستمد شرعيته من الدستور الذي نص على حرية تكوين الأحزاب طلة أن



الغرب يتفق مع قيم المجتمع وسعى للوصول إلى السلطة بالطرق السلمية.. وحول مقولة الرسائل الزائفة التي تفسر بها تروح الأزمة بين الحكومة والمجاعة وجعلها متعلقاً بليادته فقد رفضها أيضاً أبو الفتح مستبعداً أن يكون النظام المصري المعترف له بالقوة والتسلط ضحية لرسائل زائفة - كما أكد أبو الفتح أن المجاعة ترفض بكل قوة فكرة "التراخي" بكل ما تتضمنه من ممان أو منح من الحكومة ونظام يحقوله دستورية لا يمكن لها أن تفسرها من دون شكل قانوني محترم ومعترف به، أما مقولات التراخي والولاء فهي مرفوضة جسطاً وتفصيلاً. إلا أن أبو الفتح أضاف أن هذا لا يعني أن المجاعة لا تراعي مصالحة الوطن العليا، فهي يمكن أن تزحل مصالحها الخاصة ومطالبها بشكل مؤقت في إطار منافع يوجب تكاتف المجتمع، حكومة وشعباً، في مواجهة الأخطار المحيطة بالبلد وبالأمم مصر (٢٨).

ومن خلال العرض السابق، يمكن الإشارة إلى مسألتين مهمتين تبرزان في سياق تلك المراجعات التي يلوحها "التيار التجديدي"، قام بملت الأقطار إليهما أحد الباحثين المعنيين بدراسة الحركات الإسلامية المسألة الأولى، هي الحساسية المفرطة التي أبدتها بعض قادة حركة الإخوان مؤخرًا تجاه فكرة "المراجعات" ويلاحظ ذلك في حوارات المرشد العام، وحتى في تصريحات وحوارات بعض وعوز الجيل الوسيط في الحركة. وكان المصعب يحرص على التأكيد على أن موضوع "المراجعات" خاص بالمجاعة الإسلامية، التي انتهت العنف سبباً للتفسير في المجتمع، أما الإخوان المسلمين - كما يقولون - فلم تنتهج العنف، ومن ثم فهي أي شيء، فحري بالمراجعات. والحقيقة إن هذه حساسية لا يمر لها، وذلك لأن فكرة "المراجعات" في الحركات السياسية والدينية والاجتماعية هي فكرة مطروحة ووجودها حية هو شرط حياة الحركة أياً كان محتواها، فالمراجعات مطلب فكري وإنساني ومنطقي لتقوم السيرة وإعادة بلورة الأهداف وإعادة النظر في الشايع ودلتها (٢٩). أما المسألة الثانية الهامة بالمراجعات التي يلوحها التيار التجديدي، فمتعلق بالخطر والتطوير العام من عمليات النقد الذاتي، بحجة تعرض الحركة لظالم ومطاردات ومنح ذلك، وأن النقد هنا يزيد المراجعات ويؤسس للتفتح. وهذا الكلام - يبع إحسان الظن - هو مجرد شائعة يعقل عليها عجز الحركة عن ممارسة النقد الذاتي، الذي يقوي جسده الحركات الاجتماعية ولا يضعفه. والحركة الاجتماعية التي تخالف من التجديد والنقد الذاتي هي حركة غير قادرة على التطور السليم، ومن المفترض أن حركة الإخوان كحركة تاريخية لها جذورها في النهضة العربية والإسلامية الحديثة، لا يجب أن تكون من هذا النوع في مواجهة الأفكار الشابة ودعوات المراجعة والنقد الذاتي. فإذ كانت الحركات المسلحة تراجع مواقفها من منهج التغيير بالقوة واستخدام العنف، فإن الحركات الإسلامية السلمية - وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين - لم أيضا بمرحلة تطور وتغيير. وإن احتلقت المرجحة (٣٠).

وبذلك يلاحظ المتابع لسباق حركة الإخوان المسلمين أنها قدمت بعض الأفكار الجديدة في وثائق وبيانات موجهة للأمة منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين أو قبلها، ونشير فيما يلي إلى أهم التغيرات والتجاهات التحول داخل جماعة الإخوان المسلمين خلال السنوات الأخيرة:

١- الموقف من الآخر: بعد مرحلة الاستقلال وقيام الدولة القطرية في الوطن العربي، حصلت القطيعة والحصام بين التيار الإسلامي والتيارات السياسية الفكرية الأخرى، وحكم هذه القطيعة عدم الثقة بين الطرفين إلى زمن طويل. وفي وصف العلاقة بين التيار الإسلامي والتيار القومي كتبوا يقول طارق البشري: "إن العلاقة بين التيارين تقوم في عشرات الصنن الأخيرة على الاستبعاد وليس على الاستيعاب، وبخلاف الجيل في شأنها مظهرًا حريمياً وليس حوارياً" (٣١). ومن مواقف الإخوان في مصر من الآخر المسيحيون - الأحزاب المختلفة - المجامعات الإسلامية العاملة؛ يقول الدكتور عصام العريان: "إن مواقف الإخوان في هذا الجانب مغلقة وقديمة ومنى على اختيار قلبي متحد وأيضاً على اختيار سياسي في العمل، وهو قبول الآخر عبثاً، ومعناه أننا نقبل وجرود آخرين معنا في هذه الدنيا حتى لو كانوا لا يعتقدون ما نعتقد، ولا يؤمنون

ما يؤمن به". أما عن مسألة قبول الآخر الديني، فيرى القيادي الإخواني أن هذا شيء مقدر في الإسلام الذي لم يكرهه أبداً على الدخول فيه، بل ألقى أهل الكتاب على دينهم، لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم. أما قبول الآخر السياسي الذي يعتد مرجعيات أخرى، فحسب العريان فقد أقر الإخوان الذين لم يرفضوا وجود أحزاب سياسية، بل إنهم أعتبروا قبول التعددية الحزبية في المجتمع المسلم، وأن هناك دستوراً يلتزم به الجميع، ولذا - مستقلاً ومحصناً بغض ويفصل إذا خرج أحد على هذا الدستور أو هذه القوانين - ويستطرد العريان مؤكداً أن الجماعة سبق لها التنسيق مع بقية التيارات السياسية الموجودة التي تتفق معها في جزء من الأوجيه المشتركة بصدده دخول الانتخابات (الوحد - الأحرار - العمل) أو مقاطعتها أجمع تلك الأحزاب وأخرى من المعارضة، وفي الشيء بعض المواقف السياسية التي تحتاج إلى تنسيق لأخذ مواقف مشتركة. أما عن قبول الجماعة الآخر في العمل الإسلامي، فيؤكد القيادي الإخواني أن هناك فئاعة لدى الإخوان بأنه من المستحيل الإصاح على الأمور القرعية والحلالية في الدين، ومن ثم فهي تتبلل اختلاف الآراء، ووجهات النظر، وهي تتلزم بالتشعار القديم الذي رفعه مؤسسها حسن البنا، وهو: "إن علاقتنا بالآخرين العاملين في الحقل الإسلامي، هي علاقة حب وإخاء، وفصل ولاء، نسعى إلى التفاهم والتساور، نسعى إلى التنسيق، نسعى إلى التعاون بين كل العاملين بالساحة الإسلامية (١٣١).

٢- تداول السلطة، وعن مسألة تداول السلطة والمسؤول المركزي الذي يطرح دوماً حولها، ماذا لو قدر للإخوان الوصول إلى الحكم هل سيسمحون بالتعددية في ظل وجود أحزاب مخالفة لهم في الفكر والتوجه؟ يرى الدكتور العريان أن كل التيارات الإسلامية تتفق على أن المرجعية في عقد البيعة لأي حكومة تكون من خلال الرضا الشعبي، وهذا الرضا الشعبي تعبر عنه الانتخابات العامة، وبالتالي تكون هناك إمكانية لتداول السلطة بين كل التيارات الموجودة والتي تتلزم بالدستور والقانون، وهذا لا تكون هناك مشكلة في تداول السلطة. ويضيف القيادي الإخواني إن الابتكار الغربي لمسألة تداول السلطة لا بد من النظر إليه بإيجابية وبحث إمكانية الإفادة منه فتح الصراعات التي عرفتها المجتمعات قديماً وحديثاً حول الوصول للسلطة، أما بالنسبة للفتنة السباح بوجود قانوني لحزب شيرهي، فقد أعلن العريان أن الجماعة ملتزمة بقاعدة فدية لديها ملخصها عدم إرثتها الناس بأفكارهم التي في رؤيتهم، وانظارتها من كل مجموعة سياسية أن تعلق عن أفكارها ومعتقداتها وبرامجها في موائيق مكتوبة. ولم يعلن القيادي الإخواني في ذلك السياق قبولاً واضحاً لوجود مثل ذلك الحزب، بل أكد من جديد على ضرورة احترام جميع الأحزاب نص الدستور الذي يؤكد أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، معتبراً أن التزام كافة الأحزاب بالدستور كاملاً والقانون هو شرط إنشاء، وإقاء الأحزاب المصرية، ومن يفصل في الخلاف حول هذا هو القضاء، وحده (١٣٣).

٣- الموقف من الديمقراطية، يلاحظ المراقب للخطاب الإسلامي المعاصر وحركية إنتاجه الفقائية، أن هناك قراءات جديدة تختلف نوعياً عما هو سابق من قراءات لبعض المسائل الجدلية في الفكر الإسلامي كسألة الديمقراطية. ويلاحظ في هذا الإطار أن القراءات الإسلامية الجديدة تشهد تحولاً من الإطلاق إلى النسبية في النظر إلى الديمقراطية، من كونها ملعباً اجتماعياً وفلسفياً بغاير ما هو في الفكر الإسلامي، إلى كونها محسوري على مكاسب مظرية وراجعة، وفي الوقت نفسه لا تتعارض ومفاهيم التشريع الإسلامي، وتعني الديمقراطية في فكر الإخوان المسلمين التعايش السلمي بين الجماعات والتفصيل بين السلطات الثلاث في الدولة وتداول السلطة بشكل سلمي، والشورى والانتخابات وإعطاء الناس حقيقتهم في إبراز الرأي والأخذ بنظام الأكثرية. كل ذلك بشرط ألا يتعارض مع أصل من أصول الشريعة الإسلامية. وقد طرحت مسألة الديمقراطية منذ بداية عقد التسعينيات من القرن السابق، بوتيرة متصاعدة ومكتنفة في الخطاب الإسلامي المعاصر، بأحاط مختلفة من الفهم والتحليل التاريخي الفلسفي والسياسي والقانوني، كتختلف عن تحول في الرؤية السياسية وتعبير في النظرية الفكرية السياسية (١٣٤). وتتجلى بعض مظاهر الديمقراطية لدى جماعة

الإخوان المسلمين في صياغة الجماعة لشروطها السياسي، وإعطاء الأولوية للحريات وحقوق الإنسان، والمشاركة السياسية، هنا فضلاً عن صياغة بنيتها الداخلية إدارياً وحركياً بنسق الشورى والديمقراطية عبر توسيع دائرة المشاركة بالرأي وصناعة الموقف والقرار السياسي والحركي، واعتماد نظام الترشيح والانتخاب والأخذ بالقرينة الآراء (١٣٥).

وفي خطوة أكثر تقدماً نحو بلورة موقف الجماعة من قضية الديمقراطية وتداول السلطة، وفي سياق التفاعل مع الجدل حول عملية الإصلاح في العالم العربي ومصر بشكل خاص، طرحت الجماعة في مارس ٢٠٠٤ مبادئها للإصلاح. شملت حوالي ١٨ بنداً شملت الإقرار بأن الشعب هو مصدر السلطات دون هيمنة من أي فرد أو حزب سياسي أو جماعة سياسية، واحترام مبدأ تداول السلطة، والتأكيد على حرية الاعتقاد، وحرية الرأي والمظهر به، وحرية تشكيل الأحزاب السياسية دون تدخل من الجهات الإدارية، وحرية الاجتماعات الجماهيرية، والتظاهر السلمى، وتزاعده الانتخابات، وإلغاء الدور السياسي للجيش، والتأكيد على الطابع المدني لجميع أجهزة الشرطة والأجهزة الأمنية وتحديد مهام تلك الأجهزة بشكل واضح وفي ضوء نصوص الدستور، وتحديد سلطات رئيس الجمهورية والفصل بين منصب رئاسة الجمهورية ورئاسة الأحزاب السياسية، وإلغاء القوانين سبئة السمعة، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وإلغاء القوانين المعوقة لأنشطة النقابات المهنية والعمالية، وبتصريح من مصرمون تلك المبادرة تأكيداً للإخوان على معظم القواسم المشتركة في مطالب وأولويات الإصلاح لدى معظم القوى السياسية جنباً إلى جنب مع تأكيدها على بعض العناصر ذات الدلالة الخاصة بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين خاصة التأكيد على حرية تشكيل الأحزاب السياسية، وتحديد دور الأجهزة الأمنية.

٤ - التحول إلى حزب سياسي: بناءً على ما سبق ذكره، بالنسبة للمبول جماعة الإخوان المسلمين نظرية التعددية السياسية، وبالتالي إمكانية مشاركة الجماعات السياسية والمنظمات السياسية الفعالة، يتصاعد داخل الجماعة صوت التيار الرافق والمطالب بحصولها على حزب سياسي شرعي باسمها، وعلى الرغم من حقيقة أن هذا التيار يمثل اليوم الغالبية الساحقة من الإخوان المسلمين، فإن الجماعة لم تحسم بداخلها ما إذا كان إنشاء ذلك الحزب سوف يعنى زوال الجماعة وذوبانها داخل الحزب، أما أنها سوف تستمر إلى جانب ذلك الحزب؟ والحقيقة إن رفض الحكومة المصرية الواضح والمستمر التصريح للإخوان بالحصول على حزب سياسي شرعي هو الذي ألقى الجماعة من الحوار الداخلي الجدي حول مستقبل الجماعة في حالة موافقة الحكومة على قيام حزب للإخوان المسلمين، وظل ذلك الموضوع مستكوماً عنه بداخلها لا ينطق إليه الحوار إلا نادراً. إلا أن بعض المؤشرات الأولية توضح أن الرؤية الغالبة في أوساط الجمل الوسيط هي السعي نحو حسم نهائي لمفهوم الهوية التنظيمية الإخوانية بالتحول الشامل نحو العمل السياسي القوي وتشكيل حزب يكون بديلاً تاماً عن الجماعة ويحل محلها.

ومع ذلك الغموض الداخلي حول تأثير الحزب على مصير الجماعة، فإن أصوات كثير من أعضاء وقيادات الجماعة ترتفع من وقت لآخر في المقديبات السياسية والإصلاحية تطالب بالتصريح بحزب سياسي للإخوان ونقد الحكومة لرفضها السماح لهم بذلك الحق. ويرى بعض قيادات الجماعة أن أسباب هذا الرفض الحكومي متعددة، بعضها عام يعود إلى عدم وجود إرادة حقيقية لدى النظام السياسي لتسح بوجود أحزاب سياسية حقيقية، وهو ما يتضح في قانون الأحزاب وما يفرضه من قيود وعقوبات على إنشاء الأحزاب الجديدة، وبعضها الآخر يتعلق بوجود قرار سيادي واضح يمنع وجود أي حزب سياسي في مصر بمعنى الجاهل إسلانيا حتى لو أيدى مرونة شديدة، أما البعض الثالث فيربط برؤية الإخوان باعتبارهم حركة سياسية قوية جدا ذات حضور واسع في الشارع المصري، وهو يريد تجنب هذه القوة وهذا الحضور (١٣٦).

ثالثاً، علاقة الإخوان المسلمين بالسلطة السياسية

لا تزال العلاقة بالسلطة السياسية التحدي الحقيقي الذي يواجه جماعة الإخوان المسلمين، وهو التحدي الذي يربط مرحلة التحولات الكبرى في الحركات الإسلامية، حيث أصبحت الدعوة للعمل السلمي تنبع الحكومات العربية - ومنها الحكومة المصرية - في موقف حاسم. ففي الوقت الذي رحبت فيه الحكومة المصرية خلفه في وزارة الداخلية المصرية بالمراجعات الفكرية للجماعة الإسلامية إلا أنها في الوقت نفسه آازلت مستعرة في المراجعة الأمنية لجماعة الإخوان المسلمين، رغم منهجها السلمي في العمل. فإذا كانت الحكومة ترحب بالتحول السلمي للجماعة الإسلامية، ولكنها لا تعترف بحق جماعة الإخوان السلبية في العمل العام، فمعنى هذا أن الموقف الرسمي للحكومة المصرية ما زال يرفض إعطاء الحركة الإسلامية حقلها في العمل السياسي السلمي (١٣٧). وليست الخيارات أمام حركة الإخوان المسلمين منسعة، نظراً لرفض السلطات القائمة أي نوع من المنافسة السلمية الزهيدة، وتواظف القوى الدولية التي لا تريد للحركات الإسلامية أن تعبر عن نفسها سياسياً يؤثر في واقع مجتمعاتها. وهكذا تبدو الخيارات في الأقطاب محصورة في أمرين، التعاون مع الأنظمة القائمة، أو القبول بدور المعارضة غير القانونية (١٣٨). وإذا كان أحد العيوب الرئيسية في الأنظمة الاستبدادية هو أنها تغلق سبل المصارب السياسية والتضج السياسي أمام الناس، فالإسلاميون أيضاً يتركتهم على موضوع الاستتلاء، على السلطة - رأساً - دون خطوات لتهيئة لن تكون أمامهم فرصة لتعلم أي شيء عن المسار السياسي نفسه، بما فيه التفاوض والتنازل، وسدادة القرار، وتطوير قواعد إجرائية في ممارسة السلطة (١٣٩).

ولقد مرت جماعة الإخوان المسلمين في علاقتها بالسلطة بعدة مراحل، يمكن وصف الفترة الأولى منها بفترة التأسيس والانتشار والظهور، وقد تلك المرحلة منذ عام ١٩٢٨ حتى اغتيال مؤسسها الإمام حسن البنا في ١٢/٢/١٩٤٩. أما الفترة الثانية فهي التي استمرت الجماعة خلالها بدون وجود مرشد عام جديد حتى عام ١٩٥١، حيث تم اختيار المستشار حسن الهضيبي، واستمرت هذه المرحلة حتى عام ١٩٥٤، حيث الصدام التاريخي الشهير بين النظام الناصري الجديد حينئذ والإخوان بعد فترة وإلقاء لم تقدم طويلاً، وهو الصدام الذي ظل قائماً حتى بداية السبعينيات مع رحيل الرئيس عبدالناصر. وقد كانت فترة التصف الثاني من السبعينيات هي بداية مرحلة التأسيس الثاني للجماعة حيث ساد الانحراج بينها وبين نظام الرئيس السادات بما أتاح لها المحرك الرابع لجذب أعداد كبيرة من أبناء الشرائح الاجتماعية الوسطى الأكثر نشاطاً لكني لخمده بهم صفوفها، بعد أن تجددت تقريباً - بسبب ظروفه الصدام الرابع مع النظام الناصري، ولا شك أن دخول الجماعة إلى الصدام مع نظام الرئيس السادات بعد زيارته للقدس، وعلقه معاهدة السلام مع الكيان العربي، قد تصاعد بفعل صفوفه الواقفين الجدد على صفوفها من طلاب الجامعات بما ساهم في إضفاء طابع احتجاجي عليها ساعد بدوره، هؤلاء، على جذب أعداد كبيرة من زملائهم إليها وسحبهم بعيداً عن الجماعات الإسلامية الجهادية الأخرى التي كانت تصب على جماعة الإخوان اعتدالها ونسبة أطروحاتها وجمعيتها الصدام مع الدولة.

وباعتقال الرئيس السادات في أكتوبر ١٩٨١، وبدء تفكك حالة التوتر والتضييق التي جشتت على مصر خلال أعوام حكمه الأربعة الأخيرة، راح أبناء ذلك الجيل الجديد ينشطون في تأسيس الجماعة وينالها بعد أن تخرجوا في الجامعات وصاروا أبناء مهن ذات وزن في المجتمع، واستطاعوا أن يحققوا على المستوى السياسي والقضائي في مصر ما لم يتحقق للجماعة من قبل طيلة تاريخها السابق. فلقد اكتسحت الجماعة انتخابات معظم النقابات المهنية المصرية وتراعى هيئات التدريس بمختلف الجامعات، وكذا استطاعت الجماعة

- رغم الحظر القانوني المستمر عليها - أن تدخل أعضاء منها إلى مجلس الشعب معظمهم من أبناء ذلك الجيل في ثلاث انتخابات (أعوام 1986 ، 1987 ، 1988) (160).

ويمكن القول إن علاقة جماعة الإخوان المسلمين بالدولة المصرية في عهد الرئيس مبارك منذ عام 1981 قد حوت بثلاث مراحل، امتدت المرحلة الأولى التي يمكن وصفها بمرحلة "التجامل والتسامح" منذ التغيير الرئيس السادات وحتى عام 1988 تقريباً . وكان الهدف الرئيسي للدولة خلالها هو تفكيك حالة التبرار التي واكبت وأعقبت الانقلاب. على أن يتضمن ذلك خلق شرعية جديدة للحكم، تقوم في جوهرها على فكرة التصالح الوطنية والتفاعل مع القوى السياسية المصرية الرئيسية. وقد أدى ذلك إلى فتح الإخوان بغير واسع من حرية الحركة والتعبير دون أن يصل ذلك إلى الاعتراف الرسمي بشرعية وجودهم. وذلك المرحلة هي التي أتاحت للإخوان دعم وجودهم السياسي والشعبي في مصر، ومد نفوذهم إلى مؤسسات والمؤسسات السياسية ومهنية مثل مجلس الشعب والقطاعات المهنية والهيئات الطلاب بالجامعات ونوادي هياكل القديس، وبالتالي انتخابات مجلس الشعب لعام 1987 والتي كشفت عن حجم القوة الكبيرة الكامنة للإخوان في ظل تحالفهم مع حزبي العمل والأحرار تحت شعار "الإسلام هو الحل"، بدأت المرحلة الثانية في علاقتهم مع الدولة والتي يمكن تسميتها مرحلة "التخوف والاحتكاك"، وهي التي بدأت فيها الدولة محاولة إيقاف زحف الإخوان داخل القطاعات المهنية عن طريق تجسده بعضها وإثارة المشكلات داخل بعضها الآخر، والتي بدأ الإخوان بتصغروا خلالها باعتبارهم قوة سياسية شبه شرعية في البلاد.

وفي عام 1992 استطاع الإخوان السيطرة على مجلس نقابة المحامين الذي ظل حكرًا طيلة تاريخها تقريباً على التيارات الليبرالي والكموني. كما زاد من تخوف الدولة منهم. وفي منتصف العام نفسه انطلقت الموجة الأكثر شراسة للعنف الإسلامي التي قام بها كل من "الجماعة الإسلامية" و"جماعة الجهاد"، والتي أخذت الدولة على الإخوان أتاها ما أسسته عدم إيمانهم لها والاكتفاء ببيانات عامة لفظية، وهكذا انتقلت علاقة الإخوان بالدولة منذ بداية عام 1993 وحتى الوقت الحالي إلى المرحلة الثالثة، وهي مرحلة "التدهور والصدام". ويمكن إرجاع قرار الدولة الدخول في مواجهة واسعة مع الجماعة إلى تزامن انتشارهم في مختلف قطاعات المجتمع السياسي والثقافي مع موجة العنف الإسلامي الواسعة الحادة، الأمر الذي رأت فيه الدولة وجهين لظاهرة واحدة هي الصحوة الإسلامية التي لم تر بداخلها تروقاً بين الإخوان ومصاعبات العنف الإسلامي. كذلك لقد رأت الدولة في الجماعة المحظورة فوق ذلك خطراً سياسياً واحداً يهدد سيطرتها على مقاليد الحكم في البلاد خاصة بعد النجاحات التي حققتها في عديد من الانتخابات العامة والنقابية وهو ما اعتبره "ترايس خطر" لا بد من الالتفات إليها والتعامل مع الإخوان على أساسها باعتبارهم متحداً سياسياً للدولة يمكنه إذا توافرت الظروف الملائمة أن يهدد تلك السيطرة (161).

ومن هنا فقد دفعت الظروف السياسية من جماعة الإخوان المسلمين بالدولة إلى تبني استراتيجية الإجهاد المبكر في مواجهتها منذ نهاية عام 1994. وتتضمن تلك الاستراتيجية توجيه ضربات متتالية متفرقة للجماعة بما يؤدي إلى تحقيق هدفين أساسيين، الأول، هو إنهاكها بجرحها إلى ساحة القضاء والحكم على قيادتها وأعضائها بسنوات سجن متفرقة المدّة، والثاني، هو حرمان الجماعة من القدرة على التحرك بكامل قوتها، خاصة في الحملات السياسية العامة سواء كانت محلية أو إقليمية أو دولية. هذا فضلاً عن تحقيق هدف آخر أكثر عمومية وعميقة، هو توجيه رسالة سياسية واضحة سواء للجماعة أو للقوى السياسية الأخرى المهتمة بأوضاع الإسلام السياسي في مصر، مضمونها هو أن الدولة متصصة على مواقفها من عدم السماح - في أي وقت وفي ظل أي ظروف - بإعطاء الجماعة - المحظورة - وضعاً قانونياً شرعياً يمكنها من التفاعل في الساحة السياسية والاجتماعية كغيرها من القوى السياسية الشرعية الأخرى (162). ولقد ركزت الحملات الحكومية بصفة خاصة على الجيل الثاني من الإخوان المسلمين والذي أتم لها انتصاراتها

السياسة والانتخابية سواء في البرلمان أو النقابات المهنية وصاحب التأسيس الثاني لها - في حين لم تقرب - إلا نادراً - من الجيل الأكبر صاحب التأسيس الأول والذي تراجعت أهميته في نشاطها الواقعي لصالح الجيل الأول.

وقد ازداد دور الدولة إلى تلك الاستراتيجية بعد نجاح الإخوان في الحصول على سبعة عشر مقعداً في انتخابات مجلس الشعب الأخيرة عام ٢٠٠٠ في الوقت الذي لم تحصل فيه كل الأحزاب الشرعية سوى على ستة عشر مقعداً. ثم أتت بعد كل ذلك أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما بعدها وهو الأمر الذي قررت فيه الدولة المصرية إمكانية تكثيف حملاتها ضد الجماعة المحظورة في مصر دون أن تتعرض لضغوط خارجية رسمية أو من جمعيات حقوقية وقانونية بسبب تلك الحملات. وقد أدى هذا التطوير إلى زيادة معدلات تلك الحملات وأعداد القبوض عليهم وكذلك الأحكام الصادرة في حقهم بصورة أكبر بكثير كما شهدته السنوات السابقة منذ نهاية عام ١٩٩٤ التي بدأت فيه الحكومة تطبيق تلك الاستراتيجية. حيث كشفت الدولة من تطبيق استراتيجيتها خلال الفترة التالية لأحداث سبتمبر والتي شهد كل شهرين منها تقريباً إلقاء القبض على أعداد كبيرة من أعضاء الجماعة وإحالة معظمهم إلى محاكم عسكرية تصدر أحكاماً على غالبيتهم تعزل إلى السجن خمس سنوات. وفي كل تلك المرات وجهت إلى أعضاء وقيادات الجماعة نفس الاتهامات تقريباً "تشكيل تنظيم سري مناضل لنظام الحكم" "خيانة وإحراز منشورات تحض على قلب هذا النظام". الإعداد لمظاهرات من شأنها تكبير السلم العام (١٤٣).

وقد انعكست تلك التطورات على خطاب الإخوان المسلمين بعد تولي الأستاذ محمد مهدي عاكف منصب المرشد العام، الذي تبني خطاباً تجاه الحكومة اسم بدمر من التوتر والتفدق. فقد أكد عاكف فيما يتعلق بحلقة الجماعة مع الحكومة أنه لم تطرأ على تلك العلاقة أي تغيير إيجابي فلزال الإخوان في السجن والمعتقلات. مشيراً إلى أنه كان ينتظر من الحكومة المصرية في ظل تلك الأزمات وفي ظل التحديت الخارجية أن يحدث تفاهم بين الحكومة والإخوان باعتبارهم القصيل الأكثر تواضعاً على الساحة السياسية المصرية (١٤٤).

ويوضح المسار السابق لعلاقة الإخوان بالدولة أنه كان يتعين يوماً على حركة الإخوان المسلمين التعاطي مع عدد من التنازلات الفكرية والسياسية المهمة من أجل تحقيق تعاون مشر أو تعايش مقبول مع السلطة. ومن هذه التنازلات ثنائية القبول والرفض. حيث إن أول ما يواجهه الحركة في هذا الضمار هو تحدي التوفيق بين القبول بالسلطة كما تقتضي سياسة التعايش. ورفض شرعية هذه السلطة في الوقت ذاته. وهي السلطة التي تسعى الحركة إلى إبعاد بديل عنها نهاية المطاف. إنها العدالة الصحية التي وصفها أحد الباحثين بأنها جمع بين أسلوب العمل الفصاح في ظل الأنظمة. وأسلوب العمل الراض لأساس الأنظمة (١٤٥). كذلك فهناك ثنائية التعايش والتسريح. حيث يقتضي التعايش مع السلطة أو التعاون معها التنازلي عن بعض الأمور دين تسريح لها. لكن يبدو أن الحدود بين التعايش والتسريح غير واضحة تماماً لبعض الإخوان المسلمين. من جانب آخر هناك ثنائية المعارضة والتواضع. حيث إن المعارضة لا تعني بالضرورة التواجهة. وكل الاختلال غير محسوب في هذه العدالة قد يؤثر آثاراً سلبية على الحركة والجمتمع. فقد لاحظ أحد الباحثين العيين بالهكرات الإسلامية أن "سنة خلق واضح في صفوف الحركة الإسلامية بين مفهوم المعارضة للسلطة" ومفهوم الصراع مع السلطة (١٤٦). وهناك أخيراً ثنائية الخطاب والفاعلية. حيث يتخرج بعض من جماعات الإخوان المسلمين من التحالف مع حاكم غير إسلامي. أو قومي سياسي وطنية. حرصاً على الصورة الزاهية لرجالها. وتهدر الكتب الاستراتيجية التي قد يتبره ذلك في المستقبل. فحينما طلب عبد الناصر من المرشد العام للإخوان آنذاك - حسن الهضيبي - توضيح أحد أعضاء الجماعة للمشاركة معه في السلطة ورفض الاشتراك إلا أن يكون الحكم إسلامياً ١٠٠٪ واكتفى بتوضيح بعض الكفالات من غير الإخوان. وقد دعا أحد الباحثين. هذه الظاهرة "عبادة الصورة" وهي في جوهرها عزج عن التوفيق بين دواعي الدعوة والخطاب ودواعي الفاعلية السياسية (١٤٧).

سوف يركز هذا القسم على دراسة أبرز تفاعلات الدور السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في مصر خلال عام ٢٠٠٢. وهي تتمثل في الانتخابات التكميلية لمجلس الشعب التي أجريت في يونيو ٢٠٠٢ بمحافظة الإسكندرية، وحملات القبض والاعتقال التي طالت أعضاء الجماعة في ذلك العام، ودور الجماعة داخل الدورة الثالثة لمجلس الشعب خلال عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣. وذلك بهدف تقديم تحليل أشمل وفهم أعمق للدور السياسي للجماعة وفلاتها بالدولة.

أ- انتخابات مجلس الشعب التكميلية بالإسكندرية

بدأت قضية انتخابات مجلس الشعب التكميلية بمحافظة الإسكندرية قبل الموعد الرسمي المحدد لإجراء الانتخابات البرلمانية، وهو ١٨ أكتوبر ٢٠٠٠. بغرفة طويلة، فمن المعروف أن دائرة الرمل تعد من أكبر دوائر محافظة الإسكندرية، حيث بلغ عدد أصوات الناخبين بها ١٤٦ ألفه صوتاً مؤهلاً على ٩٤ لجنة انتخابية. ولأن الدائرة تضم مختلف التيارات السياسية، فقد بلغ عدد المرشحين بها ٢٦ مرشحاً يمثلون كافة الأحزاب والتيارات السياسية، وإن كانت المنافسة قد انحصرت من البداية بين مرشحي التيار الإسلامي ويمثلي الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم. وعدد قليل من المستقلين. وقبل إجراء الانتخابات بأيام قليلة، قامت أجهزة الأمن بالإسكندرية بتضييق الخناق على مرشحي الإخوان المسلمين وعسا جيهان الحفظاري (المنافس)، والمحمدي سيد أحمد (عضلاً) كما تم القبض على مندوبيهما وحجزهم في قسم شرطة الرمل. وبسبب هذه الإجراءات التعسفية قدم المرشحان بطلب إلى محكمة القضاء الإداري لتأجيل أو إلغاء الانتخابات بالدائرة حين الإخراج عن مندوبيهما. وبالفعل صدر حكم من محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية بقبض وتأجيل الانتخابات إلى ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٠ إلا أن وزارة الداخلية لم تلتفت إلى هذا الحكم، وأوعزت إلى هيئة قضايا الدولة بترح الإكندرية بتقديم استئناف على الحكم أمام محكمة غير مختصة لوقف تنفيذ الحكم الصادر بتأجيل الانتخابات.

وقد تبع صدور الحكم السابق قرار وزارة الداخلية بإجراء الانتخابات في الدائرة في ١٨ أكتوبر ٢٠٠٠. وهو نفس اليوم المحدد لإجراء الانتخابات في محافظة الإسكندرية ضمن محافظات المرحلة الأولى. ونظراً لعدم إعلان قرار وزارة الداخلية إجراء الانتخابات على نطاق واسع، فقد أثر ذلك على إقبال الناخبين، كما تسببت محاصرة رجال الشرطة لقر المجان الانتخابية في تأكيد غير العادى الانتخابات في الدائرة، فضلاً عن قيام رجال الأمن بتبع بعض الناخبين من دخول المجان للتصويت. ورغم كل تلك الإجراءات فقد أسفرت نتائج الانتخابات عن حصول مرشحي جماعة الإخوان المسلمين على أعلى نسبة من الأصوات، فحسب بيانات وزارة الداخلية، حصلت جيهان الحفظاري على ٣٦٦٢ صوتاً وحصل المحمدي سيد أحمد على ٣٦٠٢ صوتاً، وحصل جمعة الغرابوي مرشح الحزب الوطني على ١٧٩٧ صوتاً، واستطاع صلاح عيسى (المستقل) الحصول على ١٢٣٤ صوتاً. ونظراً لعدم قدرة أي مرشح على تحقيق نسبة ٥٠٪ من الأصوات، فقد تقرر حسب القانون إعادة إجراء الانتخابات في الدائرة يوم ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٠ بين الأربعة المرشحين على أكبر عدد من الأصوات.

إلا أن الحكومة في ظل تلك النتائج عادت لتعلن تسكها بالحكم الذي أصدرته محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية بتأجيل الانتخابات، السابق الإشارة إليه. ومن ثم لم يجر عملية إعادة كما كان مقرراً لها بعد أسبوع من الجولة الأولى، وصدر قرار وزير الداخلية رقم (١٥٥٩٤) لسنة ٢٠٠٠ بوقف إجراء الانتخابات إعادة بين المرشحين الأربعة تنفيذاً لحكم المحكمة. وخلال الفترة من أكتوبر ٢٠٠٠ وحتى إجراء الانتخابات

الإعادة في 27 يونيو 2002 صدر 17 حكما قضائياً يقضي بإلزام وزارة الداخلية بتحديد موعد قروي لإجراء انتخابات الإعادة بالمنازعة، كان آخرها هو ذلك الحكم الذي صدر بتاريخ 4 يوليو 2001، والذي يقضي بإلزام وزارة الداخلية بتحديد موعد لإجراء انتخابات الإعادة بين الأربعة الحاصلين على أعلى نسبة من الأصوات في انتخابات المرحلة الأولى في موعد أقصاه 60 يوماً من تاريخ صدور الحكم، وقد أسفرت انتخابات الإعادة عن فوز مرشحي الحزب الوطني الحاكم ساسي المندقي وجمعة الغريباري.

وقد ركبت هذه الانتخابات أحداث شغب كبيرة، حيث ردت السلطات القصرية على ما اعتبرته تصعيبا من جانب جماعة الإخوان المسلمين على خلية تلك الانتخابات، وقد قررت نيابة أمن الدولة العليا حبس 101 شخص أولئكهم الشرطة يوم الانتخابات لمدة 15 يوماً على ذمة تحقيقات تجري معهم في شأن النشاز وإثارة الجماهير والمخروج على النظام العام وتكثير الأمان وتهديد السلام الاجتماعي. وأكدت التحقيقات أن التهمين حاولوا تعطيل سير إجراء الانتخابات باستعمال القوة، وقاموا بترويض هتافات تعرض الأمان والسلام الاجتماعي للخطر، كما تعديا على أفراد الأمان أثناء التصدي لهم، وألقوا ستة أوبوسات بعد إلقاء الحجارة عليها. وقد مثل الإجراء التي قامت به السلطات القصرية خربة جديدة للجماعة التي كانت تأمل في الحصول على مقعدين بمجلس الشعب، رشحت إحدى السيدات لشغل مقعد منهما وذلك في سابقة تعد الأولى من نوعها في تاريخ الجماعة، لذلك أكد على التحول والتفسير الذي طرأ على فكر الجماعة، وأنها ليست ضد اشتغال المرأة بالعمل العام(18).

ويتفق مراقبون على أن هذه القضية كشفت إحدى الظواهر السلبية التي يعيشها المجتمع القصري، وهي ظاهرة الامتناع عن تنفيذ أحكام القضاء، إذ يعود جوهر أزمة الانتخابات بحدوثها الرجع إلى إصدار وزارة الداخلية على عدم تنفيذ حكم قضائي ملزم بأجويل الانتخابات، وهدأت إلى أية الاستشكال على الحكم أمام القضاء العادي للانتقال والامتناع عن تنفيذ حكم القضاء الإداري، ورغم أن الحكم الأخير قابل للمطعن أمام المحكمة الإدارية العليا، إلا أنه تطبيقاً للمادة 19 و 20 من قانون مجلس الدولة رقم 47 لسنة 1992، فإن حكم محكمة القضاء الإداري مشمول بالبقاء، ولا بد من تنفيذه رغم الطعن عليه أمام المحكمة الإدارية العليا ولا يمكن الامتناع عن تنفيذه إلا إذا قضت دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا بوقف تنفيذ الحكم. وحيث إن ذلك لم يحدث، فقد كان من اللازم على وزارة الداخلية تنفيذ الحكم كاملاً وإشاعلاً.

ب- حملات القبض والاعتقال ضد جماعة الإخوان المسلمين

تعد الحملات التي تقوم بها السلطات القصرية تجاه الإخوان المسلمين، التطبيق العملي لسياسة الحكومة بإلء الجماعة، حيث كانت أولى إرهابيات المواجهة بين الحكومة والإخوان هي الكشف عن تنظيم "تسبييل للكمبيوتر" في عام 1992، وإحالة عدد كبير من أعضاء الجماعة إلى محكمة أمن الدولة العليا التي لم تصدر لقراراً بإدانتهم، وطبقاً لمصادر إخوانية فإن نحو 400 شخص من أعضاء الجماعة رهن الاعتقال الآن في السجون القصرية، وقد مرت الجماعة منذ عام 1993 بـ 38 حملة اعتقال في مختلف المحافظات، بخلاف عمليات التوقيف القروية التي تتم بشكل روتيني، وقد أصدرت الحكومة القانون رقم 10 لسنة 1993 بشأن تنظيم النقابات المهنية بعد إجماع أعضاء الإخوان المسلمين **☪** السيطرة على مجلس نقابة المحامين، وفي منتصف عام 1994 اشتعلت مواجهة ساخنة بين الحكومة والإخوان المسلمين في نقابة المحامين بعد مقتل القاضي عبد الحارث مدني واتهام الإخوان الحكومة بقتله، وفي صيف عام 1996 استبعدت الحكومة جماعة الإخوان المسلمين من مؤتمر الحوار الوطني، ثم صاحب ذلك حملة اعتقالات طالقت لأول مرة قيادات لسياسة بالمرشد العام للجماعة، كان من بينهم إبراهيم شرف وقيادات إخوانية سياسية بارزة مثل مختار فوخ، وكانت تلك العمليات بمثابة رسالة موجهة للهمة التنظيمي وقاعدته.

وفي الثاني من ديسمبر عام ١٩٩٥، دخلت المواجهة بين الإخوان والحكومة المصرية منعطفا خطيرا، حيث صدر القرار الجمهوري رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٩٥ بإحالة ٤٩ من قيادات الجماعة إلى المحكمة العسكرية في القضية رقم ٨ لسنة ١٩٩٥ جنابات عسكرية، وضمت مجموعة من المتهمين في قضية تسليم القضية للسماح بالتحقيقات لجنة الإحالة بقيادة الأديب د. وجاد - القرار الجمهوري السابق بإحالة أعضاء من الجماعة إلى القضاء العسكري لأول مرة منذ ٣٠ عاما، حيث كانت أقر الأديب التي أعادت فيها الدولة أعضاء من الجماعة إلى محكمة عسكرية في عام ١٩٦٥ في القضية المعروفة بقضية سيد قطب. وفي الشهر نفسه (سبتمبر ١٩٩٥) قتل إحالة مجموعة أخرى من قيادات الإخوان علي وأسهم الدكتور عصام العريان والدكتور عبد النعم أبو الفرج، وغيرهم إلى المحاكمة في القضية رقم ١١ لسنة ١٩٩٥ جنابات عسكرية بتهمته إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي للجماعة. وأوضحت تلك القضية أن أجهزة الأمن قد نجحت في اختراق مجلس شورى الجماعة وتسجيل اجتماعاته بالصوت والصورة.

وقبل أسبوع لفظ من الانتخابات التشريعية المصرية (نوفمبر ١٩٩٥)، أصدرت المحكمة العسكرية أحكامها بالسجن على ٥٤ من كوادر الجماعة، كما لفتت المحكمة بإحلاق مصر الجماعة بوسط القاهرة (التوقيفية) ومصادرة أموالها ومقاتلتها، ومنع طبع وتوزيع مجلة الدعوة التوافقية بلسانها. وقد لفتت الأحكام قضيتين منفصلتين للإخوان، شملت ٨٢ متبهما، تم تبرئة ٢٧ منهم، بينما صدر حكم بالسجن مدة خمس سنوات مع الأشغال الشاقة على خمسة من أعضائها، كان منهم د. عصام العريان أحد المرشحين في تلك الانتخابات، وحكم على ٤٩ آخرين بالسجن لمدة ثلاث سنوات مع الأشغال الشاقة، كان منهم الدكتور عبد النعم أبو الفرج والدكتور محمد السيد حبيب، وقد صدرت الأحكام تأسيما على إيدانهم بالعمل على إحيا تنظيم غير مشروع بهدف تعطيل القانون والدستور، حيث كانت الحكومة المصرية قد اعتقدت في عام ١٩٥٤ قرارا بحل الجماعة التي أُنشئت عام ١٩٢٨ على يد حسن البنا وحظر نشاطها.

وفي ٢٧ يناير ٢٠٠٢، وجهت السلطات المصرية، ضربة جديدة إلى جماعة الإخوان المسلمين، إذ تم القبض على ٨ من أبرز قياداتها واعتبارهم محركي طلاب الجامعات، ولحميتهم المسؤولة عن المظاهرات التي نفذها طلاب التيار الإسلامي في الجامعات المصرية ثم تم تحويلهم إلى نيابة أمن الدولة العليا، وكان من بين هؤلاء.. بالإضافة إلى المهندس أمين القوي الذي ألقى القبض عليهم في مسكنه، كل من الدكتور أبو زيد نبوي محمد الأستاذ بكلية الزراعة جامعة المنوفية، والدكتور السيد عبد النور عبد الباري الأستاذ بكلية الزراعة جامعة الزقازيق، والدكتور أسامة عبد العزيز عبد العاطي الأستاذ بطب كفر الشيخ، وغيرهم. وقد وجهت إليهم تهم منها أنهم يتولون إدارة النشاط الطلابي داخل التنظيم، وأنهم كانوا وراء كل المظاهرات التي نظمتها طلبة الإخوان في مختلف المحافظات، والقيام بنشر أفكار الإخوان وهدايئ الجماعة، ولتحديد عناصر جديدة لعضويتها، ووضع خطط لتأسيس تنظيم نسائي داخل الجماعة من بين الطالبات. كذلك القيام بجمع تبرعات مالية كبيرة تحت ستار تقديم دعم مالي لمساعدة الانتفاضة الفلسطينية (٤٩).

هذا وقد قامت السلطات المصرية - في خطوة مفاجئة - بإحلاق سراج عضو مكتب الإرشاد في الجماعة الدكتور رشاد البيومي، تنفيذا لقرار أصدرته نيابة أمن الدولة العليا، وجاء الإجراء بعد ثلاثة أيام لفظ من إعلان الجماعة تعذيب مأمون الهضيبي مرشدا عاما لها، وشمل قرار إحلال البيومي ١٩ آخرين من رموز الإخوان، كانوا قد أوقفوا معه ضمن حملة أمنية في ١٩ سبتمبر ٢٠٠٢ حيث وجهت إليهم تهمة منها الانضمام إلى تنظيم يهدف إلى قلب نظام الحكم وحيادزة مطبوعات تحض على كراهية الحكومة في البلاد. وقد أصرت أوساط إخوانية عن ارتياعها إلى القرار، وصرح محامى الإخوان عبد النعم عبد المقصود، أن الإخوان سيستثمرون على النهج الذي تبنيه منذ سنوات طويلة والذي يقوم على العمل السلمى والدعوة بالرفعة الحسنة (١٥).

ويكون حصر بعض القضايا المتهمة فيها عناصر من الإخوان المسلمين خلال عام ٢٠٠٢ فقط وعلى سبيل المثال فيما يلي:

- القضية رقم ١٠٦٦ لسنة ٢٠٠١ والمتهم فيها ١٦ متهماً بالانضمام لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة (بدأت تلك القضية في نهاية ١٤٠٠١).

- القضية رقم ١٩٩ لسنة ٢٠٠٢ والمتهم فيها ٨ متهمين بالانضمام لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة.
- القضية رقم ٥٨٣ لسنة ٢٠٠٢ والمتهم فيها ٦ متهمين ببيع منشورات تنهيه النظام بعدم القيام بزيارة لعلماء الشعب.
- القضية رقم ٧٠٣ لسنة ٢٠٠٢ والمتهم فيها ٢٢ متهماً بالانضمام لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة سياسياً.
- القضية رقم ٧٦٠ لسنة ٢٠٠٢ والمتهم فيها ٢٨ متهماً بالانضمام لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة سياسياً.
- القضية رقم ٧٩٦ لسنة ٢٠٠٢ والمتهم فيها ٣٣ متهماً بالانضمام لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة سياسياً.
- القضية رقم ٨٦٨ لسنة ٢٠٠٢ والمتهم فيها ١٢ متهماً بالانضمام لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة سياسياً.
- القضية رقم ٨٧٢ لسنة ٢٠٠٢ والمتهم فيها ٥ متهمين بالانضمام لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة سياسياً.
- القضية رقم ٨٧٦ لسنة ٢٠٠٢ والمتهم فيها ٦ متهمين بالانضمام إلى جماعة الإخوان المسلمين المحظورة سياسياً.
- القضية رقم ٨٨١ لسنة ٢٠٠٢ والمتهم فيها ٢١ متهماً بالانضمام إلى جماعة الإخوان المسلمين المحظورة سياسياً.
- القضية رقم ٨٨٤ لسنة ٢٠٠٢ والمتهم فيها ٢ بالانضمام لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة. (٥١١)

ويتضح من خلال العرض السابق مدى اضطراب العلاقة بين الدولة المصرية وجماعة الإخوان المسلمين، وأن العلاقة بينهما تشهد منذ وقتاً وجيزاً في ضوء حملات الاعتقال والقبض على أعداد كبيرة من أعضاء الجماعة، وإحالة معظمهم إلى محاكم عسكرية. وللملاحظ أنه في كل تلك المرات وجهت إلى أعضاء وقيادات الجماعة نفس الاتهامات تقريباً: التشكيل لتنظيم سرّي مناهض لنظام الحكم، حيازة وإخراز منشورات بعض على ليل هذا النظام، الإعداد لمظاهرات من شأنها تكبير المسم والأمن العام، والخفيضة التي لا جدال فيها أن حملات القبض والاعتقال ضد الجماعة من قبل الدولة تعبر وبشكل واضح عن انتهاج الحكومة المصرية لاستراتيجية ثابتة لعلماء الجماعة منذ نهاية عام ١٩٩٤، يمكن تسميتها بـ "استراتيجية الإجهاض المبكر" (١٢٧).

ج - الإخوان المسلمون في البرلمان

يحظى العمل السياسي بمكانة كبيرة لدى جماعة الإخوان المسلمين، فقد استطاعت الجماعة أن تتغلغل في منصات وبقايات مهنية والجمادات طلابية، ليس هذا فحسب بل استطاعت - رغم الحظر القانوني المستمر عليها - أن تخوض الانتخابات التشريعية بنجاح ثلاث مرات في أعوام (١٩٨٤، ١٩٨٧، ٢٠٠٠)، وسوف ينصب تحليلنا على الانتخابات الأخيرة وأما - نواب الإخوان داخل البرلمان.

كان أبرز التطورات التي عصفت بجماعة الإخوان في مجلس الشعب خلال عام ٢٠٠٢ هو إسقاط عضوية الدكتور جمال حشمت نائب الإخوان المسلمين عن دائرة دمنهور بمحافظة البحيرة. وقد وافق المجلس على إسقاط عضويته في جلسة ٢٠٠٢/١٢/١٤ بأغلبية ٣٣٧ نائبا من إجمالي عدد أعضاء المجلس البالغ ٤٥٤ عضواً بعد مناقشات ساحلية بين مؤيدي ومعارضى القرار. وجاء إسقاط عضوية النائب الإخواني تليفاً لقرار محكمة النقض بطلان الانتخابات التي أقيمت في دائرة دمنهور بسبب وقرع أخطاء. في فرز أوراق الانتخاب ووجد النتائج. وذلك بعد أن تقدم بالظن عليها قهري فتح مرشح حزب الوفد في تلك الانتخابات. وقد أعلن النائب الإخواني جمال حشمت أننا، مناقشة المجلس تقرير اللجنة التشريعية الذي قضى بقبول قرار محكمة النقض، أنه يرفض هذا التقرير لإزدواج معايير اللجنة. وطلب حشمت بتشكيل لجنة خاصة لإعادة فحص أوراق الانتخابات، أسوة بما قرره اللجنة من قبل بشأن سعة تقارير محكمة النقض في طعون الانتخاب كانت - حسب رأيه - أشد وضوحاً من تقريرها عنه. إلا

أن اللجنة التشريعية شكلت لجنة خاصة برئاسة وكيل المجلس أقرت صحة عضويتهم ورفض تنفيذ أحكام القضاء.

أداء نواب الإخوان المسلمين خلال الدورة الثالثة للمجلس

شهدت تلك الدورة نشاطاً مكثفاً من جانب أعضاء الجمعية داخل البرلمان، سواء فيما يتعلق بعضوية اللجان التوعبية داخل المجلس أو فيما يتعلق بالمشاركة في الأنشطة الرقابية.

1- عضوية اللجان التوعبية، بدأ نواب الإخوان الدورة الثالثة لمجلس الشعب بحركة تنقلات بسيطة بين اللجان التوعبية، حيث انتقل الدكتور أكرم الشاهر إلى لجنة العلاقات الخارجية كعضو أساسي، واستمر بلجنة الحطة والموازية كعضو احتياطي وهي اللجنة التي شارك فيها الشاهر كعضو أساسي طوال الدورتين الماضيتين. كما انتقل الدكتور محمد مرسى المتحدث باسم نواب الإخوان إلى لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية كلجنة احتياطية بدلاً من لجنة الصناعة والطاقة، إضافة إلى وجوده بلجنة التعليم والبحث العلمي كعضو أساسي. وانتقل الدكتور حمدي حسن من لجنة الصحة إلى اللجنة الاقتصادية كعضو أساسي. وإلى لجنة الصحة كعضو احتياطي. كما انتقل النائب محمد العدلي إلى لجنة الشباب كعضو أساسي، واستمر النواب علي زين ومحمد الغريابي في لجنة التعليم. ومنحفظ حلي ومصطفى محمد مصطفى بلجنة الصناعة، وعزب مصطفى وصابر عبد الصادق في لجنة الإسكان، والسيد عبد الحميد بلجنة الصحة، والسيد حزين بالزراعة والري، وحسين محمد إبراهيم بلجنة التشريعات والشكاوي، ومصطفى عوض الله بلجنة الشؤون العربية. وعلي فتح الباب بلجنة القوي العاملة، وحسين الشورا بلجنة الإدارة المحلية كعضو أساسي ولجنة النقل كعضو احتياطي.

2- المشاركة في الرقابة البرلمانية: تقدم نواب الإخوان بعدد من الاستجوابات المهمة. كان أصحها استجواب الدكتور أكرم الشاهر عن بحيرة المنزلة، واستجوابين للدكتور حمدي حسن عن تعبير بحيرة صربوط والمشروع الإنشائي للتطوير وتسمية الفلاح المصري. واستجواب النائب حسين محمد إبراهيم عن كفاءة شركة النصر للملاحة، بالإضافة إلى عدد من الاستجوابات الأخرى المتعلقة بقضايا الزراعة والبنوك والتعليم (١٩٥٣). وبالإضافة إلى الاستجوابات فقد تقدم نواب الإخوان بعدد من طلبات الإحاطة والأستفلة ومشاريع القوانين. وتعرض فيما يلي بعض تلك التماسح.

أ- الاستجوابات:

تقدم نواب الإخوان بعدد من الاستجوابات شملت استجوابين للدكتور حمدي حسن، تعلق الأول بتدمير بحيرة صربوط بالإسكندرية والتلوث الذي أصابها والإهمال المتعمد من قبل المسؤولين للبحيرة. أما الاستجواب الثاني، فقد تعلق بأسباب توقف المشروع القومي الإنشائي للفلاح المصري. والثالث لتلظر أن هذا الاستجواب بعد أول استجواب في تاريخ البرلمان المصري الذي يستند إلى شرائط فيدير عن المشروع كوثائق رئيسية للاستجواب. وتقدم بالاستجواب النائب الدكتور أكرم الشاهر حول تعذيب بحيرة المنزلة بمر سعيد والإهمال والتدهور الذي أصاب البحيرة نتيجة السياسات الخاطئة والسياسات الإدارية القاطعة. أما الاستجواب الرابع فقد تقدم به النائب حسين محمد إبراهيم حول مشروع مساكن النصر للملاحة وخصائه التي قدمها النائب يا يقرب من نصف مليار جنيه. وأكد النائب أن لديه المستندات الدالة على هذه الكارثة وأن هناك جهات كثيرة شريكة في هذه الكارثة.

كما تقدم النائب عزب مصطفى باستجواب آخر حول القضاء بالمتروك. وذهب إلى أن لديه مستندات

خطيرة ونهضة تثبت تورط شخصيات مصرفية في تسهيل منح القروض لرجال الأعمال الهاربيين، وأن استجوابه يمثل محاولة لإيقاظ الوضع الفردي في هذا القطاع المحيوي. وركز الاستجواب على أسباب وصول هذا القطاع لهذا المنحنى الخطير، وتأثير ذلك على المجتمع المصري من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما عرض النائب لأساليب العلاج التي يمكن الاعتماد عليها لإيقاظ الوضع، كما قدم أيضاً رية بديلة لإصلاح الجهاز المصرفي من خلال بعض التجارب الإسلامية (٥٤). وحول الأثر السلبية لقرار إلغاء التكلفة الحرة بيور سعيد، قدم الدكتور أكرم الشاعر استجواباً لرئيس الوزراء السابق الدكتور عاطف عبيد، أكد فيه خطأ قرار إلغاء التكلفة الحرة بيور سعيد، مؤكداً على الأثر السلبية التي رتبها القرار خاصة انخفاض دخل المحافظة بسبب تراجع الدخل من الرسوم الجمركية وضعت حركة السياحة. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يناقش فيها الشاعر استجواباً بالجلسة رغم أنه قدم خمسة استجوابات قبل ذلك لم تأخذ دورها في المناقشة (٥٥).

وقدم النائب الدكتور حمدي حسن استجواباً للدكتور عاطف عبيد والدكتور يوسف والي وزير الزراعة السابق، حول المشروع الإرشادي الإجمالي لتطوير البيئة الإنسانية في الصحراء المصرية، وهو المشروع المقترح في خطة الدولة الخمسية، حيث اتهم النائب الإخواني الدكتور عاطف عبيد والدكتور يوسف والي بأنهما مستولان عن أهداف وإغلق أحد المشاريع القومية الناجحة، وأهدار نتائج أبحاثه التي نتج عنها زيادة غير مسبوقة في غلة القطن الواحد من الفتح بشهادة كل المشرئين المتابعين للمشروع. وطلب النائب بإيقاف عدم المشروع كرائد في فكرته والذي يفتح في تقديم نموذج لنزل صحراوي ولحقا للمشروع الذي صالحه العالم المصري العالمي حسن فحني، ويتكلفت لنقل ٥٪ فقط من تكلفة النظام العادي. كما وجه النائب اتهاماً لكل من الدكتور عبيد والدكتور والي، بتفويت الفرصة على مصر في أن تكون السوق الأولى للاستثمار في الشرق الأوسط وفقاً لتفاؤله وشهادة اليونسكو، وإضعاغ قنطرة مصر على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء والنفط، بسبب إهمالهما في تطوير مصادر أخرى بخطة الوادي ونهر النيل، وأهدار أقال العام بسبب تعيين إدارة مالية فاسدة، وأكد النائب في استجوابه أن المشروع أنشأ ٢٤ مركزاً بحثياً إرشادياً من أقصى شمال الوادي إلى خلايب وشلاتين، ومن الصحراء الشرقية وسينا، شرقاً حتى الصحراء الغربية غرباً، كما أقيم ١٢ حرفة كانت أن تدرش. إضافة إلى قبول المشروع من خلال منحة أوروبية لا تروء، والذي رأى فيه الاتحاد الأوروبي لواجباً مثالياً. وأضاف النائب أن وزير الزراعة وصف المشروع في خطاب رسمي له، بأنه مفخرة، تم أصغر لقراراً يفقه (٥٦).

ب- الأسئلة وطلبات الإحاطة

تعرضت معظم الأسئلة وطلبات الإحاطة التي تقدم بها نواب الإخوان في البرلمان للكثير من السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية، وذلك على النحو التالي:

- تقدم النائبان علي زين وأكرم الشاعر بسؤال لرئيس الوزراء عن مشروع الفلاح خمس كليات زهرية شرعية بيور سعيد وإحسانة وكفر الشيخ، وتوزيع طلابها على كليات أخرى بدأ من العام الدراسي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤، وأشار النائبان إلى أن هذا الخبر أثار حالة من الترقق والقلق بين جموع الطلاب وأولياء أمورهم، حيث طالب النائبان الحكومة بالرد السريع لتهدئة الطلاب وأولياء الأمور (٥٧).

- تقدم الدكتور محمد مرسى المتحدث باسم نواب الإخوان وعضو لجنة التعليم بالجلسة، بطلب إحاطة لوزير التربية والتعليم حول تخطيط السياسات التعليمية خلال السنوات العشر القادمة، طرح فيه عدة معارور، كان من بينها نظام الثانوية العامة والتفجير ما بين نظام العام الواحد إلى نظام العامين، ومن نظام تحسين المدرس إلى إلغاء التحسين، مما أدى إلى اضطراب المعلمين والطلاب وأولياء الأمور والتأثير على كفاية

العملية التعليمية. هنا فضلاً عن القرارات المستمرة المخالفة للقانون، مثل إحالة المرشحين إلى وظائف إدارية ونقلهم إلى محافظات نائية دون تحقيق، وغير ذلك من القرارات التي تصدرها الوزارة والتي أدت إلى الخسارة التي وصل إليها التعليم. كما أشار النائب إلى تغيير عدة سنوات المرحلة الابتدائية من نظام الست سنوات إلى نظام الخمس سنوات، ثم الرجوع إلى نظام الست سنوات مرة أخرى. الأمر الذي أحدث ركعة في مقررات المرحلة الابتدائية خلال العقد الماضي، فضلاً عن آثارها السلبية على استقرار العملية التعليمية (١٥٨).

- وفي سؤال لرئيس الوزراء - يوم الأحد ٢٠٠٣/٩/٢٨، اتهم النائب حزب مصطفى الحكومة المصرية بتبديد ستة مليارات جنيه من موازنة الدولة، أنفقتها الحكومة على شراء سياراتها خلال ٢٠٠٣/٢٠٠٢. وذهب النائب إلى أن تقرير الجهاز المركزي للحسابات عن الموازنة العامة للدولة خلال عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٢ كشف عن فضائح البذخ الحكومي فيما يتعلق بالسيارات، حيث أشار التقرير إلى أن البذخ الحكومي وصل حد استنزاف مستلزمات التشغيل وصيانة سيارات الحكومة من الخارج. كما أشار التقرير أيضاً إلى أن هذه المستلزمات وأموالاً أخرى، مثل الوقود والزيوت وقطع الغيار، بلغت ٦.٦ مليار جنيه من ميزانية الوزارات. وتساءل النائب عن مدى مصداقية التصريحات الحكومية السابقة الخاصة برشيد الإنفاق وأحد من البذخ الحكومي، في الوقت الذي تدخل فيه الأزمة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد المصري (١٥٩).

- تقدم النائب حسيب الشوبرا بسؤال لرئيس مجلس الوزراء - عن زيادة أسعار السلع الأساسية، والتي شهدت قفزة واسعة من السلع المهمة خاصة الحنظل والتمر والزيت والسكر واللباس والأدوية المدرسية ومصاريف الدراسة. إلخ. وتساءل النائب عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة أو تلك التي تنوي اتخاذها لضبط الأسعار (١٦٠).

- تقدم النائب محفوظ جلي بسؤال إلى رئيس الوزراء - وزير قطاع الأعمال العام آنذاك، طالب فيه بتقديم كشف حساب لشركات القطاع العام وأرباحها وخسائرها، والإجراءات التي اتخذتها الوزارة لمحاسبة المسبيين في انهيار كثير من هذه الشركات. واستشهد النائب في سؤاله بأحد التقارير الصادرة عن الجهاز المركزي للحسابات عن تقرير الأداء المالي لشركات قطاع الأعمال والقطاع العام خلال عام ٢٠٠٢ - ٢٠٠١، والذي كشف فيه الجهاز المركزي عن انهيار ٢٢٨ شركة بسبب الانحرافات الموجودة بهذه الشركات. حيث قامت إدارة هذه الشركات بإنفاق مليارات الجنيهات على مشاريع غير مدروسة دراسة جيدة. بالإضافة إلى تطبيق سياسات شرائية غير سليمة، مما تسبب في ورفح خسائر فادحة بها. وأكد النائب في سؤاله أنه رغم تحذيرات الجهاز المركزي من انهيار هذه الشركات، بسبب سوء الإدارة والإهمال وضعف الرقابة والمخلل في الهياكل التصريفية وتراكم الدين المحلي والخارجية، لم يتحرك أحد لمحاسبة المسؤولين عن هذا الانهيار (١٦١).

- تقدم النائب على فتح الباب بسؤال لوزير الخارجية حول امتلاك "الصهانية" صواريخ نووية تهدد الأمن القومي المصري. واستند النائب في سؤاله إلى تأكيد التقرير السنوي لسباق التسلح في العالم الذي يصدر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن، امتلاك "الكيان الصهيوني" قدرات نووية كبيرة وأن ترسانته النووية تضم ١٠٠ رأس نووية يمكن أن تطلق عن طريق صواريخ "أريحا - ١" أو "أريحا - ٢"، التي يتراوح مدنها ما بين ٥٠٠ - ٢٠٠٠ كيلو متر. وأضاف النائب أن التقرير قد أشار إلى سعي "الصهانية" لنشر بطاريات صواريخ أريخ - ٢، المضادة للصواريخ بعيدة المدى، بالإضافة إلى وجود مشروع أمريكي يبدأ تنفيذه في أكتوبر ٢٠٠٣ ويتضمن مد "الكيان الصهيوني" بعددات يمكنه من استخدام ما لديه من مخزون قنابل يبلغ وزن الواحد منها ٩٠٠ كيلو جرام، بشكل أكثر فعالية ودقة. وتساءل النائب عن موقف مصر من هذا الخطر الذي يهدد حدودها (١٦٢).

- كما قدم النائب السيد حزين سؤالاً مهماً لوزير الخارجية أيضاً عن القواعد العسكرية الأمريكية

الموجودة على الأراضي المصرية. وأشار النائب إلى أن وزير الإعلام آنذاك السيد صفوت الشريف قد صرح في حديث له لإحدى الصحف القومية في ٢٠٠٣/٤/٥، قائلاً: "الحمد لله لا توجد أية قواعد عسكرية لأية قوة من القوى فوق أراضينا، ولا ينطلق منها أي صاروخ أجنبي". وأكد النائب أن هذا التصريح جاء مخالفاً لما نشرته الطبعة العربية من مجلة "التبوز ويك" في عددها الصادر في الأول من أبريل ٢٠٠٣. نقلاً عن نشرة للمخابرات العسكرية الأمريكية جاء فيها "إن مصر بها خمس قواعد عسكرية أمريكية: ثلاث منها بحرية واثنان بريشان، وأنها متمركزة في شبه جزيرة سيناء وعلى طول البحر الأحمر". وقدم النائب مع سؤاله صورة لحديث وزير الإعلام وصورة لما نشرته المجلة الأجنبية، مطالباً بضرورة معرفة الحقيقة في أقرب وقت (٦٣).

- تقدم النائب الدكتور محمد مرسى بطلب إحاطة إلى كل من رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي والبحث العلمي حول تدني وفساد الخدمات الصحية في المستشفيات التعليمية. وذهب النائب إلى أن تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات أكد على وجود مخالفات جسيمة داخل المستشفيات التعليمية، مثل وجود كميات كبيرة من الأدوية منتهية الصلاحية يستهلكها المرضى يومياً، والعجز الهاد في عدد الأسرة لمرضى العلاج المجاني، وعدم توفر بعض الأدوية والمستلزمات الطبية لبعض المستشفيات رغم أهميتها. فضلاً عن تدني مستوى النظافة، الأمر الذي انعكس على مستوى أداء الخدمة العلاجية المقدمة بهذه المستشفيات لحديثي الدخل وغير القادرين، مما يؤثر على صحة المواطن المصري (٦٤).

كما تقدم النائب نفسه بطلب إحاطة آخر عن إهدار أكثر من ٢٠ مليار جنيه بقطاع الإسكان، حيث أكد أن المجتمعات العمرانية الجديدة لا تزال تعاني من ضعف الخدمات الحيوية مثل عدم وجود وسائل مواصلات بالقدر الكافي، وعدم وجود مدارس ومستشفيات فضلاً عن غياب الوحدات الأمنية، الأمر الذي جعل المخزون الراكد بهذا القطاع يصل إلى ٥.٦ مليار جنيه قيمة الوحدات السكنية والأراضي التي أعدت لأغراض سكنية وصناعية وتجارية بهذه المدن. وأضاف النائب أنه رغم القيمة الضخمة للمخزون إلا أن الاستثمار الفاخر لهذه المدن استنزف أكثر من ١٣ مليار جنيه بدون وجود قوة شرائية وطلب حقيقي على هذا النوع من العقارات، فضلاً عما كشف عنه تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات من تجاوزات داخل الجمعية التعاونية للبناء، محافظة الفيوم التابعة لهيئة تعاونيات البناء والإسكان، حيث قامت الجمعية بجمع مبلغ ألف جنيه من كل عضو من أعضاء نقابة المهن التعليمية بهدف إقامة مساكن للمعلمين بأرض المدابع بمدينة الفيوم منذ عام ١٩٩٦، إلا أنه لم يتم تسليم أي وحدة من تلك الوحدات حتى تاريخ التقدم بطلب الإحاطة، وذلك رغم مرور خمس سنوات على الموعد المحدد للتسليم، بل إنه لم يتم بناء هذه الوحدات حتى تاريخ التقدم بطلب الإحاطة (٦٥).

- وفي طلب إحاطة آخر للنائب نفسه تقدم به لوزير التربية والتعليم آنذاك كشف فيه النائب عن إهدار ٢.٦ مليون جنيه استثمارات فعلية لهيئة الأبنية التعليمية. وأشار النائب إلى ما تضمنته تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن الأبنية التعليمية من أن الهيئة قد أنفقت استثمارات بلغت ٢ مليون و ٦٦٥ جنيهاً على مشاريع لم تتم الاستفادة منها، فضلاً عن عدم الاستفادة من بعض الإشتاءات التعليمية البالغ تكلفتها نحو ٣.٢ مليون جنيه بمحافظتي أسيوط والغربية (٦٦).

ج- مشاريع القوانين

- تقدم النائب الدكتور أكرم الشاعر بمشروع قانون لتعيين المدرسين الذين تخرجوا ولم يجدوا فرص عمل بعمود مؤقتة لمدة ثلاث سنوات متصلة على أن يتم بعدها مباشرة تعيينهم رسمياً دون الرجوع إلى مسابقات الوزارة. وقد وافقت لجنة الاقتراحات والشكاوي بالجلس على مشروع القانون، كما وافقت اللجنة ومثلت وزارة المالية على اقتراح النائب بأن يحصل هؤلاء المدرسون على رواتبهم بنظام المكافأة الشاملة، وأن تدرج لهم نسب من الدرجات الوظيفية، وذلك كجزء من حل مشكلة البطالة (٦٧).

- كما قدم الدكتور أكرم الشاعر أيضاً مشروع قانون يقضى بالسماح للطلاب الحاصلين على الثانوية الأزهرية الالتحاق بكلية الشرطة. وقد وافق مجلس الشعب على مشروع القانون بعد موافقة وزارة الداخلية عليه، وتم تحويله إلى لجنة الدفاع والأمن القومي باعتبارها لجنة الاختصاص (١٦٨).

- تقدم النائب الدكتور حمدي حسن بمشروع قانون لمنع حبس الصحفيين والأطباء احتياطياً، بسبب ممارستهم المهنية، فاقترح النائب في مشروع قانونه إضافة مادة جديدة لقانون الإجراءات الجنائية تحمل رقم ١٣٥، تنص على عدم جواز الحبس الاحتياطي في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف، إلا إذا كانت الجريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٧٩ من قانون العقوبات، بالإضافة إلى عدم جواز الحبس الاحتياطي في الجرائم التي تقع من الأطباء أثناء تادية عملهم، في حالة وقوعهم في أخطاء غير عمدية قد تؤدي للإضرار بالمرضى. وأكد النائب في المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون أن الحبس الاحتياطي سلب الحرية المتهم لمدة من الزمن، تحددها مقتضيات التحقيق وفق ضوابط قررها القانون، ولذلك يعتبر الحبس الاحتياطي - من حيث مساسه بالحرية الفردية - أخطر إجراءات التحقيق على الإطلاق (١٦٩).

د- بيان الحكومة والموازنة

جدد نواب الإخوان المسلمين رفضهم - للعام الثالث على التوالي- للبيان المالي والموازنة العامة للدولة، التي قدمها الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء السابق إلى مجلس الشعب. وأكد نواب الإخوان أن الموازنة جاءت برفقة في أرقامها، مهمشة في تطبيقاتها، ولذلك فهي بعيدة عن الواقع والإمكانات الحقيقية للدولة. وقدم نواب الإخوان - الذين كانوا أكثر النواب مشاركة في الرد على الموازنة - رداً مفصلاً على البيان المالي والمخطة، انتهى برفضهم للموازنة بدعوى أنها لا تعبر عن طموحات ومستطلبات عامة الشعب المصري.

وقد رفض الدكتور محمد مرسى - رئيس الهيئة البرلمانية لنواب الإخوان - التفسير الذي قدمته الحكومة للأزمة الاقتصادية وما جاء في البيان المالي لوزير المالية والذي أرجع الأزمة الاقتصادية التي تشهدها البلاد إلى المتغيرات الاقتصادية العالمية وأحداث ١١ سبتمبر وحرب العراق. وذهب مرسى إلى أنه رغم وجوب أخذ هذا الأمر في الاعتبار، إلا أن الحكومة اعتادت إلقاء مشكلاتها على الخارج. وإذا كانت الأحداث العالمية قد أثرت إلى هذا الحد في مقدرات الاقتصاد المصري، فإن هذا يعني أنها لم تستوعب الدروس من الأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي خلال السنوات القليلة الماضية في جنوب شرق آسيا وروسيا ومن قبلهما المكسيك. ذلك أنه في الوقت الذي مازال الاقتصاد المصري يعاني من الآثار السلبية لأزمة جنوب شرق آسيا، فقد تعافت فيه الاقتصادات صاحبة الأزمة مع نهاية عام ١٩٩٩. وطالب مرسى أن يكون لدى الحكومة إجراءات مسبقة للتعامل مع الأزمات الدولية لتقليل خسائر الاقتصاد المصري. واستنظره الدكتور محمد مرسى قائلاً: إن البيان المالي قد أشار إلى أن النتائج الفعلية للموازنة العامة للدولة في السنوات السابقة قد عكست عدم تناسب النمو في موارد الموازنة ومعدلات النمو المتزايد في الإنفاق العام، مما نتج عنه عجز في الموازنة، وهو ما يطرح تساؤلات عديدة عن تلك الفترة، خاصة أن وزير المالية آنذاك كان قد تولى منصبه منذ عام ١٩٩٩. وهذه هي المرة الثالثة التي يلقى فيها بيان عن موازنة الدولة من إعداده. وتساؤل النائب عن المستول عن هذه التقديرات غير الصحيحة والتي تحمل الدولة أكثر من طاقاتها. خاصة أن جهة الاختصاص بإعداد وعرض الموازنة العامة هي وزارة المالية (٧٠).

خاتمة:

لاشك أن حركة الإخوان المسلمين في مصر، هي أهم حركة إسلامية في العصر الحديث، أثرت في كثير من بلدان العالم العربي، وبعض بلدان العالم الإسلامي، واستمر هذا التأثير طيلة الـ ٧٥ عاماً الماضية.

وفي ظل التطورات الهائلة، التي يشهدها العالم من حولنا، ومع حجم المتغيرات المتسارعة، التي تمر بالمنطقة العربية والإسلامية، فإن حركة الإخوان المسلمين في مصر، حاولت إحداث تطوير وتغيير كبير على مستوى الفكر والهيكلي، والتعامل مع السلطة، والأحزاب السياسية الأخرى، وإجراء مصالحة تاريخية، وهي تحاول جاهدة حل إشكالية الوجود القانوني، ولعل أكبر دليل على ذلك طرحها لمبادرة الإصلاح الشامل في مصر.

فقد طور الإخوان تجربتهم السياسية في ظروف صعبة، حيث اعتمدوا سياسة النفس الطويل، والتدرج في الخطوات، وتراكم الخبرات. وقد خرجوا من التجربة بتمثيل شعبي كبير، وقبول سياسي واضح، فهم اعترفوا بأهمية وصلاحيات التعددية الحزبية في ظل نظام إسلامي. وأعطوا المرأة حقها السياسي لتكون مرشحة وناخبة ونشيطة في المجال السياسي، إعمالاً لحقها الشرعي في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وحافظوا على علاقة طيبة بالأقلية الدينية في مصر وفقاً للمبدأ الشرعي لهم مألنا وعليهم ما علينا، وهم يحاولون في الفترة الأخيرة كسب ثقة النظام الحاكم، الذي يتوجس خيفة من قوتهم وشعبيتهم. ومهما يكن من أمر، فإن موضوع علاقة الإخوان المسلمين بالسلطة، سيكتسب أهمية كبيرة في المستقبل، فبرغم القمع المباشر وانتهاج سياسة التضييق، فإن الإخوان مازالوا متواجدين بقوة في الشارع المصري.

فعلى الدولة انتهاج استراتيجية الاحتواء والترويض. وعلى الإخوان إدراك اللعبة واستيعاب مقتضياتها والتعامل معها بإيجابية ..

الهوامش:

- ١- عماد صياح: الإخوان المسلمون .. الصراع هل يحكم المستقبل، مجلة الديمقراطية، ع ٩ السنة الثالثة ٢٠٠٣، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص ١٢٥.
- ٢- ضياء وشوان: «الإخوان المسلمون .. ما بعد مشهور»، شبكة إسلام أون لاين نت، ١٧/١١/٢٠٠٢، ص ٢١. <http://www.islamonline.net>
- ٣- مجلة المصور، بتاريخ ١/١١/٢٠٠٢.
- ٤- مجلة الأهرام العربي، ٩/١١/٢٠٠٢.
- ٥- مجلة آخر ساعة، ٦/١١/٢٠٠٢.
- ٦- ضياء وشوان: مرجع سابق ذكره، ص ٢.
- ٧- مجلة آخر ساعة: مرجع سابق ٦/١١/٢٠٠٢.
- ٨- عبد الرحيم علي: «الإخوان حسموا أمر مرشدهم الجديد»، شبكة إسلام أون لاين نت، ٢٥/١١/٢٠٠٢، ص ١. <http://www.islamonline.net>

- ٩- عبد الله النفيسي: (محرر) الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية. أوراق في النقد الذاتي. مكتبة مديولي، القاهرة، ١٩٨٩، ط ١، ص ٢٤٧.
- ١٠- محمد عمارة، من مظاهر الخلل في الحركات الإسلامية المعاصرة، في عبدالله النفيسي، المرجع السابق، ص ٣٤٦.
- ١١- محمد المختار الشنقيطي، ملامح المأزق القيادي لدى الإخوان المسلمين، الجزيرة نت، ٢٠٠٣/٨/٢٠، ص ٣.
- ١٢- المرجع السابق ذكره، ص ٤.
- ١٣- المرجع السابق ذكره، ص ٥.
- ١٤- المرجع السابق ذكره، ص ٦.
- ١٥- المرجع السابق ذكره، ص ٧.
- ١٦- فريد عبد الحائق: «نحو مراجعة المقولات والآليات»، في عبدالله النفيسي، مرجع سابق، ص ٣١٦.
- ١٧- نص حوار د. عصام العريان على الانترنت.
<http://www.Ikhwan.net/vb/26/11/2002>. P.3 .

18- ibid. P.4.

19- Ibid. P.6.

- ٢٠- حسن الترابي: الحركة الإسلامية في السودان، التطور والكسب والمنهج، الخرطوم، ١٤١٠ هـ، ص ٢٣.
- ٢١- أحمد كمال أبو المجد رؤية إسلامية معاصرة ... إعلان مبادئ، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩١، ص ٦.
- ٢٢- خالد جليبي، في النقد الذاتي، ضرورة النقد الذاتي للحركة الإسلامية، ط ٣، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥، ص ٢٠.
- ٢٣- عقدت هذه الندوة بمركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، في الفترة ما بين ٢٥ - ٢٧ سبتمبر، ١٩٨٩.
- ٢٤- عبد الرحيم علي، حوار مع د. عصام العريان، إسلام أون لاين نت، مرجع سابق، ص ٤.
- ٢٥- عبدالرحيم علي، مبادرة إخوانية لصالح النظام المصري، إسلام أون لاين نت، ٩-١٠-٢٠٠٢.
- ٢٦- عبدالرحيم علي، مبادرة الخيار الرابع بين الحكومة والإخوان، إسلام أون لاين نت، ١٣-١٠-٢٠٠٢.
- ٢٧- عبد الرحيم علي، «مبادرة نوح ... الإخوان يتحفظون والأمن يشكك»، إسلام أون لاين نت، ١٠/١٠/٢٠٠٢، ص ٢، ١.
- ٢٨- المرجع السابق.
- ٢٩- جمال سلطان، «التيار التجديدي في الإخوان المسلمين»، المنار الجديد، ع ٢٠، أكتوبر ٢٠٠٢، ص ٦.
- ٣٠- المرجع السابق ذكره، ص ٧.
- ٣١- طارق البشري، حول العروبة والإسلام، ورقة قدمت إلى الحوار القومي - الذهني، أوراق عمل ومناقشات الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٩.

٣٢ - نص حوار د. عصام العريان علي الانترنت. مرجع سابق ذكره، ص ٤ .
<http://www.ikhwan.net/vb/26/11/2002> . P.4.

٣٣ - المرجع السابق، ص ٦ .
 ٣٤ - زكي أحمد: الديمقراطية في الخطاب الإسلامي الحديث والمعاصر، المستقبل العربي، السنة ١٥، ع ١٦٤، أكتوبر ١٩٩٢، ص ٣٧ .
 ٣٥ - المرجع السابق ذكره، ص ٣٩ .
 ٣٦ - نص حوار د. عصام العريان، مرجع سابق ذكره، ص ٩ .
 ٣٧ - رفيع حبيب، «محولات الجماعات الإسلامية تصطدم بجمود الحكومات»، إسلام أون لاين نت، ٢٠٠٢/٣/٢٠، ص ٣ .
 ٣٨ - محمد المختار الشنقطي، «الإخوان المسلمون والعلاقة بالسلطة»، الجزيرة نت، ٢٠٠٣/١/٨، ص ١ .
<http://www.algazeera.net>

٣٩ - المرجع السابق ذكره، ص ٢ .
 ٤٠ - ضيا، رشوان، «الإخوان المسلمون ... ما بعد مشهور»، مرجع سابق ذكره، ص ٢ .
 ٤١ - المرجع السابق ذكره، ص ٤ .
 ٤٢ - المرجع السابق ذكره، ص ٥ .
 ٤٣ - المرجع السابق ذكره، ص ٥ .
 ٤٤ - نافذة مصر، ١١/١٥/٢٠٠٥ .
 ٤٥ - عبد الله النفيسي، «مستقبل الصحوة الإسلامية»، ضمن كتاب الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ٢، ١٩٨٩، ص ٣٢٩ .
 ٤٦ - عبد الله النفيسي: (محرر) الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية، مرجع سابق ذكره، ص ٢٥ .
 ٤٧ - عبد المتعال الجبري، لماذا اغتيل الإمام الشهيد حسن البنا؟ حقائق جديدة ووثائق خطيرة، دار الاعتصام، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٧، ص ١٧٠ .
 ٤٨ - الأحرار، ٢٠٠٢/٦/٣٠ .
 ٤٩ - الحياة، ٢٠٠٢/٧/١١ .
 ٥٠ - الحياة، ٢٠٠٢/١٢/٢ .
 ٥١ - تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، التقرير السنوي العام ٢٠٠٢، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠٠٣ .
 ٥٢ - ضيا، رشوان، «الإخوان المسلمون ... ما بعد مشهور»، مرجع سابق، ص ٤ .
 ٥٣ - حقائق مصرية، القاهرة، ٢٠٠٣/٤/١٧ .
 ٥٤ - حقائق مصرية، القاهرة، ٢٠٠٣/٤/١٧ .
 ٥٥ - حقائق مصرية، القاهرة، ٢٠٠٣/٤/١٦ .
 ٥٦ - حقائق مصرية، القاهرة، ٢٠٠٣/١/١٩ .
 ٥٧ - حقائق مصرية، القاهرة، ٢٠٠٣/٧/٥ .
 ٥٨ - حقائق مصرية، القاهرة، ٢٠٠٣/٣/٣ .

- ٥٩ - نافذة مصر، القاهرة، ٢٩/٩/٢٠٠٣.
- ٦٠ - نافذة مصر، القاهرة، ٢٧/٩/٢٠٠٣.
- ٦١ - نافذة مصر، القاهرة، ٤/٩/٢٠٠٣.
- ٦٢ - حقائق مصرية، القاهرة، ١٧/٤/٢٠٠٣.
- ٦٣ - حقائق مصرية، القاهرة، ٧/٤/٢٠٠٣.
- ٦٤ - حقائق مصرية، القاهرة، ١٢/٤/٢٠٠٣.
- ٦٥ - حقائق مصرية، القاهرة، ١٨/٥/٢٠٠٣.
- ٦٦ - حقائق مصرية، القاهرة، ١٨/٥/٢٠٠٣.
- ٦٧ - حقائق مصرية، القاهرة، ٣٠/١٢/٢٠٠٢.
- ٦٨ - حقائق مصرية، القاهرة، بدون تاريخ النشر.
- ٩٦ - حقائق مصرية، القاهرة، ٤/٥/٢٠٠٣.
- ٧٠ - حقائق مصرية، القاهرة، ١٢/٦/٢٠٠٣.





٢. حزب العدالة والتنمية: نهج الإسلاميين الجدد في تركيا

أولاً، إشكالية التوصيف والجذور والتوجه

يشير توصيف حزب العدالة والتنمية إشكالية وجدلاً ، فعلى الرغم من أن الحزب ينفي عن نفسه صفة الدني أو الإسلامي بشكل قاطع، ويؤكد احترامه للنظام العلماني في تركيا الذي يكرس الفصل الحاد بين الدين والدولة، إلا أن هناك عاملين يشيران إلى علاقة لا يمكن نفيها بالتيار الإسلامي:

الأول: أن الحزب خرج من عباءة حزب الرقاه الإسلامي ثم ورثه حزب الفضيلة، اللذان أسسهما أبو الإسلام السياسي في تركيا نجم الدين أربكان، وبدا خروجه وولادة لحركة إصلاحية في إطار انقسام إسلامي تركيا إلى محافظين وإصلاحيين.

الثاني: أن معظم قيادات الحزب وكوادره الوسيطة لها تاريخ معروف كناشطين أو رموز للتيار الإسلامي حتى قبل تأسيس حزب الرقاه، أبرز وأكبر وعاماً لهذا التيار. عام ١٩٨٣، ويأتي على رأس هذه القيادات زعيم الحزب رجب طيب أردوغان ونائبه الأول عبد الله جول اللذان يعدان تلميذين لأربكان التصفا به لفترة طويلة، وبدرجة أقل قيادات أخرى مثل بولنت أرنج رئيس البرلمان الحالي، وعبد القادر أكسو وزير الداخلية.

بالإضافة إلى ذلك يجمع الكثيرون من غلاة العلمانيين في تركيا على أن حزب العدالة والتنمية له "أجندة سرية" كحزب إسلامي، ويخفي هذه الأجندة التي يريد تنفيذها خطوة بخطوة وعلى مدى طويل، لأنه استفاد من تجربة صدام حزب الرقاه مع السلطة الذي انتهى بحله عام ١٩٩٨ بعد تدخل الجيش ضده في فبراير من العام نفسه أثناء توليه الحكم فيما وصف "بانقلاب ٢٨ فبراير". غير أنه لا يمكن أخذ مثل هذه الاتهامات أو الشكوك دليلاً على أن الحزب إسلامي التكوين والتوجه، لكن الشيء الثابت أنه لا يشبه الأحزاب العلمانية القائمة، ومن ثم ذهب إلى توصيف جديد يتجاوز التصنيفات القائمة وهو أن حزب العدالة والتنمية يشكل توليفة أيديولوجية تمثل في الإسلام الروحي والعلمانية السياسية. وربما يكون توصيف عبد الله جول بأنه يشبه الأحزاب الديمقراطية المسيحية في أوروبا صحيحاً في إطار ما هو معلن عنه من مبادئ وبرامج وممارسات.

وللتعرف أكثر على الجذور الإسلامية للحزب، فمن المفيد البدء باستعراض تاريخ التيار الإسلامي ودوره في الساحة السياسية التركية، وفي هذا الإطار ربما يكون من الأفضل الإشارة أولاً إلى حملة مصطفى كمال

أتاتورك على المجتمع التقليدي الذي أنتجته الخلافة العثمانية في تركيا ومحاربه ممارسات هذا المجتمع وقعه لرموزه الذي بدأ بإعلان الجمهورية العثمانية في ٢٩ أكتوبر عام ١٩٢٣، ثم إلغاء الخلافة الإسلامية في العام التالي وبعدها المحاكم الشرعية الدينية، والبدء منذ عام ١٩٢٥ في تغريب تركيا ثقافة وحضارة وممارسات، وتركيزه دور الجيش كحارس للنظام الجديد. ومن المهم الإشارة إلى أن ذلك العام شهد إصدار مراسيم عدة تضمنت:

- إغلاق الزوايا والتكايا الموجودة بالدولة.
- إلغاء كل أنواع الطرق ومشايخها، وإلغاء ألقاب الدرويش والمريد والسيد والبايا والأمير والخليفة، والعرفة، وحظر السحر والتنجيم وكتابة التعاويذ والأحجية والتائم.
- حظر استعمال عناوين وصفات وأزيا - تدل على الطرق الصوفية.
- إغلاق جميع المزارات وقيود السلاطين والأوليا، ومشايخ الطرق.
- تشريع عقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر لمن يخالف هذه المراسيم.

وفي إطار توجه ذاته اشتمدت في تركيا قوانين سويسرية عام ١٩٢٦ وألغيت القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية في قضايا الأحوال الشخصية، بما في ذلك منع تعدد الزوجات وإعطاء المرأة المسلمة حق الزواج من غير المسلم وأن تغيب دينها، والمساواة بين الذكر والأنثى في الميراث، كما أعطت القوانين الجديدة للاب حق الاعتراض بولده الذي يولد نتيجة علاقة غير شرعية. وفي نهاية ذلك العام فرض أتاتورك السفر على النساء وحظر عليهن لبس الجلباب وأرتمن الفساتين؛ وإلا قدم أزواجهن وأقاربهن للمحاكمة. واستكمل محاولة تدمير المجتمع التقليدي بتغريب التعليم من خلال توحيد المدارس واستبدال الحروف اللاتينية باللغة العربية. واستكمل أتاتورك "ثورته" في عام ١٩٣٨ قبيل وفاته بإلغاء المادة التي تنص على أن الإسلام دين الدولة في الدستور.

ولزيد من فهم مدى الارتباط العكسي بين ولادة التيار الإسلامي والمشروع الأتاتوركي، ربما يكون من المفيد أيضا أن نطرح الأفكار المؤسسة للأتاتوركية، التي كان واضعها ومؤسسها مصطفى كمال يعتقد أن الإسلام هو سبب ضعف وتزريق تركيا، وهي:

- ١ . فكرة الجمهورية كبديل للنظام الملكي السلطاني والخلافة الإسلامية.
- ٢ . الفكرة القومية، أي أن يكون الرابط الأساسي بين أبناء الشعب التركي "ملية" أو وطنية وليس الدين.
- ٣ . فكرة الشعبية، بمعنى ضرب نفوذ الأرستقراطية العثمانية والملاك والإقطاعيين ورجال الدين بتصعيد الطبقات الدنيا من المجتمع في إطار المساواة بين أبناء الشعب.
- ٤ . فكرة هيمنة الدولة وتحولها إلى أداة لقرض العلمانية والتغريب والتحديث الصناعي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي.
- ٥ . فكرة الانقلابية، أي الثورة على كل ما هو سائد من الأفكار والأوضاع والمؤسسات التي تعتبر تقليدية ومتخلفة.
- ٦ . فكرة العلمانية، ليست بالسياق المعروف حسب المصطلح المتداول في الغرب وهو فصل الدين عن الدولة، ولكن سيطرة الدولة على الدين.

وحتى عام ١٩٤٥ تم تطبيق هذه الأفكار بصرامة وصلت إلى حد الدموية أحيانا في قمع القرن الصوفية ورموز التيار الديني، وبدأ أي شخص متدين كأنه عدو محتمل للدولة إلى أن بشت العكس. وفي ذلك العام تحدث الرئيس عصمت اينونو خليفة أتاتورك عن رغبته في إجراء إصلاحات سياسية بالسماح بإنشاء حزب معارض للحزب الوحيد الذي أسسه أتاتورك - هو حزب الشعب الجمهوري. وبالفعل في عام ١٩٤٦ تم تأسيس الحزب الديمقراطي الذي كان تعبيراً عن رغبة شعبية في التغيير نحو مزيد من الديمقراطية

والحرية. والجدير بالذكر أن التيار الإسلامي وجد في هذا الحزب متنفسا له، رغم أنه كان ضعيفا، ويعبر عن قطاعات محدودة من الجماهير. وفي انتخابات عام ١٩٤٦ نجح الحزب الجديد في شغل ٦١ مقعدا من مقاعد البرلمان من أصل ٤٨٢ مقعدا. رغم الفوز الساحق لمنافسة حزب الشعب الجمهوري الحاكم وفي انتخابات عام ١٩٥٠ حقق الحزب الديمقراطي فوزا ساحقا حيث حصل على ٤٠٣ مقاعد مقابل ٦٩ مقعدا لحزب الشعب الجمهوري، وكان ذلك أبرز تطور في تاريخ الجمهورية التركية منذ وفاة أتاتورك عام ١٩٣٨.

وفي إطار الحديث عن جذور التيار الإسلامي تشير إلى أن العقد الذي حكم فيه الحزب الديمقراطي بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦٠ شهد تعاضيد وتوسيع دور الإسلام في الحياة السياسية التركية، حيث تم إلغاء القانون الذي كان ينص على رفع الأذان بالتركية في عام ١٩٥٠ وعاد للتردد باللغة العربية، وأصبح القرآن يتلى في محطات الإذاعة الرسمية، وبدأ التعليم تدخله دراسات دينية، وجرى إضفاء الشرعية على مدارس الأئمة والخطباء، كما تم بناء ١٥٠٠ جامع وترميم العشرات أيضا. كما عادت الطرق الصوفية إلى ممارسة دورها الاجتماعي واقعبا على الرغم من حظرها قانونيا، وفتحت تكابها ومدارسها وزواياها، وأعلنت دخولها الساحة السياسية، حيث أبدت الطريقة النقشبندية الحزب الديمقراطي علنا، وتسلل الإسلاميون إلى أحزاب أخرى أيضا. في اتجاه لمزيد من التبلور في أحزاب مستقلة، ليخلقوا معادلة لا تزال قائمة حتى اليوم في السياسة الداخلية التركية، تمثل في أن تيار الإسلام السياسي هو المعادل الموضوعي للجيش والنخبة العلمانية.

وبعد انقلاب عام ١٩٦٠ عاد الإسلاميون إلى التسلسل لحزب العدالة الذي حل محل الحزب الديمقراطي في مواجهة حزب الشعب الجمهوري العلماني، وأسفرت المواجهة في انتخابات ١٥ أكتوبر عام ١٩٦١ عن فوز حزب الشعب الجمهوري بـ ٣٦.٧٪ من أصوات الناخبين، مقابل ٣٤.٧٪ لحزب العدالة وجرى تشكيل حكومة ائتلافية بين الحزبين برئاسة عصمت إينونو. ومن المقاربات الغربية أن حزب العدالة والتنمية الحالي كان منافسه الرئيس في انتخابات ٣ نوفمبر ٢٠٠٢ هو حزب الشعب الجمهوري أيضا، أي بعد حوالي ٤٢ سنة. وفي عام ١٩٧٥ أسفر التيار الإسلامي عن وجهه صراحة بتشكيل حزب "النظام الوطني" بزعامة نجم الدين أربكان الذي كان قد انتخب عام ١٩٦٩ رئيسا لاتحاد الغرف التجارية والصناعية. وبعد أربكان أول من أطلق فكرة الإسلام السياسي في نظريته المعروفة بالقومية الإسلامية، أي أن الإسلام هو الذي يجمع الأتراك لا الجغرافيا ولا العرق ولا الدولة ذاتها، وكون أربكان رئيسا لاتحاد الغرف التجارية والصناعية يشير أيضا إلى استناد التيار الإسلامي إلى قاعدة من التجار ورجال الأعمال الصغار والمتوسطين في الأناضول منذ البداية، فيما يمكن أن نسميه قاعدة البرجوازية الصغيرة. ولا تزال هذه القاعدة سندا للتيار الإسلامي التقليدي وليس للتيار الإصلاحي الذي يعبر عنه حزب العدالة والتنمية الآن الذي بنى علاقات قوية مع الكثير من كبار رجال الأعمال وأصحاب المجموعات الصناعية والتجارية الكبرى.

غير أنه لم تحض شهر على تشكيل حزب النظام الوطني حتى وقع انقلاب ١٢ مارس عام ١٩٧١ الذي أغلق الأحزاب ومنها هذا الحزب، وذهب أربكان إلى سويسرا. وفي عام ١٩٧٢ وبعد عودة الحياة الديمقراطية إلى تركيا شكل سليمان عارف إيرى صديق أربكان حزب "السلامة الوطني" الإسلامي. وفي عام ١٩٧٣ تولى أربكان رئاسته وأصبح الحزب مؤثرا في الحياة السياسية التركية حتى وقع انقلاب عام ١٩٨٠ الذي ألقى الأحزاب مرة أخرى. ولابد من الإشارة إلى أن حزب السلامة الوطني قد شارك في حكومة ائتلافية بزعامة بولنت أجاويد عقب انتخابات أكتوبر عام ١٩٧٣، إلا أنها سقطت بعد شهر قليلة. وبشكل عام، كان لحزب السلامة الوطني دور في التفاعلات السياسية في حقبة السبعينيات التي شهدت أواخرها تنامي الإسلام السياسي في تركيا بشكل كبير. وأخذ هذا التيار دفعة قوية بعد نجاح الثورة الإيرانية بزعامة آية الله الخميني عام ١٩٧٩ رغم أنه لم تكن هناك علاقة مباشرة بهذه الثورة.

التحريك الإسلامي

طرابلس
مصر
البحرين
الكويت
السعودية
العراق

وفي عام ١٩٨٣ أسس أربكان "حزب الرفاء"، وعرض الفكرة القومية الإسلامية بوضوح، تمثلت أبعادها فيما يلي:

- ١ . الإسلام هو الرابطة الأولى بين الأتراك.
- ٢ . دور الدولة المهم في عملية التحديث والتصنيع، حيث كان أربكان معجبا بالنموذج الألماني في التصنيع.
- ٣ . على الدولة أن تحقق العدالة الاجتماعية وتكون "دولة رفاء اجتماعي" أو ما أسمى به "النظام العادل".
- ٤ . رفض النظام المالي القائم على المعاملات الربوية والدعوة لاقتصاد إسلامي.
- ٥ . معارضة المحصنة والليبرالية، مع الحفاظ على دور الدولة والقيم الدينية بدلا للحريات الغربية.
- ٦ . رفض التغريب والدعوة إلى عودة تركيا إلى جذورها الإسلامية.
- ٧ . الاتجاه إلى العالم الإسلامي كمحيط طبيعي لتركيا ومعارضة فكرة انضمامها للاتحاد الأوروبي.

واستطاع أربكان إيمانه هذه أن يجذب الطبقات المحرومة في الأناضول، والبرجوازية الصغيرة في كل من الأناضول واسطنبول، بالإضافة إلى أتباع الطرق الصوفية، كما اشتهر عنه حفاظه على ممارساته الدينية حتى في أوقات العمل والسفر إلى الخارج.

وفي الحديث عن تطور التيار الإسلامي يجب ذكر أن جزءا من هذا التيار دخل حزب "الوطن الأم" بزعامة تورجوت أوزال، ولذلك لم يكن غريبا أن بعض قيادات الجناح الإسلامي في هذا الحزب انضمت إلى الرفاء ثم الفضيلة فالعدالة والتنمية فيما بعد، مثل عبد القادر أكسو وزير الداخلية الحالي. ويقول الكاتب الإسلامي التركي يشار قبلان إن قادة انقلاب عام ١٩٨٠ شجعوا تيار الإسلام السياسي بشكل عام على النمو والتوسع بشكل غير مباشر، حيث استخدموا الإسلام كأيدلوجيا ضامنة للنظام في مواجهة الخطر الشيوعي، وهو أمر يشبه ما فعله الرئيس المصري الراحل أنور السادات عندما أراد محاربة الشيوعيين والناصريين في الجامعات بالجماعات الإسلامية في حقبة السبعينيات. وقد فعل هؤلاء القادة ذلك على الرغم من أنهم استشعروا خطورة الإسلام السياسي في شكله المباشر على النظام. لكن هذا الخطر لم يجعلهم يتراجعون عن استعمال الإسلام في صوغ الأيدلوجيا الرسمية من أجل السيطرة على المجتمع، فقد استشهدوا بالقرآن والأحاديث النبوية في خطبهم، وجعلوا الدروس الدينية إلزامية في المدارس.

وقد كان الطبيعي أن تقود هذه الازدواجية إلى الصدام بين الإسلاميين والدولة في النصف الثاني من التسعينيات بعد الصعود الكبير لهم الذي بدأ بانتخابات عام ١٩٩١ حيث حصل حزب الرفاء على حوالي ٤٠ مقعدا من مجموع ٤٥٠ مقعدا. أما ذروة هذا الصعود فقد تمثلت في الفوز بالمركز الأول في الانتخابات النيابية عام ١٩٩٥ حيث حصل على ٣٨٩، ٢١٪ من أصوات الناخبين، وفي يونيو ١٩٩٦ شكل أربكان أول حكومة يقودها الإسلاميون في تاريخ تركيا المعاصر بعد التحالف مع زعيمة حزب "الطريق القويم" تانسو تشيليلر إثر سقوط الحكومة الائتلافية التي جمعت حزبي تشيليلر والوطن الأم بزعامة مسعود بلماط.

وكان قد سبق ذلك نجاح كبير لحزب الرفاء في الانتخابات المحلية عام ١٩٩٤ الذي وصفه الكاتب التركي نضوح جولجور بأنه انفجار سياسي، حيث فاز مرشحوه في المدن الكبرى خصوصا اسطنبول وأنقرة. ويرجع جولجور صاحب كتاب "الحركة الإصلاحية" هذا الفوز إلى تأييد الطرق الصوفية لأربكان والتي ساندته أيضا في انتخابات عام ١٩٩٥ البرلمانية. ويشير الكاتب إلى أن أتباع هذه الطرق هم الذين كانوا وراء نجاح الحركة الإصلاحية في التيار الإسلامي المتمثلة في حزب العدالة والتنمية، خاصة أن الفكرة القومية تبنت فشلها في شكلها الذي قدمه أربكان والذي تمحور حول مصطلح "النظام العادل". وفي هذا السياق، يقول الدكتور سليمان قرعة غولة منظر هذا النظام: "إنه نظام يستند إلى الحق لا القوة، والديمقراطية فيه هي ابتلاع وطني يعترف بحق شاة واحدة، كما يعترف بحق ٩٩ شاة من أصل مائة، وليس نظام انتخابات يجري كل

خمس سنوات، ويعتمد على الأكثرية". ويصف قرة غولة الانتخابات بأنها صيغة متطورة لسيطرة القوى الذي نخاله الناس فتنخبه.

أما على الصعيد الخارجي فإن "النظام العادل"، الذي يعنى النظام الإسلامي في المفهوم المستتر، يحدد أهداف سياسة تركيا الخارجية في الآتي:

١. إقامة منظمة الأمم المتحدة الإسلامية.
٢. إقامة منظمة التعاون الدفاعي المشترك للدول الإسلامية.
٣. إقامة منظمة التعاون الثقافي للدول الإسلامية.
٤. الانتقال إلى سوق اقتصادية مشتركة ووحدة نقدية مشتركة للدول الإسلامية بواسطة التيار الإسلامي.
٥. إقامة صندوق نقد إسلامي.

وقد مثلت هذه النظرية الشعارات الأساسية لحزب الرفاه في انتخابات عام ١٩٩٥.

ويرى الكاتب محمد نور الدين في كتابه تركيا في الزمن المتحول "إن تشكيل حكومة أركان عام ١٩٩٦ كان بمثابة منح الاعتراف المتبادل بين النظام العلماني والحركة الإسلامية خاصة أن أركان تقدم إلى منتصف الطريق في برنامج حكومته بإعلانه الولاء لمبادئ الجمهورية التي أسسها أتاتورك وفي مقدمتها العلمانية التي تتناقض مع الفكرة القومية والنظام العادل". غير أن هذا الولاء قوبل بالشكوك لأن أركان سبق أن انتقد العلمانية التركية بشدة، ورأها مختلفة عن العلمانية الغربية المتمثلة في فصل الدين عن الدولة، بل مارس القمع والعداء للإسلام.

ولقد أثبت انقلاب الجيش على أركان عام ١٩٩٧ بشكل سلمي أن التزاوج لم يحدث، وربما يكون في أبداً لوجبة حزب العدالة والتنمية تعبيراً عن تزاوج آخر مختلف ستعرضه فيما بعد. وقد يكون هذا الانقلاب منطقياً بعد أن بات أركان، رمزاً للتهديد الأتاتوركية بأبعادها المختلفة، لدرجة أن هناك من وصفه بأنه انقلاب على انقلاب أركان على الرغم من أنه قدم تنازلات فيما يتصل بالمبادئ المنبثقة عن فكرة القومية الإسلامية على الصعيدين الداخلي والخارجي. وفي ٢٨ فبراير عام ١٩٩٧ عرض قادة الجيش على مجلس الأمن القومي ١٨ إجراء يجب على الحكومة تطبيقها، شملت الآتي:

١. منع أية دعوات مؤيدة لتطبيق الشريعة الإسلامية.
٢. فرض رقابة على شبكات الإذاعة والتليفزيون الإسلامية.
٣. منع ارتداء أي زي يتعارض مع قوانين الدولة، بما يعنى حظر الحجاب.
٤. فرض إجراءات لمنع تسلل الإسلاميين المتشددين لأجهزة الدولة.
٥. فرض رقابة على شراء البنادق قصيرة المسورة نظراً لإقبال الإسلاميين عليها.
٦. فرض رقابة على الموارد المالية للجمعيات الدينية والطرق الصوفية.
٧. إحياء المادة ١٦٣ من قانون العقوبات التي تنص على تجريم أي نشاط سياسي بدافع ديني.
٨. إلزام الحكومة بالمراقبة الدقيقة لجهود إيران لزراعة النظام العلماني في تركيا.
٩. تجريم العمل ضد النظام الديمقراطي العلماني بصورة مطلقة.
١٠. تطبيق المادة ١٧٤ من الدستور الخاصة بعدم التعرض للإصلاحات التي أقرت منذ تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣.
١١. الطلب من المدعين العامين اتخاذ إجراءات قسرية ضد أي عمل يعتبر انتهاكاً للقوانين بإغلاق المؤسسات الدينية التي تنتهك هذه القوانين.
١٢. زيادة مدة التعليم الإلزامي إلى ٨ سنوات بما يعنى فعلياً إغلاق مدارس الأئمة والخطباء.
١٣. إغلاق مدارس تعليم القرآن التي يديرها الإسلاميون.

- ١٤ . مسأله رؤساء الأحزاب عن تصريحات وبيانات رؤساء بلديات ينتمون إليها.
- ١٥ . حظر قبول أي تمويل أجنبي من منظمات دينية للمجالس البلدية.
- ١٦ . منع إقامة المسجد الجديد في حي التقسيم بأسطنبول.
- ١٧ . فصل ١٦٠ من ضباط الجيش لانتماهم للتيار الإسلامي.
- ١٨ . فصل بعض حكام الولايات المنتمين للتيار الإسلامي.

وحاول أربكان إبداء الاستجابة النظرية لهذه المطالب لكنه عرقل تنفيذها ، و حتى إبعاده عن الحكم في يونيو ١٩٩٧ لم يعلق سوى ١٢٠ مدرسة لتعليم القرآن. وشهدت المرحلة ما بين عرض المطالب واستقالة حكومة أربكان لعبة شد وجذب بين الجيش وأربكان، وانتهى الأمر بإبعاد الأخير عن السلطة بتنسيق بين الجيش والزئيس سليمان ديميريل الذي كلف مسعود يلماظ زعيم حزب الوطن الأم بتشكيل حكومة جديدة بعد أن استقال أربكان لإقناع الطريق أمام شريكه تانسو تشيلر لتولي السلطة بدلا منه في إطار اتفاق للتناوب على هذه السلطة.

وفي عام ١٩٩٨ أصدرت المحكمة الدستورية التركية حكما بإغلاق حزب الرفاه ومنعت عددا من قياداته - وعلى رأسهم أربكان ووزير العدل السابق شوكت قازان- من ممارسة السياسة لمدة خمس سنوات، ولما كان الحزب قد توقع مثل هذه الخطوة، فإنه شكل قبل ذلك وفي عام ١٩٩٧ حزب الفضيلة الذي جرى إغلاقه أيضا عام ٢٠٠١. وتشكل في العام ذاته حزبا السعادة والعدالة والتنمية، الأول يمثل الجناح المحافظ من الإسلاميين، والثاني الجناح الإصلاحى، وقد قاده كل من أردوغان وجول. وقد ابتعد الجناح الإصلاحى عن أخطأ أربكان القاتلة، حيث ثبت من الصدام بين الجيش وأربكان بفكرته القومية الإسلامية ورافدها النظام العادل الحقائق الأتية:

- ١ . أن الجيش له حدود في التسامح مع التيار الإسلامى، وأن القوى العلمانية وعلى رأسها الجيش لا يمكن أن تتسامح للدرجة التي يهدد فيها هذا التيار وجودها، ومن ثم فإن هذه القوى تخوض معركة وجود في حالة استقواء خصومها الإسلاميين بالشعب أو الشرعية والديمقراطية.
- ٢ . أن تباعد الطرفين، القوى العلمانية والتيار الإسلامى، لا يسمح بالالتقاء على أرضية مشتركة طالما أن وجود أحدهما وقوته يعنى إلغاء الآخر.
- ٣ . ذنبية إلغاء الآخر هذه التي تحكم الصراع بين الطرفين تعطيه بعدا خطيرا قد يشمل اللجوء للعنف أو الأحكام القضائية الاستثنائية.
- ٤ . يرتبط بذلك شيوع ذنبية التقديس من جانب كل طرف لأفكاره ومبادئه وربطها بأبعاد ميتافيزيقية قومية ووطنية.

٥ . أن الصراع بين الطرفين يكرس أزمة الهوية التركية، حيث لم تنجح التجربة الأثاتوركية في اقتلاع الضمير الدينى للأتراك وكل ما ينتج عنه من أفكار وممارسات، في حين أن التيار الدينى لم يقدم شكلا من الموائمة العصرية مع الديمقراطية العلمانية التي يمكن أن تحوز قبولا ، بل ساعد على تزييق اتجاهات الأتراك بين الإحساس بالانتماء لعالمين وثقافتين وحضارتين، وهى كلها نتائج متناقضة.

وأيا كان الأمر، فإن تجربة أربكان أثبتت صعوبة السماح للتيار الإسلامى بتطبيق برامجه المناوئة لأسس الجمهورية العلمانية، ومن المؤكد أن حزب العدالة والتنمية استفاد كثيرا من تجربة أربكان، ومن المؤكد أيضا أن ذلك ساعده على الوصول إلى السلطة والبقاء فيها دون أن تصل العلاقات مع الجيش للصدام رغم الشعور بعدم الارتياح بين الطرفين. من هنا نشير إلى أن تجربة حزب العدالة والتنمية تكشف عن أن المهادنين بها قد وضعوا فى أذهانهم التجربة الأربكانية بكل تفاصيلها مع استشراق الاحتمالات الخاصة بالمستقبل، ومن ثم نجد أن هناك من يصف أردوغان ورفاقه بأنهم إسلاميون براجمتيون، يدركون أن التغيير وفقا للنهج

الزاديكالي الأركاني لا تسمح به قواعد اللعبة في البلاد لا داخليا ولا خارجيا بالنظر إلى علاقات تركيا إقليميا ودوليا.

وتشير أغلب كتابات الباحثين الأتراك حول هوية حزب العدالة وتوجهاته إلى هذا المعنى بوضوح. ويصل الأمر إلى حد اتهام حزب العدالة بتبني مبدأ "التقية" بعدم الكشف عن هويته الإسلامية، ويبررون حكمهم هذا بأنه لا يعقل أن يغير حشد كبير من السياسيين أفكارهم وأيدولوجيتهم ما بين يوم وليلة نظرا لإيمانهم بأنهم كانوا على خطأ طوال سنوات طويلة من حياتهم السياسية، فأردوغان كشف عن توجهاته الإسلامية منذ أواخر السبعينيات وسجن قبل تأسيس الحزب بعامين نتيجة خطابه الإسلامي الزاعق وتوجيهه اتهامات مبذونة للقوى العلمانية خلال كلمة ألقاها في حشد من الجماهير في مدينة سيرت. ولدى أصحاب هذا الطرح أدلة قد تبدو مقبولة، فعلى سبيل المثال فإن زعماء الحزب المحليين في أقاليم تركيا الـ (٨١)، منهم ٣٢ كانوا من كوادر حزبي الرفاه والفضيلة، مقابل ٣٥ يمارسون نشاطا حزبيا لأول مرة و ١٤ آخرين كانوا أعضاء. في أحزاب غير إسلامية مثل الوطن الأم، والطريق القويم، في حين يقدر أعضاء الحزب بحوالي مليون عضو لا يعرف عدد الإسلاميين بينهم.

ثانياً، ولادة حزب العدالة والتنمية، حقائق وتفسيرات

ثمة روايات متعددة وتفسيرات متباينة لنشأة حزب العدالة وولادته كقوة سياسية كبيرة في تركيا وارتباط هذه الولادة بتطورات داخلية وقوى خارجية.

ويبدأ بالرواية الرسمية: يقول بشار ياقيش نائب رئيس الحزب للشئون الخارجية، وهو عضو مؤسس للحزب ولم يسبق له ممارسة أي نشاط حزبي، في حديث خاص للباحث: "الفهم الأعمق لصعودنا في الحياة السياسية التركية يستلزم النظر في كيفية تشكيل الحزب .. لقد كان معظم مؤسسي الحزب أعضاء في حزب الرفاه بزعامة نجم الدين أريكان، وقد حاولوا كإصلاحيين - ومنهم عبد الله جول وبولنت أرئيج ورجب طيب أردوغان- تغيير أسلوب وسياسات أريكان، وأبدوا رفضهم لممارساته، خاصة بناء كل موقف على أساس ديني، ونحن في بلد علماني ومثل هذه الممارسات غير مقبولة. وعندما تم حل الرفاه ظل المحافظون بزعامة أريكان والإصلاحيون الذين كان يقودهم عبد الله جول في الفضيلة إلى أن تم حله بقرار من المحكمة الدستورية .. عندئذ كان لا بد من الانقسام .. أنصار أريكان شكلوا حزب السعادة بزعامة رجائي قوطان، الإصلاحيون شكلوا حزب العدالة والتنمية .. لقد وجدوا أنفسهم في مقترب الطرق والحياة السياسية تغيرت فقررروا الانقطاع عن الماضي ممثلاً في الرفاه والفضيلة، لكن هذا لا يعني إنكار هذا الماضي أو الهوية التركية". ويضيف ياقيش: "قبل أن يطرح الإصلاحيون برنامجهم السياسي أجروا استطلاعات عدة للرأي .. سألو الناس ما هي أولوياتكم؟ .. ما هو طبيعة الحزب الذي تقبلونه؟ .. سألو حتى عن الأسم المناسب والشعار المناسب، من هنا جاء نجاحه. وقد تولى أردوغان رئاسته فأضاف إليه الكثير لأنه كان رئيساً ناجحاً لبلدية اسطنبول". ويرى ياقيش أن الخلافات مع أريكان والمحافظين التي قادت إلى تشكيل حزب العدالة والتنمية سببها الابتعاد (من جانب أريكان) عن العلمانية التي تحكم نظامنا ونحن لا نريد حكومة على أساس ديني كما يرغب حزب السعادة .. حزبنا جديد تماماً ليس له ارتباطات بالماضي، لكنه براعي الحساسيات في بلد ٩٩٪ من سكانه مسلمين، والكثيرون من أبنائه محافظون ولهم ثقافتهم الإسلامية وليس من سبيل لإتكار ذلك.

الكاتب التركي ناصحي جوجنور يطرح على استحياء نظرية المؤامرة في تفسير تشكيل وصعود حزب العدالة والتنمية، أو بعبارة أخرى دور العامل الخارجي بقوله: "كثير من الكتاب والمؤرخين والسفراء

والبيروقراطيين الأمريكيين بدأوا بشيرون إلى اسم واحد لقيادة الإصلاحيين هو رجب طيب أردوغان، إنه شخصية معاصرة ويمكن أن يقود تركيا منذ أن كان رئيساً لبلدية إسطنبول في الفترة ما بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٨. ويقول جونغور إن علاقات الولايات المتحدة بأردوغان بدأت بلقائات بينه وبين السفير الأمريكي الأسبق مورتن إيرام أويتز في حقبة الثمانينيات، عندما كان أردوغان رئيساً لفرع الرفاه في منطقة بيه أوغلو في إسطنبول، ثم زار أويتز أردوغان مرارا عندما أصبح رئيساً لبلدية إسطنبول حيث نقل له رسائل إيجابية، وكانت الزيارات تستغرق ساعات عدة. وكان جوهر الرسائل التي تسلمها أردوغان: "إنك مهم لمستقبل تركيا في الأعوام القادمة". ولتجنب الحرج كان أردوغان يردد أن هذه الرسائل يتلقاها باسم الحزب، ومن بعدها ظهرت ادعاءات عديدة، وبدأ اسمه يتردد كولي عهد لأربكان، وبدأ الصراع يشتعل بين الأستاذ وتلميذه، وأخذ أردوغان يستعد لترويض حركة الإصلاحيين وتشكيل حزب سياسي يستوعب هذه الحركة. وعقد أردوغان في ٢٦/١٠/١٩٩٩ اجتماعا مع الهيئة العليا لاتحاد رجال الأعمال لجلس تبضعهم بخصوص الخطوات والبرنامج الذي يجب أن يتبعه.

ويضيف ناصحي جونغور إن الخطوة التالية لأردوغان أخذت شكل عقد لقاءات مع زعماء الأحزاب السياسية لتقويم الحركة الإصلاحية. وفي مايو عام ٢٠٠٠ زار واشنطن والتقى الشيخ فتح الله جولن زعيم الطريقة النورستانية الذي يعيش في الولايات المتحدة والمعارض الرئيسي لسياسات أربكان وحزبه، ومن ثم حصل على دعم مجموعته الاقتصادية الكبيرة ووسائل الإعلام التي يمتلكها بما في ذلك صحيفة "زمان" وشبكة تلفزيون "ساما - ٨". كما اتخذ أردوغان خطوات أخرى في المجال الاجتماعي، وبدأ يتقارب مع كافة فئات المجتمع، فحصل على دعم الكاتب فهس كورر الذي قام بحملة صحفية مكثفة لصالح أردوغان وحركته الإصلاحية. ويضيف الكاتب بعدا آخر لقصة تشكيل حزب العدالة والتنمية بقوله: إن أردوغان أثناء توليه منصب رئيس بلدية إسطنبول كان يلتقي مع الجنرال شفيق بير، الشخصية القوية في الجيش، والذي كان آنذاك قائدا للجيش الأول، وهو الذي وقع قرارات ٢٨ فبراير فيما بعد ومهندس تطوير العلاقات التركية الإسرائيلية. وقد التقى بير مع أردوغان بعد خروجه من السجن لعدة ساعات، تلا لقاء آخر في الولايات المتحدة، حيث نقل أردوغان لبير معلومات عن التشكيلة الجديدة وطرح عليه أسئلة عدة حول رأي الجيش. وكان رد بير: "ماضيك السياسي ليس مهما ولكن الجيش سينتظر إلى ما ستحققونه وتفعلونه اليوم". كما التقى أردوغان شخصيات عسكرية كبيرة مثل الجنرال البحري المتقاعد اتبلا كسيات، حيث تحدثت بعض الصحف عن أن رئاسة الأركان بدأت تدعم حركة الإصلاحيين. كما تلقى أردوغان دعوة من جمعية يهودية في الولايات المتحدة وقام بتلقيتها في ١٦ يوليو عام ٢٠٠٠، حيث أجرى محادثات مع رموز اللوبي اليهودي، وكانت هذه هي الزيارة الخامسة له للولايات المتحدة خلال خمسة أعوام.

وتسأل الكاتب "ماذا كانت تتوقع الولايات المتحدة من رجب طيب أردوغان؟ ويجب: إن الولايات المتحدة ترى أن أردوغان كان أقرب إليها من أربكان وأن خطوط أردوغان العريضة لا تتفق تماما مع مصالح الولايات المتحدة ولكن مع ذلك هو الأفضل بالنسبة لها من أربكان. كما أنها تولى أردوغان أهمية خاصة بالنظر إلى أنه شخصية مرغوبة من جانب شعبه. وقد شارك أردوغان في احتفالات السفارة الأمريكية بيوم الاستقلال في ٧/٧/٢٠٠١، حيث أولت السفارة أهمية كبيرة لزيارته. كما التقى المستشار السياسي للسفارة سيلفر لورانس مع عبد الله جولن مرات عدة للتعرف على الخطوط العريضة لسياسات الحركة الإصلاحية قبل تشكيل حزب العدالة رسميا. وحسب الكاتب، فإن أردوغان عقد لقاءات مع القنصل العام البريطاني في إسطنبول روجر سبورت الذي أبلغه أنه إذا رغبت الحركة الإصلاحية في التعددية والديمقراطية فإن ذلك سيدفعهم للتعاون معها، كما التقى أردوغان مع السفير الإسرائيلي ديفيد سلطان في ١٨ يوليو ٢٠٠١.

مجمل الطرح السابق للكاتب ناصحي جو مجبور يصب في الآتي:

أولاً: أن تشكيل حزب العدالة والتنمية تم وفقاً لتلاقي إرادات متعددة منها مؤسس الحزب، والجيش كقوة أساسية فاعلة وسلطة كبرى في البلاد، والإدارة الأمريكية، واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، وإسرائيل، وبريطانيا.

ثانياً: أن مؤسس الحزب خضوا معارضة الجيش والقوى الخارجية السابق ذكرها، ومن ثم نالوا رضاها قبل أن يقدموا على الشروع في تشكيله كحركة إصلاحية في إطار التيار الإسلامي.

ثالثاً: أن الجيش قد أدرك أن نواة التشكيلة الجديدة التي تبلورت في حزب العدالة والتنمية فيما بعد ستكون مؤثرة للغاية في الساحة السياسية التركية، وهو ما دفعه إلى قبول التعاون معها والتقرب منها.

رابعاً: وفقاً للطرح ذاته فإنه يشتم من أفكار الكاتب أن الجيش والقوى الخارجية المعنية جداً بالأوضاع الداخلية التركية أبدت التشكيلة الجديدة في إطار عدائتها أو عدم رضاها عن أركان وجناحه المحافظ انتقدي في التيار الإسلامي.

خامساً: رغم أن ما طرحه الكاتب يتضمن شكلاً من النسيج الفني لنظرية المؤامرة إلا أنه لم يثبت ما يؤكد أنه "تولا مساندة الجيش والقوى الخارجية للتشكيلة الجديدة ما كان كتب لها النجاح"، أو لم يصل إلى درجة القول بأن الجيش والقوى الخارجية ذاتها هي التي صنعت حزب العدالة والتنمية.

سادساً: أيما كان الأمر، فقد كشف الكاتب عن مدى تدخل الجيش والولايات المتحدة واللوبي الصهيوني الأمريكي وإسرائيل وبريطانيا بشكل مباشر أو غير مباشر في الأوضاع الداخلية التركية.

سابعاً: أن الكاتب ألقى الضوء بوضوح على دور الإعلام المؤثر في الأوضاع السياسية التركية.

ثامناً: يفهم من كلام الكاتب أن هناك تنسيقاً ما بين الجيش والقوى الخارجية المتدخل في الأوضاع السياسية التركية حتى لو كان تنسيقاً غير مباشر أو منخفض إلى درجة تلاقي المصالح والإرادات فقط.

تاسعاً: يقدم الكاتب أردوغان كشخصية ذكية مرنة جعل من تشكيل حزب جديد معارضة محسوبة للغاية، وأن كارزيمته كانت وراء قبول الجيش والقوى الخارجية له كوجه بارز وسياسي لامع متميز.

عاشراً: أن طرح قصة تشكيل حزب العدالة بهذه الطريقة يعني تفسيراً سابق التجهيز لعلاقات طيبة بين حزب العدالة والجيش والقوى الأجنبية المؤثرة في الأوضاع التركية.

ثالثاً: أهداف ومبادئ الحزب وأفكاره الرئيسية

وفقاً للوثائق الصادرة عن حزب العدالة والتنمية، فإن هناك أحداث متفاوته عن أهداف الحزب ومبادئه وأفكاره التي سنعرضها حسبما وردت في الوثائق المتاحة. وقبل ذلك نشير إلى أن شعار الحزب هو مصباح قاعدته زطاره أسودان ويخرج منه ضوء أصفر.

حددت اللائحة الداخلية للحزب أهدافه كما يلي:

١. تحقيق السيادة، وبدون أي قيد أو شرط، للشعب التركي على الجمهورية الفانونية التي تعتبر القوة التي ترائي مصالح الفرد والمؤسسات.
٢. الحفاظ على وحدة الدولة التركية.
٣. الحفاظ على القيم والأخلاق التي تعد بمثابة تراث للشعب التركي.

٤ . تحقيق الحضارة والمدنية المعاصرة في تركيا وفقا للطريق الذي رسمه مصطفى كمال أتاتورك.

٥ . تأمين الرفاه والأمن والاستقرار للشعب التركي.

٦ . تحقيق مفهوم الدولة الاجتماعية التي تتيح للأفراد العيش بالشكل الاجتماعي المطلوب.

٧ . تحقيق العدالة بين الأتراك والتوزيع العادل للدخل القومي.

أما برنامج الحزب فقد اختصر أهدافه في الآتي: الديمقراطية، التنمية، النهوض فوق مستوى الحضارة المعاصرة، وعرض البرنامج وسائل تحقيق تلك الأهداف على النحو الآتي:

١ . نشر الوعي القائم على الحقوق المتعارف عليها دوليا والخريات وسيادة القانون في جميع أنحاء تركيا .

٢ . استئصال مشاكل تركيا المستعصية بتعثة الموارد الإنسانية والطبيعية المهملة بما يجعله بلدا منتجا باستمرار وتنمو بالإنتاج.

٣ . تخفيض معدل البطالة وردم الهوة في توزيع الدخل مما يزيد من مستوى الرفاه.

٤ . اتباع سياسات تهدف لتحقيق الكفاءة والفاعلية في الإدارة العامة، وإدخال المواطنين والمنظمات المدنية في عملية صنع القرار.

٥ . تحقيق الشفافية الكاملة والمحاسبة في كل جانب من الحياة العامة.

٦ . اتباع سياسات معاصرة رشيدة، واقعية، عملية لإفادة الأمة في مجالات الاقتصاد، والسياسة الخارجية، والثقافة، والفنون، والتعليم، والصحة، والزراعة والثروة الحيوانية.

ومما جاء من مبادئ للحزب في لائحته الداخلية أنه يحترم كافة الحقوق الخاصة بالمواطن ولا يفرق بين أبناء الشعب على أساس الدين أو المذهب أو العرق، ويرفض كافة أنواع التفرقة والزرعات القومية أو الدينية، ويعمل على تحقيق الديمقراطية بالمفهوم الكامل، وأن ترسم علاقات الدولة والفرد وفقا لهذه القاعدة، وأنه من الضروري حماية الحرية والحقوق الأساسية لإنجاح الفرصة لسيادة الإرادة الوطنية، ويؤمن بضرورة تيل النساء لحقوقهن السياسية، وإتاحة الفرصة كاملة لحرية الفرد والتعبير عن آرائه بشكل مطلق بما يتسق مع القانون، وضرورة منح المؤسسات المدنية الحقوق والخريات والصلاحيات اللازمة لها، كما يؤمن الحزب بضرورة إقامة القواعد اللازمة لخدمة اقتصاد السوق وحماية البنية الأساسية للاقتصاد وإزالة انعدام التوازن في توزيع الدخل القومي. ويرى حزب العدالة والتنسية أن العائلة هي أساس المجتمع التركي وهي جسر يربط الحاضر بالماضي، و"ضرورة الحفاظ على عاداتنا وتقاليدنا ومعتقداتنا والقيم الوطنية التي تنتمي إلى الماضي وعدم الابتعاد عنها". كما يرى الحزب ضرورة تطوير مستقبل الشباب بحيث يعملون في أطر من الثقة والاستقرار والأمان.

أما مبادئ الحزب كما جاءت في برنامجه فأبرزها:

١ . الحقوق الأساسية والخريات

يرى الحزب كافة الخريات المدنية والسياسية خاصة حق التفكير والتعبير والاعتقاد وتشكيل المنظمات والشركات كشروط مسبقية للسلام والمصالحة. ويعتبر طلب هذه الخريات شرطا ضروريا لتحويل تركيا إلى أمل كبير لكل فرد، بحيث يثق الجميع في مستقبلهم الطيب فالخريات تشكل مؤسسة الديمقراطية، وأي قمع فردي أو مؤسسي غير مقبول. ويرى الحزب مبادئ أتاتورك وإصلاحاته أهم وسيلة انتقال للأتراك إلى ما فوق مستوى الحضارة المعاصرة وعاملا للسلام الاجتماعي. ويعتبر الحزب الدين أحد أهم مؤسسات الإنسانية والعلمانية مطلقا مسبقا للديمقراطية، مع التأكيد على حرية الدين والضمير، ورفض تفسير وتشويه العلمانية بوصفها عدوا للدين، ورفض استخدام الدين المقدس وقيمه في أغراض سياسية.

٢ . المبادئ السياسية

يرى الحزب أن السياسة عبارة عن مركبة لخدمة المجتمع، وفي بلد لوثت السياسة به وضافت الساحة السياسية، فإن هدفه هو عودة السياسة والساسة إلى موضع الثقة والاحترام. ويؤمن الحزب بأن التفاهم الساسي في تركيا يجب مراجعته بشكل كامل. ووفقاً لفهم الحزب للسياسة فإن إرادة الأمة يجب أن تكون الأساس لكل فعل، ويجب عدم التسامح أمام أي تعكير لإرادة الأمة. ومن الضروري إصلاح قانون الأحزاب السياسية بحيث يطابق متطلبات المفهوم المعاصر للديمقراطية. كما لا بد من أن يكون تشكيل الأحزاب وعرضيتها وبنائها الاقتصادي أموراً شفافاً. ومن الضروري تعديل شروط حظر الأحزاب السياسية في إطار قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ومبادئ لجنة البندقية، ومن الضروري أيضاً تعديل قانون الانتخابات بخفض من الترشيح إلى ٢٥ عاماً وضمان حقوق المواطنين في الترشيح والانتخاب. كذلك يجب أن يتقدم كل عضو منتخب لأي جهة "إعلان ثروة" حتى يعرض على الرأي العام بطريقة شفافة. وأخيراً يرى الحزب وجوب إزالة العقبات الدستورية التي تمنع محاكمة النواب والوزراء.

٣ . البناء السياسي للحزب

الحزب مصمم على خلق مفهوم جديد للسياسة في تركيا، وأحد أهم أهدافه هو تعزيز ديمقراطية المشاركة وزيادة فعالية الشعب أثناء الانتخابات. ويؤمن الحزب بأن الديمقراطية والشفافية فيما يتصل بالبناء الداخلي للأحزاب تمثلان نواة كفاءة النظام السياسي. ومن أجل إقامة ديمقراطية وشفافية داخل الحزب، فإنه يجب تحقيق التالي:

- جعل الأولوية للانتخابات التمهيدية التي تشمل مشاركة كافة أعضاء الحزب لتحديد المرشحين لمقاعد النواب.
- من أجل سياسة قائمة على المبادئ فإن مدة خدمة رئيس الحزب ونوابه تحدد وفقاً للوائح الداخلية للحزب.
- التزام الحزب بإعلان كافة مصروفاته للجمهور وفقاً لميزانية الحزب.
- يقود الحزب بتخصيص جزء من ميزانيته للأبحاث والتطوير والأفرع الإقليمية للحزب.
- يضمن الحزب لأعضائه التعبير عن آرائهم في إطار لوائح وبرنامج الحزب.
- القدرة والاستحقاق هما أساس الاختيار للمناصب، خاصة الوزراء. عندما يأتي الحزب لمسألة تشكيل الحكومة.

٤ . الديمقراطية والقانون

يؤكد الحزب أن أي نظام ديمقراطي لا يمكن أن يعيش في مجتمع لا يسوده حكم القانون، والديمقراطية تؤكد وجودها من خلال القانون، ولا بد من أن يسود مفهوم دولة القانون بدلاً من قانون الدولة. ويتعهد الحزب بأنه سيضمن خلق أعلى درجات الثقة في النظام القضائي الذي يعد ضماناً للنظام الاجتماعي. كما يتعهد الحزب بالإعداد لدستور جديد تماماً يسمح بحريات تعد استجابة لحاجات المجتمع بأكمله بما يتسق مع مبدأ دولة القانون ومعايير الدول الديمقراطية. ويرى الحزب في الديمقراطية نظاماً مبنياً على التسامح، وفي الديمقراطيات لبس من الممكن لبعض المواطنين الاستفادة من حقوق وحريات ومزايا أكثر من غيرهم فالحل تحت حماية القوانين في هذه الديمقراطيات.

٥ . السياسة الاقتصادية والاجتماعية

يعلن الحزب بصورة واضحة أنه يفضل آلية السوق التي تعمل وفق قواعد المؤسسات، وأنه يتبنى مبدأ أن الدولة يجب ألا تتدخل في أي نشاط اقتصادي، حيث يحصر الوظيفة الاقتصادية للدولة في إطار التنظيم والإشراف، ويعتقد أن الاستقرار الاقتصادي سيحقق من خلال النمو الذي يتحقق بدوره بواسطة

الاستثمارات، التي يعلن الحزب دعمه لها وخصوصاً ما يزيد فرص التوظيف منها. كذلك فالحزب يرى أن المخصصة تعد وسيلة مهمة لتشكيل بناء اقتصادى أكثر رشداً. وفي الإطار الاجتماعي يرى الحزب أن الحكومة هي وسيلة لخدمة الشعب ومن ثم فإنه سيتبع سياسات توفر الرخاء والسعادة لكل المواطنين وليس لفئة أو شريحة محددة، ويجب عمل برامج للفقراء والأطفال والمحتاجين والعاطلين والمواطنين الذين يواجهون صعوبات معيشية حتى لا يشعروا أنهم بمفردهم، ويعيشون حياة كريمة. وفي هذا السياق يرى الحزب أن الأمن الاجتماعي يعد حفا دستوريا وأنه على الدولة أن تجعل هذا الحق متاحاً لكل الأفراد، ومن ثم فإنه سيقوم بتطوير سياسة أمن اجتماعى تفيد فلسفة الدولة الاجتماعية فى إطار الدستور.

٦ . السياسة الخارجية:

يتبنى الحزب سياسة خارجية يسميها "واقعية" تتسق مع تاريخ تركيا وموقعها الجغرافى، خالية من الأفكار المسبقة أو التعسفية، على أن تقوم على مبدأ المصالح المتبادلة، ويلتزم الحزب فى ذلك الإطار بإعادة تعريف أولويات سياسة تركيا الخارجية فى مواجهة الحقائق الإقليمية والدولية المتغيرة، ويخلق توازن جديد بين هذه الحقائق والمصالح الوطنية. كما يؤكد الحزب على قيامه بمبادرات لإيجاد حلول عادلة للمشكلات القائمة مع الجيران، وبأن يضع مزايا تركيا الناجمة عن موقعها الاستراتيجى تحت تصرف المجتمع الدولى من أجل مساهمة أفضل فى السلام الدولى والرخاء. أما القضية الكردية، فإن الحزب يرى أن هناك ضرورة للاعتراف بالقضايا السلبية التى خلقتها هذه المشكلة فى الحياة الاجتماعية التركية، ويتعهد الحزب باتباع سياسات تحقق السعادة والرفاه والحقوق والحريات لكافة سكان الأقاليم بطريقة لا تخلق ضعفاً ولا تهدد وحدة الأراضي التركية.

رابعاً، تشكيلات الحزب وعملية صنع القرار بداخله

(١) تشكيلات الحزب

تضم تشكيلات الحزب أربعة مستويات هي: المستوى المركزى، ومستوى المحافظات، ومستوى الأقسام، وأخيراً مستوى القرى. يشمل المستوى المركزى التشكيلات التالية: المؤتمر العام، ورئيس الحزب، والهيئة الإدارية (مركز صنع القرار)، والهيئة التنفيذية، وأخيراً اللجنة التأسيسية. أما مستويات المحافظات والأقسام والقرى فتشمل التشكيلات الآتية: المؤتمر، ورئيس الفرع، والهيئة الإدارية، وأخيراً الهيئة التنفيذية. وإلى جانب تلك المستويات والتشكيلات التنظيمية يشمل الحزب فروعاً نوعية تشمل: فرع النساء، وفرع الشباب، والمؤسسات الأخرى التابعة للحزب. كذلك فهناك المجموعات النوعية الخاصة بمشلى الحزب المنتخبين فى مختلف المجالس الشعبية وتشمل: المجموعة البرلمانية، ومجموعات مجالس المحافظات، ومجموعات مجالس الإدارات المحلية (البلديات).

(٢) عملية صنع القرار

تعتبر الهيئة الإدارية صاحبة أعلى سلطة فى الحزب، ويختار أعضاؤها ورئيسها - الذى هو رئيس الحزب - المؤتمر العام، الذى يتكون من ٥٠ عضواً أساسياً و ٢٥ عضواً احتياطياً. ومن حق رئيس الحزب اختيار خمسة أعضاء، أساسيين وثلاثة احتياطيين لتولى المهام الرئيسية فى الهيئة، لكن بشرط حصولهم على ضعف ما يحصل عليه الأعضاء الآخرون من أصوات، ويتم توزيع المهام عليهم وفقاً لعدد هذه الأصوات. وفى حالة فراغ مقعد خاص بالأساسيين يحل محله احتياطى بناً على ترشيح رئيس الحزب أيضاً. ورئيس الحزب هو رئيس الهيئة الإدارية، وفى حالة عدم وجود رئيس للحزب يتولى نائب الرئيس مهامه. وتتخذ

القرارات في الهيئة بالأغلبية النسبية، وفي حالة تساوى أصوات الطرفين يتخذ القرار بناء على موقف رئيس الحزب إذا كان التصويت عليا، أما إذا كان سريا فيعاد التصويت مرة أخرى، وإذا ظل الأمر كما هو يؤجل إلى جلسة قادمة.

ووفقا للاتحة الحزب فإن الهيئة الإدارية تجتمع مرة واحدة على الأقل شهريا، وإذا تم تقديم طلب بعقد اجتماع طارئ لها، فيجب أن يتم ذلك بموافقة ثلثي أعضاء اللجنة التأسيسية، وإذا غاب العضو ثلاث مرات عن الاجتماعات بدون عذر مقبول يعتبر مستقिला منها. ويحدد جدول أعمال الهيئة الإدارية بعد دراسة أعضائها للقضايا المطروحة، ومن حق كل عضو أن يطرح موضوعا لدراسته ثم يجرى تصويت على إدراجه في جدول الأعمال. وتلتزم الهيئة الإدارية التي يطلق عليها "مركز صنع القرار" باتباع اللاتحة الداخلية للحزب وبرنامجها على أن تكون المنسق بين تشكيلات الحزب المختلفة. ومن بين مهام الهيئة الإدارية إعداد برنامج الحزب وخططه محركه، وتأسيس المكاتب واللجان المختصة وتنفيذ سياسات الحزب، والمصادقة على تشكيلات الحزب. والهيئة الإدارية للحزب هي المسئولة عن تحديد سياساته وإعلانها للرأي العام التركي خاصة فيما يتصل بالقضايا الجوهرية التي تواجه البلاد والعالم، وإذا تطلب الأمر فمن الممكن عقد اجتماع مشترك للهيئة الإدارية البرلمانية للحزب. ومن المهام الأخرى للهيئة لتحديد أنشطة الحزب والتخطيط المستقبلي له وإعداد ميزانيته والتدقيق في قرارات تشكيلات الحزب الأخرى، ولها صلاحية اتخاذ قرارات تشمل الانتخابات الخاصة بالحزب وتحديد أسماء مرشحي الحزب للبرلمان والبلدية، بالإضافة إلى تحديد الأعمال الإدارية للحزب. وحسب اللاتحة الداخلية يحق للهيئة الإدارية تأسيس معاهد سياسية لترسيخ الديمقراطية وتدريب أعضاء الحزب وينا - كوادز مؤهلة لممارسة العمل السياسي والحزبي وتسلم مهام حساسة بالحزب وفقا للمعايير السياسية التركية والعالمية.

(٣) رئيس الحزب ودوره؛

يتم اختيار رئيس الحزب في المؤتمر العام بواسطة التصويت السري، ومن حق المرشح تولي رئاسة الحزب أربع فترات والترشيح في نفس الفترات بالتبعية، كما يحق أن يظل رئيسا مدى الحياة للجنة التأسيسية. ويتم انتخاب رئيس الحزب بأغلبية الأصوات المطلقة، وإذا لم يحصل أي مرشح على هذه الأغلبية يجرى تصويت ثان ويتم الانتخابات بالأغلبية النسبية، وتقوم رئاسة ديوان المؤتمر العام بمراجعة قوائم المرشحين لرئاسة الحزب وتحديد مدى صلاحية كل مرشح من ثم تعلن قائمة المرشحين.

ولرئيس الحزب مهام وصلاحيات عدة، فهو المسئول الشخصي الوحيد من بين أعضاء الهيئة الإدارية وهو المسئول الإداري والمالي في أية قضايا ترفع ضد الحزب، وهو الذي يتولى التنسيق والإشراف على أنشطة الحزب، على أن تكون قراراته ومواقفه متسقة مع الدستور التركي واللاتحة الداخلية للحزب. في حالة استقالة رئيس الحزب أو وفاته فإن الهيئة الإدارية تجتمع خلال عشرة أيام لتحديد عضو لتسيير أعمال الرئاسة بالوكالة حتى عقد مؤتمر عام للحزب خلال ٤٥ يوما.

خامسا، فوز الحزب في الانتخابات، .. المقدمات .. النتائج .. الأسباب

(أ) المقدمات

لا يمكن فهم أسباب وملايسات الفوز الكبير الذي حققه حزب العدالة والتنمية في انتخابات الثالث من نوفمبر عام ٢٠٠٢ وحصوله على ٣٦٣ مقعدا من مقاعد البرلمان الـ ٥٥٠، أي بما يقل عن الثلثين بـ ٤ مقاعد فقط، مقابل ١٧٨ مقعدا لحزب الشعب الجمهوري، الحزب المعارض الوحيد في البرلمان، و ٩ مقاعد

للمستقلين دون التطرق إلى ظاهرتين مهمتين هما: الأزمة الاقتصادية الحانقة التي ضربت البلاد اعتباراً من فبراير عام ٢٠٠١، والأزمة السياسية التي بدأت في يوليو عام ٢٠٠٢ وانتهت بالانتخابات المبكرة في ٣ نوفمبر.

الأزمة الاقتصادية: وقد جاءت نتيجة تراكم سياسات خاطئة للحكومات التركية المتعاقبة. بدت وكأنها تشفر فجأة في فبراير عام ٢٠٠١ بعد انخفاض حاد في سعر الليرة التركية أمام الدولار، حيث فقدت حوالي نصف قيمتها، واستدعى الأمر تعيين كمال درويش نائب رئيس البنك الدولي السابق وزيرا للاقتصاد في مهمة إنقاذ ارتبطت بتطبيق برنامج صارم للإصلاح الاقتصادي تحت إشراف صندوق النقد الدولي لمدة ثلاث سنوات بدأت في فبراير ٢٠٠١. وشمل البرنامج منح تركيا قروضا قيمتها ١٦ مليار دولار في صورة أقساط خلال هذه الفترة الزمنية. ومن مظاهر الأزمة التي وصلت أسوأ درجاتها بنهاية عام ٢٠٠١. رغم برنامج الصندوق، الارتفاع الهائل في حجم العجز في الميزانية إلى ٢٢.٩٣ مليار دولار بالقياس بـ ٢.٤٣ مليار دولار فقط عام ٢٠٠٠. وشهد عام ٢٠٠٢ تحسنا محدودا في الأداء الاقتصادي لتركيا إلا أنه وقت إجراء الانتخابات وصل حجم الدين إلى ٢٠.٣ مليارات دولار منها ١٢٢ مليار دولار ديونا خارجية و٨١ مليارا ديونا داخلية. في حين بلغ معدل النمو الاقتصادي ٤.٥٪ فيما وصف بأنه أسوأ كساد تشهده تركيا في تاريخها المعاصر. كما وصلت نسبة البطالة وفقا للأرقام غير الرسمية إلى ١٠٪ حين أخذت الحكومة في تقليص أعداد العاملين في الدولة تطبيقا لبرنامج الصندوق، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى التضخم إلى ٣٥٪.

كما ظهر بعد آخر للأزمة مثل في ظهور درويش كشخصية مهيمنة في الساحة السياسية نظرا لدعم الولايات المتحدة له وارتباطه بها، فضلا عن ارتباط برنامج الصندوق بالدعم الأمريكي أيضا، وبدت فكرة ضرورة الرضوخ لمطالب الصندوق واتباع تعليماته بدهية ليس فقط بالنسبة للحكومة بل لعدد كبير من أحزاب المعارضة. لأن أحدا لم يملك بدلا منقلبها وقاعلا لإخراج البلاد من أزمتها رغم الانتقادات التي وجهت لبرنامج الصندوق وسياساته التي كرس في جوهرها تبعية البلاد بدرجة ما للولايات المتحدة وزيادة النفوذ الأمريكي فيها.

الأزمة السياسية : وقد ثقلت مظاهرها فيما يلي:

- ١ . رفض رئيس الوزراء بولنت أجاويد الاستقالة رغم تدهور صحته وغيابه عن عمله الرسمي.
- ٢ . قيام نائب رئيس الوزراء حسام الدين أوزكان ووزير الخارجية إسماعيل جيم، وهما قياديان في حزب اليسار الديمقراطي، بما يشبه الانقلاب على أجاويد انتهى بفقدان الحزب الذي ينتمون إليه حوالي نصف مقاعده في البرلمان، وتشكيل حزب جديد بمباركة وتخطيط وزير الاقتصاد كمال درويش غير المنتمى حزبيا، تحت اسم حزب "تركيا الجديدة" حيث ترأسه جيم.
- ٣ . دخول البلاد في حالة استقطاب سياسي حاد وصراع بين الأحزاب الثلاثة المشاركة في الائتلاف الحاكم ذات التوجهات المتباينة وهي اليسار الديمقراطي والوطن الأم والحركة القومية.
- ٤ . أسفرت هذه الأوضاع المضطربة عن فقدان الحكومة للأغلبية البرلمانية، ومن ثم لم يصبح هناك مقر من إجراء انتخابات عامة مبكرة، وأقر البرلمان ذلك في ٣٠ يوليو بأغلبية ٤٤٩ صوتا ضد ٦٢ صوتا للنواب الذين يمثلون حزب اليسار الديمقراطي، وكان قرار البرلمان هو الحيل الذي شنت به أحزاب الائتلاف الحاكم نفسها، حيث تبين خطأ حساباتها فيما بعد، وحتى حزب المعارضة الرئيسي في البرلمان "الطريق القومي" بزعامة تانسو تشيللر بالغ في تقديره لشعبيته، وكان أبرز ما يميز الأحزاب الأربعة أن قياداتها بدت وجها

ستهلكة وملطخة بالمضامع وسوء الأداء السياسي.

أ) نتائج الانتخابات

شارك في الانتخابات مرشحو ثمانية عشر حزبا، وبلغ عدد الناخبين المسجلين: ٤٦ مليونا ٢٣٦ ألفا و ٩٦٧ نائجا. وقد بلغت نسبة التصويت فيها: ٧٩٪ من المسجلين (مقابل ٨٥٪ في الانتخابات السابقة التي جرت عام ١٩٩٩). وقد بدت النتائج النهائية (نسبة مئوية من الأصوات الصحيحة) على النحو التالي:

١. حزب العدالة والتنمية: ٣٤.٢٩٪.
٢. حزب الشعب الجمهوري: ١٩.٣٤٪.
٣. حزب الطريق القويم: ٩.٦٪.
٤. حزب الحركة القومية: ٨.٤٪.
٥. حزب الشباب: ٧.٢٪.
٦. حزب ديمقراطية الشعب (دهب): ٦.٢٪.
٧. حزب الوطن الأم: ٥.٢٪.
٨. حزب السعادة: ٢.٥٪.
٩. حزب اليسار الديمقراطي: ١.٢٪.
١٠. حزب تركيا الجديد: ١.١٪.

ولم يحصل أي من الأحزاب الثمانية الباقية على نسبة ١٪ من أصوات الناخبين.

وبنك النتائج لم ينجح سوى حزبان فقط في تخطي حاجز الـ ١٠٪ المطلوبة للحصول على مقاعد في البرلمان، وهما حزب العدالة والتنمية والشعب الجمهوري، ومن ثم حصدا كافة مقاعد البرلمان كل حسب نسبة الأصوات التي نالها. وقد خسر منها ٩ مقاعد فاز بها مستقلون. وكان توزيع إجمالي مقاعد البرلمان التركي (٥٥٠ مقعدا) وفق ذلك على النحو التالي:

١. حزب العدالة والتنمية: ٣٦٣ مقعدا
٢. حزب الشعب الجمهوري: ١٧٨ مقعدا
٣. المستقلون: ٩ مقاعد

وبنك النتائج تكون هذه الانتخابات قد شهدت ظواهر جديدة تعرفها تركيا للمرة الأولى في تاريخها المعاصر، أبرزها:

١. وصول حزب وهو العدالة والتنمية للسلطة وهناك دعوى قضائية مرفوعة ضده لإغلاقه من جانب المدعي العام الجمهوري لمحكمة الاستئناف صبيح قناة أوغلو.
٢. وصول حزب وهو "العدالة والتنمية"، للسلطة، بواسطة الانتخابات وشخص رئيس وزرائه غير معروف نظرا لأن رئيسه رجب طيب أردوغان منع من خوض الانتخابات.
٣. بقا، نسبة كبيرة من الناخبين (٤٥٪) غير ممثلة في البرلمان بسبب النظام الانتخابي الذي يلزم كل حزب بالحصول على ١٠٪ من الأصوات لتبيل التمثيل البرلماني.
٤. وصول حزب للسلطة بعد تأسيسه بـ ١٥ شهرا فقط، حيث تم تأسيس حزب العدالة والتنمية في ٨ أغسطس ٢٠١٠.

- ٥ . فوز حزبين فقط في الانتخابات.
- ٦ . فشل جميع أحزاب الحكومة الائتلافية في الفوز بأي مقعد.
- ٧ . دخول أول حزب شيوعي الانتخابات (الحزب الشيوعي).
- ٨ . إعلان رئيس حزب استقالته قبل إعلان النتائج النهائية الرسمية وهو ما انطبق على سلوك زعيم حزب الحركة القومية دولت بهشلي (تراجع عنها فيما بعد).
- ٩ . فشل حزب بقود المعارضة في الحصول على نسبة الـ ١٠٪ وهو ما انطبق على حزب الطريق القويم بزعامة تانسو تشيلمر.
- ١٠ . خوض مالك وسائل إعلام متعددة الانتخابات وهو ما فعله جيم أوزان زعيم حزب الشباب.

(ج) أسباب فوز الحزب ودلالاته

يمكن إجمال أسباب الانتصار الكبير الذي حققه حزب العدالة في عاملين رئيسيين الأول: فشل الآخرين ورفض الناخبين لمعظم رموز الحركة السياسية من القادة التقليديين، والثاني هو اجتهاد الحزب وحسن إدارته للحملة الانتخابية خاصة في إقناع الناخبين باختياره. ومن الضروري إيضاح ملامح الفترة ما بين تحديد موعد الانتخابات وإجرائها حتى نفهم طبيعة ومقدمات الإنجاز الذي حققه حزب العدالة. وتمثلت هذه الملامح في الآتي:

أولاً: تعمق الأزمة السياسية بسبب تعدد من التطورات، أبرزها:

- ١ . محاولة بعض الأحزاب مثل حزبى الوطن الأم وتركيا الجديدة تأجيل الانتخابات وتهديد الرئيس أحمد نجدت سيزار بحل البرلمان إذا ما تراجع عن قراره السابق بإجراء انتخابات عامة مبكرة في ٣ نوفمبر بدلا من الموعد الدورى في عام ٢٠٠٤ .
- ٢ . نشوب أزمات ثنائية داخل الائتلاف الحاكم مثل ما حدث بين رئيس الوزراء بولنت أجاويد ونائب مسعود يلماظ، وما بين يلماظ ودولت بهشلي زعيم حزب الحركة القومية.
- ثانياً:** تحذيرات متتاعدة من جانب أجاويد من خطورة إجراء الانتخابات المبكرة رغم معارضته للتراجع عن مواعدها والعودة إلى الموعد الأصلي المقرر ملقا، حيث توقع فوز حزب العدالة والتنمية الذى وصفه بالإسلامي وما لذلك من خطورة - حسب وجهة نظره - على النظام العلماني في البلاد.

ثالثاً: انضمام كمال درويش وزير الاقتصاد السابق الذى كان يوصف بقيصر الاقتصاد إلى حزب الشعب الجمهورى وفشل محاولته لتوحيد أحزاب يسار الوسط الرئيسة، وهى الشعب الجمهورى واليسار الديمقراطى وتركيا الجديدة، تحت مظلة حزب الشعب الجمهورى مما أضعف هذا التيار.

رابعاً: الصعود الكبير والمرتب لشعبية حزب الشباب ذى الميول القومية بزعامة إمبراطور الإعلام جيم أوزان رغم أن عمر الحزب لم يتجاوز الشهور. وقد استخدم جيم أوزان أمزاله الطائفة في إغراء الناخبين وطرح شعارات قومية وبرنامجا مليئا بالوعود الانتخابية التى هى نتاج حسابات مختلفة، وقد جاء هذا الصعود على حساب حزب الحركة القومية الذى كان واثقا من الفوز في الانتخابات.

خامساً: فشل أجاويد في اجتناب الناخبين يجعل قضية الحرب الأمريكية المحتملة ضد العراق الأولى في حملته الانتخابية مهاجما سياسة واشنطن ومواقفها.

سادساً: اتخاذ الهيئة العليا للانتخابات قرارا بحظر خوض كل من رجب طيب أردوغان وغانم زعيم حزب

العدالة والتنمية، ونجم الدين أريكان رئيس الوزراء الإسلامي الأسبق، واثنين من قادة حزب ديمقراطية الشعب (دب) الموالي للأكراد الانتخابات، ورفع المدعى العام الجمهوري لمحكمة الاستئناف صبيح فتاة أوغلو دعوى قضائية لحل حزب العدالة قبل الانتخابات بأيام. غير أن المحكمة الدستورية قررت تأجيل البت فيها إلى ما بعد الانتخابات.

سأها : هيمنة الأزمة الاقتصادية على الحملة الانتخابية ومن ثم أصبح من السهل شن هجوم على الحكومة وأحزابها الائتلافية الثلاثة.

ثامنا : تحذيرات قادة الجيش العثمانية من صعود حزب العدالة وفوزه في الانتخابات، لكن المؤسسة العسكرية أكدت ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها وهو نفس موقف رجال الأعمال الذين خشوا من التأثيرات السلبية لتأجيلها على أوضاع البلاد الاقتصادية.

في ظل ذلك يظل السؤال الرئيس هو: كيف حقق حزب العدالة والتنمية انتصاره الانتخابي الكبير؟ ربما كانت القراءة الأكثر رواجاً في تركيا لما وراء انتصار حزب العدالة والتنمية في انتخابات 3 نوفمبر هي أن ما حدث كان بمثابة تعبير عن سخط جماهير الأحزاب التقليدية التي احتكرت السلطة وموقع الصدارة في الحياة السياسية لعشرات السنين. وهذا صحيح بشكل جزئي لكن الرأي الذي يبدو مرجحاً أكثر هو أنه بالإضافة إلى العامل السابق، فإن حزب العدالة نجح في إقناع الجماهير بصدق شعاراته وتوجهاته ورغبته في التغيير الحقيقي، واجتهد وفق منهج واضح ودقيق لكسب أصوات الناخبين وقد نجح في ذلك.

والقراءة الأولى لنتائج تلك الانتخابات عبر عنها الكاتب فروح ديميرمان بقوله: 'الانتخابات لم تسجل أقل من ثورة صامتة من جانب الناخبين الذين برزحون تحت صعوبات اقتصادية ناجمة عن أزميتين في العامين الأخيرين، حيث أطاحوا بأحزاب الائتلاف الحاكم الثلاثة اليسار الديمقراطي والوطن الأم والحركة القومية التي اعتبروها مسؤولة عن المحنة الاقتصادية'. أما الكاتب بوكسال سويلماز فيرى أنه بالإضافة إلى الاحتجاج الهائل على الأحزاب الحاكمة فإن اختيار الناخب كان وراء شخصية رجب طيب أردوغان 'الوسيم الطويل الذي لم يجرب من قبل كزعيم للبلاد، وهو الذي ينحدر من أصول متواضعة.. إنه شاب نشط (48 عاماً) .. ووجه جديد في الساحة السياسية، صورته الجماهيرية تقول إنه واحد منا .. مخلص ذو روحية، له كاريزما، مدافع عن الثقافة والقيم التقليدية'. ورداً على سؤال حول ما إذا كانت الجذور الإسلامية وراء النجاح الكبير لحزب العدالة في الانتخابات، يقول سويلماز: 'الإجابة نعم ولا في نفس الوقت، فالإحساس بالإسلام جزء من الثقافة التركية والأتراك مسلمون لكنهم مختلفون في درجات تدينهم. وعلى الرغم من أن الكثيرين منهم يخافون الله لكن لا يمارسون شعائر الدين بشكل يومي حيث المسلمون المخلصون لبسوا أغلبية في تركيا، لكن الأحزاب السياسية - بدرجات - متفاوتة - حاولت استغلال الحساسيات الإسلامية للأتراك، وحزب العدالة ليس حزبا إسلاميا رسميا بل إن اسمه علماني غير أن سمعته كحزب ذي جذور إسلامية اعتبرت ميزة في صورته العامة مما ساعده في الانتصار الانتخابي. من جانب آخر إذا كان عامل الإسلام حاكما في اتخاذ القرار الانتخابي فلماذا فشل حزب السعادة الإسلامي بزعامة نجم الدين أريكان الذي تتلمذ أردوغان على يديه .. من المؤكد أن حزب العدالة قد طور شكلا أكثر تمنا واعتدالا من الإسلام'.

أما كان الأمر فإنه لا يمكن إغفال حالة السخط العام على الحكومة وأحزابها الثلاثة في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة والفساد السياسي والإداري الذي طال رموزا كبيرة مثل مسعود يلماظ زعيم حزب الوطن الأم وتانسو تشيلير زعيمة حزب الطريق القويم، بالإضافة إلى شبعه في أوساط موظفي الدولة.

وعلى سبيل المثال فقد أشارت تقارير لمنظمات غير حكومية إلى أن رجل شرطة - من بين كل ثلاثة - في اسطنبول فاسد وملوث بممارسات غير شرعية. وتحذر الإشارة إلى أن حزب العدالة والتنمية ركز أيضا في حملته الانتخابية على محاربة الفساد بالإضافة إلى تحقيق العدالة بين الأتراك. وقد طرح مؤسسو الحزب أنفسهم كإصلاحيين مستبشرين ومؤمنين بالديمقراطية والعلمانية، لكنهم رفضوا تجريد تركيا من هويتها الإسلامية ودعوا إلى احترام الدين الذي فشلت العلمانية المتوحشة في اقتلاعه من نفوس الأتراك أو حتى تهيمشه على مدار ما يقرب من ثمانين عاما. وقد نجح الحزب في استقطاب سياسيين غير ملطخين بالفساد ومعظمهم من أحزاب بين الوسط.

ومن عوامل نجاح حزب العدالة أيضا صموده وزعيمه أردوغان أمام أمواج الاتهامات الدعائية والملاحقات القضائية بما عكس قوة تكوين هذا الحزب الذي طرح نفسه كحزب وسط، وتجنب استدرجه من جانب بعض خصومه إلى معارك جانبية حول الحجاب ومدى تمسكه بالمبادئ الإسلامية. وقد بدأ أن الحزب أكثر التحاما بالجماهير، وذهب أردوغان ومرشحو الحزب إلى القرى والعشوائيات واختلطوا بسكانها واستمعوا إليهم متجنبين الضجيج الإعلامي في أنقرة واسطنبول وحملات إعلامية شعوا، ضدهم من جانب خصومهم. كما نجح الحزب في طمأنه رجال الأعمال والعمال معا إلى توجهاته الاقتصادية، كما أكد تمسكه بالمواقف القومية لتركيا تجاه المشكلة القبرصية والتمرد الكردي، وأعلن أن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي يمثل أحد أهم أولوياته. كما نجح أردوغان وبقية قادة الحزب في نقل صورة إيجابية للحزب إلى الغرب. وتكتمل الصورة بعدم ترك قادة الحزب وعلى رأسهم أردوغان أية فرصة لإظهار وتأكيدهم الولاء للنظام العلماني ولأبي الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك ليغلق بذلك الباب أمام المرشحين بالحزب.

ويمكن القول إن نتيجة الانتخابات هي بمثابة "انقلاب أبيض" على العلمانية المتوحشة ومستغليها من رموز النخبة الفاسدة لكن ليست انقلابا على النظام العلماني في المطلق، وربما يكون التعبير المناسب أنها "ثورة إصلاحات" للنظام تستهدف تخلصه من التطرف الذي يقود لإلغائه الآخر. لكن من الجانب الآخر هي اعتراف بفشل التيار الإسلامي في الانتصار على العلمانية والحكم باسم الدين. وثمة من يرى أن نجاح حزب العدالة والتنمية هو محصلة فشل تيار العلمانية المتوحشة والإسلام السياسي اللذين ظالما قاد الصراع بينهما إلى حالة من تفرق الهوية في نفوس الأتراك. لكن هذه المسألة تظل نظرية بحتة، ولا بد من تحليل أكثر عمقا لنتائج الانتخابات حتى يمكن وضع انتصار حزب العدالة في سياقه الصحيح.

لقد شملت الحملة الانتخابية صراعا بين خمسة تيارات هي: التيار القومي والتيار اليساري والتيار الإسلامي وتيار بين الوسط، وأخيرا حزب العدالة والتنمية الذي لا يصف نفسه في إطار التيارات السابقة ويقول إنه حزب وسط. ووفقا لنتائج الانتخابات، فإن التيار القومي على الرغم من فشل كافة أحزابه في دخول البرلمان فقد حقق صعودا واضحا بحصول الأحزاب الكبرى الثلاثة التي تمثله، وهي الحركة القومية وحزب الشباب وحزب ديمقراطية الشعب (أدهب) الذي ورث حزب الشعب الديمقراطي (هذب) المعبر عن الأكراد، على ٣٠٪ من أصوات الناخبين مقارنة بحوالي ٢٠٪ في انتخابات عام ١٩٩٩ صحيح أن كلا منهما حقق فشلا منفصلا، لكن في المجمل تعكس النتائج أن هذا التيار بشقيه التركي والكردي قوي، بغض النظر عن فشل أي من أحزابه في الحصول على نسبة الـ ١٠٪ من أصوات الناخبين اللازمة لنيل التمثيل في البرلمان. وفي هذا الإطار نشير إلى أن حزب "الشباب" الجديد بزعامة الملياردير جيم أوزان الذي زابد على حزب الحركة القومية بزعامة دولت بهشلي التهم جزءا من شعبيته بشعاراته البراقعة حول تركيا القوية الساطعة المتفوقة، فعلى الرغم من أن عمره لم يتعد شهورا فقد استطاع الحصول على ٧.٢٥٪ من

أصوات الناخبين مقابل ٨,٣٤٪ لحزب الحركة القومية الذي تم تأسيسه في عام ١٩٦٩. أما حزب دهب الكردي فقد حصد ٦,٢٢٪ من أصوات الناخبين مقابل ٤,٧٪ في الانتخابات السابقة لحزب ديمقراطية الشعب (دهب) الذي ورثه في إطار محاولة للهروب من محاولة قضائية لإغلاق (دهب) قبل المشاركة في الانتخابات. ومن الممارقات الغربية أن نسبة الـ ١٠٪ التي أصبحت عقبة أمام دخول هذا التيار - بشقيه التركي والكردي - البرلمان وضعت لإبعاد الأكراد عن المجلس النيابي كما يرى بعض المراقبين. وفي كل الأحوال، فإن هذه النسبة أصبحت حيلة التف على رغبة صانعيه ليس فقط من القوميين ولكن من أحزاب تيار اليسار وعين الوسط أيضا. والغريب أن أغلب الأحزاب الكبرى التي منبت بالفشل في الانتخابات طرقت مبادرة أضلقتها حزب تركيا الجديدة بزعامة إسماعيل جيم لتقليل "النسبة العنقبة" إلى ٥٪. وبدا كل حزب منها كأنه يستكثر على نفسه أن يظهر ما يشير إلى ضعفه، علما بأن هذه النسبة كبيرة للغاية بالنظر إلى نظم ديمقراطية أخرى تضع حواجز لدخول برلماناتها لتجنب التشرذم والتفتت في مجمل الساحة السياسية.

وتجدر الإشارة إلى أن أوزان قد نجح في طرح خطاب جذب إليه قطاعات من الشباب الطامح إلى النجاح والحياة الكريمة تحت راية تركيا المتفوقة التي تعطي ظهرها لأوروبا. ويرجع النجاح الذي حققه إلى تركيزه على الاقتصاد أكثر من السياسة والتعرة القومية المباشرة التي عكسها حزب الحركة القومية في خطابه السياسي خلال الحملة الانتخابية. ومن هنا يمكن القول إن فشل أوزان بالنظر إلى كونه حزبا جديدا بعد نجاح معايير "بكاردة" الممارسة السياسية بغض النظر عما يراه بعض المحللين من زيف كثير من شعاراته والأطروحات المبنية على مغالطات فيما يتصل بالحلاص من الأزمة الاقتصادية التي تهدد مستقبل تركيا وتسلك بخناق حاضرها. أما ما حدث لبهشلي مع حزبه الحركة القومية فهو نوع من الفشل القاتل الذي لا يعالج، ومن هنا كانت مبادرته إلى التنحي عن رئاسة الحزب قبل إعلان النتائج النهائية للانتخابات محل تقدير لدى ناخبيه الذين حاولوا إثناءه عن الاستقالة بمظاهرات أمام مقر حزبه، لكنه رأى أن حجم الفاجعة لا يحتمل الكذب والتجمل على غرار ما يحدث في بعض بلدان العالم الثالث من الهتاف للمهزومين وتقجيد الفاشلين بتبديرات الهزيمة بشرف وغيرها من شعارات فجحة. ويكفي أن بهشلي رأى أمام عينيه حجم تآكل شعبية حزبه بالأرقام ١٨٪ من أصوات الناخبين في انتخابات عام ١٩٩٩ إلى ٨,٣٤٪ في ٢٠٠١ أي أن الحزب فقد أكثر من نصف قاعدة ناخبيه مما حرمه من دخول البرلمان. في حين أجريت الانتخابات وهو الحزب الأول من حيث عدد النواب، إذ كان يمثل ١٢٥ نائبًا يفارق ٤١ نائبًا عن الحزب الذي يليه وهو حزب الفريق القويم بزعامة ناشو تشيلير.

وفيما يتصل بالتيار الإسلامي الذي غير عنه حزب السعادة الوريث الشرعي لحزب الفضيلة المنحل، فقد من بهزيمة تاريخية، فبعد أن حصد ١٥,٤٪ عام ١٩٩٩ لم يتل سوى ٢,٤٨٪ من أصوات الناخبين في انتخابات ٣ نوفمبر رغم أن أبا هذا التيار في تركيا، رئيس الوزراء نجم الدين أربكان، قطع معظم أقاليم البلاد جنبًا وذهابًا للترويج له، وتهدى الحظر السياسي المفروض عليه لبخطب متناديا بانتخاب مرشحي حزب السعادة. ووصل الأمر إلى حد إطلاق فتاوى قيل إنها شرعية بتصويت الأتراك لصالح حزب السعادة، واستخدام أربكان وزعماء حزب السعادة وعلى رأسهم رفيق دريه رجائي قوطان ترسانة من الشعارات الدينية، وانضموا إلى قائمة مهاجمي حزب العدالة وزعيمه رجب طيب أردوغان تلميذ أربكان الذي نبذته وحبس الوقوع في نفس المصيدة التي سقط فيها أستاذه.

وعند التطرق إلى ما حققه التيار اليساري من نتائج، فنشير أولا إلى أن الحزب الشيوعي الذي خاض الانتخابات لأول مرة وراهن بعض المحللين على أنه قد يصبح الحصان الأسود في الانتخابات، قد حقق نتيجة

متدنية ولم تنقله من الموت السياسي الشعارات التي صكت من الغضب تجاه الوضع الاقتصادي المتأزم في البلاد أو لرفضه الهيمنة الأمريكية على العالم رغم أن غالبية الأتراك ساخطون في الحاليتين. ويكفي أنه لم يحصل إلا على ١٩٦٠٪ فقط من أصوات الناخبين وتذيل قائمة الأحزاب الثمانية عشرة المشاركة في الانتخابات. والخلاصة أن النتائج تزكده عمق أزمة الأحزاب الشيوعية في أغلب بلدان العالم وتبدو أكثر عمقا في الدول التي يمثل المسلمون أغلبية سكانها مثل تركيا.

وعكست النتائج أيضا انخفاض شعبية أحزاب يسار الوسط بالقياس للانتخابات السابقة. على الرغم من تمكن حزب الشعب الجمهوري بزعامة دينيز بابكال الذي ينتمي لهذا التيار من دخول البرلمان ومضاعفة غلته من أصوات الناخبين تقريبا بحصوله على ٣٩.١٩٪ مقابل ٨.٧٪ في انتخابات عام ١٩٩٩ إلا أن سجل شعبية تيار يسار الوسط تآكلت بشكل كبير حيث بلغت ٢١.٦٪ من الأصوات مقابل حوالي ٢٠٪ في الانتخابات السابقة. ولعل حزبي اليسار الديمقراطي بزعامة رئيس الوزراء بولنت أجاويد، وتركيا الجديدة بزعامة تلميذه إسماعيل جيم قد تعرضا لهزيمة مذلة. ويكفي أن أجاويد الذي حاز لقب رجل تركيا المريض بجندارة أودي بحزبه في هاوية سحيقة حيث انهارت شعبيته من ٢٢.٢٪ عام ١٩٩٩ إلى حوالي ٢.٢٪ أي إلى أقل من ١٠٪ مما حققه سابقا. وهنا لابد من التساؤل: كيف يمكن أن يفقد حزب ٩٠٪ من شعبيته خلال ٣ سنوات فقط. لولا أنه أصيب بما يشبه العصى الكامل على الساحة السياسية وارتكب أخطأ. قائلًا: قد يقول البعض إن أجاويد سبق أن حذر من أن إجراء انتخابات مبكرة ستقود إلى كارثة بالنسبة لأحزاب الائتلاف الحاكم الثلاثة (اليسار الديمقراطي إضافة إلى حزبي الحركة القومية والوطن الأم) غير أن إجراء الانتخابات في موعدها المقرر سابقا وهو عام ٢٠٠٤ لا يعني أنه كان سينفذ حزبه من مجرع هذه الهزيمة وهو في خريف عمره وله تاريخ حافل في الحياة السياسية لا يخلو من مواقف ساطعة ويحوز بسببها تقدير قطاعات من أبناء الشعب التركي. وهنا نتوقف أمام إصرار أجاويد على الاحتفاظ بقيادة الحزب والحكومة رغم مرضه والدور الذي لعبته زوجته "رهنسان هانم" التي وصفت بأنها رجل تركيا القوي في تفسير أمور البلاد والعباد. ويكفي أن أجاويد تجاهل استطلاعات الرأي وتخليل أنه بإمكانه سحر الرأي العام بالحدث عن المؤامرة التي تعرض لها حزبه من جانب الثلاثي الذي شارك في قرد يوليو ضده. وهم إسماعيل وحسام الدين أوزكان نائب رئيس الحزب السابق وكمال درويش وزير الاقتصاد السابق. عندما تعرض الحزب إلى الانتظار. وانضم نصف عدد نوابه في البرلمان إلى حزب تركيا الجديدة الذي شكله جيم.

وهنا نشير إلى الفشل الآخر المحطير لجيم الذي دفع ثمن تخلي درويش عنه والقراءة غير الصحيحة للساحة السياسية، فلم يكن مقنعا في طرحه بشأن تركيا الجديدة التي يريدها فكانت كارثة حصول الحزب على ١.٢٪ من الأصوات. كما أن كونه وزيرا في الحكومة المقضوب عليها صنفه بين القديما وليس الحد. وهكذا شارك جيم بحساباته المخاطنة وأجاويد بتعاميه عن الحقائق فيما حدث لتيار اليسار من تراجع. ولا نظن أنه لو تمكن كمال درويش من توحيد أحزاب تيار يسار الوسط تحت راية حزب بايكال لكان بإمكانه الأحزاب تحقيق نتائج أفضل كثيرا. وربما يكون السبب درويش نفسه الذي تحول في نهاية الحملة الانتخابية من رمز لاتعاش الاقتصاد التركي أو إنقاذه إلى أحد عوامل الأزمة بسياسات صندوق النقد الدولي التي أشرف على تنفيذها وأدت إلى تزايد البطالة وكرست النفوذ الأمريكي أكثر مما قد يقصد حركة تركيا في سياستها الخارجية وبتفاتها إلى مواقف لا تريدها في محيطها الإقليمي.

وبالنسبة لتيار يمين الوسط الذي يمثله حزبا الطريق القومي والوطن الأم. فنتائجها ليست أقل سوا. فتر الانتخابات السابقة حصل على حوالي ٢٦٪ من الأصوات مقابل ١٤.٦٪ في هذه الانتخابات. وهنا نشير

إلى هيئة هذين الحزبين على الحياة السياسية في البلاد منذ تأسيسهما عام ١٩٨٣، ولقد كان لابد من اختفاء زعيمى الحزبين مسعود يلماط وتانسو تشيلطر المطلخة سيرتاها بالفصائح والفساد منذ فترة طويلة، لكنهما كائرا وناورا، ولم ينقذهما تصعيد الهجوم على حزب العدالة والتنمية.

سادساً: تشكيل الحكومة وبرنامجهما

بعد إعلان الفوز الكبير لحزب العدالة والتنمية فى انتخابات ٣ نوفمبر بساعات، طالب أردوغان أعضاء ونائضى الحزب بعدم المبالغة فى الاحتفال بالانتصار، وأمر بفض احتفاليات صاحبة أمام مقار الحزب فى أنقرة واسطنبول. وكان أول تصريح بعد ظهور النتيجة بشكل غير رسمى، واعتراف زعماء أحزاب الائتلاف الحاكم الثلاثة بالهزيمة، أن الحزب متمسك بالدستور الذى ينص على أن تركيا دولة ديمقراطية علمانية، وأن مهام كافة المؤسسات واضحة وفقا للدستور. وطمان أردوغان المؤسسة العسكرية بقوله: "الجيش قرة أعيننا ويجب ألا يتدخل أى طرف بيننا وبينه". ووصف أردوغان الحجاب بأنه مجرد غطاء للرأس وليس رمزا أيديولوجيا ولستشهد بوجود محجبات بين أعضاء حزب الشعب الجمهورى المعارض. وحرص أردوغان على تأكيد التنسيق مع المعارضة البرلمانية المتمثلة فى حزب الشعب الجمهورى، حيث التقى زعيم الحزب دينيز بايكال وأكد أن الحكومة الجديدة ستتسق مع حزب الشعب الجمهورى فى الدورة البرلمانية المقبلة. كما أكد أن الحكومة الجديدة لن تدعم توجه ضربيات عسكرية للعراق ما لم يكن هناك تفويض من الأمم المتحدة بذلك.

وفى اليوم التالى أكد أردوغان أن تركيز الحكومة الجديدة سينصب على حل كافة المشكلات الاقتصادية ومكافحة الفساد الإدارى^٩ وأنه سيتم حل مشكلة الحجاب المتمثلة فى حظر دخول الطاليات المحجبات الجامعات وعمل المحجبات فى الوظائف الحكومية، فى إطار توافق وطنى. وأظهر أردوغان قربه من الشعب فى يوم ٢٠٠٢/١١/٦ بذهابه إلى منطقة "مامك" العشوائية واختباره أسرة فقيرة بشكل عشوائى لتناول طعام الإفطار الرمضانى معها. وبعد أسبوع من إجراء الانتخابات وبالتحديد يوم ١٠ نوفمبر زار أردوغان ويرفقه قيادات الحزب ضريح الزعيم مصطفى كمال أتاتورك، وأصدر الحزب بياناً أكد فيه تسككه بمبادئ أتاتورك العلمانية وأشاد بدوره فى بناء تركيا الحديثة. وقبل تشكيل الحكومة بدأ الحديث عن اتجاه حزب العدالة والتنمية لتعديل الدستور لتعيين أردوغان من تولى منصب رئيس الوزراء الذى حرم منه نظراً لأنه ليس عضواً بالبرلمان، وبدأت التكهنات حول رئيس الوزراء المقبل، وأخذ عبد الله جول النائب الأول لأردوغان فى رئاسة الحزب فى الظهور إعلامياً شيئاً فشيئاً. وعلى الصعيد الخارجى أبدت الولايات المتحدة دعمها لحزب العدالة بشكل واضح وصريح، حيث صرح السفير الأمريكى فى أنقرة روبرت بيرسون بأن إدارة الرئيس جورج بوش تتطلع إلى العمل البناء مع الحكومة التى سيشكلها حزب العدالة فى سعيها تحقيق جدول أعمال إصلاحاتها الطموح. واعتبر بيرسون أن فوز الحزب جاء نتيجة لتصويت الناخبين لصالح التغيير وإعطاء الفرصة لقيادة جديدة للحكم فى إطار علمانى ديمقراطى دستورى ومجهود أقوى لمكافحة الفساد. ووجد بيرسون بتوليف "شبكة أمان أمريكية" للاقتصاد التركى بحيث يعود إلى عهد الرخاء.

وفى ١٦ نوفمبر تم تكليف عبد الله جول بتشكيل الحكومة الجديدة. وقد تم ذلك التكليف ضمن السياق الدستورى والواقعى التالى: فنظراً لأن أردوغان زعيم الحزب ليس عضواً فى البرلمان كان عليه أن يطرح على الرئيس أحمد نجمت سيزار مرشحاً لتولى منصب رئيس الوزراء، وحتى يتجنب أزمة فى حالة رفض مرشحه من جانب الرئيس، عرض أردوغان على سيزار ثلاثة أسماء هم: عبدالله جول، ووجدى جوتول

القاضي السابق والمعروف بمبولة العلمانية، وعبد القادر أكسو وزير الداخلية الأسبق في عهد حكومتى مسعود بلماظ ونجم الدين أربكان. ورغم أن الترحيبات كانت تقبل لجنونول الذى يرتبط بعلاقة زمالة دراسة مع الرئيس والوحيد من بين المرشحين الثلاثة الذى لا ترتدى زوجته الحجاب، فإن سبازار اختار جول لأسباب لم يكشف عنها.

وفى اليوم التالى لتكليفه بتشكيل الحكومة حده جول أولويات حكومته فى الآتى:

- رفع معايير الديمقراطية فى البلاد.
- الوصول باقتصاد تركيا إلى مستوى الدول الغنية.
- إعادة توزيع موارد البلاد بشكل عادل على الشعب بما يذوب الفوارق بين الأغنيا والفقرا.

وأعلن جول أن الحكومة الجديدة ستهل القادة الأوروبيين باتخاذ خطوات جادة تبرز للعالم أن تركيا دولة مسلمة ديمقراطية معاصرة بحيث تكون نموذجاً لبقية الدول الإسلامية.





٣. تنظيم قاعد الجهاد

بعد حدث ١١ سبتمبر الفارق تنازعت ثلاث رؤى، تصمها نقائص عدة، تقويم الغرب لصعود حركة "الإحيا الإسلامي" في منطقة الشرق الأوسط، خاصة في شقها ذي الطابع الدولي الذي تعدى حدود البلاد التي نبت في تربتها وساح في مناطق عدة على سطح البسيطة، تتوزع على قارات خمس تقريبا، وتقعن في تحدي القوة العسكرية والاقتصادية الأكبر في عالمنا المعاصر وهي الولايات المتحدة على مستويات تمتد من القيم إلى السياسات، ومن السلوك اليومي إلى الاستراتيجيات البعيدة.

الرؤية الأولى نظرت إلى هذه الحركة على أنها رد فعل لسياسة واشنطن الداعسة بشدة لإسرائيل، والمصرة بقوة في الوقت ذاته على قضم حقوق العرب إن لم تكن إهانتهم، ويقف نعوم تشومسكي على رأس منبني هذه الرؤية. وتحدثت الرؤية الثانية عن هذه الإحيائية بوصفها تمثل جوهر "صدام حضاري" بين المسلمين والغرب، ويقود صمويل هنتنجتون من يتمسكون بهذا الاتجاه، الذي زادت أسهمه بعد تفجيرات نيويورك وواشنطن، خاصة أن هذا التصور رشح بقوة على خطاب الحصريين المدودين، وهما الولايات المتحدة و"تنظيم القاعدة"، حتى إنهما تطابقا عقب ١١ سبتمبر مباشرة حين تحدث بوش عن "حرب صليبية" وأعاد أسامة بن لادن كلامه المعتاد عن "محاربة الصليبيين". أما الرؤية الثالثة فتتعامل مع الإحيا الإسلامي على أنه رد نقالي، نفسي يتماس مع دوائر سياسية واجتماعية واقتصادية أوسع على "الحدائنة" التي حمل الغرب لواها، وهز بها رؤاسب ماضوية في الشرق الأوسط وغيره. ويدافع باول بيرمان عن هذا الفهم لحالة الاحتقان بين الجناح العنيف من الإحيائية الإسلامية والغرب، خاصة الولايات المتحدة.

وقد بنيت هذه الرؤى في جوهرها على تحليل خطاب زعما، "تنظيم القاعدة"، قبل ١١ سبتمبر وبعده، وإن كانت تتلاقى في بعض الجوانب مع طروحات غربية قديمة بذلت ما أمكنها من جهد في تفسير أسباب صعود الحركة الإسلامية، بجناحيها المعتدل والمتطرف، لكنها فشلت في أن تقدم أجوبة جامعة مانعة في هذا المضمار. وفي حقيقة الأمر فإن "صدمة الحدائنة" و"صدام الحضارات" والنار من الولايات المتحدة ليست كافية كمدخل للوقوف على حقيقة ما دفع أسامة بن لادن وأمين الظواهري وأتباعهما إلى السير على درب مواجهة الولايات المتحدة. فبالنسبة للأول على الأقل فإن هذه الثلاثية كانت موجودة حين كان بن لادن حليفا ظاهرا لواشنطن إبان حركة "الجهاد" ضد الاتحاد السوفيتي في أفغانستان. أما الثاني فظل عدة عقود مشغولا بمحاربة "العدو القريب" الذي يعني تحديدا النظام الحاكم في مصر، ولم يكن مرفقه من الولايات المتحدة يتعدى حدود الاحتقان النفسي الناجم عن أيديها المسافر لإسرائيل، ووقوفها، في الوقت ذاته، خلف النظام المصري.

نعم غذت سياسات الولايات المتحدة المتحيزة لإسرائيل الجائرة على العرب، حالة الغضب داخل كثير من الجماعات الإسلامية، الراديكالي منها والمحافظة، وساهمت، إلى جانب قمع الأنظمة الحاكمة وتسليطها، في توجه بعض فصائل الحركة الإسلامية إلى العنف، وتحولها من "الداخل" إلى "الخارج"، سواء على مستوى التواجد أو تحديد الأهداف، وتعنى أكثر دقة "تعيين العدو". لكن هناك من تحدث عن خصائص بنائية تجعل القطاع الأكبر من الحركة الإسلامية، لاسيما تلك التي تأخذ بعدا دوليا، تطرح نفسها "بديلا استراتيجيا" لما هو سائد، سواء على مستوى كل قطر عربي وإسلامي على حدة، أو كقوة عالمية بديلة، للإسلام "دين عالمي" ونصه الأول المؤسس وهو "القرآن" يجتاز تصورات ذات طابع أممي، تتجاوز حدود اللون والجنس واللغة والجغرافيا والزمن، وتجعل معيار التفارقة الوحيد بين البشر هو "التقوى"، وتحض دائما على "الدعوة" التي تعني التبشير بالدين الإسلامي، و"الجهاد" الذي يعني مقاومة أي عدوان على المسلمين، أيا كان موقعهم ومكانتهم، وحماية ثغور الدول الإسلامية.

وهذه الطبيعة البنائية وجدت في الظروف العالمية الراهنة ما وجه "تنظيم القاعدة" إلى منازلة "العدو البعيد" وهو الولايات المتحدة، لكنها لا تنتج في حد ذاتها، كما يتصور بعض الباحثين وصناع القرار في الغرب، عنفا، عشوانيا أو منظما، فالطبيعة ذاتها متجذرة في عقول بقية المسلمين ونفوسهم، إلا أنهم جميعا لا يسبرون في الطريق ذاته الذي سار فيه "تنظيم القاعدة" والتنظيمات والجماعات الجهادية المتطرفة التي ترتفع من الإسلام شعارا سياسيا لها. ومن ثم فإن ظروفات من قبيل "صدام المحاضرات"، التي تعني في غابيتها وضع العالم الإسلامي برمته، دون أي سند من حق أو مسوغ من عدل، في موقع "العدو"، لن تقدم حلا ناجعا لمشكلة الإرهاب، ولن تحقق الأمن للولايات المتحدة، أو تسمح لها بأن تفنن العالم بأنها كانت العولمة، في مختلف أوجهها. *

ويكمن الحل الناجع في حزمة من الإجراءات المتكاملة، أولها كف الولايات المتحدة عن مساندة العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، والعمل بجدية في سبيل حل القضية الفلسطينية، وثانيها امتناع واشنطن عن مساندة نظم حكم غير ديمقراطية في العالم العربي، بما يسمح بتغيير سياسي وتحديث اجتماعي ذاتي، ينهي حالة الاحتقان من هذه الأنظمة، والتي انعكست في جانب من كراهية الولايات المتحدة، إذ تفرق أدبيات الرعبيل الأول من الحركة الإسلامية إليها بوصفها داعما لحكومات تقهرهم، وهو التصور الذي لا يزال سائرا. وهنا تنبع ضرورة فتح الطريق أمام احتواء الحركة الإسلامية وليس إقصاءها واستهجانها مثلما فر قائم الآن، شريطة تخليها التام عن العنف، في الداخل والخارج، وتسليمها بقواعد مدنية للحكم تقوم على تداول السلطة واحترام حرية التعبير. أما ثالث هذه الإجراءات فيتمثل في "تعميق فهم الدين الإسلامي وليس إقصاء" أو تحجيتة أو محاربتة، فهذا أمر غير ممكن وسيجابه بمقاومة شرسة. وهذا التعميق يجب أن يناطق بالفقهاء المعتدلين من المسلمين، الذين يلاقون قبولا لدى الناس، ويعون مستجدات العصر، ولا يفرس من الخارج، في شكل مطالب تنطوي إلى إجبار مبطن بتعديل مناهج التعليم الديني. قالبه الخارجية ستجعل أي محاولة إصلاحية ينظر إليها جماهيريا بشكل سلبي كبير، وهو ما يصب في مصلحة الجماعات الدينية المتشددة.

أولا، تدويل "الإسلام الراديكالي"، طريقا "الجهاد" و"القاعدة"

ينبادر إلى أذهان الكثيرين من بين الباحثين، وصناع القرار ومتخذي، والقائمين على الأجهزة الأمنية والاستخباراتية في دول شتى، أن حدث ١١ سبتمبر كان تعبيرا جليا عن "تعولم" الحركة الإسلامية الراديكالية، التي انزلت إلى "الإرهاب"، من منطلق أنها استطاعت أن تقس عصب أكبر دولة في عالمنا

المعاصر، عسكريا واقتصاديا، وهي الدولة التي تقود العولمة، وتصنع الجزء الأكثر أهمية من أشكالها وألياتها ومقاصدها، خاصة في مجالات المال وتقنيات المعلومات والاتصال والاستراتيجيات. وما زاد من وجاهة هذا التصور وأعطاه مصداقية نسبية، أن رد فعل واشنطن حيال الحدث المذكور أخذ صيغة عالمية، من خلال سعي الإدارة الأمريكية إلى بناء تحالف دولي مناهض للإرهاب، وعبر استغلالها له في تحقيق أهداف استراتيجية عميقة ترتبط بسعيها إلى قيادة "العولمة". وهذا التصور يبدو دقيقا إن كنا بصدد تقييم القدرة التي وصل إليها تنظيم حركي ذو أهداف سياسية، تتعدى حدود الدول التي ينتمي إليها أفرادها، وتحاول أن تلعب دورا ما في السياسة الدولية المعاصرة برمتها. لكن التصور ذاته تعوزه الدقة حال الأخذ في الاعتبار المحطات الزمنية التي مر بها هذا التنظيم في طريقه من المحلية إلى العالمية، انطلاقا من لحظة البداية التي تشكل فيها، وحتى لحظة الذروة التي تثلث في تفجير برجي مركز التجارة العالمي بنيويورك ومقر البنتاجون، مروراً بمحطات عدة صنعتها أنظمة سياسية إقليمية ودولية، عبر أجهزة استخباراتها وأمنها ومخططي سياساتها.

فإذا كان التنظيم الدولي لجماعة "الأخوان المسلمون" جزءا من كيان الجماعة، التي ولدت في ظرف تاريخي، جعلها تضع نصب عينها منذ البداية ضرورة أن تعبر القوميات من أجل تحقيق "الخلافة الإسلامية" التي سقطت عام ١٩٢٤، أي قبل قيام هذه الجماعة بأربع سنوات فقط، فإن الحركة الإسلامية الراديكالية. وتحدث هنا عن تنظيم الجهاد المصري الذي تحالف فصيل منه مع أسامة بن لادن. ثم يكن ضمن أولوياتها لحظة تشكيلها التحرك خارج حدود الدولة، وتكوين "تنظيم دولي" ما، بل كانت أهدافها محددة في قضايا محلية أو داخلية، ذروتها تغيير نظام الحكم القائم بالقوة، باعتباره في نظرها "حكما كافرا" أو "ظالما" و "فاسقا" على أقل تقدير، لأنه "لا يطبق الشريعة الإسلامية"، بالصيغة التي ترى هذه الجماعات أنها تعبر عن "صحيح الإسلام". ثم جاءت ظروف سياسية، مجتتأ أساسا عن صراع دولي خلال فترة الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي المنهار والولايات المتحدة الأمريكية، جعل تنظيم الجهاد يظل برأسه خارج الحدود المصرية. وبعدها تراكت الأسباب التي جعلت من "الهجرة" مرحلة ضرورية تكتيكية بالنسبة لهذا التنظيم، ومن هنا انفتح الباب أمام "تعولم" فصيل من الإسلاميين الراديكاليين المصريين، بعد أن قاده التحالف مع أسامة بن لادن والمجموعات المتحلقة حوله، أو التي تقدمه عليها زعيما وقائدا، إلى تغيير وجهة سياساته، من إسقاط النظام الحاكم في مصر إلى قتال الولايات المتحدة وحلفائها.

والموصول إلى هذه المرحلة لم يتم عبر فترة سريعة أخذت هؤلاء من التحرك محليا إلى منازلة أكبر دولة في عالمنا المعاصر، إذ إن الخروج من مصر لم يغير، طيلة ثلاثة عقود تقريبا، من تفكير قادة وأعضاء مختلف الجماعات الإسلامية الراديكالية، وهو التفكير الذي انصب أساسا على أن الهدف الرئيسي هو إزاحة النظام المصري، بوصفه "العدو القريب"، وبعدها يمكن التفكير في مجابهة "العدو البعيد" وفي المقدمة الولايات المتحدة وإسرائيل بعد أن تهاوى الاتحاد السوفيتي وانقرط عقد دول أوروبا الشرقية الشيوعية، ومن هنا كانت "الهجرة" خارج مصر تستهدف تحقيق "التسكن" الذي لم يكن من المتاح الوصول إليه في مصر نفسها، نظرا لبقية الأجهزة الأمنية وصرامة السلطة الحاكمة في التعامل مع أي جماعات خارجة على القانون، وبعد ذلك تأتي مرحلة "الفتح"، الذي يعني دخول أعضاء، هذه الجماعات إلى مصر فاتحين على شرار الفتح الإسلامي الأول في محاولة إعادة إنتاج حدث تاريخي بشكل تبسيطي لا يخلو من سذاجة كبيرة. ومن ثم يمكن فهم سر إطلاق تنظيم الجهاد على العناصر التي دفع بها إلى مصر في عقد التسعينيات من القرن الماضي لاغتيال بعض رموز السلطة السياسية وضرب السياحة اسم "طالغ الفتح"، وهي خلايا كانت تعمل تحت قيادة أمين الظواهري.

لكن العوامل القديمة التي ساهمت في إيجاد مسألة "الهجرة" لم تلبث أن رشحت على هذا التفكير،

وكان من الصعب أن ينسج تنظيم الجهاد المصري قاما عن الأطراف التي ساهمت في تشكيل حركة عناصره إلى الخارج، وتحديدًا إلى أفغانستان. ومن ثم ما إن خرجت القوات السوفيتية من هذا البلد ونشبت حرب أهلية بين فصائل "المجاهدين" حتى وجد "الراديكاليون الإسلاميون"، الذين انضموا تحت مسمى عريض هو "الأفغان العرب" أنفسهم موزعين على كتائب واستراتيجيات أطراف إقليمية ودولية، بعضها استخدم الهاريين من قيادات الجماعات المتطرفة أوراقًا في يده يناور بها الحكومة المصرية، وفي مقدمة هذه الأطراف تأتي الولايات المتحدة التي تردد أنها أجرت اتصالات مع قيادات من "الإخوان المسلمون" و"الجماعة الإسلامية"، إبان فترة العنف الأخيرة والعصيبة التي مرت بها مصر، وامتدت من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٧. وبعض هذه الأطراف عول على هؤلاء، في تحقيق أهداف بعيدة المدى تخص إقامة "أمة إسلامية"، مثلما هو حال السودان طيلة عقد التسعينيات، بالإضافة إلى ذلك استفاد بعض الهاريين من بين من حاربوا في أفغانستان من قوانين اللجوء السياسي في دول أوروبا، وحصل كثيرون على فرص عمل في بلدان عربية خليجية وغير عربية، ووجد آخرون في بؤر الصراعات المسلحة، أو ما يطلق عليها "البؤر المنتهية"، في البوسنة والهرسك، وكوسوفا، والشيشان، وكشمير، وطاجيكستان، والفلبين، ماوى بعد أن أوصدت مصر أبوابها أمامهم، إثر صدور أحكام غيابية عليهم تراوحت بين الإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة، باعتبارهم ارتكبوا جرائم.

وهذه الأحوال أدت إلى توزيع قطاع من تنظيم الجهاد المصري على دول عديدة انتفاعا من التعاون مع أجهزة استخبارات نارة، ووجود عناصر قادرة على تزوير الأوراق الثبوتية كافة، وتوافر جهات قادرة على التمويل دوماً. وساهمت الطفرة الهائلة في وسائل الاتصالات في ربط هؤلاء -جميعاً بمراكز قيادة في الخارج- وعناصر قيادة داخل مصر نفسها، في حين ساهم التقدم الملموس الذي شهده الأعمال المصرفية في إتاحة فرص كبيرة لتحويل الأموال وغسلها، من أجل دعم عمليات إرهابية أو دفع مقابل لمتعاونين وأعضاء في هذه التنظيمات، أو الإتفاق على أسهم سواء في الداخل أو في الخارج. كما وقررت شبكة "الإنترنت" وسيلة إعلامية رخيصة وسهلة أمام هذه التنظيمات لتصدر صحفها ومجلاتها وبياناتها المنشائية، ولاستعمالها ما جادت به الحداثة في أعلى صورها. تمددت الحركة الإسلامية بوجه عام لتصبح جزءاً من صور العولمة، واستكملت هذا "التعلم" بمنزلة أمريكا في ١١ سبتمبر في معركة، إن لم تكن متكافئة على الإطلاق، فإنها تظهر المستوى الذي وصلت إليه الجماعات الجهادية الإسلامية ذات البعد الدولي في التنظيم والتخطيط والتنفيذ من جهة، والرغبة الواضحة في طرح نفسها بقوة على الخريطة السياسية الدولية من خلال "أجنحة" موجهة أساساً ضد واشنطن ومعها تل أبيب، من جهة ثانية.

وحتى عام ١٩٩٧ لم يكن تنظيم الجهاد المصري قد تعلم سياسياً بالمعنى الدقيق لهذه المسألة، فهو كان مهموماً بتحقيق مقاصده في إزاحة الحكومة، ولم يغب هذا المأرب عن أذهان قادته، سواء كانوا في كهوف أفغانستان أو في جبال اليمن وأحباء المخرطوم الخلفية، أو في الشقق الفاخرة في أوروبا والولايات المتحدة ذاتها. لكن اشتراك أحد قيادات التنظيم وهو أمين الطواهي فيما يسمى بـ"الجهة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين" في فبراير ١٩٩٨، جعل هذا المقصد يتقبل بجانبه مقصد آخر وهو "قتال العدو البعيد" أي أمريكا وإسرائيل وروسيا على وجه الخصوص، وذلك مع فشل العناصر التي أرسلها تنظيم الجهاد في النيل من تماسك النظام المصري بالتوازي مع فشل كافة العمليات الإرهابية التي نفذتها عناصر محلية في دفع هذا النظام إلى الاتيهار أو التسليم، كما كان قادة هذه الجماعات يتوصون.

وتحت راية الجهة، المذكور سلفاً، امتزجت أهداف الراديكاليين الإسلاميين المصريين من تنظيم الجهاد، أو تناعمت، مع أهداف أبعد كانت تدور في رأس قيادات راديكالية من دول عربية وإسلامية أخرى جعلت من الولايات المتحدة "العدو الأول"؛ لإجبارها على سحب جيشها واعتادها من منطقة الخليج العربي.

وأخراجها من معادلة الصراع العربي - الإسرائيلي، أو معاقبتها على الوقوف خلف إسرائيل في جميع الأحوال. ولم يكن تحول من هذا النوع صعبا على الإطلاق، نظرا لأن "الأفغان العرب" عموما، ليسوا سوى نخباً لصراعات عالمية، أيديولوجية واستراتيجية، أكسبتهم خبرة عميقة نسبياً في التعامل مع قضايا تتعدى حدود أقطابهم، وغذت لديهم ميلاً، تنامي باستمرار، إلى إيجاد "أمية إسلامية"، وعبرت أديبات الراديكاليين الإسلاميين وتصريحات قادتهم، اعتباراً من النصف الثاني من عقد التسعينيات من القرن الماضي، بوضوح وجلاء، عن هذا التوجه الجديد، ثم جاءت تحركاتهم لتؤكد هذا، إذ إنها اخترقت حدود الدول القومية وساحت في عالم جغرافي تخيلي ينتهي عند نقاط التماس الملتهبة في العالم الإسلامي، وبعيد إنتاج التصورات الأكثر شمولية التي تحدثت عن دولة إسلامية تمتد من غانا إلى فرغانة، لكن هذه المرة، ليس بطريقة دعوية كما اعتادت تيارات إسلامية عديدة طيلة القرن الأخير، بل بشكل حركي عنيف، لا يقف عند حدود الأمنيات، ولا يعترف بالتغلغل البطيء - السلمي المدروس الذي انتهت إليه حركات إسلامية أممية سياسية مثل الإخوان المسلمين، أو دينية غير سياسية مثل جماعة "التبليغ والدعوة".

ومع ذلك فيصعب التسليم تماماً بأن الطابع الأممي لتنظيم الجهاد صنع السنوات الخمس الأخيرة فقط، فهو يشكل جزءاً من خطاب هذه الجماعات منذ زمن، تمحور حول ثلاث قضايا رئيسية، هي "الحلافة" والجهاد" والعلاقة مع الغرب". لكن على المستوى العملي قاد ترتيب الأولويات لدى هذه الحركات إلى جعل تغيير الوضع الداخلي قسراً هو القاعدة الأساسية للانطلاق إلى بناء أقطاب عدة من التعاون مع الحركات الإسلامية في بلدان عربية وإسلامية أخرى لإسقاط الأنظمة "العلمانية" الحاكمة، ومد يد العون، المادي والمعنوي، إلى الأقليات المسلمة في مختلف البلدان. ثم أخيراً النظر إلى العالم "غير الإسلامي" على أنه "دار حرب"، يستوجب إحياء "الفریضة الغائبة" في مواجهته، وهي الجهاد. ومعنى هذه أن النظرة "عابرة القوميات" في خطاب تنظيم الجهاد المصري وقفت طويلاً عند حدود التصور الأيديولوجي العام، حتى جاء بروز ظاهرة "الأفغان العرب" الذين أوصدت في وجوههم أبواب الرجوع إلى بلادهم بعد انتهاء مهمتهم في أفغانستان بخروج القوات السوفيتية مهزومة ليضعها على محك التدويل. ثم جاء حدث ١١ سبتمبر ليظهر أن بعض عناصر هذا التنظيم تشكل جزءاً من حركة عريضة تستخدم أهم ما ارتقته العولمة في مجالات الاقتصاد والاتصال والمعلومات، وترفض في المقابل ما تطرحه العولمة في مجال الثقافة، من خلال تمسكها بالصام بخصوبة وهوية "إسلامية" تضع الآخر الأمريكي في موضع العدو الثقافي والعسكري والسياسي.

ثانياً: معالم المسيرة، من معسكر "الأنصار" إلى "قاعدة الجهاد"

لم يدرك بخلد أسامة بن لادن وهو يحزم أمتعته استعداداً للذهاب إلى أفغانستان بعد فترة وجيزة من الاجتياح السوفيتي لها عام ١٩٧٩ أنه سيصبح بعد اثنين وعشرين عاماً أشهر وأخطر رجل في العالم، تحشد أكبر قوة على وجه الأرض جيوشها من أجل قتله أو اعتقاله، والتخلص من الرجال الذين يلتقون حوله، سواء على أرض أفغانستان، أو في مناطق متفرقة من العالم. لقد أخذت رحلة بن لادن في مستهلها شكل استطلاع الأمور وتقييم المواقف، لتتطور إلى التبرع بأموال طائلة لتقديم الدعم اللوجستيكي اللازم لحركة الجهاد، ومنه إلى التطوع للقتال في صفوف المجاهدين العرب فكرياً وتنظيماً تحت قيادة الشيخ عبد الله عزام، أحد أركان جماعة "الإخوان المسلمون" في الأردن، وفيما بعد ميدانياً تحت راية المجاهدين الأفغان. وإذا كان دور بن لادن في الناحية الميدانية اقتصر في البداية على مساندة المقاتلين، فقد تصاعد فيما بعد إلى المشاركة في المعارك ضد السوفيت، ووصل إلى حد إصابته في مواجهة مباشرة على أحد المحطوظ الأممية لجهة القتال.

وقد أسس بن لادن وعزام "مكتب الخدمات الأفغاني"، الذي تولى حشد الشباب المسلم من مختلف أنحاء العالم، خصوصا الدول العربية، وتلقيهم عقائديا بما يميل نفوسهم اقتناعا بدورهم في قتال السوفيت. ثم أسس الاثنان أيضا أول معسكر لهما وهو "الأضراس" في منطقة حاجي بإقليم باكسيا في أفغانستان، تبعته معسكرات أخرى مع ازدياد حجم المتطوعين للقتال في أفغانستان، مثل معسكرات "الحلقة الإسلامية" و"الشهيد صهيب" و"مأسدة الأضراس". ولم تلبث أن تدعورت العلاقة بين عزام وبين لادن، إثر خلافهما حول قضيتين رئيسيتين الأولى تتعلق بطريقة القتال في أفغانستان، والثانية ترتبط بالدور المستقبلي للأفغان العرب، حال تحقق النصر في أفغانستان. فبينما كان عزام يرى ضرورة التصاهي في صفوف المقاتلين الأفغان والعمل تحت إمرة قيادتهم، مال بن لادن إلى تمايز هؤلاء المقاتلين في تدريبات ومهام قتالية منفردة. وبينما كان بن لادن يميل إلى دور للأفغان العرب في بلادهم الأصلية، في سياق إيمانه بخلافة إسلامية، الأمر الذي يعني الدخول في مواجهة مع حكومات هذه الدول. كان عزام يرى ضرورة التزام هؤلاء بالعمل داخل أفغانستان فقط.

وبعد حادث مقتل عزام الذي وجه اتهام إلى بن لادن بالضلوع فيه ونفى هو ذلك جملة وتفصيلا، بات أسامة هو الزعيم الأول للمجاهدين العرب، بما أنفق من مال وما بذله من جهد تنطسي في القتال، علاوة على اتسامه بصفات جعلته مقربا من قلوب المتطوعين المسلمين مثل التواضع والأدب والجم والإخلاص في العمل والمشاركة في الأعمال البسيطة وامتلاك ناصية الخطابة والتأثير في سامعيه والإلمام بقدر لا بأس به من الفقه ومعرفة ذات بال بما يجري على الساحة الدولية المعاصرة. وباقتراعه من أين الظواهري زعيم جماعة الجهاد المصرية ومن معه من "الأفغان المصريين" أكمل بن لادن ما كان يعوزده من مهارات تنظيمية وتكتيكية.

وبعد هزيمة السوفيت وجد بن لادن ومن معه من قادة الأفغان العرب الذين أصدت الأبواب أمام عودتهم إلى مساقط روسهم، أن دورهم قد انتهى في أفغانستان وتأكدت لهم ضرورة الرحيل بعد اندلاع القتال بين أمراء الجهاد الأفغان. إذ وجد العرب أن بقاؤهم على الأرض الأفغانية يعرضهم لخرج شديد وقد يجدون أنفسهم مضطرين إلى الانحياز إلى فصيل ضد آخر وهو أمر لم يكن يروق لهم على الإطلاق. وبذلك عاد بن لادن إلى مسقط رأسه في المملكة العربية السعودية، لكن طموحه إلى ممارسة دور على أرض المملكة جعل النظام الحاكم فيها يضيّق ذرعا به تدريجيا، خاصة بعد أن طلب من الحكومة السعودية عدم الاعتماد على الولايات المتحدة في إخراج العراق من الكويت عام ١٩٩٠ واستبدال ذلك بجيش عربي - إسلامي يحمر الكويت ويكون للمجاهدين الذين قاتلوا السوفيت في أفغانستان دور محوري في هذا الأمر. ولأن بن لادن لم يتبن منذ الوهلة الأولى سياسة مواجهة النظام الحاكم في بلاده، على العكس من حلفائه فيما بعد خاصة من تنظيم الجهاد المصري، فقد فضل الخروج إلى السودان الذي كان يحكم بواسطة جبهة الإنقاذ التي يتزعمها الدكتور حسن الترابي. وعلى أرض السودان استثمر بن لادن نحو مائة وخمسين مليون دولار من أمواله، الأمر الذي جعله موضع ترحيب من الحكومة وقطاعات من الشعب السوداني، وهو ما مكّنه من أن يفتح الباب أمام توافد أعضاء بارزين من صفوف "الأفغان العرب" إلى هناك. لكن ظل السودان بالرغم من ذلك أرضا غير آمنة على بن لادن وأتباعه، خاصة بعد أن باتوا مطلوبين بشدة للولايات المتحدة إثر مشاركتهم قوات محمد فارح عبيد آخر رؤساء الصومال، في قتال القوات الأمريكية التي دخلت إلى أرض الصومال تحت ما سمي وقتها بالتدخل الحميد من أجل إنهاء الحرب الأهلية الصومالية.

وما إن تأكدت سيطرة حركة "طالبان" على أغلب ربوع الأراضي الأفغانية، حتى لاحقت الفرصة للأفغان العرب ليركضوا إلى مكان آمن تظلمهم فيه سلطة مركزية، بروق لهم ما تمارسه من قوانين وما تفرضه من تشريعات، باعتبارها في نظرهم تمثل "صحیح الإسلام". وقد لاقى هذا التوجه قبولا شديدا من طالبان

لأسباب فقهية تتعلق بإجارة المستجير ومكانة العرب بوجه عام في تاريخ الإسلام بوصفهم يمثلون ناصية لغته وهم أول من تلقوا رسالته، وأخرى مالية ترتبط أساساً بما توقعته طالبان أن يقدمه لها بن لادن من مساعدات، وأخرى سياسية تتعلق بإمكانية الاستفادة من الخبرة القتالية للأفغان العرب في مواجهة قوات التحالف الشمالي التي كان الحال قد انتهى بها إلى التمرکز في خمسة في المائة فقط من الأراضي الأفغانية، وكانت تتلقى مساعدات من روسيا والهند وإيران لمواجهة طالبان، التي لم يكن يعترف بها سوى باكستان والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة.

ويظل إعلان "الجبهة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصلبيين" هو نقطة التحول الرئيسية على طريق وصول تنظيم القاعدة، وهو الاسم الإعلامي والأمني لهذه الجبهة، إلى ما هو عليه الآن. وقد تم تشكيل تلك الجبهة في منتصف فبراير عام ١٩٩٨، ووقع على وثيقة إنشائها كل من أسامة بن لادن الذي لم يكن حتى هذه اللحظة يرأس تنظيمًا محددًا له اسم معين، وأمين الظواهري زعيم تنظيم الجهاد المصري، ورفاعي أحمد طه عضو مجلس شورى الجماعة الإسلامية المصرية، ومير حمزة سكرتير جمعية علماء باكستان، وفضل الرحمن زعيم حركة الأنصار في باكستان أيضًا، وعبد السلام محمد زعيم حركة الجهاد في بنجلاديش. وقد حدثت الجبهة هدفها في قتال الأمريكيين والإسرائيليين في أي مكان بالعالم، استنادًا إلى فتوى مشتركة بين الموقعين على الوثيقة المذكورة ترى أن هذا الأمر "فرض عين" على كل مسلم. وعمليًا فإن الجماعات الإسلامية التي شاركت في تكوين "الجبهة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصلبيين"، لم تمارس دورًا فعليًا داخلها. ويبرز الشهور خلت الساحة لتنظيم الجهاد المصري، لأنه الأكثر التصاقًا بين لادن، والأكثر قدرة على ترجمة ما يدور في ذهنه من أهداف إلى واقع ملموس، من خلال كوادر صديقه وخبرة طويلة في "العمل السليح" وانتشار في مناطق كثيرة من العالم، بينما نفت "الجماعة الإسلامية المصرية" توقيع رفاعي طه على وثيقة إنشاء الجبهة المذكورة في حديث أجراه معه هو شخصياً موقع "المرابضون" على شبكة الإنترنت الناطق باسم الجماعة، الأمر الذي يعني أنها لم تشكل جزءًا من هذه الجبهة.

والخصائص المذكورة سلفًا لتنظيم "الجهاد" مكنته من أن يجعل "أجندته" حاضرة نسبيًا في استمرار يوازي "أجندة" بن لادن، ويستخدم أموال الأخير في تحقيق أهدافه، ويتضمن من التأثير فكريًا في العناصر الأخرى، من غير انصريين، المنتفضة حول أسامة، وفي الوقت ذاته الترويج لأهداف "الجبهة العالمية لجهاد اليهود والصلبيين"، من خلال الخبرة الإعلامية التي اكتسبها أفراد الجهاد. وكانت هناك عدة أسباب دفعت عناصر الجهاد إلى الخروج من مصر، منها ما يتعلق بالضغط الأمني الشديدة، ومنها ما ارتبط بالحاجة الاقتصادية، سواء كانت شخصية أم من أجل الإنفاق على التنظيم من خلال ضمان مصادر ثابتة للتمويل، ومنها ما ارتبط بأبعاد فكرية لتأدية فريضة الجهاد. أو البحث عن "ساحة" لإعداد العدة والوصول إلى حد "التمكن" الذي يهمل هذه الجماعات للقصرة على منازل الدولة بكل ما لها من مصادر قوة. وهناك كذلك أسباب تعلقت بتربيت معينة داخل هذه الجماعات وتلك التنظيمات، أهمها حدوث انشقاق في صفوف "الجماعة الإسلامية الجهادية"، حيث تمايزت في جماعتين بعد صدور الأحكام في قضية الجهاد لعام ١٩٨٦، حيث تسبب هذا الانشقاق في إحباط عدد كبير من أعضاء التنظيم حيال إقامة الدولة الإسلامية المنتظرة، لأن انقسام الصفوف كان معناه، في نظرهم تأخر تحقيق هذا الهدف، ومن ثم فضل الكثيرون من هؤلاء السفر إلى الخارج.

بعض هذه الأسباب كانت وراء ذهاب أمين الظواهري إلى أفغانستان مرتين في نهاية عام ١٩٨٠ وخلال عام ١٩٨١ ليعمل هناك ضمن فريق إغاثة طبي تابع لجماعة الإخوان المسلمين، لكن خروجه للمرة الثانية من مصر عام ١٩٨٦ بعد عامين من خروجه من السجن تتطلب تحايلاً أميناً واضحاً، حيث قدم جواز سفره إلى إحدى شركات السياحة للحصول عن طريقها على تأشيرة دخول لدولة تونس ضمن فوج سياحي، وساعده على الخروج بن المطار تشابه في الأسماء. ووصل فعلاً الظواهري إلى تونس سائحاً، وغادرها سريعاً إلى جدة.

حيث عمل لأشهر وجيزة في مستوصف ابن النفيس، قبل أن يهبط الطريق لدخوله باكستان، ومنها إلى أفغانستان.

وإذا كانت أجنحة إيمان الظواهري كانت منحازة، قبل اقتترابه من بن لادن، إلى أولوية قتال العدو القريب فإن هذا لا يعني نسيانه "العدو البعيد"، وإلا ما كان ذهب إلى الجهاد في أفغانستان. أي أن البؤرة لم تكن متسعة إلى حد عدم التلاقي أبدا بينه وبين بن لادن. الأمر الذي تبرهن عليه الأدبيات الأولى لتنظيم الجهاد خلال السبعينيات والثمانينيات في إدراكها للغرب، خصوصا الولايات المتحدة على أنه "العدو" التي تجب مواجهته، ليس كراهية عمياء فيه، بل حنقا عليه لإثباته سلوكا يعتبره الجهاد، وغيره من الجماعات الإسلامية الراديكالية إهانة للمسلمين، وخصوصا العرب. وقد عبر الظواهري عن تصوره الأولى في مقال له بنشرة "المجاهدون" في إبريل عام ١٩٩٥، أعطاه عنوانا ملفتا وهو "الطريق إلى القدس يمر بالقاهرة"، ورأى فيه أن "فتح القاهرة والجزائر أولا قبل قتال إسرائيل". وحتى قبل أن يبدع هذا المقال كان الظواهري قد بدأ يظل برأسه على مستوى أبعد من "المحلية"، ويواجه بين استهداف الناقل المصري والقيام بعمليات خارجية على أكبر مستوى دولي ممكن، فقد تردد أن "تنظيم الجهاد" كان بعد في بداية عقد التسعينيات خطة لانتزاع السيطرة السابق للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي، لأنه في نظر قادة التنظيم اتخذ مواقف أضرت بمصالح المسلمين، وعبر الظواهري نفسه عن هذا الأمر بقوله: "المسلمون في البوسنة وأفغانستان والعراق والصومال وفلسطين ومصر يترقبون الخلاص من غالي". علاوة على ذلك فإن محاولة استهداف تنظيم الجهاد لسلاح إسرائيليين كانوا يتجولون في حي "خان الخليلي" بالقاهرة عام ١٩٩٣، كان مرتبطا، فيما يبدو، بالكية لإسرائيل والتعبير عن رفض تطبيع العلاقات بين القاهرة وتل أبيب، أكثر من ارتباطه بضرب السياح المصرية.

لكن لم تلبث أن بدأت بوادر الاقترب أكثر من أفكار وتصورات بن لادن تظهر في مقالات أخرى للظواهري. ففي أكتوبر عام ١٩٩٧ كتب مقالا بعنوان "بيان أمريكا وقضية جهاد اليهود في القاهرة"، تعرض فيه بالنقد إلى التقرير الذي أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية حول "أنشطة الحركة الإسلامية"، والتي واكب الحكم الذي أصدرته المحكمة العسكرية المصرية في قضية "خان الخليلي" المشار إليها سلفا. ثم كتب الظواهري مقالا ثانيا بعنوان "أمريكا وهم القوة" في نوفمبر ١٩٩٧، تحدث فيه عن إمكان إنزال ضربات بالأمريكيين رغم قوتهم. ثم أفصح عن توجهه هذا بجلاء في مقال ثالث عنوانه "يا أمة الإسلام صفارحا في سبيل الله لجهاد أمريكا"، تضمن تحريضا واضحا على ضرب المصالح الأمريكية. ومن ثم فإن الظواهري انتهى به الحال إلى الاقتناع بأن الوقت قد حان لمنازلة "العدو البعيد"، خاصة أن هذه المنازلة لم تغد عن تفكير التنظيم الذي ترعرع الظواهري بين كوادره منذ أن كان يافعا. وقد انتهى الحال بالظواهري إلى بلائ محامي الجماعات الإسلامية في مصر منتصر الزيات أواخر عام ٢٠٠٢ - حسب تصريحاته - بأنه لم يعد يضع في حسابه تدبير أي أعمال عنف في مصر.

وقبل ذلك بمدة قصيرة كان الظواهري قد اعتبر في كتابه "قرسان تحت راية النبي" الذي نشر عقب الحرب الأمريكية على طالبان والقاعدة، أن "الانتصار على العدو الداخلي فقط لن يجدي في هذه المرحلة... لأن يمكن تأجيل الصراع مع العدو الخارجي... فالتحالف اليهودي - الصليبي لن يمهلنا حتى نهزم العدو الخارجي ثم نعلن الجهاد عليه بعد ذلك". ومن ثم أخذ ينظر إلى معركة تنظيم الجهاد على أنها "معركة دولية"، فما هو يقول: "القوى الغربية المعادية للإسلام حددت عدوها بوضوح وهو ما تسميه بالأصولية الإسلامية، وظل معها في هذا الحلف عدوتهم القديمة روسيا، واتخذوا عدة أدوات لمحاربة الإسلام، منها الأمم المتحدة والمحكمة المواليون والحاكمون لشعوب المسلمين، والشركات متعددة الجنسيات، وأنظمة الاتصال الدولية وبنابر المعلومات، ووكالات الأنباء العالمية وقنوات الإعلام الفضائية، ومنظمات الإغاثة الدولية التي تستخدم سائر

للجاسوسية والتبشير وتدبير الانقلابات ونقل الأسلحة... وفي مقابل هذا الحلف بتشكيل حلف أصولي من حركات الجهاد في بلاد الإسلام المختلفة والدولتين اللتين حررتنا باسم الجهاد في سبيل الله (أفغانستان والتبت)، وإذا كان هذا الحلف ما زال في بواكيره الأولى، وإرهاباته البادئة فإن تناميته يتزايد بتسارع وتضاعف باطراد. وخطوة هذا الحلف أوضح من أن تشرح وأثره أخطر من أن يوضح وخوف الغرب منه مسيطر على تفكيره ومستفز لأعضائه ومقلن لمراصده. فهو قوة تنمو وتتجمع تحت راية الجهاد في سبيل الله خارج قانون النظام العالمي الجديد، متحررة من العبودية لإمبراطورية الغرب المسيطرة، ومنذرة للحملة الصليبية الجديدة عن ديار الإسلام بالويل والثبور، ومستحفة للاستقام من رموس التجمع الكفري العالمي، أمريكا وروسيا وإسرائيل.

وعلى وجه العموم فإن التغيير التكتيكي في توجه الظواهري تم في سياق مختلف عن ذلك الذي كان يتسلك فيه بأولية إسقاط النظام الحاكم في مصر، بما أوجد أسبابا عديدة تقف وراء تحوله، أولها المظاهرات الأمنية وقتل وسجن بعض كوادر التنظيم وتفرق أعضاء المجلس التأسيسي في بقاع الأرض، وقشل العمليات المسلحة التي قام بها التنظيم داخل مصر. والظروف المالية الصعبة التي كان يمر بها، الأمر الذي جعل الظواهري في حاجة ماسة إلى أسامة بن لادن، خاصة أن حركة طالبان كانت تربطها به علاقة وثيقة، لم يكن يحظى بها الظواهري. ولأن بن لادن لم تكن تعنيه مسألة تغيير الأنظمة الحاكمة، ولم يرد على لسانه أبدا أنه يهدف إلى إسقاط النظام السعودي، فقد كان على الظواهري أن يطلع توجهاته نسبيا لتتألف مع تصورات بن لادن، دون أن يسبح لهدفه الرئيسي بالذيان في أهداف الأخير، متعبعا في هذا طريقة احتواء بن لادن والنسك بنقاط الالتقاء، وبينهما وهي كثيرة، وكأنهما قد اقتنعا ضمنا في البداية بحكمة الإخوان السمين الشهيرة: "نتعاون فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه"، ثم لم يلبث أن تقاربا فكرا وتنظيما بشكل كبير، وأوصلهما إلى حالة التطابق التام في حدث ١١ سبتمبر، وما جاء بعده من تداعيات.

وفي حقيقة الأمر فإن الظواهري قد أثر في بن لادن تأثيرا واضحا، منذ أن التقيا في أفغانستان منتصف عام ١٩٨٦ ونشأت بينهما علاقة إنسانية عميقة، فقد استطاع الأول أن يقنع الثاني بالفكر الجهادي الانقلابي وحوله من داعية سلفي بهتم بأمور الإغاثة إلى مقاتل جهادي بعنى بأحكام الجهاد، وزرع الظواهري حول بن لادن نخبة من أخلص خلصائه، الذين كانوا يدينون بالولاء للظواهري شخصيا وتاريخيا، مثل أبو عبدة البشيرى وأبو حفص المصري، الذي أصبح صهر بن لادن فيما بعد. وهناك كذلك الطياران المصريان نصر نهمي ونصر وطارق أنور اللذان قتلوا في مدينة خوست الأفغانية في شهر نوفمبر عام ٢٠٠١ أثناء القصف الأمريكي للمدينة، حيث عملا مع بن لادن منذ تأسيس "الجهبة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين". وهما أيضا من المقربين جدا لأمين الظواهري.

وكانت طبيعة العلاقة بين الظواهري وبين لادن "ترشح الأول لموقع بارز في الجبهة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين ربما يصل إلى قياداتها الفكرية والعملية. فالظواهري ذو خبرة طويلة في الحركة الإسلامية المتشددة ضمن عديد من جماعاتها تعود إلى ١٩٦٦، بينما لا تعود خبرة بن لادن سوى إلى بداية الثمانينيات. كذلك الظواهري يعد في الأوساط الإسلامية المتشددة واحدا من أبرز قياداتها في مجال التأسيس النظري والفكري لأفكار وممارسات التشدد والعلو الإسلامي، في حين لا يملك بن لادن بداخل تلك الأوساط المكانة نفسها. أيضا فقد كان من الواضح أنه من الناحية الواقعية كانت الجبهة لا تضم سوى نظيما واحدا حقيقيا ذا خبرة وأثر فكرية وتنظيمية وعملية محددة هو (جماعة الجهاد) التي يقودها الظواهري، بينما يصعب اعتبار قاعدة الجهاد المنسوب إلى بن لادن تنظيميا حقيقيا بقدر ما هو تجمع إسلاميين حول ممارسات بن لادن وإمكانياته المادية والعملية".

لكن الغموض الذي اتصفت به العمليات التي قام بها التنظيم، جعل إمكانية استكناه طبيعة توزيع الأدوار في هذه العمليات تبدو صعبة إلى حد بعيد. فمثلا اعتاد بن لادن مشاركة عمليات مثل مهاجمة سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام في أغسطس من عام ١٩٩٨، وتفجير المدمرة الأمريكية "كول" في ميناء عدن اليمني في شهر أكتوبر عام ٢٠٠٠، دون أن يتفوه بما يفيد تبينه للعمليات أو الإقصاص عن دور القاعدة فيها، وذلك لعدم التسبب في حرج وإيذاء حكومة طالبان التي تستضيفه. لكنه اضطر، وتدرجيا وبشكل محسوب، أن يعلن ذلك عقب مهاجمة الولايات المتحدة لحكومة طالبان وإزاحتها عن الحكم، وتنعيقها لعناصر القاعدة في كهوف أفغانستان. وقد كان ملفتا للانتباه أن يظهر أمين الظواهري وأبو حفص المصري بجانب بن لادن في شرائط الفيديو التي بثتها قناة "الجزيرة" القطرية. وقد أظهر الشريط الأول، على وجه الخصوص والذي أذيع عقب الهجوم الأمريكي على طالبان والقاعدة مباشرة، أن الظواهري هو بمثابة المنكر والمخبط بالنسبة للتنظيم، بينما يلعب بن لادن دور "القائد الكاريزمي"، فضلا عن كونه المسؤول، فالكفة التي ألقاها الأخير في الشريط المذكور اتسمت بطابع حماسي يعزف على وتر المشاعر، بينما اتصفت كفة الأول الذي لا يتمتع بقدرة على الخطابة تعادل التي يمتلكها الثاني، بمحاولة مخاطبة العقل وارتداء ثوب التحريض المنطوق، وتبرير عداوة "الإسلاميين" للولايات المتحدة، وربط ما يحدث في أفغانستان، بما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لجذب العرب والمسلمين إلى أفكار وخطط "تنظيم القاعدة". وبدت قيادات تنظيم الجهاد وكأنهم هم الذين يتحكمون في تسيير تنظيم القاعدة.

ومنذ عملية نيروبي ودار السلام طرحت "الجبهة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين" نفسها بشدة كفاعل دولي يستوجب ما يبدر عنه من سلوك رد فعل عالمي واسع النطاق، يصل إلى حد إنارة "مخالفات دولية" ضده. فالفترة التي أعقبت الحوادث المذكور شهدت قيام الولايات المتحدة وحلفائها بتوسيع نطاق المواجهة والحصار للجماعات الإسلامية العنيفة التي شاركت في الحوادث ليشمل عددا من بلدان العالم. ففي خلال الشهور الأولى من عام ١٩٩٩ شهدت مصر وبعض بلدان أمريكا اللاتينية وباكستان وأفغانستان واليمن والولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وبعض الدول الأوروبية الأخرى تعاوننا كثيفا بين السلطات الأمنية في كل منها من أجل إحكام الحصار حول أهم تلك الجماعات، وبصورة محددة وواضحة بتأثير تنظيم القاعدة وحليفه الجهاد المصري هما الهدف الرئيسي لكل ذلك التعاون.

وكان رد الفعل بعد حادثة الحادي عشر من سبتمبر أقوى بكثير، وأخذ شكلا "متعمدا" لمواجهة تنظيم "تعولم" في رؤيته وتحركانه. حسبما شرح الظواهري في تصوره للعدو. فقد وجدت دول عديدة نفسها تحت وطأة الإيقاع، بمطالب أمريكية محددة في خضم التداعيات التي ترتبت على الحوادث المذكور. وأول هذه المطالب يأخذ طابعا أمنيا، سواء في جانبه المباشر المتعلق بتعاون عملياتي في مطاردة عناصر تشبهه واشتغل لهم أنهم ينتمون إلى "تنظيم القاعدة" الذي تبني الحوادث المشار إليه سلفا، أو في جانبه غير المباشر المرتبط بالتعاون في مجال المعلومات الأمنية بين أجهزة الاستخبارات. وهناك مطلب ذو طابع اقتصادي يعتمز بملاحقة مؤسسات مالية بعينها بتهمة اتصالها بمنظمات "إسلامية" تناوى السياسة الأمريكية، أو الطاعة بتمويل عمليات عسكرية محددة، أو على الأقل ضمان تدفق الإمدادات النفطية، خاصة إلى الولايات المتحدة، التي هي أكبر مستهلك ومستورد للبتروöl في العالم. ويوجد أيضا مطلب شائك ذو صبغة ثقافية دينية ويقع في قلب الهوية العربية - الإسلامية، يتمثل في المطالبة بتعديل مناهج التعليم الديني، هو الأمر الذي يشير جدلا في العالم العربي لن تخمد أواره في وقت قريب. علاوة على ذلك كان للحوادث المذكور انعكاساته على العديد من الصراعات الإقليمية، مثل الصراع العربي - الإسرائيلي، والصراع الباكستاني الهندي حول إقليم كشمير. كما كان له انعكاساته على الحروب الأهلية في العديد من الدول مثل القتال الذي تخوضه القوات الروسية ضد المقاتلين الشيشان، والحرب الأهلية في السودان التي انتهت إلى توقيع اتفاق

ماساكوش في أغسطس ٢٠٠٢. والذي ما كان له أن يتم لولا حسابات الخرطوم في ضوء تداعيات الحادي عشر من سبتمبر. وهناك كذلك الحرب التي تخوضها الحكومة الفلبينية ضد جماعة أبو سياف، والتي تدخل الولايات المتحدة فيها طرفا مباشرا من خلال إرسال خبراء عسكريين وأمنيين لمساعدة الجيش الفلبيني، وهو الأمر الذي اتبعته واشنطن مع كل من جورجيا واليمن. في إطار جهودها لتعقب عناصر "تنظيم القاعدة". وأدى حادث الحادي عشر من سبتمبر إلى تغييرات سياسية واستراتيجية وتأثيرات عديدة، حيث تمكنت الولايات المتحدة من النفاذ بقوة إلى جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية والقوقاز، من خلال إقامة قواعد عسكرية وأغاط للتعاون الأمني، واقتربت أكثر من تحقيق هدفها في السيطرة على نفط منطقة "بحر قزوين"، وألقى الحادث بظلاله على اقتصاديات دول عديدة في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية نفسها.

لكن الولايات المتحدة لم تغف عند حد هذه الإجراءات بل أقدمت على عمل عسكري واسع النطاق استهدف تفكيك الوجود المادي للجبهة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين وحكومة طالبان التي ولدت لها المأوى. وقد نجحت واشنطن في إزاحة طالبان عن حكم أفغانستان، وتشتيت عناصر "تنظيم القاعدة"، وهو الاسم الذي أطلقته الولايات المتحدة على الجبهة المذكورة دون أن يتبناه أصحابها أنفسهم، لكنهم تعاطوا معه تدريجيا حين فرض الاسم نفسه إعلاميا بشكل جعل من الصعب الإشارة إلى بن لادن وأبن الظاهري وغيرهما دون ربطهما بهذا التنظيم، أو الحديث عن التحركات الأمريكية ضد ما تسميه واشنطن الإرهاب، دون أن يحتفظ اسم القاعدة إلى الواجهة.

وبما اسم الجبهة يتراجع تدريجيا في خطاب مؤسسيها أنفسهم، حتى جرفتهم الأحداث إلى اختيار اسم جديد، يحافظ على ما اصطلاح عليه العالم في توصيفه للمجموعة المنضوية تحت قيادة بن لادن، ويتبعها بما يؤكد أبديولوجية التنظيم ومرجعياته الدينية، وفي الوقت ذاته التحالف الرطب بين بن لادن وزعيم تنظيم الجهاد ابن الظاهري، ألا هو "قاعدة الجهاد" ليصبح اسما رسميا للتنظيم الذي يتزعمه بن لادن، وإن كان الخطاب الإعلامي والرسمي العالمي على حد سواء استمر في الحديث عن "تنظيم القاعدة"، بل كثيرا ما يخفف الاسم إلى "القاعدة" فقط. ويعود اختيار اسم "قاعدة الجهاد" إلى شهري مارس وأبريل من عام ٢٠٠٢، حين شرع بعض أعضاء ما يسمى "تنظيم القاعدة" بنشر كتيبات على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت، وذلك في سياق زيادة اعتماد التنظيم على هذه الوسيلة للاتصال بين مجموعاته والمتعاطفين معه وتوجيه الرسائل لأعدائه. ففي أواخر مارس نشر بيان بتوقيع خطي منسوب إلى بن لادن على موقع http://www.66.78.655/jehad/osama_alquds.htm دعا فيه إلى قتل الأمريكيين واليهود بالرمصاص أو بالظعن أو حتى قذفهم بالأحجار والحجرج على "الحكام الكفرة". ثم ظهرت في التاسع والرابع والعشرين، والسادس والعشرين من شهر إبريل مواد أخرى على ثلاثة مواقع إلكترونية الأول هو <http://www.azzam.com>، والثلاثي هو <http://www.jehad.net>، أما الثالث فهو <http://www.almqdese.com/afghanistan.fatwa/resalah.htm> وحملت المادة التي بثت على الموقع الثالث طائفة أنصار "قاعدة الجهاد" وأتباعها على صحة أسامة بن لادن، إذ قالت أنه "في أمان ويتمتع بصحة جيدة، وبعد مراقبته للخطوة التالية". وبالتوازي مع استخدام الإنترنت بدأ "قاعدة الجهاد" يستغل ما طرأ على حينه التي تجاوزت حدود التنظيم الضيق المترابط أفراد، القائمة علاقاتهم في أغلبها على الوجه لوجه، وتقدمت إلى "شبكة دولية" كبيرة، تضم إلى جانب التنظيم الأصلي جماعات وأفراد متعاطفة معه أو متشكلة معه في الأهداف، موزعة في مختلف أرجاء العالم. وبعض هذه الجماعات وهؤلاء الأفراد، نفذوا عمليات ضد أهداف غربية طيلة عام ٢٠٠٢، باركها تنظيم "قاعدة الجهاد"، في حين نسبت إليه من قبل ما استهدفتهم هذه العمليات.

ثالثاً، حصاد ٢٠٠٢ - عمليات "موجعة" من القاعدة وضربات أمنية من واشنطن

لم يمت "تنظيم القاعدة" بالضربات القوية التي وجهتها إليه الولايات المتحدة وفككت بها قواعده المادية وبعض ارتباطاته المعنوية على أرض أفغانستان، بل راح يجمع أشلاء المتناثرة، ويوقظ خلاياه النائمة "المنتظرة" والمتربصة تحت اسم جديد هو "قاعدة الجهاد"، ليصعد تدريجياً إلى واجهة الأحداث مرة أخرى. ويضع نفسه في موقع "المزعج" إن لم يكن "المهدد" الحقيقي للمصالح الأمريكية في العالم، و"التحدى الأبرز" لهيئة الإمبراطورية الأمريكية، في وقت قدمت - وتقدم - فيه الدول التي وضعتها واشنطن تحت لافتة "الدول المارقة" أو "محور الشر" تنازلات محسوبة تقبها من ضربة عسكرية على غرار ما حدث للعراق. نعم أدت الضربات القوية التي تعرضت لها معسكرات "تنظيم القاعدة" على الأرض الأفغانية إلى تشتت عناصره، وفقدان قيادته مزبة الاتصال المباشر مع أغلب أعضائه المراهقين هناك، لكنه حافظ على قدر من التماسك، مع ظهور مؤشرات قوية تتأكد بومياً على نجاح قيادته الفاعلة، أهلته لبقا، على قيد الحياة، وامتلاك القدرة على توجيه ضربات موجعة لأهداف أمريكية وغيرها، سواء بالمسؤولية المباشرة أو لتبني أو بمباركة العمل دون تبينه صراحة. في المقابل فإن العام نفسه شهد مطاردة محسومة لعناصر القاعدة في المناطق الأفغانية المناخضة لباكستان وداخل باكستان نفسها، علاوة على اليمن ودول الخليج العربي وبعض الدول العربية والإسلامية الأخرى التي تعاونت أمنياً واستخباراتياً مع واشنطن، وكذلك في أوروبا ودول جنوب شرق آسيا. وقد تمكنت الأجهزة الأمريكية المعنية من القبض على اثنين من رموز القاعدة وقتلت ثالثاً وتسلت رابعاً.

أ. عمليات "قاعدة الجهاد" بين ما نفذه "التنظيم" وما فعلته "الشبكة"

في الربع الأول من عام ٢٠٠٢ بدأ "تنظيم القاعدة" وكأنه قد بات في ذمة التاريخ بفعل الضربات القوية التي وجهتها القوات الأمريكية، لكن عدم التأكد من مقتل قيادته، جعل احتمالات عودته تدريجياً قائمة. وبدلاً منه، أو نيابة عنه، تولت جماعات إسلامية باكستانية منذ مطلع العام المذكور، تنفيذ عمليات محدودة ضد الولايات المتحدة، لتفقل من شعورها بالنصر في أفغانستان، الذي وصل إلى حد الزهو، في ظل ما كان يتردد قبل الحرب من أفغانستان ستكون مستنقعا للأمريكيين على غرار التسويت. وأولى هذه العمليات كانت اختطاف الصحفي الأمريكي دانيال بيرل في كراتشي في شهر يناير وقتله. وثانيها كانت إلقاء قنبلة على كنيسة بروتستانتية في إسلام آباد في شهر مارس، ما أسفر عن مقتل خمسة أشخاص والمدارس والمراكز الطبية التابعة لبعثات دينية أجنبية، لكنها لم تلبث أن ازدادت سخونة نوعياً مع قسم فصل الصيف، إذ تحولت إلى عمليات "انتحارية". ففي مايو صدمت سيارة مفخخة في مدينة كراتشي الباكستانية حافلة كانت تقل مهندسين فرنسيين يعملون في برنامج بناء غواصات لحساب الجيش الباكستاني، وأسفر هذا الحادث المروع عن مقتل خمسة عشر شخصاً بينهم أحد عشر فرنسياً. ولم يمض شهر حتى كانت القنصلية الأمريكية في المدينة ذاتها على موعد مع سيارة مفخخة كانت تقودها امرأة تعمل مدمسة، وقيل أنها لم تكن تعلم بتفخيخ السيارة. ولأن الانفجار وقع عند مدخل القنصلية فلم يسقط بـ سوى أحد عشر باكستانياً، أغلبهم من حراسها.

وفي منتصف المسافة الزمنية بين اختطاف بيرل وحادث القنصلية هذا وقع حادث يعهد الآن الكيلومترات عن باكستان، فقد كان معبد جرية في تونس الذي يعد الثاني من حيث الأهمية بالنسبة ليهود الشرقيين "السفارديم"، على موعد في ١١ أبريل ٢٠٠٢ مع تفجير كبير، نفذته شاب يعمل مرشداً سياحياً يدعى نزار نوار، بواسطة ناقلة كانت تحمل صهريجاً مملوفاً بالوقود والمتفجرات، وقد أسفر الحادث عن مقتل واحد وعشرين شخصاً، بينهم أربعة عشر سائحاً ألمانيا وفرنسيين. وفي البداية بارك القاعدة العسة.

كعادته، لكنه لم يتبينها، وسط تكهنات بأن متفذيها مستقل عن التنظيم، وإن كان متعاطفا معها. لكن القاعدة لم يبلث أن أعلن مسؤوليته عن تلك العملية ووزع نبذة عن متفذيها، مع وصية بخط يده. وقد أظهرت تحقيقات لاحقة معلومات غير قاطعة عن علاقة نزار بالقاعدة، ويشت أنها ربما بدأت بعد إقامته في كندا التي انتقل منها إلى أفغانستان لتلقي تدريبات في معسكرات القاعدة، عاد بعدها إلى تونس ليشكل عسكرا في "خلية نائمة". لكن هذا الأمر لم يتعد حدود الاحتمالات، فليس كل من ذهب إلى أفغانستان وجاهد ضد السوفييت وتلقى تدريبات في المعسكرات التي أقامها العرب هناك عضوا في تنظيم القاعدة. وعلى الأرجح أن نزار ينتمي إلى الفضاء الأوسع للتنظيم، الذي أخذ شكل الشبكة معقدة المحيوط والتي انضوى تحت لوائها كثيرون من المتعاطفين مع أسامة بن لادن ومسلكه. لكنه لم يكن على اتصال مباشر بالتنظيم ولا يأتمر بأمره. وهذا التصور لا يلغي تحميلا لحال القاعدة بعد تفكك بنيتها التحتية في أفغانستان مفاده أن التنظيم استعد ميكرًا لمثل هذا الاحتمال فكون خلايا صغيرة في مناطق مختلفة من العالم، تديرها لبادات لامركزية، وتتصرف حسبما ترى، دون الرجوع إلى القيادة المركزية. عند هذا الحد يمكن تضيير ما وقع في جربة جزنبا، فنزار كان على اتصال بشخص هولندي اعتنق الإسلام، له روابط بخلية هامبورج التي نسب إليها قيادة تخطيط وتنفيذ هجمات ١١ سبتمبر. وهذا الحيط الرفيع هو ما جعل البعض يتحدثون عن تبعيته للقاعدة، خاصة أن هناك معلومة نشرت تفيد بأنه اتصل بخالد شيخ محمد أحد قادة القاعدة في باكستان ليلفقه بالعملية. لكن أحما لم يستطع أن يقطع بأن نزارا قد تلقى أوامر مباشرة من قادة التنظيم، اللهم إلا ما توفر من البيان الذي وزعه تنظيم القاعدة عقب الحادث، كما سبق الإشارة.

وكان أكتوبر من عام ٢٠٠٢ هو شهر العمليات الكبيرة التي استعاد بها القاعدة خطورتها، وبرهن على أنه لا يزال طرفا فاعلا يخشى جانبه. ففي السادس من الشهر المذكور شهد خليج عدن حادثا يشبه إلى حد كبير سابقه الذي وقع في أكتوبر من عام ٢٠٠٠ ضد المدمرة الأمريكية "كول"، وأسفر عن مقتل سبعة عشر من قوات المارينز. وكان الحادث هذه المرة ضد ناقلة النفط الفرنسية "ليمبورج"، فبينما كانت الناقلة تقترب من ميناء المكلا أسرع إليها قارب صغير محملا بالمتفجرات، وتمكن من شرحها في المنتصف وانلعت النيران بمختلف أجزائها. وعلى العكس من حادث "كول" لم يسفر تفجير "ليمبورج" عن خسائر بشرية كبيرة، إذ لم يفتل سوى أحد ملاحها البلغار، لكنه أثبت أن القاعدة لا يزال نشطا على الأرض اليمنية رغم المجهود الأمنية والإجراءات القانونية التي اتخذتها السلطات في سبيل مكافحة الإرهاب، بالتعاون مع جهازي الأمن الأمريكيين: وكالة المخابرات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالي. ومثل هذا التعاون هو الذي جعل كبار الضباط اليمنيين هدفا للقاعدة. ففي التاسع عشر من نوفمبر ٢٠٠٢ هز انفجار ضخم أحد أحياء العاصمة صنعاء، مستهدفا منزل ضابط كبير في جهاز الاستخبارات اليمنية. وبعد ذلك بتسعة أيام فقط، وقع انفجار مماثل في محافظة مأرب شرقي صنعاء، نجم عن عبوة ناسفة، وضعت بين منزل مدير أمن المحافظة ومبنى المرور، لكنه لم يسفر عن خسائر بشرية أو أضرار مادية جسيمة.

وبعد يومين فقط من تفجير "ليمبورج" كانت الجزيرة العربية على موعد مع حادث آخر ضد الأمريكيين، تقوّن دلالة على حجمه والنتائج التي ترتبت عليه. فقد هاجم كويتيان يدعيان أسن الكندري وجاسم الهاجري جزيرة فيلكا الكويتية قوة من المارينز وأوقعا قسطين في صفوفها، قبل أن يقتلوا شيراتها. وتوالت الهجمات ضد القوات الأمريكية المتمركزة في الكويت منذ حرب الخليج الثانية والتي كانت تتزايد وقتها هذه استنادا للهجوم على العراق، لكن المهاجمين لم يتمكنوا من إسقاط قتلى. وانتهز صدام حسين وقتها هذه الفرصة ورضح الكويتيين على مهاجمة الأمريكيين. ووصل صدى هذا التحريض إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، فشهد مطار الفجيرة هجوما على طائرة أمريكية، لكنه لم يخلف سوى جريحا واحدا هو المهاجم.

وجاء الثاني عشر من أكتوبر لنشهد جزيرة "بالي" الإندونيسية أكبر عملية تنسب إلى القاعدة خلال عام

٢٠٠٢. فحين حل مساء ذلك اليوم وقع انفجاران كبيران في أحد الملاهي الليلية في هذه الجزيرة التي يرتادها غالبا السياح الأجانب، وعلى وجه الخصوص الأستراليون، فخلقا مائة وثمانين قتيلًا، بينهم ثلاثون بريطانيًا، وأغلبهم ينتمون إلى اسراليا. ولم يستطع أحد أن يمنع وقوع هذا الحادث الذي نجم عن عملية انتحارية، رغم أن الكويتي عمر الفاروق الذي سلمته ماليزيا إلى الولايات المتحدة مطلع عام ٢٠٠٢ ذكر خلال التحقيقات معه أن هناك علاقة قوية تربط "الجماعة الإسلامية" في إندونيسيا، والتي يتزعمها الشيخ أبو بكر باعشير ذو الأصول اليمنية، بتنظيم القاعدة. لكن هذه المعلومات جعلت التحقيقات والتحريات التي أجريت عقب الحادث تبدأ بفرض احتمالات قوية لتورط "الجماعة الإسلامية" في الحادث. وكان الحبط الأول الذي نقلته أجهزة التحقيق الإندونيسية، التي رفضت تدخل الولايات المتحدة في شؤونها وأكدت أن بإمكانها أن تحقق نجاحا منفردا في كشف غموض الحادث، يتعلق بدراجة نارية كانت متروكة أمام أحد المساجد في بالي، تبين أنها مملوكة لشخص ينتمي إلى الجماعة الإسلامية، وبعثقاله راح أفراد الخلية التي ينخرط في صفوفها يتساقطون تباعا في أيدي رجال الأمن. وفي مقدمتهم إمام سامودرا مهندس العميلة والأخوان عمروسي ومخلص علي عمرون. وقد اعترف سامودرا بأن شخصا يدعى إقبال هو الذي نفذ العملية.

وصبيحة الثامن والعشرين من أكتوبر أيضا كانت العاصمة الأردنية عمان تنتظر ضربة جديدة للقاعدة، قصدت هذه المرة الدبلوماسي الأمريكي لورنس فولبي المسئول في وكالة المخابرات الأمريكية، حيث كمن له مسلحون وعاجلوه في حديقة منزله بشماني رصاصات، بينما كان يستعد لركوب سيارته من أجل الذهاب إلى مقر عمله. وقد أمسكت أجهزة التحقيقات الأردنية منذ البداية خطين لكشف غموض هذه العملية، الأول يربط الحادث بالقاعدة، والثاني يبنني على شكوك بأن يكون مناصرون للرئيس العراقي صدام حسين الذي أطيح بحكمه في التاسع من إبريل ٢٠٠٣ على أيدي القوات الأمريكية - البريطانية، يقفون وراء الحادث ردا على التهديدات الأمريكية أنذاك بإسقاط صدام حسين. إلا أنه لم تمر سوى فترة قصيرة حتى تمكنت أجهزة الأمن الأردنية من إلقاء القبض على شخصين الأول أردني يدعى ياسر فتحي إبراهيم والثاني لبيبي يدعى سالم بن صويد. وقد أفادت السلطات الأردنية وقتها بأن هذين الشخصين اعترقا بأنهما قاما بالعملية تنفيذا لأوامر من فضيل نزال الخاليلة، المعروف باسم أبو مصعب الزرقاوي، وهو قيادي في القاعدة قبل إنه كان ينتقل في منطقة الحدود العراقية - الإيرانية.

وبعد فترة وجيزة من مصرع الدبلوماسي الأمريكي اغتيلت مبشرة أمريكية بمدينة صيدا اللبنانية على يد مسلحين، يشبه في أنهم متطرفون إسلاميون. ولم ينته شهر أكتوبر حتى وقعت عملية كبيرة، تحدثنا في الثالث والعشرين منه، ياركنتها القاعدة لكنها ثم تكن مستنولة عنها بشكل مباشر. وتتمثل هذه العملية في قيام خمسين مسلحا شيشانيا، يتزعمهم رجل يدعى مظفر ياراييف، باحتلال أحد المسارح في قلب العاصمة الروسية موسكو، واحتجاز نحو سبعمائة وخمسين رهينة، والتهديد بقتلهم إن لم تستجب الحكومة الروسية لمطالبهم، وفي مقدمتها إجبار القوات الروسية على الانسحاب من الأراضي الشيشانية خلال أسبوع واحد. لكن الروس استجابوا على طريقتهم الخاصة، وحققوا للخاطفين أميتتهم. ليس بالانسحاب من الشيشان لكن بقتلهم، إذ كانوا قد أكدوا أنهم جاوا إلى موسكو للموت في سبيل قضيتهم العادلة. فقد تمكن الروس من ضخ غاز سام غامض عبر أنابيب التدفئة المركزية بالمسرح، أسقط الخاطفين جميعا ومعهم مائة وتسعة وعشرين روسيا. وإذا كان تنظيم "قاعدة الجهاد" قد أشاد بالعملية، فليس هناك ما يدل على ضلوعه فيها، ويبقى الأمر عند حد الاتهامات الروسية التقليدية بأن المقاتلين الشيشان على علاقة وطيدة بالقاعدة، وأن كثيرا من الأفغان العرب" يقاتلون إلى جانبهم.

وفي شهر نوفمبر أزداد تنظيم "قاعدة الجهاد" أن يضرب عدة عساقيير بحجر واحد من خلال عملية مزدوجة في مدينة مومباسا الكينية، شملت هجومين؛ الأول كان على فندق "باراديس" الذي يرتاده

إسرائيليون. وتم عن طريق سيارة مفخخة يستقلها ثلاثة أشخاص، خلفت حريقاً أوى على مبنى الفندق تماماً، إلا أن الخسائر البشرية كانت محدودة قياساً إلى أن الفندق، الذي يمتلكه إسرائيليون، كان يتسع لمائتي سائح غلاة على موظفيه. فقد قتل، حسب حصيلة الشرطة الكينية، أحد عشر شخصاً، بينهم ستة كينيين وسائحان إسرائيليان إلى جانب منفذي العملية. أما الهجوم الثاني، فقد وقع على بعد مسافة قصيرة من الفندق الذي التهمته النيران، واستهدف إسقاط طائرة مدنية إسرائيلية كانت تقل مئات من السائحين الإسرائيليين الذين كانوا في طريق العودة بعد أن قضوا إجازاتهم في كينيا، باستخدام صاروخين من طراز "سام ٧" روسي الصنع. لكن عدم امتلاك مطلقي الصاروخين الخبرة الكافية في هذا الشأن أدى إلى عدم إصابة الهدف بدقة، فقد مر الصاروخان من أمام الطائرة، فأبلغ قائدها على الفور الجيش الإسرائيلي، فسارع بإرسال طائرات حربية رافقت الطائرة المدنية الناجية حتى هبطت في إسرائيل.

ولمّا يبدو استهدفت هاتان العمليتان اللتان لم تحققا سوى أقل من نصف نجاح بالنسبة لمديريهما، الرد على الانتقادات التي وجهتها وسائل الإعلام العربية لأسامة بن لادن من أنه لم يوجه نشاط تنظيمه إلى المعركة الأصلية للعرب وهي مناصرة القضية الفلسطينية عن طريق ضرب أهداف إسرائيلية كما تفعل حركة "حماس" والجهاد الإسلامي". ولم يكن الإعلام العربي يريد بذلك تحريض القاعدة على ضرب إسرائيل. لكنه كان يفند استخدام بن لادن في خطابه المسألة الفلسطينية وسيلة لكسب تعاطف الشعبين العربي والإسلامي مع سلكه، كما كان يرى ذلك الإعلام. كما استهدفت العمليتان التأكيد على أن القاعدة لا تزال قادرة على تنفيذ عمليات كبيرة في القارة الأفريقية، على غرار عمليتي تفجير سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في العاصمة الكينية نيروبي والتنزائية دار السلام في أغسطس من عام ١٩٩٨، والثلاثين أسفرتا عن مقتل ٢١٣ شخصاً، بينهم ١٢ أمريكياً فقط. وإصابة نحو خمسة آلاف آخرين بجراح متفاوتة. وقد ردت واشنطن وقتها بنصف معسكرات القاعدة داخل أفغانستان، ومصنع الشفاء في السودان الذي قالت واشنطن أنه ملك لأسامة بن لادن، وقد دار جدل عقب الحادث حول من يقف وراءه، فوزير الأمن الداخلي الكيني استبعد أن يكون تنظيم القاعدة ضالعا في هجومي مومباسا، منها "منظمة الاتحاد الإسلامي" الصومالية بتنفيذه، لكن نائب الرئيس الكيني لم يستبعد ضلوع القاعدة فيه، في حين شككت مصادر رسمية صومالية في قدرة جماعة الاتحاد الإسلامي التي تدرجها الخارجية الأمريكية على قائمة المنظمات الإرهابية، على تدبير عمليات بهذا الحجم، بل ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك حين قال: إن هذه الجماعة لم يعد لها وجود في الصومال منذ عدة سنوات. لكن المتحدث باسم القاعدة الكويتي سليمان أبو غيث حسم هذا الجدل بإعلان صريح بث على موقع "جهاد أون لاين" الإلكتروني عن تبني العملية، وتوعد بالمزيد من الهجمات ضد المصالح الأمريكية.

وكانت العملية اللاحقة في قارة آسيا، ففي السابع من ديسمبر ٢٠٠٢ انفجرت أربع قنابل في إحدى دور السينما بمدينة ميمسنج البنغالية التي تقع على بعد مائة وخمسين كيلومترا شمالي العاصمة دكا، فخلقت على الفور ١٧ قتيلاً ونحو ٣٠٠ جريح. واتجهت أصابع الاتهام على الفور إلى القاعدة، لكن الأمر لم يبق في طور الشكوك القوية. فوزير الداخلية البنغالي أنطاف حسين لم يقطع باتهام القاعدة، بل ظن فيها لغف، وأدخل معها في هذه الظنون "جماعات إرهابية أخرى" على حد تعبيره. لكن هذه التفجيرات احتفظت بمغزى قوي في ضوء ما ذكرته قبل أيام من وقوعها المخابرات الهندية من أن أمين الظواهري، الرجل الثاني في القاعدة، يخشى في بنجالاديش منذ سبتمبر ٢٠٠٢، واستندت في ذلك إلى معلومات أدلى بها شخص ينتمي إلى "حركة الجهاد الإسلامي" التي تقاوت ضد الحكم الهندي في كشمير، أجرت السلطات الهندية تحقيقات معه بعد إلقاء القبض عليه. إلا أن السلطات البنغالية لم تثبت أن نفت، على لسان وزير الخارجية، ما ساقته المخابرات الهندية وأكدت التزامها بالتوجه الدولي المناهض للإرهاب، ووصفت الاتهامات الهندية بأنها تابعة من لية مبيتة ولا تستند إلى أي دليل ملموس.

وكان من الممكن أن تتضاعف العمليات التي قام بها القاعدة، تنظيمًا وشبكة، خلال عام ٢٠٠٢، لولا بقية الأجهزة الأمنية في بعض الدول. ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر، تمكن الشرطة الفرنسية في ١٢/٩/٢٠٠٢ من القبض على ثلاثة أشخاص كانوا يخططون لضرب السفارة الأمريكية في باريس، وهم، حسب الرواية الفرنسية، ضالعون في تقديم دعم لوجستي لجماعة سرية على علاقة بالقاعدة، يتزعمها الفرنسي من أصل جزائري جمال بغال الذي سلمته دولة الإمارات العربية المتحدة إلى فرنسا عام ٢٠٠١. كما أحبطت السلطات الباكستانية في الرابع عشر من الشهر نفسه محاولة ثلاثة أشخاص، ينتمون إلى إحدى الجماعات الإسلامية الباكستانية المتعاطفة مع القاعدة، تنفيذ هجمات انتحارية ضد دبلوماسيين أمريكيين في مدينة كراتشي جنوبي باكستان.

علوًا على ذلك لم يتصرم عام ٢٠٠٢ حتى أخذت فلور "قاعدة الجهاد" وحركة طالبان تناوش القوات الأمريكية في أفغانستان، والتي يبلغ عددها ثمانية آلاف جندي. ففي التاسع عشر من ديسمبر وقع هجوم صاروخي على قاعدة أسد أباد في إقليم كونار شمالي شرقي أفغانستان. وبعد ذلك بأسبوع واحد أطلقت عدة صواريخ على قواعد تركز الجنود الأمريكيين في أفغانستان، دون وقوع ضحايا. وفي ذكرى مرور عام كامل على هجمات الحادي عشر من سبتمبر وزع أسامة بن لادن شريطًا سمعيًا قصيرًا، أتبعه بأخر في شهر نوفمبر تحدث فيه عن حوادث وقتت حديثًا، الأمر الذي جعل الأمريكيين يعتبرونه دليلًا كافيًا على أن بن لادن حي برزق، بما خيب آمالهم بقضائهم عليه في معركة "تورا بورا" التي حوَّس فيها مقاتلو القاعدة بجبال أفغانستان عقب سقوط حكومة طالبان.

وعومًا فإن عام ٢٠٠٢ أظهر أن هناك إزعاجًا عامًا يسببه تنظيم "قاعدة الجهاد" في مختلف أرجاء العالم. فقد تعددت وقائع التحذير من وقوع هجمات هناك وهناك، خاصة في دول أوروبا، وأتبع ذلك على الفور نشاطات أمنية مكثفة، ألقى في كثير منها القبض على أشخاص، ووجهت إليهم تهمة مبثثة بالتعاون مع القاعدة أو الانخراط في صفوفها، والتخطيط للقيام بعمليات ضد مصالح أمريكية وبريطانية.

ب- السلوك الأمريكي ضد القاعدة: تعقب واعتقال وقتل وهجمات عسكرية

واصلت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها عام ٢٠٠٢ ما بدأت عقب حدث الحادي عشر من سبتمبر، من تضيق الحناق على القاعدة عبر إجراءات أمنية وإعلامية وسياسية واقتصادية، بلغت ذروتها بتجميد أموال مؤسسات وجمعيات خيرية إسلامية، وكذلك أموال شخصيات ومراكز "تحويل أموال" بزعم أن لها علاقة بتمويل الإرهاب، وذلك في خلط واضح، ويبدو متعمدا أحيانًا، بين الإرهاب والإسلام بوجه عام. وقد أعدت الولايات المتحدة لوائح بهذا اتسعت مع الأهم حتى باتت تضم مئات الأشخاص والمؤسسات، بعضها رفع دعوى قضائية ضد واشنطن لأنها زجت بها في الحرب على الإرهاب دون وجه حق. وقد حدد الأمريكيون أنفسهم قيمة الأموال المجمدة لديهم بما يربو على مائة وعشرة ملايين دولار، إلى جانب سبعين مليون دولار جمدت خارج الولايات المتحدة، وقالوا إن نحو مائة وستين دولة في مختلف أرجاء العالم منعت التصرف في حسابات مصرفية يشتبه في علاقة أصحابها بأنشطة وتنظيمات إرهابية. بالإضافة إلى هذا استمرت واشنطن خلال عام ٢٠٠٢ في إرسال من يتم القبض عليهم من أعضاء القاعدة إلى معسكر جوانتانامو في كوبا، حيث السجن الانفرادي تحت وطأة تعذيب منظم، دون محاكمة، ودون أمل في الحصول على الإفراج يومًا ما. وقد لاقى هذا السلوك الأمريكي، الذي ينافي القانون الدولي تمامًا، رفضًا دوليًا، لكن الولايات المتحدة، كعادتها، لم تلق بالًا إلى موقف المجتمع الدولي.

وقد انتظرت الولايات المتحدة حتى مارس من العام المذكور لتتمكن من توجيه ضربة أمنية للقاعدة، من خلال القبض على أبو زبيدة، الشاب الفلسطيني الذي نشأ في منطقة الخليج العربي والمقرب من أسامة بن

لأن، إذ كان يتولى مسؤولية الإشراف على الراغبين في الانضمام تحت لواء القاعدة، ثم ترتيب عملية إدخالهم من باكستان إلى معسكرات القاعدة على الأرض الأفغانية، وبعدها تلقينهم مهام محددة ضد مصالح أعداء القاعدة، خاصة الولايات المتحدة. ورغم أن القبض على جمال بغال في فرنسا عام ٢٠٠١ م، بينما كان يخطط لتفجير السفارة الأمريكية بباريس ألقى الضوء على دور أبو زبيدة داخل تنظيم القاعدة، فإن نشاطه كان موضع متابعة من قبل الأمريكيين قبل هجمات الحادي عشر من سبتمبر بعامين، إذ ورد اسمه في التحقيقات التي أجريت بشأن عمليات كان تنظيم القاعدة يعتمدها لتنفيذها في الأردن عشية عيد الميلاد عام ١٩٩٩، وأخرى قبل إن المحزاري أحمد رسام كان يعتمدها للقيام بها في مطار لوس أنجلوس الأمريكي خلال احتفالات بدء الألفية الجديدة. وكانت المعلومات التي جمعتها أجهزة التحقيق والمخابرات الأمريكية قد بينت أن أبو زبيدة يختفي في مدينة فيصل آباد الباكستانية. وعلى الفور، وتحت جنح الظلام، رفقت وحدات خاصة من القوات الباكستانية عناصر من المخابرات الأمريكية وداومت مقر أبو زبيدة، أملا في القبض عليه بيسر، لكنه ورفاقه رفضوا الاستسلام، واشتبكوا مع القوات المهاجمة، إلا أنها تمكنت في النهاية من قتل بعضهم وأسرى البعض الآخر، وعلى رأسهم أبو زبيدة، الذي أصابته رصاصة في بطنه.

وسم مطلع فصل الصيف وجه الأمريكيون، بمساعدتهم قوات الأمن المغربية في كشف خلية تابعة للقاعدة، ضربة ثانية للتنظيم بعد المعلومات التي أدلى بها معتقلون مغاربة في جوانتانامو. وكانت هذه الخلية تتكون من ثلاثة سعوديين، هم عبد الله مسفر الغامدي وزهير هلال وهلال العسيري، وسبعة مغاربة، من فيهم زوجان لاتين من المثمنين السعوديين. وقد قدم العشرة إلى المحاكمة بتهمة التخطيط لمهاجمة سفن تابعة لحلف شمال الأطلسي "التاتو" أثناء عبورها مضيق جبل طارق، ربما على غرار ما حدث للمدمرة الأمريكية "كول" والبارجة الفرنسية "ليمبورج" في خليج عدن، كما اتهم أفراد الخلية بالتخطيط لمهاجمة أسكن برنادها غربيين أو يهود في المغرب.

والضربة الأمريكية الثانية لروس القاعدة وقعت في سبتمبر ٢٠٠٢، حين تمكنت قوات الأمن الباكستانية، بناء على معلومات من المخابرات الأمريكية، من اعتقال رمزي بن الشيبه البني الأصل، وأحد الأشخاص الرئيسيين المنتمين للتخطيط لهجمات ١١ سبتمبر ضد الولايات المتحدة مع بقية أفراد "خلية هامبورج"، التي كانت تضم محمد عطا ومروان الشحي وزياد الجراح، المنسوب إليهم تنفيذ الهجمات ضد برج مركز التجارة العالمي ووزارة الدفاع الأمريكية "البيتاجون". وكان بن الشيبه يخشى ورفاقه وأسره في منزل بمدينة كراتشي الباكستانية، عندما فاجأه رجال الأمن الباكستانيون لكنه لم يستسلم، بل أمر أتباعه بإطلاق النار بغزارة على المهاجمين. ولاستماتة المتحصنين بالمنزل في الدفاع عنه، ظن المهاجمون أن أسامة بن لادن هو المتحصن داخل المنزل، وراحوا يديرون المعركة على هذا الأساس. وقد منح الباكستانيون من بداخل المنزل هدنة قصيرة حتى تتمكن النساء، وكن عربيات، من الخروج بسلام، بناء على طلب بن الشيبه ورفاقه، الذين رفضوا الاستسلام واستأنفوا القتال. ودارت المعركة من حجرة إلى أخرى، حتى وجد بن الشيبه نفسه محاصرا داخل المطبخ، وقد نفذت ذخيرته تماما، فاستل سكينه، محاولا أن يطعن الجندي الذي تقدمه لاعتقاله. لكن الأخير وزملاءه تغلبوا عليه، وقادوه معصوب العينين مقيد الذراعين إلى الأمريكيين الذين نقلوه إلى إحدى قواعدهم خارج جوانتانامو للتحقيق معه.

ولم يلبث شهر سبتمبر حتى كانت الولايات المتحدة قد تمكنت من الظفر بعهد السلام الخلية، وهو مشرول أمي يمني بارز كان يحظى بعضوية اللجنة المركزية لحزب المؤتمر الشعبي الحاكم، ويشبهه في أن لديه معلومات مفيدة عن القاعدة، بوصفه كان مكلفا ملفات إسلاميين عديدين في اليمن، وسبق أن لعب دورا ملحوظا في ترحيل المئات من الأفغان العرب الذين لجأوا إلى اليمن عقب انقضاء فترة الجهاد في أفغانستان، فتوفيت الفرصة على بلادهم الأصلية في تسليمهم، بعد أن تقدمت بطلبات رسمية بذلك إلى السلطات

البيمنية. وتتعدى علاقة الخيلة بالقاعدة حدود المعلومات التي وصلت إلى حد القول إنه كان على علم بهجمات ١١ سبتمبر، حسبما تردد، لتصل إلى حد القول بأنه كان يعمل لحساب القاعدة على الأرجح، وأخبرهم ذات مرة عن عميل لحساب السلطات المصرية يتواجد بين أفراد ينتحون إلى الجهاد المصري. كانوا يتخذون من اليمن موطناً لهم. ويبدو أن الأمريكيين نجحوا في استدراج الخيلة خارج اليمن ثم قبضوا عليه.

وبعد شهرين، تم تحديدًا في نوفمبر ٢٠٠٢، وجهت الولايات المتحدة ضربتين جديدتين للقاعدة، تمثلت الأولى في قتل زعيم القاعدة في اليمن قايد سنيان الحارثي، الشهير بـ(أبو علي)، بعد طول بحث جرى بواسطة طائرة أمريكية بدون طيار من طراز "بريديتور"، تحركها عن بعد وكالة المخابرات المركزية. فبينما كان الحارثي الذي يشتبه بصلوعه في حادث تفجير المدمرة الأمريكية "كول"، يتحرك وستة من رفاقه، بسيارة ذات دفع رباعي، ويعبر طريقاً صحراوياً في منطقة النخمة بمحافظة مأرب، قصفت السيارة بصاروخ من طراز "هيل فاير"، اهتدى إلى هدفه بيسر حين استخدم أحد الركاب الستة هاتفه المحمول المربوط بالإنترنت الصناعية، خاصة أن السيارة كانت متوقفة انتظاراً لأحد ركابها، كان يقضي حاجته. وكانت قوات الأمن اليمنية قد حاولت بمفردها القبض على الحارثي، إلا أنها واجهت مقاومة شرسة من رجال القبائل التي تحميه سقط خلالها ثمانية عشر جندياً حكومياً. وحين أدرك الأمريكيون أن اليمنيين ليس باستطاعتهم أن يقبضوا على الحارثي تدخلوا لمساعدتهم.

أما الضربة الثانية فقد وقعت بعد أيام من مقتل الحارثي، وتمثلت في إلقاء القبض على عبد الرحمن الناشري، مسئول عمليات القاعدة في منطقة الخليج العربي برمتها، والمسجل بقائمة أمريكية تضم أبرز عشرين شخصاً في التنظيم. وعلى العكس من بن الشبيبة الذي توقفت معلوماته عند حدود ١١ سبتمبر ٢٠٠١، كان الناشري على دراية كاملة بكافة خلايا القاعدة العاملة في منطقة الخليج حتى لحظة القبض عليه، خاصة أنه كان من المقربين بشدة إلى أسامة بن لادن، حيث يتردد أنهما مرتبطين بعلاقة مصافحاً علاوة على انتمائهما إلى موطن واحد. فإلناشري تعود أصوله إلى السعودية واليمن، وهي الجذور نفسها التي ينحدر من بن لادن. ولم يقبض الأمريكيون على الناشري مباشرة، بل اعتقلته السلطات الإماراتية خلال تواجده في إمارة أم القيوين للتدريب على الطيران، وسلمته إلى الولايات المتحدة، التي بدورها نقلته إلى مركز اعتقال تابع لوكالة المخابرات المركزية في الأردن.

رابعاً: "قاعدة الجهاد" ... هل لا يزال بإمكانه إزعاج واشنطن وحلفائها؟

أظهر كثير من الحوادث التي وقعت في عام ٢٠٠٢ ضد مصالح وأشخاص غربيين في العالم أنه لا يمكن القطع بأن الخطر الذي يمثله تنظيم "قاعدة الجهاد" على الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية قد انزح تماماً في ضوء رد الفعل الأمريكي القوي والصارم على تفجيرات نيويورك وواشنطن، بإسقاط حركة طالبان وتفكيك التواجد المادي للقاعدة على الأرض الأفغانية، وقتل بعض رموز التنظيم واعتقال بعضهم. فمنه العمليات العسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة وحلفاؤها في أفغانستان، فإن وجود ما تسمى بـ "العناصر النائمة" داخل التنظيم، وهم أولئك الذين يعملون تحت إمرته في سرية تامة، يجعل القول بانتهاء الخطر أمراً تعوزه الدقة إلى حد كبير، خاصة أن هناك دلائل عدة على أن القائدين الرئيسيين للتنظيم وهما أسامة بن لادن وأمين الظواهري لا يزالان حيين برزقان. ولقد برهنت التفجيرات التي وقعت في كل من العاصمة السعودية الرياض ومدينة الدار البيضاء خلال شهر مايو ٢٠٠٣ على دقة هذا التصور تماماً.

وكانت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية "سي. آي. إيه" نفسها قد أكدت هذا الأمر في الثاني عشر من ديسمبر ٢٠٠٢، حين حذرت على لسان مديرها جورج تينيت من أن القاعدة لا يزال يشكل القدر نفسه

التهديد رغم تعرضه لضربات قوية خلال الحرب التي تقودها الولايات المتحدة ضد ما تسميه الإرهاب. وبعد هذا التحذير بستة أيام فقط، جاءت الأمم المتحدة، عن طريق رئيس مجموعة شكلتها المنظمة الدولية لمراقبة تدفق الأموال إلى القاعدة، لتؤكد أن "عددا كبيرا من أعضاء القاعدة وآخرين ممن دربتهم يعملون في حرية .. ويواصلون تجميع صفوفهم وإقامة تحالفات مع جماعات متطرفة على مستوى وطني أو إقليمي .. وقد أقاموا بضعة معسكرات تدريب في شرق أفغانستان قرب الحدود مع باكستان".

إن رد فعل الولايات المتحدة على تفجيري واشنطن ونيويورك أظهر أن تقدير الأمريكيين لتنظيم "قاعدة الجهاد" تعدى حدود التعامل معه على أنه جهة محدودة القدرات بإمكانها أن تزج دولا صغيرة أو متوسطة القوة، كما كان الحال عليه في السابق، وبدأ التوجه الذي أخذ يتطور لدى الإدارة الأمريكية منذ تفجيرات نيويورك عام ١٩٩٣ يدفع الأمور في طريق التعامل مع هذه التنظيمات الراديكالية الإسلامية بجدية، وفي إطار شامل، أمني وعسكري واقتصادي وسياسي وإعلامي .. إلخ. الأمر الذي جعل المواجهة تأخذ طابعا عالميا. بكافئ التصور الذي سطره الظواهري على الورق في كتابه الموسوم بـ "قرسان تحت راية النبي" حين قال: "لا يمكن خوض الصراع من أجل إقامة الدولة المسلمة على أنه صراع إقليمي، فقد اتضح مما سبق أن التحالف الصليبي - اليهودي بزعامة أميركا لن يسمح لأية قوة مسلمة بالوصول للحكم في أي من بلاد المسلمين .. ولذلك فإننا نكيفنا مع هذا الوضع الجديد، يجب أن نعد أنفسنا لمركبة لا تقتصر على إقليم واحد، وتضيفا لهذا القول كان حدث الحادي عشر من سبتمبر، ومن قبله حوادث نيويورك ودار السلام عام ١٩٩٨ وتفجير المدرعة الأمريكية "كول" في ميناء عدن عام ٢٠٠٠ .

وبالطبع فإن الولايات المتحدة مفرضة في التهويل من قدرات "قاعدة الجهاد" حتى تبرر سلوكها الدولي الرأهن، والذي يهدف بالأساس إلى تلبية ما تتطلبه استراتيجية أمريكية تتعدى حدود قضية الإرهاب بكثير، لكن في المقابل لا يمكن تجاهل أن القاعدة ليس بالتنظيم الهين، نظرا لعدة اعتبارات، أولها يتعلق بالدور الذي قارسه العقيدة في تعبئة أعضائه وشحنهم معنويا حيال ما يرى التنظيم أنهم أعداؤه، وهم، كما بوضوح الظواهري القرى الغربية المعادية للإسلام حددت عدوها بوضوح وهو ما تسميه بالأصولية الإسلامية، ودخل معها في هذا الحلف عدوتهم القديمة روسيا، وآنحذوا عدة أدوات لمحاربة الإسلام، منها الأمم المتحدة والحكام الموالين والحاكمون لشعوب المسلمين، والشركات متعددة الجنسيات، وأنظمة الاتصال الدولية وتبادل المعلومات، وكالات الأنباء العالمية وقنوات الإعلام الفضائية، ومنظمات الإغاثة الدولية التي تستخدم ستارا للجاسوسية والتبشير وتدبير الانقلابات ونقل الأسلحة". وهذا الجانب العقدي يجعل الاستسلام للعدو أمرا مرفوضا، فهو بمنزلة التولي يوم الزحف، وفي الوقت ذاته فالعقيدة قد أعدت أعضاء التنظيم بقدر فائقة على مواصلة القتال، أو الصبر على مكاره التشرد والهروب المؤقت، حتى يمكن رص الصفوف مجددا استعدادا لرحلة جديدة من النزال. والتصوير العقدي، مهما اختلف معه بقية المسلمين والفقهاء المحافظين، هو ذاته هو الذي يدفع بعض عناصر التنظيم إلى الإقدام على التضحية بالنفس في عمليات التحارية، بصعب فهم عملية التعبئة النفسية لها خارج هذه المسألة.

وتأتي هذه الاعتبارات يرتبط بالانتشار الجغرافي لأعضاء تنظيم القاعدة. فالنشاطات التي تربت على حدث الحادي عشر من سبتمبر أظهرت بجلاء أن هؤلاء قد ساحوا في قارات خمس، هي آسيا وأفريقيا وأوروبا والأمريكتين، وتمكنوا من تكوين "خلايا" و"تنظيمات" صغيرة، بعضها يرتبط بمركز التنظيم في أفغانستان وبعضها يعمل منفردا، مستغلين ما أتاحتها ثورة الاتصالات، وما اكتسبوه من خبرة في التنويه والمخاطبة عن طريق استعمال الشفريات والأسماء المستعارة وأنماط السلوك المغايرة لتلك التي يفرضها الإسلام، أو تحدها أيدولوجيات وتصورات الجماعات الإسلامية الأصولية. وهذا الانتشار الجغرافي يجعل بإمكان التنظيم أن يتال من المصالح الأمريكية في أي مكان، طالما سئحت له الفرصة لفعل ذلك، خاصة أن كثيرا من

العمليات من هذا القبيل لا تتطلب إمكانيات كبيرة. وإذا كانت الضربة الأمريكية لأفغانستان قد نالت من "مركز تنظيم القاعدة" وأثرت على اتصاله بالخلابا والجماعات المنتشرة في شتى أرجاء العمورة، فإن التعرية الحركية للتنظيمات الإسلامية تظهر أن الخلايا الصغيرة بإمكانها أن تتصرف بشكل منفرد حين تدعو "الضرورة" إلى ذلك، دون الرجوع إلى القادة الرئيسيين، وأنها تتسارع إثر ضرب التنظيم الرئيسي أمثال أو عسكريا إلى التمركز حول قيادة فرعية صغيرة، ومعاودة نشاطها من جديد. ويبدو أن التنظيم قد لفت إلى هذا الأمر منذ وقت مبكر فعهد إلى تكوين "خلايا نائمة"، خاصة في البلدان التي تظل على معيار مائة رئيسية تستخدمها الأماطيل الأمريكية في تحركها، مثل اليمن، حيث مضيق باب المدب، والمغرب، حيث مضيق جبل طارق، أو في البلدان التي تتركز فيها القوات الأمريكية بكتنافة مثل منطقة الخليج العربي. ومن ثم بدأ التنظيم كجيل الثلج، نصفه يظفر فوق الماء فيبدو سانحا للصيد الأمريكي، والنصف الثاني غاطس في الأعماق السحيقة بحتاج إلى جهد كبير للوصول إليه، والتعامل معه.

أما الاعتبار الثالث فيتمثل في الكفاية القتالية لعناصر تنظيم القاعدة، إذ عركنهم تجربة الجبهة الطويلة في أفغانستان، فباتوا قادرين على أن يخوضوا معارك في ساحات مفتوحة، تسمى في الاصطلاحات العسكرية بـ "الأرض الصعبة"، كما أنهم قادرون على شن حرب عصابات وخوض قتال في المناطق الجبلية الوعرة، التي يسميها العسكريون "الأرض السهلة"، وذلك على عكس ما هو شائع عن السهل والصعب من الأرض حسب منطق الجغرافيا المعروف. وهذه الساحة القتالية لا تقتصر على أفغانستان فقط بل يمكن أن تتخيلها في أي بلد تريد فيه الولايات المتحدة ملاحقة عناصر القاعدة، مثل ما هو الحال بالنسبة لليمن وجورجيا والقبليين في الوقت الراهن. ولقد جرب الأمريكيون بالفعل منازلة بعض عناصر القاعدة في جبال أفغانستان، واعترفوا بأنهم مقاتلين أشداء.

والاعتبار الرابع يتعلق بوجود كثيرين من المتعاطفين مع تنظيم القاعدة، إما كراهية في أمريكا أو رجا في بعض الشعارات والتصورات الدينية التي يرفعها التنظيم، خاصة ما يتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي. وهؤلاء - فضلا عن أنهم يشكلون على الدوام أعضاء - محتملين في التنظيم فهم قد يمارسون سلوكا يفر بالمصالح الأمريكية. وفي الكويت نفسها بوصفها أقرب الدول العربية والإسلامية إلى الولايات المتحدة، قد أنها شهدت عدة حوادث خلال عام ٢٠٠٢، سبق ذكرها، تعد دليلا على أن تنظيم "قاعدة الجهاد" أو المتعاطفين معه - لا يزال لديه قدرة على إزعاج الولايات المتحدة. فقد أظهرت الأحداث أن هناك بعض النزوح السياسية الكويتية تعاطف مع القاعدة، الأمر الذي عكسته التناحيات التي ترتبت على موضوع إسفاد الجنسية عن الكويتي سليمان أبوغيث المتحدث باسم القاعدة، فمثلا نجد أن "الحركة الكويتية للتفسير" قد أصدرت بيانا وصفت فيه قرار الحكومة الكويتية في هذا الشأن بأنه "مهزلة وبادرة خطيرة وتهكما في حق المواطنة في بلد يدعي الديمقراطية ويرفع شعارها" معتبرة أن هذه الخطوة جاءت لإرضاء الإدارة الأمريكية وظهرت ملامح هذا التعاطف في المناقشات التي دارت في الكويت حول وضع "الحسينيات" الضيف و"الجمعيات" السنية، حين شرعت الحكومة في وضع هذه المؤسسات تحت الرقابة، تلبية لطلب الولايات المتحدة. ولما هتت واشتظن بتنفيذ عملياتها العسكرية في أفغانستان انتقلت المشاعر المناهضة للسياح الأمريكية من الشارع الكويتي إلى أروقة مجلس الأمة "البرلمان" على أيدي "الإسلاميين"، الذين أدبروا العمليات، بما حدا بأحد رموز التيار الليبرالي في البلاد إلى وصف هذا الموقف بأنه "كارثة".

والاعتبار الخامس هو أن تنظيم "قاعدة الجهاد" بات بشكل الطرف الذي من الممكن أن تنجذب إليه أصابع الاتهام كلما تعرضت مصالح الولايات المتحدة وحلفائها إلى هجمات، وهذا الوضع يغري بعض أقطاب واشنطن، سواء كانوا دولا أم منظمات سياسية، بتدبير عمليات ضد المصالح الأمريكية، وهم متأكدون أنهم سيستعدون عن دوائر الاتهام، خاصة أن الولايات المتحدة تعتمد إلى إلصاق كل ما يضرها بنف

القاعدة، من أجل تهريب حملتها الدولية الراهنة ضد "الإرهاب"، والتي تمحصد واشتطن من ورائها مكاسب ملموسة. كما أن هذا الوضع قد يدفع بعض الجهات في وقت ما إلى التعاون مع القاعدة، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر، من أجل القيام بعمليات ضد المصالح الأمريكية.

هذه الاعتبارات الخمسة تجعل تنظيم "قاعدة الجهاد" باستزاعته أن يشكل إزعاجا للولايات المتحدة الأمريكية في المدى المنظور. بل إن حلقا واشتطن، أو حتى الدول الغربية التي يصنفها تنظيم "قاعدة الجهاد" في خانة العدو مرشحة لأن تدخل في الدائرة التي قد تطالها أذرع التنظيم، وهو الأمر الذي يظهر بجلاء من تسجيل الصوتي الذي بثته قناة الجزيرة القطرية خلال شهر أكتوبر من عام ٢٠٠٢ لأمين الظواهري وهدد فيه بزهد من العمليات ضد الأمريكيين، وكذلك ضد فرنسا وألمانيا.

أهم المراجع والمصادر

١. أمين الظواهري، "فرسان تحت راية النبي"، وقد نشرت صحيفة "الشرق الأوسط" هذا الكتاب، الذي نجح أحد أعوان الظواهري في تهريبه إلى باكستان ومنها إلى لندن، حيث نشر على عدة حلقات، عام ٢٠٠٢ - ٢٠٠٢.
٢. منتصر الزيات، (القاهرة: دار مصر المحروسة)، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢.
٣. هشام مبارك، "الإرهابيون قادمون: دراسة مقارنة بين موقف الإخوان المسلمين وجماعات الجهاد من قضية العنف (١٩٦٨ - ١٩٩٤)"، (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية)، الطبعة الأولى، ١٩٩٥.
٤. ضياء رشوان، "تحولات الجماعات الإسلامية في مصر"، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، سلسلة "كراسات استراتيجية"، العدد رقم (٩٢)، السنة العاشرة - ٢٠٠٠.
٥. ضياء رشوان، مستقبل الحركات الإسلامية بعد أحداث سبتمبر، دراسة مقدمة إلى الندوة التي عقدها مركز المستقبل للدراسات والأبحاث القاهرة - مصر بتاريخ ٨ سبتمبر ٢٠٠٢.
٦. د. جهاد عودة، د. عمار علي حسن، "عولمة الحركة الإسلامية الراديكالية: الحالة المصرية"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، سلسلة "كراسات استراتيجية"، العدد رقم (١٢٠)، السنة الثانية عشرة - ٢٠٠٢.
٧. خالد الحروب، "الإسلاميون ومسألة التدخل الخارجي: وجهات نظر"، مجلة "المستقبل العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد رقم (١٩٤)، إبريل عام ١٩٩٥.
٨. عمار علي حسن، "أوجه الشبه والاختلاف بين الجماعات الإسلامية الراديكالية في مصر"، دراسة مقدمة إلى ندوة عن "الحركة الإسلامية في مصر" مركز دراسات التنمية السياسية والدولية، مؤسسة الصحفيين للتحسين ١٩٩٤.

- ٩ - د. فيصل دراج، و جمال باروت (محرران)، "الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية"، (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية)، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠ .
- ١٠ - نبيل عبد الفتاح، **الوجه والقناع: الحركة الإسلامية والعنف والتطبيع**. (القاهرة: دار سشات للدراسات والنشر والتوزيع)، الطبعة الأولى، ١٩٩٥ .
- ١١ - عبد القادر شبيب، "عمولو الإرهاب"، (القاهرة: دار الهلال)، الطبعة الأولى، ١٩٩٤ .
- ١٢ - ريتشارد هرير دكمجيان، "الأصولية في العالم العربي"، ترجمة: عبد الوارث سعيد، (المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٩٨٩ .
- ١٣ - د. أحمد جلال عز الدين، "الإرهاب في الشرق الأوسط: أسباب الانتشار"، مجلة "أوراق الشرق الأوسط"، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد (١٥)، أغسطس - نوفمبر ١٩٩٥ .
- ١٤ - تقرير مصر المحروسة، عام ١٩٩٦، القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، ١٩٩٧ .
- ١٥ - كمال السعيد حبيب، **الحركة الإسلامية من المواجهة إلى المراجعة**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى)، ٢٠٠٢ .
- ١٦ - إدريس لكريني، "مكافحة الإرهاب الدولي) بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية"، مجلة "المستقبل العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد رقم (٢٨١)، يوليو ٢٠٠٢ .
- ١٧ - محمد نزال، "الحركات الإسلامية في مواجهة التسوية"، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق)، الطبعة الأولى، ١٩٩٥ .
- ١٨ - إبراهيم البيومي غانم، "الغرب في رؤية الحركات الإسلامية المصرية"، مجلة القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد رقم (١٣٠)، سبتمبر ١٩٩٣ .
- ١٩ - أرشيف وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية، خلال عام ٢٠٠٢ .
- ٢٠ - أرشيف صحيفة الحياة التي تصدر في لندن باللغة العربية.

21 - www.isalamonline.net

22 - www.aljazeera.net

23 - www.ict.org.il

24 - www.bbcarabic.com

25 - www.cia.gov





٤. الجماعة الإسلامية في إندونيسيا

تثير دراسة الجماعة الإسلامية في إندونيسيا العديد من الإشكاليات، وأول مصادر تلك الإشكاليات هو طبيعة الجماعة الإسلامية ذاتها والتي تتسم بالغموض الشديد سواء فيما يتعلق بمآهبتها وطبيعتها وتاريخ تأسيسها وهيكلها التنظيمي، أو فيما يتعلق باعتمادها على أسلوب العمل السري، فضلا عن محدودية حجمها بالمقارنة بالحركات الإسلامية الأخرى، خاصة في العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط. ومن ناحية أخرى تتسم المعلومات المتاحة عن تلك الجماعة بالندرة الشديدة، فضلا عن أن معظم تلك البيانات والمعلومات المتوافرة مكتوبة باللغة الإندونيسية، باستثناء بعض المصادر المحدودة مثل بعض مقالات والحوارات الصحفية التي أجريت مع بعض قادة الجماعة.

وينقسم هذا النص إلى خمسة أقسام رئيسية. يتناول القسم الأول جذور نشأة وتطور الجماعة الإسلامية في إندونيسيا، ويتناول القسم الثاني الهيكل التنظيمي للجماعة وخصائص وسمات هذا الهيكل، سواء فيما يتعلق بالبناء التنظيمي للجماعة وقياداتها ورموزها التنظيمية، أو فيما يتعلق بعلاقة الجماعة بغيرها من الجماعات والتنظيمات الإسلامية الراديكالية في منطقة جنوب شرق آسيا وخارجها. ويتناول القسم الثالث أهداف واستراتيجيات عمل الجماعة وبنائها الفكري ومصادرها الفكرية. ويتناول القسم الرابع أهم أنشطة الجماعة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٣) وهي الفترة التي انسمت بكثافة نشاط الجماعة في منطقة جنوب شرق آسيا. أما القسم الخامس فيتوقف على تناول استراتيجية تعامل الحكومة الإندونيسية مع الجماعة. وأخيرا تعرض خاتمة الدراسة لمستقبل الجماعة الإسلامية في ضوء الإجراءات التي اتخذت ضد الجماعة في إندونيسيا ومنطقة جنوب شرق آسيا بشكل خاص، والولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة بشكل عام.

أولا: جذور النشأة والتطور

١. جذور نشأة الجماعة الإسلامية في إندونيسيا

ارتبطت نشأة التيار الإسلامي الراديكالي في إندونيسيا، بشكل عام، والجماعة الإسلامية، بشكل خاص، كفكرة أو كت تنظيم، بفترة النضال الوطني ضد الاستعمار الأجنبي، سواء الهولندي أو

الياباني، بالإضافة إلى النضال ضد النظام السياسي التسلسلي في إندونيسيا خلال مرحلة ما بعد الاستقلال. ويعني آخر، فقد تطورت فكرة "الجماعة الإسلامية" في سياق تجربة المقاومة ضد الاستعمار الخارجي، جنباً إلى جنب مع تجربة المقاومة ضد النظم الاستبدادية في إندونيسيا انتهاً بنظام الرئيس سوهارتو. فقد أشتقت فكرة "الجماعة الإسلامية" من فكرة "دار الإسلام" التي تبناها عدد من الحركات الثورية التي ظهرت في الأربعينيات من القرن العشرين والتي هدفت إلى إنشاء دولة إسلامية في إندونيسيا. ورغم تعاون تلك الحركات مع الجيش الثوري الإندونيسي خلال مرحلة النضال ضد الاستعمار الهولندي، إلا أنها رفضت الخضوع للسلطة الوطنية الإندونيسية عقب حصول إندونيسيا على استقلالها في عام ١٩٤٩م. وقد قاد تلك الحركات عدد من قادة الميليشيات العسكرية ذات الخلفية الإسلامية التحديثية^(٥١). ورغم اختلاف دوافع وأسباب تمرد تلك الحركات، إلا أن ما جمع بينها هو رفضها "العلمانية" كأساس للدولة الجديدة في مرحلة ما بعد الاستقلال، وسعي قادتها إلى تأسيس دولة إسلامية في الأقاليم التي سيطروا عليها بهدف إقامة "دولة إسلامية" في إندونيسيا عقب الحصول على الاستقلال، كما رفضت تلك الحركات التنازل عن سلطاتها للحكومة المركزية الإندونيسية عقب انتهاء الاستعمار الهولندي.

وقضت أولى تلك الحركات في "حركة سيكارمادجي مارديجان كارتو سوريجو" Sekarmadji Ma-ridjan Kartosuwirjo في إقليم غرب جاوة. ويعد كارتو سوريجو هو الملمم السياسي لأبي بكر بهاشير وزملائه في الجماعة الإسلامية. وقد ساهم كارتو سوريجو في تأسيس "حزب الله" أحد الميليشيات التطوعية التي تم تأسيسها تحت إشراف "مجلس مسلمي إندونيسيا" All Indonesian Muslim Council (Majelis Syuro Muslimin Indonesia) أثناء الاحتلال السياسي لإندونيسيا، كما ساهم في تحويل هذا المجلس إلى حزب سياسي بعد الحرب العالمية الثانية وسعى الاستعمار الياباني، وبعد إجبار سلطات الاستعمار الهولندية لقادة الحركة الوطنية الإندونيسية على توقيع اتفاق في عام ١٩٤٨، يقضي بسحب قادة الميليشيات الوطنية لقواتها من بعض أجزاء جاوة، أعلن كارتو سوريجو تأسيس "الجيش الإسلامي لإندونيسيا" (Tentara Islam Indonesia, TII)، وترى على بناء جيش وسلطة وطنية خاصة به في منطقة غرب جاوة، كما شرع في بناء الهياكل الإدارية والسياسية في الإقليم. وفي خطوة أكثر تقدماً قام كارتو سوريجو بإعلان "دولة إندونيسيا الإسلامية" Negara Islam Indonesia رسمياً في ٧ أغسطس ١٩٤٩. وأطلق على المناطق الواقعة تحت سيطرته "الجيش الإسلامي لإندونيسيا" اسم "دار الإسلام". Darul Islam. وقد أدت تلك الخطوة إلى صراع شديد بين كارتو سوريجو والسلطة الوطنية الإندونيسية طوال ثلاثة عشر عاماً متواصلة حتى تم القبض عليه عام ١٩٦٢.

أما الحركة الثانية فتتمثل في "حركة جنوب سولاويزي" South Sulawesi بقيادة كهار موزاكار Kahar Muzakkar ويرجع تمرد موزاكار على السلطة الوطنية الإندونيسية والجيش الوطني الإندونيسي إلى عدم تحقيق طموحاته بعد انتهاء الاستعمار، خاصة بالنظر إلى الدور الذي قام به في مجال تعبئة الحركة الوطنية المقاومة للاستعمار منذ منتصف الأربعينيات، ثم قيادة المقاومة الوطني

^{٥١} يشير مفهوم "الإسلام التحديثي" في إندونيسيا إلى الاتجاه الإسلامي الذي يعتقد في أهمية زيادة دور الإسلام في الحياة السياسية والاجتماعية، نون أن يعني بالضرورة تغيير الدستور أو إلغاء الأساس العلماني للدولة في إندونيسيا. كما يعد هذا الاتجاه أيضاً في التفسير الحرفي للقران الكريم والسنة، ويمثل هذا الاتجاه حالياً جماعة الجمعية المسلمة في الأحزاب السياسية الإسلامية. أما مفهوم "الإسلام التقليدي" فيشير إلى الاتجاه الإسلامي الذي يمزج بين الإسلام والتقاليد الإندونيسية، ويمثل هذا الاتجاه جماعة "نهضة العلماء"، بالإضافة إلى مختلف القوى السياسية الأخرى.

منطقة جنوب سولاويزي ابتداءً من عام ١٩٥٠ بالتنسيق مع الجيش الإندونيسي. مما أدى إلى تفرده على السلطات والجيش الوطني الإندونيسي. غير أنه يلاحظ أن موزاكار كان معنياً بالتركيز على سولاويزي، وبالأخص جنوب سولاويزي، دون أن يطمح إلى تأسيس دولة إسلامية مستقلة، مما دفع به في عام ١٩٥٣ إلى إعلان سولاويزي جزءاً من "دولة إندونيسيا الإسلامية" بقيادة كارنو سوريجو، مع ملاحظة استخدام موزاكار اسماً مختلفاً للدولة الإسلامية التي أعلن عن تأسيسها كارنو سوريجو، حيث استخدم اسم جمهورية إندونيسيا الإسلامية "Negara Republik Islam Indonesia (NRII)" ومثله مثل كارنو سوريجو، بعد موزاكار من الإسلاميين التحديثيين. وعلى الرغم من ضعف الروابط العملية بين الحركتين، إلا أنهما حافظتا على الاندماج فيما بينهما كحركة واحدة على الأقل على المستوى النظري أو على المستوى المعلن.

وأخيراً، جاء التمرد الثالث في إطار حركة "دار الإسلام" في "آتشيه". وتعد تلك الحركة بمثابة الجذور الرئيسية لحركة "آتشيه الحرة" (Gerakan Aceh Merdeka (GAM) التي ظهرت في عام ١٩٧٦.

وقد شهدت تلك الحركات بأفرعها الثلاثة تدهوراً شديداً نتيجة هزيمتها عسكرياً والقبض على قادتها بحلول منتصف الستينيات، مما أدى إلى استسلام بعض قادتها للحكومة الإندونيسية الرسمية، واندماج البعض في المؤسسة العسكرية الإندونيسية، وهروب البعض الآخر إلى ماليزيا. وقد شهدت بقايا تلك الحركات وأنصار فكرة "دار الإسلام" ضربة قاسية على يد نظام الرئيس سوهارتو في منتصف السبعينيات. وقد لجأت وكالة المخابرات الإندونيسية خلال تلك الفترة إلى إحياء فكرة "دار الإسلام" وإقناع - أو إجبار - أعضاء تلك الحركة عن اندماجها في الجيش الإندونيسي على الاتصال ببقايا أعضاء تلك الحركة وإقناعهم بأهمية التعاون مع أجهزة الأمن الإندونيسية بهدف القضاء على خطر المد الشيوعي بعد سقوط جنوب فيتنام تحت سيطرة التيار الشيوعي في عام ١٩٧٥. يدعى أن فكرة "دار الإسلام" هي لسان الأكثر فعالية لمواجهة هذا الخطر. وقد نجحت المخابرات الإندونيسية من خلال تلك الطريقة في إضطراب، والوصول إلى معظم أعضاء وأنصار حركة "دار الإسلام" خلال تلك الفترة والقبض عليهم بدعى الانتساب إلى إحدى الجماعات الإسلامية المجهولة. أطلقت عليها المخابرات الإندونيسية "كوماندو الجهاد" Komando Jihad واتهامها بالسعى إلى تأسيس دولة إسلامية في إندونيسيا وتطبيق أفكار كارنو سوريجو. وقد نجحت السلطات الأمنية الإندونيسية من خلال تطبيق تلك الخطة، والتي أعدها أحد المسؤولين في وكالة المخابرات الإندونيسية ومستشارو الرئيس سوهارتو، في القبض على حوالي ١٨٥ شخصاً بحلول منتصف عام ١٩٧٧ بتهمته الانتساب إلى هذا التنظيم (٢). غير أنه على الرغم من تلك الضربات ظل بعض قيادات وأنصار حركة دار الإسلام يعيشون في الخفاء.

وقد لعبت تجربة حركة "دار الإسلام" دوراً مهماً في تطور "الجماعة الإسلامية" من خلال عدد من المعابر: المحور الأول هو سعي بعض أعضاء الحركة إلى تأسيس "جماعة إسلامية" كخطوة رئيسية نحو بناء الدولة الإسلامية. ومن الأمثلة البارزة هنا هو جاوز توفيق Gaos Taufik، أحد قيادات حركة دار الإسلام والذي مر مع عدد من الأعضاء السابقين للحركة إلى إحدى القرى بشمال سومطرة. ووفق بعض التقارير دعا توفيق في عام ١٩٧٥ الشيخ عبد الله عمر - أحد الدعاة الشباب في ذلك الوقت - لحضور اجتماع بمنزل أحد أعضاء الحركة البارزين بمدينة ميدان، قاموا خلاله بمناقشة انتهاكات حكومة سوهارتو للشريعة الإسلامية. وانتهى الاجتماع باقتراح توفيق على الحاضرين الانضمام إلى تنظيم أو جماعة أطلق عليها "الجماعة الإسلامية" لتتزم بالتطبيق الصارم للشريعة الإسلامية. إلا أنه تم القبض على توفيق في عام ١٩٧٧. وعرفت خلالها تلك القضية بقضية "الجماعة الإسلامية"، كما تم القبض على عبد الله عمر في عام ١٩٧٩ (٣).

أما المحور الثاني، فقد قُتل في اندماج بعض عناصر حركة "دار الإسلام" والتي ظلت تعيش في الخفاء في مؤسسة "شبكة مجروكي" و"معهد المؤمن" الذي أسسه بعاشير والشيخ عبد الله سنجاكار. وكان من أبرز هؤلاء: سانوسي داريس Sanusi Daris، وزير الدفاع في حركة كاهار موزاكار، الذي ظهر مرة أخرى في منتصف الثمانينات، وعمل كهمزة وصل بين الإسلاميين الراديكاليين في جنوب سولاويزي وأبو بكر بعاشير (٤). وتمثل المحور الثالث في تأثير مؤسسي الجماعة الإسلامية، عبد الله سنجاكار وأبو بكر بعاشير، بخبرة حركة دار الإسلام. فقد مثلت الحركة النموذج السياسي الملمه لقادة ورموز الجماعة الإسلامية، وفي مقدمتهم أبو بكر بعاشير. فقد انطلقت تجربة "دار الإسلام" من اقتراض أنه لتأسيس دولة إسلامية كان لابد من إنشاء "جماعة إسلامية" Jemaah Islamiyah كشرط ضروري مسبق، وهي الفكرة التي استقاها أبو بكر بعاشير وأتباعه من تلك التجربة. كما عبر عبد الله سنجاكار في منتصف السبعينيات عن الحاجة إلى ضرورة تأسيس جماعة منظمة أو تنظيم أطلق عليه "الجماعة الإسلامية" بأخذ علي عاتقه الجهاد من أجل تأسيس دولة إسلامية. وفي خطوة أكثر عملية نحو تجسيد فكرة "الجماعة الإسلامية" قام عبد الله سنجاكار وأبو بكر بعاشير في أواخر عقد السبعينيات بتأسيس ما عرف بـ "شبكة مجروكي" Ngruki Network والتي ضمت عددا من المضطهدين علي يد نظام الرئيس سوهارتو. وشهدت تلك الشبكة توسعا ملحوظا في نهاية عقد الثمانينات بسبب انضمام أعداد متزايدة من الإندونيسيين ممن تعرضوا للاضطهاد السياسي علي يد رموز نظام سوهارتو خلال تلك الفترة. واعتمدت قيادة تلك الشبكة علي "معهد المؤمن الإسلامي" Al-Mukmin Islamic Boarding School in Ngruki بالقرب من "سولو" بوسط جاوة.

وهكذا، يمكن أن نشير هنا إلى ملاحظتين مهمتين بخصوص المفاهيم المستخدمة خلال تلك المرحلة، لا تخلو من دلالة مهمة بشأن نشأة وتطور الجماعة الإسلامية في إندونيسيا: تتمثل الملاحظة الأولى في استغناء مفهوم "الجماعة الإسلامية" خلال عقدي السبعينيات والثمانينات، سواء من جانب أعضاء "دار الإسلام" أو "معهد المؤمن"، ليشير إلي معنى محدد وهو "المجموعة / الجماعة التي تطبق فيما بينها الشريعة الإسلامية كخطوة أو مرحلة أولى لإقامة الدولة الإسلامية" (٥). وفي إطار هذا المفهوم حدث قدر كبير من التداخل بين أنصار حركة "دار الإسلام"، من ناحية، ومجموعة أبي بكر بعاشير وعبد الله سنجاكار في إطار معهد المؤمن و"شبكة مجروكي"، من ناحية أخرى. الملاحظة الثانية هي اختلاق أجهزة الأمن الإندونيسية، خاصة وكلاء المخابرات، لمفهوم "كوماندو الجهاد"، واتساع نطاق استخدامه فيما بعد، ليشير إلى بقايا أعضاء حركة دار الإسلام، بينما لم يستخدم أعضاء تلك الحركة هذا المفهوم. أما مفهوم "الجماعة الإسلامية" فقد استخدمه جانب الحكومة ابتداءً من الثمانينات ليشير إلي "التنظيم" المجدد الذي سعى أعضاء حركة دار الإسلام إلى تأسيسه خلال تلك الفترة.

وتأتي أهمية هاتين الملاحظتين بالنظر إلى الخلاف حول تاريخ تأسيس الجماعة الإسلامية كتنظيم. يرجع هذا الخلاف إلي عوامل عديدة يأتي في مقدمتها ما سبق الإشارة إليه من قدم استخدام "الجماعة الإسلامية" كمفهوم أو أيديولوجية، وتعدد استخدام المفهوم بين أنصار حركة دار الإسلام والحكومة وأعضاء معهد المؤمن بقيادة أبي بكر بعاشير وعبد الله سنجاكار، واستخدامه من قبل الحكومة في منتصف السبعينيات كمرادف لحركة "كوماندو الجهاد" (٦). غير أنه يجب التمييز بين استخدام الجماعة الإسلامية كمفهوم وإنشاء أجنحة الإسلامية كتنظيم، إذ ترجع الأخيرة إلي منتصف التسعينيات فقط أثناء وجود عبد الله سنجاكار وأبي بكر بعاشير في ماليزيا (٧). وهو ما يعني أن إنشاء الجماعة الإسلامية كتنظيم قد تم خارج إندونيسيا.

وبالإضافة إلي الدور المهم الذي لعبته حركة "دار الإسلام" كمصدر مهم للإلهام السياسي والديني فقد ومؤسسي الجماعة الإسلامية، إلا أنه لا يمكن الفصل بين تأسيس "الجماعة الإسلامية" وسيطرة النظم السياسي

النسبية في إندونيسيا منذ الاستقلال وحتى سقوط نظام سوهارتو في مايو ١٩٩٨، ومحاولة تلك انظم تكريس الطابع والأساس العلماني للدولة والسياسة من خلال عقيدة "البنسايلا". فقد تميزت فترة الرئيس سوكارنو بفرض فلسفة "البنسايلا" كفلسفة محورية للدولة والسياسة والمجتمع والتي استندت إلى خمسة عناصر هي: التوحيد، والإنسانية، والقومية، والسيادة الشعبية، والعدل الاجتماعي. ورغم الدور الذي لعبه التيار الإسلامي خلال عقد الستينيات في مقاومة التيار الشيوعي والتنظيمات الشيوعية في إندونيسيا خلال تلك الفترة، إلا أن الرئيس سوهارتو عمد خلال عقود السبعينيات والثمانينيات إلى تهميش وإضعاف دور التيار الإسلامي من خلال إلغاء كافة الأحزاب الإسلامية ودمجها في عام ١٩٧٣ في حزب واحد هو حزب "التنمية المتحد" الذي آمن بفلسفة البنسايلا كأيدولوجية وحيدة، بالإضافة إلى استخدام القوة العسكرية للقضاء على التيار الإسلامي الراديكالي أو تلك التي ترفض فلسفة "البنسايلا". غير أنه مع أواخر عقد الثمانينيات حاول سوهارتو توظيف القوى الإسلامية لتعويض التراجع في دعم الجيش له. وعلي الرغم من التحول النسبي في استراتيجية تعامل نظام سوهارتو مع التيار الإسلامي، إلا أن هذا التحول ظل محدوداً ولم يجل دون قبضة الأجهزة الأمنية على تلك القوى. وقد ساهمت تلك البيئة في خلق حافز لدى القوى الإسلامية لتبني أهداف أكثر راديكالية تجاه النظام السياسي والمجتمع الإندونيسي، على نحو ما عكسته تجربة إنشاء الجماعة الإسلامية في عام ١٩٩٥.

وجاء التطور الأهم الذي شهده التيار الإسلامي عقب التحولات المهمة التي شهدتها النظام السياسي في إندونيسيا في عام ١٩٩٨، وبدء عملية التحول الديمقراطي واتجاه النظام السياسي نحو مزيد من الانفتاح السياسي بمقارنة بال عقود السابقة (٨). فقد أدت تلك التحولات إلى احتدام المنافسة بين عدد من الفاعلين السياسيين والاجتماعيين ليس فقط من أجل الوصول إلى السلطة، ولكن من أجل إعادة صياغة السياسة الإندونيسية وهوية الدولة والقضاء على أيديولوجية البنسايلا والأساس العلماني للدولة. وكان "الإسلام"، بشكل عام، و"الإسلام السياسي"، بشكل خاص في مقدمة هؤلاء الفاعلين. فقد وجدت القوى الإسلامية في هذا التطور فرصة مهمة للعمل على إعادة مناقشة وطرح العديد من القضايا التي أثرت عقب الاستقلال وخلال عقد الخمسينيات، خاصة هوية الدولة الإندونيسية، وما ارتبط بها من قضايا فرعية مثل تطبيق الشريعة الإسلامية، وإلغاء سياسة البنسايلا، وهي القضايا التي استطاعت الأنظمة السياسية المتعاقبة خلال العقود السابقة إغلاقها أو على الأقل تعظيمها. وهكذا، أدت تلك التحولات إلى تضاعف الطموحات السياسية لدى التيار الإسلامي، بشكل عام، والراديكالي، بشكل خاص.

ولم يقتصر دور البيئة السياسية الجديدة بعد انهيار نظام سوهارتو على تشجيع التيارات الإسلامية الراديكالية القائمة نحو تطوير أهدافها وآليات عملها، ولكنها ساهمت في ظهور وتأسيس جماعات إسلامية راديكالية جديدة، كان أهمها على سبيل المثال جماعة "عسكر الجهاد" بقيادة جعفر عمر نائب Gaafar Umar Thaleb في ٣٠ يناير ٢٠٠٠ والتي تعد الجناح العسكري لـ "منتدى اتصالات أهل السنة والجماعة" Forum Komunikasi Ahlul Sunnah Wal Jamaah الذي تم تأسيسه في أربائل عام ١٩٩٨ على يد عدد من رجال الدين المتشددون في إندونيسيا والذي يرأس مجلس إدارته جعفر عمر نائب، بالإضافة إلى "جبهة بامبيلا إسلام" (جبهة الدفاع عن الإسلام) Pembela Islam Front التي تم تأسيسها في ١٧ أغسطس ١٩٩٨ بعد سقوط نظام سوهارتو مباشرة (٩). وقد تفاوتت استراتيجيات عمل القوى الإسلامية خلال تلك المرحلة، فبينما فضلت بعض القوى الاندماج في النظام السياسي أو العمل من داخل النظام والتحول إلى أحزاب سياسية، رفضت قوى أخرى قبول النظام الجديد أو التعاطي معه، ورأت في المرحلة الجديدة فرصة مهمة لممارسة الضغوط على النظام السياسي وخلق بيئة غير مستقرة على المستويين المحلي والإقليمي تساهم في النهاية في سقوطه (١٠).

٢ . تطور الجماعة الإسلامية

يمكن التمييز بين مراحل ثلاث في تطور الجماعة الإسلامية في إندونيسيا ، سواء من حيث تطور قدراتها التنظيمية أو توجهاتها الفكرية.

المرحلة الأولى: مرحلة تطوير البناء التنظيمي للجماعة

بدأت تلك المرحلة عقب خروج أبي بكر بعاشير وعبد الله سنجاكار من السجن في عام ١٩٨٢ ، واستطاعت الجماعة خلافاً للتركيز على تطوير قدراتها ونهائها التنظيمي من ناحية، والعمل على دعم نفوذها داخل قطاعات المجتمع الإندونيسي، من ناحية أخرى. فقد قام بعاشير وسنجاكار عقب خروجهما من السجن بالعودة إلى مدرسة نجروكي واستكمال بنا "شبكة نجروكي". من خلال التركيز على محورين رئيسيين. الأول هو العمل على تجسيب أعضاء وطلبة مدرسة وشبكة نجروكي ممن تعرضوا للاعتقال والسجن على يد نظام سوهارتو، وتنظيم لقاءات واجتماعات شهرية لتلك المجموعات. أما العنصر الثاني، فقد تمثل في العمل على بنا شبكة من الخلايا محدودة العدد (٨ - ١٥ فرداً) ممن يعيشون في قرية أو منطقة واحدة، تلتزم تلك الخلايا بتطبيق الشريعة الإسلامية فيما بينها، حيث يقوم أعضاء تلك الخلايا بأداء القسم على الطاعة لأوامر وتعليمات بعاشير وسنجاكار ما لم تكن تلك الأوامر تخالف الله ورسوله. وقد عُرفت تلك الخلايا بنظام "الأسرة" Usroh والتي نظر إليها بعاشير كآلية لينا المجتمع المسلم الذي شكّل في تصوره مقدمة ضرورية لينا الدولة الإسلامية. وقد شكّل هذا النظام أحد أركان الرئيسية لتأثير بعاشير بالأفكار التنظيمية لحسن البناء مؤسس جماعة الإخوان المسلمين في مصر.

ومن ناحية أخرى، استطاعت "الجماعة الإسلامية" تطوير نفوذها داخل قطاعات المجتمع الإندونيسي خاصة طلبة الجامعات، وتطوير علاقتها بالقيادات الطلابية. وقد استغلت الجماعة خلال تلك المرحلة تأثير الثورة الإيرانية على قطاعات الشباب والطلبة في إندونيسيا، حيث انتشرت خلالها حلقات النقاش التي ركزت على قضايا تطبيق الشريعة الإسلامية وانتهاكات نظام سوهارتو للشريعة، وركز النشاط الإسلامي للطلبة خلال تلك المرحلة في جامعة "يوجياكارتا" Yogyakarta بوسط جاوة التي تحولت إلى مركز للصحة الإسلامية خلال تلك المرحلة. وقد لعب الدور الأساسي في هذا السياق كل من فكر الدين مقتي Fikriuddin Muqti ومقيليانسياه Muchliansyah اللذين لعبا دوراً مهماً في تعبئة الصحة الدينية بين طلبة الجامعة من خلال مسجد "سوديرمان" Sudirman بالقرب من جامعة يوجيا كارتا، بالإضافة إلى عرفان سورياهواردى Irfan Suryahardy والمعروف بعرفان س. أواس Irfan S. Awwas (أخو فكر الدين مقتي)، من خلال إصداره في عام ١٩٨١ مجلة "الرسالة" التي ركزت على نشر اقتباسات من أحاديث وخطب آية الله الحسيني، ومقابلات ولقاءات مع رموز وأعضاء "حركة دار الإسلام". بالإضافة إلى توجيه النقد إلى سياسات نظام سوهارتو. كما تم عرفان في عام ١٩٨٢ برئاسة مكتب الهيئة التنسيقية لمسجد الشباب "Coordinating body of Mosque Youth" إلى أن تم القبض عليه في عام ١٩٨٣ بتهمة التخطيط لتأسيس دولة إسلامية وتعبئة الشباب بغرض محاكاة نموذج الثورة الإسلامية الإيرانية (١١).

المرحلة الثانية: مرحلة الانتشار وتطوير القدرات العسكرية

بدأت تلك المرحلة مع هجرة معظم قيادات الجماعة إلى ماليزيا ابتداءً من عام ١٩٨٥. فقد قام أبو بكر بعاشير وعبد الله سنجاكار، عقب قبول المحكمة الإندونيسية العليا في فبراير ١٩٨٥ الاستئناف ضد الحكم الصادر بشأن تخفيف مدة العقوبة ضدّهما إلى ثلاث سنوات وأربعة أشهر وطلب استدعائهما، بالهروب إلى ماليزيا في أبريل من نفس العام. وجدير بالذكر أن بعاشير قد فسر انتقال قادة الجماعة إلى ماليزيا لا باعتبارها هروباً ولكن بمثابة "هجرة" للهروب من أعداء الإسلام على غرار هجرة الرسول (ص) من مكة إلى المدينة. وسلك المجموعة المهاجرة إلى ماليزيا بالإضافة إلى بعاشير وسنجاكار كلا من فكر الدين مقتي (المعروف أيضاً بمحمد

إدراك عبد الرحمن أو أبي جبريل، والمستول عن التجنيد والتعبئة بالجماعة. كما أصبح عضو اللجنة التنفيذية لمجلس المجاهدين في أغسطس عام ٢٠٠٠. وقد تم القبض عليه في ماليزيا في عام ٢٠٠٢ بموجب قانون الأمن الداخلي بتهمته الانتماء إلى الجماعة الإسلامية، وأجوس سوناترو (Agus Sunatro) عضو هيئة تحرير مجلة الرسالة في أوائل الثمانينيات، وأحمد فلاح، وروسلي أريوس Rusli Aryus، ومويين بوستامى Mu-bin Bustami، وفجار صديق Fajar Sidiq عضو هيئة تحرير مجلة الرسالة خلال فترة الثمانينيات والذي التحق بالجماعة في عام ١٩٨٦، وتم القبض عليه في ماليزيا في عام ٢٠٠٢ طبقاً لقانون الأمن الداخلي بسبب لوائحه للجماعة الإسلامية، وأجونج رياضي (Agung Riyadi) تم القبض عليه في يناير ٢٠٠٢ في ماليزيا طبقاً لقانون الأمن الداخلي، وهو أخو فجار صديق (١٢).

وعلى الرغم من "هجرة" قيادات الجماعة، وعلى رأسهم بعاشير وسنجاكار، إلى ماليزيا إلا أن ذلك لم يؤد إلى ضعف سيطرة تلك القيادات على الجماعة في إندونيسيا، وذلك لعدد من الأسباب أهمها تمتع تلك القيادات بعلاقة الأستاذية تجاه الجيل الثاني من الجماعة ممن تتلمذوا على أيديهم في مدرسة مجبروكي، و علاقات النسب والصداقة التي ربطت بين تلك القيادات وعدد من القيادات الأخرى التي ظلت في إندونيسيا، بالإضافة إلى استمرار الاتصال بين الجانبين من خلال المبعوثين الشخصيين بين قادة الجماعة في ماليزيا وإندونيسيا.

وقد شهدت تلك المرحلة عدداً من التحولات المهمة والمترابطة في إطار تطور الجماعة الإسلامية:

كان أول تلك التحولات هو اتجاه الجماعة إلى تطوير قدراتها العسكرية، ما أو أطلق عليه عبد الله سنجاكار "تعمد القوة"، من خلال التركيز على إرسال عدد من عناصرها إلى أفغانستان للمساهمة في الحرب ضد الاتحاد السوفيتي بهدف تنمية المهارات والقدرات العسكرية لأعضاء الجماعة وتطوير كوادر جديدة في هذا المجال. وقد بدأت تلك العملية منذ منتصف الثمانينيات، حيث تم تكليف كل من عبد الله أنشوري Abdullah Anshori المعروف بأبي فاتح، وأندي محمد تقوي Andi Mohamed Taqwa أحد خريجي مدرسة مجبروكي في أوائل الثمانينيات، لعب دوراً مهماً في ربط عدد من العناصر الباقية من حركة دار الإسلام بالجماعة الإسلامية من خلال تعريف تلك العناصر بعيد الله سنجاكار وأبي بكر بعاشير، مثل تعريف ساتوسي داريس، وزير الدفاع في حركة جنوب سولاويزي بعيد الله سنجاكار وأبي بكر بعاشير في عام ١٩٨٤) في عام ١٩٨٦ بتولي مسئولية إرسال أكبر عدد ممكن من الأعضاء إلى باكستان وأفغانستان. وقد سافر محمد تقوي إلى أفغانستان حيث قضى بها فترة تهيئاً لتطوير تلك العلاقات. ومن ناحية أخرى، فقد مثل هذا التحول بداية مهمة لتطوير العلاقة بين الجماعة الإسلامية والإسلاميين العرب وغير الأفغان في أفغانستان بقيادة أسامة بن لادن (١٣). ومع انتهاء الحرب السوفيتية الأفغانية، وتراجع حجم التمويل المادي الذي حظت به الجماعة عبر أفغانستان خلال تلك المرحلة، اتجهت الجماعة إلى تطوير علاقاتها مع الجماعات المسلحة في منطقة جنوب شرق آسيا خاصة جبهة تحرير موروا الإسلامية في الفلبين.

أما التحول الثاني، والذي جاء كنتيجة طبيعية للتحول الأول وخروج الجماعة من موطنها الرئيسي (إندونيسيا)، فقد مثل في تطور البعدين الدولي والإقليمي في نشاط ونطاق عمل الجماعة. إذ شهدت تلك المرحلة -بالإضافة إلى هجرة عدد من قادة الجماعة إلى ماليزيا - سفر بعض أعضائها إلى المملكة العربية السعودية لزيارة كوده Zakaria Qudah أحد أعضاء هيئة تحرير مجلة الرسالة، وإلى السويد (محمد تقوي، وإلى ألمانيا وهولندا (عبد الواحد المعروف بكادونجا Kadungga)

وقتل التحول الثالث في افتتاح الجماعة الإسلامية في إندونيسيا على الجماعة الإسلامية في مصر من خلال أحد أعضائها وهو عبد الواحد أو كادونجا الذي سافر إلى ألمانيا في عام ١٩٧٦ لاستكمال دراسته، حيث ساهم في تأسيس "رابطة الشباب المسلم في أوروبا" Muslim Youth Association of Europe، واستطاع من

خلال تلك الرابطة تكون علاقات صداقة بالناشطين الإسلاميين المقيمين في أوروبا من منطقة الشرق الأوسط كما تأثر بالأفكار الراديكالية لهؤلاء الناشطين. وفي تطور أكثر تقدما انتقل كادونجما إلى هولندا في الثمانينيات حيث تعرف في عام ١٩٨٩ بأسامة رشدي، أحد قيادات الجماعة الإسلامية المصرية، وطور معه علاقة صداقة قوية كما تشير بعض المصادر الغربية (١٤)، والتي ترى أنها قد ساهمت في تطور علاقة الجهاد الإسلامية بإندونيسيا بالجماعة الإسلامية في مصر بشكل ملحوظ ابتداءً من عام ١٩٩٥، وهو الأمر الذي يؤكد مصادر أخرى مصرية أو غربية. غير أن نفس تلك المصادر الغربية تشير إلى أن هذا الانفتاح على الجهاد الإسلامية المصرية قد أدى إلى حدوث انقسام داخل الجماعة الإسلامية أثناء وجودها في ماليزيا، حيث أسفر عن نحو اتجاه داخل الجماعة، مثله عبد الله سنجكار وأبو بكر بعاشير، يدعو إلى تجاوز فكرة تأسيس دولة إسلامية في إندونيسيا والعمل على إنشاء "خلافة إسلامية دولية"، بينما تمسك الاتجاه التقليدي. ومثله فكر الدين ملن وموقليانسياه بفكرة "دار الإسلام" وإنشاء دولة إسلامية داخل الحدود الإندونيسية. ولم يتم تسمية هذا الحلال إلا بعد عودة قيادات الجماعة إلى إندونيسيا ابتداءً من منتصف عام ١٩٩٨ (١٥).

وأخيراً، قتل التطور الرابع في تحول جاكارتا إلى نقطة تركز الجماعة الإسلامية بدلا من وسط جاوة. فعلى الرغم من مركزية موقع مدرسة مجروكي، ومسجد "سوديرمان"، وانضمام أعداد متزايدة من الطلبة في مناطق جنوب سولاويزي، ولومبوك Lombok، وأمبون Ambon، وغرب سومطرة، ولامبونج Lambung إلى الهيئة التنسيقية لمسجد الشباب في "بوجياكارتا"، إلا أنه تحت تأثير الضغوط الأمنية في منطقة جاوة اتجهت النسبة الغالبة من عناصر الجماعة الإسلامية في إندونيسيا إلى التركز في جاكارتا، وقد بدأت بوادر هذا التحول مع أواخر عام ١٩٨٣، إلا أنه شهد تسارعا ملحوظا مع هجرة قيادات الجماعة إلى ماليزيا.

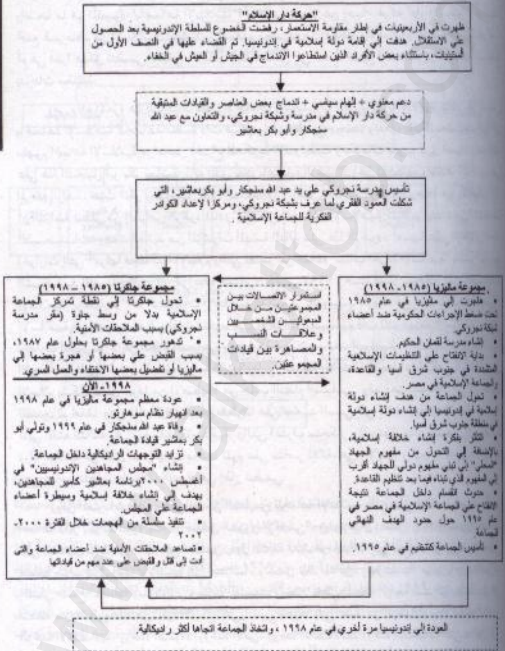
المرحلة الثالثة: تصاعد الجناح الراديكالي داخل الجماعة

وبدأت تلك المرحلة مع عودة مجموعة ماليزيا إلى إندونيسيا مرة أخرى في عام ١٩٩٨ عقب انهيار نظام سوهارتو، حيث توفي عبد الله سنجكار في نوفمبر ١٩٩٩ وتولى عقبه أبو بكر بعاشير قيادة الجماعة. وتجزت تلك المرحلة بتصاعد الجناح الراديكالي داخل الجماعة والذي مثله عناصر الجبل الثاني، خاصة ممن تتلمذوا على يد عبد الله سنجكار أثناء وجودهم في ماليزيا. كما جاء تطور الاتجاه الراديكالي امتدادا أو نتيجة لمجموعة التحولات التي شهدتها الجماعة خلال فترة وجودها في ماليزيا على نحو ما سبق تناوله. وقد انعكس تطور التوجهات الراديكالية داخل الجماعة في أكثر من مظهر، كان أهمها تسارع تورط الجماعة في العديد من أعمال العنف والتفجيرات والتي أخذت اتجاهها ملحوظا ابتداءً من عام ٢٠٠٠، وتحول الجماعة إلى استهداف المصالح الغربية والأمريكية والمسيحيين خلال تلك المرحلة.

ومن بين التطورات المهمة التي شهدتها الجماعة خلال تلك المرحلة تأسيس "مجلس المجاهدين الإندونيسيين" Majelis Mujahidin Indonesia (MMI) بالتعاون مع مختلف القوى الإسلامية الإندونيسية الداعية إلى تطبيق الشريعة الإسلامية. فقد دعت الجماعة تلك القوى إلى عقد اجتماع طارئ خلال الفترة (٥-٧) أغسطس ٢٠٠٠ عرف بـ "مؤتمر المجاهدين"، حيث تم الإعلان عن تأسيس "مجلس المجاهدين الإندونيسيين" والذي تبنى مجموعة من الأهداف كان أهمها: العمل على إنشاء "خلافة إسلامية دولية جديدة". وقد سيطر أعضاء الجماعة الإسلامية على هذا المجلس، فتولى أبو بكر بعاشير رئاسة "مجلس الحل والعقد" أو ما عرف بأمير المجاهدين، كما تولى عبد القادر براجا رئاسة قسم الفتوى بمجلس الحل والعقد، بينما تم تعيين كل من موقليانسياه وفكر الدين مقشي (أبو جبريل) في اللجنة التنفيذية المسئولة عن دعم موارد المجلس، بالإضافة إلى العديد من العناصر الأخرى (١٦). وقد أدى إنشاء هذا المجلس إلى حدوث انقسام كبير داخل الجماعة على نحو ما تشير إليه الدراسة لاحقا. ويوضح الشكل رقم (١٤) تطور الجماعة الإسلامية خلال مراحل تطورها المختلفة.

شكل رقم (٤ - ١)

مراحل نشأة وتطور الجماعة الإسلامية في إندونيسيا



ثانياً، الهيكل التنظيمي والعلاقات الإقليمية والدولية للجماعة الإسلامية

١ . الهيكل التنظيمي

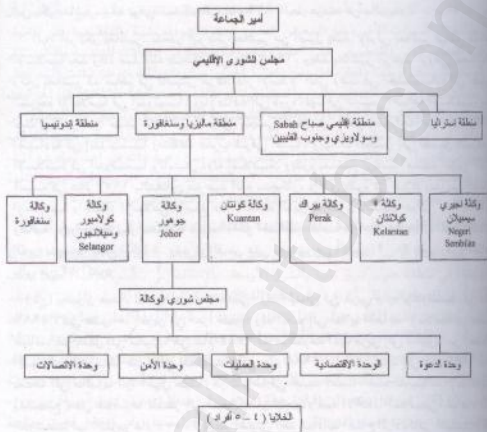
يتمس الهيكل التنظيمي للجماعة الإسلامية في إندونيسيا بقدر كبير من الغموض الذي يعود إلى مجموعة من الأسباب، أهمها عدم وضوح مفهوم "الجماعة الإسلامية" ذاته وطبيعة الجماعة، بالإضافة إلى تفاوت مفهوم الجماعة وفق تصورات كل من الحكومة وأعضاء الجماعة، فحتى عام ١٩٧٩ لم يكن واضحاً ما هو المقصود بـ"الجماعة الإسلامية"، وهل هي تعبير عن إحياء "حركة دار الإسلام"؟ أم أنها تجمع غير منظم من الإسلاميين المتشددين تجمعهم مجموعة من الأفكار والأهداف والظواهر المشتركة؟ أم هي آخرها هيكل تنظيمي حقيقي؟ وبدو أنها تتضمن إلى حد ما جميع الخصائص والسمات السابقة بدرجات مختلفة.

وفي واقع الأمر، مازالت هناك بعض الاتجاهات والتحليلات التي ترى أنه لا وجود لمادي لما يسمى بالجماعة الإسلامية كجماعة منظمة ذات هيكل وينا. تنظيمي محدد. وتذهب تلك التحليلات إلى أن مفهوم الجماعة الإسلامية هو محض اختراع للحكومة الإندونيسية وحكومات جنوب شرق آسيا. وقد أكد على هذا التحليل أبو بكر بعاشير ذاته الذي يُقدّم باعتباره الزعيم الروحي للجماعة وقائدها الفكري في المرحلة الراهنة، حيث أنكر وجود مثل هذه الجماعة (١٧). غير أنه علي الرغم من وجاهة هذا الاتجاه، إلا أن الدراسة تتطرق من افتراض الوجود المادي والفعلي للجماعة الإسلامية كتتظيم ابتداءً من منتصف التسعينيات. وهناك العديد من المؤشرات المهمة الدالة على هذا الوجود، أهمها علي الإطلاق أحد الحوارات التي أجرتها مجلة ندا، الإسلام والتي تصدر عن جماعة "شباب الحركة الإسلامية" بأستراليا مع الشيخ عبد الله سنجاك ذاته، في عدد فبراير- مارس ١٩٩٧، حيث أشار سنجاك إلى "الجماعة الإسلامية" باعتبارها أحد التنظيمات الإسلامية القائمة في إندونيسيا، وذلك في إطار تقسيمه للحركة الإسلامية في إندونيسيا إلى ثلاث فئات، هي: الأحزاب السياسية ذات التوجهات الإسلامية والتي اختارت العمل من داخل النظام السياسي والمشاركة في الانتخابات البرلمانية، والتنظيمات الإسلامية الاجتماعية التي اختارت العمل في مجالات التعليم والصحة والأنشطة الاجتماعية والتي لا تتطرق من الإسلام بشكل كامل خوفاً من الاضطهاد من جانب النظام السياسي. وقد ذهب سنجاك إلى أن هاتين الفئتين لم تحققا حتى ذلك الوقت نجاحاً ملحوظاً علي صعيد السعي إلى إنشاء دولة إسلامية. وأخيراً تأتي الفئة الثالثة وهي "الجماعة الإسلامية" والتي اعترف سنجاك برئاستها، والتي تسعى إلى إقامة دولة إسلامية من خلال استراتيجية محددة تقوم علي عناصر ثلاثة، هي: الإيمان، والهجرة، والجهاد (١٨)، وهي عناصر تتطلب بطبيعتها التحرك في إطار تنظيمي.

ووفق المعلومات المتاحة حول الهيكل التنظيمي للجماعة الإسلامية يأتي علي قمة هذا الهيكل أمير الجماعة (أبو بكر بعاشير) يعاونه "مجلس الشورى الإقليمي". ويقوم هذان المستويان بإدارة شئون الجماعة علي المستوي الإقليمي. أما علي مستوي دول المنطقة فتتقسم الجماعة إلى أربع مناطق رئيسية تغطي منطقة جنوب شرق آسيا بالإضافة إلى أستراليا، وتشمل تلك المناطق: إندونيسيا، ماليزيا وسنغافورة، إقليم صباح Sabah وسولاويزي وجنوب الفلبين، وأخيراً تغطي المنطقة الرابعة أستراليا. وتنقسم كل منطقة بدورها إلى عدد من "الوكالات"، التي تنقسم بدورها إلى عدد من الوحدات أو الأقسام تشمل الوحدة الاقتصادية، ووحدة الدعوة، ووحدة الأمن، ووحدة الاتصالات، ووحدة العمليات التي تتكون من عدد من الخلايا يتراوح عدد كل منها بين أربعة إلى خمسة أعضاء (١٩). ويوضح الشكل رقم (٤ - ٢) الهيكل التنظيمي للجماعة علي مستوي منطقة جنوب شرق آسيا.

شكل رقم (٤ - ٢)

الهيكل التنظيمي للجماعة الإسلامية في إندونيسيا ومنطقة جنوب شرق آسيا وأستراليا



ويعتمد الهيكل التنظيمي للجماعة على بنا -فضفاض يقوم على مجموعة من الخلايا المحدودة والموزعة عن بعضها البعض إلى حد بعيد. كما تتفاوت درجة التنظيم من منطقة إلى أخرى، فتتمس الجماعة على سبيل المثال في منطقة وسط جاوة بدرجة أعلى من التنظيم بالمقارنة بالمناطن الأخرى (٢٠). وقد تم إنشاء فرع الجماعة في سنغافورة في عام ١٩٩٩، حيث قام أبو بكر بعاشير عقب وفاة عبد الله سنجار في عام ١٩٩٩ باختيار إبراهيم محي الدين Ibrahim Maidin كأمر لوكالة الجماعة في سنغافورة، الذي يقع تحت قيادة منطقة ماليزيا (٢١). وفيما يتعلق بالتمويل، يتضمن الهيكل التنظيمي للجماعة وحدة متخصصة تتوفر على إدارة الأنشطة الاقتصادية والتمويلية للجماعة تعرف "المنهج الاقتصادي" iqtisod. ويلاحظ على عمل تلك الوحدة تركيزها على تطوير مصادر للتمويل بعيدة المدى (٢٢).

٢ . القيادات التنظيمية للجماعة

(أ) عبد الله سنجكار: هو القائد الأول للجماعة الإسلامية. وقد ولد عبد الله سنجكار في عام ١٩٣٧ لأسرة معروفة اشتهرت بالتجارة، وتنحدر من أصول يمنية بمدينة حضرموت. وقد اشتغل سنجكار بالدعوة الإسلامية، حيث قام في عام ١٩٦٩ بتأسيس إذاعة "الدعوة الإسلامية" والتي تم إغلاقها في عام ١٩٧٥. كما قام في عام ١٩٧٢ بإنشاء "معهد المؤمن" بالتعاون مع أبي بكر بعاشير. وقد توفي سنجكار في عام ١٩٩٩ بعد عودته من ماليزيا.

(ب) أبو بكر بعاشير: ينحدر أبو بكر بعاشير من أصول يمنية. وتولى بعاشير قيادة الجماعة الإسلامية بعد وفاة عبد الله سنجكار في عام ١٩٩٩. ويعد بعاشير الزعيم الروحي للجماعة. وكان بعاشير قد ساهم في تأسيس حركة "دار الإسلام" التي دعت في الخمسينيات إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في إندونيسيا. وبالإضافة إلى دوره المهم في تأسيس الجماعة الإسلامية، فقد لعب بعاشير دورا مهما أيضا في تأسيس "مجلس المجاهدين" الذي يعد واحدا من أهم الحركات الجهادية في إندونيسيا ومنطقة جنوب شرقي آسيا. ويهدف المجلس إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في إندونيسيا وتأسيس دولة إسلامية. ويقوم بعاشير برئاسة "معهد المؤمن" الذي أسسه في عام ١٩٧٢ بالتعاون مع عبد الله سنجكار. والذي يقوم من خلاله بتدريس الدعوة الإسلامية والجهاد الإسلامي. ويبلغ عدد الطلبة الذين يدرسون بالمعهد حوالي ٢٠٠٠ طالب وطالبة. ويواجه بعاشير معارضة شديدة داخل الجماعة، خاصة من جانب قيادات الصف الثاني الذين يشعرون بعدم الكفاءة. وقد تم القبض على بعاشير في أكتوبر ٢٠٠٢ عقب وقوع أحداث بالي في ١٢ أكتوبر ٢٠٠٢.

(ج) رضوان عصام الدين المعروف بالحنبلي: ولد الحنبلي في غربي جاوه بإندونيسيا في عام ١٩٦٦ لثلاثي عشر أخوا آخرين في أسرة فقيرة. وقد انضم إلى خلايا الجماعة الإسلامية في مقتبل حياته، ثم انتقل إلى ماليزيا في عام ١٩٨٥ مع مجموعة المهاجرين إلى ماليزيا من أعضاء الجماعة، حيث سافر منها إلى أفغانستان في عام ١٩٨٨. واستقر هناك إلى عام ١٩٩٠ عاد بعدها إلى ماليزيا مرة أخرى حيث ركز نشاطه في تجنيد أعضاء جدد للجماعة الإسلامية، وتشجيع بعض عناصرها للسفر إلى أفغانستان للجهاد ضد الاتحاد السوفيتي، ثم عاد إلى إندونيسيا في أكتوبر عام ٢٠٠٠ ويعد الحنبلي أحد قيادات الجناح الراديكالي المتشدد داخل الجماعة (٢٣). وتذهب الولايات المتحدة إلى أن الحنبلي يمثل أحد قيادات تنظيم القاعدة في منطقة جنوب شرق آسيا. وتقلد الحنبلي عدة مناصب داخل الجماعة الإسلامية، فهو قائد منطقة سنغافورة وماليزيا، ورئيس "مجلس الشورى الإقليمي" للجماعة الذي يعد الجهاز المستول عن صنع السياسات والقرارات على المستوى الإقليمي. وتذهب المصادر الإندونيسية إلى أن الحنبلي يعد نائب أمير الجماعة والقائد العملي لها، ومن ثم فهي تعتبر الحنبلي العقل المدبر للتفجيرات الرئيسية التي نفذتها الجماعة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٢). ويعد الحنبلي أحد قادة الجناح الراديكالي المتشدد داخل الجماعة الإسلامية الذي يرفض فكرة تجسيد العنف أو ربط العنف بالبيئة الإقليمية والدولية، فضلا عن رفض فكرة العمل من داخل النظام السياسي أو التعاون مع القوي السياسية ذات التوجهات الإسلامية. وتشير كثير من المصادر إلى أنه يعد واحدا من أعضاء الجماعة الذين لعبوا دورا مهما في تطوير علاقتها بتنظيم القاعدة، بل وتذهب بعض التقارير الأمريكية إلى أن الحنبلي يعد أيضا القائد العملي لتنظيم القاعدة في منطقة جنوب شرق آسيا (٢٤).

(د) فكر الدين مقتي، محمد إقبال عبد الرحمن المعروف بأبي جبريل؛ يعد محمد إقبال عبد الرحمن أو أبي جبريل القائد الثاني للجماعة بعد الهنلي، وهو المسئول الأول عن تعبئة وتجنييد الأعضاء، الجهد للجماعة الإسلامية، وأصبح في أغسطس ٢٠٠٠ عضو اللجنة التنفيذية لمجلس معاهدي إندونيسيا. وقد تم القبض على أبي جبريل في ماليزيا في يونيو ٢٠٠١.

وفما يتعلق بالخلفية الاجتماعية والتعليمية لأعضاء وقيادات الجماعة الإسلامية، تكشف دراسة التحليلات الاجتماعية لأعضاء وقيادات الجماعة الذين تم القبض عليهم في مختلف دول المنطقة خلال السنوات الأخيرة عن التحسن النسبي لمستوياتهم المعيشية والتعليمية، من ناحية، وقلية التعليم الفني والتطبيقي على أعضاء الجماعة خاصة في مجالات الهندسة والكمبيوتر والميكانيكا وتكنولوجيا المعلومات، من ناحية أخرى. ويتوافق ذلك مع ما ذهبت إليه بعض التحليلات من أن ذوي التعليم الفني والتطبيقي هم الأكثر استعدادا للاندماج في الحركات الإسلامية الراديكالية بالمقارنة بذوي الخلفية التعليمية الاجتماعية. وينطلق هذا التحليل من افتراض أن تأثر هؤلاء بالعلوم التطبيقية يلعب دورا مهما في قراءتهم الحرفية والهدية القاطعة للنصوص الدينية. وقد أكد هذا التفسير الرئيس عبد الرحمن وحيد ذاته في أحد أحاديثه أثناء زيارته لمدينة سيول الكورية في أبريل عام ٢٠٠٠. عندما أكد على أن الشباب في الدول النامية يميلون إلى تطبيق "التفكير القائم على النماذج والمعادلات" على النصوص الدينية (٢٥).

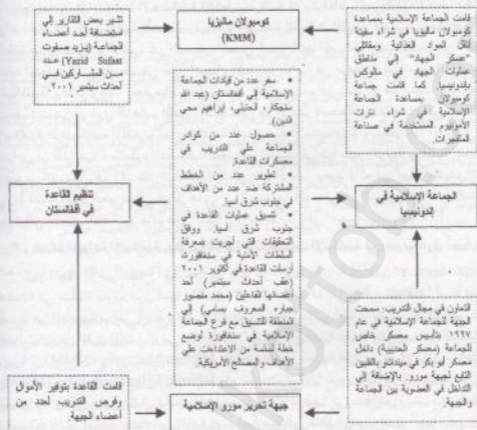
٢ . علاقة الجماعة الإسلامية بتنظيم القاعدة والتنظيمات الإسلامية في جنوب شرق آسيا

شهد العقد الأخير انفتاح الجماعة على عدد من التنظيمات والجماعات الإسلامية الجهادية المتشددة في منطقة جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط، بالإضافة إلى تنظيم القاعدة، حيث تذهب العديد من التحليلات إلى أن بدء تطور تلك العلاقة يعود إلى أواخر النصف الثاني من عقد الثمانينات من القرن الماضي. وفي هذا الإطار، شهدت الجماعة انفتاحا على جماعة "كومبولان ماليزيا" Kumpulan Militan Malaysia (KMM)، وجماعة تحرير مورو الإسلامية Moro Islamic Liberation Front (MILF)، وقد تعددت أشكال تعاون الجماعة الإسلامية مع تلك الجماعات، وعلى سبيل المثال قامت الجماعة من خلال فرعها في سنغافورة بمساعدة جماعة كومبولان (التي تهدف أيضا إلى إقامة دولة إسلامية في منطقة جنوب شرق آسيا) في شراء سفينة لدعم عمليات الجهاد التي تقوم بها الجماعة في إندونيسيا، وفي المقابل قامت جماعة كومبولان بمساعدة الجماعة الإسلامية في الحصول على نترات الأمونيوم اللازمة لصناعة القنابل والمفرقات المستخدمة في عمليات الجماعة، وبالإضافة إلى تلك الأشكال من التعاون والتداخل بين الجماعة الإسلامية وجماعة كومبولان، هناك تداخل آخر على مستوى العضوية، من خلال احتفاظ عدد من الأعضاء بالعضوية المشتركة بين التنظيمين.

ويأخذ التعاون بين الجماعة الإسلامية وجماعة تحرير مورو الإسلامية مستوى أكثر تقدما، خاصة في مجال التدريب. فقد سمحت جبهة تحرير مورو للجماعة الإسلامية في عام ١٩٩٧ بتأسيس معسكر للتدريب تحت إشراف الجماعة الإسلامية داخل معسكر "أبو بكر" التابع للجبهة، قُرب معسكر "الحديبية". وقد عمل فضل الرحمن الغوزي Fathur Rohman Al-Ghozi كخبير ومدرب في مجال المتفجرات بالتعاون مع جبهة تحرير مورو، فضلا عن دوره المهم كهمزة وصل بين الجماعة الإسلامية وجماعة مورو. ويوضح الشكل رقم (٤ - ١٣) أشكال التعاون بين الجماعة الإسلامية في إندونيسيا وبعض التنظيمات الإسلامية المتشددة في منطقة جنوب شرق آسيا وتنظيم القاعدة.

شكل رقم (٤ - ٣)

علاقة الجماعة الإسلامية بالجماعات والتنظيمات الإسلامية المتشددة في جنوب شرق آسيا وتنظيم القاعدة



وتعود العلاقة بين الجماعة الإسلامية وتنظيم القاعدة إلى منتصف الثمانينات في ظل انجاء الجماعة إلى تطوير كوادرها العسكرية والعملياتية، حيث قامت الجماعة بإرسال عدد من أعضائها إلى أفغانستان للحصول على التدريب اللازم في معسكرات المجاهدين الإسلاميين هناك، والمشاركة في الجهاد الأفغاني ضد الاتحاد السوفيتي. كما قام عدد من قيادات الجماعة، وعلي رأسهم عبد الله ستجار والحنبلي، بزيارة أفغانستان، ولم تقتصر تلك العلاقات على مجال التدريب فقط، ولكنها امتدت لتشمل اضطلاع الجماعة الإسلامية بتسنيق عدد من عمليات تنظيم القاعدة في منطقة جنوب شرق آسيا. وركزت الجماعة على المساهمة في توفير الدعم اللوجستي والفني اللازم لتلك العمليات دون المشاركة في مرحلة التنفيذ الفعلي. ووفق المخطط العملياتية التي كشفت عنها "الورقة البيضاء" التي أصدرتها وزارة الداخلية في سنغافورة في يناير ٢٠٠٣، اعتمد تنظيم القاعدة على الجماعة الإسلامية في تمويل التجهيزات الفنية واللوجستية اللازمة لتلك العمليات كجزء من مسئولية الجماعة، على أن تتولى القاعدة عملية التنفيذ الفعلي اعتماداً على كوادرها الخاصة. مع ملاحظة أن ذلك لا ينفي اضطلاع الجماعة بتخطيط وتنفيذ عملياتها الخاصة في المنطقة.

و قد تبع وقوع أحداث سبتمبر ٢٠٠١، ثم أحداث بالي في أكتوبر ٢٠٠٢، تأكيد العلاقة بين الجماعة الإسلامية وتنظيم القاعدة، سواء من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا أو من جانب حكومات جنوب شرق آسيا، خاصة ماليزيا وسنغافورة. فقد ذهبت سنغافورة بعد قبض السلطات الأمنية هناك على خمسة عشر شخصا من المشتددين الإسلاميين في ١١ ديسمبر ٢٠٠١ بتهمة التخطيط لتفجير إحدى لأتوبيسات التي تقل جنودا أمريكيين في سنغافورة، إلى أن ثلاثة عشر شخصا من هؤلاء ينتمون إلى خلايا الجماعة الإسلامية، بالإضافة إلى تلقي ثمانية منهم على الأقل التدريب في معسكرات القاعدة في أفغانستان. كما اعتصمت سنغافورة من ناحية أخرى في تأكيد تلك العلاقة على أحد شرائط الفيديو التابع للجماعة الإسلامية، والذي عثر عليه بمنزل محمد عاطف (أبو حفص المصري، الذي قتل أثناء إحدى الغارات الأمريكية في أفغانستان في ١٦/١١/٢٠٠١) في أفغانستان، أحد مساعدي أسامة بن لادن. ويعود الشريط إلى عام ١٩٩٩، حيث تضمن خططا للجماعة الإسلامية للهجوم على مواطنين أمريكيين، على نحو ما سيرد تفصيله بعد (٢٦).

ومن ناحية أخرى، نستند العديد من المصادر والتقارير الأمريكية في تأكيد تلك العلاقة إلى عدد من المؤشرات منها على سبيل المثال نتائج التحقيق مع عمر الفاروق، مسئول تنظيم القاعدة في جنوب شرق آسيا والمكلف بتنسيق عملياتها في المنطقة، والذي تم القبض عليه في إندونيسيا في يونيو ٢٠٠٢ وتم تسليمه إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ووفق المصادر الأمريكية فقد كشف الفاروق خلال التحقيقات التي أجريت معه أن تنظيم القاعدة قد حصل على دعم مادي وعملياتي من الجماعة الإسلامية، وأن المرشد الروحي للجماعة أبو بكر بعاشير قد سمح له بالحصول على دعم الجماعة الإسلامية في تنفيذ بعض التفجيرات، بالإضافة إلى ما أعلنته أجهزة الاستخبارات الأمريكية من نجاحها في تعقب بعض الاتصالات التي أجراها فضل الرحمن الغوزي، عضو الجماعة الإسلامية، كان أحد تلك الاتصالات عبر الفاروق (٢٧).

غير أنه في المقابل ترفض الحكومة الإندونيسية وجود أية صلة قاطعة بين الجماعة الإسلامية وتنظيم القاعدة، وعلى الرغم من اعتراف الحكومة الإندونيسية بمسؤولية الجماعة عن تفجيرات بالي (٢٠٠٢) وأعياد الميلاد (٢٠٠٠)، بل واعتراف الشرطة الإندونيسية في الرابع والعشرين من نوفمبر ٢٠٠٢ بالعشور على العديد من الكتب والأقراص المدمجة تحوي خطبا ومحاضرات لأسامة بن لادن، زعيم القاعدة، في منزل إمام ساموردا (المعروف بـ عبد العزيز)، أحد المتهمين الرئيسيين في تفجيرات بالي وزعيم الخلية التي قامت بتنفيذ تلك التفجيرات (٢٨)، إلا أنه ما زال هناك خلاف شديد داخل الحكومة الإندونيسية حول علاقة الجماعة بتنظيم القاعدة (٢٩).

وفي إطار هذا التناقض، ربما يكون من الأجدر فهم الموقف الرسمي للحكومة الإندونيسية من قضية علاقة الجماعة الإسلامية بتنظيم القاعدة في إطار عاملين رئيسيين. الأول هو الصراع بين أجنحة ومؤسسات النظام السياسي الإندونيسي فيما يتعلق باستراتيجية التعامل مع الجماعة الإسلامية والتيار الإسلامي بشكل عام، على نحو ما سيتم تناوله فيما بعد، بالإضافة إلى التعقيدات والتفاعلات التي ربما تترتب على تبني إندونيسيا لوجهة النظر الأمريكية خاصة فيما يتعلق باحتمالات ممارسة الولايات المتحدة المزيد من الضغوط لتطبيق "النموذج الفلبيني- الأمريكي" في مواجهة جماعة أبو سفيان على حالة الجماعة الإندونيسية، وهو ما قد يؤدي إلى آثار سلبية شديدة على المجتمع الإندونيسي الذي لا يزال يعتقد قسم مهم منه في نظرية "المؤامرة" الأمريكية والغربية ضد الإسلام، والتي لا تستبعد تورط الجيش الإندونيسي ذاته في تلك المؤامرة. الثاني، هو ضرورة التفرقة بين العلاقة التنظيمية والمؤسسية وتلك القائمة على مجرد التأثير والإعجاب. وواقع الأمر فإن العلاقة بين الجماعة الإسلامية وتنظيم القاعدة قد لا تتجاوز في

حقيقتها مجرد التأثير بتنظيم القاعدة وطالبان والتعامل مع أفغانستان الطالبانية باعتبارها نموذجاً للدولة الإسلامية، فضلاً عن التعامل مع القاعدة باعتبارها مصدراً لتمويل وتنفيذ عمليات الجماعة. وقد عكس هذا التأثير بشكل واضح المراسلات التي تمت بين بعض قيادات الجماعة والملا محمد عمر، والتي طلبت من الأخير إقتناء الجماعة بشأن بعض القضايا والإشكاليات التي واجهتها، أو طلب مساعدتها في بعض الأمور.

ثالثاً: الأهداف - استراتيجيات العمل - البناء الفكري للجماعة الإسلامية

١ . أهداف الجماعة الإسلامية

يمثل الهدف النهائي للجماعة في إنشاء دولة إسلامية في منطقة جنوب شرق آسيا. على أن تبدأ نواة تأسيس تلك الدولة في إندونيسيا، ثم تتسع لتشمل كلا من ماليزيا وسنغافورة وبيروناي وجنوب الفلبين. وتبني الجماعة مبدأ "الجهاد" الإسلامي كاستراتيجية محورية للوصول إلى هذا الهدف. وتستند الجماعة في هذا السياق إلى استراتيجية عمل تقوم على ثلاثة عناصر رئيسية حددها الشيخ عبد الله سنحكار في: قوة العقيدة، وقوة الأخوة، وأخيراً القوة المسلحة. وقد ركزت الجماعة في المراحل الأولى على إعادة بنا المجتمع الإندونيسي من خلال نشر التعليم الديني اعتماداً على مدرسة المؤمن، وتربية الدعاة، وتشكيل الخلايا والجماعات الصغيرة التي تلزم بتطبيق الشريعة الإسلامية فيما بينها. إلا أنه سرعان ما تحولت الجماعة ابتداءً من منتصف الثمانينيات إلى التركيز على بنا قدراتها العسكرية على نحو سبق تناوله.

ومن ناحية أخرى، أدت مجموعة التحولات التي شهدتها الجماعة، والتي سبقت الإشارة إليها، وانفتاحها على تنظيم القاعدة وبعض الجماعات الإسلامية المتشددة في العالم العربي، إلى حدوث تحول مهم في أهداف الجماعة وأليات عملها. فبدلاً من الاقتصار على هدف إنشاء دولة إسلامية في منطقة جنوب شرق آسيا دعت بعض الاتجاهات داخل الجماعة إلى إنشاء خلافة إسلامية جديدة. وقد تبع ذلك تأثر الجماعة بمفهوم الجهاد الذي تبنته القاعدة والذي تركز على الهجوم على المصالح والأهداف الغربية، والأمريكية بشكل خاص، الأمر الذي انعكس على طبيعة أليات وأدوات عمل الجماعة ابتداءً من نهاية عقد التسعينيات. وفي سياق هذا التحول المهم قامت الجماعة في عام ١٩٩٩ بتحويل عدد من خلايا الدعوة والخلايا ذات النشاط الاقتصادي إلى "خلايا عملياتية". ولم يقتصر ذلك على خلايا الجماعة في إندونيسيا فقط، ولكنه شمل كلا من ماليزيا وسنغافورة أيضاً. وفي خطوة أكثر تقدماً نحو مزيد من الراديكالية، قامت الجماعة في عام ١٩٩٩ بتأسيس "رابطة المجاهدين" من خلال تحالف الجماعة مع عدد من الجماعات والتنظيمات الجهادية المتشددة في منطقة جنوب شرق آسيا، شمل "جبهة سورو"، وبعض الجماعات الجهادية غير المعروفة التي تعمل انطلاقاً من بنجلادش وتايلاند. وقد هدف هذا التحالف إلى توحيد الجماعات الجهادية في المنطقة وتعبئة الموارد الاقتصادية والمالية لتلك الجماعات بهدف الوصول إلى إنشاء دولة إسلامية في المنطقة (٣٠). وكانت تلك التحولات مقدمة مهمة لتبني الجماعة سلسلة من الهجمات ضد المصالح الأمريكية والغربية ابتداءً من عام ٢٠٠٠، والتي عبرت عن تحول مهم في أليات واستراتيجيات عمل الجماعة الإسلامية.

وفي إطار سعي الجماعة إلى إنشاء دولة إسلامية واهتمامها بقضية الخلافة الإسلامية فقد واجهت عدداً من الإشكاليات، جاء في مقدمتها تكييف وضع الدولة الأفغانية بقيادة الملا محمد

عمر، خاصة بعد أن لُقّب بأمر المؤمنين، وما إذا كانت أفغانستان تمثل نموذجاً حقيقياً للدولة الإسلامية، وما هي تداعيات هذه التطورات؟ وهل يفرض ذلك على المسلمين الذين يعيشون في دول غير إسلامية، مثل إندونيسيا، الهجرة إلى أفغانستان؟ وعلى من تجب تلك الهجرة؟ فهل تقع على بعضهم أو جميعهم؟ وما هو موقف المساجد والمؤسسات الإسلامية في حالة وجوب الهجرة الجماعية على جميع المسلمين؟ كما شكلت المملكة العربية السعودية إحدى الإشكاليات المهمة التي واجهت الجماعة بعد إعلان البعض بيعته للملا عمر أميراً للمؤمنين فما هو موقف المسلمين في المملكة، وما هو الموقف من حكماها؟ وما إذا كان صحيحاً عدم جواز خلعهم رغم موالاتهم "للكفار" (الولايات المتحدة الأمريكية والغرب). وقد دفعت تلك الإشكاليات بأمر الجماعة في سنغافورة، إبراهيم محي الدين، إلى إرسال خطاب إلى الملا عمر في الثالث من شهر مايو عام ٢٠٠٠، طالباً منه الإفادة بشأن حقيقة توليه منصب "أمير المؤمنين"، وإفتاء الجماعة بشأن تلك الإشكاليات. كما طلب منه في حالة عدم صحة توليه منصب "أمير المؤمنين" أن يقوم بدعوة علماء المسلمين لانتخاب خليفة شرعي للمسلمين واعتبار ذلك من الأمور الخطيرة التي يجب حلها في أقرب وقت ممكن (٣١).

٢ . المصادر الفكرية للجماعة الإسلامية

تتم المصادر الفكرية للجماعة الإسلامية في إندونيسيا بالتنوع والتعدد، فبالإضافة إلى تأثر قادة الجماعة بخبرة "دار الإسلام"، إلا أنهم تأثروا أيضاً بالحركات الإسلامية في العالم العربي خاصة جماعة الإخوان المسلمين والحركات الإسلامية الراديكالية في مصر. وعلى سبيل المثال، كان التأثر ببعض أفكار جماعة الإخوان المسلمين أكثر وضوحاً فيما يتعلق بفكرة "الأسرة"، والتركيز على أهمية بناء المجتمع المسلم كشرط ضروري لبناء الدولة الإسلامية. كما كان التأثر بالحركات الإسلامية الدينية الجهادية المصرية، خاصة الجماعة الإسلامية، أكثر وضوحاً فيما يتعلق بالاعتماد على البناء والهيكل التنظيمي الجامد والحكم، والاعتماد على العنف كتكتيك رئيسي ورفض التعامل مع النظام السياسي من الداخل أو التعاون مع القوي السياسية الأخرى بما في ذلك ذات التوجه الإسلامي، فضلاً عن الاعتماد على آلية العمل السري. كما تأثر الشيخ أبو بكر بعاشير بالعديد من الشخصيات الإسلامية الأخرى في المنطقة مثل الشيخ تقي الدين النبهاني قائد حزب التحرير في الأردن، ولم يقتصر هذا التأثر على الجوانب الفكرية والتنظيمية فقط، ولكنه امتد ليشمل أيضاً الجوانب المظهرية مثل ارتداء "الجلباب" العربي والتلف بالأسما والألقاب العربية. ومن العوامل التي ساعدت على تأثر الجماعة بالجماعات الإسلامية في العالم العربي هو سهولة اطلاعها على الأعمال الفكرية لمفكري تلك الجماعات ومعرفة معظم أعضائها وقيادات الجماعة باللغة العربية.

غير أنه رغم هذا التأثر، يصعب تصنيف الجماعة الإسلامية في إندونيسيا بشكل محدد ودقيق، وهي في الأغلب أقرب إلى هجين نتاج التوفيق بين مختلف أمشاط التيارات والحركات الإسلامية في العالم العربي والإسلامي. وعلى سبيل المثال تميزت الجماعة الإسلامية في إندونيسيا باستهدافها المسيحيين، وبغز ذلك - في أحد جوانبه- إلى ارتباط عبد الله سنجاكار بـ "مجلس الدعوة الإسلامية" في إندونيسيا والذي تشغل إلى حد كبير بقضية النشاط التبشيري في إندونيسيا باعتباره تهديداً خطيراً لاستقرار الإسلام في إندونيسيا (٣٢)، فضلاً عن تزايد قلق الأغلبية الإندونيسية المسلمة حول مستقبل الهوية الإسلامية للمجتمع الإندونيسي بسبب تزايد الأنشطة التبشيرية. وقد تعمق هذا القلق بعد تجربة انفصال إقليم تيمور الشرقية بما أدت إليه من تزايد الاقتناع لدى قطاعات واسعة من الشعب الإندونيسي بدور مسيحي إندونيسيا والغرب في تكريس الانفصال.

٣ . البناء الفكري للجماعة

(أ) الموقف من النظم السياسية

قامت الجماعة علي رفض فكرة العمل من داخل النظام السياسي ، سواء من خلال المشاركة في الانتخابات والعمل المباشر من داخل البرلمان ، أو من خلال التعاون مع القوى السياسية الأخرى بما في ذلك القوى ذات التوجهات الإسلامية التي تسعى إلي تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد . وقام مؤلفنا مع الله سبحانه علي أن التعاون مع تلك القوى أو النظام السياسي غير الإسلامي من شأنه إفساد العقيدة . كما أنكروا منجكار اقتراح فؤاد أمسياري Fuad Amsyari الذي شغل بعد ذلك منصب سكرتير مجلس المجاهدين الإندونيسيين) العمل من خلال البرلمان الإندونيسي أو المشاركة في دعم القوى الخيرية ذات التوجهات الإسلامية بدلا من العمل من خارج النظام السياسي . واتساق مع تلك الرؤية تبنت الجماعة الإسلامية موقفا مختلفا عن باقي الجماعات الإسلامية الراديكالية في إندونيسيا ، خاصة "عسكر جهاد" و"جبهة الدفاع عن الإسلام" ، فبينما انطلقت هاتان الجماعتان من تحريم الثورة علي الحكومة الإسلامية مهما كانت جائرة أو متسلطة، فقد انطلقت الجماعة الإسلامية من جواز الجهاد ضد "أعداء الإسلام" حتى وإن كانوا حكاما مسلمين، انطلاقا من أن الخلافة الإسلامية هي شكل الحكم الوحيد الذي يمكن قبوله (٣٣) .

غير أنه مع تولي أبي بكر بعاشير قيادة الجماعة في عام ١٩٩٩ وإنشاء "مجلس المجاهدين" والنهج النظام السياسي نحو مزيد من الانفتاح السياسي ، شهدت الجماعة انقسامًا شديدا بشأن إمكانية التعاون مع القوى السياسية والخيرية ذات التوجهات الإسلامية والتي تدعو إلي تطبيق الشريعة الإسلامية . وير في هذا السياق تياران رئيسان ، الأول هو التيار المعتدل ، ويمثله أبو بكر بعاشير ، ويرى ضرورة انتهاء الانفتاح النسبي للنظام السياسي في إندونيسيا بعد انهيار نظام سوهارتو وإمكانية التعاون مع بعض القوى السياسية الأخرى ذات التوجهات الإسلامية، فضلا عن ضرورة تجميد تكتيكات العنف بسبب عدم ملائمة التوقيت الزمني لمثل تلك التكتيكات . أما التيار الثاني فهو التيار الراديكالي ويمثله معظم أبناء الجيل الثاني من الجماعة ، وعلي رأسهم رضوان عصام الدين (الهنبلي) وإمام ساموردا ، وعلي غفرون Al Gufron المعروف بمخلص Muchlas ، وعبد الله أنشوري . ويرفض هذا الاتجاه أي تعديل علي مبادئ الجماعة كما أسسها الشيخ عبد الله منجكار .

وقد اتسعت هوة الخلاف بين هذين التيارين بعد تأسيس مجلس المجاهدين ، ففرغ التوجه الراديكالي الذي اتخذته المجلس فيما يتعلق ببعض القضايا إلا أن التيار الراديكالي ذهب إلي أن تورط الجماعة في تأسيس هذا المجلس يمثل خروجا عن مبادئ وأفكار الجماعة كما أسسها منجكار خاصة فيما يتعلق بأولوية العمل السري إلي حين توفر الظروف المواتية لتأسيس الدولة الإسلامية . وفي هذا الإطار ، فقد رفض التيار الراديكالي ترخيص مجلس المجاهدين بالتعاون مع ممثلي الأحزاب السياسية ذات التوجهات الإسلامية انطلاقا من التعاليم السابقة لعبد الله منجكار . ويرى أصحاب هذا الاتجاه عدم كفاية أبي بكر بعاشير لتولي قيادة الجماعة ، الأمر الذي أدى إلي سيطرة الهنبلي والسيار الراديكالي علي عملية صنع السياسات الخاصة بالجماعة ومن ثم تورطها في عمليات التفجيرات والعنف خلال العامين الأخيرين ، خاصة تفجيرات أعياد الميلاد في عام ٢٠٠٠ ، ثم تفجيرات بالي في عام ٢٠٠٢ .

(ب) الجهاد / العنف

ولم يقتصر الخلاف بين التيارين المعتدل والراديكالي علي قضية الانفتاح النسبي علي النقد

السياسي، ولكنه امتد ليشمل الموقف من العنف. فقد ذهب التيار المعتدل بقيادة بعاشير إلى ضرورة تجسيد العنف بدافع عدم ملائمة الظروف الزمنية الراهن وأن تزايد اعتماد الجماعة على العنف من شأنه أن يضر بها خلال تلك المرحلة (٣٤) مع ملاحظة أن بعاشير لم يرفض جدوى استخدام العنف بشكل عام، ولكنه ذهب إلى ضرورة ربط استخدام العنف بالتوقيت الزمني. ويتوافق مع موقف بعاشير تعريفه لمفهوم الجهاد، حيث يبتنى مفهومها للجهاد أقرب إلى الدفاع منه إلى الهجوم، إذ يقول في حديث له في إحدى حلقات برنامج "نقطة ساخنة"، على قناة الجزيرة القطرية، والتي أذيعت في ٢٠٠٢/١١/١٤، " مفهوم الجهاد الذي كنت أدرسه لسلاميدي كما بين القرآن والسنة، هو الجهاد لإقامة الدين، لإعلاء كلمة الله. عندما يهاجمنا هؤلاء نحن ندافع طبعاً .. نحن ندافع .. ندافع عن ديننا وندافع عن أنفسنا، إذا كان هؤلاء يهاجموننا بالسلاح طبعاً نحن ندافع بالسلاح هذا هو الجهاد" (٣٥) ويلاحظ تكرار كلمة "ندافع" في تعريفه للجهاد خمس مرات الأمر الذي يعكس محورية مستوى الدفاع في مفهومه للجهاد.

وفي المقابل يري التيار الراديكالي أهمية الاعتماد على العنف كتكتيك محوري في عمل الجماعة. ويعد هذا التيار هو الأكثر تأثيراً بتنظيم القاعدة وطالبان. وقد تبني مفهومها للجهاد أكثر اتساعاً، سواء فيما يتعلق بالتعريف ليشمل بعداً هجومياً، أو فيما يتعلق بالأهداف ليتجاوز النظم السياسية الحاكمة في منطقة جنوب شرق آسيا أو المسيحيين من مواطني دول المنطقة؛ ليطول المصالح الأمريكية والغربية ومواطني تلك الدول، وهو ما عكسته سلسلة التفجيرات المنسوبة إلى الجماعة ابتداءً من عام ٢٠٠٠، سواء تلك التي تم تنفيذها أو المخططة والتي تم إجهاضها لسبب أو لآخر، ولغة الخطاب المستخدم من قبل الجماعة ومحورية مفردات "اليهود" و"النصارى" و"المشركين"، وعلى سبيل المثال فقد أنهى إبراهيم محي الدين، أمير الجماعة في سنغافورة، خطابه إلى الملا عمر في ١٦ أغسطس ١٩٩٩، بدعوته أن يأخذ الله "العيون والأخبار عن اليهود والنصارى والمشركين" (٣٦). كما اعترف العمروسي، أحد المسئولين عن تنفيذ تفجيرات بالي، أنه ومجموعته كانوا يهدفون من وراء التفجيرات قتل أكبر عدد ممكن من الأمريكيين، وأن تلك التفجيرات جاءت انتقاماً من الولايات المتحدة بسبب قمعها للإسلام والمسلمين واعتدائها، أنها على العراق وأفغانستان وانحيازها المطلق لإسرائيل (٣٧).

رابعاً، الأنشطة الرئيسية للجماعة الإسلامية خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٠

قائمة بأهم التفجيرات التي قامت بها الجماعة الإسلامية خلال العامين الأخيرين:

تجدر الإشارة أولاً إلى ملاحظة مهمة، وهي أنه رغم تعدد العمليات التي نسبت إلى الجماعة الإسلامية، سواء تلك التي تم تنفيذها بالفعل أو تلك التي تم التخطيط لها ولكن لم يتم تنفيذها لسبب أو لآخر، إلا أنه لا توجد أدلة قاطعة على قيام الجماعة بجميع تلك العمليات، وذلك رغم أن بعضها قد نسب إلى الجماعة عن طريق الحكومة الإندونيسية ذاتها. فقد أصبح العنف، بأشكاله وأصوره المختلفة، أحد الظواهر الأساسية التي ميزت المجتمع الإندونيسي خاصة منذ سقوط نظام سوهارتو في مايو ١٩٩٨ ومن ثم لا يعدو العنف الذي يمارسه التيار الإسلامي الراديكالي في إندونيسيا كونه أحد أنماط ظاهرة العنف في المجتمع الإندونيسي، جنباً إلى جنب مع أنماط أخرى عديدة مثل العنف ضد الصينيين (الإندونيسيين من أصل صيني)، والعنف ضد الأقلية المسيحية، فضلاً عن العنف الذي تمارسه الحركات الانفصالية بأنواعها المختلفة. وعلى سبيل المثال، قُدر عدد ضحايا العنف الإسلامي-المسيحي في منطقة

مالوكو Maluku بمفردها خلال الفترة من يناير ١٩٩٩ إلى أكتوبر ٢٠٠١ بحوالي ٥٠٠٠ شخص. كما أصبحت تفجيرات القنابل أحد الظواهر الشائعة، فمُنذ مايو ١٩٩٨ (سقوط سوهارتو) إلى ديسمبر ١٩٩٨، بلغ عدد تفجيرات القنابل (٦٦) حالات فقط، ارتفعت إلى (٢٠٠) حالة خلال عام ٢٠٠٠ (٣٨)، لا يمكن نسبتها جميعا إلى التيار الإسلامي بمفرده.

أولا: الأعمال المنفذة

عام ٢٠٠٠:

٢٠٠٠ أغسطس: تفجير قنبلة أمام منزل سفير الفلبين في إندونيسيا، أسفر عن مقتل اثنين وجرح ٢٠. وقام بتنفيذ هذا التفجير "رابطة المجاهدين"، انتقاما من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الفلبينية ضد جبهة مورو. ويقال إن الهنابي هو المسئول عن تدبير وتخطيط هذا التفجير (٣٩).

ديسمبر ٢٠٠٠ (تفجيرات أعياد الميلاد): علي الرغم من اعتماد تلك التفجيرات علي تقنية محدودة المستوي إلا أنها تميزت بدرجة عالية من التنسيق والتركيب علي عنصري التزامن والانتشار الجغرافي علي أكبر عدد ممكن من الكنائس والمنشآت المسيحية، بهدف إحداث أكبر قدر ممكن من الدرع والحرف لدي المسيحيين في إندونيسيا. فقد اعتمدت تلك التفجيرات علي قنابل بسيطة، إلا أنها شملت ٣٨ كنيسة ومنشأة مسيحية موزعة علي إحدى عشرة مدينة إندونيسية، تركزت خلال الفترة من الساعة الثامنة والنصف إلي العاشرة مساء، أي خلال مدة لا تتجاوز ساعة ونصف فقط. وقد ترتب علي تلك التفجيرات مقتل تسعة عشر شخصا وإصابة حوالي مائة وعشرين آخرين بجروح مختلفة بالإضافة إلي بعض الحساسات المادية (٤٠). كما شهد الشهر نفسه تفجيرا (بالقنابل) لأحد القطارات في مانبلا (الفلبين)، أسفر عن مقتل ٢٢ شخصا. ووفق نتائج تحقيقات الشرطة الفلبينية فإن فضل الرحمن الغوزي المسئول عن صنع القنابل في الجماعة الإسلامية هو المسئول عن تلك التفجيرات. وقد كشف الغوزي عن مسئولية الجماعة الإسلامية عن تنفيذ تلك التفجيرات (٤١).

عام ٢٠٠١:

٢٢ يوليو ٢٠٠١: هجوم بالقنابل علي كنيسة Gereja HKBP و Gereja Santa Ana في شرق جاكرتا، أسفر أحدهما عن جرح خمسة أفراد، و ٦٤ في الأخر.

١ أغسطس ٢٠٠١: تفجير قنبلة بمدخل مركز أتريوم التجاري Atrium Mall بوسط جاكرتا. وكشفت التحقيقات عن أن المركز التجاري لم يكن هو هدف الهجوم، بسبب انفجار القنبلة قبل موعدها المحدد. وقد أسفر الانفجار عن جرح ستة أفراد من بينهم حامل القنبلة، ورغم أن الشرطة الإندونيسية نسبت العملية إلي حركة أتشييه، إلا أن السلطات الماليزية استطاعت تمييز حامل القنبلة وبيدعي توفيق عبد الحلیم المعروف بـ "الداني"، وهو ماليزي الجنسية (٤٢). وقد ذهب عمر الفاروق في اعترافاته أن توفيق عبد الحلیم كان يهدف إلي اغتيال ميجاواتي، مما دفع الداني إلي الاعتراف بأنه كان يستهدف الصلوات الكاثوليكية الجماعية التي كانت تقام بأحد المباني الملحقة بالمركز التجاري.

٩ نوفمبر ٢٠٠١: تفجير قنبلة بشمال جاكرتا في Gereja Petra

عام ٢٠٠٢:

٢٣ سبتمبر ٢٠٠٢: تفجير قنبلة بالقرب من سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بجاكرتا
١٢ أكتوبر ٢٠٠٢: (تفجيرات بالي): أودت تلك التفجيرات بحياة أكثر من ٢٠٠ شخص. وبلغ

عند تنفيذ الهجوم حوالي عشرة أفراد. وقد جاء الهجوم وفق تصريحات العمروسي - أحد منفذي الهجوم- كنوع من الانتقام من الولايات المتحدة الأمريكية بسبب سياساتها تجاه الإسلام والعالم الإسلامي، وحبها ضد أفغانستان، بالإضافة إلى سياستها المناهضة إلى جانب إسرائيل (٤٣).

٢٠٠٢/١٢/٥: تفجير قنلة في أحد المطاعم الأمريكية للوجبات السريعة (ماكدونالدز) في مدينة ماكاسار بالقرب من سولاويزي، نتج عنه مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة أحد عشر شخصا، بالإضافة إلى تدمير الطعم وإلحاق أضرار مادية أخرى بمعرض للسيارات بالقرب من موقع التفجير. ذهبت الشرطة الإندونيسية إلى أن منفذي التفجير ينتمون إلى الجماعة الإسلامية، وأن المشتبهين الرئيسيين في التفجير يعرفون أعضاء ممن اعترفوا بالضلوع في تفجيرات بالي (٤٤).

ثانيا: الأعمال المخططة التي لم تنفذ

بالإضافة إلى القائمة السابقة، أشارت العديد من المصادر في إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة والفلبيين إلى قائمة أخرى من الاعتداءات والعمليات التي تم التخطيط لها ولكن لم يتم تنفيذها بسبب اكتشافها سبقا أو بسبب القبض على مخططيها، أو بسبب تعديل الجماعة لخطةها. وفي هذا السياق يمكن أن نسر إلى عدد من المخطط البارزة التي تم الكشف عنها خلال عامي ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

وفي "الورقة البيضاء" الصادرة عن وزارة الداخلية في سنغافورة السابق الإشارة إليها، قام فرع الجماعة الإسلامية في سنغافورة منذ منتصف التسعينيات بتطوير ووضع عدد من المخطط لتنفيذ مجموعة من العمليات ضد أهداف أمريكية وغربية، كما أدى وقوع أحداث سبتمبر ٢٠٠١ إلى تشجيع الجماعة على استهداف أهداف جديدة، وتعديل بعض خططها بما يتلاءم مع البيئة الأمنية الجديدة لأحداث سبتمبر وبطلبات حالة الجهاد ضد الولايات المتحدة الأمريكية انتقاما لاعتداءاتها ضد أفغانستان. وفي أكتوبر ٢٠٠١ دعا إبراهيم محي الدين أمير الجماعة في سنغافورة مجموعة من أعضاء وخلايا الجماعة في سنغافورة لتنفيذ عدد من العمليات والأنشطة "الجهادية" بدءا من الصلاة والدعاء للشعب والحكومة الأفغانية إلى المشاركة في عمليات جهادية مسلحة سواء داخل سنغافورة أو خارجها، ومرورا بجمع الأموال اللازمة لمساعدة الشعب الأفغاني وتمويل الأنشطة الجهادية. وتم تحديد أربع خلايا رئيسية داخل سنغافورة تكون مسؤولة عن تلك الأنشطة، وهي: خلية أبوب، وخليه موسى، وخليه إسماعيل، وخليه يعقوب.

وركزت تلك المخطط على استهداف عدد من المؤسسات الغربية، بالإضافة إلى المواطنين الغربيين خاصة الأمريكيين، جنبا إلى جنب مع عدد من الأصول والمؤسسات والأهداف الوطنية. وقد أشارت الورقة المذكورة إلى التزام الجماعة بتقديم الدعم اللوجستي اللازم لعمليات القاعدة المخططة في سنغافورة ضد الأهداف الغربية، وذلك كجزء من التزامها بمفهوم الجهاد العالمي الذي يلتزم به تنظيم القاعدة. وبالإضافة إلى الأهداف الغربية، فقد ضمت تلك المخطط أيضا عددا من الأهداف والأصول والمؤسسات الوطنية في سنغافورة كجزء من آليات الجماعة لخلق بيئة إقليمية غير مستقرة في منطقة جنوب شرق آسيا تساهم في تحقيق هدف بناء دولة إسلامية في المنطقة.

وكشفت الورقة أيضا عن أن الجماعة قد طورت منذ منتصف التسعينيات ست خطط على الأقل لتنفيذها في سنغافورة وحدها. وقد اعتمدت في هذا الإطار آليات شبه متكررة في صياغة ووضع تلك المخطط، قامت على تصوير المواقع المستهدفة على شرائط فيديو لأكثر من مرة حتى يتم وضع تلك المخططه وصياغتها بشكل نهائي. وقد عثرت أجهزة الأمن في سنغافورة على خمسة شرائط فيديو في منازل ومزار إقامة عدد من أعضاء الجماعة، تضمنت خططا لتفجير عدد من المواقع والأهداف المقترحة كان من

بين تلك الشرائط الخطة الخاصة بالهجوم على عدد من المواطنين الأمريكيين أثناء توجههم إلى محطة قطار "ي شين" Yishun MRT وهو الشريط الذي عثرت الولايات المتحدة الأمريكية على نسخة منه في منزل أحد مسئولى تنظيم القاعدة في أفغانستان، حيث استندت إليه سنغافورة والولايات المتحدة للتأكيد على وجود علاقة بين الجماعة الإسلامية وتنظيم القاعدة. وتعرض فيما يلي باختصار المخطط الأبرز للجماعة :

الخطة الأولى: تفجير عدد من القنابل ضد الأهداف الأمريكية. واستندت تلك الخطة إلى تقديم "خلية موسى" بسنغافورة الدعم اللوجستي لتنظيم القاعدة لتنفيذ عدد من التفجيرات باستخدام القنابل ضد أهداف أمريكية وغربية في سنغافورة، وكان من المفترض أن يتم تنفيذ تلك الخطة خلال الفترة من ديسمبر ٢٠٠٦ إلى يناير ٢٠٠٧، أو أبريل - مايو ٢٠٠٧ وكانت تلك الخطة من أكثر خطط الجماعة تنظيمياً وتطوراً بالمقارنة بالمخطط الأخرى، وأظهرت حجم التعاون بين الجماعة وتنظيم القاعدة. *في أواخر سبتمبر ٢٠٠٦ قام عضو الجماعة بسنغافورة فايز بن أبو بكر بافانا المعروف بـ فايز) Faiz ben Abou Bakar Bafana بتكليف خلية "موسى" من خلال أخيه فتحي أبو بكر عضو الخلية للاستعداد لتقديم الدعم اللوجستي لإحدى العمليات التي يعتمدها تنظيم القاعدة تنفيذها في سنغافورة ضد عدد من الأهداف الأمريكية، حيث قام أحد أعضاء تنظيم القاعدة بالفعل بزيارة سنغافورة في أكتوبر ٢٠٠٦ قابل خلالها عدداً من أعضاء الخلية (عدنان بن موسى، ومحمد نذير محمد عثمان، وإلباس، وفتحي أبو بكر)، وتضمنت خطة عضو تنظيم القاعدة الهجوم على السفارة الأمريكية والقواعد البحرية الأمريكية في سنغافورة باستخدام القنابل، بالإضافة إلى الأهداف التي يقترحها أعضاء الخلية، حيث أضاف هؤلاء إلى تلك الأهداف بعض المؤسسات البريطانية والأسترالية بسبب قربها من السفارة الأمريكية. وقام أعضاء الخلية بترتيب بعض الزيارات لعضو القاعدة إلى تلك المواقع وتصويرها على شرائط فيديو وتحميلها على أسطوانات كمبيوتر وإرسالها إلى عضو القاعدة. وقد عثرت السلطات الإندونيسية على نسخة من هذه الأسطوانة في مكتب فتحي أبو بكر في ٩ ديسمبر ٢٠٠٦، مما أدى إلى إجهاض تلك الخطة.*

ولم يقتصر الدعم اللوجستي على تجهيز شرائط الفيديو الخاصة بالمواقع المستهدفة فقط، ولكنه شمل توفير المواد اللازمة لتصنيع القنابل المستخدمة في التفجيرات. وفي المقابل شمل دور تنظيم القاعدة تصنيع القنابل ثم تنفيذ العمليات. وكان من المقرر أن يقوم تنظيم القاعدة بإحضار الأفراد المكلفين بتنفيذ تلك العمليات إلى سنغافورة على أن يقوم أعضاء خلية موسى بمغادرة سنغافورة قبل التنفيذ بيوم واحد، بعد إقادة أعضاء القاعدة بطبيعة المواقع المستهدفة وطريقه الوصول إليها... الخ، حيث تقع مسئولية تنفيذ تلك العمليات على تنظيم القاعدة بالكامل ابتداءً من تصنيع القنابل إلى نقلها إلى مواقع العمليات وتفجيرها. وقد أدى القبض على أعضاء خلية موسى (*) إلى إجهاض تلك الخطة.

وقد حاول المنبلي بعد القبض على أعضاء الخلية إحياء تلك الخطة وتنفيذها ولو على مستوى أضيّق نطاقاً، في رسالة للتأكيد على قدرة الجماعة على تنفيذ خططها بصرف النظر عن الإجراءات الأمنية، وانتقاماً في الوقت نفسه لأعضاء الخلية الذين تم القبض عليهم. وفي هذا الإطار سعى فضل

* تم القبض على أربعة أعضاء من الخلية في ٩ ديسمبر ٢٠٠٦ هم: عدنان بن موسى، وإلباس الذي تم القبض عليه أثناء إجرائه صفقة شراء نترات الأمونيوم من إحدى الشركات التي تقوم باستيراد المواد الكيماوية، وفتحي أبو بكر، ومحمد نذير، بينما تم القبض على باقي أعضاء الخلية خلال الفترة من ١٥-١٧ ديسمبر ٢٠٠٦ باستثناء هاشم بن عباس الذي تم القبض عليه في ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٦.

الرحمن بالشروع في شراء ستة أطنان من مادة T.N.T حيث قام بالفعل بدفع ثمن ١.٢ طن، والشروع في جمع ثمن ٤.٨ أطنان آخرين من قادة الجماعة في ماليزيا. وتم الاتفاق على شراء تلك الكمية من الفلبين من "منداناو" Mindanao على أن يتم نقلها إلى إندونيسيا ثم إلى سنغافورة عبر ماليزيا، إلا أنه تم القبض على فضل الرحمن في يناير ٢٠٠٢ مما أجهض تلك الخطة بشكل نهائي.

المحطة الثانية: الهجوم على عدد من المواطنين الأمريكيين وأسره بالقرب من محطة "بي شن": جاءت تلك الخطة بإدارة من قائد خلية "أيوب" محمد حليم بن جعفر (***)، وهدفت إلى الهجوم على أحد الأتوبيسات التي تقل عددا من الأمريكيين وأسره في منطقة سيما وانج - Sembawang، وتوجههم إلى محطة "بي شن". وتعود فكرة تلك العملية إلى عام ١٩٩٧ وعندما تلقى كل من محمد حليم بن جعفر، وجعفر بن مستوكي (Gaafer bin Mistooki عضو خلية أيوب) ورائد بن عباس تعليمات من أحد القيادات الدينية للجماعة في عام ١٩٩٩ في "جوهور" لتخطيط لتنفيذ بعض العمليات ضد المصالح الأمريكية في سنغافورة، رأى هؤلاء في هذا البديل خيارا جيدا. وقام أعضاء الخلية بمناقشة الفكرة وإعداد الخطة وتصوير المواقع ووضع خرائط المنطقة المحيطة بالمحطة، حيث قام حليم بوضع خرائط المحطة بينما قام هاشم بتصوير موقع المحطة والمنطقة المحيطة بها ومدخل ومخارج المحطة، ثم تحرير شريط الفيديو وتسجيل تعليق وشرح للخطوة باللغة الإنجليزية مسجلا على الشريط. ووفق تعليمات المهني قام فايز بن أبو بكر (عضو خلية موسى) بزيارة أفغانستان في عام ١٩٩٩ لعرض الخطة على عضو تنظيم القاعدة محمد عاطف (أبو حفص). وعلى أثر هذا العرض قام محمد عاطف بتكليف فايز بتدبير المواد اللازمة لصناعة القنابل المستخدمة، حيث قام فايز بدوره بإبلاغ تلك التطورات إلى المهني عند عودته إلى ماليزيا. وتم عرض الخطة مرة أخرى في نفس العام (١٩٩٩) على عدد آخر من أعضاء تنظيم القاعدة، في حضور محمد عاطف، بواسطة حليم أثناء وجوده في أفغانستان في ذلك الوقت للحصول على الشريط.

إلا أنه لأسباب غير معروفة لم يتم تنفيذ الخطة رغم أنها حازت قبول تنظيم القاعدة. وتذهب بعض التحليلات إلى أن ذلك يعود إلى عدم قدرة الجماعة الإسلامية على توفير المواد اللازمة لصناعة القنابل المستخدمة في تلك العملية، والتي قدرت بحوالي طنين من مادة "تي إن تي". وقد تم العثور على نسخة شريط الفيديو التي أرسلت إلى القاعدة بمنزل محمد عاطف في كابول بمعرفة القوات الأمريكية، حيث قامت الولايات المتحدة بإرسال نسخة إلى حكومة سنغافورة بناء على طلب الأخيرة في ٢٨ ديسمبر ٢٠٠١، كما تم العثور على النسخة الأصلية من الشريط في سنغافورة في ٢١ يناير ٢٠٠٢ بمقر إقامة حليم.

المحطة الثالثة: الهجوم على عدد من السفن البحرية الأمريكية والمواطنين الأمريكيين؛ جاءت تلك الخطة بإدارة من خلية أيوب أيضا، للهجوم على عدد من السفن البحرية الأمريكية في منطقتي "كاشي" و"بولو نيكونج" ، Change & Pulau Tekong ووفق نتائج التحقيقات السنغافورية قام أعضاء الخلية بوضع تصور تفصيلي لتلك العملية، وقد تم العثور على خريطة طبوغرافية وخطة العملية ضمن متعلقات قائد الخلية محمد حليم. وقد حاولت الجماعة إحياء تلك الخطة مرة أخرى في

** تم القبض على محمد حليم بن جعفر بالإضافة إلى كل من جعفر مستوكي وعبد الوهاب في يناير ٢٠٠٢، بينما تم القبض على محمد إسلام Mohamed Aslam في أفغانستان في نوفمبر ٢٠٠١ بمعرفة قوات تحالف الشمال، وتم القبض على سيد إبراهيم في سبتمبر ٢٠٠٢، وهم من أعضاء خلية أيوب.

أوائل عام ٢٠٠١ بناء على طلب شخصين من منطقة الشرق الأوسط معلوقات عن السفن الحربية الأمريكية في سنغافورة، حيث قام فايز بتكليف خلية موسى بتصوير موقع العملية ووضع تصور لها، حيث قام 'إلياس' عضو الخلية بتصوير مسرح العملية على شريط فيديو في نوفمبر ٢٠٠١. وقد تم العثور على الشريط ضمن متعلقات محمد تدير عضو خلية موسى.

المحطة الرابعة: الهجوم على بعض الأصول والأفراد الأمريكيين في قاعدة 'هايا ليهبار' الجوية Paya Lebar Airbase. وقد استطاعت الجماعة في أوائل عام ٢٠٠١ الحصول على ما يزيد عن خمسين صورة فوتوغرافية لمنشآت داخل القاعدة بمساعدة أحد أعضاء الجماعة المعروف به أندرو جيرارد Andrew Gerard الذي عمل كفتي بالقاعدة الجوية المستهدفة، إلا أن محمد حليم، قائد خلية أيوب، لم يكن راضيا عن تلك الصور بسبب تركيزها على الأجزاء الواقعة خارج المنطقة الأمنية المهمة والتي كان من المفترض أن تكون قلب العمليات، وحيث تتركز القوات الأمريكية. وقد أصدر حليم توجيهاته إلى أعضاء خلية موسى بالبحث عن شخص آخر داخل القاعدة لتوفير تلك الصور، غير أنه حتى القبض على أعضاء الخلية لم تستطع التوصل إلى هذا الشخص. وقد تم العثور على الصور التي تم التقاطها ضمن متعلقات محمد حليم.

المحطة الخامسة: الهجوم على المدرسة الأمريكية وعدد من الشركات والمؤسسات الأمريكية والإسرائيلية في سنغافورة؛ وكان من المفترض أن يقوم بتنفيذ تلك العمليات خلية إسماعيل التي تم تنشيطها عقب أحداث سبتمبر ٢٠٠١، حيث بدأ أعضاء الخلية بالفعل في تصوير المواقع المستهدفة في نوفمبر ٢٠٠١، إلا أن القبض على أعضاء الخلية الأخرى في ديسمبر ٢٠٠١ أدى إلى تعجيد الخلية لتلك المحطة.

المحطة السادسة: تفجير عدد من الأهداف الوطنية في سنغافورة. بالإضافة إلى مجموعة الأهداف السابقة، فقد تضمنت خطط الجماعة تنفيذ عدد من العمليات ضد أهداف ومؤسسات وطنية في سنغافورة بهدف خلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار الداخلي بالإضافة إلى خلق حالة من التوتر في العلاقات الإقليمية في منطقة جنوب شرق آسيا خاصة بين إندونيسيا وكل من ماليزيا وسنغافورة. وقد شملت تلك المخطط قائمة واسعة من الأهداف منها تدمير خطوط المياه، ومطار "شانجهي" Changi، ومحطة رادار في "بيجين هيل" Biggin Hill، ومقر وزارة التعليم، إلا أن أبا من تلك المخطط لم يتم تنفيذها ولم تتجاوز مرحلة التخطيط. وكان من المفترض أن يقوم بتنفيذ تلك المخطط خلية أيوب (٤٥).

المحطة السابعة: تفجير عدد من الكنائس بمدينة ماكاسار (إندونيسيا)؛ كشفت قيادة الشرطة الإندونيسية أن منفذي عملية تفجير مطعم ماكدونالد كانوا يخططون لتنفيذ سلسلة من الاعتداءات على عدد من الكنائس في مدينة ماكاسار وغيرها، على غرار سلسلة تفجيرات عيد الميلاد في ديسمبر ٢٠٠٠ واستدلت الشرطة الإندونيسية بوجود عدد من الحرائق في منزل أحد المشتبه فيهم في عملية ماكدونالد أشير فيها إلى عدد من الكنائس، بالإضافة إلى العثور على ٢.٥ كيلو جراما من مادة "تي. إن. تي"، ودليل لتصنيع القنابل (٤٦)، بالإضافة إلى تلقي أعضاء الخلية أوامر بشراء ٥٠ أداة تفجير (٤٧).

المحطة الثامنة: تفجير سفارتي الولايات المتحدة وإسرائيل في الفلبين. تضمنت التحقيقات الأمريكية مع محمد منصور جباره، أحد مستولي الجماعة الذي تم القبض عليه عقب تفجيرات بالي، نقلا عن صحيفة "ذي أستراليا" الأسترالية في عددها الصادر في ٩ ديسمبر ٢٠٠٢، اعتراف محمد منصور بوجود مخطط لذي الجماعة لمهاجمة سفارتي الولايات المتحدة وإسرائيل في مانيلا، إلا أن الجماعة عدلت عن هذه المحطة

سبب ضعف عدد العاملين بالسفارة الإسرائيلية، وتمتع السفارة الأمريكية بالحماية والأمن المشددين. (٤٨).

وتكتنف سلسلة العمليات التي قامت بها الجماعة، أو تلك تم التخطيط لها والتي نسبت إلى الجماعة، عن عدد من الملاحظات المهمة، يأتي في مقدمتها اتساع نطاق أهداف الجماعة ليجاوز الأهداف الرضوية والإقليمية لتشمل التركيز على الأهداف الأمريكية والإسرائيلية والغربية، وسعي الجماعة إلى الاعتماد على المنظمات الخارجية، خاصة تنظيم القاعدة، في تنفيذ خططها العملياتية ضد الأهداف الأمريكية والغربية سواء فيما يتعلق بالأفراد القائمين بتنفيذ تلك العمليات أو الحصول على الدعم المالي، بينما تنحصر دور الجماعة في معظم العمليات المخططة على توفير الدعم الفني واللوجستي لتلك العمليات.

خامساً: استراتيجية تعامل الحكومة الإندونيسية مع الجماعة الإسلامية

لم تشهد الفترة السابقة على وقوع أحداث سبتمبر بشكل عام، والفترة السابقة على وقوع تفجيرات بالي في ديسمبر ٢٠٠٢ ملاحقة مكثفة من قبل الحكومة والسلطات الأمنية الإندونيسية لأعضاء الجماعة، رغم ملاحقة السلطات الأمنية في كل من سنغافورة وماليزيا لأعضاء وخلايا الجماعة. ومن ناحية أخرى، رغم اتهام الجماعة بمسئوليتها عن بعض أعمال العنف والتفجيرات التي وقعت خلال أعوام ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، إلا أن ذلك لم يستتبعه أيضاً وضع الولايات المتحدة للجماعة على قائمة المنظمات الإرهابية، وذلك رغم دعوة كل من ماليزيا وسنغافورة إلى وضع الجماعة على قائمة تلك المنظمات. وقد رجع ذلك ربما إلى رغبة الولايات المتحدة في عدم إفساد علاقتها بإندونيسيا خاصة مع وصول السيدة ميجاواتي للسلطة ورغبة الولايات المتحدة في دفع الاتجاه المعتدل للحكومة الإندونيسية الجيدة.

غير أن وقوع أحداث بالي أدى إلى اتخاذ العديد من الإجراءات الأمنية ضد الجماعة سواء على المستويات المحلية، أو على المستويين الإقليمي والدولي، وممارسة الولايات المتحدة للضغط على الحكومة الإندونيسية، وحكومات جنوب شرق آسيا بشكل عام، بغرض إقناعها باتخاذ إجراءات أكثر تشدداً ضد الجماعة والحركة الإسلامية في إندونيسيا بشكل عام. فقد قامت العديد من دول المنطقة بوضع تشريعات أكثر تشدداً لمواجهة الإرهاب بما في ذلك إندونيسيا، وإصدار نيوزيلندا "قانون مكافحة الإرهاب" Terorism Suppression Act والذي بدأ تطبيقه في ١٧ أكتوبر ٢٠٠٢. كما قام البنك المركزي الإندونيسي بإجراء تحقيقات مكثفة حول مصادر التمويل المحتملة للأنشطة والجماعات الإسلامية المتشددة (التي توصل إلى نتائج محددة بشأن الأنشطة التمويلية للجماعة الإسلامية أو الأفراد المشتبه في انتمائهم إليها)، وفرض إجراءات مشددة على الأنشطة والتحويلات المالية لتلك الجماعات. ذلك بالإضافة إلى فرض سلسلة مكثفة من الملاحقات الأمنية في المنطقة، خاصة في ماليزيا وسنغافورة والفلبين، نتج عنها القبض على عدد مهم من أعضاء وقيادات وخلايا الجماعة. كما نجحت الولايات المتحدة بالتعاون مع أستراليا ونيوزيلندا وعدد من حكومات جنوب شرق آسيا بمطالبة الأمم المتحدة بإضافة الجماعة على قائمتها للمنظمات الإرهابية في ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٢. كما قامت الولايات المتحدة بإضافة الجماعة على قائمة وزارة الخارجية الأمريكية للمنظمات الأجنبية الإرهابية، بما يعني التزام أعضاء الأمم المتحدة بالامتناع عن تقديم كافة أشكال الدعم والمساندة لأعضاء الجماعة.

إلا أنه على الرغم من الضغوط الدولية والإقليمية التي فرضت على الحكومة الإندونيسية لاتخاذ مواقف أكثر تشدداً تجاه الجماعة، فقد اتسم موقف حكومة ميجاواتي تجاه الجماعة الإسلامية بقدر كبير

من الغموض والتردد. فعلى الرغم من اعتراف الحكومة الإندونيسية بمسئولية الجماعة عن تفجيرات بالي ومجموعة التفجيرات التي شهدتها البلاد خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٢)، خاصة تفجيرات عيد الميلاد في ديسمبر ٢٠٠٠، ومحابوب الحكومة نسبيا مع الضغوط الدولية والإقليمية من خلال إصدار بعض التشريعات الخاصة بمكافحة الإرهاب، وتطبيق تلك التشريعات بأثر رجعي لتمتد إلى المتهمين المستورين عن الهجمات الإرهابية والتفجيرات التي وقعت خلال الفترة السابقة، وإعادة فتح ملفات تلك التفجيرات، بالإضافة إلى القبض على عدد من المشتبه فيهم من أعضاء الجماعة والقبض على أبي بكر بعاشير، فضلا عن موافقة الحكومة على استقبال محققين من مكتب التحقيقات الفيدرالي (إف. بي. أي) ومدير المكتب ذاته، وتشكيل فريق مشترك من رجال الشرطة البريطانيين والأمريكيين والأستراليين للمعاونة في التحقيقات الخاصة بتلك التفجيرات، إلا أن الحكومة الإندونيسية لم تذهب إلى حد القطع بوجود علاقة بين الجماعة الإسلامية وتنظيم القاعدة، ورفضت القول بوجود خلافا للقاعدة في إندونيسيا. وظلت تلك القضية موضوعا للخلاف الداخلي بين مختلف رموز الحكومة والقوي والمؤسسات السياسية خلال فترة حكومة ميجاواتي، خاصة بين الجيش، ومؤسسة الرئاسة، ووزارة الداخلية. كما لوحظ أيضا حذر الحكومة في توجيه الاتهامات إلى قادة الجماعة، خاصة أبو بكر بعاشير، فبعد فترة من التردد قامت السلطات الإندونيسية بالقبض على بعاشير في ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٢ بتهمة الصلوع في تفجيرات عيد الميلاد في عام ٢٠٠٠، والتخطيط لاغتيال السيدة ميجاواتي أثناء عملها كاتبة لرئيس البلاد، بالإضافة إلى انتهاك قوانين الهجرة، دون اتهامه بالصلوع في تفجيرات بالي ذاتها وذلك رغم اعتراف بعض الأشخاص الذين تم القبض عليهم أنهم تلقوا تعليمهم على يدي أبي بكر بعاشير (٤٩١). وفي الجهد أكثر تراجعاً عن هذا الموقف أسقطت النيابة العامة عن بعاشير في ٢١ فبراير ٢٠٠٣ التهمتين الأولى والثانية، وإحلال تهمة مقاومة الحكومة الشرعية محل هاتين التهمتين.

ويعود تردد حكومة ميجاواتي في التعامل مع الجماعة الإسلامية إلى الصراع بين تيارين رئيسيين في إندونيسيا بشأن طريقة التعامل مع الجماعة الإسلامية والإسلام الراديكالي بشكل عام. وقد اكتسب هذا الصراع أهميته في ضوء عاملين رئيسيين الأول هو حساسية المرحلة التي شهدت تصاعد التيار الإسلامي الراديكالي بالنسبة لمستقبل ميجاواتي السياسي وتأثير أية إجراءات أمنية ضد التيار الإسلامي بشكل عام على احتمالات إعادة انتخابها، ومن ثم فقد شكلت الانتخابات الرئاسية التي كان من المخطط إجراؤها في يوليو ٢٠٠٤ قيدا مهماً على إمكانية اتخاذ أية إجراءات أمنية ضد التيار الإسلامي بما في ذلك التيار الراديكالي. والعامل الثاني هو امتداد هذا الصراع إلى رموز النخبة السياسية الحاكمة والمؤسسات السياسية والعسكرية. ويدعو التيار الأول إلى استدعاء "نموذج مشرف" (نسبة إلى الرئيس الباكستاني برويز مشرف) في باكستان، والذي يقوم على ضرورة تطبيق سياسة متشددة تجاه الجماعة والإسلام الراديكالي. ويستند مؤيدو هذا التيار إلى عدد من العائدات والامتيازات المتوقعة من تطبيق هذا السيناريو، خاصة إزالة القيود العسكرية الأمريكية المفروضة على التعاون مع الجيش الإندونيسي والتي فرضت عقب الاتهامات الأمريكية للجيش بانتهاك حقوق الإنسان في تيمور الشرقية عقب تصويت سكان الإقليم لصالح خيار الانفصال في أغسطس سنة ١٩٩٩، وتخفيف الديون التي يعاني منها الاقتصاد الإندونيسي، بالإضافة إلى ما يوفره هذا السيناريو من إمكانية تطوير العلاقات الإندونيسية-الأمريكية على نحو قد يجعل من إندونيسيا، وهي أكبر دولة إسلامية، تلعب دور الجسر بين الغرب والعالم الإسلامي. وهكذا، عول هؤلاء على الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يمكن أن يوفره هذا السيناريو، كشرط ضروري لإعادة انتخاب السيدة ميجاواتي مرة أخرى في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في يوليو ٢٠٠٤. ويمثل هذا التيار رئيس وكالة المخابرات الإندونيسية الجنرال عبد الله محمود هيندروبرونو، ووزير الدفاع ماتوري عبد الجليل والذي أكد على خطورة الإرهاب الدولي في إندونيسيا

والحاجة إلى القضاء على الإسلاميين الراديكاليين. وركز وزير الدفاع بشكل خاص على الدعوة إلى تطبيق سياسة متشددة تجاه الجماعة الإسلامية (٥٠).

أما التيار الثاني فبري عدم جدوى "سيناريو مشرف"، أو بالأحرى فقد حذر من الآثار السلبية لاتباع سياسات متشددة تجاه التيار الإسلامي بمختلف فصائله. ويرى هؤلاء أن المجتمع الإندونيسي قد شهد تضاعف التيار الإسلامي بشكل متسارع عقب انهيار نظام سوهارتو، سواء بسبب رغبة أنصار هذا التيار في تقديم صورة أكثر إيجابية واعتقاداً للإسلام. أو انتهاز حالة الانفتاح السياسي النسبي للنفوذ إلى المؤسسات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني الإندونيسي. دون أن ينفي ذلك في الوقت نفسه نحو الإسلام الراديكالي، ومن ثم إذا كان الهدف هو تشجيع الاتجاه الإسلامي المعتدل، فإن تبني سياسة متشددة تجاه الحركات الإسلامية من شأنه أن يؤدي إلى إعاقة هذا التطور. ويرى أنصار هذا الاتجاه أن اتباع سياسة أمنية متشددة تجاه الحركات الإسلامية الراديكالية من شأنه أن يعوق تطور الاتجاه المعتدل خاصة في حالة تعاطف الحركات الإسلامية المعتدلة مع نظيرتها الراديكالية، أو إدراك الحركات الإسلامية لتلك السياسة باعتبارها نوعاً من تواطؤ/ تأمر الحكومة الإندونيسية مع الولايات المتحدة والأجهزة الأمنية الأمريكية. وهو ما كشفت عنه خبرة القبض على الشيخ أبي بكر بعاشير. فقد فشلت مباحثاتي في الحصول على دعم جماعتي المحمدية وتهنئة العلماء، واللذين يمثلان التيار الإسلامي المعتدل في إندونيسيا، في تبني استراتيجية متشددة تجاه الجماعة الإسلامية. وأعلن رئيس جماعة المحمدية أنه يعارض استراتيجية بعاشير في تحقيق أفكاره وأهدافه، ولكنه أكد في الوقت نفسه على أن القبض عليه يفسد بعاشير لا يستند إلى شواهد وأدلة قانونية كافية، وأن الشرطة لا يجب أن تقبض على الناس بدون أدلة قوية (٥١).

وعلى العكس من الامتيازات الاقتصادية وعود الاستقرار السياسي التي بشر بها أنصار سيناريو مشرف، فإن أنصار سياسة المهادنة يؤكدون على خطورة التداعيات الاقتصادية والسياسية وعدم الاستقرار السياسي الذي يمكن أن يترتب على احتدام المواجهة بين الحكومة والحركات الإسلامية، بما في ذلك احتمالات عدم إعادة انتخاب مباحثاتي مرة أخرى. ويشير هؤلاء إلى أن أحد عوامل عدم نجاح مباحثاتي في الوصول إلى السلطة في عام ١٩٩٩ هو تحفظ التيار الإسلامي عليها خاصة في ظل إدراك القوى الإسلامية لمباحثاتي باعتبارها "سيدة علمانية". وعبر عن هذا التيار حمزة حافظ، نائب الرئيسة مباحثاتي، والذي رفض وجود إرهاب دولي في إندونيسيا أو الربط بين الإسلام السياسي في إندونيسيا وشبكات الإرهاب الدولي، والقائد العام للشرطة الجنرال داي بختيار. فقد أعلن بختيار في الثامن من يناير ٢٠٠٣ "لم نتوصل لأي نتائج بعد بوجود صلات بين الجماعة الإسلامية والقاعدة، ويعتمد ذلك على حجم التعاون معنا الذي تبديه أجهزة الأمن في ماليزيا والفلبين وسنغافورة" (٥٢). وعلى الرغم من دعوة وزير الدفاع إلى تبني سياسة متشددة إلا أن هناك عناصر قيادية أخرى داخل المؤسسة العسكرية تؤمن بجدوى سياسة المهادنة، وجاء في مقدمة هؤلاء رئيس أركان الجيش الجنرال راميزارد ريكاردو Raymizard Ryacudo، الذي دعا إلى إنشاء جهاز وطني جديد يتولى مهمة تنسيق الأعمال الاستخباراتية، في محاولة لتجميع دور المخابرات العسكرية والجيش الإندونيسي فيما يتعلق بمهام الأمن الداخلي.

وبالإضافة إلى الصراع الهادئ بين هذين التيارين، هناك عامل آخر ساهم في مضاعفة تردة الحكومة الإندونيسية في اتباع سياسة متشددة تجاه الحركات الإسلامية الراديكالية والجماعة الإسلامية، وهو نحو المشاعر القومية المعادية للولايات المتحدة الأمريكية والتخوف من أن تؤدي الانتعاش للسطح الأمريكي واتباع سياسات متشددة تجاه تلك الحركات إلى تغذية تلك المشاعر

واستدعاء الحبررات السلبية الإندونيسية السابقة مع التدخل الأمريكي. ومن الأمثلة التاريخية في هذا الإطار التدخل الأمريكي لمساندة التمرد السياسي في أندونيسيا في عام ١٩٥٨، ودعم النظام السياسي للرئيس سوهارتو، والأهم هو التدخل الأمريكي لمساندة انفصال تيمور الشرقية. بالإضافة إلى وجود تيار قوي يفسر الأزمة المالية الآسيوية التي طالت إندونيسيا واقتصادات شرق آسيا، باعتبارها مؤامرة أمريكية وغربية ضد تلك الاقتصاديات. وفي هذا الإطار، يصبح من المحتمل النظر إلى الإجراءات الحكومية ضد التيار الإسلامي باعتبارها نوعاً من التدخل الأمريكي ضد الإسلام والاستقرار السياسي في إندونيسيا (٥٣).

وقد ساهمت تلك العوامل في فرض العديد من القيود على قدرة حكومة ميجاواتي على اتخاذ سياسة متشددة وواضحة تجاه الجماعة الإسلامية والحركات الإسلامية بشكل عام. ساهم في عدم وضوح تلك السياسة طبيعة شخصية ميجاواتي ذاتها والتي رأت بعض التحليلات أنها تنسم بالتردد وعدم القدرة على الحسم، واقتقادها إلى الأيديولوجية السياسية الواضحة بالمقارنة بوالدها سوكارنو (٥٤). بالإضافة إلى اعتماد نظامها السياسي على حكومة ائتلافية تضم مختلف التيارات والقوى السياسية، الأمر الذي زاد من تعقيد عملية صنع واتخاذ القرار بشأن تلك القضية المعقدة بطبيعتها.

خاتمة، مستقبل الجماعة الإسلامية

رغم استمرار الجدل الداخلي في إندونيسيا حول استراتيجية التعامل مع الجماعة الإسلامية والتيار الإسلامي الراديكالي، إلا أن الجماعة تلقت خلال عامي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ضربات عديدة سواء في إندونيسيا أو في منطقة جنوب شرق آسيا أو داخل الدول الغربية، وشملت تلك الضربات، كما سبق القول، اعتقال عدد مهم من القيادات التنظيمية للجماعة وعلى رأسهم الزعيم الروحي لها الشيخ أبو بكر بعاشير. بالإضافة إلى اعتقال عدد مهم من خلايا وأعضاء الجماعة، فضلاً عن وضع الجماعة على قائمة التنظيمات الإرهابية سواء قائمة الأمم المتحدة أو الولايات المتحدة أو الدول الأوروبية، وهو ما استتبعه تجسيم أصول وأموال الجماعة في الخارج. وقد أثار تلك الإجراءات تساؤلاً مهماً حول مستقبل الجماعة واحتمالات بقائها واستمرارها كجماعة إقليمية منظمة.

ورغم أهمية الإجراءات الأمنية التي اتخذت ضد الجماعة، إلا أن هناك المخاها يرى استمرار الجماعة دون أن تنال منها الإجراءات السابقة. ويستند هذا الاتجاه - رغم ضعفه في الواقع - إلى عدد من المبررات. يأتي على قمته طبيعة الجماعة الإسلامية ذاتها باعتبارها أقرب إلى الحركة السرية منها إلى التنظيم المركزي الذي يمكن تفكيكه من خلال الإجراءات الأمنية والقانونية. ومن ناحية أخرى، يقلل هذا الاتجاه من أهمية الآثار السلبية - التي يمكن أن يربتها القبض على أبو بكر بعاشير أو محاكمته - على القدرات التنظيمية والعملية للجماعة في ضوء عامل مهم هو ضعف ومحدودية سيطرة بعاشير على الجماعة بالمقارنة بسيطرة الجناح الراديكالي داخل الجماعة، فضلاً عما يشهده هذا الجناح من آثار تحفيزية لدى أعضاء الجماعة وإثارة التعاطف مع الجماعة والإسلام الراديكالي بشكل عام. فعلى الرغم من أن التيار المؤيد للسياسة المتشددة تجاه الإسلام الراديكالي يطرح عملية القبض على بعاشير باعتبارها دليلاً على تعاون الحكومة مع الحرب الأمريكية ضد الإرهاب، فإن هذا الجناح لا

يخلو من دلالة رمزية لدى التمسار الإسلامي بشكل عام، والراديكالي بشكل خاص، والذي طرح هذا الإجراء باعتباره نوعاً من التأمر بين الحكومة والولايات المتحدة والغرب ضد الإسلام والشعب الإسلامي الإندونيسي، بما يحمله من إمكانية تحول بعاشير إلى رمز إسلامي مهم.

إلا أنه في الواقع يصعب القول بعدم تأثير الجماعة بتلك الإجراءات، ويمكن أن تشير هنا إلى عدد من العوامل المهمة التي قد تلعب دوراً مؤثراً في مضاعفة الآثار السلبية للإجراءات الأمنية ضد الجماعة، أهمها:

١. ضعف حجم عضوية الجماعة كتنظيم: فعلى الرغم من عدم وجود تقديرات دقيقة حول إجمالي عضوية الجماعة، إلا أن المتفق عليه هو أن إجمالي عدد أعضائها يتسم بالحدودية نسبياً رغم انتشارها جغرافياً في منطقة جنوب شرق آسيا، إذ لا يتجاوز وفق بعض التقديرات حوالي ٣٠٠ عضو فقط.

٢. عدم توافق عمق استراتيجي داخل المجتمع الإندونيسي بالمعنيين الاجتماعي والسياسي، فعلى الرغم من وجود بعض الأحزاب السياسية التي تنادي بتطبيق الشريعة الإسلامية، إلا أن نسبة قليلة من الشعب الإندونيسي هي التي تؤمن بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية، مقابل اتساع حجم القاعدة الاجتماعية للجماعات الإسلامية التي تؤمن بالعلمانية كأساس للدولة والسياسة، خاصة جماعتها نهضة العلماء والمحمدية واللذان يصل حجم عضويتيهما وفق تقديراتهما إلى ٧٠ مليون عضو (ما يزيد عن ٣٠٪ من الشعب الإندونيسي). ويعني ذلك حصار الجماعة الإسلامية اجتماعياً، من ناحية، وتزايد الإدراك الاجتماعي بأنها جماعة إرهابية، من ناحية أخرى. ومن المتوقع أن يزداد هذا الحصار بعد حل بعض الجماعات الإسلامية الراديكالية مثل جماعة عسكر المجهاد.

٣. وقد تؤكد ضعف العمق الاستراتيجي للجماعة داخل المجتمع الإندونيسي مع الانتخابات الرئاسية التي أجريت في يوليو ٢٠٠٤ والتي كشفت عن عدم قدرة أي من رموز التمسار الإسلامي المعتدل في تلك الانتخابات - أمين ريس أو حمزة حاظ - أو السيدة ميجاواتي ذاتها إذ لم يحصل ريس إلا على ١٤.٦٪ فيما حصل حاظ على ٢.٩٪ مقابل ٢٤.٩٪ للسيدة سجاراتي بينما حصل المرشحان العسكريان الجنرال بامبانغ بودويونو والجنرال وارينتو على ٣٣.٩٪، ٢٣.٨٪ على التوالي وهو ما أشار إلى أن الناخب الإندونيسي قد أصبح أكثر فتاعة بالمخاطب المؤيد لفكرة الأمن والوحدة الإندونيسية على الخطاب الإسلامي وتفصيل النموذج مشرف على السياسة المعتدلة التي طبقتها ميجاواتي في مواجهة التيار الإسلامي المتشدد. وهو الخيار الذي تأكد في جولة انتخابات الإعادة التي أجريت في ٢٠ سبتمبر من العام نفسه. بين سجاراتي والجنرال بودويونو بأغلبية ٦٠.٦٠٪ الذي ركزت حملته الانتخابية على محاربة الإرهاب بل أن الأهم من ذلك هو تحالف القوى السياسية للتيار الإسلامي المعتدل مع بودويونو في الجولة الثانية والتحالف مع حزبه لتشكيل ائتلاف قوى داخل البرلمان الإندونيسي، شملت تلك القوى: حزب التنمية المتحد بقيادة حمزة حاظ وحزب النهضة بقيادة غلري شهاب الجناح السياسي لحركة نهضة العلماء، وحزب العدالة والرفاه الإسلامي بقيادة هدايت نور واحد بالإضافة إلى دعم حزب الأمانة بقيادة أمين ريس وأن لم ينضم إلى الكتلة البرلمانية لحزب بودويونو وبالتالي شكلت الأحزاب الإسلامية الدعامة الرئيسية لائتلاف بودويونو (٥٥).

1. The Jemaah Islamiyah Arrests and the Threat of Terrorism", White Paper, presented to Parliament by Command of The President of the Republic of Singapore, 7th January 2003, p. 6.
2. International Crisis Group (ICG), "Al-Qaeda in Southeast Asia: The Case of the Ngruki Network in Indonesia", Indonesia Briefing, Jakarta/ Brussels, 8 August 2002, p.5.
3. Ibid, p.6.
4. Ibid, p. 4-5, 10.
5. Ibid, p. 6.
6. Tatik S. Hafidz, "The War on Terrorism and the Future of Indonesian Democracy", **Working Papers**, no. (46), p. 1-4. March 2003, Institute of Defence and Strategic Studies, Singapore.
7. ICG, "Indonesia Backgrounder: How the Jemaah Islamiyah Terrorist Network Operates", **ICG Asia Report**, No. 43, 11 Dec. 2002. p 3.
8. Tim Huxley, "Disintegrating Indonesia? Implications for Regional Security", **Adelphi Paper**, no. 349, International Institute for Strategic Studies (IISS), p. 64-65.
9. Greg Fealy, "Inside The Laskar Jihad", Inside Indonesia. <http://insideindonesia.org/edit65/fealy.htm>
10. Irman G. Lanti & Leonard C. Sebastian, Report on IDSS Panel Dialogue on The Future of Indonesia's Islam: The Question for An Equilibrium", Institute of Defence and Strategic Studies, Singapore. <http://www.ntu.edu.sg/idss/reports.htm>
11. ICG, "Al-Qaeda in Southeast Asia: The Case of the Ngruki Network in Indonesia", op., cit., p. 9-10.
12. Ibid, p. 20-21.
13. Ibid, p. 12.
14. Ibid, p. 12, 15.
15. Ibid, p. 16.
16. Ibid, p. 17.
17. Blontank Poer, "Tracking the Roots of the Jemaah Islamiyah", **Jakarta Post**, May 27, 2003.
18. "The Amir of the Islamic Group- Indonesia, Sheikh Abdullah Sungkar Talks to Nida'ul Islam about: Suharto's Detect, Defect and Destroy Policy towards the Islamic Movement", **Nida'ul Islam**, 17th Issue, Feb.- March 1997.

<http://www.Islam.org.au>

19. "The Jemaah Islamiyah Arrests and the Threat of Terrorism", op., cit., p. 10.

20. Ibid, p. 9.

21. "The Jemaah Islamiyah Arrests and the Threat of Terrorism", op., cit., p. 6.

22. Ibid, p. 6.

٢٣. المتهم بأنه العقل المدير للتفجيرات في جنوب شرق آسيا، إذاعة B.B.C، ٢٢/١٠/٢٠٠٢، http://news.bbc.co.uk/1/hi/arabic/news/newsid_2350000/2350857.stm

24. Council on Foreign Relations, "Jemaah Islamiya", Terrorism; Q & A. http://www.cfrterrorism.org/groups/jemaah_print.html

25. Kumar Ramakrishna, "Jemaah Islamiyah: Aims, Motivations and Possible Counter-Strategies", Institute of Defence and Strategic Studies, Singapore, Oct. 2000.

http://www.ntu.edu.sg/idss/Perspective/research_050221.htm

26. "The Jemaah Islamiyah Arrests and the Threat of Terrorism", op., cit., p. 9.

٢٧ - جوانب من التحقيقات مع عمر الفاروق، مستول القاعدة في جنوب شرق آسيا، جريدة الوطن، ٢٠٠٢، ٩/٢١

http://www.alwatan.com.sa/daily/2002-09-21/first_page/first_page07.htm

٢٨ - كتب وتسجيلات لبن لادن في منزل المخطط الرئيسي لتفجيرات بالي، جريدة الحياة، ٢٠٠٢، ١١/٢٥

٢٩ - إندونيسيا تبدأ التحقيق مع الزعيم الروحي للجماعة الإسلامية في جنوب شرق آسيا، جريدة الحياة، ٢٠٠٢، ١٢/١٥

30. The Jemaah Islamiyah Arrests and the Threat of Terrorism", op., cit., p. 7.

٣١ - راجع نص الخطاب المرسل من إبراهيم محي الدين إلي الملا عمر في ٣ مايو عام ٢٠٠٠ في:

Indonesia Backgrounder: How the Jemaah Islamiyah Terrorist Network Operates", op., cit., p. 34.

32. ICG, "Indonesia Backgrounder: How the Jemaah Islamiyah Terrorist Network Operates", op., cit., p. 3.

٣٣ - سيدني جونز، 'اعتداء بالي يهز إندونيسيا'، اللوموند.

34. ICG, "Indonesia Backgrounder: How the Jemaah Islamiyah Terrorist Network Operates", op., cit., p. 3.

٣٥ - انظر: نص الحلقة علي الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة، برنامج "نقطة ساخنة"، حلقة واقع

إندونيسيا بين الحركات الإسلامية". <http://aljazeera.net>

٣٦ - انظر: نص الخطاب المرسل من إبراهيم محي الدين إلي الملا عمر في ١٦ أغسطس ١٩٩٩ في:

ICG, "Indonesia Backgrounder: How the Jemaah Islamiyah Terrorist Network Operates", op., cit., p. 33.

٣٧ - المعتقل في تفجيرات بالي يعتبرها انتقاما للعراق وأفغانستان، الحياة، ٢٠٠٢، ١١/١٢.

ص ١٠

38. ICG, "Indonesia: Violence and Radical Muslims, Indonesia Briefing Paper, 10 October 2001, p. 2, 3.
39. "The Jemaah Islamiyah Arrests and the Threat of Terrorism", op., cit., p. 7.
40. ICG, "Indonesia Backgrounder: How the Jemaah Islamiyah Terrorist Network Operates", pp. 27-29.
41. "The Jemaah Islamiyah Arrests and the Threat of Terrorism", op., cit., p. 7.
42. ICG, "Indonesia: Violence and Radical Muslims, Indonesia Briefing Paper, 10 October 2001, p. 5.
٤٣. المعتقل في قضية بالي يعتبرها انتقاما للعراق وأفغانستان، الحياة، ١٢/١١/٢٠٠٢، ص ١٠.
٤٤. "إندونيسيا تكشف مخططا لسلسلة تفجيرات خلال الأعياد"، جريدة الحياة، ١٥/١٢/٢٠٠٢.
45. The Jemaah Islamiyah Arrests and the Threat of Terrorism", White Paper, presented to Parliament by Command of The President of the Republic of Singapore, 7th January 2003, pp. 27-30.
٤٦. المشتبه بهما في هجوم مومباسا ملامحهما عربية، ومفجرو مكدونالدز في إندونيسيا نفذوا اعتداء بالي، الحياة، ١٠/٢٢/٢٠٠٢، ص ٨.
٤٧. "إندونيسيا تكشف مخططا لسلسلة تفجيرات خلال الأعياد"، الحياة، ١٥/١٢/٢٠٠٢.
٤٨. "المشتبه بهما في هجوم مومباسا ملامحهما عربية، ومفجرو مكدونالدز في إندونيسيا نفذوا اعتداء بالي".
٤٩. "إندونيسيا تكشف مخططا لسلسلة تفجيرات خلال الأعياد" مرجع سبق ذكره.
50. Tatik S. Hafidz, "The War on Terrorism and the Future of Indonesian Democracy", **Working Papers**, no. (46), p. 1-4. March 2003, Institute of Defence and Strategic Studies, Singapore.
51. imon Elegant, "after Bali: Waffling", Time, Vol. 160, No. 20, 11/11/2002.
٥٢. إندونيسيا لم تنوصل إلى إثبات العلاقة بين منفذي تفجيرات بالي والقاعدة، الحياة، ١/١١/٢٠٠٣، ص ٧.
53. Tatik S. Hafidz, "The War on Terrorism and the Future of Indonesian Democracy", op.cit.
54. Dr. Stephen Sherlock, "The Bali Bombing: What it Mean for Indonesia", Information and Research Services, Current Issues Brief, No. 42002-03, 22 Oct. 2003.
- <http://www.aph.gov.au/library/pubs/CIB/2002-03/03cib04.pdf>
٥٥. هل يفتح يودبوتو حقبة جديدة في تاريخ أندونيسيا؟ الحياة، ١٣/١٠/٢٠٠٤ (يودبوتو).





ماذا بقي من جماعة الجهاد المصرية؟

لا يمكن البحث في الحالة التي وصلت إليها جماعة الجهاد المصرية دون التطرق لكثير من الوقائع التاريخية التي حدثت في فترات سابقة وساقت ذلك التنظيم إلى الحالة التي هو عليها الآن. فالمراد أن كثيرا من المراقبين في الغرب وحتى في العالم العربي والإسلامي بل وأيضا في داخل مصر ينسألون عن الأسباب التي جعلت العنف يتركز في الخارج ويتوقف في داخل مصر ويستغربون العضاة التي جعلت زعيم جماعة الجهاد الدكتور أمين الظواهري يلقي بثقله خلف زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن فيتداخل التنظيمان مثلما ذابت أفكار الرجلين ويصبح التنظيمان تنظيما واحدا خارج مصر ويتوارى إلى خلفية الصورة نشاط الجماعة داخل مصر.

ومن الضروري في البداية التوضيح بأن هدف تلك الدراسة ليس هو التأريخ لجماعة الجهاد في مصر منذ نشأتها حيث ورد ذلك في دراسات ومذكرات ولقاءات سبق نشرها (*) بل هدفها الرئيسي هو معارلة التعريف على الأوضاع الحالية لتلك الجماعة أو بصياغة أخرى الإجابة عن السؤال: ماذا بقي من جماعة الجهاد إلا أن عدم الإغراق في التأريخ لجماعة الجهاد لا يعني عدم التعريف بها وتقديمها في تلك الدراسة كما تقدم هي نفسها في بياناتها ومطبوعاتها المختلفة حيث يعد ذلك هو التعريف الأدق للجماعة كما تضعه هي نفسها.

أولا: تعريف الجماعة لنفسها

من خلال موقع "معالم الجهاد" الناطق باسم جماعة الجهاد المصرية على شبكة الإنترنت قبل إغلاقه تعرف الجماعة نفسها بصورة مفصلة تقوم بعرضها في التالي بحسب صياغات الجماعة كما هي دون

* من أهم الوثائق التي تتناول جماعة الجهاد المصرية: شهادة هاني السباعي، القيادي السابق في الجماعة والتي نشرها في أربع حلقات بجزيرة الحياة اللبنانية، وذلك بغض النظر عن صحة كافة الوقائع والتي وردت بها ووجود روايات وتفسيرات أخرى لها من آخرين شاركوا في تلك المرحلة. أنظر هاني السباعي وقصة جماعة الجهاد جريدة الحياة، لندن، الأعداد من ١١٤٤٧، ١١٤٤٨، ١١٤٤٩، ٢٦ سبتمبر ٢٢.

أي تدخل أو تعديل بل فقط بعض الاختصار غير المخل لما ورد في تعريفها بنفسها:

اسم الجماعة: (جماعة الجهاد)

اتخذت الجماعة هذا الاسم لها لأن الجهاد هو الأمر الذي اجتمع عليه أفراد هذه الجماعة وليس لأن الدين هو الجهاد فقط ونحن نرى أن الجهاد ودعوة الناس إلى دين الله هما أهم السبل لإقامة دين الله وشرعه في الأرض وأما العلم والتربية وغيرها فلا بد أن يكونوا خادمين للجهاد لا مشيطين عنه. ولا يعني هذا أن نشاط الجماعة محصور في الجهاد فقط بل تقوم الجماعة بواجبات الإسلام الأخرى على قدر الاستطاعة مع تقديم واجب الجهاد والإعداد له على غيره من الواجبات الكفائية عند التعارض فهذا الاسم للتمييز وليس للحصر.

اعتقاد الجماعة

هو اعتقاد أهل السنة والجماعة وما كان عليه أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والقرون الثلاثة الأولى الفاضلة الذين توفي النبي صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راضٍ سواء في أبواب الإيمان والقدر والصفات وغير ذلك من أبواب العقائد وتعتقد الجماعة كفر الدول والأنظمة والمؤسسات التي تحكم بغير ما أنزل الله تعالى أو تتحاكم إلى غير شريعة الله أو تلزم الناس بالأنظمة المناقضة للإسلام أو تدعو إليها مثل العلمانية أو الديمقراطية أو الاشتراكية أو نحو ذلك.

منهج الجماعة

هو اتباع الكتاب والسنة على فهم السلف الصالح رضي الله تعالى عنهم سواء في أبواب الاعتقادات أو الأحكام - دون غلو أو تفريط - كما نقلها الأئمة الأعلام والعلماء الأثبات نلتزم بما اتفقوا عليه ونرجح بين أقوالهم فيما اختلفوا فيه حسب أصول العلم وقواعده وملتزم الاحتياط فيما لم تتمكن الترجيح فيه .

أهداف الجماعة

وهذه الأهداف مأخوذة من الأهداف السامية التي جاءت بها شريعة الإسلام ومنها:

- 1- الدعوة إلى دين الله تعالى وبيان عقيدة السلف ونشر العلوم النافعة بين المسلمين التي تبصرهم بحقائق دينهم وبالواقع الذي يعيشونه.
- 2- العمل على خلع الطواغيت الحاكمين بغير شريعة الله وإقامة حكم إسلامي وإعادة الخلافة الإسلامية بإذن الله تعالى ولا ترى الجماعة شرعية أية وسيلة من وسائل التغيير غير الجهاد مثل اعتماد الديمقراطية والعمل النيابي من خلال قنوات الأنظمة الطاغوتية والتي تنافي أصول عقيدة التوحيد.
- 3- الإعداد لذلك من خلال تكوين جماعة مسلحة معدة إعداداً شرعياً وعسكرياً كافياً لتحقيق الأهداف السابقة.
- 4- مساعدة المجاهدين ودعمهم في الحركات الجهادية الأخرى في جميع بلاد المسلمين والتعاون مع كل المسلمين - أياً كان انتماءهم المشروع - على البر والتقوى.
- 5- العمل على وحدة المسلمين في بقاع الأرض والبعد عن كل ما يسبب الخلاف والشقاق بين المسلمين.

أسلوب عمل الجماعة: اعتماد السرية في العمل الجهادي

الأصل في دعوة الإسلام الجهر والعلن وذلك لأنها دعوة لعموم الخلق (...) ومع ذلك فقد ظل النبي صلى الله عليه وسلم مخفياً دعوته حتى أذن الله له (...) ودعوة النبي صلى الله عليه وسلم لقومه

بدأت سرية وكان النبي صلى الله عليه وسلم يخفي أمره ولا يدعو إلا خاصته وهذا وإن كان موجهاً بالوحي إلا أنه إذا علمت علة التخفي فإنه يمكننا القياس على ذلك والعلة كانت القلة والاستضعاف لبعث رجداً في دعوة قلبها التخفي حتى يشتد عودها.

أما الأعمال العسكرية فالأصل فيها السرية وكيفما أمكن إخفاء المعلومات والأسرار فذلك واجب وهذا كله بهدف تحقيق عنصر المباغتة ومفاجأة الخصم وهو من أهم أسباب النصر أما أدلة السرية في الأعمال العسكرية فهي كثيرة (...) ويجب على كل من ينضم إلى جماعة الجهاد أن يلتزم بهذا الأصل إلا أن يطلب منه غير ذلك وقد تلجأ الجماعة إلى العلنية المحدودة في بعض الأعمال وخاصة فيما يتعلق بالدعوة من أجل الإعداد البشري ويتم هذا من خلال قنوات محدودة وإن السرية في الأعمال الجهادية هي رأس مال المجاهدين وتوفر عليهم كثيراً من الجهد وتمكنهم من مباغتة الخصم ومفاجأته.

مبدأ عمل الجماعة

الجماعة عالمية لسببين: السبب الأول: أن أمة الدعوة أمة عالمية. السبب الثاني: أن أمة الإجابة أمة عالمية (...) ولا تفاضل بين المسلمين على اختلاف ألوانهم وأجناسهم ولغاتهم إلا بالتقوى والعمل الصالح (...) وأيضاً فإنه يجب على المسلمين نصر إخوانهم إذا حل العدو بدارهم في أي بقعة من بلاد المسلمين وهذا واجب شرعي اتفق العلماء على وجوبه، وجماعة الجهاد تقبل في عضويتها كل المسلمين من مختلف البلدان كما أنه يمكن أن تشارك الجماعة في الجهاد في أي بقعة من العالم عملاً بالمصالح الشرعية المعتمدة بعد الدراسة الصحيحة.

عضوية الجماعة

وتقبل جماعة الجهاد في عضويتها كل مسلم يلتزم بمنهج الجماعة واعتقادها وأهدافها ولا يكون منها في دينه أو خلقه أو عدالته والعضوية مقصورة على الرجال وللجماعة الحق في إبعاد أو معاقبة من ثبت في حقه فساد أو خيانة أو إفساد أو مخالفة لأصول عمل الجماعة وذلك على وفق لائحة التعريفات الشرعية التي أقرتها الجماعة.

شعار الجماعة

دائرتان إحداها كبيرة وأخرى صغيرة بداخلها والإطار بين الدائرتين جزؤه العلوي به قوله تعالى: *انفروا خفافاً وثقالاً وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم* وجزؤه السفلي به اسم الجماعة - جماعة الجهاد - وبداخل الدائرة الصغرى لفظ الشهادة (لا إله إلا الله محمد رسول الله) وهذا الشعار إشارة إلى فريضة الجهاد على كل مسلم وأن الغاية من الجهاد هو نشر عقيدة التوحيد وحماعتها ويكون الشعار على ذلك بهذه الصورة الواضحة أسفلاً.

وجماعة الجهاد لا تعد أحداً بالنصر أو بإدراك غاية أهدافها فالغيب لا يعلمه إلا الله (...) والذي يعني أن يقال في هذا المقام: إن أي جهد يبذل في سبيل تحقيق هذه الأهداف هو عمل صالح مثاب عليه صاحبه - إذا خلصت النية - إن شاء الله تعالى وإن لم يدرك غاية الهدف أو توفي قبلها وأجره على الله (...) وأنه مع وجوب الأخذ بالأسباب ومع وجوب الإعداد قدر الاستطاعة فإن النصر ليس بالكثرة (...) فالنصر من عند الله وحده (...) وهو سبحانه ينزل نصره على من صدقت قلوبهم وصحت عزائمهم فالنصر يتعلق بأعمال القلوب أكثر من تعلقه بالأسباب الظاهرة.

ثانياً، النشأة التاريخية للجماعة

من المعروف تاريخياً وواقعياً أن جماعة الجهاد لم تتشكل ككيان موحد سوى في نهاية عام ١٩٨٠



وبداية عام ١٩٨١ عندما قام مؤلف كتاب "الفريضة الغائبة" المهندس محمد عبدالسلام فرج بتوحيد عدة مجموعات صغيرة سبق لها التشكل والتواجد في مصر منذ بداية السبعينيات ضمن جماعة واحدة حملت اسم الجهاد وعلى أرضية فكرية واحدة مثلها ذلك الكتاب الشهير. ومن المعروف أيضا أنه قبل ذلك التاريخ ومنذ نهاية الستينيات شهدت مصر عددا من المحاولات الصغيرة لتشكيل جماعات تتبع فكر الجهاد كما تبلور فيما بعد مع مؤلف "الفريضة الغائبة" كانت أولها هي الجماعة التي تشكلت في حدود عام ١٩٦٧ وكان من أعضائها أمين الظواهري الذي أضحى بعد عقود ثلاثة زعيم جماعة الجهاد الموحدة. ومنذ ذلك الوقت وحتى نجاح محمد عبدالسلام فرج في توحيد تلك الجماعات الجهادية الصغيرة في جماعة واحدة ظهرت وتلاشت عدة مجموعات شارك في تأسيسها أحيانا نفس الأشخاص الذين انتقلوا من جماعة لأخرى. وقد كانت أبرز تلك الجماعات تلك التي اصطلح على تسميتها بجماعة الفنية العسكرية وهي التي قام بتشكيلها خبير التريبة الفلسطيني الأصل بجماعة الدول العربية بالقاهرة الدكتور صالح سرية عام ١٩٧٤. وقد كان القوام الرئيسي لعضوية هذه الجماعة من طلاب كلية الفنية العسكرية وبعض العسكريين المصريين وقامت بمحاولة قاشفة لقلب نظام الحكم في مصر في صيف نفس العام انتهت بالقبض على قياداتها وأعضائها ومحاکمتهم وإعدام بعضهم وسجن البعض الآخر. وتعد تلك المحاولة أولى محاولات الحركات الجهادية المحلية المصرية لاستخدام القوة والعنف للوصول إلى الحكم كما أنها زرعت بداخل الجماعات الجهادية خاصة رئيسية ظلت مستمرة بداخلهم وتتعلق بالسعي الدائم إلى تجنيد عسكريين مخترفين والتركيز في أعمالهم الانقلابية وعنظهم على قمة الدولة المصرية.

ثالثا: اندماج الجهاد والجماعة الإسلامية

بذلك الجذر التاريخي بدت جماعة الجهاد حتى بعد تشكيلها موحدة على يد محمد عبدالسلام فرج مختلفة في عديد من الجوانب عن الجماعة الإسلامية بالرغم من انتماء الاثنين إلى فئة الجماعات الدينية الجهادية المحلية. إلا أن تلك الاختلافات لم تمنع قيادة الجهاد وقيادة الجماعة من السعي نحو التوحيد في جماعة واحدة لإنجاز المهمة الواحدة التي اتفقا عليها في ذلك الوقت وهي إنها، حكم الرئيس السادات وإقامة دولة إسلامية في مصر. وقد تم توحيد الجماعتين في صيف ١٩٨١ تحت اسم "جماعة الجهاد" وهي التي نجحت في اغتيال الرئيس السابق أنور السادات في العرض العسكري المقام بمناسبة ذكرى الحرب في ٦ أكتوبر ١٩٨١. كما سعت الجماعة الجديدة الموحدة إلى القيام بمحاولة انقلابية عنيفة غير معد لها جيدا في أعقاب الاغتيال وبالتحديد في مدينة أسيوط التي تقع على بعد نحو ٣٠٠ كيلومتر جنوب القاهرة وهي المحاولة التي لعبت فيها الجماعة الإسلامية الدور الأبرز بحكم تواجدها الكثيف في تلك المنطقة على خلاف تنظيم الجهاد. وفي هذا السياق يشار هنا إلى أحد الفوارق النوعية المهمة ما بين تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية من زاوية التواجد الجغرافي حيث نشأت الجماعة وتركزت فيما بعد في مناطق الوجه القبلي ثم امتد وجودها إلى بعض المناطق الشعبية والعشوائية في القاهرة الكبرى. أما جماعة الجهاد فقد نشأت بمعظم مجموعاتها الصغيرة ثم بعد ذلك التنظيم الموحد في القاهرة الكبرى أو محافظات الشمالية من مصر وتادرا ما تواجدت عناصر جهادية في مناطق الوجه القبلي.

وقد ارتبط ذلك التوزيع الجغرافي المختلف للجماعتين بظروف تاريخية وأيضاً بتصورات مختلفة بينهما حول الطريق الأمثل لقلب نظام الحكم وإقامة الدولة الإسلامية. فالجماعة الإسلامية كانت تعتمد على خليط من أساليب الحركة العلنية والسرية بحيث تؤدى الأولى إلى ضم عضوية جناهيرية واسعة لها بينما تؤدى الثانية إلى تشكيل أجنحة عسكرية كثيرة وفعالة تابعة لها. وقد ارتبط ذلك الخليط

من الأساليب بتصور الجماعة لطريقة قلب نظام الحكم وإقامة الدولة الإسلامية وهو المعتمد على مزيج من التحركات والانتفاضات الجماهيرية وعمليات العنف العسكرية المتكررة والواسعة. من هنا فإن التواجد الجغرافي للجماعة قد امتد إلى مناطق واسعة في جنوب مصر حيث نشأت ثم إلى القاهرة الكبرى حيث سعت للتواجد الجماهيري والعسكري هناك. وعلى خلاف الجماعة فقد قامت نظرية التغيير عند الجهاد على العمل الانتقالي العسكري المفاجئ ضد قيادة الدولة في القاهرة والاستيلاء على الحكم فيها وهو ما أدى إلى تركيز الجهاد على التواجد في العاصمة والمناطق القريبة منها وفي نفس الوقت السعي لتجنيد أكبر عدد ممكن من العسكريين المحترفين وليس طلاب الجامعات أو مربيها كما كانت تفعل الجماعة الإسلامية. وقد ارتبط بتلك الاختلافات بين الحركتين اختلاف آخر في أساليبهما العسكرية العنيفة حيث ركز الجهاد دوماً على استخدام وسائل عسكرية أكثر تدميراً واحترافاً مثل الهجمات بالقنابل والعبوات المفلخخة والموقوتة والموجهة عن بعد وأحياناً الهجمات الانتحارية. وقد ركز الجهاد في هجماته تلك على قيادات الدولة المصرية العليا كما كان الحال عندما استهدى كل من رئيس الوزراء ووزير الداخلية عام ١٩٩٣. أما الجماعة فقد ركزت على كافة الأهداف التي يمكن لها الوصول إليها سواء كانت جنود وضباط شرطة صغار أو كبار أو مسئولين سياسيين أو صناعة السياحة المهمة بالنسبة للاقتصاد المصري. وفي كل تلك الهجمات استخدمت الجماعة رسائل عسكرية أقل تقدماً واحترافاً من الجهاد حيث تركزت معظم عملياتها على استخدام الأسلحة النارية وبخاصة الرشاشة والآلية منها.

وقد ظهرت كل تلك التمايزات والفوارق بين الجماعتين بعد أن انفض التحالف القائم بينهما عام ١٩٨٤ على إثر خلافات كبيرة بين قيادات كل منهما أثناء وجودهم معا في السجن المصرية. وكما نؤكد معظم روايات شهود تلك المرحلة فقد تلخصت الخلافات بين الجماعتين في ثلاث قضايا كانت خليطاً من الرؤى النظرية والأساليب الحركية حيث أتى الخلاف النظري الواضح حول مسألة العزل بالهبل وهي في حقيقتها كانت تتعلق بطريقة النظر والحكم على المجتمع المصري وأقراده فضلاً عن ارتباطها بتصور عملي يتعلق بمن يمكن تجنيده وفقاً لهذه المسألة ليكون عضواً في إحدى هاتين الجماعتين. وتعلقت المسألة الثانية بقضية نظرية - عملية هي طبيعة العمل الذي يجب أن تقوم به كل من الجماعتين وهل يجب أن يكون عملاً سريعاً تماماً أم خليطاً من السرية والعملية وكانت قيادات جماعة الجهاد مع الأولى في حين انحازت قيادات الجماعة إلى الثانية. وترتب على هذين الخلافين الخلاف الثالث العملي - النظري وهو المتعلق بمن يجب مبايعته كأمير للجماعة الموحدة حينذاك حيث انحازت قيادات الجماعة إلى الشيخ الأزهرى الضير عمر عبدالرحمن بينما انحازت قيادات الجهاد إلى ضابط الخبايا العسكرية السابق عبود الزمر. وقد نشأ نتيجة لذلك خلاف نظري فقهي بين الجماعتين حول شروط الإمامة فرفع أعضاء الجهاد شعار "لا ولاية لغيره" في إشارة للشيخ عمر بينما رفع أعضاء جماعة شعار "لا ولاية لأسيب" في إشارة لعبود الزمر الذي بقي في السجن بينما أفرج عن عمر عبدالرحمن. ونتيجة لتلك الخلافات النظرية - العملية انشقت جماعة الجهاد الموحدة من جديد لتعود مرة أخرى إلى جماعتين هما الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد.

رابعاً: مسار الجهاد بعد الانفصال عن الجماعة

كما سبق القول فقد اختلفت جماعة الجهاد عن الجماعة الإسلامية من حيث النشأة التاريخية والتطور فقد ظلت المجموعات الجهادية الصغيرة حية وقائمة بداخل الإطار الأوسع الذي مثلته جماعة الجهاد بعد أن انفصلت عن الجماعة الإسلامية عام ١٩٨٤ ومارست دورها في تفتيته من الناحية الواقعية وتحوله إلى عديد من التنظيمات الصغيرة التي لا يجمعها سوى الاسم وجزء من التاريخ. كذلك فمن المعروف أن

الجماعتين أي الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد كانتا تتبنيان رؤية فكرية وحركية واحدة فيما يخص أهداف عنفهما تلخصها مقولة مؤلف كتاب "الجهاد: الفريضة الغائبة" محمد عبدالسلام فرج ذو التأثير المباشر والعميق على الجماعتين حتى منتصف التسعينيات تقريبا وهي أن "العدو القريب أولى بالقتال من العدو البعيد". وتعني تلك المقولة من الناحية العملية أن الجماعتين كانتا جاهدان في الحكومة المصرية "العدو القريب" والوحيد الذي يجب أن يتوجه إليه عنفهما سعيا إلى الإطاحة بها والاستيلاء، على السلطة بدلا منها ومن ثم تأسيس دولة إسلامية وإعادة أسلمة المجتمع المصري كله. أما "العدو البعيد" أو الخارجي سواء كان الدولة العبرية أو الولايات المتحدة أو غيرها فلم يكن من الوارد وفقا لتلك الرؤية النظرية أن تبادر أيا من الجماعتين إلى التصدي لقتاله قبل الانتهاء من المهمة الرئيسية الأولى أي الإطاحة بالحكم المصري وتأسيس آخر إسلامي محله يكون هو أداة مواجهة ذلك العدو البعيد.

وقد تعرضت تلك الرؤية النظرية والحركية لهزة كبرى مع إعلان مبادرة الجماعة الإسلامية وقرارها بالتوقف عن العنف والتحول لجماعة سياسية - اجتماعية وبخاصة مع انضمام عدد كبير من قيادات وأعضاء الجهاد المقيمين الموجودين في السجون إلى مبادرة الجماعة بعد أيام من إعلانها في الخامس من يوليو ١٩٩٧. وفي خلال الفترة التالية حتى صدور قرار مجلس شورى الجماعة في مارس ١٩٩٩ بالوقف النهائي والشامل لكافة عمليات العنف انضمت أعداد أخرى من قيادات وأعضاء الجهاد إلى موقف الجماعة وبخاصة هؤلاء المقيمين في مصر والدول الأوروبية. إلا أن طبيعة الجماعة الإسلامية التي كانت تتمتع منذ تشكيلها في النصف الثاني من السبعينيات بكيان تنظيمي متماسك وقيادة موحدة ودرجة واضحة من الولاء والاستقرار الداخليين قد مكنتها من اتخاذ وتطبيق قرارا مركزي من قياداتها بالتوقف عن العنف والتحول كلية إلى جماعة سياسية - اجتماعية إسلامية سلمية. أما الجهاد فبالرغم من تبني كافة أعضاءه وقياداته بداخل مصر تقريبا والغالبية الساحقة من المنفيين منهم في الدول الأوروبية نفس الموقف الجديد للجماعة الإسلامية وتحولها بعيدا عن العنف فلم يصدر أي قرار مركزي من أي هيئة قيادية من الجماعة يؤكد ذلك التحول نظرا لعدم وجود مركز قيادي حقيقي وفعال لذلك التنظيم. وقد نتج عن ذلك أن الدولة المصرية من ناحيتها لم تقم بأية إجراءات لتسهيل على أي من قيادات الجهاد ولا أعضائه مثلما فعلت مع الجماعة الإسلامية وظلت تتعامل معهم بقدر أكبر من الحساسية الأمنية التي تتعامل بها مع الجماعة الإسلامية.

خامسا: الظواهري وجماعة الجهاد

قبيل تلك السنوات كان تنظيم الجهاد قد بدأ يتعرض لتغيرات مهمة بدأت منذ النصف الثاني من الثمانينيات حين غادر مصر إلى أفغانستان وباكستان عدد من قياداته الذين قضوا أحكام السجن عليهم في مصر ومنهم أمين الظواهري. وقد اجتمع هؤلاء معا حيث قرروا اختيار أمير لجماعة الجهاد واستقروا على أن يكون هو سيد إمام الشريف الذي أطلقوا عليه لقب عبدالقادر بن عبدالعزيز. والشريف من مواليد عام ١٩٥٠ وينتمي لمحافظة بني سويف في شمال صعيد مصر والتي تبعد عن القاهرة نحو مائة كيلومتر وهو خريج من كلية الطب عام ١٩٧٤ وتخصص في الجراحة. وقد كان الشريف متهما في قضية الجهاد الكبرى التي تلت اغتيال الرئيس المصري السابق أنور السادات عام ١٩٨١ والتي ضمت ٣-٢ إسلاميا كان ضمنهم أيضا أمين الظواهري وقد حصل الاثنان على نفس الحكم بالبراءة مما نسب إليهما من أفعال في تلك القضية. وقد غادر الشريف مصر منذ عام ١٩٨١ قبيل وقوع عملية اغتيال الرئيس السادات وظل في الخارج متنقلا بين بلدان عديدة كان اليمن آخرها حيث قامت السلطات هناك بالقبض عليه في أكتوبر عام ٢٠٠١ وتسليمه لمصر في فبراير عام ٢٠٠٤.

ولد بدأ الشريف خبرة العمل الإسلامي السري الانقلابي مبكرا حيث كان عضوا إحدى المجموعات المهدية الصغيرة التي تشكلت عام ١٩٦٨ تقريبا في ضاحية المعادي بجنوب القاهرة وكانت تضم معه كل من أمين الظواهري وتبيل البرعي وإسماعيل طنطاوي وغيرهم ممن أصبحوا بعد ذلك من القيادات الكبرى والمعروفة لتلك التيار الجهادي.

وحسب شهادة كثير من الإسلاميين فقد اختير اسم عبدالقادر بن عبدالعزيز للأمير الجديد للجماعة لأن المجموعة لم تكن تريد أن يعرف الناس اسم الأمير الحقيقي وأيضا لأن الأمير الجديد نفسه سيد امام كان يحب أن يكون العمل سرا. ونتيجة لذلك فقد كان المشهور آنذاك هو أن أمير الجماعة هو أمين الظواهري لأن اسمه كان معروفا من خلال المحاكمات من خلال حديثه لوسائل الإعلام بالإضافة إلى أن الجيل القديم في الجماعة كان يعرف الدكتور الظواهري وليس الشريف الذي كان قد غادر مصر قبل انشغال السادات. وظل الشريف يقود تنظيم الجهاد من باكستان وأفغانستان وبوجه أعضاء من هناك حتى نهاية عام ١٩٩٢ حيث حدثت هزة كبيرة في التنظيم بسبب انكشاف جناح طلائع الفتح العسكري الخاص به وقيام السلطات المصرية بالقبض على نحو ألف شخص من أعضاءه. أدى ذلك أزمة كبيرة داخل الجماعة وقد بعض قياداتها تيارا قويا يدعو إلى محاسبة قيادة الجماعة عما حدث وبخاصة أمين الظواهري الذي كان معروفا للعامة كأمر لها. وطالب التيار المتشدد باستقالة الدكتور الشريف من إمارة الجماعة واختيار أمير جديد لها أكثر قدرة على إدارة شئونها اليومية منه وهو ما أدى به إلى تقديبه استقالته فعليا من إمارة الجماعة ومن الجماعة نفسها ثم اختيار أمين الظواهري أميرا لها بعد أن ظلت لفترة بلا أمير. وقد اعتزل الشريف بعد ذلك العمل الحركي وتفرغ للبحث والتأليف حيث أصبح أبرز منظري أفكار الجهاد المصريين على مستوى العالم بالرغم من عدم انخراطه في أي عمل تنطسي بعد تلك الفترة ومن أبرز مؤلفاته الكتابين الضخمين اللذين يزيد كل منهما عن الألف صفحة: "العمدة في إعداد العمدة" و"الجامع في طلب العلم الشريف".

أما الأمير الفعلي والرسمي الجديد للتنظيم أي أمين الظواهري فهو من مواليد القاهرة في ١٩ يونيو ١٩٤٦ توالد كان أستاذا بكلية الصيدلة جامعة القاهرة التي تخرج أمين من كلية الطب بها عام ١٩٧٤ ثم حصل منها على الماجستير في الجراحة عام ١٩٧٨. ومن المعروف أن أمين ينتسب إلى عائلة معروفة ذات أصل اجتماعي - ثقافي مرتفع حيث كان جده لوالده محمد الأحسدي الظواهري شيخا للأزهر خلال الثلاثينيات كما كان خاله لأمه عبدالرحمن عزام أول أمين عام لجامعة الدول العربية. كما أنه من المعروف أن الظواهري قد بدأ التحاقه بالحركة الإسلامية الدينية المعروفة باسم "الجهادية" عام ١٩٦٨ حيث تشكل مع آخرين جماعة صغيرة سرعان ما تفككت ليخوض بعدها عدة تجارب تنظيمية أخرى صغيرة حتى عام ١٩٨١ حين انضم إلى "جماعة الجهاد" الموحدة. وقد حوكم الظواهري مع أكثر من ٢٠٠ منهم آخر في قضية محاولة قلب نظام الحكم وأدين بالسجن ثلاث سنوات حيث خرج منه عام ١٩٨٤. وخرج الظواهري من مصر إلى مكان غير معروف عام ١٩٨٦ حيث تأكد وجوده بعد عشر سنوات كاملة في أفغانستان التي لا يزال مقبضا بها حتى اليوم.

لكذلك فقد تميزت مسيرة الظواهري بسيطرة الطابع الفكري والتنظيمي عليها وليس العسكري فقد كان ذلك هو اهتمام الظواهري الرئيسي وبخاصة بعد خروجه من السجن عام ١٩٨٤ وتكثف بعد اختفائه من مصر بعدها بعامين حيث ألف العديد من الكتب والدراسات حول مفهومه للجهاد الداخلي وبعضها حول نقد رؤى تيارات إسلامية أخرى مثل الإخوان المسلمين الذين خصص لهم كتابا كاملا من اللد اللاذع لتحريرتهم حمل اسم "الحصاد المر". كما كان الظواهري في خلال توليه زعامة الجهاد بعد عام ١٩٩٢ يشرف بنفسه على إعداد نشرات الجماعة الفكرية التي تناقش عددا من القضايا الفكرية

لها. أما الخبرة العسكرية للظاهري فهي في الحقيقة غير معروفة والأرجح أنه لا يملك تراكما له قيمة في هذا المجال كما توضح مسيرة حياته في مصر وخارجها.

وفي كل الأحوال قسيظل اسم الظاهري علامة فارقة في التحولات التي طرأت على نشاط وتوجهات الإسلاميين الجهاديين عموما ليس فقط لأنه نموذج مختلف تماما عن غالبية أعضاء التنظيمات الإسلامية الراديكالية الذين ينتمون إلى فئات اجتماعية متدنية أو متوسطة على أفضل تقدير ولكن أيضا لأن مواقفه وآراءه كانت دائما وراة انتقالات من الوزن الثقيل طرأت على تلك التنظيمات عموما و"جماعة الجهاد" خصوصا. واللافت أن الظاهري لم يمر بمراحل عدة قبل أن يصبح ناشطا "جهاديا" وإنما اقتحم في سن صغيرة ذلك الطريق الذي أوصله إلى ما آل إليه مصيره. فقبل أن يكمل السادسة عشر كان عضوا في خلية "جهادية" وقيل أن تطأ أقدام زملاءه من الأصوليين الراديكاليين الأراضي الأفغانية كان قد سافر في منتصف العام ١٩٨٠ إلى مدينة بيشاور واستطلع الأجواء وعابن على الطبيعة الأوضاع هناك ثم عاد بعد شهر قليلة ليتم القبض عليه عقب اغتيال السادات. وداخل السجن كان الظاهري هو المعارض الأول لشولي الشيخ عمر عبد الرحمن زعامة الائتلاف بين تنظيمي "الجهاد" و"الجماعة الإسلامية" وظل على موقفه حتى تم قتل التحالف بينهما في عام ١٩٨٤. وبعد خروجه كان الظاهري في طليعة الإسلاميين المصريين الذين توجهوا إلى أفغانستان حيث أعاد إحياء "جماعة الجهاد" واستقطب أعدادا كبيرة من هؤلاء الذين ذهبوا إلى هناك دون أن يكونوا أعضاء في تنظيمات بعينها وإنما لجرده مناصرة المجاهدين الأفغان.

اشتغل الظاهري في أفغانستان بعد توليه إمارة الجماعة رسميا وفعليا بمهمة إعادة إحياء التنظيم وتجنيد عناصر جديدة ووضع الأسس الفكرية له خصوصا بعدما أعلن عبود الزمر أكبر قادة الجهاد سنا وأكثرهم خبرة انضمامه إلى "الجماعة الإسلامية". وراح التنظيم تحت قيادة الظاهري يشهد من محاولاته لتوجيه ضربات عنيفة للنظام المصري وهو ما أخفق فيه بالرغم من نجاحه في اختراق الحواجز الأمنية والقيام ببعض العمليات الكبرى التي لم تتجع كان أبرزها محاولة اغتيال رئيس الوزراء المصري الأسبق عاطف صدقي بسيارة مفخخة تم تفجيرها عن بعد للمرة الأولى في مصر عام ١٩٩٣ ومحاولة اغتيال وزير الداخلية الأسبق حسن الألفي في عملية انتحارية كانت أيضا هي الأولى في مصر حتى ذلك الوقت. وفي عام ١٩٩٦ قام التنظيم بتفجير السفارة المصرية في باكستان بعملية انتحارية كبيرة كانت الثانية من هذا النوع التي يوجهها التنظيم لأهداف رسمية مصرية كما كانت الأولى التي توجه لأهداف من هذا النوع خارج البلاد. وقد تلقت جماعة الجهاد نتيجة لمحاولاتها هذه ضربات واسعة وقاسية من سلطات الأمن المصرية جعلتها عاجزة منذ ذلك الوقت عن تنفيذ أي عملية أخرى منذ أي أهداف مصرية سواء داخل البلاد أو خارجها.

على الرغم من نجاح الظاهري في ذلك الوقت في السيطرة على قيادة جماعة الجهاد فقد دخل في عدة صراعات مع قيادات أخرى كبيرة بداخلها. فقد دخل في أزمة مع الأمير السابق للجماعة سيد إمام الشريف حول كتابيه المشار إليهما سابقا إذ أن غالبية أعضاء الجماعة كان يعتقدون أن الكاتبين من تأليف الظاهري حيث نشرنا باسم حركي هو الشيخ عبد القادر بن عبد العزيز وهو اسم حركي تبين بعدها أنه يخص سيد أصام الشريف. وقد دخل الأخير في عام ١٩٩٥ في صدام مع الظاهري بسبب قيام "شجرة المجاهدين" الناظفة باسم الجماعة على نشر حلقات من كتاب "الجامع في طلب العلم الشريف" بعد حذف أجزاء منه تسارع الشريف إلى الاحتجاج واحتدر بيانا حمل توقيع استنكر فيه تحريف الكتاب وأعلن أنه سيطلبه من جديد وبالفعل نفذ ما وعد به. وقيل هذا

الصدام كان الظواهري قد اصطدم باثنين من مساعديه الأول هو محمد مكاوي والثاني هو أحمد حسين عجيزة وكانا قد لحقا بالظواهري إلى أفغانستان في بداية التسعينيات وحاولا اختراق الحصار الذي فرضه الظواهري على المواقع القيادية في التنظيم لكنهما فشلوا. فالشقة التي أولاها الظواهري لأخبرين مثل ثروت صلاح شحاته ونصر فهسي حسائين وأحمد سلامة مبروك وطارق أنور ومرجان مصطفى سالم إضافة إلى شقيقه محمد الظواهري لم يكن في مقدور مكاوي أو حسين التأثير عليها وانفصل الاثنان عن الجماعة بعدما ألفت الشرطة المصرية عام ١٩٩٣ القبض على أعداد كبيرة من أعضاء التنظيم داخل مصر في القضية المعروفة بقضية طلائع الفتح السابق الإشارة إليها.

وإذا كان الظواهري لجأ إلى استخدام الحيل للتغطية على تنقلاته وأسفاره المتعددة فإن الأمر وصل لدى بعض أعضاء التنظيم إلى حد الحديث على قدراته الحارقة في مثل تلك الأمور وعندما تسلمت مصر عام ١٩٩٨ عددا من قادة الجماعة ممن كانوا يقسمون في الخارج كشف هؤلاء في اعترافاتهم حقائق ووقائع لم تكن معروفة من بينها قصة ذهاب الظواهري إلى أميركا والتي لم تؤكدوا غيرهم مصادر جادة موثوقة أمريكية أو غير أمريكية وكذلك قيامه بتدريب عناصر في التنظيم عام ١٩٩٠ على استخدام الطائرات وتجهاته من التسليم إلى مصر بعدما وقع في قبضة السلطات في دولة داغستان دون أن يعرف المسؤولون هناك أنه الشخص الذي يبحث عنه الجميع وأخيرا ما أثير عن إقامته مع بن لادن على شراء أسلحة كيميائية وبيولوجية لاستخدامها عند الضرورة.

أما واتعتي حصول الظواهري على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وسجنه في داغستان فقد ذكرهما فقط مساعده أحمد سلامة مبروك الذي تسلمته مصر من أذربيجان عام ١٩٩٨ حيث ذكر أثناء جلسات المحاكمة في شهر ابريل العام ١٩٩٩ في قضية "العائدون من ألبانيا" التي اتهم فيها ١٠٧ من أعضاء تنظيمي "القاعدة" و"جماعة الجهاد" أن "الجهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين" حصلت على أسلحة بيولوجية وكيميائية تم شراؤها من دول في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق خلال الستين اللتين سبقتا تأسيس الجهة وأن تلك الأسلحة وزعت على عناصر تابعة للجهة لاستخدامها عند الضرورة ضد أهداف أميركية في حال فشل تنفيذ عمليات ضد تلك الأهداف باستخدام المتفجرات والأسلحة التقليدية. وذكر مبروك الذي كان مقربا للغاية من الظواهري أن جهاز كومبيوتر ضبط معه في شهر سبتمبر عام ١٩٩٨ أثناء وجوده في أذربيجان سجل عليه مخطط لتنفيذ عمليات ضد أهداف أميركية في أنحاء متفرقة من العالم. وقال مبروك: إن الظواهري ظل يتردد منذ عودته من السودان إلى أفغانستان في ١٩٩٦ على دول تتخذ عناصر في التنظيم منها محطات وأماكن للإقامة والإبراء بهدف عقد لقاءات معهم والوقوف على الظروف التي يعيشون فيها وشرح خطط التنظيم المستقبلية لهم. كما ذكر أنه توجه في نهاية عام ١٩٩٦ من أفغانستان برا عبر تركمنستان وكازاخستان وداغستان قاصدا أذربيجان واصطحب معه مساعده ثروت صلاح شحاته وعددا آخر من اتباعه بهدف لقاء عدد من أعضاء التنظيم يقسمون في أذربيجان بينهم مبروك وأن الظواهري ومرافقيه كانوا يستخدمون جوازات سفر مزورة لدول عربية. لكن السلطات في داغستان التي تقع على الساحل الغربي لبحر قزوين من الجانب الشمالي لجمبال القوقاز أوقفتهم على الحدود واكتشفت أنهم يحملون جوازات مزورة فقامت بترحيلهم إلى العاصمة حيث اعتقلوا في سجنها. وأضاف مبروك أن السلطات في الجمهورية التابعة لروسيا لم تعلم أن المعتقلين مصريون وأن بينهم زعيم جماعة "الجهاد" حيث لم يكن أحد منهم يستخدم جوازاً مصريةا وأنها ظلت طوال ستة شهور في انتظار أن تقدم إحدى الدول بالإبلاغ عن اختفاء رعايا لها من دون جدوى وأن بن لادن علم بالأمر فأرسل أحد مساعديه وتمكن من دفع كفالة لإطلاق المعتقلين على

أساس أنهم ليسوا مصريين وأعادهم إلى أفغانستان.

سادسا : الجهاد والقاعدة

ظلت جماعة الجهاد حتى فبراير ١٩٩٨ تحتفظ برؤيتها الحركية والفكرية الجهادية المحلية القائمة على مقولة مؤلف كتاب "الجهاد: الفريضة الغائبة" محمد عبدالسلام فرج ذر التأثير المباشر والعميق على التنظيم وهي أن "العدو القريب أولى بالقتال من العدو البعيد". وتعني تلك المقولة من الناحية العملية أن التنظيم يظل يجد في الحكومة المصرية "العدو القريب" والوحيد الذي يجب أن يتوجه إليه عنفه سعيا إلى الإطاحة بها والاستيلاء على السلطة بدلا منها ومن ثم تأسيس دولة إسلامية وإعادة أسلمة المجتمع المصري كله. أما "العدو البعيد" أو الخارجي سواء كان الدولة العبرية أو الولايات المتحدة أو غيرها فلم يكن من الوارد وفقا لتلك الرؤية أن يبادر التنظيم إلى التصدي لقتاله قبل الانتهاء من المهمة الرئيسية الأولى أي الإطاحة بالحكم المصري وتأسيس آخر إسلامي محله يكون هو أداة مواجهة ذلك العدو البعيد. وفي شهر فبراير ١٩٩٨ وقع أمين الظواهري أمير جماعة الجهاد حينئذ على إعلان تأسيس "الجهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين" مع أسامة بن لادن وآخرين من قادة بعض الجماعات الإسلامية الجهادية لتتبنى الجماعة بذلك مقولة نظرية وحركية أخرى مضادة للمقولة التي أسست عليها سابقا وهي أن "العدو البعيد أولى بالقتال من العدو القريب" وهي تلك التي قام عليها دوما نشاط تنظيم القاعدة والجماعات القريبة منه في مواجهتهم للولايات المتحدة والدولة العبرية والدول الغربية عموما.

وقد تسبب توقيع الظواهري على تشكيل تلك الجبهة في غضب بعض مساعديه الذين اعترضوا على الدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية دون سبب وجيه وما يمكن أن ينتج عن ذلك من صدامات مع تلك الدولة العظمى سيكون من نتيجتها ضرب التنظيم وتدمير عناصره. ووفقا لترتيب التنظيمي داخل الجماعة في ذلك الوقت فإن المحامي ثروت صلاح شحاتة المحكوم غيابيا بالأعدام مرتين في قضيتي محاولة اغتيال رئيس الوزراء المصري الأسبق عاطف صدقي و"العائدون من ألبانيا" كان أكثر المرشحين لخلافة الظواهري لكن إصرار الظواهري على التحالف مع بن لادن واعتراض شحاتة وآخرين جعل الجماعة تنقسم إلى قسمين: الأول ذهب مع الظواهري في تحالفه وضم نصر فهمي حسانين وطارق أنور إضافة بالطبع إلى محمد عاطف أبوستة المعروف باسم أبو حفص المصري الذي كان يدين بالولاء للظواهري رغم عمله ضمن تنظيم القاعدة منذ تأسيسه وليس جماعة الجهاد. وتزعم شحاتة القسم الثاني ومعه مرجان مصطفى سالم وبعض من عناصر الجماعة الذين كانوا يقيمون في دول أوروبية حيث رأوا أن ذلك التحالف سيستبب في إفساد إقامتهم في تلك الدول وسيضيع الفرصة لأجهزة الاستخبارات في مختلف دول العالم لملاحقتهم وتسليمهم إلى مصر أو الولايات المتحدة أو تنظيم محاكمات لهم في الدول التي يقيمون فيها. وقد حدث هذا بالفعل لبعض منهم حيث سلمت السويد لمصر لاحقا أحمد حسين عجيزة وألقت بريطانيا القبض على عادل عبد المجيد وإبراهيم عيبدروس وصارت ملاحقة الأصوليين عموما والمرتبطين بآبن لادن والظواهري خصوصا برنامجا يوميا لأجهزة الأمن في العالم كله.

كذلك فقد قوبل تحالف الظواهري الجديد مع بن لادن برفض واسع من قيادات وأعضاء الجهاد في داخل مصر سواء من كانوا بالسجون أو خارجها. وإزاء تلك الضغوط تنازل الظواهري طواعية عن إمارته للجماعة في النصف الثاني من عام ١٩٩٩ على الأرجح تجنباً للدخول في خلافات أو صراعات مع زملائه وفضل البقاء إلى جوار أسامة بن لادن والعمل معه ضمن الجهة الجديدة. وجزت بعد ذلك اتصالات بين قادة جماعة الجهاد لترتيب الأوضاع داخلها لكنهم فشلوا في اختيار بديل للظواهري

وعادوا يطالبونه بالعمل معه في إطار الجبهة الجديدة. وبذلك فقد تحول الظواهري ليصبح فقط قائداً لذلك القسم الصغير من جماعة الجهاد الذي تحول من عنف الداخل إلى عنف الخارج متحالفاً مع أسامة بن لادن. أما أغلبية أعضاء الجماعة الأصلية فقد أعلنوا في عديد من البيانات خلال الأعوام السابقة ولف كل أشكال العنف وبدء تحولهم إلى جماعة سياسية - اجتماعية ذات أيديولوجية إسلامية مثلما نعت "الجماعة الإسلامية" منذ عام ١٩٩٧ في مصر.

وقفاً لما سبق فإن التحولات الرئيسية التي عرفها تنظيم الجهاد في علاقته بالقاعدة نشأت من انضمامه لرؤية بن لادن للجهاد الخارجي ثم من استقالة أمين الظواهري من إمارة الجهاد في نهاية عام ١٩٩٩ واستقلاله باسم التنظيم وأعضاء المقيمين في أفغانستان وباكستان وبعض البلدان الآسيوية الأخرى. وفي هذا الإطار تظهر حقيقتان مهمتان تجب الإشارة إليهما: الأولى أن ذلك التحول في اتجاه العنف لدى الظواهري والقربيين منه من أعضاء الجهاد إنما نتج عن تأثير مباشر برؤية المنشق السعودي أسامة بن لادن التي قامت دوماً على المواجهة مع الخارج وليس مع الداخل وذلك بعد أن قضى الظواهري نحو ثلاثين عاماً منذ بدء نشاطه الإسلامي في نهاية الستينيات منحرفاً في أفكار وممارسات مواجهة الداخل. وتتعلق الحقيقة الثانية بعدد وطبيعة المصريين القريبين من القاعدة على وجه العموم حيث أن أكثر التقديرات لعددهم لا تصل بهم إلى ٥٠٠ شخص بينما تذهب تقديرات أخرى أكثر واقعية إلى أنهم يتراوحون بين ١٠٠ و ١٥٠ شخص فقط. أما عن طبيعتهم فكل التقديرات تقريبا تجمع على أن غالبيتهم الساحقة من المنتسبين إلى جماعة الجهاد والذين سبق القبض عليهم في مصر وقضوا فترات في سجونها وبالتالي فهم جميعاً معروفون لمختلف الأجهزة الأمنية المصرية وغيرها من الأجهزة الأمنية الدولية. وفي هذا السياق توضح كافة المؤشرات والمعلومات المتجمعة عن ذلك القطاع خلال السنوات العشر السابقة إلى أنه لم ينتج في تجنيد أي أعضاء - مصريين جدد في صفوفه تقريبا سواء في داخل مصر أو في خارجها وظل عدد المنتسبين إليه ثابتا تقريبا عند الأرقام السابقة بل وتعرض للتقصان سواء بسبب قتل بعضهم أو القبض على البعض الآخر.

في ظل التقدير السابق لطبيعة وعدد المصريين الموجودين ضمن تشكيلات تنظيم وشبكة القاعدة خارج مصر من المهم التطرق إلى خاصيتين رئيسيتين لهما. تتعلق الخاصية الأولى بطبيعة الانتماءات التنظيمية التي يتوزع بينها هؤلاء، في المناطق التي يقطنون بها خارج مصر. وتؤكد مؤشرات عديدة أنهم كانوا ينقسمون منذ بداية التسعينيات إلى قسمين رئيسيين: الأول المنتسبين تنظيمياً إلى جماعة الجهاد الخارجية التي يقودها أمين الظواهري ويمثلون الأغلبية الساحقة منهم بينما اقتصرت مجموعة قليلة منهم من أسامة بن لادن منذ وصولهم لأفغانستان وعملوا مباشرة تحت قيادته وبالقراب منه؛ فأما القسم الأول فقد مرت علاقته بالمنشق السعودي بثلاثة مراحل منذ وصولهم مع قائدهم الظواهري لأفغانستان في نهاية الثمانينيات: الأولى علاقة تعاون عن بعد للاستفادة من حصيلتها المادية والتدريبية في محاولاتهم لقلب نظام الحكم في مصر عبر عمليات عنف متواصلة ضده وهي المحاولات التي باءت جميعها بالفشل وتعرضت جماعة الجهاد كلها بسببها لضربات عنيفة من النظام المصري. وبدأت المرحلة الثانية في العلاقة منذ فبراير ١٩٩٨ بعد توقيع الظواهري مع بن لادن على تأسيس الجبهة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصلبيين وهو ما كان سبباً في انشقاق جماعة الجهاد وخروج الظواهري وتلك المجموعة منها وتشكيلهم جماعة الجهاد الخارجية والتحاق الباقين - وهم الأغلبية - في مصر والدول الأوروبية بالجماعة الإسلامية في تخليها عن العنف. وبعد سنوات من التعاون في ظل تلك الجبهة توضح مؤشرات عديدة أن جماعة الجهاد الخارجية قد اندمجت مع المجموعات التي يقودها بن لادن في نهاية عام ٢٠٠١ لكي يشكلوا معاً تنظيم "قاعدة الجهاد" الذي بدأ الإعلان عنه بذلك

لأول مرة منذ نوفمبر ٢٠٠١ والأرجح أن ذلك الاندماج قد تم لمواجهة الظروف الجديدة التي طرأت بعد هجمات سبتمبر وبدء الحرب الأمريكية ضد "الإرهاب" في أفغانستان ثم العالم كله بعد ذلك وهي المرحلة الثالثة في العلاقة المستمرة حتى الآن.

أما المحاسبة الثانية لتلك المجموعة المصرية فهي تتعلق بالأدوار التي يقومون بها ضمن التحالف مع بن لادن ثم الاندماج بعد ذلك معه. وفي هذا الإطار يبدو واضحا أن تلك الأدوار كانت تتوقف على التقسيم السابق لها وما صرت به من مراحل. فأعضاء القسم الأول الذين انضموا لبن لادن منذ البداية مثل صبحي أبو سنة المعروف باسم "أبو حفص المصري" قد اقتربوا منه لدرجة كبيرة وأضحوا مسؤولين عن مفاوضات مهمة معه ضمن آخرين غير مصريين من جنسيات أخرى. أما أعضاء القسم الثاني أي أعضاء الجهاد الخارجي فقد فرضت على الأرجح ظروف تحالفهم مع بن لادن ثم اندماجهم معه بعد ذلك إستاند أدوار ذات أهمية لهم ضمن الجبهة العالمية ثم التنظيم الواحد بعد ذلك وذلك في إطار التمثيل النسبي لهم باعتبارهم ممثلين لجماعتهم سواء في الجبهة أو في التنظيم الجديد "قاعدة الجهاد" وليس باعتبار أهميتهم الشخصية. وقد ظل ما يميز المصريين بداخل الجبهة العالمية ثم التنظيم هو خبراتهم السابقة الطويلة في العمل الإسلامي التنظيمي والعتيف والتي قد تكون أحد أسباب بروز أدوارهم بالإضافة لما سبق ذكره. وقد بدأ واضحا مثلاً من تحليل العمليات التي قامت بها القاعدة خلال السنوات السابقة أن التركيز الرئيسي لدور المصريين كان منصبا على تلك التي قُت في منطقة شرق أفريقيا وهو الأمر الذي يوضح حجم ومدى التأثير المصري في تلك المنطقة على عمليات القاعدة ويعد تفسيره في الوجود المبكر لعدد من أعضاء جماعة الجهاد المصرية فيها منذ بداية التسعينيات.

وفي هذا السياق بشار إلى أن أسامة بن لادن لم يكن يتمتع حين ذهب إلى أفغانستان بأي خبرات تنظيمية أو حتى يملك جماعة تابعة له لكن الظواهري أفاد الرجل بشدة ونقل إليه خبراته الواسعة في العمل التنظيمي. وحين كانت جماعة الجهاد تعمل وحدها دون تحالف مع بن لادن منذ بداية عقد التسعينيات وقبل التحالف الذي تم العام ١٩٩٨ كان الظواهري يمد بن لادن بالخبرات وفي الوقت نفسه كان زعيم الجهاد على هيئة تفاصيل ما يحدث في صفوف المجموعات المحيطة بين لادن ولما أتى موعد التحالف وتشكلت الجبهة وجد الظواهري نفسه ملما بكل التفاصيل وعلى هيئة تامة بكل الحباب والأسرار فجاءت العمليات العسكرية التي نفذت بعد ذلك متسقة مع أسلوب جماعة الجهاد المصرية من حيث الدقة وطريقة التنفيذ. فالمعروف أن جماعة الجهاد والتنظيمات الجهادية الأخرى التي تعتنق أفكارا متشابهة اعتمدت منذ سنوات أسلوب العمليات الانتحارية وكانت أول تلك العمليات العام ١٩٩٣ هي محاربة اغتيال وزير الداخلية المصري السابق حسن الألفي حين فجر عضو التنظيم ضياء الدين محمود حافظ نفسه أثناء مرور مركب الألفي قرب مقر الوزارة ووزع الظواهري لاحقا شريط كاسيت بصوت حافظ تحدث فيه عن أسباب إقدامه على التضحية بنفسه. وفي نوفمبر ١٩٩٥ نفذ اثنان من عناصر التنظيم عملية انتحارية استهدفت تفجير السفارة المصرية في باكستان وأصدرت جماعة الجهاد بيانا تبنت فيه العملية وأعلنت أنها نفذت لعقاب الحكومة الباكستانية لإقدامها على تسليم جهاديين إلى الحكومة المصرية. وغير بعيد عن ذلك فقد كانت جماعة الجهاد من أوائل الجماعات التي أصلت لشرعية العمليات الانتحارية والتي اعتمدها القاعدة بعد ذلك كأسلوب يميز لها وذلك عندما وضعت بحثا بعنوان "العمليات الاستشهادية من المنظور الشرعي" نشرت جزءا منه في العدد الرابع والأربعين من نشرة "المجاهدين". وقد انتهت الجماعة في ذلك البحث المهم إلى مجموعة من الأحكام التي تم اتباعها وتطويرها بعد ذلك ضمن صفوف القاعدة والجماعات الدائرة في فلحها لتصبح قاعدة نظرية وشرعية

بجزرها الكثير من أفعالها . ومن تلك الأحكام جواز العمليات الانتحارية حيث أقرت الجماعة في بحثها "جواز إلتاف النفس لمصلحة إظهار الدين" و"إجماع العلماء على جواز اقتحام المهالك في الجهاد" و"جواز حمل الواحد على العدو الكبير في الجهاد" و"خروج من قتل نفسه لمصلحة الدين عن النبي الوارد في قوله تعالى: ولا تقتلوا أنفسكم إنه كان بكم رحيمًا" و"خروج من عرض نفسه للقتل في سبيل الله عن النبي في قوله تعالى: ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة" و"فضل الصبر لمن أبل الأسر والقتال حتى الموت ورفض الاستئسار" و"فضل الصبر عن القتل وعدم التطق بالكفر" و"فضل الصبر عن القتل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" و"جواز إلتاف النفس للمصلحة العامة" و"جواز قتل النفس لعدم إنشاء الأسرار تحت التعذيب". أما التطور الأخير في علاقة الجهاد بالقاعدة فقد بدأ في الظهور في الفترة التالية للاحتلال الأمريكي - البريطاني للعراق في أبريل ٢٠٠٣ حيث ظهر واضحا في خطابات أسامة بن لادن وأمين الظواهري خلال تلك الفترة بتلوير نظرية جديدة لعنف مختلفة عما سبق للثنتين أن تبنياه منذ إعلان تأسيس الجبهة الإسلامية العالمية لجهاد بيهره والصلبيين في فبراير ١٩٩٨ . ووفقا لتلك الرؤية فإن أولويتي القتال خلال المرحلة الراهنة يهدون مشاويقي الأهمية ويجب القيام بهما في نفس الوقت وهما "قتال العدو البعيد" و"قتال العدو القريب". ويعني ذلك أن التصالح الفكري والحركي بين رؤية أسامة بن - لادن زعيم القاعدة - الأصلية أي أولوية "قتال العدو البعيد" ورؤية أمين الظواهري - أمير الجهاد الخارجي - الأصلية أي قتال العدو القريب" قد تم وأصبحت الرؤية الجديدة التي تبنياها القاعدة كتنظيم أو كمتودج في خليط من هاتين الرؤيتين . ويعني ذلك من الناحية الواقعية أن القاعدة كتنظيم وشبكة من المحالين والناشطين والمتحالفين أضحت توجه عنفها إلى نظم الحكم في الدول العربية المسلمة في نفس الوقت الذي توجهه المصالح الأمريكية خصوصا والغربية عموما حيث أصبحا وفق رؤيتها الجديدة عدوا واحدا يجب مواجهته وفق قاعدة ضرورة "قتال العدو البعيد والعدو القريب في وقت واحد .

سابعاً، الهيكل التنظيمي للجهاد

قبل تشكيل الجبهة التي جمعت بين لادن والظواهري كان مجلس شوري جماعة الجهاد يتكون من الظواهري أميراً وثمانية أعضاء . هم: شقيقه محمد الذي يعرف باسمين هما "الأستاذ سمير" و"المهندس" والمعالي ثروت صلاح شحاتة ويستخدم أسماء "حركة هي" "محمد علي" و"أبو السباح" و"أبو محمد" وعبد الله محمد رجب عبدالرحمن واسمه الحركي "أحمد حسن أبو الخير" وعادل عبد القدوس ويعرف بثلاثة أسماء "حازم" و"علاء" و"عثمان" وأحمد سلامة مبروك المعروف باسم "أبو الفرج المصري" وعصر فهمي نصر ويستخدم اسمين حركيين هما "محمد صلاح" و"أبو إبراهيم" ومرحان مصطفى سالم الجوهري ويستخدم ثلاثة أسماء "حركة هي" "عيسى" و"سامي" و"محمود" وإبراهيم العبدروس. أما "المجلس التأسيسي" للتنظيم فيتكون من ثمان تشرف على العمل التنظيمي كل في اختصاصه ويتكون من اللجان الآتية:

- لجنة التنظيم المدني الداخلي: وتختص بمتابعة أعضاء الجماعة داخل مصر من العاملين في مجال الدعوة دون العمل العسكري وكان المسؤول عنها أحمد سلامة مبروك.

- اللجنة الأمنية: وكان مسؤول عنها ثروت شحاتة وتختص بإعداد المعلومات عن أعضاء التنظيم وكيفية الاتصال بهم والمقومات الفقهية والشرعية والجسمانية والنفسية عن كل عضو وتحديد الأعمال

التي يمكن لهم القيام بها ويتم ذلك بعد أن تلتقي اللجنة ترشيحات بأسماء الأعضاء من مسؤولي المجموعات داخل مصر. كذلك كان من مهام اللجنة مساعدة أعضاء لجنة العمل الخاص داخل مصر وتوفير المأوى لهم وإعاشتهم وتوفير ما يلزمهم من وثائق للتنقل والتخفي وتضليل أجهزة الأمن وتدريب الأسلحة والمتفجرات.

- لجنة العمل الخاص (اللجنة العسكرية): وكان مسؤولاً عنها محمد الطاهري وتتولى كل النواحي العسكرية للتنظيم ومتابعة نشاط الأفراد التابعين لها سواء داخل البلاد أو خارجها وتوجيههم وإعطاء التكاليفات لهم على كل المستويات وتحديد أسلوب تنقلاتهم ومحركاتهم وأهداف العمليات العسكرية وكيفية التنفيذ.

- لجنة الوثائق: كان مسؤولاً عنها شوقي سلامة الذي سلم لمصر من ألبانيا وتتولى إعداد مستلزمات قيادة التنظيم وأعضائه من أوراق رسمية وبطاقات هوية وجوازات سفر وشهادات تأدية الخدمة العسكرية وتأشيرات الدول التي ينوي أعضاء التنظيم أو قادته السفر إليها.

- اللجنة المالية: كان مسؤولاً عنها نصر فهسي نصر وتختص بتوفير الدعم المالي للتنظيم الذي يتم عبر قنوات عدة أهمها أسامة بن لادن وتبرعات المتعاملين مع الجماعة والأموال التي تجمع من بعض المساجد في دول مختلفة وكذلك نسبة عشرة في المائة من دخل أعضاء الجماعة.

- لجنة أسر المعتقلين داخل مصر: تتولى جمع المعلومات عن أسر أعضاء التنظيم ممن يقضون فترات العقوبة أو المعتقلين على ذمة القضايا وتدير الوسائل المناسبة لإرسال مبالغ لذويهم.

- اللجنة الشرعية: مسؤول عنها مرجان مصطفى سالم وتختص بالعمل على إعداد الأبحاث الشرعية للتنظيم والتي تناول رأي وردود فعل الجماعة تجاه الأمور الشرعية والأخلاقية والفقهية التي تعترض التنظيم والرد على ما يوجه له من نقد.

- اللجنة الإعلامية: وتتولى طباعة الأبحاث والكتب والبيانات الخاصة بالتنظيم وتوزيعها داخل مصر وخارجها. وقد انتقلت معظم تلك اللجان والمسؤولين عنها بعد التحالف بين الطاهري وبين لادن لتعمل أولاً في إطار الجبهة العالمية ثم بعد ذلك في إطار تنظيم "قاعدة الجهاد".





٦. حركة المقاومة الإسلامية - حماس

تعد حركة المقاومة الإسلامية - حماس - أبرز حركات المقاومة المسلحة على الساحة الفلسطينية، وهي امتداد لحركة الإخوان المسلمين. وقد ركزت رؤية الحركة في المرحلة الأولى على بناء الفرد والأسرة والمجتمع تمهيدا لإقامة الدولة الإسلامية، ولم تكن مواجهة الاحتلال مطروحة ضمن رؤيتها وحركتها خلال تلك المرحلة، ولكنها اضطرت لاحقا، تحت وطأة انتفاضة ١٩٨٧، إلى بدء عمليات مواجهة الاحتلال. وفي هذا السياق، يخصص بعض الدارسين دور حماس والحركات الإسلامية في فلسطين بالقول "أن العامل الإسلامي لم يغيب يوما عن النزاع العربي - الإسرائيلي منذ ما قبل زعامة الحاج أمين الحسيني وصولا إلى نشوء حركة فتح، فقد بقي دور الحركة الإسلامية السياسي محدودا نسبيا خلال العقدين الماضيين. غير أن اندلاع انتفاضة ١٩٨٧، أحيى دور الحركة وأعطاه وزنا خاصا بالمقارنة مع المعارضة الخارجية (١)".

وقد أعلن عن نشأة حماس رسميا في الرابع عشر من ديسمبر ١٩٨٧، أي بعد نحو أسبوع على اندلاع الانتفاضة. وأحيطت نشأة الحركة بالعديد من التساؤلات لاسيما بعد أن دخلت في سياق مع القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، التي تسيطر عليها منظمة التحرير، ودخلها أيضا فيما اعتبر سياق على السيطرة على الشارع الفلسطيني، وإدعاء تفجير الانتفاضة والتحكم فيها. وقد مكن الأساس الإيديولوجي للحركة من القيام بعمليات مقاومة مسلحة نوعية على نطاق واسع، الأمر الذي جعلها المنظمة الأولى من حيث القدرة على القيام بعمليات مقاومة مسلحة، وجعلها في الوقت نفسه الهدف الأول للرد الإسرائيلي.

وأدى انطلاق حماس من أساس إيديولوجي يقول بأن فلسطين من النهر إلى البحر أرض وقف إسلامي لا يجوز التنازل عن شبر واحد منها، إلى رفض الحركة لكافة مبادرات واتفاقات التسوية السياسية التي تنهض على أساس قرارات الشرعية الدولية والتي تتحدث فقط عن حدود ما قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧، بما يعنى اختزال فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن هنا بدأت بعد توقيع اتفاق أوسلو وتكوين السلطة الوطنية الفلسطينية عملية مواجهة مزدوجة، وبات على حماس مواجهة قوات الاحتلال والسلطة الوطنية في الوقت نفسه، لاسيما بعد أن بدأت الأخيرة تتحرك من أجل تنفيذ بنود الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل. وكثيرا ما هددت الواجهات بوقوع اقتتال فلسطيني - فلسطيني.

في المقابل، بدا واضحا أن حركة حماس عاجزة عن بلورة فكر يتعاطى مع ما هو مطروح من اتفاقات للتسوية

السياسية، أو تقديم حلول خارج الأساس الإيديولوجي الذي يحصر الصراع في كونه صراع وجود، ومن حاول الاجتهاد في البحث عن أسس للقبول بوجود السلطة الوطنية الفلسطينية، ودخول اللعبة السياسية، كان مصيره الطرد من الحركة، وحتى بعد التحولات الدولية والإقليمية التي ترتبت على اعتمادات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، لم تبادر الحركة بإدخال تكييفات جديدة على مواقفها جريا على قاعدة الموازنة السياسية، واتسع نطاق المواجهة فدخلت الحركة كغيرها من الحركات الإسلامية، وحركات المقاومة المسلحة عامة، القائمة الأمريكية للمنظمات الإرهابية، وبدأت تتعرض للملاحظات الأمنية، وأطلقت يد قوات الاحتلال الإسرائيلي في اغتيال القيادات والكوادر على النحو الذي تجسد بوضوح إبان عملية إعادة احتلال الأراضي الفلسطينية في العملية التي عرفت باسم "الصور الوافي".

وعندما تحركت الولايات المتحدة بطرح خطة للتسوية السياسية بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية والأمم المتحدة، والتي عرفت باسم "خريطة الطريق"، اشترطت أن تقوم الحكومة الفلسطينية الجديدة بنزع سلاح وحظر نشاط منظمات المقاومة المسلحة وعلى رأسها حركة حماس. في المقابل، نشطت أطراف عربية على رأسها مصر، سعت بالأساس إلى حوار بين الحكومة الفلسطينية وحركات المقاومة الفلسطينية عامة بهدف التوصل لتفاهت يتضمن هدنة مؤقتة لإتاحة الفرصة أمام الحكومة الفلسطينية الجديدة للسير في خطة التسوية. وعلى الرغم من وجود مؤشرات أولية على إمكانية نجاح هذا الحوار، فإن عمليات تفجيرية جديدة وقعت داخل إسرائيل، أو فلسطين ١٩٤٨. وأعلنت حماس مسئوليتها عنها، الأمر الذي أعاد خلط الأوراق مرة أخرى، وهدد بوقوع مواجهات مسلحة جرى التحذير منها مبكرا على أساس أنها متضمنة في سياق شروط حكومة شارون للسوافة المشروطة على خطة خريطة الطريق.

في هذا السياق طرحت العديد من التساؤلات حول حركة المقاومة الإسلامية - حماس، من حيث النشأة والدور، ومن حيث قدرتها على إبقاء قدر من المرونة بالنظر إلى الأسس والمنطلقات الإيديولوجية للحركة، وطبيعة نظرتها للصراع، وأبعاض بشأن قدرتها على التحول إلى حركة سياسية تستخدم الأدوات المتعارف عليها في تحقيق أهدافها في مرحلة ما قبل إنشاء الدولة وما بعدها.

عسوما حتى نحيط بمجمل الاعتبارات الخاصة بحركة المقاومة الإسلامية - حماس - باعتبارها حركة تحرر وطني مسلحة، سوف نتناول أولا نشأة وتطور الحركة، ثم نتناول بعد ذلك نشاط الحركة وموقفها من جهود التسوية السياسية، وأخيرا حدود قدرة الحركة على تبني مواقف تتسم بالمرونة والتعاطي مع مشروعات التسوية السياسية المطروحة.

أولا: نشأة ونشاط حركة الإخوان المسلمين في فلسطين

تعد حركة حماس امتداد لحركة الإخوان المسلمين أو جناح من أجنحتها. وتعود جذور حركة الإخوان في فلسطين إلى ثلاثينيات القرن العشرين التي توطن وجودها في فلسطين مع مشاركة المنطوعين من الإخوان من مصر والأردن في حرب ١٩٤٨. وتعد الفترة حتى عدوان يونيو ١٩٦٧ هي فترة توطيد وجود الحركة في قطاع غزة مجددا، وأدى احتلال إسرائيل للضفة وغزة في حرب يونيو ١٩٦٧ إلى قطع العلاقة بين الحركة الأم في مصر وعناصرها في فلسطين.

ويقدر ما أدى انقطاع العلاقة إلى إضعاف الحركة في فلسطين، بقدر ما أدى في الوقت نفسه إلى نضج الحركة واعتمادها على الذات، ولعورة توجهات فلسطينية لاتباع الحركة في الضفة والقطاع. ويلاحظ بداية أن نشاط الإخوان المسلمين في الأراضي الفلسطينية لم يكن موجها بأي شكل من الأشكال ضد قوات الاحتلال، بل كان منصبا على هدف بناء الفرد المسلم والأسرة المسلمة، والمجتمع المسلم، وصولا إلى الدولة المسلمة. ولذلك لم

يدخل الإخوان المسلمين في فلسطين - الضفة والقطاع - في مواجهة مع قوات الاحتلال، ولم يكن من بين أهدافهم في هذه الفترة مواجهة قوات الاحتلال، بل أنهم عملوا لتحقيق الأهداف السابقة، بموجب تراخيص لمزاولة نشاطات اجتماعية وثقافية ورياضية حصلوا عليها من قوات الاحتلال. في الوقت نفسه لم تنظر قوات الاحتلال إلى نشاط الإخوان المتركز في المجالات الثقافية والاجتماعية على أنه يمثل خطراً عليها، بل أنها عملت على تشجيع هذا النشاط فلما منها أنه سوف يضعف نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية.

وربما يفسر هذا التوجه من قبل الإخوان المسلمين ما ذكرته بعض الكتابات والتحليلات في هذه الفترة عن وجود علاقات تحتية بين الإخوان المسلمين والاحتلال الإسرائيلي، فقد رأى البعض أن إسرائيل، وعلى غرار نظم حكم عربية عديدة، شجعت نشاط الإخوان المسلمين ووفرت لهم الأحواء الملائمة للنمو والعمل بحرية بهدف ضرب حركة المقاومة الوطنية التي تقبلها منظمة التحرير الفلسطينية، علمانية الأساس والتوجهات، وأن الإخوان المسلمين في المقابل لم يركزوا على مواجهة الاحتلال تقديراً منهم لعدم القدرة على المواجهة في هذه المرحلة، وأنه لا بد أولاً من بناء المجتمع الإسلامي من أسفل وصولاً إلى الدولة الإسلامية.

من هنا نهضت رؤية حركة الإخوان المسلمين في الأراضي الفلسطينية في ذلك الوقت، وتعدداً في قطاع غزة، على مبدأ تجنب مواجهة قوات الاحتلال، والاكتفاء بالعمل على تحقيق الأهداف التالية:

- تطبيق فكر الإخوان المسلمين القائم على بناء الفرد والأسرة والمجتمع الذي سيؤدي إلى إقامة الدولة الإسلامية.

- تجنب الصدام مع قوات الاحتلال أو الفصائل الفلسطينية الأخرى الذي قد يؤدي إلى القضاء على المشروع الإسلامي أو تأجيله وتأخيره عشرات السنين.

وفي هذا الإطار، لم تسمح قيادات حركة الإخوان المسلمين في فلسطين لشباب الحركة باللجوء إلى العنف في مواجهة قوات الاحتلال على نحو ما كانت تفعل منظمات وحركات المقاومة الأخرى المنضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أنه سرعان ما بدأت فكرة المقاومة ومواجهة قوات الاحتلال تجذب شاب الحركة، كما أن إعلان فصائل فلسطينية أخرى الكفاح المسلح واستخدام بعضها لمصطلح الجهاد "ضد العدو الصهيوني" قد أدى إلى إثارة حماس بعض القيادات لفكرة المقاومة وإثارة سخط الشباب الراغب في الجهاد. وفي هذا السياق، يقول عماد الفالوجي - إحدى قيادات الحركة - "كان الشباب في الحركة يتسمون بالعنف والتطرف، ويقودون العمل أحياناً دون الرجوع إلى القيادات التقليدية التي كانت غير مفتتحة بالمواجهة اقتناعاً كاملاً لأنها ترى أن الأمور لم تنتضج بعد وليس من الضروري أن نحذو حذو الفصائل الأخرى" (٢).

وبدا واضحاً أن تمسك قيادات الإخوان بعدم مواجهة قوات الاحتلال أو الفصائل الفلسطينية الأخرى التي كان ينظر لها الإخوان باعتبارها غير إسلامية، قد دفع قطاعات معينة داخل الحركة إلى القيام بعملية استعراض للقوة واللجوء إلى العنف على النحو الذي ظهر في خروج جناح من الحركة بقيادة الشيخ حجازي البريار عن الحظ العام للحركة بقيادة الشيخ أحمد ياسين وتنظيم مسيرة جابت شوارع قطاع غزة في السادس من يناير عام ١٩٨٠ بمشاركة أكثر من خمسة آلاف عضو، ومهاجمة مؤسسات الحزب الشيوعي الفلسطيني وبعض دور السينما ومحال بيع الخمور.

في مرحلة تالية حاولت حركة الإخوان المسلمين المشاركة في أعمال جهادية، ولكنها كانت تتجنب الصدام مع قوات الاحتلال، حيث ركزت "جهادها" وعملها المسلح والعنيف في خدمة الهدف الأول لها وهو إنشاء الدولة الإسلامية. وفي هذا السياق، أنشأت الجماعة منظمة الجهاد والدعوة (مجدا) عام ١٩٨٥، والتي ركزت على جمع المعلومات عن المتعاونين مع قوات الاحتلال وتجار المخدرات وأصحاب محلات القديبو وأسر أخرى تتعارض مع تعاليم الإسلام، وقام أعضاء المنظمة بحرق محلات بيع شرائط القديبو والخمور وحطفت أشخاص

متممون بالتعاون مع قوات الاحتلال، ولكنها تمجيت القيام بأي مواجهة مباشرة مع قوات الاحتلال الإسرائيلي في ذلك الوقت.

ومن جانبه قدم الشيخ أحمد ياسين تفسيره لعدم تركيز حركة الإخوان المسلمين في قطاع غزة على مواجهة الاحتلال الإسرائيلي فقال: "عندما بدأنا عملنا لنشر الدعوة، حددنا إستراتيجيتنا بأننا لا نريد الصدام مع أي من التنظيمات أو الأحزاب الفلسطينية أو العربية أو الحكومات. لقد حددنا عدواً واحداً هو الذي سنواجهه ونهاجمه، ولكن عدونا الذي نريد مواجهته متمكن ويمتلك آلة وقوة، في نفس الوقت إمدادات حركتي ضعيفة، فإذا ما تمّت المواجهة فإنه سرعان ما يقضى عليها وتنتهي، لذا فإنني وازنت الأمر، وتسألنا هل أدخل المعركة الآن؟ هل أوجعنا غداً؟ كانت هذه التوازنات هي التي تقرر تأجيل دخول الصراع مع العدو الإسرائيلي".

في الوقت نفسه بدأ واضحاً أن أنصار حماس كان لديهم شعور قوي بأنهم سيسيطرون على الشارع الفلسطيني. وأن بروز منظمات فلسطينية أخرى لا يبدو أن يكون نتيجة غياب نشاط الحركة الإسلامية في الميدان نفسه، بمعنى أن الحركة الإسلامية - الإخوان المسلمين تحديداً - غابوا عن ساحة المقاومة المسلحة، لذلك برزت تنظيمات فلسطينية أخرى، ليس لأنها تسيطر على الشارع، ولكن بسبب عدم تواجد الحركة الإسلامية في الميدان. وفي هذا السياق، يقول عماد القالوجي: "حماس هي الفصيل الإسلامي الذي تربينا على منهجه الخاص أما الفصائل الأخرى فهي علمانية لا تتبع النهج الإسلامي. ومن زاوية أن أبناء حماس تميزوا بالعلم والثقافة والالتزام الديني، أما عناصر الفصائل الأخرى فقد كنا ننظر إليهم على أنهم شباب وطيون انتموا لتلك الفصائل في غياب العمل السياسي الإسلامي لسنوات طويلة ولغياب الحركة الإسلامية عن الساحة الفلسطينية لسنوات أطول، واستغلت هذه الفصائل هذا الغياب وترعرعت في الستينيات والسبعينيات (٣).

ثانياً: الانتفاضة ١٩٨٧ كنقطة فاصلة في نشأة حركة حماس

على الرغم من حرص حركة الإخوان المسلمين في فلسطين، وتحديداً في قطاع غزة، على عدم الصدام مع قوات الاحتلال خشية ضرب المشروع والقضاء عليه، فقد جاء تفجر الانتفاضة الفلسطينية في الثامن من ديسمبر ١٩٨٧ ليضع حركة الإخوان المسلمين أمام حالة جديدة تقتضي منها اتخاذ موقف محدد من أعمال المقاومة التي شاركت فيها مختلف طوائف الشعب الفلسطيني، وتسابقت المنظمات إلى إدعاء تفجير الانتفاضة وتوجيهها، وما زاد من الضغوط على الحركة توجه قطاع كبير من شبابها إلى المشاركة في أعمال المقاومة وتحدي قرارات القيادة. كما اتجه النقاش داخل "المجمع الإسلامي" نحو التأكيد على أن عدم مشاركة الحركة في أعمال مقاومة الاحتلال سوف يضعف سيطرة الحركة على أعضائها ويشوه موقفها أمام الجماهير الفلسطينية.

وأدت هذه الضغوط إلى توجه حركة الإخوان المسلمين في قطاع غزة بقيادة الشيخ أحمد ياسين نحو المشاركة في عمليات مقاومة قوات الاحتلال، وكانت البداية هي صدور منشور يحمل توقيع "حركة المقاومة الإسلامية" بتاريخ الرابع عشر من ديسمبر يدعو إلى تصعيد المقاومة. ويصدر هذا المنشور انخرط الإخوان المسلمين في قطاع غزة في عمليات المقاومة ونشطوا في المشاركة في قيادة الأنشطة الجماهيرية في مواجهة قوات الاحتلال. وفي فبراير ١٩٨٨، أصدر الشيخ أحمد ياسين قراراً بتشكيل جهاز سري جديد باسم "حركة المقاومة الإسلامية - حماس"، وكان ذلك بمثابة خروج واضح عن الحظ العام للإخوان المسلمين في فلسطين والذي كان يتسم بالحذر والحفاظة.

وعلى الرغم من بدء مشاركة الإخوان المسلمين في عمليات مقاومة الاحتلال وتصعيد الانتفاضة، إلا أن التنظيم لم يتخل عن حذره، ففضل أن تكون عملية المقاومة تحت مسمى آخر غير الإخوان، ولذلك جاء إنشاء حركة المقاومة الإسلامية - حماس، كما أن الخوف من تعرض الحركة لضربة إسرائيلية كبرى كان وراء تأخير

إعلان ميثاق حركة حماس الذي كان ينبغي أن يشير إلى علاقة حماس بالإخوان المسلمين، وهو الميثاق الذي صدر في شهر أغسطس من عام ١٩٨٩.

وقد ركزت مواد الميثاق، الذي أشارت المادة الثانية منه إلى ارتباط الحركة بالإخوان المسلمين، على شرح وتفصيل التحول الذي طرأ على توجهات حركة الإخوان وتحولها إلى مقاومة الاحتلال في الرقعة المناسبة. كما فصل الميثاق علاقة حماس بتنظيمات وحركات المقاومة الأخرى. ويلاحظ بداية أن حركة الإخوان المسلمين في قطاع غزة، ورغم بداية مشاركتها القوية في تصعيد الانتفاضة، لم تتخلص بعد من الشعور بالتقصير لعدم المشاركة في عملية مقاومة الاحتلال من البداية، ومن ثم حرصت على تبرير التأخير في ميثاق حركة حماس. وجاء في الميثاق: "لما تضجعت الفكرة وغمت البذرة وضربت النبتة بجذورها في أرض الواقع بعيدا عن العاطفة المؤقتة والتسرع المذموم، انطلقت حركة المقاومة الإسلامية لتأدية دورها مجاهدة في سبيل ربهما تتشابه سواعدها مع سواعد كل المجاهدين من أجل تحرير فلسطين".

وحددت المادة الحادية عشرة من الميثاق رؤية حماس للصراع مع إسرائيل، فجاء في هذه المادة: "تعتقد حركة المقاومة الإسلامية أن أرض فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة ولا يصح التفرط بها أو جزء منها، أو التنازل عنها أو عن جزء منها ولا تملك ذلك دولة عربية أو كل الدول العربية، ولا يملك ذلك ملك أو رئيس أو كل الملوك والرؤساء، ولا تملك ذلك منظمة أو كل المنظمات سواء كانت فلسطينية أو عربية". وعادت لتؤكد ذلك في المادة الثالثة عشرة من الميثاق التي جاء فيها: "تعارض المبادرات وما يسمى بالحوار السلمي والمؤتمرات الدبلوماسية لحل القضية مع عقيدة حركة المقاومة الإسلامية، فالتفرط في أي جزء من فلسطين، تفرط في جزء من الدين".

وحرصت حركة حماس في ميثاقها على توضيح علاقتها بكافة منظمات المقاومة الموحدة على الساحة الفلسطينية، وميزت في هذا الإطار بين المنظمات ذات الخلفية الإسلامية - مثل الجهاد الإسلامي - وغيرها من الحركات والمنظمات المنصوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية والتي تستند إلى أسس علمانية. وداخل الفئة الأخيرة كانت حماس تميز أيضا بين حركات قريبة من الدائرة الإسلامية - مثل فتح - وأخرى تراها منفصلة الصلة بالأساس الديني مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وقد كان هناك صدى واقعي لهذا التمييز على النحو الذي ذهب إليه عماد الفالوحي بالقول: "كانت فتح الأقرب للحركة الإسلامية بحكم أنها لا تعادي الإسلام، وعلى العكس تماما فقد كان كوادر فتح في أغلبهم وفي طبيعتهم الغائبة متدينون بقيمهم بقبولهم للصلاة ويصلون معنا". ويضيف في موضع آخر من مذكراته أن أبناء حماس كانوا يشاركون أبناء فتح احتفالاتهم بانطلاق الحركة "لأننا كنا نعتقد أن فتح انبثقت من رحم الإخوان المسلمين وأن مؤسسي فتح في أغلبهم من الإخوان المسلمين". ويضيف: "أما علاقتنا مع الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية فقد كانت أكثر تعقيدا، ففتح فضيل لا يعادي الإسلام، أما الشعبية والديمقراطية فموقف حماس المبدئي أنها فضائل يسارية تحمل أفكارا معادية للإسلام وموقفنا منها موقف التكفير وهو أن هؤلاء كفرة شيعيون ملحدون وكانت علاقتنا معهم مشدودة، وكنا لا نشارك المهيئين احتفالات الانطلاق، فالرأي أنه لا يجوز أن نهني انطلاق فضيل معاد للإسلام والمسلمين" (٤).

وفيسا بخص علاقة الحركة بالحركات الإسلامية الأخرى يشير ميثاق حماس أنها تعتبر "الحركات الإسلامية الأخرى رصيدا لها وتسال الله الهداية والرشاد للجميع". ويضيف الميثاق: "فهي وإن اختلفت معها في جانب أو تصور، اتفقت معها في جوانب وتصورات، وتنتظر إلى تلك الحركات إن توافرت التواب السليمة والإخلاص لله بأنها تندرج في باب الاجتهاد". ولكن من الناحية العملية كانت حماس تتعامل مع حركة الجهاد الإسلامي باعتبارها "جماعة تتردد على الحركة الأم"، فهي في المحصلة النهائية انشقت على حركة الإخوان المسلمين. وفي الوقت نفسه رأت قيادة حماس أن حركة الجهاد تبادر بتبني عمليات المقاومة التي تقوم بها عناصر حماس أو غيرها من الشخصيات المستقلة.

وحددت المادة ٢٥ من ميثاق حماس أسس العلاقة مع منظمات المقاومة الأخرى وجاء فيها: أن حركة حماس "تبادلها الاحترام وتقدير ظروفها والعوامل المحيطة بها والمؤثرة فيها، وتشد على يدها ما دامت لا تعطي ولا لها للشوق الشيوعي أو الغرب الصليبي، وتؤكد لكل من هو متدمج بها أو متعاطف معها بأن حركة المقاومة الإسلامية حركة جهادية أخلاقية واعية في تصورها للحياة وتحركها مع الآخرين، تمت الانتهازية ولا تتسنى إلا الخير للناس أفراد وجماعات... وتطمئن كل الجماعات الوطنية العاملة على الساحة الفلسطينية من أجل تحرير فلسطين، بأنها لها سند وعون".

أما منظمة التحرير الفلسطينية فقد خصصت الحركة للعلاقة معها المادة (٢٧) من الميثاق وجاء فيها: "منظمة التحرير الفلسطينية من أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية، ففيها الأب أو الأخ أو القريب أو الصديق، وهل يجفو المسلم أباه أو أخاه أو قريبه أو صديقه، فوطنتا واحد وعدوتنا مشتركة". وأضحت المادة نفسها: "وتأثرا بالظروف التي أحاطت بتكوين المنظمة وما يسود العالم العربي من بلبلة فكرية نتيجة للغزو الفكري الذي وقع تحت تأثيره العالم العربي منذ اندحار الصليبيين، وعزز الاستشراق والتبشير والاستعمار، ولا يزال، تبنت المنظمة فكرة الدولة العلمانية، وهكذا نحسبها... والفكرة العلمانية مناقضة للفكرة الدينية مناقضة تامة، وعلى الأفكار تبني المواقف والتصرفات وتتخذ القرارات. ومن هنا ومع تقديرنا لمنظمة التحرير وما يمكن أن تتطور إليه وعدم التقليل من دورها في الصراع العربي الإسرائيلي، لا يمكننا أن نستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لتنسئ الفكرة العلمانية، فإسلامية فلسطين جزء من ديننا ومن فرط في دينه خسر، ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه، ويوم أن تنسئ منظمة التحرير الفلسطينية الإسلام كمنهج حياة، فنحن جنودها ووقود نارها التي تحرق الأعداء - وإلى أن يتم ذلك نسأل الله أن يكون قريب".

ويبدو واضحا أن هذه المادة التي شكلت جوهر موقف حماس من منظمة التحرير قد وضعت حدودا لإمكانية التنسيق والتعاون، بل وكشفت في الوقت نفسه عن تطلع حركة حماس لقيادة الشارع الفلسطيني انطلاقا من رؤيتها الإيديولوجية التي تتعامل مع فلسطين باعتبارها أرض وقف إسلامي.

في الوقت نفسه لم تنكر حماس سعيها إلى السيطرة على الشارع الفلسطيني، وتأكيد قيادتها لكافة المنظمات، ومثلما أجلت حركة الإخوان المسلمين دخول جبهة مقاومة قوات الاحتلال خشية ضرب المشروع، فقد فعلت حركة حماس الأمر نفسه عندما حرصت في البداية على تجنب الصدام مع المنظمات الفلسطينية الأخرى. وفي هذا السياق، يقول عماد الفالوجي في مذكراته: "كما قد اتخذنا قرارا بضرورة الحوار مع كافة الفصائل العاملة على الساحة الفلسطينية والبعد -مهما كلف الثمن- عن أي اصطدام لإدراكنا بأننا لن نربح شعبيا في أي صدام مع أي حركة من الحركات العاملة، وخاصة مع القيادة الوطنية الموحدة وكذلك مع حركة الجهاد الإسلامي" (٥).

ولم ينف الفالوجي سعي حركة حماس من البداية إلى وراثة دور منظمة التحرير الفلسطينية وتحديدًا حركة فتح. ويقول الفالوجي أن الفرصة جاءت عندما وجهت منظمة التحرير الفلسطينية الدعوة إلى حماس لدخول المجلس الوطني الفلسطيني، حيث انقسمت الحركة إلى اتجاهين رئيسيين بشأن تلك الدعوة:

الاتجاه الأول: نادى بضرورة الدخول السريع في منظمة التحرير الفلسطينية واستغلال قوة حماس وزيادة نفوذها وتراجع القيادة الوطنية في المناطق الفلسطينية، الأمر الذي يترتب عليه أن تكون حماس الورث الشرعي للمنظمة بدلا من فتح.

الاتجاه الثاني: دعا إلى عدم دخول منظمة التحرير الفلسطينية لأن الدخول يعني فقدان التميز وفقدان الطريق وبالتالي لا يمكن الدمج بين منهجين متناقضين، النهج الإسلامي للحركة والنهج العلماني لمنظمة التحرير، إضافة إلى الفساد الكبير والخلافات التي تفرق المنظمة وديكتاتورية القيادة داخل المنظمة.

وكل وسط بين هذين الاتجاهين، وضعت حركة حماس مجموعة من الشروط لدخول المجلس الوطني وحدتها في ثلاثة:

- ١- إعادة تمثيل القوى الوطنية والإسلامية داخل منظمة التحرير الفلسطينية بما يتواءم مع حجمها الحقيقي على الأرض، وطلبت حماس الحصول على ٤٠٪ من مقاعد المجلس الجديد في حال التعيين، مقابل ٤٠٪ لحركة فتح وتوزيع النسبة الباقية (٢٠٪) على باقي الفصائل الفلسطينية.
- ٢- أن يكون المجلس الوطني الجديد غير ملزم بقرارات المجلس السابقة، بمعنى عدم التزام المجلس الجديد بقرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ أو الاعتراف بإسرائيل.
- ٣- صياغة دستور جديد لمنظمة التحرير، باعتبار أن حماس لم تشارك في صياغة الدستور القديم (١٩٦٨)، ولم ترد قيادة المجلس الوطني الفلسطيني على هذه الشروط، الأمر الذي أشر إلى فشل المحاولة.

ثالثاً، حماس والحوار بين الفصائل الفلسطينية قبل إنشاء السلطة الوطنية

تعد فكرة الحوار بين الفصائل الفلسطينية من أجل التوصل إلى صيغة للتفاهم والتسوية، فكرة محورية. وقد فرضت الفكرة وجودها على الفصائل الفلسطينية مبكراً، ومن قبل توقيع اتفاق أوسلو وتشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد بدت فكرة الحوار ملحة للغاية مع اندلاع الانتفاضة الكبرى في الثامن من ديسمبر ١٩٨٧، ففي هذه الانتفاضة بدأ يظهر على السطح ويقوى دور التيار الإسلامي، ومهدبنا دور حركة الإخوان المسلمين، الحركة التي كانت تنأى بنفسها عن المشاركة في أعمال مقاومة الاحتلال تجنباً للدخول في مواجهات مبكرة مع قوات الاحتلال قد تؤدي إلى القضاء على المشروع أو تعطيله.

ومع قرار الحركة المشاركة في الانتفاضة وتأسيس حركة حماس، ورفضها دخول القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، بدأ ملحا التوصل إلى تفاهم يحول دون الصدام المسلح على الأرض، لاسيما في ظل تصاعد دور ونفوذ التيار الإسلامي في الأراضي الفلسطينية كجزء من ظاهرة عالمية للمد العربي.

ويعود أول اتصال رسمي بين حركتي فتح وحماس إلى شهر أبريل ١٩٩٠، عندما أرسل الشيخ عبد الحميد السايح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني آنذاك، يدعو فيها حركة حماس للمشاركة في أعمال اللجنة التحضيرية التي تشكلت من أجل الإعداد لإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني. وردت الحركة بأن قبولها الدعوة مشروط بأن يكون الانتخاب وليس التعيين هو الوسيلة المعتمدة لاختيار أعضاء المجلس الوطني وأن تتراجع منظمة التحرير عن قراراتها الاعتراف بقرارات الأمم المتحدة التي تقر لإسرائيل بحق الوجود. وفي حالة عدم إمكانية الانتخاب فإن التمثيل النسبي يكون حسب حجم التأييد الشعبي، حيث تقدر حماس وزنها الشعبي بما يوازي ٤٠٪ من مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني (٧) وقد كانت هذه الشروط كافية لوأد المحاولة الأولى.

وجاء الاتصال الثاني بين فتح وحماس على خلفية تصاعد التوتر بين أنصار الحركتين في شمال الضفة الغربية في أوائل أغسطس ١٩٩٠، الأمر الذي أدى إلى عقد لقاء عاجل بين وفدين من الحركتين في صنعاء في الثالث عشر من أغسطس. جرت فيه مناقشة قضية العلاقة بينهما والوضع المتأزم في المعتقلات، حيث طلبت حماس في اللقاء إشراكها في اللجنة التضالعية العليا التي تشرف على الأوضاع الحياتية للمعتقلين، وهو ما رفضته حركة فتح على أساس أن الانضمام للجنة مشروط بالانضمام لمنظمة التحرير (٨).

ومع استمرار التوتر بين أنصار الحركتين في الأراضي الفلسطينية، وتدهور الأوضاع في المعتقلات وشكوى حركة حماس من ممارسة معتقلي فتح لسياسات تمييزية ضد معتقلي حماس، التقى وفدي الحركة مجدداً في عمان وانفقا على ورقة مشتركة اشتملت على ستة مبادئ تحكم العلاقة بين الحركتين وترتكز على الحوار والتفاهم لحل

المشاكل، حيث نجح الطرفان في إنها - مشكلة السجون وتمثيل حماس في لجان المعتقلين كسائر الفصائل (٩).

وعلى الرغم من ذلك، لم تتوقف الاحتكاكات بين عناصر حركتي حماس وفتح، لاسيما مع التوجه نحو عقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، وبلغ التوتر ذروته في مايو ١٩٩١، وتواصلت اللقاءات المشتركة الهادفة فقط إلى التهدئة وتزع فتيل المواجهات، ولم يكن مطروحا في ذلك الوقت مناقشة قضايا الخلاف الجوهرية.

وفي ١٩٩١/٧/١٦ تلقت حماس دعوة جديدة من الشيخ عبد الحميد السايح رئيس المجلس الوطني الفلسطيني لحضور اجتماعات اللجنة التحضيرية لوضع الأسس لتشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، ولكن حماس اعتذرت مجدداً عن عدم الحضور، وكررت شروطها لدخول المجلس الوطني، والتي سبق تقديمها وظلت بلا رد من رئاسة المجلس (١٠).

وجرى أول لقاء رسمي بين منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس في عمان في ١٩٩١/٩/٢٨، وترأس وفد منظمة التحرير أبو علي مصطفى، عضو اللجنة التنفيذية آنذاك وأمين عام مساعد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وترأس وفد حركة حماس ناطقها الرسمي إبراهيم غوشة، وجرى في اللقاء بحث موضوع دخول حركة حماس منظمة التحرير الفلسطينية وسبل التنسيق لتعزيز الانتفاضة، والمشروع الأمريكي المقترح للتسوية.

وعلى الرغم من كل هذه الجهود، فقد استمر التوتر قائما بين فصائل منظمة التحرير وحركة حماس في ضوء عدم الاقتراب من مناقشة قضايا جوهرية تتعلق بالرؤية المستقبلية أو التنسيق وتوزيع الأدوار، فقد غلب على توجه منظمة التحرير العمل على استيعاب حماس كفصيل صغير ضمن فصائل المنظمة - عرض الشيخ عبد الحميد السايح رئيس المجلس الوطني الفلسطيني على حركة حماس الحصول على ١٨ مقعدا من بين مقاعد المجلس البالغة ٤٥٠ مقعدا - هنا بينما تقدر حماس وزنها بأكثر من ثلث مقاعد المجلس حيث طالبت رسميا بـ ٤٠٪ من مقاعد المجلس.. وفي المقابل بدأ واضحا أن حركة حماس ركزت في الحوار على طرح نفسها كفصيل رئيسي لا يقل عن حركة فتح وهو ما يؤكد مطالبتها بحصولها وحركة فتح على نفس الحصص من مقاعد المجلس الوطني (٤٠٪) وهكذا، غاب عن الطرفين الرغبة في التوصل إلى أجنحة وطنية مشتركة نتيجة الإدراك المسبق بالتناقض الجذري في الرؤى والمنطلقات.

وجرت محاولة أخرى للحوار بين حماس وفتح بوساطة من الأمانة العامة للمؤتمر العربي الإسلامي في الفترة من ٢ - ٤ يناير ١٩٩٣، حيث عقد لقاء بحضور حسن الترابي، الأمين العام للمؤتمر والرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات ووفد من فتح برئاسة سليم الزعنون وآخر من حماس برئاسة موسى أبو مرزوق، وركز اللقاء على مناقشة قضايا ميدانية في مقدمتها تطبيق عواقب الاشتباكات التي جرت في غزة، وتدعيم اتفاقيات وقف الاقتتال والاتفاق على آليات محددة لتنظيم العلاقة بين الحركتين بشكل يمنع حدوث توترات جديدة. وقد رفضت حماس دعوة عرفات لدخول منظمة التحرير والاعتراف بها كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وعلى الرغم من مغادرة عرفات ورئيس وفد منظمة التحرير للاجتماع، تم توقيع اتفاقية ثنائية نصت على تشكيل ثلاث لجان، الأولى للحوار والمتابعة، والثانية لشئون المبعدين ضمت كل القوى الفلسطينية، والثالثة للتنسيق العام في الداخل وتبادل المعلومات وترتيب العلاقة بين الحركتين. وتم الاتفاق على أن يعود أربعة يمثلون الوفدين إلى الخرطوم بعد أسبوعين لتسميه أعضاء اللجان والباحث في آلية وأماكن اجتماعاتها. وفي ١٨ يناير ١٩٩٣ حضر وفد حماس، ولكن وفد فتح لم يحضر (١١).

وقد شهد عام ١٩٩٣ صراعا مفتوحا بين حماس وفتح، حيث اعترضت حماس بقوة على مواصلة منظمة التحرير المشاركة في المفاوضات الثنائية مع إسرائيل. وفي الوقت الذي حاولت فيه حماس فرض هوقها المعارض للتسوية عبر تصعيد الانتفاضة، فإن حركة فتح، والتي كانت قد بدأت مفاوضات سرية مع إسرائيل في أوسلو، عملت على تهدئة الساحة الفلسطينية تمهيدا لتطبيق الاتفاق الذي سيتم التوصل إليه مع إسرائيل.

رابعاً: موقف حماس من اتفاق أوسلو والسلطة الوطنية

ما أن تشكلت حركة المقاومة الإسلامية حماس، حتى شاركت بقوة في عمليات المقاومة، وبدأت في تصعيد الانتفاضة بالإقدام على عمليات نوعية تمثلت في تصفية العملاء وخطف جنود الاحتلال ووضع العوات الناسفة. وقد تركز نشاط حماس بالأساس في قطاع غزة، ولم تقم بعمليات مقاومة في الضفة الغربية إلا على نحو محدود للغاية. ونظراً لتقدير حماس لنفسها باعتبارها القوة الأولى عملياً في الشارع الفلسطيني، فقد اصطدمت سريعاً بمنظمة التحرير الفلسطينية وتجديداً القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة. ويشير عماد الفالوجي إلى هذه القضية بالقول: "...مع سخونة الأحداث وصراع الفصائل على قيادة الشارع الفلسطيني، كان لابد من خوض التجربة والمغامرة بالاشتراك في الكفاح المسلح" (١٢).

وبدا واضحاً أن حماس دخلت في سباق مع القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة من أجل السيطرة على الشارع الفلسطيني والإدعاء بتحريك الانتفاضة وقيادتها. ففي أغسطس ١٩٨٨ نشرت حماس بياناً يطالب المواطنين في الضفة والقطاع بتنفيذ إضراب عام في موعد مغاير للموعد الذي حددته القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، وهو ما دعا الأخيرة إلى وصف بيان حماس بأنه يرمي إلى خدمة العدو عبر العمل على شق الصف الفلسطيني. وقد انعكس ذلك سلباً على مقاومة الشعب الفلسطيني، حيث أدى التضارب في الدعوة إلى الإضراب على سبيل المثال إلى إجهاد المواطنين. كما أدى أيضاً إلى شق الصفوف وأظهر التنافس بين الجانبين جلياً. وقد دعت القيادة الوطنية الموحدة حماس إلى الانضمام لها، وهي الدعوة التي رفضت من قبل حماس.

وقد جرت محاولات عديدة لاحتواء الصراع بين فتح وحماس والعمل دونه تحولاً إلى صراع مسلح مفتوح. وفي هذا الإطار تم في ٢١ سبتمبر ١٩٩٠ توقيع "ميثاق شرف بين فتح وحماس" من ثلاثة عشر بنداً دعت إلى "...تنسيق الجهود في مواجهة العدو الصهيوني بما يعزز الوحدة الوطنية الفلسطينية على قاعدة حرية الرأي والاجتهاد الفكري والسياسي". كما دعا الميثاق إلى "تشكيل لجنة مركزية مشتركة بين فتح وحماس، وأخرى فرعية لحل الخلافات، وتطوير العمل المشترك، واعتماد الحوار البناء، وسيلة لغض المنازعات، وإنهاء المشاكل العالقة، وحشد الطاقات ضد العدو الصهيوني". ولم يؤد هذا الاتفاق سوى إلى تهدئة العلاقات لفترة محدودة، إذ سرعان ما تفاقمت الخلافات من جديد، وصلت إلى حد الاشتباكات المسلحة في فبراير ١٩٩٢، وهو الأمر الذي لم يعرف طريق التهدئة إلا بعد تشكيل لجنة وساطة من قادة فتح وحماس وفلسطينيي ١٩٤٨، انتهى بتوقيع اتفاق صلح في ١٣ يوليو ١٩٩٢ (١٣).

وقد أثار اشتراك حركة الإخوان المسلمين في أعمال المقاومة دهشة إسرائيل التي ظن قاداتها "أن الشبار الإسلامي تحت سيطرتهم" (١٤). وفي محاولة من جانب قوات الاحتلال لقطع الطريق على حركة حماس ومنعها من التوسع في أعمال المقاومة، وجهت قوات الاحتلال ضربة قوية للحركة استهدفت بالأساس توصيل رسالة لقيادة الحركة بأن مشروعها الذي تعد له منذ فترة طويلة بات في خطر شديد، وأن هذا المشروع يمكن أن ينتهي إذا لم تتوقف الحركة عن المشاركة في أعمال المقاومة. وكان أبرز تلك الضربات خلال هذه الفترة تلك التي جاءت في أواخر عام ١٩٨٨ عبر اعتقال ١٢٠ من قيادات المجمع الإسلامي وحركة حماس من بينهم عبد العزيز الرنتيسي، في المقابل نشطت حماس في الرد بتصعيد الانتفاضة والبدء في خطف جنود الاحتلال لأول مرة في ١٧ فبراير ١٩٨٩.

وقد أدى ذلك إلى اكتشاف قوات الاحتلال ضرباتها للحركة، حيث قامت باعتقال زعيم الحركة الشيخ أحمد ياسين في ١٥ يونيو ١٩٨٩ وحوالي ٢٦٠ عضواً من الحركة. وفي أواخر ١٩٩٠ وأوائل ١٩٩١ وجهت قوات الاحتلال ضربة جديدة للحركة أسفرت عن اعتقال ١٧٠٠ من نشطاء الحركة في قطاع غزة والضفة الغربية. وعندما أقدمت الحركة على خطف الجندي الإسرائيلي تسييم توليدانو في ديسمبر ١٩٩٢ لمبادلتها بالشيخ أحمد

ياسين. انتهى الأمر بمقتل الجندي، وقرار إسرائيل بإبعاد ٤٢٥ مستولاً في الحركة إلى مرجع الزهور بجنوب لبنان، وهي الخطوة التي مثلت بداية ظهور ما سمي بقيادة حماس في الخارج.

وعلى الرغم من كل هذه الضربات، فقد تمكنت الحركة من إعادة بناء قواعدها وكوادرها من جديد، وعندما تولى بشير حناد مسئولية الجهاز العسكري للحركة في مايو ١٩٩١، شكل جهاز جديد أسماه "كتاب الشبه عز الدين القسام"، وكثف عمليات خطف المشتبه في تعاونهم مع سلطات الاحتلال. وفي مرحلة ثانية وتحديداً مع مطلع عام ١٩٩٢ بدأ الجهاز في عملياته ضد المستوطنين، فقتل أول مستوطن في الأول من يناير ١٩٩٢.

وفي هذه الفترة رفضت حركة حماس مؤتمر مدريد للسلام، وأكدت الحركة أنه لأسباب شرعية دينية لعدم الاعتراف بإسرائيل كمغتصب لأرض إسلامية، ولأن فلسطين أرض وقف إسلامي للأجيال القادمة لا يجوز لأي فرد كان أن يفرط فيها، ومن ثم لا يمكن لحركة حماس أن تشارك في أي عملية سياسية تستند إلى قرارات الأمم المتحدة. وفي أعقاب ذلك، وتحديداً بعد توجه حركة فتح إلى إجراء اتصالات بإسرائيل في أوسلو من أجل التوصل إلى اتفاق للتسوية السياسية، بدأت العلاقة تتوتر من جديد بين فتح وحماس، فالأولى أرادت تهينة الأجواء أمام وقف الانتفاضة قهيدا لتطبيق مشروع التسوية، والثانية رفضت ذلك بشكل قاطع وأصررت على تصعيد أعمال المقاومة.

ومع اتجاه حركة فتح إلى المفاوضات السرية في الترويج، وهي التي أدت في النهاية إلى اتفاق أوسلو، عملت فتح على تهدئة العلاقة مع حركة حماس حتى لا تعوق تنفيذ الاتفاق وتمنع تطبيقه على الأرض وتهدد بوقوع اشتباكات مسلحة. وفي هذا الإطار، عقد اجتماع بين حركتي فتح وحماس في الخرموط في يناير ١٩٩٣ لكنه لم يؤد على اتفاقات محددة.

رفضت حماس اتفاق أوسلو بشكل قاطع، وأكدت عدم جواز الاتفاق مع العدو على أي جزء من أرض فلسطين، فلسطين من البحر إلى النهر هي أرض وقف إسلامي على الأجيال القادمة، ولا يجوز التنازل عن أي جزء منها. وكانت حركة حماس تعتقد أن السلطة الوطنية الفلسطينية لن تصمد طويلاً لأنها تحمل بداخلها مقومات إخفاقها. وكانت لدى حماس قناعة بأن الصراع بين الأجهزة الأمنية والحلقات الداخلية، إضافة إلى سحق وعدم قناعة الشارع الفلسطيني بانفاقات أوسلو، كل ذلك سوف يطيح بهذه الاتفاقات ومعها السلطة الوطنية الفلسطينية.

ومن جانبها عملت حركة حماس على إظهار عجز السلطة الوطنية الفلسطينية وعدم قدرتها على السيطرة على الشارع الفلسطيني، وبدأ ذلك بيد - تنفيذ بعض العمليات النوعية مثل واقعة خطف جندي إسرائيلي - فاكسمان - والإصرار على أن تكون حماس فقط هي التي تتولى عملية التفاوض مع إسرائيل على ثمن الإفراج عنه. فقد رفضت حركة حماس السماح للسلطة الوطنية الفلسطينية بلعب أي دور في المفاوضات أو القيام بأي دور ولو شكلي، فقد كان هدف حماس هو إظهار عجز السلطة الوطنية الفلسطينية وعدم قدرتها على ضبط الأوضاع، وفي الوقت نفسه إظهار حركة حماس باعتبارها القوة الحقيقية في الأراضي الفلسطينية. وكان لافتاً للنظر رفض حركة حماس مناشدات الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات لها بتقديم معلومات له عن الواقعة حتى يتحدث بشأنها مع الأمريكيين الذين طلبوا منه ممارسة مهامه كرئيس للسلطة الوطنية. وقد سمحت حركة حماس للحركة الإسلامية داخل الخط الأخضر بدور وساطة وذلك كنوع من الدعم السياسي لها.

في الوقت نفسه أحدثت حماس نقلة موضوعية في عملياتها، فبعد أن كانت تركز على تشجيع أنصارها على استخدام الحجارة، ثم الطعن بالسكاكين وإطلاق الرصاص، بدأت في عمليات خطف الجنود، ثم تنفيذ تفجيرات داخل حدود ١٩٤٨. وبعد تسلل السلطة الوطنية لمهامها، أحدثت حماس قفزة كبيرة في عملياتها التي ارتفعت من حوالي أربع عمليات سنوياً في الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩١، إلى ١٨ عملية في عام

١٩٩٢، ثم وصلت إلى ٥٢ عملية في عام ١٩٩٣، ٧١٪ منها إطلاقات نار، كما شهد هذا العام بداية تنفيذ التفجيرات داخل الخط الأخضر، وبلغ عدد قتلى إسرائيل بفعل عمليات حماس في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣، ٧٧ قتيلا و ١٧٢ جريحا.

وعلى الرغم من تراجع عدد العمليات التي قامت بها حماس خلال الفترة (١٩٩٤-١٩٩٧) إلا أنها تميزت بارتفاع عدد الحماة البشرية الناجمة عنها، الأمر الذي يعكس تطور تقنية تنفيذ تلك العمليات. فبينما بلغ إجمالي عدد العمليات المنفذة خلال تلك الفترة (٣٤) عملية، بلغ عدد القتلى الناتج عن تلك العمليات (١٨٩) قتيلا، بالإضافة إلى إصابة (٩٨٤) آخرين. كما يلاحظ، من ناحية أخرى تراجع حجم تلك العمليات سنويا خلال تلك الفترة، فقد انخفض عدد تلك العمليات من (١٥) عملية في عام ١٩٩٤ إلى (٧) عمليات فقط في عام (١٩٩٥)، انخفضت إلى (٨)، (٤) عمليات في عامي ١٩٩٦، ١٩٩٧ على الترتيب (١٥) كما يلاحظ، أيضا أن الشق الأكبر من عمليات حماس قد تم داخل إسرائيل، ربما بهدف عدم إحراج السلطة الوطنية الفلسطينية، من ناحية، وتجنب ملاحقتها الأمنية من ناحية أخرى (١٦). ويذكر أن الفترة من ١٩٩٨ وحتى نهاية عام ٢٠٠٠، لم تشهد تنفيذ أي عملية من جانب حماس، ويرجع ذلك إلى تفاهم سري بين حماس والسلطة الوطنية الفلسطينية (١٧).

خامسا، قيادة حماس في الخارج

ظهرت قيادة حماس في الخارج بعد الضربات الأمنية التي تعرضت لها قياداتها في الداخل في أعوام ١٩٨٨، ١٩٨٩، ثم ١٩٩٠، وبعد عملية إبعاد عدد مهم من قيادات الحركة إلى مرجع الزهور بجنوب لبنان عام ١٩٩٢. فهنا بدأ الحديث عن قيادة حماس في الخارج وبدأ يظهر نوع من الازدواجية في القيادة. وأصبحت لحركة حماس قيادة في الخارج مثلها في ذلك مثل غيرها من التنظيمات الفلسطينية الأخرى، بعد أن كانت حماس تفتخر بوجودها على أرض الوطن وممارسة النضال من على الأرض الفلسطينية. وكان ظهور قيادة الخارج منتقيا بعد ممارسة حماس عمليات المقاومة المسلحة، ومن ثم تعرض قياداتها وكوادرها للملاحقة الأمنية والنفي إلى الخارج.

وبعد عام ١٩٩٠ عاما فاصلا في بروز قيادة حماس في الخارج، عبر إنشاء مكتب سياسي للحركة خارج فلسطين للاستفادة من الأوضاع التي ترتبت على غزو الكويت وحرب الخليج الثانية. وفي هذا السياق، عملت حماس على استثمار هذه الأوضاع فأنشأت لجنة سياسية لحماس في الخارج. وكان متصورا أن تكون وظيفة هذه اللجنة تقديم التقارير إلى قيادة الداخل التي تأخذها بعين الاعتبار عند وضع تصورات العمل. ولكن ما حدث عمليا هو أن هذه اللجنة باتت عمليا نواة قيادة حماس في الخارج، كما أن اعتقال قيادات الداخل قد حول قيادات الخارج إلى القيادة الوحيدة للحركة بحيث أصبح دور القيادة في الداخل هو تنفيذ وتوزيع البيانات والتعليقات التي كانت تأتي من مكتب الخارج (١٨) وقد تولى موسى أبو مرزوق قيادة حماس في الخارج. وكان التركيز الأساسي لقيادات الخارج هو العمل على تصعيد المقاومة المسلحة دون التوقف أمام أي اعتبارات قد تفرقتها الأوضاع الداخلية. ولم تكن قيادات حماس الخارج ترفض خوض صراع مفتوح مع عناصر المنظمات الفلسطينية الأخرى أو عناصر السلطة الوطنية الفلسطينية بعد تشكيلها، وهو ما كانت ترفضه عناصر حماس الداخل بما فيها الجناح العسكري للحركة، كنانب الشهيد عز الدين القسام، التي أكدت أكثر من مرة على مبدأ "حرمة الدم الفلسطيني" (١٩) وعلى خلفية هذا الموقف تصاعدت الخلافات بين حماس الداخل والخارج لاسيما بعد قبول حماس الداخل بالحوار مع السلطة الوطنية وتوصلها أكثر من مرة إلى مذكرة تفاهم مع السلطة الوطنية الفلسطينية. وفي هذا السياق، يقول عماد الفالوجي، أحد مهندسي عملية الوساطة بين حماس والسلطة الوطنية،

إن موقف قيادة حماس الخارج لا يخدم جماهير حماس ولا مصلحة الحركة ومستقبلها، فالقيادة التي اقتصرت بنطاق الاحتلال وأسست حركة حماس ودفعت ثمنها باهظاً من الشهداء والجرحى والمعتقلين، هي الأقدر على اتخاذ القرار السليم والحكيم الذي يخدم المصلحة العامة ومصلحة الحركة (٢٠).

ويضيف الفالوجي: أن حماس الخارج "تعارض أي تهدئة، بل تسعى إلى مواصلة العمل العسكري ضد السلطة وضد الاحتلال رغماً عن السلطة وحماس الداخل حتى تخرج السلطة وتزعزع سيطرتها وتظهرها بأنها لا تمثل الشعب الفلسطيني" (٢١).

سادساً، حماس وفكرة العمل السياسي إلى جانب العسكري

أدت الضربات الأمنية التي تعرضت لها حركة حماس من ناحية، والحوارات التي دخلت فيها قيادات حماس الداخل مع السلطة الوطنية الفلسطينية من ناحية ثانية، وبروز التنافس بين حماس الداخل والخارج من ناحية ثالثة، وطرح الأخيرة، على لسان موسى أبو مرزوق، لفكرة عقد هدنة مع إسرائيل، أدى كل ذلك إلى جدل داخل الحركة حول الموقف من العمل السياسي، وهل يجب على حماس أن تمتلك جناح سياسي وآخر عسكري؟

يقول عماد الفالوجي إن طرح هذه الأفكار قد كشف افتقار حماس للثقافة السياسية اللازمة للتعاطي مع الجدل الدائر حول هذه القضايا، ويؤكد أن الحركة الإسلامية "كانت تركز في تربية أفرادها على الفهم الديني والتربية الدينية على الجهاد، ولكن كانت تغفل تماماً في منهجها العام البعد السياسي أو أن نتعلم الفعل السياسي العالمي... وبالتالي كان هناك ضعف واضح كلما اقتربنا من العمل السياسي وأحست كواحد الحركة المتقدمين ومنهم قادة الحركة بأنه ليس لديهم الثقافة السياسية الواعية الكافية للشروع في عمل سياسي متقدم" (٢٢).

وقد أدى هذا الإحساس إلى تصاعد الجدل داخل الحركة وانقسامها بين تيار مؤيد للتوجه السياسي للحركة ووضع تصورات وحلول سياسية للقضية الفلسطينية، وآخر يرفض تماماً تعاطي السياسة مؤكداً على أن حماس حركة جهادية تعمل على تحرير أرض فلسطين من البحر إلى النهر، لا دخل لها بالسياسة ولا ينبغي عليها تعاطيها.

ويقول الفالوجي أنه تولّى قيادة التيار المطالب بأن يكون لحماس جناح سياسي يتولى وضع التصورات المستقبلية ويخطط للتعامل معها، وطرح في ذلك الوقت افتراضاً يتعلق بموقف الحركة فيما لو نجحت مفاوضات التسوية السياسية وتوصلت منظمة التحرير إلى اتفاق مع إسرائيل ونشأت سلطة وطنية فلسطينية على أرض فلسطين، وقامت بإجراء انتخابات. ورأى الفالوجي أن على حماس أن تمتلك جناحاً سياسياً لاسيما بعد أن طرح رئيس المكتب السياسي للحركة موسى أبو مرزوق بشكل علني للمرة الأولى عقد هدنة مع إسرائيل، وأشار الفالوجي هنا إلى تجربة حزب الله في جنوب لبنان الذي لم يحل امتلاكه جناح عسكري قوى دون تطويره لجناح آخر سياسي حتى لا ينتهم بالإرهاب وأنه لا يجيد سوى لغة القتل (٢٣). وقد تمكن هذا التيار من تنفيذ رؤيته، حيث تم الإعلان عن إنشاء "حزب الخلاص الوطني الإسلامي" الذي اعترفت به السلطة الوطنية فوراً وبدأ ممارسة نشاطه السياسي.

سابعاً، حماس وانتفاضة الأقصى

مع اندلاع انتفاضة الأقصى في الثامن والعشرين من سبتمبر عام ٢٠٠٠، صعدت حركة حماس من عمليات المقاومة، وعادت إلى القيام بعمليات استشهادية داخل إسرائيل رداً على عدوان قوات الاحتلال على الشعب

الفلسطيني في الضفة والقطاع. وكان واضحا أن حركة حماس عملت على تكثيف ضرباتها في العمق الإسرائيلي مستفيدة من حدوث تنسيق غير مسبوق مع منظمات فلسطينية أخرى بما فيها كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح. ويذكر هنا أن حماس قامت خلال عام ٢٠٠١ بسبع عمليات استشهادية داخل إسرائيل (٢٤) وكان هدف حماس الحقيقي من وراء تصعيد أعمال الانتفاضة وعسكرتها هو التأكيد على عده سلامة النوجه السلمي لمنظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية، وبالإضافة إلى محاولة كسب الشارع الفلسطيني (٢٥) ومع استمرار عمليات حماس الاستشهادية وتصعيد عمليات المقاومة ضد قوات الاحتلال والمستوطنين، وأيضا إصرار حركة حماس على التمسك برؤيتها ورفض تهديدات السلطة الوطنية، أقدمت الأخيرة على وضع زعيم الحركة الشيخ أحمد ياسين رهن الإقامة الجبرية بمنزله في السادس من ديسمبر ٢٠٠١ (٢٦) وهو الأمر الذي هدّد بتصعيد المواجهة المسلحة بين السلطة الوطنية وعناصر حركة حماس. وقد استخدمت حماس سلاح العمليات الاستشهادية داخل إسرائيل، وأيضا ضد أهداف إسرائيلية في الضفة والقطاع، وهو الأسلوب الذي جذب عناصر من تنظيمات أخرى إسلامية - حركة الجهاد وجناحها العسكري سرايا القدس - وعلمانية مثل الجبهة الشعبية، بل أن حركة فتح نفسها لجأت إلى هذا الأسلوب في ذروة الانتفاضة.

وتظل حركة حماس صاحبة السجل الأكبر في القيام بهذه العمليات، والتي تم استئنافها مجددا بعد لقاء شارون - أبو مازن في السابع عشر من مايو ٢٠٠٣ .

ثامناً، حماس وإصلاح السلطة الوطنية

ترفض حماس فكرة إصلاح السلطة الوطنية، وترى أن الإصلاح الوحيد هو التخلص من اتفاقات أوسلو وإطلاق يد المقاومة في مواجهة إسرائيل. وقد غير عن ذلك المتحدث باسم الحركة عبد العزيز الرنتيسي في ٣٠ يونيو ٢٠٠٢ بالقول إن "السلطة الوطنية ملتزمة باتفاقية أوسلو، وما لم تتصل منها فلن تكون هناك إصلاحات" (٢٧).

وفيما يخص مسألة تعيين رئيس للوزراء، أكد إسماعيل أبو شنب أحد قادة الحركة، أنه لا فائدة من هذه الخطوة التي جاءت في وقت تفرّض فيه الإصلاحات والرغبات على السلطة الوطنية الفلسطينية. ووصف تلك الخطوة بأنها "لا تقدم ولا تؤخر وتأتي في وقت غير مناسب وفي ظل ضغوط أميركية على الرئيس عرفات. وأكد أن الأولوية تأتي في مقاومة الاحتلال وأن التغييرات الشكلية سواء كان رئيس وزراء أو تغيير وزراء في الوزارة الجديدة لن يكون لها أي انعكاس على أرض الواقع بسبب ظروف الاحتلال". (٢٨).

تاسعاً، حماس وفكرة نزع سلاح المقاومة الفلسطينية

ترفض حماس على نحو قاطع فكرة نزع سلاح منظمات المقاومة، وترى أن هذا السلاح موجه إلى الاحتلال وسيظل كذلك إلى أن يزول الاحتلال. وتطلق حركة حماس في رفضها لفكرة نزع السلاح من استيعابها لدروس تاريخية نابعة بالأساس من تجربة نكبة ١٩٤٨. وفي هذا السياق، يقول الشيخ أحمد ياسين مؤسس وزعيم الحركة لقد نزعت الجيوش العربية التي جاءت بحجاب إسرائيل السلاح من أيدينا بحجة أنه لا ينبغي وجود قوة أخرى غير قوة الجيوش، فارتبط مصيرنا بها، ولما هزمت هزمتنا وراحت العصابات الصهيونية ترتكب المجازر والمذابح لترويع الأمتين، ولو كانت أسلحتنا بأيدينا لتغيرت مجريات الأحداث، وقراءة هذه الرؤية تفيد بأن الحركة ترغب في الاحتفاظ بسلاحها حتى رحيل الاحتلال، كما أن السلاح هنا يكون للدفاع عن النفس في حال التعرض لعدوان من جانب قوات الاحتلال (٢٩).

لذلك تمسكت حركة حماس بفكرة نزع سلاح المقاومة قبل تحرير الوطن، وفي نفس الوقت عملت حماس على تلافي تصعيد الموقف مع الحكومة الفلسطينية الجديدة، فعقد قادة الحركة لقاء مع رئيس الوزراء الفلسطيني محمود عباس في ٢٣ مايو ٢٠٠٣، وحرصوا على تأكيد أن اللقاء، تم بناه، على طلب من رئيس الوزراء، ذاته، وأنه لم تتم مناقشة فكرة نزع السلاح أو وقف عمليات المقاومة. وواقعياً لا يمكن تصور عدم مناقشة عمليات حماس، إذ كان هدف اللقاء هو إقناع حركة حماس بوقف عمليات المقاومة من أجل تهينة الأجواء آنذاك أمام تنفيذ خريطة الطريق.

ومن جانبها أكدت حركة حماس عدم جدوى الرهان على خطة خريطة الطريق لاعتبارات عديدة أبرزها عدم الثقة في الجانبين الأمريكي والإسرائيلي، وأيضاً عمومية ما ورد فيها من أفكار ومبادئ. وفي هذا الإطار، يقول خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي للحركة: "من يقرأ خريطة الطريق سيبين أنها عبارة عن عناوين عامة وفي شقها الفلسطيني ملزمة ومقيدة ضمن جدول زمني محدد. وفي شقها الإسرائيلي غائمة ومطاطة وغير محددة لا في مضمونها ولا في برنامجها الزمني، بمعنى آخر هذه الخطة سوف تدفع بنا إلى أن نكون تحت رحمة القرار الأمريكي الصهيوني، وهذا لا يجوز". وأضاف أن أي حكومة فلسطينية "ستمضي في التعاطي مع استحقاقات خريطة الطريق الأمنية، שתجد نفسها في مواجهة الشعب الفلسطيني في معظمه وليس فقط مع حركة محددة". (٢٩)

ويبدو واضحاً أن موقف حماس الرفض لوقف أعمال المقاومة المسلحة، ورفض نزع سلاح منظمات المقاومة كان يحظى بمساندة منظمات فلسطينية عديدة من بينها كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح نفسها. وقد أدى هذا الموقف المتحسك إلى البحث عن صيغ جديدة بعيداً عن نزع السلاح، وفي هذا السياق طرحت فكرة "الهدنة المؤقتة".

عاشراً: حماس واستئناف الحوار بين الفصائل الفلسطينية

سبقت الإشارة إلى الحوارات التي جرت بين حركة فتح ومنظمة التحرير وحركة المقاومة الإسلامية - حماس قبل توقيع اتفاق أوسلو. وقد سعت حركة حماس من جانبها إلى الحصول على اعتراف المنظمة بها كقوة رئيسية في الساحة الفلسطينية، وجر المنظمة إلى برنامج الحركة بصفة عامة. في المقابل سعت فتح - أو منظمة التحرير - بالأساس إلى ضم الحركة إلى المنظمة كفصيل صغير واستيعابها تماماً على اعتبار أن المنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

وكان واضحاً منذ البداية أن صعوبات عديدة تحيط بالحوار، فالخط العام للمنظمة غير مقبول من حماس، وما تطرحه حماس لا تقبله المنظمة. فالحل الذي كانت تطرحه منظمة التحرير في ظل "الخط الوطني" كان يقوم على "حل الدولتين" وفق برنامج السلام الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٨٨. أما الحل الذي تطرحه حركة حماس والذي يدعو إلى إقامة دولة إسلامية على كامل أرض فلسطين بما فيها أراضي ١٩٤٨، فلا تقبله منظمة التحرير (٣١).

وبعد توقيع اتفاق أوسلو وتشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، صعدت حركة المقاومة الإسلامية حماس عملياتها ضد القوات الإسرائيلية، وبدأت في القيام بعمليات استشهادية داخل إسرائيل، الأمر الذي عرض السلطة الوطنية لضغوط إسرائيلية واتهامات تراوحت بين العجز والنواظر. ومع بروز تهديدات بوقوع اقتتال فلسطيني فلسطيني، تم استئناف الحوار بين الجانبين، السلطة الوطنية وحركة حماس، وحرصت الأخيرة على تأكيد أن الحوار يتم مع حركة فتح، وليس السلطة الوطنية لأنها لا تعترف بالأخيرة.

وقد بدأت الحوارات في القاهرة عام ١٩٩٥، ثم انتقلت إلى الداخل مع تشكيل "لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية" لرعاية الحوار التي توصلت إلى أسس عامة لمشروع وثيقة وطنية، وعلى الرغم من التوصل إلى اتفاقات حول معظم ملاحظات وتحفظات حركتي حماس والجهاد، فقد انتهى الحوار إلى عدم توقيع الوثيقة نتيجة تراحم حركة حماس عن التوقيع على وثيقة تتبنى رؤية منظمة التحرير الفلسطينية التي تستند إلى قرارات الشرعية الدولية وقرار المجلس الوطني الفلسطيني لعام ١٩٨٨ بشأن القبول بدولة فلسطينية في حدود ٤ أيلول الخامس من يونيو ١٩٦٧.

وعلياً على فشل أعمال اللجنة، أكد زعيم حماس الشيخ أحمد ياسين في ١٦ أغسطس، ٢٠٠٢ أن الحركة ترفض أي وفاق وطني إذا كان يعني أن نعترف بإسرائيل أو أننا نتنازل عن حقوقنا في أراضي ١٩٤٨ أو إقامة حد الاحتلال، فهذا ليس وفاقاً وطنياً، وسيكون مرفوضاً من قبلنا" (٣٢).

وعدم استئناف الحوار مرة أخرى في القاهرة في ٢٤ يناير ٢٠٠٣، وشاركت فيه مختلف الفصائل الفلسطينية، وكان الحوار الأول من نوعه الذي تشارك فيه عشر فصائل فلسطينية. وقد جرى في هذا الحوار بحث فكرة مصيرية حول "توقيع اتفاق هدنة" تتعهد بموجبه فصائل المقاومة بوقف كافة العمليات المسلحة لمدة زمنية محددة من أجل إتاحة الفرصة أمام استئناف عملية التسوية السياسية.

خلاي عشر، حماس والتعاطي مع مشروعات التسوية السياسية المطروحة

على الرغم من أن حركة المقاومة الإسلامية - حماس تنطلق في العمل من اعتبارات إيديولوجية، إلا أنها ليست الدليل أكثر من مرة على قدرتها على إبداع مرونة في مواقف كثيرة، والتكيف مع متغيرات إقليمية دولية صحيح أن هذه المرونة لم تظل المطلقات والقناعات، على الأقل من الناحية الرسمية، إلا أنها عملت على التكيف مع متغيرات عديدة مرت بها المنطقة والقضية الفلسطينية ذاتها. ويبدو ذلك واضحاً في الجدول التالي الذي يوضح مبركاً داخل الحركة بين الاتجاهات المؤيدة لتشكيل جناح سياسي للحركة وتلك الراضية لهذه الفكرة، وأيضاً في توجه الحركة نحو استبدال أدوات النضال حسب المتغيرات الإقليمية والدولية، هذا إضافة إلى الدخول في حوارات ومفاوضات مع السلطة الوطنية من أجل الحصول على دور سياسي للحركة. كما بذت مؤشرات مرونة حماس واضحة عندما استجابت قيادة الحركة "التقليدية" لضغوط الشباب الراغبين في المشاركة في عمليات المقاومة عكس توجه حركة الإخوان المسلمين في قطاع غزة قبل تشكيل حماس، وذلك بعد اندلاع انتفاضة ١٩٨٨.

وعلى الرغم من رفض حركة حماس لاتفاقيات أوسلو ورفضها الاعتراف بالسلطة الوطنية الفلسطينية، إلا أن نياً داخل الحركة بدأ يطالب بضرورة التعاطي مع السلطة وتفسير أسلوب التعامل معها من أجل تمكين الحركة من اتباع أساليب تتوافق والتحول التي ترتبت على وجود وعمل السلطة الوطنية. وطرح في هذا السياق ضرورة امتلاك الحركة جناح سياسي تمهيداً لانتهاج الحركة بممارسة الإرهاب وتصنيفها ضمن المنظمات الإرهابية التي لا تميز بالعمل السياسي. وفي هذا الإطار، يقول عماد الفالوجي: "إن تجرية حزب الله في امتلاك جناح عسكري لتحرير الأرض، وآخر سياسي حتى لا يتهم بأنه لا يجيد سوى لغة القتل" كانت تجرية ملهمة للحركة. ويخلص - قبل توقيع اتفاق أوسلو - "في مرحلة الانتفاضة، في وجود الاحتلال، كان العمل العسكري مهماً، أما في حالة قيام السلطة الوطنية ونجاح العملية السياسية يجب أن تكون هناك آلية جديدة، لأن الحماس لنسعى للعمل العسكري الذي كان متوافراً في فترة الاحتلال قد يقل، وبالتالي لا بد أن يكون لحماس مؤسسات تحت جناح السلطة الوطنية، وفي الوقت نفسه لديها الجهاز العسكري الذي يعمل داخل المناطق المحتلة وداخل إسرائيل" (٣٣).

وعلى الرغم من أن حركة حماس قد فصلت الفالوجي في مرحلة تالية بسبب خروجه عن خط الحركة، إلا أنه يمثل في النهاية تيار موجود داخل الحركة ويعبر عن نفسه من وقت إلى آخر. وتكشف حوارات الفالوجي في السجن عن استعداد مبكر للوصول إلى تسوية سياسية مع إسرائيل مع استخدام مصطلحات معينة كالهتة بدلا من معاهدة سلام. وفي هذا الإطار، يقول الفالوجي في حوار مع أحد الأكاديميين الإسرائيليين في السجن: "إذا وافقتم على الاعتراف بحق شعبنا الفلسطيني على هذه الأرض بالعيش وإقامة الدولة الفلسطينية والانسحاب حتى حدود ١٩٦٧، والانسحاب من القدس، وتفكيك المستوطنات، وتحرير وإطلاق سراح كل الأسرى، يمكن أن تقبل حماس بهذا الحل المؤقت وتطرح هدنة مع إسرائيل. نحن نسميها هدنة وغيرنا مثل منظمة التحرير الفلسطينية تسميها معاهدة سلام، النتيجة بالنسبة لإسرائيل واحدة... أنت قلت أن الهدف لدولة إسرائيل هو الأمن، وأنها تريد أن تكون آمنة وأن تطمئن على مستقبلها.. إذا لا تبحثوا كثيرا في الأسماء والمسلمات، نحن نسميها هدنة وغيرنا يسميها عملية سلام. وأنتم سموها الاسم الذي تريدون، ولكن في النهاية وفي المجمل نحن نعطيكم الأمن إذا وافقتم على هذه الشروط" (٣٤).

بل إن الفالوجي لم يرفض مبدأ إدخال تعديلات على حدود ما قبل المحاسن من يونيو ١٩٦٧ من أجل هدف "الهتة"، إذ يقول: "المهم هو المبدأ، مبدأ توافق على الانسحاب والاعتراف بحقنا على حدود عام ١٩٦٧، وقد يحتاج ذلك على بعض التفاصيل، على أن نستمع إلى آرائكم وتستمعوا إلى آرائنا" (٣٥).

ويبدو أن طرح من هذا النوع قد أحدث قدر من التوتر لدى أنصار الحركة والمؤمنين بحفظها العام، فعملوا على تقديم قراءتهم لهذه المواقف. وصبت تلك القراءة في اتجاه التأكيد على أن "مرجعية الحركة الشرعية لطرح الهدنة مقابل شروط محددة مقننة على زمن محدد، وإذا كان هدف تحرير الأرض وإزالة إسرائيل لا تتوفر فيه شروط تحقيقه الآن، فإن تلك المدة يجب أن تكون فرصة لتحسين الأداء العسكري استعدادا لاستئناف المقاومة لأن الهدف الكلي لم يتجزأ بعد" (٣٦).

ولابد من التأكيد على أن مثل هذا التوجه لا يمثل الخط العام للحركة، كما أنه لم يحسم حتى الآن. صحيح أن تيار من الحركة قرر إنشاء حزب سياسي وحصل على الترخيص من السلطة الوطنية، وشارك رموزه في الانتخابات بصفتهم شخصيات مستقلة، إلا أن الصحيح أيضا أن الفالوجي تم فصله من الحركة وبانت موافقه وسلوكه سلوكاً شخصياً لا يعبر بالضرورة عن الحركة، بمعنى أن دخوله الانتخابات التشريعية وتقلده منصب وزاري في حكومة السلطة الوطنية كان أمراً شخصياً.

غاية ما يمكن التأكيد عليه هنا هو أن حركة حماس التي أنشأها الإخوان المسلمين في قطاع غزة بعد اندلاع انتفاضة ١٩٨٧، ركزت نشاطها الأساسي في العمل العسكري المقاوم. وبعد توقيع اتفاق أوسلو وتشكيل السلطة الوطنية ثم تعزل نفسها عن المتغيرات الإقليمية والدولية، حيث برزت داخلها تيارات تطالب بالتعاطي مع واقع وجود سلطة وطنية، وضرورة تشكيل جناح سياسي للحركة حتى لا تنتهم الحركة بالإرهاب وبأنها لا تعرف سوى لغة القتل، وهو ما تحقق بإنشاء "حزب الخلاص الإسلامي". كما أنها دخلت في سلسلة حوارات مع السلطة الوطنية من أجل التوصل إلى أجندة وطنية مشتركة. وبمرور الوقت بدأت تظهر داخل الحركة أصوات تطالب بالبحث عن أساس شرعي لقبول عملية تسوية سياسية وفق حدود ما قبل المحاسن من يونيو ١٩٦٧.

من هنا يمكن القول أن تقدم عملية التسوية السياسية سوف يزيد من وتيرة خطى تحول حماس إلى حركة سياسية تعمل وفق أسس العمل السياسي في الدولة الفلسطينية. وهو تحول يعيد الحركة مجدداً إلى مبدأ عملها الرئيسي قبل الانتفاضة، أي العمل الدعوي، من أجل بناء الفرد والأسرة والمجتمع المسلم تهيئاً لإقامة الدولة الإسلامية.

ويمكن أن تقدم الحركة في هذا الإطار - في حالة اكتمال ونجاح هذا التحول - نموذجاً لتحويل الحركات

الإسلامية التحريرية إلى حركات إسلامية سياسية- اجتماعية داخلية تركز على عملية إقامة الدولة الإسلامية التي يمكن أن تكون مدخلاً لتحرير باقي أرض فلسطين.

الهوامش:

- (١) أحمد سامح الخالدي وحسين جعفر آغا، "المعارضة الفلسطينية: دور حيوي في المرحلة المقبلة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١١، صيف ١٩٩٢، ص ٣-١٣.
- (٢) عماد عبد الحميد الفالوجي، "درب الأشواك: حماس، الانتفاضة والسلطة"، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص ١٨.
- (٣) المرجع السابق، ص ١٧٠.
- (٤) المرجع السابق، ص ١٧٣.
- (٥) المرجع السابق، ص ٥١.
- (٦) المرجع السابق، ص ٥٥-٥٧.
- (٧) أنظر تفاصيل قصة الحوار واللقاءات في خالد الحروب، "ما هو الخلل السياسي في الحوار الفلسطيني الفلسطيني"، جريدة الحياة اللندنية، ١٢/١٠/١٩٩٣.
- (٨) المرجع السابق.
- (٩) المرجع السابق.
- (١٠) المرجع السابق.
- (١١) المرجع السابق.
- (١٢) عماد عبد الحميد الفالوجي، "درب الأشواك: حماس، الانتفاضة والسلطة"، مرجع سابق، ص ١٨.
- (١٣) مهيب سليمان أحمد النواتي، "حماس من النواخل" (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص ١٧٣-١٧٤.
- (١٤) المرجع السابق، ص ٥٧.
- (١٥) المرجع السابق، ص ٩٤-٩٦.
- (١٦) المرجع السابق، ص ٩٤-٩٦.
- (١٧) المرجع السابق، ص ٩٤.
- (١٨) عماد عبد الحميد الفالوجي، "درب الأشواك: حماس، الانتفاضة والسلطة"، مرجع سابق، ص ٢١٥-٢١٤.
- (١٩) مهيب سليمان أحمد النواتي، "حماس من النواخل" مرجع سابق، ص ١٥٤-١٥٩.
- (٢٠) عماد عبد الحميد الفالوجي، "درب الأشواك: حماس، الانتفاضة والسلطة"، مرجع سابق، ص ١٦٤-١٦١.

- (٢١) المرجع السابق، ص ١٦٤ .
- (٢٢) المرجع السابق، ص ص ٢٢٢-٢٢٥ .
- (٢٣) المرجع السابق، ص ٢٢٩ .
- (٢٤) مهيب سليمان أحمد النواتي، حماس من الداخل مرجع سابق، ص ص ٩٤-٩٦ .
- (٢٥) ماجد كيالي، "الانتفاضة والمقاومة والعمليات الاستشهادية: التأثيرات والإشكاليات"، مجلة دراسات فلسطينية، العدد ٥٢، خريف ٢٠٠٢، ص ص ٤٣-٥٦ .
- (٢٦) الجزيرة نت، ٢٠٠١/١٢/٦، www.aljazeera.net .
- (٢٧) موقع حركة حماس على الانترنت.
- (٢٨) موقع حركة حماس على الانترنت.
- (٢٩) الجزيرة نت، ٢٠٠١/١٢/٧ .
- (٣٠) حوار مع خالد مشعل، جريدة الخليج - (الشارقة) - ٢٠٠٣/٥/١٤ .
- (٣١) أحمد سامح الخالدي وحسين جعفر آغا، المعارضة الفلسطينية : دور حيو في المرحلة المقبلة، مرجع سابق، ص ٩ .
- ٣٢ موقع حركة حماس على الانترنت، مرجع سبق ذكره.
- ٣٣ عماد عبد الحميد الفالوجي، "درب الأشواك: حماس، الانتفاضة والسلطة"، مرجع سابق، ص ص ٢٢٩-٢٣٠ .
- ٣٤ المرجع السابق، ص ص ١٣٧-١٣٨ .
- ٣٥ المرجع السابق، ص ١٣٩ .
- ٣٦ محمد جمعة، 'بين عملية غزة وعبادة حماس: دلالات التوقيت وواجب المراجعة'، مجلة القفص، العدد ٤٤ السنة الرابعة، أغسطس ٢٠٠٢، ص ٣٢ .





٧. حركة "الجهاد الإسلامي" في فلسطين

تندرج حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، كحركة إسلامية جماهيرية مجاهدة مستقلة، ضمن حركات الإحياء الإسلامي المعاصر، بما تحمله من خصائص الحركات الاجتماعية التعبيرية والثورية، والتي تسعى إلى الإنتاج الذاتي لمجتمعاتها على مثال جذيد وقوي وسلطات جديدة. بيد أن خصوصيتها تتجاوز أداء حركات الاحتجاج الديني الأخرى في ظل أنظمة التجزئة المستقلة حيث تتمثل في مواجهة واقع كيان محتل، وبذلك يتداخل البعد الديني مع البعدين الوطني والسياسي ضمن واقع اجتماعي غير مستقر يخوض في مرحلة تحرر. ويشكل الموقف من القضية الفلسطينية أبرز مكونات أيديولوجية الحركة وأهم بواعث انطلاقها وتمايزها عن القوى الوطنية والإسلامية، وصب الحراك الثقافي والسياسي والعسكري إلى يومنا هذا. وليس هناك تنظيم فوق قطري للجهاد الإسلامي، حيث لا يشكل تنظيماً مركزياً واحداً عير أركان العالم الإسلامي، وذلك على الرغم من التقارب الأيديولوجي وبعض أشكال التنسيق والتعاون بين تنظيماً مختلفة للجهاد الإسلامي.

أولاً: تأسيس وتطور الحركة

١- المرحلة التمهيدية

وهي المرحلة التي احتضنت ميلاد الحركة، وتقلتها المرحلة المصرية منذ عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٨١، حيث شهدت حقبة السبعينيات في مصر صعود حركات الإحياء الإسلامي بفعل جملة من الشروط السوسيوإلوجية والسياسية تراكت منذ هزيمة يونيو ١٩٦٧، وما تلاها من تراجع وانحسار الأيديولوجية الاشتراكية والقومية وبرز التيار الإسلامي وقواء. وتبرز بصمات فتحي إبراهيم عبد العزيز الشقافي، مؤسس وأمين عام الحركة، من قرية "زرنوقة" بالقرب من بابا في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، والذي شردت عائلته من القرية بعد تأسيس الدولة العبرية عام ١٩٤٨، وهاجرت إلى قطاع غزة حيث استقرت في مدينة رفح، وهي أسرة فقيرة حيث كان الأب عاملاً. ولد الشقافي في مخيم رفح للاجئين عام ١٩٥١، وقعد أمه وهو في الخامسة عشرة من عمره، وكان أكبر أخته، ودرس في جامعة بيرزيت بالضفة الغربية وتخرج في دائرة الرياضيات، وعمل لاحقاً في سلك التدريس بالقدس في المدرسة النظامية ثم في مدرسة الأيتام. وفي أثناء عمله درس مرة أخرى الشهادة الثانوية، ثم التحق

بكلية الطب في جامعة الزقازيق (مصر)، وعاد إلى الأراضى المحتلة ليعمل طبيباً في مستشفى المظفح بالقدس، ويعد ذلك عمل طبيياً للأطفال في قطاع غزة.

وقد كان الشقاقي قبل عام ١٩٦٧ ذا ميول ناصرية، ولكن هزيمة عام ١٩٦٧ أثرت تأثيراً بارزاً على توجهاته، حيث قام بالانخراط في عام ١٩٦٨ بالحركة الإسلامية، وهو الانخراط الذي توطد بعد سفره لدراسة الطب في جامعة الزقازيق عام ١٩٧٤، حيث كان الوضع الإخواني والإسلامي عموماً فيها أخفاً في التحسن في ظل سياسات الرئيس السادات بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، وهو ما انعكس على التنظيم الإخواني الفلسطيني ولى أوساط الطلاب الفلسطينيين القريبين منه في مصر ومنهم الشقاقي، إلا أن عوامل تتعلق بالاختلاف الواسع في الخلفية الثقافية والفكرية، إضافة لاختلاف المؤثرات السياسية والاجتماعية بين جيلين كاملين من الإخوان المسلمين الفلسطينيين، أدت إلى أن الكتابات الإخوانية الكلاسيكية التي أنتج معظمها في الأربعينات والخمسينات، لم تعد كافية بالنسبة للشقاقي وجيله لصياغة رؤية إسلامية للعالم ولا للإجابة على الأسئلة الأساسية المتعلقة بالإسلام والعصر، أو المتعلقة بالإسلام وفلسطين.

وفي تلك المرحلة القلقة للبحث عن إجابات للأسئلة الصعبة ضمن السياق الإسلامي تعرف الشقاقي على كتابات الشيخ محمد الغزالي التي اكتشف من خلالها "أن الإسلام عالم كبير يشمل كل مناحي الحياة". كذلك فقد بدأ بقرآء كتابات سيد قطب التي تركت فيه أثراً كبيراً، واحتل عنده مكانة خاصة بسبب قدراته الفكرية والعقائدية وبطوره جوانب التحدي الذي يواجه المسلمين وأليات المواجهة. وبالنظر إلى نجاح سيد قطب في تجسيد الموقف المعارض من السلطة والرافض للمساومة أو التعاون معها، فقد أصبح يشكل بالنسبة للشقاقي نموذج الموقف الإسلامي الثوري. كما اعتبر الشقاقي حسن البنا زعيماً إسلامياً مؤسساً لانحياز اتبعائى إسلامي قام بالتوفيق بين المجهدين الإسلاميين، أدهمها سلفي والأخر إصلاحي. وتكمن أهمية البنا بالنسبة للحركة في ثلاثة جوانب قام بالتركيز عليها في سياق السعي لإعادة إحياء الدعوة الإسلامية، وهي: الاتبعات والتنظيم والتنشئة. كما استفاد الشقاقي أيضاً من تجربة الشيخ عز الدين القسام (١٩١٩ - ١٩٣٥) والذي استلهم قيم الإسلام وأيات الجهاد والقيم القرآنية في معركته ضد الاحتلال، واختار المسجد كمنطلق، وانتقى أصحابه وأتباعه من أهل الدين والعقيدة. كذلك فقد كان القسام بالنسبة للحركة رمزاً للوعي والرؤية الناضجة والواضحة على المستوى الاجتماعي والسياسي، بتأسيسه تنظيمياً ثورياً صلحاً قاد الجهاد المسلح، وصياغته نظرية ثورية اتسمت بالوضوح الفكري ووضوح الرؤية والتحليل المعق للمجتمع وظروفه السياسية، ومزجه الدعوة للجهاد في سبيل الله بالدعوة للجهاد في سبيل الوطن. ونتيجة إدراك القسام بأن المقاومة والثورة هما طريق الحرية والاستقلال، فقد رفع راية الكفاح المسلح الثوري والمنظم بدلاً من أشكال النضال السياسي. ومثلما انتقى القسام اتباعه بعناية فائقة ووطن بين الفقراء، وتبنى أساليب تنظيمية صارمة، كذلك فعلت حركة الجهاد الإسلامي بعد ذلك مع الشقاقي. ومثلما رفض القسام ورفاقه مبدأ الحوار مع بريطانيا في مواجهة موقف جماعة المنفى (الوطنيين)، وجماعة الناشئيين (المعارضين)، ومجموعة الأحزاب التقليدية في الثلاثينيات، رفض الشقاقي وأنصار الجهاد مبدأ الحوار مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بينما تقدم بعض الاتجاهات الوطنية والدينية الفلسطينية على إجراء مثل هذا الحوار أو عقد اللقاءات. وكانت الثورة الإسلامية في إيران مصدر إلهام إضافي على صعيد الفكر والممارسة لمؤسس حركة الجهاد، حيث سعى منذ البداية إلى استيعاب واستلهام تعاليم الإمام الحسيني الذي رأى فيه رمزاً وملهماً وقائماً للثورة الإسلامية، ليس في إيران فحسب، بل في كل مكان. وسعى الشقاقي أيضاً إلى استلهام دروس هذه الثورة الإسلامية ومحاولة تطبيقها على السياق الفلسطيني، حيث أكدت هذه الثورة أن الإسلام هو الحل، وأن الجهاد هو الأسلوب الأمثل، وجعلت النظر إلى القضية الفلسطينية من منظور إسلامي أمراً ممكناً، وذلك في ظل الفتاوى المتعددة للإمام الحسيني في ذلك الشأن.

وتوصل الشقاقي، بعد بروز البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية وقبول مشروعات التسوية واستعداد

للضمة لقبول بقيام سلطة وطنية على أمة منطقة يتم تحريرها أو انسحاب إسرائيل منها، بما يشمل عليه ذلك من قبول ضمن قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، إلى رفضه دخول ميدان الصراع الوطني ضد الاحتلال تحت هذه اللفظة وادعائه الواضحة بوجود نقاط ضعف في المشروع الوطني الفلسطيني، تتركز حول الأيديولوجية السياسية الوطنية التي استبعدت وسعت إلى تعقيد وإقصاء، الإسلام من محتواها الفكري. وفي الوقت نفسه أدرك مؤسس الجهاد الإسلامي إشكالية الحركة الإسلامية والوطنية التقليدية والتي كانت غائبة عن المسألة الوطنية طيلة سنوات الحسينيات والستينيات والسبعينيات، والتي تتمثل في وجود "وطنيين بلا إسلام، وإسلاميون بلا فلسطين"، بما كان يعنى بالنسبة له فقدان البوصلة والدوران في حلقة مفرغة لا تنتج إلا مزيداً من الضعف والعجز والهوان لأمة تعيش أزمة حضارية شاملة في مواجهة الهجمة الغربية الشرسة التي تعد فلسطين هي مركزها وعنوانها الرئيسي.

وأي تلاحق فكرة الإسلام، كدين لتحرير من كل عبودية والثورة على كل ظلم، مع قضية فلسطين المغتصبة، لدى الشقائي إلى تبيته مفهوم الجهاد في معادلة ذات عناصر ثلاثة: الإسلام كمنطلق، الجهاد كوسيلة، فلسطين كهدف للتحرير. واعتبر مشروع الشقائي للجهاد الإسلامي أن حل هذه الإشكالية لن يتم سوى عبر كشف الأبعاد القرآنية والتاريخية والواقعية للمسألة الفلسطينية التي بتوجب أن ترتفع إلى مستوى القضية المركزية للحركة الإسلامية والأمة الإسلامية، بدون أن يعنى شعار "إسلامية الحركة" تقبلاً لشعار "وطنية" أو "قومية" المعركة، ولا بغير البعد الوطني أو القومي لها بل يتكامل معها، فهي معركة وطنية وقومية إسلامية وأساس الإجماع الوطني. واستند الشقائي، ومن بعده الحركة، في التركيز على البعد الإسلامي للقضية الفلسطينية على ما أعطاه القرآن لفلسطين من مكانة بارزة وأهمية خاصة من خلال حادثة الإسراء والمعراج، ومباركته وتقديسه لأرض فلسطين في أكثر من موطن فيه، إضافة لما جاحت به الأحاديث النبوية والتراث الإسلامي في شأن بيت المقدس ومكانته ومترته الربيعية عند الله، وما أوردته الأحاديث عن عظم أجر الرباط والجهاد في بلاد الشام.

في ظل تلك المفاهيم الجديدة المختلفة عما شاع في أوساط الإخوان المسلمين الفلسطينيين والمصريين في ذلك الوقت، لم يكن هناك مهرب للشقائي من الاختلاف مع الجماعة الأم والخروج منها ليقوم مع مجموعة من أصدقائه في حوالي عام ١٩٧٨ بتأسيس "الجهاد الإسلامي" الفلسطيني ليكون بمثابة أول محاولة حديثة لإعادة الوحدة بين الدين والسياس والوطني على الساحة الفلسطينية منذ أن غابت تلك الوحدة عام ١٩٤٨. وأصبح الجهاد الإسلامي بذلك أول تنظيم خارج إطار الوطنية الكيانية الفلسطينية بضع مقاومة الاحتلال على رأس أهدافه، وهو ليس ابتداء أو انشقاقاً تنظيمياً لأحد أو عن أحد. وكان التطور الآخر البارز أيضاً عام ١٩٧٨ هو تشكيل تنظيم "الطلوع الإسلامي" داخل الجامعات المصرية والذي ضم حوالي ٦٠ كادراً، وحصد رسالته ودوره كقوة مجددة داخل الفكر الإسلامي والحركة الإسلامية على مستوى الفكر والمنهج والتنظيم وعلى مستوى الأداة، داخل فلسطين. وبرز الخلاف النهجي الحاد بين الطالع والإخوان حول تعريبهم للجهاد، أو مهادنتهم للحكومات، وإتباعهم السبل النسبية الديمقراطية في التعبير وقبولهم دخول البرلمانات والوزارات، ووسطية موقفهم تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وموقفهم المتشكك من الثورة الإسلامية في إيران، إضافة لموقفهم المتذبذب من اتفاقية كامب ديفيد التي نفذها الرئيس السادات مع إسرائيل. وشكلت مجلة "المختار الإسلامي" المصرية، على مدار ١٣ شهراً، المنبر الإعلامي لأخبار وأفكار وطروحات مشروع "الجهاد الإسلامي" في كافة قضايا الفكر والسياسة والجهاد، ومثلت أيضاً مادة الشيقف الأساسية لأعضاء التنظيم وسبيلاً لاستقطاب الأعضاء الجدد. وتعاظم دور فتحى الشقائي باعتباره القائد المؤدع والمنظر لأيديولوجيا كل من "الطلوع" و"الجهاد"، إضافة لأخريين، وبدأت مرحلة انتقال "الطلوع الإسلامي" و"الجهاد" إلى فلسطين منذ عام ١٩٨٠، حين كان الطلبة أعضاء التنظيم يغادرون إلى قطاع غزة للقضاء، العفلة السبغية ويقومون بنشاطات دعوية في المساجد مبشرين "بالجهاد الإسلامي" ويخوضون المناظرات والمحاررات مع القوى الإسلامية والوطنية.

في ظل تلك الأجواء، اعتقل فتحى الشقائي في مصر في عام ١٩٧٩، بسبب تأليفه كتاب الحميمي، الحل

الإسلامي والبيدل"، ثم أعيد اعتقاله في ١٩٧٩/٧/٢٠ على خلفية نشاطه السياسي الإسلامي لمدة أربعة أشهر، وغادر مصر إلى فلسطين في ١٩٨١/١١/١ سراً بعد أن كان مطلوباً لقوى الأمن المصرية، قاد بعدها حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وسجن في غزة عام ١٩٨٣ لمدة ١١ شهراً، ضمن حملة اعتقالات في شهري أغسطس وسبتمبر من العام نفسه، شملت العشرات من أبناء الحركة. وتعتبر هذه المجموعة الإسلامية التي ضمت العشرات من تنظيم الجهاد أول تنظيم إسلامي يتم اعتقاله منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧، حيث كان الموقف الإسلامي التقليدي حتى عام ١٩٨٣ يتجنب الصدام السياسي أو الأمني المباشر مع سلطات الاحتلال، ثم أعيد اعتقاله مرة أخرى عام ١٩٨٦ وحكم عليه بالسجن الفعلي لمدة ٤ سنوات و٥ سنوات مع وقف التنفيذ، لارتباطه بأنشطة عسكرية والتحرير ضد الاحتلال الإسرائيلي، ونقل أسلحة إلى داخل القطاع. وقبيل انقضاء فترة سجنه قامت السلطات العسكرية الإسرائيلية بإبعاده من السجن مباشرة إلى جنوب لبنان في مطلع أغسطس ١٩٨٨، بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى. تنقل الشقائي بعد ذلك بين العواصم العربية والإسلامية لمواصلة جهاده ضد الاحتلال الإسرائيلي إلى أن اغتاله جهاز المخابرات الإسرائيلي (الموساد) في مالطا يوم الخميس ١٩٩٥/١٠/٢٦، وهو في طريق عودته من ليبيا إلى دمشق، بعد جهوده قام بها لدى الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي بخصوص الأراض المأسورة للشعب الفلسطيني في ليبيا على الحدود المصرية.

٢- المرحلة التأسيسية

مرت الحركة خلال تلك المرحلة بعدة مراحل فرعية أفضت في نهايتها إلى ظهور وتبلور الحركة بالشكل الذي تبدو عليه حالياً، فهناك أولاً المرحلة التي امتدت منذ عام ١٩٨٠، الذي يعتبر التاريخ الرسمي لتأسيس حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، وحتى عام ١٩٨٣، حيث واصلت النواة الطلابية الأولى التي تم تشكيلها في مصر النشاط المنظم داخل فلسطين، منذ عام ١٩٨٠، بعد أن أنهت دراستها الجامعية واستقرت في الأراضي المحتلة، وشاركت نشاطاً جماهيرياً، وإعلامياً، وتعبوياً، ركزت فيه على الانتشار الفكري والسياسي، متوسلة بالآيات دعوية وتبشيرية مختلفة في كافة الساحات والميادين والأماكن، كالمساجد والشوارع والمدارس والمعاهد والجامعات والبيوت والجمعيات الخيرية والمؤسسات النقابية. واستطاعت هذه الطلائع تشكيل تيار جماهيري "جهادي" في الشارع الفلسطيني في فترة قياسية، خاصة في مؤسسات التعليم العالي والمساجد - التي ارتفع عددها - وساعدت على عودة النشاط السياسي الإسلامي في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد غياب شبه تام، إذ اقتصر نشاط الفئات والتيارات الإسلامية الأخرى على الجانبين الديني والأخلاقي. وبرزت بالتالي الأبعاد الثورية - الاحتجاجية لمخاطب هؤلاء الطلائع بالمزج بين السياسة والدين، وربط الوطنية بمفاهيم الشريعة، ونشر أيدولوجيا دينية تحمل المسألة الوطنية وتؤكد مركزيتها فكرياً وبرنامجياً. وساعد التماثل بين كوادر التنظيم وقياداته على تنامي التضاللة الاجتماعية والسياسية لكوادر "الجهاد" وبخاصة الانتساب لأصول اجتماعية شعبية، كما ساهم في صياغة الراديكالية في الممارسة والثورة في الخطاب، ووفر الربط بين الاحتجاجين السياسي والاجتماعي للاحتلال من منطلق ديني وطني.

وتنشط الاتجاه الثوري في المساجد، على وجه الخصوص، مبلغاً خطابه التحريضي السياسي الواضح والصریح وموسعاً قاعدته الشعبية عبر خطب الجمعة التي تميزت بجرأتها وتناولها لكافة القضايا على الساحات الإسلامية والفلسطينية، وبات الخطاب السياسي جزءاً من خطاب الوعظ الديني، والاهتمام بإقامة الاحتفالات والمناسبات الدينية المختلفة، كما تم استثمار صلاة الجمعة والعديد من إظهار التحدي المباشر للاحتلال. كذلك فقد كان هناك حرص على القيام بتظاهرات سياسية سنوية في ذكرى "يوم القدس العالمي" في الأسبوع الأخير من شهر رمضان بالتعبئة في ساحات المسجد الأقصى، وأضحت المهرجانات، كالمساجد، حقلاً خصباً لتجنيد الأعضاء، والأخصار. كما أقيمت المعسكرات الصيفية لتنظيم مزيد من الدورات التثقيفية الفكرية والسياسية الجادة، وأداء

الصلوات جماعة وتلاوة القرآن، ومباشرة الأنشطة الرياضية والترفيهية المختلفة، وصياغة الرؤية العقائدية للأعضاء، وفق أسس الإسلام الثوري، فضلاً عن استخدامها لينا، الوضع التنظيمي ووضع الخطط والبرامج المستقبلية للحركة. إضافة لذلك فقد كانت هناك أيضاً الجولات الميدانية على العديد من المدن والقرى، خاصة تلك التي قام بها الشقاقي.

ويلاحظ أن تيار الجهاد الإسلامي الفلسطيني لم يهتم بتأسيس جمعيات أو نقابات ضمن آليات انتشاره، كما هو دأب الإخوان المسلمون، مما يتناغم ورويته للعمل المؤسسي وعدم جدوى المؤسسات الإسلامية كمؤسسات حزبية تركز الروح الحزبية وتدعو إلى التنازل عن كثير من أهدافها في مواجهة ضغط الأنظمة بدعوى الحفاظ عليها. وفي المقابل، دعا تيار الجهاد إلى اعتبار المسجد مؤسسة للأمة "لأنها المؤسسة الإسلامية النظيفة التي تحوي كافة طبقات الشعب"، وتقديم بعض الخدمات الاجتماعية والطبية من خلاله. وهكذا تعاضد دور الحركة في الجانب التعويبي الدعوي والسياسي والإعلامي.

وتيمزت هذه المرحلة من عمر "الجهاد الإسلامي" بالخلاف بين هذا التيار والتيارات الإسلامية التقليدية، وأهمها حركة الإخوان المسلمون. فبينما تميزت العلاقة بين تيار الجهاد وقصائل منظمة التحرير الفلسطينية بخلافات أيديولوجية عميقة، وشراكة تكتيكية ميدانية في مواجهة الاحتلال، فإن العلاقة بين هذا التيار و"الإخوان المسلمون" تميزت بإجماع ديني استراتيجي وخلاف تكتيكي حاد حول الطرق المناسبة لتحقيق الأهداف الإسلامية في إقامة دولة الإسلام وتحرير فلسطين. فحركة الجهاد التي تعود في أصولها إلى الإسلام، وتنادى ببعث الإسلام وإقامة دولته المعاصرة، تقوم على أساس الشريعة الإسلامية والمبادئ المستمدة من القرآن الكريم وسنة الرسول (ص)، والاستفادة من الموروث الإسلامي، عبر اجتهادات الأئمة والعلماء الكبار في التاريخ الإسلامي. مع النظر للحركة من منظور أنها حركة تجديدية داخل الفكر الإسلامي، نظرت إلى فلسطين بوصفها قضية المسلمين المركزية ودعت إلى تحريرها عن طريق الجهاد المسلح، مما أضفى على هذه المجموعة طابعاً وطنياً فلسطينياً محلياً، ظهر الإسلام من خلاله "ديانة تحرر"، تربط بين الإسلام والمقاومة المسلحة وتنتظر إلى الوجود اليهودي في فلسطين على أنه رأس حربة للغرب في قلب العالم الإسلامي، وعليه فقد بلورت الحركة رؤية ثورية ولفسفة جديدة اعتبرت فيها الحرب ضد إسرائيل بالكفاح المسلح خطوة أولى وضرورية في عملية ترميم وتوحيد الأمة الإسلامية، وقاعدة ضرورية لصحتها وعودتها الكاملة إلى القيم الإسلامية. وبحسب منظور قيادات حركة الجهاد، فإن القيادة الدينية التقليدية أفرغت الدين من محتواه السياسي والاجتماعي، وأبقت في نطاق الفعل الطقوسي والرمزي، وأصبحت غير جذيرة بقيادة الجمهور الفلسطيني، تماماً، كالحركة الوطنية الفلسطينية التي استبعدت الإسلام وعملت على إقصائه، وسادت في أوساطها العلمانية والتغريب والتنكر لعقيدة الأمة وتراتها.

وميدانياً تحول هذا الخلاف إلى صراع مكشوف على شرعية تمثيل الاتجاه الإسلامي الفلسطيني، وتركز الصراع بالأساس في ساحتين هما: الجامعات والمساجد. وخفت قليلاً حدة هذا الصراع منذ عام ١٩٨٥، مع بداية مواجهة تيار الجهاد للاحتلال الإسرائيلي، حيث نشطت الحركة في طباعة المنشورات السرية الداعية إلى الثورة وقيادة التظاهرات والاعتصامات الجماهيرية، ولعبت دوراً بارزاً وريادياً في انتفاضة أبريل ١٩٨٥ - إثر حادث إطلاق أحد جنود الاحتلال النار داخل المسجد الأقصى. كما قامت الحركة بإعادة طباعة وتوزيع مجلة "الطلعة الإسلامية" في الأرض المحتلة، والتي أصبحت لاحقاً بمثابة منشور سري تلاحقه سلطات الاحتلال وتصادره وتعقل من يوزعه. وحصل التنظيم الوليد اسم "المجلة"، وطارده سلطات الاحتلال أيضاً، خاصة في ٢٨ أغسطس ١٩٨٣، حيث فرضت الإقامة الجبرية، لمدة متباعدة، على قيادات مهمة في الطلعة الإسلامية، منهم الشقاقي ورمضان عبد الله شلح وعبد العزيز عودة. وزاد بروز قوة التنظيم عقب تراجع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية بعد الخروج من بيروت، عام ١٩٨٢، إلى المنفى في تونس وغيرها، وحصار تشكيلاتها وقياداتها وعضويتها في الداخل الفلسطيني.

وتلى تلك المرحلة مرحلة أخرى امتدت منذ عام ١٩٨٤ وحتى عام ١٩٨٧، ويمكن تسميتها بمرحلة التأسيس للعمل المسلح الذي استمر طوال تاريخ الحركة بعد ذلك. وكانت العملية المسلحة الأولى هي اغتيال أحد طلاب المدرسة اليهودية في الخليل في أغسطس ١٩٨٣، والتي أدت إلى قيام إسرائيل بحملة اعتقالات واسعة في صفوف الحركة وقياداتها ومنهم الشقاقي وحوالي ٢٥ آخرين، مما دفع إلى الانتعاش الشعبي مع الحركة والانتعاف حولها، الأمر الذي مهد لها للانتقال إلى مرحلة الجهاد المسلح الشرعي في مواجهة الاحتلال. وقد كان الاحتلال هو العامل الأهم لتجسيد ونشر أفكار الحركة بين الفلسطينيين، بأهمية مواجهة "الظاهرة الإسرائيلية" عسكرياً في سياق شعار "القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للحركة الإسلامية المعاصرة". ومن العوامل المهمة التي ساهمت في انطلاق العمل المسلح للجهاد، إضافة لأيدولوجيا الجهاد الإسلامي المسلح التي دعت لها الحركة، عوامل عدة من أهمها: الاتصالات التي أجرتها قيادة الحركة ببعض المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية من يتسوق إلى التجمع الديني الذي تشكل داخل السجون وعرف بـ "الجماعة الإسلامية"، والتنسيق المؤقت الذي حصل بين الحركة ومجموعة من سرايا الجهاد الإسلامي، وهي مجموعة عسكرية تشكلت منذ مطلع الثمانينات بعد خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت، وتحض "الحلف" العسكري الجديد عن بعض العمليات، كان أشهرها عملية باب المغاربة أو عملية البراق في منتصف أكتوبر ١٩٨٦ والتي تعد أرقى العمليات المسلحة والتوعية الكبرى للحركة، حيث قام مقاومو الحركة خلالها بالقاء ثلاث قنابل يدوية على جنود من لواء جينغاني الإسرائيلي، أثناء احتفال بالقرب من "حائط المبكى"، مما أدى إلى جرح ستة منهم وقتل والد أحدهم. وفي نفس تلك الفترة التي سجن فيها الشقاقي، قام سبعة من أعضاء الجهاد بالهرب بنجاح من سجن غزة المركزي حيث كانت تعقلهم سلطات الاحتلال.

بيد أن التنسيق والتعاون بدأ لاحقاً يخف تدريجياً مع ذبوع شبهة العلاقة بين "السرايا" و "فتح" التابعة للرئيس (الراحل) ياسر عرفات، إذ أن تأكيد حركة الجهاد الدائم على أنها لم تخرج من عباءة "فتح" قد دفع بها إلى الانطلاق في المقاومة بمشروعها العسكري المستقل. وتزامن ذلك مع تراجع تدريجي للمشروع الوطني الذي تقوده منظمة التحرير الفلسطينية بعد ضرب بنيتها العسكرية القاعدية في لبنان، وتخليها عن الكفاح المسلح باعتباره خياراً استراتيجياً إلى إطار غايتها الأساسية مواصلة النشاط الدبلوماسي. وفي سياق تزايد الضدقية في الحركة الإسلامية بجمليتها، نشطت الحركة الثورية للجهاد، حيث تم تنفيذ عملية عسكرية قتل فيها قائد الشرطة العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة في ٢ أغسطس ١٩٨٧، وجرى محاولة لتفجير سيارة ملغومة في سبتمبر ١٩٨٧، ووقعت مواجهة مسلحة بين أربعة من أعضاء الجهاد مع قوات الأمن الإسرائيلية في حي الشجاعية بمدينة غزة في ٦ أكتوبر ١٩٨٧، أدت إلى قتل ضابط أمن إسرائيلي واستشهاد أعضاء الجهاد الأربعة، فضلاً عن عشرات العمليات الناجحة التي استهدفت العسكريين الإسرائيليين بالأساس.

وتعرضت الحركة لضربات إسرائيلية موجعة لاسيما في المرحلة التي واكبت اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في عام ١٩٨٧، وهي الفترة نفسها التي شهدت توجهها نحو تعزيز بنيتها التنظيمية وتحولها من تنظيم نخوي إلى حركة جماهيرية، حيث أن البنية التنظيمية للحركة - وكتند - كانت تضم فقط نواة مركزية قيادية لا يتلوها سوى دائرة المتعاطفين والمؤازرين من الجماهير، دون وجود دوائر أخرى وسيطة مرنة. وقد تراقب مع تلك التحولات الداخلية في الحركة والضعف الخارجي عليها ذلك التحول المهم الذي طرأ داخل جماعة الإخوان المسلمين الفلسطينية بتشكيلهم حركة "حماس" وانخراطهم في مقاومة الاحتلال، مما انتزع زمام المبادرة من حركة الجهاد وأفقدتها شيئاً ما يميزها داخل التيار الإسلامي، حيث ازدادت سيطرة "حماس" وشعبيتها وأضحت التيار الأوسع انتشاراً وقاعدة في الشارع الفلسطيني. بيد أن الحركة نجحت في تخفي تلك الصعاب وسرعان ما عاودت نشاطها السياسي والعسكري في مطلع أكتوبر ١٩٨٨.

وفي المرحلة التالية ركزت الحركة على المستوى التنظيمي الداخلي، حيث أعادت تنظيم نفسها في محاولة منها

لترتيب العلاقة التنظيمية بين الداخل الفلسطيني والخارج، وإضفاء طابع "الشورى والديمقراطية" على أنشطة أعضائها وآلية اتخاذ القرارات فيها. وفي هذا الإطار، قامت الحركة في عام ١٩٩٢ بعقد أول مؤتمر لها في إحدى الدول العربية الذي أسمته لاجتماعها "المؤتمر العام الأول"، حيث جرت فيه بلورة البرنامج الأساسي للحركة، وتكون من أحد عشر فصلاً، شملت: الاسم، والتعريف، والمبادئ العامة للحركة، والأهداف، والوسائل، وشروط منح العضوية وحقوقها وواجباتها وتعليقها أو إسقاطها، والبنية التنظيمية للحركة ومؤسساتها والتي تم تفصيلها في فصول خاصة شملت المؤتمر العام، ومجلس الشورى العام، والأمين العام، ومجالس الشورى المحلية، وألحق بالمواد السابقة فصل للأحكام العامة. كما أقر المؤتمر اللوائح الداخلية الملحقه بالنظام الأساسي. وتكونت من ست لوائح شملت لائحة المؤتمر العام، ولائحة مجلس الشورى العام، ولائحة مجالس الشورى المحلية، ولائحة الانتخابات المركزية، ولائحة الوحدات التنظيمية والتجنيد، ولائحة الجزاءات والعقوبات، ولائحة أنظمة إدارة الاجتماعات. كما انتخب المؤتمر العام الأول مجلس شورى الحركة وأمينه العام الدكتور فتحى الشقافى.

ثانياً، الهيكل التنظيمي للحركة

يقع على رأس البنية التنظيمية للحركة وكما حددها النظام الأساسي المؤتمر العام، وهو السلطة التشريعية العليا للحركة، ويتولى رسم استراتيجيتها وسياساتها العامة في كافة المجالات، وقراراته ملزمة لكافة مؤسسات وأجهزة الحركة، ويتم اختيار أعضائه بالانتخاب - إذا لم يتعذر ذلك - من كافة مناطق الوجود الفلسطيني المنتشرة فيها الحركة، إضافة إلى أعضاء، بحكم مسئولياتهم وأدوارهم في الحركة. ويجتمع المؤتمر العام مرة كل أربع سنوات ليقر النظام الأساسي أو يعدله، ولينتخب مجلس الشورى العام، ويناقش ويقدم أعمال الفترة السابقة ويقدم التوصيات ويقر البرنامج السياسي والمخطط المستقبلية للحركة.

يلي المؤتمر العام، مجلس الشورى العام، وهو السلطة التنفيذية في الحركة، وقراراته ملزمة لكافة مؤسساتها، كما يقوم بنور تشريعي فيما بين دورتين متتاليتين للمؤتمر العام. ويتكون المجلس من خمسة عشر عضواً، ينتخب المؤتمر العام سبعة منهم ويعين المجلس اثنين آخرين، ثم يختار المجلس بالتشاور مع فعاليات الأرض المحتلة بقية أعضائه من داخل الأرض المحتلة، ودورة المجلس أربع سنوات شمسية.

أما الأمين العام فهو "مستول الحركة الأول والمتحدث الرسمي باسمها والممثل لها"، وينتخبه مجلس الشورى العام من بين أعضائه المنتخبين وبأغلبية ثلثي أعضائه، ولايته أربع سنوات شمسية، تنتهي بانتهاء دورة مجلس الشورى العام وانتخاب الأمين العام الجديد. ويلحق الأمين العام في الهيكل النيابي للتنظيم، مجالس الشورى المحلية الموزعة على المناطق المختلفة ومهمتها تنفيذ أهداف الحركة وخططها المرعية المقررة من قبل الأجهزة المركزية داخل الحركة. وبصفة عامة، تؤكد الحركة على أن كافة أحوالها تخضع للحوار والتشاور، باستثناء الخروج على استراتيجيتها ومبادئها العامة، مع مراعاة آداب الاختلاف والتضيعة في الإسلام.

ثالثاً، الإطار الفكري للحركة

كما توضع وثائق الحركة الرسمية وما صدر عنها من نشرات ومطبوعات، فإن إطارها الفكري ينقسم إلى ثلاثة محاور رئيسية:

١ - المبادئ العامة للحركة، وهي حسب صياغات الحركة تتمثل في:

- تلزم حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين بالإسلام عقيدةً وشريعةً ونظام حياة. وأداة لتحليل وفهم طبيعة الصراع الذي تخوضه الأمة الإسلامية ضد أعدائها، ومرجعاً أساسياً في صياغة برنامج العمل الإسلامي للمتعبئة والمواجهة.

- فلسطين - من النهر إلى البحر - أرض إسلامية عربية يحرم شرعا التفریط في أي شبر منها، والكيان الصهيوني وجود باطل، يحرم شرعا الاعتراف به على أي جزء منها.

- يمثل الكيان الصهيوني رأس الحرية للشروع الاستعماري الغربي المعاصر في معركته الحضارية الشاملة ضد الأمة الإسلامية، واستمرار وجود هذا الكيان على أرض فلسطين وفي القلب من الوطن الإسلامي يعني استمرار وهينة واقع التجزئة والتبعية والتخلف الذي فرضته قوى التحدي الغربي الحديث على الأمة الإسلامية.

- لفلسطين من الخصوصية المؤيدة بالبراهين القرآنية والتاريخية والواقعية ما يجعلها القضية المركزية للأمة الإسلامية التي بإجماعها على تحرير فلسطين ومواجهتها للكيان الصهيوني؛ تؤكد وحدتها وانطلاقها نحو النهضة.

- الجماهير الإسلامية والعربية هي العمق الحقيقي لشعبنا في جهاده ضد الكيان الصهيوني، ومعركة تحرير فلسطين وتطهير كامل ترابها ومقدساتها هي معركة الأمة الإسلامية بأسرها، ويجب أن تسهم فيها بكامل إمكاناتها وطاقاتها المادية والمعنوية، والشعب الفلسطيني والمجاهدون على طريق فلسطين هم طليعة الأمة في معركة التحرير، وعليهم يقع العبء الأكبر في الإبقاء على الصراع مستمرا حتى تنهض الأمة كلها للقيام بدورها التاريخي في حوض المعركة الشاملة والفاصلة على أرض فلسطين.

- وحدة القوى الإسلامية والوطنية على الساحة الفلسطينية، واللقاء في ساحة المعركة، شرط أساسي لاستمرار وصلابة مشروع الأمة الجهادي ضد العدو الصهيوني.

- كافة مشاريع التسوية التي تقر الاعتراف بالوجود الصهيوني في فلسطين أو التنازل عن أي حق من حقوق الأمة فيها، باطلة ومرفوضة.

٢ - أهداف الحركة، وهي تتمثل في التالي حسب صياغات الحركة:

- تحرير كامل فلسطين، وتصفية الكيان الصهيوني، وإقامة حكم الإسلام على أرض فلسطين، والذي يكفل تحقيق العدل والحرية والمساواة والثوري.

- تعبئة الجماهير الفلسطينية وأعدادها إعدادا جهادياً، عسكرياً وسياسياً، بكل الوسائل التربوية والثقافية والتنظيمية الممكنة، لتأهيلها للقيام بواجبها الجهادي تجاه فلسطين.

- استنهاض وحشد جماهير الأمة الإسلامية في كل مكان، وحثها على القيام بدورها التاريخي لحوض المعركة الفاصلة مع الكيان الصهيوني.

- العمل على توحيد الجهود الإسلامية الملتزمة باتجاه فلسطين، وتوطيد العلاقة مع الحركات الإسلامية والتحررية الصديقة في كافة أنحاء العالم.

- الدعوة إلى الإسلام بعقيدته وشرعيته وآدابه، وإبلاغ تعاليمه تلبية شاملة لقطاعات الشعب المختلفة، وإحياؤه رسالته الحضارية للأمة والإنسانية.

٣. وسائل الحركة لتحقيق أهدافها، وتشمل حسب صياغات الحركة الوسائل التالية:

- ممارسة الجهاد المسلح ضد أهداف ومضال العدو الصهيوني.

- إعداد وتنظيم الجماهير، واستقطابها لتصفوف الحركة، وتأهيلها تأهيلاً شاملاً وفق منهج مستمد من القرآن والسنة، وتراث الأمة الصالح.

- عدم أسباب الاتصال والتعاون مع الحركات والمنظمات الإسلامية والشعبية، والقوى التحررية في العالم لدعم الجهاد ضد الكيان الصهيوني، ومناهضة النفوذ الصهيوني العالمي.

- السعي للقاء قوى شعبنا الإسلامية والوطنية العاملة على أرض المعركة ضد الكيان الصهيوني، على أرضية عدم الاعتراف بهذا الكيان، وبناء التشكيلات والمنظمات والمؤسسات الشعبية اللازمة لنهوض العمل الإسلامي والثوري.

- إتخاذ كافة الوسائل التعليمية والتنظيمية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية والسياسية والعسكرية، بما يبجعه الشرع، وتنضجه التجربة من أجل تحقيق أهداف الحركة.
- استنهام كل طرائق التأثير والتبليغ المتاحة والمناسبة من وسائل الاتصال المعروفة والمستجدة.
- النهج مؤسسات الحركة وتنظيماتها من أساليب الدراسة والتخطيط والبرمجة والتقييم والمراقبة بما يكفل استمرار الحركة وتقدمها.

إنعاش الحركة وتفاعلات انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٢

تفاعلت الحركة مع استمرارية انتفاضة الأقصى والاستقلال وحق العودة، منذ اندلاعها في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠، وأصبحت رقماً مهماً في معادلاتها. وأعدت الانتفاضة الحركة إلى وضعية أفضل مما كانت عليه إثر نهاية الانتفاضة الأولى (١٩٨٧ - ١٩٩٣) وتوقيع اتفاق أوسلو وتوابعه. وقد رأت الحركة أن تلك الانتفاضة قد طرحت في سوق التسوية من أجل تحسين الموقف الفلسطيني التفاوضي، بدلاً من التفاعل معها كمشروع استراتيجي لمهضة التحرير وكمحاولة قوية وجادة لاستنهاض الأمة، فقد تم التعامل معها كمشروع للاستثمار العاجل والسريع، بل كغطاء لعملية التسوية. وراة الحركة أن عملية التسوية كانت نتيجة لمسار طويل من الابتعاد عن معرفة القضية وجورها الحقيقي، حيث حاولت أطراف أوسلو طيلة سبع سنوات تحجيف كل التبايع "الجهادية" في الشعب الفلسطيني، ودخلت الحركة الإسلامية طوراً من المحنة والابتلاء الحقيقي الذي أسفر تقريباً عن تكسير بنيتها العسكرية وفتانتها لمعظم إمكاناتها الجهادية، مادياً وبشرياً، بل إن الروح المعنوية لدى قطاعات واسعة من أبناء الحركة الإسلامية سجلت انخفاضاً ملحوظاً وصل أدنى نقطة من التشاؤم والإحباط وربما اليأس. إلا أن نصار للقيادة الإسلامية ونسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان، ثم انسداد أفق التسوية بعد فشل قمة كامب ديفيد - ٢٠٠٠ في يوليو ٢٠٠٠ بين السلطة الفلسطينية وحكومة أيهود باراك، أدى إلى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في سبتمبر من العام نفسه.

وقد كان ذلك المناخ الممتلئ بالحماس الوطني والديني والذي عاده فيه الشعب الفلسطيني إلى خيار الانتفاضة والقباض، هو الأكثر ملاءمة لاتعاش جديد حركة الجهاد الإسلامي. فقد سعت الحركة - ومعها فصائل المقاومة الأخرى - إلى استيعاب جماهير الشعب الفلسطيني ووضعها حسب تعبيرها "في حالة جهادية قتالية قادرة على دحر المشروع الصهيوني وهزيمة على أرض فلسطين". وسمح ذلك السياق للحركة بالنشر الواسع والكتيف لرواها وشعاراتها بين فئات الشعب الفلسطيني حول ضرورة الالتزام بالجهاد كفريضة للتحرير وللقتال بما ينترتب على ذلك من فريضة "بناء التنظيم للقاء". وهي - حسب الحركة - ليست مسألة اختيارية خاضعة لحسابات الريح والمחסارة، بل هي من باب التكليف الشرعي التي يؤتم تاركه، فرداً أو جماعة، إثم ترك الصلاة. وواصلت الحركة ترسيخ وتأكيد ثوابتها غير القابلة للمقايضة أو السايمة، أو التراجع والتنازل، خاصة هدف تحرير فلسطين.. كل فلسطين، وتصفية "الدولة" اليهودية فيها، وهو ما تعد تأييد الحركة على أن تحقيق هذا الهدف لن يتم سوى بالجهاد أو القتال كوسيلة. وأكدت الحركة اختيار تلك الوسيلة غير ريثنا الدينية من أن فلسطين إنما هي أرض اقتطعت من دار الإسلام واحتلتها الأجنبي، ومن ثم فإن الموقف الإسلامي الشرعي والذي عليه إجماع الأمة عند احتلال العدو الأجنبي لأي بلد من بلدان المسلمين هو وجوب القتال لدفع الاحتلال والعدوان وأكدت الحركة في ذلك السياق على أن الجهاد الدفاعي هو فرض عين على أهل البلد المسلم الذي تعرض لغزو واحتلال - وهو هنا فلسطين - فإذا لم تحصل بأهل البلد الكفاية لرد العدوان ودحر الاحتلال، وجب القتال على من يقدرون من وراءهم ولو شمل الأمة كلها، وهكذا حتى تحصل الكفاية ويطرده العدو من أرض فلسطين، ومن الأهمية بيان أن هذه الطروحات التي تنتهها ونشرتها الحركة تعد شديدة الجاذبية والتقابلية في عملية التجنيد والتعبئة، ويعزز حجم التنظيم الصغير نسبياً للحركة، والذي يعتبره قياداتها عنصرأ إيجابياً ساعداً في أداء رسالتها الجهادية بين الأشراف في المساهمات السياسية والحرص على الحفاظ على العلاقات أو المكاسب والمصالح.

في ظل ذلك السياق مرت الحركة وتعرضت لعدد من التطورات المهمة الرئيسية التي يمكن إجمال أبرزها في التالي:

١- الموقف من الاعتقالات السياسية

عانت الانتفاضة من تحديات تناقض وتصادم ثنائية السلطة - المقاومة، وعدم قدرة السلطة الفلسطينية للتحويل إلى سلطة مقاومة، لاعتبارات عدة، بما انعكس سلباً على خيار المقاومة بكافة صورها وأشكالها، وفقدت المقاومة البيئة المحاضنة والملاذ الأمن وحرية الفعل والحركة. وفي حدود هامش المناورة السياسية، سعت قيادة السلطة إلى التوظيف السياسي للانتفاضة لمعالجة حالة الأسداد في الأفق السياسي واستخدامها كورقة سياسية لتحسين شروط التفاوض، ثم الارتداد عليها، كما حدث في الانتفاضة الأولى. فالتسوية مازالت خيار السلطة الأول والاستراتيجي، في ضوء شروط واستحقاقات أوسلو وليس الانقلاب عليه أو التحرر منه. ووفق مقتضيات أوسلو التي تجاوزتها الانتفاضة، والضغط الخارجي والإقليمية بالقاء اللوم على السلطة، اضطرت السلطة الوطنية الفلسطينية إلى البحث عن سياسات يجب أن تقوم بها لتأكيد جدارتها ومصداقيتها تجاه حركات المقاومة ومن بينها حركة الجهاد الإسلامي. لكن الحركة رفضت أن تكون السلطة حارساً لأمن الدولة العبرية، وطالبتها بأن تكون حامية ومناقعة عن الأمن الفلسطيني والشعب الفلسطيني ومصالحه، وألا تستجيب للضغوط الخارجية. ومع ذلك، غضت السلطة الطرف عن هذه الدعوات، وواصلت إجراءات وتدابير ما أسسته وقف إطلاق النار وصحارة العنف والإرهاب، واستمرت في سياسة الاعتقالات لكوادر وفعاليات الانتفاضة، عبر التنسيق الأمني الثنائي، والثلاثي، ومظلة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وتكتيف الضغوط على المقاومة. وأكدت الحركة إزاء ذلك أنها لن تقبل بالظلم من قبل السلطة، وستنازع عن نفسها بكل ما لديها من قوة، مع مراعاة أن السلاح لن يشرع إلا في وجه الاحتلال الصهيوني الغاشم.

وشهد منتصف يناير ٢٠٠٢ ذروة التصعيد في إجراءات السلطة الأمنية تجاه الحركة وفصائل المقاومة، خاصة إثر مبادرة قوات الأمن الفلسطينية باعتقال أحمد سعادت، الأمين العام للجهة الشعبية لتحرير فلسطين وأربعة من كوادر الجبهة، على خلفية مقتل وزير السياحة الإسرائيلي جبعام زئيفي. وقد جاء ذلك في سياق الرضوخ لمطالب شارون للسلطة باعتقال "الإرهابيين" وتجريد المنظمات الفلسطينية من السلاح، وجع الأسلحة غير المرخصة من أفراد السلطة، وقرض حالة "التهدئة" وتثبيت وقف النار. وانتظمت هذه الإجراءات مع تجنيد الرئيس (الراحل) ياسر عرفات تعهد بهذل مانه في المائة من المهجد لوقف هنا "العنف" وما سبق أن شرعت فيه السلطة من شن حملة اعتقال واسعة طالت العشرات من كوادر ومستولي حركات المقاومة، خاصة من حماس والجهاد الإسلامي وفتح، بل وأفراد من الشرطة الفلسطينية. وقامت السلطة ضمن تلك الإجراءات بوضع الشيخ أحمد ياسين الزعيم الروحي لحركة حماس قيد الإقامة الجبرية، كما قامت بإغلاق أكثر من ٢٦ مقراً ومكتباً ومؤسسة رياضية ودينية واجتماعية لحركتي حماس والجهاد الإسلامي في قطاع غزة والضفة الغربية، بدعوى إعادة النظام وضبط الأمور خدمة للمصلحة الوطنية العليا. ثم جاء قرار السلطة بإعلان "حالة الطوارئ" في الأراضي الفلسطينية، مطلع ديسمبر ٢٠٠١، متضمنة عدة إجراءات بالغة الخطورة، منها منع الإخلال بالنظام العام، ومعاينة كل من لا يلتزم بقرار وقف النار، وحظر حمل السلاح لغير قوات الأمن الوطني والشرطة والأجهزة الأمنية، وحظر أي مسيرة أو تظاهرة من دون ترخيص رسمي من جهات الاختصاص، ومنع العبث بالمسيرة التعليمية، أو إخراجها عن أهدافها أو محرض الطلبة على الخروج من المؤسسات التعليمية، والحيولة دون استخدام دور العبادة في الدعاية السياسية. وكان عرفات، في خطاب سابق له للشعب الفلسطيني، في ١٦ ديسمبر ٢٠٠١، قد ركز على وقف العمليات والهجمات "الانتحارية" ومحاسبة المسؤولين عنها، ووقف إطلاق قنائف الهاون ضد إسرائيل، وهو ما قابلته حركتا حماس والجهاد بإعلان تسكهما باستمرار المقاومة ضد الاحتلال ومشروعه الاستيطاني، وإدانتهما سلوك بعض الأجهزة الأمنية الفلسطينية التي عادت لملاحقة ومطاردة المقاومين، بل ووصل الأمر في قطاع غزة إلى حد إطلاق

النار عليهم ومصادرة أسلحتهم وسياراتهم واعتقالهم، وفرض الإقامة الجبرية على عديد منهم.

وقد رأت الحركة أن اللاأخلاقي في سياسة الاعتقالات السياسية، عدا كونها مرفوضة وطنياً وأنها جريمة يجب إيقافها، أنها تقامس بوسائل مآكرة منها ما يعتمد على الاستدراج، ومنها ما يعتمد على القرصنة والمخطف، ومنها ما يعتمد على مهادنة المنازل. والاعتقالات السياسية، في رؤية الحركة، محرمة دينياً، وأتم من يمارسها أو يقبل بها. وحرصت الحركة على توجيه رسالة لقيادة السلطة "بأننا نعيش مرحلة تنبأ في هزولها عن المرحلة السابقة التي تحملنا فيها الكثير حفاظاً على حرمة الدم الفلسطيني، وأنهم استفنوا كل مبررات الحديث عن السلام، وأن لهم أن يكفوا عن هذا الهراء". وأكدت "سرايا القدس"، الجناح العسكري لحركة الجهاد، أنها لن تسمح بالتمسك بأي عقاب تحت أي مبرر، وأن حرمة الدم الفلسطيني هي شعارها بحق كل فلسطيني طالما لم يخرج عن الخط الوطني. وأعلن أمين عام الحركة دكتور رمضان عبدالله شلح أن حركة المقاومة ليست جيشاً نظامياً يقف على خطوط النار حتى تصير له أوامر بوقف العمليات أو وقف إطلاق النار. فهي حركة مقاومة شعبية ضد احتلال أجنبي. وأكد شلح أن الحركة ستتحمل كل ظلم يقع عليها من جانب السلطة، وستعاض على الجراح من أجل الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني وتفويت الفرصة على عدوه بتحويل الصراع معه إلى صراع فلسطيني - فلسطيني. وقد أعلنت الحركة في إطار ردها على تهديدات محمد دحلان، رئيس جهاز الأمن الوقائي في قطاع غزة، للفصائل المقاومة بالالتزام بقرارات السلطة في شأن وقف النار وإلا اضطرتها لاتخاذ إجراءات صارمة ضدها، بأن التاريخ لم يشهد من قبل شعباً قام بحماية أمن محتليه مثلما تقوم به السلطة الفلسطينية حالياً. كما أكدت الحركة في عديد من المناسبات على أنه "لا مساومة على خط الجهاد والمقاومة دفاعاً عن الشعب الفلسطيني، طالما العدو الصهيوني متواجداً على أي شبر من الأراضي المحتلة، ولا يمكن للحركة بأي حال من الأحوال أن تتنازل عن أسلحتها لأي طرف كان، فهذه الحرب ضد شعبنا لا يمكن مواجهتها بالركوع لعدونا، كما يريد القمامون"، وأن سلاح المقاومة هو السلاح الشرعي في "مجتمعتنا الفلسطيني، والمقاومة هي القانون الشرعي، إسلامياً ودولياً، وأي عمل ضد القانون الإنساني والدولي عمل ضد الشرعية".

٢- الموقف من جدل "العمليات الاستشهادية"

في ضوء قناعات وثوابت الحركة من أن وجود الاحتلال هو الذي فرض المقاومة بأشكالها المختلفة، وأن أي حركة تحريرية تقاوم الاحتلال والظلم إنما تسعى إلى تقويض وجوده فوق الأرض التي يختصها ودحره عنها، فهي فقط التي تصوغ أشكال فعلها الجهادي بما يتناسب مع تحقيق أهدافها التي لن تتم أو تأخذ طريقها إلى التحقق، إلا بإبلام المحتل والغاصب وبث الرعب في قلبه حتى يتدحر عن المغضوب من الأرض ويقر بحقوق الفلسطينيين فيها. في ظل ذلك ترى الحركة أن فعل الاستشهاد هو أعلى درجات المقاومة وأن العمل الاستشهادي هو المسئول عن المآزق التاريخي غير المسبوق الذي تعيشه إسرائيل في ظل الانتفاضة منذ نشأتها وهو الذي يكشف عن انسداد الأفاق في مجال الخيارات السياسية أو العسكرية لهذه الدولة، حيث حقق الشعب الفلسطيني من خلال العمليات الاستشهادية حالة من توازن الإيرادات وتوازن الفاعلية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، فحسب رؤية الحركة أمتلك الشعب الفلسطيني عن طريق العمل الاستشهادي، وللمرة الأولى، القدرة على التأثير في عمق الدولة اليهودية، بما يوازي قدرة هذه الدولة على التأثير في الشعب الفلسطيني، وبهذا ترك هذا الأسلوب النوعي من الجهاد تأثيراته العميقة على كل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والنفسية فيها، وفي الحد من حركة الهجرة إليها ورفع وتيرة النزوح اليهودي منها، وقوض أمن سكانها ونال من مشروعها الاستيطاني، وجعل من المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة عبئاً سياسياً وأمنياً عليها. وترى الحركة أن العمل الاستشهادي الفلسطيني، بالقدر الذي كان يجسد عمق إيمان الشعب الفلسطيني بعدالة

قضيته ومدى استعداده للتضحية في سبيلها، فإنه كان ضرورة اقتضتها طبيعة الصراع لزيادة فعالية الكفاح الفلسطيني وتقليص التفاوت الهائل في الحسائر البشرية بين الطرفين.

وترى الحركة أن الانتفاضة والمقاومة قد نجحتا في هزيمة خطط جيش الاحتلال وأساليبه الأمنية والعسكرية، وباتت اليد الطولى والمبادرة بيد حركات المقاومة، وأضحى جيش الاحتلال في خاتمة رد الفعل، حيث ارتفعت خسائره البشرية على سبيل المثال - نقلاً عن الحركة - من ١٩٨ من الجنود والمستوطنين في عام ٢٠٠١ إلى ٤٣٦ قتيلاً في عام ٢٠٠٢ وهي نسبة غير مسبوقة في تاريخ الصراع. كما ترى الحركة أن العمليات الاستشهادية قد وضعت استراتيجية إسرائيل في استخدام القوة إلى حدودها القصوى موضع شك عميق، وأظهرت أن هناك حدوداً للقوة ولا حدود للمقاومة، بظهور قوة الردع المضاد التي مثلتها تلك العمليات. وترى الحركة أن الفعل الاستشهادي قد وصل إلى حد تهديد الدور الإسرائيلي الإقليمي، حيث نجحت المقاومة في تخطي كامل الترتيبات الأمنية الإسرائيلية وتسميد ضرباتها القوية، بفعلها الاستشهادي، للمخال الإسرائيلية الذي شكل دوماً قاعدة ارتكاز أمنة ومستقرة وعصية على الاختراق بما سمح لإسرائيل بممارسة دورها الإقليمي دون قلق. وتخلص الحركة إلى أن الشعب الفلسطيني قادر على إدامة الاحتباك مع كيان ليس بمقدره تحمل الحسائر البشرية وحالة انعدام الأمن والحسائر المادية والاقتصادية التي جلبتها له الانتفاضة والمقاومة، وإن هذا الكيان يعيش مازماً تاريخياً بكل المقاييس، وأن استمرار الانتفاضة يعنى هذا المأزق، خاصة وأن المقاومة تثبت كل يوم قدرتها على تطوير نفسها، وابتكار أساليب جديدة وتوسيع رقعة المواجهة.

وإزاء إدراك الحركة أن وأد الانتفاضة يمثل هدفاً مركزياً ومحورياً لحكومة أرييل شارون، فإن الجدل حول العمليات الاستشهادية بالنسبة لها يتجاوز مجرد مناقشة إحدى وسائل المقاومة من أجل تطويرها أو جعلها أكثر تأثيراً على العدو وأكثر خدمة لمصلحة الشعب الفلسطيني، بل يمتد الأمر لسبب مجرد المطالبة بوقف هذه العمليات وإنما إلى وقف كل أشكال النضال، حتى القذف بالحجر أو مجرد التظاهر ضد الاحتلال. أي أن هذه الدعوة - حسب تقدير الحركة - باتت تحمل في واقع الحال دعوة إلى وقف كل أشكال الكفاح المسلح أو حتى رد العدوان والدفاع عن النفس، وبخاصة "أرقى أشكال جهاده ضد الاحتلال الإسرائيلي وهو سلاح الاستشهاد الفلسطيني، الذي جعل العدو يقف للمرة الأولى في تاريخ الصراع ضمن وضعية دفاعية، حيث بدور الجزء الأخطر من هذا الصراع داخل حدود ما قبل ١٩٦٧". وترى الحركة أنه لتسويق ذلك، يتم "صناعة مفاهيم سياسية وفكرية أخرى لحقائق الصراع ضد الكيان الصهيوني، في سياق التزوير والاستخفاف بالحقائق الماثلة والوقائع الجارية على الأرض، مثل دعوات السلطة الفلسطينية المتكررة، بفعل الضغوطات والإملاءات، للوقف التام لما أصطلح على تسميته بمسكرة الانتفاضة". وتؤكد الحركة رفضها الفاطح للدعوات المتنادية بوقف العمليات الاستشهادية بزعم أن هذا النمط يقدم "صورة سيئة" عن الفلسطينيين، عبر استهداف "المدنيين"، أو أن العمل الاستشهادي هو المستول عن الأوضاع المزرية التي يعيشها الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال لأنه يعطي لحكومة الكيان الصهيوني الذريعة لمواصلة حرب القتل والتدمير والاضغاثات وحرف ومصاردة الأراضي وتوسيع رقعة الاستيطان وتواصل الاحتياحات اليومية، وعن توحيد الكيان الصهيوني خلف القيادة البعثية بزعم أرييل شارون، والمستول عن تراجع دعم الرأي العام الغربي للقضية الفلسطينية وعن ارتفاع أصوات عديدة في الغرب، وخاصة في أوروبا، تندد بالعمليات الاستشهادية وترأها عقبة في طريق السلام. كما أكدت الحركة رفضها التام للقول بأن تلك العمليات تطيح "بالإجهازات الوطنية الفلسطينية" وأنها لا تخدم المشروع السياسي الفلسطيني، بل تقوضه وتدمر مسيرة الاستقلال الفلسطيني وحلم الوصول إلى الدولة، ومن ثم فقد رفضت بالتالي كل ما يطرح عن ضرورة "ترشيده" المقاومة بالبحث عن وسائل كفاحية أخرى، كالعودة إلى مواجهات الحجارة ذات الطابع الشعبي على غرار ما وقع في الانتفاضة الأولى، أو، كحد أقصى، توجيه العمليات الفلسطينية واقتصاصها على الجنود الإسرائيليين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وأبرزت الحركة أيضاً رفضها لما رأت أنه توافق بين رؤية رموز السلطة الفلسطينية وأطراف مؤثرة في النظام الرئسي العربي للعمليات الاستشهادية، وهو ما ظهر في بدء وسائل الإعلام العربية - الرسمية وشبه الرسمية - حملة موازنة ضد العمل الاستشهادي مكررة تحميل هذا العمل - وليس الحكومة الإسرائيلية - المسؤولية عما يلحق بالشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من قتل يومي، واجتياحات ودمار واعتقالات وحصار وخلق اقتصادي، بحيث باتت كل الاعتداءات الإسرائيلية اليومية على الشعب الفلسطيني ينظر إليها باعتبارها نتائج مباشرة للعمليات الاستشهادية، وليست سياسة إسرائيلية ثابتة ومستمرة. ورأت الحركة أن ذلك يتوافق مع مسعى تزييف الوعي العالمي حول ما يجري على أرض فلسطين، بتصوير أن "الإرهاب الصهيوني" اليومي الممارس ضد حياة الفلسطينيين وممتلكاتهم وكراماتهم هو "دفاع عن النفس"، وأن أرييل شارون الذي يقود هذا الإرهاب ويوجهه هو "رجل سلام"، وبالتالي تعقيب متعدد لحقيقة الاستشهادي الفلسطيني كضحية احتلال استيطاني وقهر يومي في مواجهة عدو متفوق بالإمكانات وأساليب القتل، وبين صورة الاستشهادي المسوق في الغرب كإرهابي أصولي متحركه توازن الكراهية الدينية والحقد العنصري ضد اليهود لمجرد كونهم يهوداً. وتخلص الحركة إلى أنه انطلاقاً من واقع الهزيمة التاريخية التي يجسدها النظام الرئسي العربي وانسباقاً مع عادة إعلان الهزيمة قبل خوض الحرب، فقد تعامل هذا النظام مع الحملة الإعلامية الغربية من نقطة التسليم بمقولاتها، وضرورة "تصويب" الأوضاع وفق هذه المقولات بانسجام كامل معها.

وفي معرض رد الحركة على هذه المقولات، ترى بداية فيما يتعلق بالتأثيرات السلبية التي تتركها العمليات الاستشهادية على صورة النضال الفلسطيني لدى الرأي العام الغربي، أنها لا تنكر مدى تأثير الرأي العام على أية قضية من قضايا التحرر في العالم، لكنها تلفت الانتباه إلى حقيقة الجهل والخطأ في الاعتقاد بأن الرأي العام وحده يمكن أن يحرر وطناً أو يعيد حقوقاً لأصحابها. وتعتمد الحركة للتذكير بأن الرأي العام في العالم كله لم يتفق على عدالة قضية من قضايا القرن العشرين كما اتفق على عدالة القضية الفلسطينية، ومن ثم تتساءل الحركة: ما الذي أمجده الرأي العام العالمي للقضية الفلسطينية؟ وما الذي يمكن أن ينجزه في غياب الطرف القادر على توظيفه ضمن معركته العسكرية أو السياسة الحقيقية التي يخوضها على الأرض؟ وترى الحركة أنه من الحقيقي أن العالم قد تعاطف مع الشعب الفلسطيني كما لم يفعل من قبل، ولكنه لم يتجاوز حدود التعاطف الوجداني إلى حدود الفعل، وهذا أمر طبيعي فليس من طبيعة الرأي العام أن يكون بديلاً عن صاحب القضية. وتعتقد الحركة أن المسألة تكمن في أن النظام الرئسي العربي والذي هُزم عسكرياً وسياسياً واقتصادياً أمام "المشروع الصهيوني"، يعول كثيراً على الرأي العام العالمي الذي أصبح سلاحه الوحيد في معركة السلام، بعد أن أسقط كل الخيارات الأخرى في مواجهة هذا المشروع. وبالتالي فإن أي تحول في اتجاهات الرأي العام إزاء القضية الفلسطينية يعتبر بمثابة كارثة كبرى بالنسبة للنظام الرئسي العربي، الذي ترى الحركة أنه لم يبذل جهداً يذكر لكسب الرأي العام العالمي إلى جانب قضايا الأمة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

وعلى صعيد آخر، ترفض الحركة النظر إلى الاعتداءات والاجتياحات والاعتقالات التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني باعتبارها نتيجة للعمليات الاستشهادية الفلسطينية، وترى في ذلك قفزاً على حقائق الصراع التاريخية، حيث بدأ هذا "الإرهاب" منذ بداية "المشروع الصهيوني"، وتجسد في مشاتل المجازر والاعتداءات ولا يزال. وتؤكد الحركة على أن ما مارسه إسرائيل إنما هو تنفيذ لنهج صهيوني ثابت، يقوم على الإرهاب كوسيلة رئيسية لتحقيق الأهداف الصهيونية بإخراج الشعب الفلسطيني نهائياً من ساحة الصراع. وترى الحركة أن الدعوة إلى الحفاظ على "مكسب" قيام الدولة الفلسطينية ليس سوى وهسا ومخرجاً قسبياً لأمريكا وإسرائيل من المأزق الراهن، قلن يكون هناك سوى مجرد حكم ذاتي جزئياً يُعازل بشرية تحت مسمى

"الدولة" يكون من أوجب واجباته الحفاظ على أمن الدولة العبرية، ولن يتم الوصول إليه إلا بعد الدخول في مشاهدات حلول مرحلية طويلة الأمد. وفي هذا السياق، ترى الحركة أن "الإجتياز الوطني هو ذلك الذي يرويه الدم وليس الذي يجود به العدو ثم يحطمه - حين يريد - في عملية واحدة، وأي سلطة لا تريد أن تكون سلطة مقاومة سوف تفقد حتما قدرتها على الحياة، بسيادة وحرية، ولن تكون نتاج إرادة الشعب، وإنما تعبيراً عن ميزان التسوية السياسية ومعاييرها".

كما تؤكد الحركة على أن كفاح الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع قد تجاوز اعتماد خيار التظاهر الشعبي ومواجهات الحجارة، بوصفه الشكل الكفاحي الأساسي على غرار ما بدأ في الانتفاضة الأولى، فضلاً عن تغيير الكثير من عوامل الاشتباك على الأرض خاصة اتجاه إسرائيل نحو الحرب الشاملة على الفلسطينيين بكافة تياراتهم ورموزهم، وخروج قوات الاحتلال من التجمعات والمدن الفلسطينية وهو ما يتيح للجيش الإسرائيلي المقدرة على التكيف مع الواقع الجديد والبقاء في "المناطق" دون أن ترهقها المواجهات الشعبية على عكس ما كان الحال عليه في انتفاضة ١٩٨٧. وبخصوص مسألة استهداف "المدنيين"، تتساءل الحركة أولاً: "من أين جاءت كذبة المدنيين في التجمع الاستطاني؟" ثم تردف بأن "من يوجد بقوة الاعتصام على أرض ليست له لا يعتبر مدنياً في حال من الأحوال، فضلاً عن أن الكيان الصهيوني هو كتلة عسكرية وغالبية المستوطنين هم جنود في الآلة العسكرية الصهيونية، ومن يراقب تعداد قوات الاحتياط التي نفذت المجازر، عليه أن يسأل من أين جاء هؤلاء؟". وتخلص الحركة إلى أنه يبدو مقبولاً اختيار أسلوب قتالي آخر في سياق بحث قوى المقاومة عن أفضل الطرق لإبلام العدو وإحراق الهزيمة به، إذا كانت هناك وفرة من الخيارات، وهذا غير صحيح، حيث تبدو العمليات الاستشهادية بمثابة اختيار ضروري لا مهرب منه، وأي حديث غير ذلك لا يمكن تصنيفه سوى "ضمن الدعوات المشبوهة التي تستهدف أمن العدو وحده".

وعلى الرغم من تأكيد الحركة دوماً على شعارها: "الدم بالدم .. والنسن بالنسن .. والمدني بالمدني" وأن الدم الفلسطيني ليس رخيصاً كما يظن الإسرائيليون، فقد طرح أمينها العام، د. رمضان عبد الله شلح، قبيل نهاية مايو ٢٠٠٢ مبادرة بخصوص النظر في استهداف أو تجسيد ما يسمى "بالمدنيين" إذا ما قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بإعمال مبدأ التبادلية وعدم استهدافها المدنيين الفلسطينيين، مذكراً بقتل أكثر من ٤٠٠ طفل فلسطيني، "بدم بارد"، إضافة لعشرات الشيوخ والنساء من الفلسطينيين على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي. وفي هذا السياق لم تنردد الحركة في رفض وإدانة بعض المحاولات الإسرائيلية والأمريكية لتشويه صورتها وصورة المقاومة الفلسطينية بزعم وجود علاقات بينها وبين تنظيم القاعدة، حيث نفى بشدة الدكتور محمد الهندي، أحد قادة الحركة، وجود أي تنسيق بين الحركة وبين تنظيم القاعدة، ورفض تصريحات شاؤول موفاز وزير الدفاع الإسرائيلي، في ١٩ ديسمبر ٢٠٠٢، أثناء زيارته للولايات المتحدة والتي عرض فيها أمام نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني معلومات استخباراتية إسرائيلية ادعى فيها أن هناك تعاوناً بين خلايا تنظيم القاعدة وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية بهدف ما أسماه المساس بمواطني في إسرائيل وفي جميع أنحاء العالم. واعتبر الهندي أن تلك المعلومات ليست سوى استمرار "لسلسلة تليفقات المخابرات الصهيونية للربط بين التنظيمات الفلسطينية والقاعدة"، مؤكداً أن حركته وكل قوى الشعب الفلسطيني داخل فلسطين تقاوم الاحتلال والعدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني، وأن ادعاءات موفاز تأتي في سياق ترويح الأكاذيب من أجل إظهار مقاومة الشعب الفلسطيني على أنها إرهاب.

٣- الحركة وأطروحات التسوية

تري الحركة أن ما يجري الكشف عنه بين الحين والآخر حول "مبادرات للتسوية" إنما يرمي إلى استئصال للوقت واستيعاب الفعل المقاوم وواد الانتفاضة والتخفيف على إسرائيل من عبء المقاومة وإطالة عملية "التفاوض"، والتي لا تعدو أن تكون سوى اتفاقيات أمنية تصب لصالح الدولة العبرية وتحصيل السلطة الفلسطينية مسئولية إقرار الأمن. وتنصرف رؤية الحركة هذه إلى توصيات تقرير ميتشل وورقة زيني، التي ترى أنها تهدف إلى الضغط على القيادة الفلسطينية - عبر الحصار والتهديد - للإذعان والقبول بالإملاءات الإسرائيلية وشروط التسوية الشارونية خاصة في ورقة زيني التي تنص على حق إسرائيل في التدخل العسكري في "مناطق" السلطة للبحث عن واعتقال المقاومين، ومطالبة السلطة بتفكيك ما تسميه "البنى التحتية للإرهاب" وتسليم المظلومين، أي المقاومين. وفي هذا السياق، اعترضت الحركة أيضاً على ما يعرف بوثيقة "بيريز - قرع". كما تعتبر الحركة أن قرار مجلس الأمن الدولي الذي ينص على إقامة "دولة" فلسطينية، جنباً إلى جنب مع "دولة" إسرائيل، قراراً هزلياً، حيث يظهر وكأن الأصل إسرائيل وأن فلسطين مجرد تابع، ويتطوّر على تجاهل متعمد لحقيقة أن الشعب الفلسطيني هو صاحب الأرض وصاحب التاريخ. وترى الحركة أن الولايات المتحدة تدفع بمبعوثيها، من أمثال أنطوني زيني، وديك تشمي بهدف إنقاذ الدولة العبرية من مأزقها والانتفاف على دماء الشعب الفلسطيني وتضحياته وانتصاره الرشيك، وأهدت عدم ترحيبها بهؤلاء، جميعاً، وأكدت الحركة أن الشعب الفلسطيني يتيقن من عدم جدوى اللقائات الأمنية والسياسية مع الحكومة الإسرائيلية، وأشدت في ٤ مارس ٢٠٠٢ بخطورة السلطة "بتجميد" هذه اللقائات.

كذلك اعتبرت الحركة خطاب الرئيس الأمريكي بوش ورؤيته في ٢٤ يونيو ٢٠٠٢، بمثابة إعلان حرب" للسلام المزعوم، وإعلان وصاية أمريكية - صهيونية على واقع ومستقبل الشعب الفلسطيني ودول وشعوب الأمة بأسرها، وأنه يمثل إعلاناً صهيونياً ومشروعاً إسرائيلياً مطابقاً لموقف شارون واليمين الصهيوني في الدولة العبرية، وتعبيراً عن التزام كامل من جانب الإدارة الأمريكية بأمن إسرائيل وبحقها في الدفاع عن نفسها، فيما تسمى المقاومة الفلسطينية ودفاع الفلسطينيين عن أنفسهم إرهاباً. وترى الحركة أن الرئيس الأمريكي الذي "لا بعد الشعب الفلسطيني بأكثر من دويلة أمنية مهمتها حفظ أمن إسرائيل، يريد أن يفرض وصايته وهيمته على الشعب الفلسطيني والإرادة الفلسطينية، فيعين من يشاء ويضيع من يشاء، وينصب على الشعب الفلسطيني قيادة سياسية وأمنية عميلة تأتمر بأمر واشنطن وتل أيب". وترى الحركة أيضاً "أن تهديد سوريا وتحريضها على العمل متحدياً ضد حماس والمجاهد الإسلامي وحزب الله وحشها على طرد كل فصائل المقاومة الفلسطينية، بدل على وقاحة أمريكية منقطة النظر، يتجاهل بها الرئيس الأمريكي أن عناصر المقاومة الفلسطينية هم لاجئون فلسطينيون احتل الكيان الصهيوني أرضهم وحرصهم، بموافقة بوش، حق العودة إلى وطنهم فلسطين". ومن ناحية أخرى، ترى الحركة أن دعوة الرئيس بوش الدول والحكومات العربية إلى التطبيع مع إسرائيل مقابل مطالبتهم بوقف دعم الانتفاضة وملاحقة حركات المقاومة الفلسطينية، تجعل "من رئيس أقوى دولة في العالم مجرد ناظر باسم الخارجية الصهيونية ومستولاً للدعاية والترويج في حكومة شارون".

وتواصل مع هذه الرؤية، أعلنت الحركة في ١٩ أغسطس ٢٠٠٢ رفضها للاتفاق الذي أعلن عنه بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية المسمى "غزة / بيت لحم". وذلك كما أعلنت الحركة لأنه "أولاً" يُعيدنا هذا الاتفاق إلى النتائج الفائلة التي جرّها علينا اتفاق "غزة - أريحا أولاً"، ويجعلنا رهينة لنوابا العدو الصهيوني المجرم القائمة على المجازر والمؤامرات، والأخطر من ذلك أن هذا الاتفاق يقامر بوحدة

الشعب الفلسطيني وأمنه الداخلي وبمستقبل القضية الفلسطينية، حيث يهدف العدو الصهيوني إلى تفتيت جبهتنا الداخلية التي عززتها الانتفاضة والمقاومة ودما الشهداء وعذابات المعتقلين.

٤- الحركة والنظام الرسمي العربي

على الرغم من رؤية الحركة لنفسها بأنها بمنأى عن هيمنة وشروط النظام العربي الرسمي الذي ترى أنه بعد هزيمة ١٩٦٧ قد تخلى عن فكرة تحرير كامل فلسطين لصالح شعار إزالة آثار العدوان، أي تحرير الأراضي العربية المحتلة عقب ٥ يونيو ١٩٦٧، إلا أنها أعلنت - الحركة - عن ترحيبها بأي تقارب أو تلاحم بين المقاومة وعمقها العربي والإسلامي. وتكشف رسالة الحركة في ٢٦ مارس ٢٠٠٢ إلى قمة بيروت العربية، عشية الاجتياح الإسرائيلي الشامل، عن قناعة الحركة بأن فلسطين قضية العرب والمسلمين جميعاً، ولا يجوز لأي طرف عربي التنازل عن هذا الالتزام والتبشير بحتمية التطبيع مع "الكيان الصهيوني الغاصب لفلسطين"، وأن هذا الكيان في عقيدة الأمة كيان غاصب وغير شرعي لن تعترف به حتى لو اعترفت به كل الأنظمة العربية، وستستمر في الجهاد والكفاح المسلح، جنباً إلى جنب مع كل القوى الحية والشرقية في الشعب والأمة حتى تحرير آخر شبر من أرض فلسطين. وأكدت الحركة على أن شعوب المنطقة تنقطع إلى هذه القمة وتنتظر منها العمل والتأكيد بوضوح وبشكل قاطع - حسب صياغات الحركة - على التالي:

- دعم الانتفاضة والمقاومة الفلسطينية والتأكيد على مشروعيتها واستمرارها لتسكين الشعب الفلسطيني من التحرير الكامل لمسح الأراضي المحتلة وعدم التنازل والتفريط في ذرة من التراب الفلسطيني.
- تحرير القدس وعدم المساومة عليها أو القبول بأي حل أو وضع من شأنه المساس بالسيادة الفلسطينية - العربية والإسلامية - الكاملة عليها.

- الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والتمسك بها وعلى رأسها حق عودة اللاجئين إلى وطنهم ورفض التواطؤ والتعويض الذي لا معنى له سوى أن يدفع العرب "لمن قبام الكيان الصهيوني الغاصب لفلسطين".

- عدم مد طوق النجاة للكيان الصهيوني لإنفاذه من "المأزق التاريخي الذي وضعته فيه الانتفاضة وصنعت معه نوعاً من توازن الرعب بالاستشهاد بين الأبطال الذين حققوا انتصار شعبنا في صراع الإرادة مع العدو الصهيوني".

- "وقف كل أشكال التطبيع مع العدو، وإغلاق مكاتبه التمثيلية وسفاراته وطرده سفرائه من العواصم العربية قبل أن تطرد الشعوب حكامها المطبوعين مع العدو من قصورهم".

- رفض المخططات الأمريكية لضرب العراق وقوى المقاومة والجهاد، وعدم تسهيل مهمة العدوان الأمريكي في الحفاء، وإدانته في العلن.

- فتح الحدود أمام الشعوب العربية والإسلامية وتمكينها من نصرة شعب فلسطين ودعم الانتفاضة والمقاومة بالمال والخبرة والسلاح بما "يمكن الشعب الفلسطيني من الدفاع عن نفسه أمام آلة الحرب الصهيونية الجهنمية المزودة بأحدث الأسلحة الأمريكية الفتاكة".

٥- الحركة والفعل المقاوم

ساهمت حركة الجهاد الإسلامي بصورة واضحة في عمليات المقاومة وذلك على النحو الذي يبرزه الجدول التالي لإجمالي عمليات ونشاطات الحركة ضد الأهداف الإسرائيلية خلال عام ٢٠٠٢ كنموذج لتلك العمليات.

جدول رقم (٧ - ١) العمليات المتفجرة بواسطة حركة الجهاد الإسلامي خلال عام ٢٠٠٢ .

تاريخ التنفيذ	طبيعة العملية	مكان العملية	الضحايا الإسرائيلية	ملاحظات
٢٠٠٢/١/٣٠	عملية استشهادية - أمنية	الطبية	إصابة رجلي مخابرات و جرح ثلاثة جنود	استشهاد مراد عبد الفتاح أبو عيسى (٢٢ عاما)
٢٠٠٢/٢/١٥	اشتباك مع العدو أثناء اقتحام قرية صيدا	قرية صيدا طول كرم	مقتل قائد وحدة دوقوفان	استشهاد أنور عوني عبد الغني (٢٢ عاما) وجرح واعتقال العشرات من المجاهدين
٢٠٠٢/٢/١٨	عملية استشهادية	غوش قطيف	العديد من القتلى والجرحى	استشهاد علي محمد أبو ركية
٢٠٠٢/٣/٥	عملية استشهادية	الطوارة	مقتل ١٠ إسرائيليين وجرح أكثر من ٤٠ آخرين	استشهاد عبد الكريم عيسى خليل طحينة
٢٠٠٢/٣/٨	مواجهة مع دبابة إسرائيلية	مخيم عابدة		استشهاد الحاج سليمان ليدس
٢٠٠٢/٣/١٥	هجوم مسلح	مستوطنة لوعيث	مقتل مستوطن وجرح آخرين	استشهاد كمال عبد الناصر رجب
٢٠٠٢/٣/١٧	عملية استشهادية	القدس	إصابة عدد من الإسرائيليين	استشهاد أكرم اسحق عبد الله التيهني (٢٢ عاما) من بيت لحم ضاحية الفدوة
٢٠٠٢/٣/١٩	تبادل نار بالأسلحة	مستوطنة البعزر	وقوع عدة إصابات مباشرة	استشهاد نبيل محمد التمشه وعلي يوسف أبو بسمة
٢٠٠٢/٣/٢٠	عملية استشهادية	قرية أم الفحم	مقتل ١٠ إسرائيليين و ٣٠ جرحيا	استشهاد رافت أبو دياك (٢٠ عاما)
٢٠٠٢/٣/٢٢	هجوم مسلح بالقتال	مستوطنة غوش قطيف	قتل وجرح العديد من الإسرائيليين	استشهاد محمد سليمان يوسف أبو حسنين
٢٠٠٢/٣/٢٦	هجوم مسلح على حاجز أمني	معبر كيبوسم جنوب غزة	إصابة اثنين أحدهما نائب قائد وحدة المدرعات	استشهاد وضاح إبراهيم عاشور البطش (٢١ عاما) ومصطفى محمد مصطفى الأسود (٢٧ عاما)
٢٠٠٢/٣/٢٩	هجوم مسلح على مستوطنة	مستوطنة تتساريم	قتيلان وأربعة جرحى	استشهاد محمد أحمد خزيق
٢٠٠٢/٤/٦	هجوم على مستوطنة	مستوطنة رفح بام غرب رفح	مقتل مستوطن وإصابة أربعة آخرين	استشهاد أيمن زكي الجزار وطارق سليمان أبو حسنين
٢٠٠٢/٤/١٠	عملية استشهادية	حيفا	مقتل ١٢ إسرائيلي وإصابة ثلاثين آخرين	استشهاد رابع أحمد عزت جرادات (١٧ عاما)
٢٠٠٢/٤/١١	هجوم مسلح	مستوطنة ليلي سناي	إصابة جنديين نحول أحدهما في حالة خطيرة	استشهاد محمد محمود عبد العزيز الإسكافي
٢٠٠٢/٤/١٢	هجوم مسلح	معبر أرتس جنوب غزة	مقتل جندي وإصابة سبعة	استشهاد حاتم طلال أبو كئز

تاريخ التنفيذ	طبيعة العملية	مكان العملية	الخصائر الإسرائيلية	ملاحظات
٢٠٠٢/٤/١٩	تفجير سيارة	غوش قطفيف	عدة إصابات	استشهد عبدالله حسن عودة
٢٠٠٢/٤/١٩	اقتحام مستوطنة	ننسايريم	وقوع عدة إصابات بإزجات متفجرة	استشهد محمد ياسر ارحيم وسلم محمد حسونة
٢٠٠٢/٥/٣	مهاجمة ثكنة عسكرية (rbg)	معر ايرز	إصابة الثكنة	استشهد احمد اسماعيل صالح (٢٠ عاما)
٢٠٠٢/٥/٥	هجوم استشهادي على مستوطنة كيموفيم	مستوطنة كيموفيم - غزة	إصابة ثلاثة جنود، إصابة احدثهم خطيرة	استشهد محروس مصباح البحيطي وحازم زكريا الوادية
٢٠٠٢/٥/٢٢	مهاجمة دورية	قرب مدينة جنين	إعطاب آلية عسكرية صهيونية	استشهد القعد خالد محمود زكرانة قائد عمليات سرايا القدس شمال الضفة الغربية
٢٠٠٢/٥/٢٢	استشهادي اعترضته شرطة العدو	الغولوه		استشهد محمد عوض حمدي (٢٠ عاما)
٢٠٠٢/٦/٥	عملية استشهادية	حيفا - طريق مجدو	قتل ثمان عشرة جنديا وجرح أكثر من ثلاثين	استشهد حمزة عارف السمودي (١٨ عاما)
٢٠٠٢/٦/٨	هجوم مسلح عبر البحر	مستوطنة توغيت	لا توجد خسائر للعدو	استشهد السيد محمد النثر وعائد علي المباشر
٢٠٠٢/٦/٢١	مهاجمة جنود الاحتلال	معر بيتحاتون (ايرز) - قطاع غزة	لم يعض عليها	استشهد حاتم محمود محمد نصير ووائل عثمان عبور واسماعيل خميس الشرايفي
٢٠٠٢/٦/٢٥	هجوم بالأسلحة الرشاشة	معر المنظر شرقي مدينة غزة	إصابة عدة جنود	استشهد محمد نائل أبو مرسا (١٩ عاما، غزة)
٢٠٠٢/٧/٣	اشتباك مسلح أثناء اقتحام مدينة الخليل	بلدة أئنا الخليل	لم تذكر أي خسائر	استشهد خالد يوسف طميرزة
٢٠٠٢/٧/٩	اشتباك مع وحدات الإسرائيلية الخاصة	اليامون قضاء جنين	لم يعض عليها	استشهد القعد مصر قاسم دراغمة (٢٣ عاما)
٢٠٠٢/٧/٢٢	هجوم بالأسلحة الرشاشة	مستوطنة غوش طريف دير البلح - غزة	إصابة جنديين بجراح خطيرة	استشهد عماد موسى أبو عوشة (٢٠ عاما)
٢٠٠٢/٧/٢٣	اشتباكات داخل مستوطنة لغزقتها المجاهدون	كوسوفيم شرق دير البلح - غزة	عدة إصابات	استشهد احمد جابر عوايش (٢٠ عاما) وتامر عبد النبي أبو عرملة (١٩ عاما)
٢٠٠٢/٩/١٠	اشتباك مسلح	حي الزهراء/ جنين	جرح ثلاثة جنود	استشهد عبد الكريم بسام المعدني (١٨ عاما)
٢٠٠٢/١٠/٦	اشتباك مسلح	جنوب مغيم جنين	لا توجد إصابات	استشهد سامي محمد نورسي
١٠/١٤ ٢٠٠٢	اشتباك مسلح	على طريق نابلس - جنين	لم تذكر أي إصابات	استشهد احمد كليب سباعنة ومحمد نافع عبد القادر موسى
١٠/٢١ ٢٠٠٢	سيارة مفخخة	الخصيبة شمال تل أبيب (مفرق) - كركور	مقتل ١٦ إسرائيليا وجرح أكثر من ٥٠ آخرين	استشهد منفي العملي (محمود فوزي حسنين وأشرف صلاح الأسمر)
١٠/٢٩ ٢٠٠٢	استدراج العدو الى مكمن والاشتباك معهم	زيتا قضاء طولكرم	مقتل ضابط وجرح آخر	استشهد خالد احمد اسعد أبو العز

تاريخ التنفيذ	طبيعة العملية	مكان العملية	الضحايا الإسرائيلية	ملاحظات
١٩١/١٥ ٢٠٠٢	عملية إطلاق نار على مجموعة من المستوطنين	وادي النصارى تفليل	مقتل ١٣ إسرائيلياً بينهم العقيد دورو ثانينغ	استشهاده أكرم الهنيني وولاء مروار ودياب المعتصب
١٩١/٢٢ ٢٠٠٢	استشهادية تفجر قارب للصيد	البحر الأبيض المتوسط على بعد ٩ كم من غزة	جرح ٤ جنود وأعصاب وغرق زورق البحرية الإسرائيلية	استشهاده جمال اسماعيل ومحمد المصري
٢٠٠٢/١٢/٢	مهاجمة موقع عسكري بالأسلحة الرشاشة	مستوطنة نتساريم قطاع غزة	جرح جنينين حسب اعتراف العدو	استشهاده محمود محمد تلدان (١٩ عاماً)

ونشير هنا إلى عدد من الملاحظات المهمة بشأن طبيعة العمليات التي قامت حركة الجهاد بتنفيذها خلال عام ٢٠٠٢.

١- ثم يقتصر دور الحركة على العمليات الاستشهادية فقط، بل تنوعت أشكال فعلها المقاوم، وشملت بعض العمليات تطوراً نوعياً ملحوظاً على صعيد الفعل المقاوم، وضعت "سرابها القدس"، الجناح العسكري لحركة الجهاد، تحت الأضواء العربية والدولية في ضوء قدرته على اختراق الإجراءات الأمنية الإسرائيلية في بعض العمليات.

٢- أدى قيام جيش الاحتلال باغتيال الشهيد رائد الكرمي، قائد "كتائب شهداء الأقصى"، الجناح العسكري لحركة فتح، في الضفة الغربية إلى عدول الأخيرة عن عدم ممارسة الفعل المقاوم داخل حدود فلسطين ١٩٤٨، أو ما يسمى بالحل الأخضر، وبرز التنسيق واضحاً بين الجناحين العسكريين لحركة الجهاد الإسلامي وفتح في بعض من العمليات، في سياق العلاقة الجيدة والحوار الدائم بين الجهاد وقيادات فتح في الداخل من أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية وحماية الانتفاضة والمقاومة وضمان استمرارها.

٣- شاركت حركة الجهاد بدور ملحوظ في مقاومة الاجتياح الإسرائيلي الشامل لمدينة وقرى وبلدات الضفة الغربية ونشير هنا على سبيل المثال إلى دور الحركة في مقاومة الاجتياح الإسرائيلي الشامل لمدينة وقرى الضفة الغربية في ٢٩ مارس ٢٠٠٢ عشية القمع العربية في بيروت، وبرز دورها ضمن الصمود الباسل لمخيم جنين على وجه الخصوص، وبالأخص الدور الذي لعبه محمود طوالة، مهندس التفجيرات في الحركة، في نصب الكمان والتي أودت بحياة عديد من جنود الاحتلال. وعلى الرغم من فقدان الحركة العديد من كوادرها بسبب سياسة الاغتيالات والتنصيف الجسدية والاعتقالات والملاحقة في تلك المواجهات، إلا أنها واصلت عملياتها بهدف إثبات عدم قدرة إسرائيل على كسر إرادة المقاومة وتحطيم المعنويات والقدرات.

٦- الحركة والحوار الفلسطيني

تبدي الحركة استعدادها للمشاركة في أي حوار فلسطيني داخلي يمكن أن ينجب الساحة الفلسطينية مزيداً من المشكلات والحلقات بما يصب في خدمة الاحتلال الإسرائيلي، في ظل إجماع كافة القوى الوطنية والإسلامية على ضرورة استمرار الانتفاضة والمقاومة. وتكرر الحركة إيمانها بأن خلائقها السياسي والأيدولوجي مع أي طرف أو جزء من أجزاء الشعب الفلسطيني لا يمكن حسمه إلا

بالحوار الفكري والسياسي بعيداً عن العنف الذي يجب أن يوجه فقط نحو "العدو الصهيوني المشترك". وتتوافر لدى الحركة الرغبة في صياغة برنامج وطني من أجل مقاومة الاحتلال، خاصة وأنها تنتقد غياب التنسيق المسبق بين القوى الفلسطينية في الحوار، بيد أنها لا تربط عملياتها العسكرية بفعاليات هذا الحوار، لأنها بالأصل لم تتفق على وقف المقاومة. وبهذا الخصوص، شاركت الحركة ضمن القوى الوطنية والإسلامية في "حوارات الداخل" والتي أفرزت ما يسمى بوثيقة ٥ أغسطس وأيدت عليها بعض التحفظات، بما يتوافق واستراتيجية وثوابت الحركة. كما شاركت في "حوارات القاهرة" مع الحكومة المصرية، خاصة على صعيد التركيز على كيفية توحيد الصف الفلسطيني، على خلفية الإشكاليات الميدانية التي حدثت في قطاع غزة. والحركة ليست ضد مبدأ الحوار الذي يسعى لتحقيق وحدة الصف الفلسطيني في مواجهة "العدو الصهيوني"، على قاعدة أن المقاومة هي الناظم العملي لوحدة القوى الفلسطينية في هذه المرحلة.

إلا أن الحركة رفضت الاقتراح الذي قدمته السلطات المصرية، في منتصف ديسمبر ٢٠٠٢، إلى حماس والجهاد وسائر فصائل المقاومة بالعمل على "تهذبة" عملياتها ضد إسرائيل في الوقت الراهن، بدعوى عدم التأثير في نتائج الانتخابات الإسرائيلية لصالح شارون، وأوضحت موقفها من مختلف القضايا في الورقة المقدمة من جانبها في حوارات القاهرة، والتي تضمنت عدداً من المحددات تراها الحركة ضرورية لأي برنامج وطني فلسطيني:

أ: الأهداف الوطنية، وهي حسب صياغة الحركة كما جاءت في ورقتها تتمثل فيما يلي:

- دحر الاحتلال الصهيوني عن الأراضي الفلسطينية، كمقدمة لممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره على تراه الوطني.
- الكفاح لتسكين اللاجئين الفلسطينيين من ممارسة حقهم الثابت في العودة إلى ديارهم، واعتبار هذا الحق في مقدمة الثوابت الوطنية.
- تحقيق وتكريس الوحدة الوطنية الفلسطينية على كافة الأصعدة على قناعة استمرار المقاومة والتصدي للعدو الصهيوني.
- العمل على تطوير التفاعل والدعم الشعبي والرسمي العربي والإسلامي والعالمي للقضية الفلسطينية، والتصدي لمحاولات التدخل الأجنبي المرفوض في الشأن الداخلي الفلسطيني، ومحاولات فرض الوصاية على الشعب الفلسطيني.

ب: الوسائل، وقد بلورتها الورقة - وحسب صياغة الحركة لها - فيما يلي:

- التأكيد على حق شعبنا في مقاومة العدوان والاحتلال الصهيوني بكل أشكاله، وعلى شرعية هذه المقاومة.
- مواصلة الانتفاضة والمقاومة بكافة أشكالها، والنضال السياسي المؤدى إلى تعزيز المقاومة، وتحقيق الأهداف الوطنية أعلاه.

- التأكيد على البعد العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية كعمق إستراتيجي، وإبراز البعد والظاع التحرري والإنساني لقضيتنا الفلسطينية، والتأكيد على أهمية العمل من أجل حشد تأييد وتفاعل هذه الدوائر لصالح كفاحنا المشروع، ولتعزيز صمود شعبنا، ومقاومته للعدوان الصهيوني.

ج: الوضع الداخلي الفلسطيني، وقد طرحت الحركة في ورقتها عدة تصورات ومقترحات للتعامل معه، كان أبرزها حسب صياغاتها ما يلي:

- تشكيل مرجعية سياسية تشارك فيها كافة القوى الحية في شعبنا، والمتفقة على الأهداف الوطنية أعلاه، بحيث تحقق جماعية القيادة والمشاركة في القرار الوطني، وإقرار السياسة والممارسة على قاعدة

الالتزام بدعم المقاومة لتحقيق الأهداف الوطنية. وتتحمل القيادة الوطنية الموحدة مسئولية قيادة العمل الوطني وفق أهداف البرنامج الوطني، وذلك بصورة مؤقتة تتخذ خلالها القرارات بالتوافق، سعياً إلى إجراء انتخابات ديمقراطية وشاملة لكل قطاعات شعبنا في الداخل والخارج.

- تتكفل "القيادة الوطنية الموحدة" بإعادة صياغة وتشكيل البنى الداخلية الفلسطينية، بما يخدم أهداف النضال الوطني الفلسطيني، على أسس ديمقراطية تكفل العدل والمساواة، وممارسة التعددية السياسية، وضمان الحريات العامة والخاصة، بما في ذلك حرية الصحافة والنشر والتعبير والتنظيم والتجمع والتظاهر في إطار المحافظة على النظام العام والوحدة الوطنية.

- التأكيد على ضرورة استمرار الحوار الوطني على الأسس الواردة أعلاه لبطورة البرنامج الوطني المشترك، الذي يستجيب لأهداف شعبنا وتطلعاته ومصالحه الوطنية الراهنة والاستراتيجية.

ولم يتبين للحركة إجابة مصرية واضحة حول ما الذي يمكن الحصول عليه لصالح الشعب الفلسطيني مقابل دعوة "التهدئة". ومع ذلك حرصت الحركة على الموافقة على مواصلة الاتصالات والحوار.

٧- الحركة والسلطة الفلسطينية: أزمة كنيسة المهدي نموذجاً

مثلت أزمة كنيسة المهدي في إبريل ٢٠٠٢ تعبيراً مهماً عن علاقة التوتر بين حركة الجهاد الإسلامي والسلطة الوطنية الفلسطينية، فقد أدانت الحركة وفصائل المقاومة "صفقة" كنيسة المهدي، ضمن تفاعلات وتداعيات الاجتياح الإسرائيلي الشامل للضفة الغربية، وحصار قوات الاحتلال منذ ٢٠ أبريل ٢٠٠٢ لكنيسة المهدي في بيت لحم، وبدخلها قرابة ٢٠٠ فلسطيني من المدنيين والمقاومين، اتخذوا من الكنيسة، تلك البقعة الأكثر قداسة، ملاذاً آمناً. وأكد الناطق باسم رئيس الوزراء الإسرائيلي في ١٥ أبريل، المطلب الإسرائيلي الرسمي بأن على المعتصمين داخل الكنيسة الاختيار بين السجن داخل إسرائيل، أو التني مدى الحياة، الأمر الذي يتناقض مع رفض وإصرار رئيس السلطة الفلسطينية على عدم التني إلى الأبد خارج الأراضي الفلسطينية، كذلك عدم تسليم أي فلسطيني إلى إسرائيل لمخالفة ذلك لكافة القوانين والمواثيق والاتفاقات الموقعة حسب اتفاقية أوسلو، والتي تقضي بعدم تسليم أي فلسطيني "مطلوب" لإسرائيل إذا ما حاكمته السلطة الفلسطينية. بيد أنه مع تزايد كثافة الضغوط والرغبة في فك حصار الرئيس (الراحل) ياسر عرفات، وضخت السلطة واعتمدت مبدأ محاكمة وتجريم المقاومين بقبولها محكمة صورية وغير قانونية لكوادر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين المتهمين باغتيال وزير السياحة الإسرائيلي، رجبعام زئيفي، بعد اعتقالهم في ٢١ فبراير ٢٠٠٢، حيث عقدت المحكمة العسكرية الميدانية، في مجمع المقاطعة براء الله حيث كان يحاصر الرئيس عرفات، جلسات لها في ٢٢ و ٢٤ أبريل وأصدرت في ٢٥ أبريل أحكاماً بالسجن عليهم، لمدة تراوحت ما بين سنة إلى ١٨ سنة، وقامت السلطة، بعد صافقة شارون على اقتراح للرئيس الأمريكي جورج بوش في ٢٨ أبريل، بوضعهم ومعهم أحمد سعدات الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والعبيد فؤاد الشوكي تحت حراسة أمنية بريطانية - أمريكية في سجن أريحا.

واعترفت الحركة أن تلك "المحاكمة المهزلة" - كما أسمتها - تعد سابقة خطيرة، وأن القبول بالمحاكمة الأجنبي - أمريكية أخطر وأشد، وأبدت الحركة تخوفها من انعكاسات القبول الفلسطيني بإعطاء الولايات المتحدة رسماً دور "السجان" للشعب الفلسطيني. وتوافقت الحركة مع رؤية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في انتقاد هذا الاتفاق معتبرة أن السلطة الفلسطينية - وبغض النظر عن التبريرات التي قدمتها لتلك الموافقة- ارتكبت خطيئة جديدة في سلسلة أخطائها وأن تنازلها الجديد سيفتح شهية أعداء الشعب الفلسطيني، في واشنطن وتل أبيب، وأن هذه الصفقة مرفوضة بكل

المقاييس والمعايير". وحذرت الحركة من اعتماد هذه السابقة "والتي تؤسس لمحاكمة كل المناضلين الوطنيين الفلسطينيين، وتعد نقطة تحول خطيرة للغاية في مسار النضال الوطني الفلسطيني، وتعطي مؤشراً بالغ الدلالة على خطورة التوجهات السياسية التي ستقدم عليها السلطة لاحقاً واستعدادها للرضوخ للإملاءات الأمريكية والصهيونية التي تستهدف تبيد الحقوق الوطنية وتصعبتها". وطالبت الحركة "بالإنعراج الفوري عن كافة المقاومين والمناضلين، والاتساق إلى الفاسدين والمفسدين داخل السلطة وإخراج عملاء المخابرات المركزية الأمريكية من الأراضي الفلسطينية".

بيد أن الأمر كان أكثر خطورة بشأن كيفية حل أزمة حصار كنيسة المهد، وتزايد التهديدات الإسرائيلية باعتماد الحبار العسكري لإنهاء الأزمة. فبعد مفاوضات طويلة - سرية وعلنية - ومقابل فك الحصار عن الكنيسة، أعلنت السلطة الفلسطينية عن قبولها بإبعاد ١٣ فلسطينياً، تتهمهم إسرائيل بالترط في عمليات "دامية" ضد الإسرائيليين في الضفة الغربية أو داخل العمق الإسرائيلي إلى قبرص، ثمهداً لإعادة توزيعهم على بعض دول الاتحاد الأوروبي، ونفي ٢٦ آخرين. تعتبرهم إسرائيل أقل خطراً، إلى قطاع غزة بعد أن تعهدوا خطياً "بتهد العنف"، بينما تم إطلاق سراح ٨٤ آخرين، ليس لإسرائيل مأخذ عليهم. ويمكن الخطورة في هذه الصفقة والتي أدت إلى حل "مسئ" لأزمة كنيسة المهد وفك حصار الرئيس عرفات، أنها تمت وفق مرجعية أمنية إسرائيلية، تقرر تصنيف المقاومين من صفوف الشعب الفلسطيني إلى فئات "أكثر خطورة" و"أقل خطورة". وعلقت السلطة ذلك، بأنه إذا، صعوبة الخيارات المتاحة ما بين التسليم لإسرائيل، أو التصفية الجسدية والاختطاف، أو النفي، فإن "تسريع" الإبعاد والنفي داخل الوطن وخارجه، - حسب ادعاءات السلطة- أملمته ضرورات تجنب "كارثة" بخصوص محاصرين داخل الكنيسة، وأنه يمثل حسب مصادر فلسطينية رسمية، "أقل الممكن سوياً، وأنه ساعد على تجنب مجزرة مروعة".

وتوافقت الحركة مع رؤية فصائل المقاومة للأزمة وما تمخض عنها من حل صفقة، حيث رأت "أن الأصل هو الإصرار والتبات على تحميل إسرائيل وحدها المسؤولية السياسية والأخلاقية كاملة عن حصار واحدة من أقدس بقاع العالم، ووضع المجتمع والرأي العام الدوليين أمام ضرورات محاسبة إسرائيل وحدها عن الرسالة الإنسانية والأخلاقية لكنيسة المهد، ومسئولته عن التدخل من أجل فك الحصار ووضع حد لما تقوم به القوات الإسرائيلية، وليس من مسئوليات السلطة الفلسطينية أو واجباتها تقديم طوق النجاة لأرييل شارون وحكومته وجنوده وشعبه". كما رأت الحركة أنه من شأن اعتماد المرجعية الأمنية الإسرائيلية والقبول الفلسطيني بها - حتى وإن كان اضطرارياً - أن يشكل سابقة لإسرائيل في فرض خيار الإبعاد على الشعب الفلسطيني الراض لاحتلال، ورفضت الحركة ومعها الفصائل الفلسطينية المقاومة الاتفاق واعتبرته "كارثة" حيث إنه يحرم الشعب الفلسطيني من شرعية وجوده في فلسطين، ويتناقض بإبعاد الفلسطينيين الوارد فيه قسراً عن أراضهم مع مبدأ حق العودة وقديسته، ويمثل تجاوزاً لمبادئ الشعب الفلسطيني وثوابته، وإهانة للجهاد ونضاله، ويوجه ضربة قاصمة لإنجازاته، حيث ظل على مدار أكثر من ٥٠ عاماً يرفض سياسة الإبعاد ويقاومها، متمسكاً بالبقاء على أرضه وفي وطنه. وحذرت الحركة من واقع انفراد فئة محدودة باتخاذ قرارات مصيرية، وحالة الارتباك والمخبط بين المرنة التكتيكية في تسويات سياسية غامضة، ومعالجة مبدأ استراتيجي أصيل لا يجوز التنازل عنه بمواقف تكتيكية، فالمرنة و "الواقعية" لا تعنى التنازل الطوعي عن الحقوق المشروعة الثابتة.

انعكست الضغوط العسكرية الإسرائيلية والسياسة الأمريكية على جدل الإصلاح الفلسطيني الداخلي الذي أضنى محاصراً بين الضرورات الوطنية والإملاءات الخارجية، حيث شككت الجهاد في

جدوى الإصلاح المطروح في الساحة الفلسطينية، بناء على ما أسنمه "الإسلامات الأمريكية - الصهيونية" التي تضع له أجندة خارج الأجندة الوطنية، واعتبرت الحركة أنه إذا كان الهدف من وراء حديث الإصلاح الآن - والذي تم في السابق تجاهل كافة الدعوات إليه - شغل الشعب الفلسطيني عن جرائم الاحتلال الإسرائيلي وعن مقاومته، فإنه يصبح مؤامرة ضد الشعب الفلسطيني. ورفضت الحركة تغليب البعد الأمني في هذا الإصلاح والذي يصب في وأد الانتفاضة، وجددت مطالبتها بتشكيل قيادة طوارئ ميدانية تشرف على كل جوانب الإصلاح في جميع المؤسسات، وفق معايير فلسطينية خالصة، من انتخابات حرة وشاملة، وفصل كامل بين السلطات، وبناء المؤسسات على أسس ديمقراطية وإعلاء سيادة القانون. وأعلنت الحركة في نهاية مايو ٢٠٠٢ أنه في حالة إعادة هيكلة وبناء منظمة التحرير الفلسطينية كإطار يشمل الشعب الفلسطيني وقواه والعدول عن احتواء السلطة للمنظمة ولجانها ومؤسساتها وعدم ترغيب المنظمة من مضمونها، فإن حركة الجهاد لن تقف ضد هذا التوجه.

على صعيد آخر، توافقت حركتنا الجهاد الإسلامي وحماس على رفض عرض الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات في مطلع يونيو ٢٠٠٢، بتخصيص عدد من المقاعد لهما في مجلس وزراء، ومعدل، ورفضت الجهاد ميدانياً المشاركة في أي مؤسسة تأتي تحت مظلة اتفاقية أوسلو. واستند ذلك الموقف على موقف آخر للحركة يتضمن رفض المشاركة في أي انتخابات لا تستند إلى أساس شعبي ويكون مصير شرعيتها هو الاتفاقيات مع إسرائيل والتي لم يؤخذ رأي الشعب فيها منذ البداية. وفيما يخص المجلس التشريعي الفلسطيني الذي ترفض الحركة المشاركة في انتخابات أعضائه، تؤسس الحركة موقفها هذا على أن إسرائيل شاركت في تحديد كل ما يتعلق بالمجلس التشريعي الفلسطيني، من حيث طبيعته ووظيفته وصلاحياته وعدد أعضائه، وكذلك كل ما يتعلق بالعملية الانتخابية وشروطها ومتطلباتها، بما يضمن إفراد مجلس محدود الصلاحيات مرهون بإرادة إسرائيل ومحكوم بتحقيق رغباتها ومصالحها المدعومة أمريكياً، وهذا يعطى إسرائيل الحق في المشاركة في تقرير مصير الشعب الفلسطيني وتحديد مستقبله ورسمه. كما ترى الحركة أن ما جرى من انتخابات للمجلس قد كرس تقسيم الشعب الفلسطيني وتجزئته، إذ اقتصر تلك الانتخابات على سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، وأغلقت مستقبل أكثر من ٤.٥ ملايين فلسطيني في الثنات، ناهيك عن فلسطيني ال ٤٨، بل إن مشاركة سكان القدس المحتلة في هذه الانتخابات تم "بالمراسلة" عبر مكاتب البريد، بما يعنى الإقرار باعتبارهم أجانب يقيمون على أرض غير فلسطينية، بما يكرس ضم القدس وتهويدها. باختصار، ترى الحركة أن هذه الانتخابات ليست ذات جدوى، وهدقها إضافة شرعية على السلطة الفلسطينية، وأن المجلس الذي أفرزته هو مجلس محكوم ومقيد سلفاً بسقف الاتفاقيات مع إسرائيل، والتي لا ترى لسلطة الحكم الذاتي وطبقة أهم من الحفاظ على الأمن الإسرائيلي.

ومثلما رفضت حركة الجهاد في يوليو ٢٠٠٢ دعوة وزير الداخلية الفلسطيني عبد الرزاق البيحي وقف العمليات الاستشهادية، أعادت رفضها في مطلع سبتمبر ٢٠٠٢، مؤكدة أن الاتفاقيات والتفاهات الأمنية مع إسرائيل أضرت بالمصلحة العليا للشعب الفلسطيني. وأن ما تفعله إسرائيل من مدهامات ومعاودة حصار مقر الرئيس عرفات براء الله، ومطالبته بتسليم "مطلوبين" يأتي في سياق الضغط المتواصل لوقف الانتفاضة. ودعمت الحركة "صمود" الرئيس الفلسطيني وناشدته التخذنق مع شعبه وخيار المقاومة، وانتقدت دعوة وتصريحات رئيس الوزراء محمود عباس آنذاك لما أسماه وقف "عسكرة" الانتفاضة، معتبرة أنه "يريد إعادةتنا إلى نفق أوسلو المظلم، وبعد وصولنا إلى قناعة بأن الفجوة بين الحد الأدنى من التنازلات من جانب إسرائيل والحد الأقصى لما يمكن أن يقبل به

الفلسطينيون أصبحت واسعة ولا يمكن ردها. واستكملت الحركة نقدها لتصريحات رئيس الوزراء الفلسطيني بقولها: "إن الرهان على الشارع الإسرائيلي في إسقاط أرييل شارون غير مجد، حيث إن هذا الشارع لا يختار بين اليسار واليمين، ولكن بين اليمين المتطرف والأكثر تطرفاً، وأن الرهان يتوجب أن يكون على الشارع الفلسطيني والمقاومة وحدهما".

أخيراً فقد ردت الحركة على دعوات بعض رموز السلطة الفلسطينية لتنشيط "قانون الأحزاب السياسية" بتأكيد أنها لا ترى ضرورة لإنشاء حزب منبثق عن الحركة أو عن دوائرها، لأن الحزب بحاجة إلى وجود سيادة وطنية يمارس من خلالها نشاطه، وهذا غير متوفر. ورأت الحركة أن الغرض الحقيقي وراء تلك الدعوات هو تنقيح ما تسعى إليه أطراف عديدة لنزع سلاح الحركة التي لاتزال تعتبر نفسها في مرحلة التحرر الوطني، وأنه من غير المفيد في ظروف كهذه إنشاء حزب سياسي، حيث تواصل الحركة مشروعها الجهادي المقاوم ومشروعها الإسلامي الشامل ورويتها الحضارية.





٨. حركة المجاهدين في كشمير

أولاً، النشأة التاريخية لحركة المجاهدين في كشمير

تنتمي حركة المجاهدين في كشمير إلى نموذج الحركات الاستقلالية الانفصالية. وتختلف الآراء، بصدد النشأة التاريخية للحركة، فالعُض يُرجعها إلى الأربعينات حيث شهد إقليم كشمير حركة مقاومة ضد الهيئة الهندية على الإقليم. وفي الخمسينات شكل ميرزا أفضل بيغ "جبهة الاستفتاء"، وهدد باستخدام الخيار العسكري إذا ما تواصلت سياسة الضم التدريجي لكشمير إلى الهند. وفي الستينيات أنشأت "جبهة الاستفتاء" تنظيمين عسكريين غابتهما تحرير كشمير من الاحتلال الهندي، هما "جبهة تحرير جامو وكشمير"، و"منظمة الفتح" (١). إلا أن الإطار الفكري والأيدولوجي لهذه الجبهة هو إطار علماني، ومن ثم يضعب اعتباره مصدراً أساسياً لنشأة حركة المجاهدين في كشمير.

ويرجع فريق آخر من الباحثين نشأة الحركة إلى أواسط الثمانينات كنتيجة للسياسات الهندية في كشمير وإدماج الولاية في الدولة الهندية وإجراء انتخابات مزورة تضمن وجود حكومة موالية للهند في كشمير، الأمر الذي أدى إلى إضعاف المعارضة السلمية الكشميرية، وإلى انشقاق القطاع الأكبر من الشباب وتشكيلهم منظمات إسلامية ترفع راية الجهاد الإسلامي، وتتصدى بقوة لكل رموز الارتباط بالهند، وتسعى إلى شل نشاط القوى السياسية التقليدية، ذات النقل المهم في وادي كشمير مثل حزب المؤتمر الوطني (٢).

ويرى فريق ثالث أن نشأة الحركة ترجع إلى نهاية الثمانينات، نتيجة عدد من العوامل التي ارتبطت بتلك الفترة مثل قيام الثورة الإسلامية في إيران، ونجاح المجاهدين الأفغان في طرد القوات السوفيتية من أفغانستان بالإضافة إلى فشل الهند في تأكيد سيادتها على الإقليم (٣).

وتشير المصادر الهندية إلى أن حركة المجاهدين قد تأسست في البداية في مطلع الثمانينيات في البنجاب وباكستان على يد مجموعة من العناصر العقائدية الإسلامية عرفت من قبل "بحركة الأضواء"، ثم أخذت اسم "حركة المجاهدين"، والتي تأسست في الأصل للجهاد ضد الاحتلال السوفيتي، ونجحت في تجنيد خمسة آلاف متطوع من باكستان وكشمير الحرة التابعة لباكستان. ومع استمرار القتال في أفغانستان قامت بتجنيد ستة آلاف متطوع من الدول الإسلامية الأخرى حيث قامت بتدريبهم في معسكراتها في أفغانستان، ومع وصول طالبان إلى السلطة في أفغانستان تحولت الحركة إلى شبكة دولية من المقاتلين من أجل تحقيق الأهداف الإسلامية في

العالم، فهي عضو في تنظيم القاعدة العالمي الذي أسسه أسامة بن لادن. وقد وقع فازلر رحمان خليل أحد قادة حركة المجاهدين على فتوى بن لادن بالهجوم على المصالح الأمريكية والغربية والتي صدرت في فبراير ١٩٩٨، ومنذ عام ١٩٩٢ والحركة تمارس نشاطها في جامو وكشمير (٤).

ومن الواضح أن تحليل المصادر الهندية لنشأة حركة المجاهدين في كشمير قد تأثر بمحاولات الهند ربط حركة المجاهدين بتنظيم القاعدة بهدف الحصول على الدعم الأمريكي لمواجهة نشاط هذه الحركة. في حين تشير حركة المجاهدين في وثائقها المنشورة على شبكة الإنترنت إلى أن تنظيم القاعدة، جنباً إلى جنب مع اليهود والهندوس قد تصافت جهودهم لتشويه الجهاد الإسلامي (٥).

ويشير مصدر آخر إلى أن حزب المجاهدين قد أنشئ في ١٩٨٩/١٢/٢٢ كجناح عسكري للجماعة الإسلامية التي كانت تمارس نشاطها في كشمير منذ عام ١٩٣٠، واكتفت بالكفاح السياسي حتى سنة ١٩٨٩، وأن مرجع تأخرها عن دخول ميدان الكفاح المسلح هو اختلاف وجهات نظر قادتها حول جدوى الكفاح المسلح ضد الحكم الهندي. وسبق إنشاء هذا الحزب تكوين جماعات مقاتلة صغيرة مثل "أنصار الإسلام"، و"أسود ضياء"، (نسبة إلى ضياء الحق)، و"أسود الله"، وغيرها. وقد تم إنشاء الحزب بناءً على توصية من سيد علي جيلالي وغيره من القادة، والتحقق به المجموعات المقاتلة الصغيرة.

ويشير ذات المصدر إلى وجود أحزاب جهادية أخرى إلى جانب حزب المجاهدين، منها "حزب الجهاد" الذي تفرع عن "رابطة الشعب" التي كان يقودها شيرشاه وقاروق رحمانى، والذي تمتع بشعبية كبيرة في سرينجار والمناطق الريفية واستشهد العديد من قادته البارزين خلال معاركهم مع الجيش الهندي، وحركة "الإخوان المسلمون" بقيادة هلال بيك والتي قامت باختطاف و قتل العديد من الشخصيات الهندية المهمة والسياسيين الموالين للهند في كشمير، و"حزب الله"، و"حزب آل عمر"، و"حزب البراق". بالإضافة إلى "حزب تحريك المجاهدين"، و"المجاهدون المسلمون"، و"حركة المجاهدين" وبالرغم من أن عمل حركة المجاهدين منفصل عن حزب المجاهدين، إلا أن الخلافات بينهما ترجع في رأيه إلى أسباب شخصية وليست أيديولوجية (٦).

ومن ناحية أخرى، يشير أحد الباحثين الهنود إلى أن الجماعات المقاتلة في كشمير يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع تختلف فيما بينها من حيث الأهداف والوسائل والدعم المحلي والتكوين الإثني. النوع الأول يضم مجموعة من المقاتلين الذين يقاثلون من أجل استقلال كشمير، حيث ينتمي حزب المجاهدين إلى هذا النوع. النوع الثاني يضم أساساً الباكستانيين الذين لهم أهداف أوسع من أهداف حزب المجاهدين، فغاية الجهاد بالنسبة لهم ليس استقلال كشمير، ولكن بناء الخلافة الإسلامية، وتنتمي جماعة "الشكر طيبة" إلى هذا النوع، حيث تمتلك هذه الجماعة مصادرها الخاصة في التمويل من داخل وخارج باكستان، ومن ثم لا تعتمد اعتماداً كاملاً على الحكومة الباكستانية في أنشطتها الجهادية. أما النوع الثالث فهو جماعة المرتزقة التي تتكون أساساً من الأفغان، حيث تنتمي حركة المجاهدين - وفق هذا التصنيف - إلى هذا النوع (٧).

وتشير مصادر هندية أخرى إلى أن قوات الأمن الهندية في كشمير قد واجهت اثنتي عشرة جماعة جهادية عنيفة، تختلف من حيث حجمها وتوجهاتها الأيديولوجية، كان من بينها حزب المجاهدين، وحزب الله، وحركة المجاهدين، والإخوان المسلمين (٨).

وقد أشارت تلك المصادر إلى عدد من الجماعات والتنظيمات الإسلامية الجهادية التي تنطلق دعماً مباشراً أو غير مباشر من باكستان، منها على سبيل المثال حركة الأنصار التي تحولت إلى حركة المجاهدين، ومقرها في مظفر آباد بكشمير التابعة لباكستان، وجماعة لشكر طيبة ومركزها الرئيسي في ميردك باكستان، وحزب المجاهدين، وجيش محمد، والبدر وطريق الجهاد (٩).

ومن خلال العرض السابق يتضح ما يلي :

- ١- تعدد الجماعات الجهادية في كشمير ذات الأيديولوجية الإسلامية، وأن محور الاختلاف بين هذه الجماعات يرجع إلى ظروف نشأة الخاصة بكل منها، وإلى الاختلاف حول بدلين أساسيين فيما يتعلق بمستقبل كشمير الأول هو الاستقلال والثاني هو الانضمام إلى باكستان وإن كانت تتفق جميعها على ضرورة الاستقلال عن الهند. وتتعاون هذه الجماعات فيما بينها بشكل أو بآخر، باعتبار أن الاستقلال عن الهند هو الشرط الأول لتحقيق أي من البدلين.
- ٢- أن هناك اختلافات من حيث النشأة التاريخية لهذه الجماعات، فحركة المجاهدين في كشمير خرجت من بين أحشاء حركة المجاهدين التي تأسست للجهاد في أفغانستان ومن ثم لها روابطها بالجماعات الأفغانية، أما حزب المجاهدين فقد نشأ في كشمير كامتداد للجماعة الإسلامية التي كانت تمارس نشاطها سلمياً في كشمير منذ عام ١٩٣٠ ثم تحولت إلى الكفاح المسلح عام ١٩٨٩. كما أن هناك بعض الجماعات التي قامت بتشجيع من باكستان لتمارس نشاطها في كشمير وذلك بحكم الروابط الإستراتيجية والثقافية والتاريخية والدينية التي تربط كشمير بباكستان.
- ٣- أن جميع الجماعات الجهادية تتبنى الأيديولوجية الإسلامية أو أيديولوجية مستمدة من الإسلام كأساس لفكرها وأهدافها وحركتها، ولا يستثنى من هذا إلا جبهة تحرير كشمير ذات الانحياز العلماني.

٤- يمكن تفسير حالة التعددية السابقة استناداً إلى غمط من أنماط البناء التنظيمي الذي درجت عليه هذه الجماعات وهو ما يعرف بالتنظيم العنقودي، الذي يقوم على أساس مركزية التخطيط ولا مركزية الحركة، بحيث تنقسم الجماعة إلى عدة جماعات صغيرة تخضع كل منها لقيادة مباشرة، وقد لا تعرف هذه الجماعات بعضها بعضاً، ولا بنشأة اتصال تنظيمي بينها، وتتمتع باللامركزية وحرية الحركة ولكن في نطاق السعي إلى تحقيق أهداف محددة. وقد يكون هناك نوع من أنواع توزيع الأدوار والمهام بين هذه الجماعات الصغيرة. ويرجع تنبؤ هذه الجماعات إلى هذا النمط من التنظيم العنقودي إلى معاولاتها تجنب ضربات قوية من الأطراف المعادية لها، وتعقيد مهمة هذه الأطراف في ملاحقتها أمنياً. ومن ثم فالرأي الأقرب إلى الدقة بشأن حركة المجاهدين في كشمير هو أن هذه الحركة قد جمعت بين عدد من الجماعات التي تتبنى أيديولوجية إسلامية تقوم على الجهاد كفسلفة لعملها وأداة لتحقيق أهدافها. ومن ثم لا يمكن الفصل بين جماعة وأخرى، خاصة وأنهما قد اتفقت حول هدف محدد له الأولوية وهو التخلص من الهيمنة الهندية على كشمير.

ثانياً: البنية التنظيمية لحركة المجاهدين في كشمير

كما سبق الإشارة، تتكون حركة المجاهدين في كشمير من عدة جماعات ذات أيديولوجية إسلامية تتبنى الجهاد كأسلوب لنشاطها من أجل تحقيق أهدافها، وأنها وإن كانت تعاني من بعض الاختلافات إلا أنها تتفق على هدف محدد هو الاستقلال عن الهند. ونتيجة لهذه الوضعية فإن دراسة البنية التنظيمية لحركة المجاهدين في كشمير لابد وأن تشمل مستويين، الأول هو مستوى البنية التنظيمية للجماعات الرئيسية، والثاني هو الإطار التنظيمي الذي يجمع هذه الجماعات على المستوى السياسي والعسكري. ومن ثم نبدأ أولاً بتوضيح البنية التنظيمية لثلاث جماعات أساسية هي حزب المجاهدين، وحركة المجاهدين، وجماعة لشكر طيبة، ثم نشير ثانياً إلى الإطار التنظيمي الذي يضم هذه الجماعات.

أ- البنية التنظيمية لحزب المجاهدين

١- البنية التنظيمية لبعض الجماعات الرئيسية في حركة المجاهدين في كشمير :

يشير أحد الباحثين الهنود إلى أن حزب المجاهدين أنشأ في عام ١٩٩١ "مجلس الشورى الأعلى"، والذي يمثل المركز الرئيسي لصنع القرار بالحزب. وقد ترأس هذا المجلس سيد صلاح الدين الذي أعاد تنظيم الحزب إلى

أجنحة إدارية وأخرى عسكرية، بحيث يكون قادة الجماعة الإسلامية-التنظيم الأم-مستولين عن الأجنحة الإدارية لحزب المجاهدين، ويكون لهم دائماً القدرة على التحكم والسيطرة على قادة الأجنحة العسكرية. كما أن للحزب جناحه النسائي الذي لا تتوافر معلومات عن مدى قوته (١٠).

ويذكر باحث آخر أن حزب المجاهدين يهتم أساساً بالناحية العسكرية بينما تفتقر الجماعة الإسلامية بالشق السياسي. ويرأس الحزب قائد أعلى و نائب له، كما أن لكل جناح من أجنحة الحزب قائداً خاصاً وتدريباً عسكرية وتشقيقاً أيدولوجياً ومخابرات خاصة، وتشكون من هذه الأجنحة القيادة المركزية للحزب، وتخضع كل القرارات لعملية الشورى. وتتشعب الشبكة التنظيمية للحزب في كل مدن وقرى كشمير. وبالإضافة إلى الأجنحة، قام الحزب بتشكيل مجالس محلية لإدارة شؤون العديد من المناطق الريفية، كما أنشأ العديد من المؤسسات الاقتصادية في المناطق المدنية والريفية. وقد صرح قادة الحزب بأن ٧٠٪ من الشباب المجاهد في كشمير ينتمى إلى الحزب، وأن قوته العديدة تتراوح ما بين (٢٠-٢٥) ألفاً (١١).

ب- البنية التنظيمية لحركة المجاهدين

لا تتوافر معلومات مؤكدة حول البنية التنظيمية لحركة المجاهدين إلا أنه وفقاً لمصادر هندية فإن إدارة مكافحة الإرهاب الأمريكية قد ذكرت في تقرير لها أن هناك مستويين للحركة، الأول هو المستوى العالمي ويرأسه فوزيل رحمان خليل، أما المستوى الكشميري فيترجمه سعدت الله خان. وقيماً يتعلق بكشمير يتمركز أعضاء حركة المجاهدين في مظفر أباه، وباكستان، ومنها يقومون بأعمالهم القتالية في كشمير. وللحركة معسكرات تدريب في باكستان وأفغانستان ويتبعها عدة آلاف من المؤيدين والمتعاطفين الموزعين في آزاد كشمير وباكستان وجنوب كشمير ومناطق دورا بالهند.

وتتشكل الحركة في الأساس من باكستانيين وكشميريين وأفغان، والعضوية مفتوحة في الحركة لكل من يساندها في أهدافها ويقبل بالتدريب لمدة أربعين يوماً. وتعتمد الحركة على تجنيد المتطوعين من حركة طالبان الذين جاؤا من عدة دول إسلامية. وتتملك الحركة قوة مقاتلة أساسية تتكون وفقاً للمخابرات الباكستانية من ٥٠٠ مقاتل متمرس، وتستخدم في عملياتها الأسلحة الثقيلة والخفيفة والقنابل ومدافع المورتار والمتفجرات والصواريخ (١٢).

ج- البنية التنظيمية لجماعة لشكر طيبة

لشكر طيبة هو الجناح العسكري لمركز الدعوة والارشاد، والذي يركز على وظيفتي الوعظ والمجاهد. والمركز هو مؤسسة دينية تأسست في عام ١٩٨٧ وأقامت مقراً لها في مدينة مردك التي تبعد ثلاثين ميلاً عن لاهور. وقد مولت الجماعة في البداية بأموال عربية وباكستانية، إلا أنها استطاعت فيما بعد تطوير مصادر تمويلها الذاتية من خلال تأسيس عدد من مصانع الحديد والملابس، ويتبع المركز حوالي ثلاثين مدرسة، تضم خمسة آلاف طالب. ولا يصحح هؤلاء أعضاء تلقائين في جماعة لشكر طيبة، ولكن فقط أولئك الذين يرغبون في الحصول على تدريب عسكري في باكستان وأفغانستان. وبعد فترة التدريب التي تشمل على حرب العصابات، واستخدام السلاح يتم تغيير اسم المتدرب إلى اسم بطل أسطوري. وبالرغم من أن أعضاء هذه الجماعة يأتي أغلبهم من مدارس الدعوة ومن باكستان فإن هناك من يأتي من منظمات أخرى. وبالرغم من اعتماد الجماعة في المراحل الأولى على المخابرات الباكستانية إلا أنها استطاعت في مراحل تالية توفير وتعبئة مصادرها المستقلة للدخل. وتنشط عناصر الحركة في وادي كشمير وبونشر وراجاوري ودودا (١٣).

٢ - الإطار التنظيمي الشامل لحركة المجاهدين

اتجهت تلك المنظمات إلى إنشاء منظمة واحدة تعمل تحت رايها، فعلى المستوى السياسي اتحد اثنان وثلاثون حزبا وتنظيماً سياسياً في منظمة واحدة تسمى "حزب اتحاد المجاهدين" برئاسة محمد صلاح الدين، ترفع راية الجهاد كطريقٍ أوحده لتسوية المسألة الكشميرية وفقاً لقرارات الأمم المتحدة. ومن أهم المنظمات التي انضمت إلى هذا الحزب: الجبهة الإسلامية الموحدة، والجماعة الإسلامية الكشميرية، وميليشيا آل عمر، كما اتحدت المنظمات الجهادية العسكرية فيما يعرف باسم "المجلس الموحد لمجاهدى كشمير" بزعامة سيد صلاح الدين أمير حزب المجاهدين (١٤).

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن حزب اتحاد المجاهدين والمجلس الموحد لمجاهدى كشمير يختلفان عن مؤتمر جميع أحزاب التحرير الكشميرية الذي يتزعمه سيد على جيلاني والذي يمثل ائتلاف حزبي يضم الجماعة الإسلامية ومؤتمر الشعب الكشميري، وجبهة تحرير جاسو وكشمير، ومجلس اتحاد المسلمين، ولجنة العمل الكشميرية، حيث يضم الأخير منظمات ليست إسلامية التوجه أيديولوجياً، في حين أن عضوية حزب اتحاد المجاهدين والمجلس الموحد لمجاهدى كشمير تقتصر على المنظمات الإسلامية التوجه.

من خلال التحليل السابق يمكن القول أن البنية التنظيمية لحركة المجاهدين في كشمير قد أخذت مفهوم التنظيم العنقودي التي سبق وأن أشرنا إليها، وهي فكرة تقوم على مركزية التخطيط والامركزية التنفيذ والحركة. وتوضح بعض الدراسات التي أجريت على البنية التنظيمية لهذا النوع من الحركات وجود عدة مستويات لهيكلها التنظيمي كالقيادة، ثم الخلايا العنقودية، فأجهزة الدعم اللوجيستي التي تقوم بتقديم التسهيلات اللازمة لنشاط هذه الحركات (١٥).

وفي هذا الصدد، تشير إحدى الدراسات الهندية إلى أنه توجد في باكستان من ٨ إلى ١٠ آلاف مدرسة دينية مسجلة وبين ٤٠٠ ألف إلى ٥٠٠ ألف مدرسة غير مسجلة. ووفقاً لأحد التقارير الباكستانية، يقدر إجمالي الطلاب في هذه المدارس بحوالي ١٧ مليون، ويتم تمويل هذه المدارس عن طريق بعض الدول الإسلامية كالسعودية وليبيا وباكستان، ويمثل طلبة وخريجي هذه المدارس مصدر مهم للتجنيد في تلك الجماعات والتنظيمات الإسلامية.

وتتم عملية التجنيد والتدريب بتلك الجماعات عبر ثلاث مراحل، حيث يتلقى المجدد في المرحلة الأولى التعليم الديني والمبادئ الأولية لإطلاق النار واستخدام السلاح. أما في المرحلة الثانية فيرسَل المجدد إلى أحد معسكرات التدريب، حيث يتلقى تدريباً حول استخدام المتفجرات والقنابل واستخدام وسائل الاتصال. وتشير بعض التقديرات إلى وجود حوالي ٩٠ معسكراً للتدريب في باكستان وأزاد كشمير. يوجد ٣٠ معسكراً منها في آزاد كشمير، حيث تقوم حركة المجاهدين بتوفير الملاهي والملابس اللازمة لعمل مثل المعسكرات. ووفق التحليلات الهندية، تعتمد تلك المعسكرات على المخابرات الباكستانية في توفير السلاح وأجهزة الاتصال والمتفجرات.

أما المرحلة الثالثة فتم فيها فرز وانتقاء المجددين وتكليف بعض تلك العناصر بمهام دفاعية محددة بالقرب من خط السيطرة، أو القيام بعمليات هجومية داخل خط السيطرة في شكل جماعات محدودة (٣-٤) أفراد (١٦).

ثالثاً، أيديولوجية حركة المجاهدين في كشمير

كما سبق القول فإن حركة المجاهدين في كشمير تضم عدة جماعات تتبنى الإسلام كمصدر لأيديولوجياتها، وأن هذه الجماعات وإن اختلفت في بعض توجهاتها بصدد مستقبل كشمير، إلا أنها قد اتفقت على الجهاد والكفاح المسلح كأداة رئيسية لتحرير كشمير من السيطرة الهندية.

ومن ثم يمكن أن نقنصر في دراسة حركة المجاهدين في كشمير على الجماعة التي تطلق على نفسها "حركة المجاهدين"، خاصة وأن الهيكل التنظيمي لهذه الحركة ذاتها والجماعات الأخرى يأخذ شكل الهيكل العقودي، ينقسم بدوره إلى عدة جماعات فرعية تطلق على نفسها أسماء مستمدة من التاريخ الإسلامي كجماعة البدر، والمدينة، وجيش محمد وغيرها، ومن ثم سوف نناقش في هذا الجزء، أهم الرؤى الأيديولوجية لأهم الجماعات التي تشكلت مع حركة المجاهدين في كشمير:

١ - أيديولوجية حزب المجاهدين

ينطلق حزب المجاهدين من مبدأ "الجهاد" كاستراتيجية أساسية لتحرير كشمير من الاحتلال الهندي، ويؤيد الحزب خيار الانضمام إلى باكستان عبر تطبيق قرارات الأمم المتحدة التي تؤكد على حق الشعب الكشميري في تقرير مصيره، ومن ثم فإنه لا يؤمن بمبدأ القومية الكشميرية لأنها في نظره هي التي جرت كل الولايات على الشعب الكشميري. كما يؤمن الحزب بأن الأقليات غير الإسلامية الموجودة في كشمير لها حق تقرير مصيرها في الانضمام إلى الهند أو إلى باكستان، رافضاً فكرة اضطهاد الأقليات على أساس اختلاف الأديان، كما ولا يحبذ الحزب فكرة التدخل في الشئون الداخلية للأقليات غير الإسلامية عدا الذين يثبت أنهم عملاء الهند (١٧).

ويشير أحد الباحثين الهنود إلى أن أيديولوجية الحزب هي أيديولوجية الجماعة الإسلامية في كشمير وباكستان، وأن معظم كرادل الحزب تنتمي إلى جامو وكشمير، وأن الحزب يدافع عن اندماج كشمير في باكستان وأسلمة كشمير (١٨). ويضيف أنه بسبب اقترابه من الجماعة الإسلامية فإنه لم يساند نفرة طالبان داخل باكستان لأن الجماعة الإسلامية الباكستانية كانت تساند حكمتيار الذي كان يقاتل طالبان في أفغانستان. كما يضيف الباحث نفسه أن الحزب بعيد عن تأثير المخابرات الباكستانية في المرحلة الحالية حيث يتلقى التوجيهات والأفكار من خوزي حسين أحمد، أمير الجماعة الإسلامية في باكستان (١٩).

٢ - أيديولوجية حركة المجاهدين

تقوم أيديولوجية حركة المجاهدين - وفق وثائق الحركة - على العناصر التالية:

- حركة المجاهدين هي منظمة جهادية هدفها هو التوعية بحقيقة الجهاد من خلال العمل على إزالة الشكوك والتشويش المتثار حول هذا المفهوم.

- أن الأمة الإسلامية قد فقدت عظمتها وتميزها واحترامها في العالم، وأن جهود اليهود وتظلم القاعدة والهندوس قد تضاعفت من أجل جعل الجهاد عملاً من أعمال الإرهاب والرعب، والحقيقة أن عدم اجماع المسلمين على الجهاد هو السبب الأساسي لما آل إليه حال المسلمين.

- أن حركة المجاهدين تسعى إلى التمييز بين الإرهاب والجهاد، إذ يقوم الإرهاب على القتل بدون تمييز، وهو ما يدينه الجهاد ويحظره، لأن الجهاد هو مواجهة السلاح بالسلاح، ومن ثم فإن الجهاد يحظر القتل دون تمييز، كما أن الجهاد يضمن الأمان للنساء والشباب والأطفال وغير المسلمين من الناس دون تمييز بغض النظر عن العقيدة أو الجنس أو الطائفة، فضلاً عن أن الجهاد يؤكد على حقوق الشخصية والعقيدة لغير المسلمين طالما لم يعتدوا على المسلمين.

- إن الجهاد هو رمز للسلام والأزدهار والرخاء والعدالة والتقدم، وأداة قوية لانتشار الإسلام، ولتحقيق هذه الأهداف فإن الجهاد يدافع بقوة عن ضرورة الارتباط بالتكنولوجيا الحديثة، وإعداد الجيوش وتقديم المساعدة للمتقربين وفقاً لما جاء بالقرآن الكريم. وأن الجماعة تدعو العالم إلى عدم الانخلاع بالدعاية الموجهة ضد الإسلام والمجاهدين.

- أن تاريخ أوروبا وأفريقيا وجنوب شرق آسيا يجب أن يبقى كعامل مرشد وعين مفتوحة تجاه مروجي الدعايات الموجهة ضد المجاهدين، فهذا التاريخ يوضح أن غير المسلمين فضلوا العيش تحت قوانين الإسلام، عندما احتل المجاهدون المسلمون أقاليمهم، لذلك فإن حركة المجاهدين قررت تحرير الإنسانية المقهورة في العالم والقضاء على التمييز والظلم والإرهاب والكفر بما كان مصدره (٢٠).

وتعكس العناصر السابقة أن أيديولوجية حركة المجاهدين تدور حول أهمية الجهاد بوصفه أحد المفاهيم المحورية في الإسلام، كما تربط الحركة بين التمسك بمفهوم الجهاد والحفاظ على المكانة الدولية المهمة للإسلام والمسلمين. كما تميز الحركة بوضوح بين مفهومى الإرهاب والجهاد باعتبار أن الأول يقوم على القتل بدون تمييز أو ضوابط بينما يقوم مفهوم الجهاد على مواجهة السلاح بالسلاح وفق ضوابط محددة. ومن ناحية أخرى، تؤكد الحركة على عدم التناقض بين الجهاد والتقدم العلمى والتكنولوجى، وتؤكد في هذا السياق على أن الجهاد يقتضى الارتباط بالتقدم العلمى والتكنولوجى. وأخيراً تؤكد الحركة على أن الجهاد رسالة إنسانية بالأساس تسعى إلى تحرير المقهورين والقضاء على التمييز والظلم والكفر. كما تربط الحركة بين الجهاد وانتشار الإسلام. ومن اللافت للنظر أن الحركة تنفى صلتها بتنظيم القاعدة استناداً إلى تحالفه مع "أعداء الإسلام" مما أدى بدوره إلى تشويه مبدأ الجهاد.

وتشير المصادر الهندية إلى أن حركة المجاهدين هي حركة سنية، وأن أفكارها قريبة من الفكر الوهابى، وأنها تنطلق من تفسيرات متشددة للإسلام، فضلاً عن رفضها لمبادئ التعددية والديموقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الرجل والمرأة باعتبارها أفكاراً ناجمة عن التأثير الفاسد للغرب فى المجتمعات الإسلامية. ووفق المصدر ذاته، فإن الحركة تنطلق من رسالة إنسانية عالمية (٢١).

والواقع أنه لا توجد وثائق أو معلومات خاصة بحركة المجاهدين توضح موقفها من التعددية السياسية والحكم البرلماني وقضية المرأة، إلا أن توافقها مع حكومة طالبان أثناء حكمها لأفغانستان وما ذكرته إحدى وثائقها بأن طالبان أقامت الحكم الإسلامى (٢٢) ربما يكون مؤشراً على موقفها بصدده القضايا، إلا أنه لا يمكن الاستناد الى هذا الاستنتاج وحده كأساس للتعرف على رؤيتها بصدده القضايا.

٣ - أيديولوجية جماعة لشكر طيبة

تقترب أيديولوجية لشكر طيبة من أيديولوجية حركة المجاهدين من حيث أن هدفها لا يتوقف على استقلال كشمير وإنما يمتد الى إقامة الجماعة الإسلامية، وإقامة دولة الخلافة الإسلامية من الجزائر إلى الفلبين (٢٣). وهى كما سبق أن أشرنا الجناح العسكرى لجماعة الدعوة والإرشاد ومن ثم تنطلق أيديولوجيتها من أيديولوجية الدعوة والإرشاد، والتي تجعل من الدعوة الإسلامية هدفها والجهاد وسيلتها.

وهكذا، يمكن القول أن هناك اتفاقاً أيديولوجياً فيما بين الجماعات السابقة حول مبدأ الجهاد كأداة رئيسية لتحرير كشمير، وإن كانت تختلف فيما بينها فيما يتعلق بالهدف النهائي من تحرير كشمير، فبينما يرى حزب المجاهدين أن الهدف النهائي هو إقامة دولة إسلامية مستقلة فى كشمير، ترى حركة المجاهدين وغيرها أن إقامة الدولة الإسلامية فى كشمير هو المقدمة لإحيا - دولة الخلافة الإسلامية فى العالم.

رابعاً: تأثير أحداث سبتمبر ٢٠٠١ على حركة المجاهدين في كشمير

فرضت أحداث سبتمبر ٢٠٠١ قيوداً شديدة على فرص عمل حركة المجاهدين في كشمير من خلال ما أفرزته تلك الأحداث من تحولات مهمة في البيئة الأمنية الدولية بشكل عام، ومنطقة جنوبي آسيا بشكل خاص، خاصة بعد انضمام باكستان إلى التحالف الدولي ضد الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والدعم الباكستاني للحرب الأمريكية في أفغانستان والإحاطة بنظام طالبان وتفكيك تنظيم القاعدة، وهي التطورات التي أدت إلى خلق واقع استراتيجي جديد في منطقة جنوبي آسيا. وقد ضاعف من الآثار السلبية لتلك التطورات الضغوط الشديدة التي تعرض لها نظام برويز مشرف في باكستان من أجل إعادة هيكلة نظام التعليم وتحجيم دور الجماعات والتنظيمات الإسلامية بشكل عام، والجهادية بشكل خاص، بالإضافة إلى مجموعة الالتزامات الدولية في مجال مكافحة الإرهاب التي أقرتها الأمم المتحدة، خاصة القرار رقم (١٣٧٣). والأهم من ذلك هو تجاهل الخطاب السياسي الأمريكي وقرارات مجلس الأمن أهمية التمييز بين الإرهاب وأعمال المقاومة المشروعة ضد الاحتلال. وقد وجدت الهند في تلك التطورات فرصة مهمة لممارسة المزيد من الضغوط على الحكومة الباكستانية وإضعاف الموقف الباكستاني في إدارة الصراع حول كشمير.

وفي هذا الإطار، اضطرت الحكومة الباكستانية إلى التجاوب مع الضغوط الأمريكية والدولية لاتخاذ بعض الإجراءات ضد الجماعات والحركات الإسلامية سواء الباكستانية أو الكشميرية. وبالتفعل اتخذت السلطات الباكستانية إجراءات أمنية مهمة ضد قادة هذه الجماعات. ثم جاء خطاب الرئيس الباكستاني برويز مشرف في الثاني عشر من يناير ٢٠٠٢ ليؤكد هذا التوجه الجديد، وليعيد صياغة الموقف الباكستاني من القوى الإسلامية المساندة لحركة المجاهدين في كشمير. فقد اتهم برويز هذه القوى بإثارة العنف الطائفي في باكستان وبتضليل الآلاف من الباكستانيين وتورطهم في أفغانستان، كما هاجم الممارس الدينية واتهمها بتخريب وإنتاج أنصاف المثقفين من رجال الدين ونشر التفكير السلبي والكراهية والعنف. كما أعاد الخطاب تعريف الجهاد في الإسلام وأفضأ قصره على الجهاد العسكري مؤكداً أهمية الجهاد ضد الفقر والتخلف والموح بعنصره "الجهاد الأكبر" الذي تحتاج إليه باكستان. فضلاً عن تأكيده أن باكستان ليست مستولدة عن القيام بمسؤولية الجهاد المسلح في العالم.

وفيما يتعلق بكشمير أكد مشرف: "لا يمكن لأني باكستاني أن يتخلى عن قضية كشمير، وستستمر في تقديم الدعم المعنوي والسياسي والدبلوماسي للكشميريين، ولن نخيد بوعدة واحدة عن موقفنا المبدئي من قضية كشمير، ينبغي التوصل إلى تسوية لقضية كشمير بالطرق السلمية وبموجب رغبات الشعب الكشميري وقرارات الأمم المتحدة، ينبغي علينا التوصل إلى حل لتلك المشكلة، ولن نسمح لأني منظمة أن تتورط في أعمال إرهاب باسم كشمير. نحن ندين أحداث ١١ سبتمبر وأحداث الأول من أكتوبر و١٣ ديسمبر. وسنعاقد بشدة كل فرد يتورط بأعمال إرهاب، وستتخذ عقوبات صارمة ضد أي فرد أو مجموعة أو منظمة باكستانية فنكتشف تورطها في أعمال الإرهاب في بلادنا أو خارجها. إن سلوكنا ينبغي أن يكون دائماً منسجماً مع الأعراف الدولية (٢٤).

وقد مارست الهند ضغوطاً شديدة على باكستان من خلال حشد القوات العسكرية على الخط الفاصل في كشمير وعلى خط الحدود مع باكستان وهددت بشن حرب وقائية ضد "الإرهاب" من خلال الهجوم المباشر على ما أسسته قواعد الإرهاب والتنظيمات الإرهابية، وقد ردت باكستان بحشود مماثلة، الأمر الذي بات يهدد بالاندلاع حرب بين الدولتين، وهو ما دفع الولايات المتحدة للتدخل لنزع فتيل الأزمة، والضغط على باكستان من أجل منع تسلل المقاتلين الكشميريين عبر خط السيطرة، اضطر بعدها مشرف إلى الإعلان عن مجموعة من الإجراءات الجديدة لمنع التسلل عبر خط السيطرة (٢٥).

وهكذا، تفاعلت العوامل الدولية مع الأوضاع الإقليمية لتعزز واقعا جديدا يحيط بالقضية الكشميرية. وعلى المستوى الداخلي، أتاحت الظروف الدولية للقوات الهندية الفرصة لاتخاذ المزيد من الإجراءات الأمنية

الشديدة بدعوى مكافحة الإرهاب، خاصة مع وقوع الهجمات ضد البرلمان المحلي في كشمير (الواقعة تحت السيطرة الهندية) ثم مقر البرلمان الهندي في أواخر عام ٢٠٠١. ومن ناحية أخرى، أدت الظروف التي تعرض لها أعضاء ميليشيات طالبان في أفغانستان إلى هروب بعض أفراد تلك الميليشيات إلى كشمير، الأمر الذي أدى إلى بروز متغير جديد على الساحة المحلية في كشمير، من ناحية ثالثة أعلنت الهند عن اعتزامها إجراء انتخابات برلمانية في كشمير التابعة للهند لانتخاب برلمان جديد وتشكيل حكومة جديدة، وهو الأمر الذي رفضته معظم الجماعات الجهادية بالإضافة إلى جبهة تحرير كشمير العلمانية، وإن كانت بعض الأحزاب في كشمير قد أعلنت مشاركتها في الانتخابات، وهو ما فرض متغيراً جديداً على الساحة الكشميرية كان له أثره الواضح على نشاط حركة المجاهدين في كشمير، خاصة أن حزب المجاهدين كان قد طرح مبادرة للتفاوض مع الهند، تضمنت وقفه لعملياته لفترة محددة (٢٦).

ومن ثم، يمكن القول أن حركة المجاهدين في كشمير بفصائلها المختلفة قد واجهت ظروفًا صعبة ومعقدة على الصعيد الدولي والإقليمي والمحلي، فعلى المستوى الدولي تم إدراجها ضمن المنظمات الإرهابية، وتم تجفيف مصادر التمويل الخارجي التي كانت تلعب دوراً مهماً في تمويل نشاط الحركة، إضافة إلى أنها فقدت حليفًا مهماً كان يوفر لها قفراً من الدعم الفنى والبشرى والمادى مثلًا في نظام طالبان في أفغانستان الذي لقي هزيمة ساحقة على يد القوات الأمريكية، كما أن الحليف الاستراتيجى التقليدى المتمثل في باكستان قد تعرض لضغوط شديدة لفق ارتباطه للرجيمى بها. أيضاً على المستوى الداخلى كانت هناك العديد من المتغيرات التي فرضت المزيد من الضغوط على هذه الحركة وعلى أنشطتها ولو نسبياً.

خامساً: نشاط حركة المجاهدين في كشمير، عام ٢٠٠٢ نموذجاً

بداية لا بد من الإشارة إلى عدد من الملاحظات المناهجة حول طريقة رصد أنشطة حركة المجاهدين في كشمير خلال عام ٢٠٠٢ كنموذج لأنشطة الحركة. (٢٧)

١. رصد الدليل نشاط حركة المجاهدين بفصائلها المختلفة وليس الفصل أو الجماعة المسماة بحركة المجاهدين، خاصة أن هذه الجماعة قد واجهت صعوبات بالغة بعد انهيار حليفها المتمثل في نظام طالبان في أفغانستان. كما استبعد من هذا النشاط نشاط جبهة تحرير كشمير ذات الاتجاه العلمانى، بحكم اختلافها الأيديولوجى مع باقى الجماعات التي تكون حركة المجاهدين في كشمير وفقاً للمفهوم المستخدم في هذا الدليل.

٢. إن حركة المجاهدين بفصائلها المتعددة لم تدرج على الإعلان عن مسئوليتها عن العمليات التي تقوم بها إلا في حالات نادرة، ومن ثم فإن المصدر الأساسى للمعلومات عن نشاط هذه الحركة هو السلطات والمصادر الهندية التي درجت على المبالغة والتوهيل في بعض الحالات والتوهين أو التجاهل في حالات أخرى، ومن ثم لم يكن هناك بديل سوى الاعتماد على المصادر الصحفية والإعلامية في رصد الأنشطة التي قامت بها حركة المجاهدين، وتدقيق تلك العمليات والأنشطة من خلال المقارنة بين ما جاء في تلك المصادر وما جاء في المصادر الهندية للتأكد من وقوع بعض العمليات وحجمها ونتائجها.

٣. إن الدليل لا يدعى رصد كافة الأنشطة التي قامت بها حركة المجاهدين في كشمير خلال عام ٢٠٠٢ نظراً لعدم توافر المعلومات المؤكدة حول كافة هذه الأنشطة. وقد تم حصر هذه الأنشطة تبعاً لتوسيتها والأطراف الموجهة لها ويمكن حدوثها بقدر ما توافر من معلومات اطمئن إليها الباحث.

٤. حاول الدليل من خلال تحليل المعلومات المؤكدة المتاحة أن يقدم تحليلاً لبعض الأنشطة، كعدد العمليات الموجهة للناشطين السياسيين من الأحزاب السياسية بكشمير (الخاصة بالهند)، وعدد القتلى الذين أوردت سلطات الأمن الهندية بيانات بأسمائهم، بالإضافة إلى تحليل البيانات الواردة من جانب السلطات الهندية حول الأسلحة التي

تم ضبطها من خلال المعارك التي وقعت مع حركة المجاهدين في عام ٢٠٠٢ مقارنة بالسنوات السابقة خاصة سنة ٢٠٠١ . بهدف تفهم الإمكانيات المتاحة لهذه الحركة .

وفي هذا الإطار ، يمكن عرض أنشطة حركة المجاهدين في كشمير من خلال المحاور الثلاث التالية:

- ١ - العمليات البارزة لحركة المجاهدين وفقا لتصنيفها .
 - ٢ - أعداد القتلى من حركة المجاهدين وفقا للبيانات الصادرة عن السلطات الهندية .
 - ٣ - كميات الأسلحة المضبوطة من خلال المعارك التي وقعت بين السلطات الهندية وحركة المجاهدين .
- وقد اشتملت أنشطة حركة المجاهدين على مجموعة من العمليات يمكن تصنيفها على النحو التالي :
- محاولات التسلل عبر الخط الفاصل بين كشمير الحرة وكشمير الخاضعة للسيطرة الهندية .
 - هجمات على معسكرات للجيش الهندي .
 - هجمات على مركز لقوات الأمن الهندية .
 - هجمات على معاهد هندوسية .
 - هجمات على قوافل ومعسكرات الحجاج الهندوس .
 - هجمات على مراكز الاقتراع في الانتخابات .
 - هجمات على القرى والمنازل .
 - محاولات للهجوم على مراكز الحكومة والبرلمان في كشمير .
 - محاولات للهجوم على مقار الأحزاب الكشميرية المشاركة في الانتخابات .
 - محاولات لاغتيال الساسة ورجال الحكومة والأحزاب والنشطاء السياسيين الهنود .
 - هجمات على المتعاونين مع السلطات الهندية .
 - زرع الغام في الطرق التي تسلكها سيارات الأمن والجيش الهندي .
 - مواجهات في الميادين مع قوات الأمن الهندية .
 - هجمات على الرافضين لنشاط حركة المجاهدين .
 - هجمات قروية .

وفيما يلي نقدم عرضا تحليليا لأهم هذه الأنشطة :

تحليل نشاط حركة المجاهدين في كشمير من خلال العمليات البارزة للحركة .

- ١- محاولات اختراق الحد الفاصل بين كشمير الحرة وكشمير الخاضعة للسيطرة الهندية .

جدول رقم (٨ - ١)

محاولات اختراق خط السيطرة بين كشمير الحرة وكشمير الخاضعة للسيطرة الهندية من جانب عناصر حركة المجاهدين في كشمير خلال عام ٢٠٠٢

الشهر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	الإجمالي
عدد لعمليات	٣	٢	١	٥	١	١	٥	١	٢	١	١٥

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (٨ - ١) أن الفترة من فبراير إلى أبريل لم تسجل فيها أي عمليات اختراق، ويرجع ذلك إلى أنها الفترة التي شهدت تصعيدا عسكريا على الحدود بين الهند وباكستان مما جعل اختراق خط السيطرة مسألة شديدة التعقيد والحساسية، خاصة مع الالتزام الرسمي الباكستاني بمنع التسلل عبر هذا الخط من أجل تجنب وصول التصعيد العسكري مع الهند إلى المواجهة العسكرية الشاملة.

أما شهر أغسطس فقد شهد أكبر عدد من محاولات اختراق خط السيطرة الأمر الذي أدى إلى عودة التوتر على الحدود بين الهند وباكستان، ثم بدأت مرحلة من الهدوء النسبي ومن ثم سجل شهر سبتمبر حالة اختراق واحدة وسجل شهر أكتوبر حالتين، بينما سجل شهر نوفمبر محاولة واحدة .

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن المحاولات المذكورة هي المحاولات التي شهدت مواجهة بين المجاهدين والسلطات الهندية، ومن ثم فيمكن افتراض وجود محاولات أخرى ناجحة لاختراق خط السيطرة، إلا أنه لا توجد معلومات محددة حول تلك المحاولات .

٢- الهجوم على معسكرات للجيش الهندي في كشمير:

شهد عام ٢٠٠٢ عدة محاولات للهجوم على معسكرات للجيش الهندي منها تسع محاولات مؤكدة يوضحها الجدول التالي.

جدول رقم (٨-٢)

محاولات الهجوم على معسكرات الجيش الهندي من جانب عناصر حركة المجاهدين

خلال عام ٢٠٠٢

لشهر	مايو	يونيو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	الإجمالي
عدد العمليات	٢	١	٢	١	١	٢	٩

وجدير بالذكر أن هذا النمط من العمليات يمثل تحولا في استراتيجية الحركة، بهدف الحصول على الأسلحة من هذه المعسكرات لإعادة استخدامها في المواجهة مع الجيش الهندي وقوات الامن الهندية، وهو ما يمثل محاولة لتعويض مصادر التسليح التي فقدتها الحركة .

٣- الهجوم على مراكز الشرطة الهندية :

جدول رقم (٨-٣)

العمليات المسجلة لهجوم عناصر حركة المجاهدين على مراكز الشرطة الهندية

من جانب حركة المجاهدين في كشمير خلال عام ٢٠٠٢

لشهر	مايو	يونيو	أغسطس	سبتمبر	نوفمبر	الإجمالي
عدد العمليات	٢	١	٢	٢	٢	٩

ويأتى هذا النمط من العمليات في نطاق التحول السابق الإشارة إليه بهدف إضعاف معنويات قوات الأمن الهندية وإرباكها، وبالتالي إضعاف قدراتها على القيام بالمهام المكلفة بها ضد حركة المجاهدين، كما أن الحصول على السلاح كان هدفا واضحا في بعض هذه العمليات حيث أشارت بعض المصادر إلى سرقة بعض الأسلحة والذخائر من هذه المراكز.

٤ - استخدام الأتغام ضد الجيش الهندي

في إطار هجماتها على الجيش الهندي استخدمت حركة المجاهدين الأتغام لتفجير بعض المركبات التابعة للجيش الهندي، ومن أهم العمليات التي أمكن رصدتها في هذا الإطار: انفجار لغم في سيارة للجيش الهندي في ٢٣ أبريل على طريق سارينجار - جامو السريع وانفجار لغم في سيارة للجيش الهندي في باهيلجام جنوب شرقي سارينجار في ٢٨ يونيو وانفجار لغم في سيارة تابعة للإدارة العسكرية الهندية في كشمير في قرية كاشادورا في

١٣ أغسطس، كذلك انقصر لغم في منطقة ترال على بعد ٤٠ كم من سارينجار أتنا، مرور مجموعة من الجنود الهنود عليه نتج عنه مقتل خمسة جنود هنود.

وتعكس الأنشطة السابقة تنوع السياسات والأدوات المستخدمة من جانب حركة المجاهدين في كشمير ضد الجيش الهندي الأمر الذي يعنى انه يمثل هدفا محوريا لعملياتها في كشمير. غير أن المسئولون الهنود لم يعلنوا عن كل العمليات التي تعرض لها الجيش، ومن ثم يمكن القول أن عدد العمليات المنفذة من قبل الحركة يتجاوز الأرقام المعلنة، وعلى سبيل المثال فقد أشار أحد التقارير الهندية أن عدد الألقام التي تم ضبطها في كشمير قدرت بحوالي ١١٠ لغم أرضي، إلا أن المقارنة مع عدد الألقام التي تم ضبطها في سنوات ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١ والتي بلغت ٢٦٤، ٣٨٦، ٣٠٥ على التوالي، تبين انخفاض العدد المتاح من الألقام لقوات المجاهدين، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء عدد من العوامل، منها انخفاض العدد المتاح من الألقام لقوات حركة المجاهدين، أو ازدياد الحرس من جانب هذه القوات على ذخائرها نتيجة ضعف مصادر التعويض، أو انخفاض كفاءة القوات الهندية.

٥ - هجمات على المعابد الهندوسية وقوافل ومعسكرات الحجاج الهندوس

شهد عام ٢٠٠٢ تنفيذ عدد من العمليات ضد المعابد الهندوسية وقوافل ومعسكرات الحجاج الهندوس في كشمير، كان أبرزها الهجوم متعدد راجوت (مارس، نوفمبر)، ومعبد بانشتكار (نوفمبر) والهجوم على قوافل الحجاج الهندوسى (أغسطس) والهجوم على معسكر للحجاج الهندوسى (نوفمبر)، وانفجار قنبلة على متن حافلة للحجاج الهندوسى (أكتوبر).

والواقع أن هذه الهجمات وعن كانت هجمات متكررة خلال الأعوام السابقة وفقا للمصادر الهندية، إلا أنها تحمّل في طياتها بعدا خطيرا فيما يتعلق بتوجهات حركة المجاهدين نحو أصحاب الديانات الأخرى، فالأصل هو أن الإسلام يحترم أصحاب هذه الديانات، كما أن الأيديولوجية المعلنة للحركة تشير إلى احترامها لأصحاب الديانات الأخرى بما فيهم الهندوس طالما أنهم لا يتخذون مواقف معادية ضد المسلمين. ويبدو أن القيام بهذه العمليات ضد المعابد الهندوسية والحجاج الهندوس يأتى ردأ على ما تعرض له المسلمون من أعمال قتل وعنّف في بعض الولايات الهندية الأخرى، حيث تزامنت هذه العمليات تقريبا مع التوترات التي شهدتها بعض الولايات الهندية بين الهندوس والمسلمين، والتي ألفت خسائر كبيرة بالأقليات المسلمة في هذه الولايات. كما يمكن تفسير هذه الهجمات باعتبارها ردأ على الموقف المتشدد الذي اتخذته المجلس الهندوسى العالمى تجاه تطورات الأوضاع في كشمير، والذي نظم العديد من المظاهرات الحاشدة في المدن الهندية للضغط على الحكومة الهندية للقيام بعمل عسكري كبير ضد باكستان وفي كشمير على وجه التحديد. وأيا كان الدافع لهذه العمليات، فإنها برأى الباحث قد جات في وقت غير مناسب، لأنها قدمت لوسائل الإعلام الهندية وللسياسة الهندية الفرصة المواتية لزيادة حملتها الدولية على المقاتلين في كشمير والتأكيد على أنهم مجرد منظمات إرهابية.

٦. الأنشطة المتعلقة بالانتخابات الكشميرية

يقوم موقف الحركة على معارض إجراء أية انتخابات هندية في القسم الواقع تحت السيطرة الهندية، يدعى أن الهدف الهندي الرئيسى من تلك الانتخابات هو محاولة احتواء القضية الكشميرية وترسيخ شرعية وجودها في كشمير. وفي هذا الإطار، عارضت الحركة بشدة الانتخابات البرلمانية التي أجريت في سبتمبر ٢٠٠٢، كما سعت إلى إفساد هذه الانتخابات من خلال القيام بعدد من العمليات بهدف تعطيلها أو معاقبة المشاركين فيها من أبناء الشعب الكشميرى في هذا الإقليم.

ومن ثم فقد شهدت الفترة من شهر يونيو وحتى شهر نوفمبر (٢٠٠٢) العديد من الأنشطة شملت:

- الهجوم المباشر على الحملات الانتخابية.
- الهجوم على مقار الأحزاب المشاركة في الانتخابات، فقد تعرض المركز الرئيسى لحزب المؤتمر الهندي لهجوم في

سربنجار، كما تعرض مقر حزب المؤتمر الوطني في ذات المدينة لهجوم مماثل: ١٧/٩/٢٠٠٢.

- تهجم على منازل ومقار بعض الناشطين السياسيين الحزبيين ومحاولة اغتيال بعض الشخصيات الحزبية والوزارية المهمة في حكومة كشمير خاصة المرشحين في الانتخابات.

- الهجوم على مراكز الاقتراع كما حدث في بونف، وراجوري، وهيراجار، ودودا، وساريجار، وجامو، وبعض المراكز الأخرى في المناطق النائية.

ويوضح الجدول رقم (٨-٤) عدد العمليات الموجهة إلى الناشطين السياسيين في الأحزاب السياسية بكتشمير المارعة لتهدئة

جدول رقم (٨-٤)

عمليات حركة الجهاد في كشمير الموجهة إلى الناشطين السياسيين الحزبيين

في الإقليم الكشميري الواقع تحت السيطرة الهندية خلال عام ٢٠٠٢

معرضون للإسلاميين	حزب المؤتمر الهندي	حزب لشعب التديمقراطي	حزب المؤتمر الوطني
٣	١	١	٢

نلاحظ أن حوالي ٤٠٪ من هذه العمليات قد حدثت خلال الفترة من يونيو إلى سبتمبر ٢٠٠٢، وهي الفترة التي شهدت الاستعدادات لإجراء الانتخابات البرلمانية. مما يعني أن الهدف الرئيسي لتلك العمليات قد تقتل في غاية الضغط على الناشطين السياسيين لمنعهم من المشاركة في هذه الانتخابات. وقد تال حزب المؤتمر الوطني المذكور أكبر عدد من هذه العمليات كما هو موضح بالجدول السابق، والتي ضالت عمداً من قيادات الحزب على مختلف المستويات.

٧- قتال المدن:

كانت المعارك التي خاضتها حركة المجاهدين ضد قوات الأمن الهندية من أبرز أنشطة الحركة خلال عام ٢٠٠٢، ويوضح الجدول رقم (٨-٦) أهم هذه المعارك ومواقع تنفيذها. وقد تم استبعاد المعارك التي وقعت في نطاق بعض المدن والتي كانت موجهة في الأساس لإعاقة إجراء الانتخابات، باعتبار أنه قد سبق الإشارة إليها. كما إن اعتمادنا في تحديد عدد القتلى على الأسلوب الذي اتبعه المقاتلون وهو تبادل إطلاق النار مع قوات الأمن الهندية مباشرة، وإنه طويلة نسبياً وحصلت في بعض الحالات إلى أنى عشر ساعة.

جدول رقم (٨-٦)

عمليات قتال المدن التي قامت بها حركة المجاهدين في كشمير

ضد قوات الأمن الهندية خلال عام ٢٠٠٢

شهر	مازين	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
عدد العمليات	١	١	٣	٦	٣	٢	١	١

ويلاحظ على تلك المعارك:

- أنها تقوم على المواجهة المباشرة بين المقاتلين من حركة المجاهدين وقوات الأمن الهندية، وعادة ما كانت تقع في الميادين الرئيسية بالمدن. ولا شك أن الهدف السياسي من هذه العمليات قد تقتل في الإعلان المباشر، لوضوح عن استمرار نشاط الحركة رغم كل الضغوط والصعوبات التي تواجهها، والمنشورات الجديدة التي تضع حدوداً لنشاطها.

- وعلى مستوى آخر هدفت تلك العمليات إلى إنبعاث معنويات قوات الأمن الهندية وأنماكمه على عدد قدر

قوات الأمن الهندية على اخفاظ على الأمن حتى في المدن الرئيسية التي تنشر بنوآجد أمنى كبير.

- كذلك تحمل هذه المواجهات رسالة رد واضحة من جانب قوات حركة المجاهدين عن الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبتها قوات الامن الهندية في حق أبناء الشعب الكشميري، وبهي انتهاكات سجلتها منظمات وجماعات حقوق الإنسان الدولية والمحابة. وجماعات حقوق الإنسان الهنديه.

- ان هذه المعارك والتي تقع داخل كشمير ذاتها وبعيدا عن الخط الفاصل بين كشمير الهندية وكشمير حرة، توضح أن القضية لكشميرية وإن كانت تتداخل مع العلاقات الباكستانية الهندية في بعض الجوانب إلا أنها تتمتع بفرق من التمايز والاستقلالية عن سائر العلاقات.

- تركزت هذه المعارك في مدينة سارنجار العاصمة الصيفية لكشمير وهي مركز نفل مهم في نطاق ولاية كشمير، الأمر الذي يعطي لهذه المعارك مستوى واسع في مختلف أنحاء الولاية.

٨- قتال القرى

شهدت بعض القرى لكشميرية عددا من العمليات العسكرية من جانب حركة المجاهدين. ووفقا لتسليمات المتاحه يمكن تصنيف هذه العمليات على النحو التالي:

أ - مواجهات مع عناصر من قوات الأمن الهندية.

ب - الهجود على منازل في بعض القرى التي رفض أنبأؤها المشاركة في تقديم المساعدة للمقاتلين.

ج - الهجوم على بعض المنشآت في القرى ومحاولة الاحتصاص بها كالمساجد والمدارس.

وإن كن النوع الأول من هذه العمليات قد وقع في مطلع عام ٢٠٠٢ إلا أن أسوعين الآخرين قد فهدا بدءا من شهر أغسطس، خاصة في قرى دوانان، ومنجا كوت، وجان وده، وودوا سان، وادهامور وكلفا في منطقة حاور، والملاحظ أن معظم سكان هذه القرى من المسلمين، الأمر الذي يشير التساؤل حول الأسباب التي أدت إلى قيام مقاتلي حركة المجاهدين بهذه العمليات، وقد رى بعض المحللين أن هذه الهجمات قد عادت إلى الأسباب التالية:

دحول تمرد كبير من المقاتلين الأفغان إلى كشمير الأمر الذي دفع السكان إلى عدم تقديم الدعم والمساعدة لهم بوسفهم تحريا.

رفض بعض سكان القرى، الاضرار في أعمال العنف.

- حاجة بعض المقاتلين إلى بعض الاحتياجات الأساسية كإضعام المال، الأمر الذي دفعهم إلى انفسد، مثل هذه العمليات، خاصة مع ضعف مصادر تمويل مناصهم.

ومن ثم فمثل هذا النوع من العمليات يمثل تحولا سلبيا في نشاط بعض فصائل حركة المجاهدين، يمكن أن نتج عنه بعض التداعيات السلبية على أنشطة الحركة، خاصة انتقادهها التعاطف الشعبي اللازم لهذا النشاط، وتؤسر نرسمة حصد لاستخدام تلك العمليات من جانب السلطات الهندية لتسويه حورود الحركة حتى المستوى الإعلاني الداخلي والخارجي لتسويه حركة المجاهدين.

٩- الإضراب العام

شهدت كشمير ثلاثة إضرابات عامة غطت جميع أنحاء الجزء الخاضع من كشمير الهند، وحدثت كلها، باء على دعوة من حركة المجاهدين لانبأ، الشعب الكشميري أدت إلى حدوث حالة من الشلل أثناء في عدد من المدن والمناطق الكشميرية في كشمير، وهذه الإضرابات العامة الثلاثة هي:

إضراب عام في يوم الشهيد في ٢٠٠٢/٧/١٣.

- إضراب عام لمقاطعة الانتخابات التي أخرجتها السلطات الهندية. وقد اختلف موعد هذا الإضراب من منطقة لأخرى تبعاً لمراحل إجرا، الانتخابات خلال الفترة أكتوبر - نوفمبر ٢٠٠٢.

- إضراب عام في ٢٠٠٢/١٢/١٩ استجابة لدعوة حركة المجاهدين بعد صدور حكم بإعدام ثلاثة من الكشميريين الذين اتهمتهم السلطات الهندية بالاشتراك في حادث الاعتصام على الرلمان الهندي بنيدلهي في ديسمبر ٢٠٠١.

وتلاحظ أن أداة الإضراب العام وإن كانت أداة غير عسفة في الأساس، إلا أنه كان لها بعض التداعيات

تسببية في بعض الحالات تلك المتخذة بالحركة الملتصقة به من بعضهم الاستشهاديين الأبرز، أو جسدياً
بأرائهم، بالإضافة إلى دخول الحركة في مواجهات مع قوات الأمن الهندية التي سعت إلى قتل هذه الأضرابيات.

عدد القتلى من حركة المجاهدين في جامو وكشمير خلال عام ٢٠٠٢

بلغ عدد القتلى من المجاهدين في جامو وكشمير خلال عام ٢٠٠٢ وفقاً للمصادر الهندية ١٥٥ فتلاً عندهم
٩٠٠ من الأجناب بنسبة ٦١٪ من إجمالي القتلى بانخفاض نسبتته ٢٥٪ عن عام ٢٠٠١ الذي شهد وقوع ٢٠٢٠
فتلاً، إلا أن نسبة الأجناب من القتلى قد زادت وزيادة حقيقته من ٥٨.٨٪ عام ٢٠٠١ إلى ٦١٪ عام ٢٠٠٢،
والملاحظ على الأرفق، التي أبرزتها استطلاعات الهندية (أنظر جدول رقم ١٦)، أن عدد القتلى كان أقل من عام
٢٠٠٠، إلا أنه اعلى من الأرفق الواردة عن السنوات من ١٩٩٠ وحتى ١٩٩٩. كتب ملاحظ على هذا الأرفق
التصاعد المستمر لأعداد القتلى من الأجناب وفقاً لهذه المصادر، إذ تشهد نسبتهم تصاعداً مستمراً، بالمقصد
بالأجناب هنا هم الباكستانيون والأفغان وغيرهم من المقاتلين من الدول الإسلامية الأخرى.

ويمكن تفسير انخفاض عدد القتلى في عام ٢٠٠٢ مقارنة بعام ٢٠٠١ استناداً إلى عدة احتمالات، منها
انخفاض عدد العمليات أو تطور كفاءة القواتين من حركة المجاهدين في التعديل مع قوات الأمن الهندية، أو
انخفاض كفاءة القوات الهندية، والأرجح عند أن الاحتمال الأقرب لتفسير هذه الظاهرة هو انخفاض عدد العمليات
حين شهدت الفترة محل البحث ضعفًا دوليًا وإقليمية تشهدها على القوى المساندة لحركة المجاهدين
وبصفة عامة، تشير بيانات الجدول رقم ١٦ إلى عدد من الملاحظات الهامة:

- أن الاتجاه العام لأعداد القتلى من المجاهدين في الفترة من (١٩٩٩ - ٢٠٠٢)، هو الاتجاه نحو التصاعد في
الأساس، الأمر الذي يعكس الأثرزاد المستمر في العمليات التي يقوم بها المجاهدين في كشمير ضد القوات الهندية.
- أن أكثر السنوات تصاعداً منذ عام ٢٠٠٠ وحتى أكتوبر ٢٠٠٢، هي عام ٢٠٠١ الذي شهد وقوع ٢٠٢٠
فتلاً بارتفاع قدره ٢٥٪ عن عام ٢٠٠٠.
- إن عام ٢٠٠٢ قد شهد انخفاضاً في عدد القتلى بنسبة ٢٥٪ تقريباً من أعداد القتلى في عام ٢٠٠١.
- التصاعد المستمر لأعداد القتلى من حركة المجاهدين الأجناب حتى وصلت نسبة هؤلاء في عام ٢٠٠٢ إلى ٦١٪
من إجمالي القتلى.

جدول رقم ٨١ - ١٦

عدد القتلى من حركة المجاهدين في جامو وكشمير حتى ٣١ أكتوبر ٢٠٠٠

سنة	إجمالي عدد القتلى الذين قتلهم قوات الأمن الهندية	عدد القتلى الأجناب الذين قتلهم قوات الأمن الهندية	نسبة قتلى الأجناب
٢٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠	١٠٪
٢٠٠١	٢٠٢٠	١٢١٢	٦٠٪
٢٠٠٢	١٥٥	٩٠	٥٨٪
٢٠٠٣	٢٠٠	١٢٠	٦٠٪
٢٠٠٤	٢٠٠	١٢٠	٦٠٪
٢٠٠٥	٢٠٠	١٢٠	٦٠٪
٢٠٠٦	٢٠٠	١٢٠	٦٠٪
٢٠٠٧	٢٠٠	١٢٠	٦٠٪
٢٠٠٨	٢٠٠	١٢٠	٦٠٪
٢٠٠٩	٢٠٠	١٢٠	٦٠٪
٢٠١٠	٢٠٠	١٢٠	٦٠٪
٢٠١١	٢٠٠	١٢٠	٦٠٪
٢٠١٢	٢٠٠	١٢٠	٦٠٪
٢٠١٣	٢٠٠	١٢٠	٦٠٪
٢٠١٤	٢٠٠	١٢٠	٦٠٪
٢٠١٥	٢٠٠	١٢٠	٦٠٪
٢٠١٦	٢٠٠	١٢٠	٦٠٪
٢٠١٧	٢٠٠	١٢٠	٦٠٪
٢٠١٨	٢٠٠	١٢٠	٦٠٪
٢٠١٩	٢٠٠	١٢٠	٦٠٪
٢٠٢٠	٢٠٠	١٢٠	٦٠٪
الإجمالي	١٠٠٠٠	٤٦٣٦	٤٦٪

من ناحية أخرى أوردت سلطات الأمن الهندية قائحة ببعض أسماء القتلى من باكستانيين خلال عام ٢٠٠٢ تبعا للمنظمات التي تنمون إليها، ويوضح الجدول رقم (٧-٨) توزيع هؤلاء القتلى.

جدول رقم (٧-٨)

توزيع القتلى الباكستانيين وفقاً لانتمائهم السياسية، خلال عام ٢٠٠٢

منظمة تعدد	لشكرية	جوان محمد	بدر	حركة المجاهدين	حزب المجاهدين	غير محدد
٣٠	٦٥	٩	٢	١	١٦	

من الواضح من خلال البيانات الواردة في الجدول تسابق أن أكبر عدد من القتلى هو من منظمة لشكر طيبة ثم جيش محمد. في حين جاء حزب المجاهدين في الترتيب الأخير. ولا يمكن القول من خلال هذه البيانات أن منظمة معينة أو فصلاً معيناً من الفصائل التي تتكون حركة المجاهدين هو الأكثر نشاطاً. نظراً لأن عدد القتلى الذين لم يتم تحديدهم من حيث الانتماء، منظمة معينة يعطى إلى ٤٢ قتلاً وهو يقرب من إجمالي العدد الذي تحدد انتمائه وهو ٤٥ قتلاً، إلا أن هذا النصف يؤكد ما سبق أن اثبتنا أنه في موضوع سابق حول طبيعة اتنا. الهيكلية حركة المجاهدين الأقرب إلى التنظيم 'مخفون' الذي يتكون من عدة فصائل منفصلة عن بعضها البعض، وتتمتع بقدر كبير من حرية الحركة في إطار تحقيق أهداف معينة.

تحليل نشاط حركة المجاهدين من خلال الأسلحة والذخائر التي تم ضبطها من جانب السلطات الهندية

يوضح الجدول رقم (٨-٨) كميات الأسلحة وأنواعها التي قامت قوات الأمن الهندية بضبطها في جامو وكشمير خلال السنوات من ١٩٩٠ إلى أكتوبر ٢٠٠٢. ونشير فمناً إلى بعض الملاحظات التي يمكن استخلاصها من البيانات الواردة في الجدول:

- ١- تنوع الأسلحة التي تستخدمها حركة المجاهدين في كشمير إذ تشمل: بنادق هجومية، قنابل يدوية، ذخائر مدفعية، قاذفة صواريخ، بنادق قنص، مدافع مورنار، مسدسات، أجهزة لاسلكي، قنابل يدوية، ذخائر متنوعة، ألغام مضادة للأفراد والعربات، مدافع مضادة للطائرات، قاذفات لهب، الغم ومنتفحات منطوية. وهذا التنوع في الأسلحة يرجع إلى تنوع العمليات التي تقوم بها إلى مدى نواقر مصادر التمويل و تسليح.
- ٢- أن الاتجاه العام للكلمات المضبوطة من الأسلحة خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠١ هو الاتجاه نحو التصاعد المستمر للكلمات المضبوطة من معظم أنواع الأسلحة الشرجة في الجدول، وهو ما قد يعود إلى أحد أمرين، الأول هو زيادة كفاءة قوات الأمن الهندية في ضبط الأسلحة، والثاني هو زيادة الأسلحة المتاحة لقوات المجاهدين، أو للأمرين معاً.
- ٣- أن مقارنة بيانات عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ تكشف أن الاتجاه العام هو انخفاض كميات الأسلحة المضبوطة من كافة الأنواع، وينسب مرتفعة. تغلب في بعض الأنواع إلى ما يزيد عن ٥٠٪ مما تم ضبطه عام ٢٠٠١. وهو ما يمكن تفسيره بانخفاض كميات الأسلحة التي حصلت عليها قوات المجاهدين خلال عام ٢٠٠٢. أو بزيادة حرصها على الاحتفاظ بهذه الأسلحة نظراً لعدم تميزها، أو انخفاض عدد العمليات، حيث أن ضبط هذه الأسلحة عادة ما يتم في أعقاب المواجهات التي تقع بين المجاهدين وقوات الأمن الهندية.

خاتمة:

وأخيرا نشير إلى عدد من الملاحظات العامة بشأن حركة المجاهدين في كشمير

أولاً: إن حركة المجاهدين في كشمير استمرت في ممارسة نشاطها في كشمير بالرغم من الظروف الدولية والإقليمية والعاطلة لضعف التسيير واحتجتها، والتي تشكلت في مجملها فبراً على هذا النشاط، إلا أن الحركة استطاعت أن تنكف بدرجة أو بأخرى مع هذه الظروف في حدره الإسكانات المتاحة

ثانياً: كان لهذه الظروف تأثيرها على استراتيجية حركة المجاهدين، فقد تعددت أساليب تربية النشاط وتوجيهاته بصورة واضحة خلال عام ٢٠٠٢. ويمكن القول أن العوامل الدخلة لم نقل في تسييرها على نشاطها المحركة عن العوامل الدولية والإقليمية، فقد تميزت العوامل المتعلّقة بالحرارة الاستجابات البرلمانية في الجزء المخاض للسيطرة الهندية على الحركة القبية بسرعة معينة من الانشطة فقت صبح جراً هذه الاستجابات أو تعطيلها أو أخذ من مشاركة المواطنين لكشميريين منها إلى أقل عدد ممكن

ثالثاً: بدأت تظهر بعض التوجهات عبر المروسة من قبل بعض فصائل الحركة خاصة الفصائل ذات الصلة بحركة طالبان، حيث قامت الحركة فيما حصة سكان بعض القرى للاستسلام على الطعام وأعمال أخرى أمور لا تقل في إنها تسي إلى محركة ما له سنة تدركها ومنعها، كما أدى دخول بعض العناصر الاجساد إلى صفوف الحركة التي تمنع التأييد والمساندة الشعبية اللازمة لنشاطها في بعض المناطق

رابعاً: لم تعد حركة المجاهدين في كشمير أي أدبيات توضع موقفها من بعض القضايا السياسية الهامة، والتي تعولت لانقادات صادده من قبل القوى العديدة لها، مثل موقفها من التعددية السياسية والديمقراطية والرأى

خامساً: واجهت الحركة ضعفاً في مصادر التمويل بعد الإجراءات التي اتخذت من العديد من دول العالم بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٧٣. وقد أدت تلك الإجراءات التي حدثت تحول في نوازل القوى داخل كشمير حيث تراحت العمليات التي كانت تقوم بها الفصائل التي تعتمد في نشاطها على الدعم الخارجي كحركة المجاهدين، في حوز برز سببها نشاط الفصائل المعتمدة على مصادر تمويل ذاتية كشبكة طبيب وجيش محمد، كما تراجع نشاط حزب المجاهدين الذي أعلن عن مبارزة لتفاوض من خلال إعلانه وقف مؤقت لإطلاق النار من جانب واحد في شهر مايو إلا أن هذه المبادرة لم تنشر شيئاً محدداً.

سادساً: بدأت بعض الينابيع الأولية للحدوث تحول في بعض جوانب استراتيجية الحركة عبر منيا المتحدة باسم جيش محمد الذي أثار إلى إمكانية نقل العمليات إلى سائر أنحاء الهند وأنه لعدة من الإسكانات والموارد التي تسمح له بالاستمرار في صحارية الهند لعدة خمس سنوات قادمة، وأن كانت هذه الردية على ما يبدو قد حصره على هذا الفصيل حيث لم يذكر أي جماعة كشميرية أخرى أي رأي في هذا الشأن.

سابعاً: يبقى أن نشير إلى أن حركة المجاهدين في كشمير: إن جنازات بعض العقيدت من ظل النظر في العقيدة التي أحاطت بها بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ إلا أن مستقبل الحركة ظل غامضاً حيث أن الآثار اثرية على المتغيرات الجديدة دولياً وإقليمياً بالنسبة لنشاط الحركة لم تسبلر في صورته النهائية بعد.

الهوامش

- (١) د. السيد عمر، 'سياسات القوى السياسية الداخلية في كشمير'، في: د. محمد السيد سليم، د. محمد سعد أبو عامود (محرران)، 'لغة السياسة الكشميرية، القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية، كلية الاقتصاد جامعة القاهرة، ٢٠٠٢-٢٠٠٤، ص. ١٣٣.
- (٢) د. طاهر أمين، 'القاومة الشعبية في كشمير: اجدود التطور الحياتي، ترجمة محمد الصافي، (إسلام آباد: معهد الدراسات السياسية، ١٩٩٦)، ص. ٧٨، ص. ٨٧.
- (٣) د. محمد سعد أبو عامود، 'الإشكاليات الجديدة للأمن في آسيا'، في: د. محمد السيد سليم (محرر)، آسيا والتحول الاجتماعي، القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية، كلية الاقتصاد، العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨، ص. ١٦.
- (4) adl.net
- (5) hakat-ul-mujahideen
- (٦) د. طاهر أمين، مرجع سابق، ص. ١١٦ - ١١٧.
- (7) suba chandran, "kshmir:issues and actors",
<http://www.ipes.org/issues/articles/569kassuba.html>
- (8) adl.net.op.cit
- (9) www.ibid.com
- (10) Suba Chandran, "The Hizbul Mujahideen",
<http://www.ipes.org/issues/articles/405kas:suba.htm>
- (١١) د. طاهر أمين، مرجع سابق، ص. ١١٦ - ١١٧.
- (١٢) www.adl.net.op.cit
- (13) Suba Chandran, "Militant Groups In Kashmir: An Analysis",
<http://www.ipes.org/issues/articles/258ipsuba.html>
- (١٤) د. السيد عمر، مرجع سابق، ص. ١٣٤ - ١٣٥.
- (15) <http://mag/en/AshokKrishna>
- (16) www.ipee.org/issues/articles/566terkrishna.html
- (١٧) د. طاهر أمين، ص. ١١٨ - ١١٩.
- (18) Suba Chandran, "The Hizbul Mujahideen", op.cit.
- (19) Suba chandran, "Militant Rroups in Kashmir", op., cit.
- (20) Harkat-ul-Mmujahideen, op., cit.
- (21) adl.net, op.cit
- (22) Harkat of Mmujahideen, op., cit.
- (23) Suba Chandran, "Recent Development in Kashmir, IBID, Articles 401.

- ٢٤٤: راجع خطاب الرئيس برديري مشرف ونس باكستان إلى الأمة، إسلام، آذار، ١٢/٨/٢٠٠٢
 مديرية الأعلام والمطبوعات، وزارة الإعلام.
- ٢٥١: حول الضغوط الهدمية على باكستان أنظر طارق عادل الشيع "العلاقات الهدمية الباكستانية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد: ١٤٧١، يناير ٢٠٠٢، ص ١٣١، ص ١٣٤.
- ٢٦: أنظر موقع BBC على الإنترنت (<http://www.bbc.com>) بتاريخ ١٧/٨/٢٠٠٢.
- ٢٧: اعتمداً في وصف نشاط حركة المجاهدين على: موقع شبكة BBC لإخبارية على الإنترنت، وموقع شبكة CNN للإخبارية (<http://www.cnn.com>)، وجرسني: الأهرام، القاهرة، المساء: للثبته، خلال عام ٢٠٠٢.

www.alkottob.com

www.alkottob.com



الحركات الإسلامية: الأفكار والرؤى

جزء خاص عن أفكار ورؤى أسامة بن لادن

إملايح تطور خطاب بن لادن قبل وبعد سبتمبر ٢٠٠١

تعتبر حملات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ على نيويورك وواشنطن قفلة البداية الحقيقية في تعريف العالم على أسامة بن لادن، ليس فقط من زاوية كونه زعيم تنظيم "قاعدة الجهاد" التي يادعها الولايات المتحدة الأمريكية في حربها الشاملة على الإرهاب، ولكنها كانت أيضاً نقطة البداية للتعرف على التصورات والرؤى لأفكار التي يعملها بن لادن وبشكل غير عادي، سواءه الحركية من مختلف القضايا العملية، فمنذ ذلك الوقت، وبالتحديد منذ ٧ أكتوبر ٢٠٠١، تاريخ العزو الأمريكي لأفغانستان، حيث التقى بن لادن ومعه نائبه المصري ابن الظواهري والمنحدت الإعلامي باسم تنظيمه الكوكتي سليمان أبو غيث كلمات ثلاث تتجسد في ذلك الحرب، اعتم زعيم القاعدة بطور واضح على أفكاره وتصورات ورواه في رسائل وكلمات وخطب وجهها عبر وسائل الإعلام المختلفة على قنوات إخبارية متنافسة.

لقد كانت تلك هي المرة الأولى التي بناه فيها خطاب بن لادن باللغة العربية موجة عبر رسالة إعلامية واسعة الانتشار، هي قناة الجزيرة الفضائية، بهدف الوصول إلى أوسع جمهور ممكن سواء كان عرباً أو مسلماً أو غربياً وأيضاً بصفة عامة، وعقب ذلك الخطاب "التمشيني والتأسيسي" التفسير الذي أتاه زعيم القاعدة، شهدت السنوات الأربع التي تلتها نحو ٢١ رسالة وكلمة وخطاباً ومقابلة وجهها بن لادن باللغة العربية وتم نقلها عبر وسائل إعلام وأصلا عربية، بينما أخرى في نفس الفترة حوارين صحيفيين فقط مع صحيفتين باكستانيتين نشرتا باللغة الإنجليزية فضلاً عن الأردية، ويبدو بذلك حجم المادة المنشورة والمناقشة لأسامة بن لادن بعد هجمات سبتمبر ٢٠٠١ أكبر بكثير مما هو عليه ويستحق قبلها، فعدد الكلمات والبينات والرسائل والخطب والمقابلات التي أجراها بن لادن منذ نهاية الثمانينيات وحتى عام ٢٠٠٤ سلخ حوالي ٢٩ وثيقة باللغة العربية، ونحو ١١ مقابلة صحفية ونظرية لوسائل إعلام غير عربية، ويملك فان نحو ٢٤٪ فقط من تلك الوثائق المسبوبة لبن لادن باللغة العربية، وبعدها ٧ فقط، قد ظهر قبل هجمات سبتمبر، بينما ظهر بعدها نحو ٢٢ وثيقة بنسبة تقارب ٧٦٪ من إجمالي تلك الوثائق، وعلى الرغم من أن تركيز بن لادن على رسائل الإعلام الأجنبية غير العربية كان واضحاً قبل هجمات سبتمبر أكثر منه بعد، حيث أجرى قبلها ٩ لقاءات صحفية نشرت وأدبعت باللغة الإنجليزية قتل بسببه ٩٢٪ من إجمالي تلك

اللقاءات، بينما لم يجر بعد التحقيقات سوى الموردين لانتشار إيهاف مع صحفيين باكستانيين، مما يمثل نقف ٨ من إجمالي حوار الأجنسة.

وتوضح تلك المقارنة بين مرحلتين ما قبل هجمات سبتمبر وما بعدها أن اهتمام بن لادن قبل الهجمات كان يركز على محافظة الجمهور الغربي أكثر من الجمهور العربي المسلم. وهو ما أدى إلى تفتيش عدة أقاليم، بدءاً من الإعلام الغربية، وبالتحديد الأمريكية والبريطانية، على ما ألفه وأراد من خطبته وكلماته. مع وسائل إعلام ناطقة باللغة العربية بنسبة ٩ إلى ٧٠ ويبدو الوضع معكوساً بشدة في مرحلة ما بعد الهجمات، حيث بدأ واضح تركيز خطاب زعيم القاعدة على التوجه نحو الجمهور العربي والمسلم والذي حظى بكتابة الكلمات والرسائل بالخط، حيث أجرى ٢٢ منها باللغة العربية بينما أجرى بقية رسائل فقط باللغتين لإدراكه الأهمية مع مسيحيين باكستانيين جمهوره الرئيسي من مسلمي باكستان التي يحظى فيها بن لادن وأفكاره بشعبية واسعة. ومنذ أن هذا التعبير في توجه خطاب بن لادن بعد هجمات سبتمبر مقصوداً منه وبشكل حسن استراتيجيته في تمسكها مع الولايات المتحدة والتحول إلى هفنه إليها، حيث اتخذ التحريفيين والسعي لتعيينه أوسع قطاعات من المسلمين بالعرب حول العالم عند هذا التحالف مكاناً مركزياً في تلك الاستراتيجية، وهو ما حفنه ذلك التوجه. إلا غير من تلك الحقيقة وحده انقول بوجود «عربيات» ضخمة عند هجمات سبتمبر أثار أي وسيلة إعلام عربية للقاء بن لادن، وهو ما قد يفسر جزئياً، عند إجراء مثل تلك اللقاءات في هذه الفترة، مع ذلك، فمن الواضح أن توجه خطاب زعيم القاعدة محتفئ أشكاله إلى الجمهور العربي والمسلم باللغة العربية لم يتبع من وصول الفقه الأكبر من ذات المقاطع بصورة ثورية وببساطة إلى قطاعات واسعة من الجمهور العربي غير وسائل إعلامه التي انخرقت كل ما يتولى بن لادن وفعل في مقدمه الأياً، التي تضعها في مقدمه اهتمامها بعد هجمات سبتمبر.

كذلك يوضح تحليل خطاب بن لادن في مرحلتين ما قبل هجمات سبتمبر وما بعدها أن معدل تكرار رسائله وخطبته والقاءات زعيم القاعدة قد اختلف كثيراً، فالعدد الإجمالي لتشكّل الخطاب بعد هجمات العات في الفترة الممتدة منذ عام ١٩٨٨ تقريباً وحتى هجمات سبتمبر ٢٠٠١ بلغ ١٦ مرة، أي تعادل ١٦ مرة نسبتاً تقريباً، أما مرحلة ما بعد سبتمبر والتي بلغت ٢ سنوات وثلاثة شهور حتى حرم خطاب له في ديسمبر ٢٠١١ فقد شهدت ٢٤ مرة تحدث فيها زعيم القاعدة، أي أخرى لك من الخطب، مما جعل معدل تلك الخطبة يبلغ نحو ٧٥ مرة، نسبة تزداد. ومنذ المقارنة بين المرحلتين أن معدلات الحديث المتدنية لأن قد إادت في المرحلة التالية لهجمات سبتمبر أكثر من أربع مرات عن معدلات حديثه السنوية في المرحلة السابقة عليها، وأهل تفسر ذلك التغير الضخم بين المعدلات السنوية في المرحلتين بعد تفسيره في حالة الصراع والحرب المستخدمة التي انخرقت فيها بن لادن وتنظيمه وبعده بعد الهجمات مع التحالف الغربي على مستوى العالم كله، وهو ما دفع به إلى مزيد من الاهتمام بهذا المحور انخرقت في التعريبي المركزي في استراتيجيته لحرض هذا الصراع، وذلك الحرب.

كذلك فقد اختلفت الوسائل التي بث عبرها رسائله وخطبه وقد أتت في مرحلتين ما قبل هجمات سبتمبر وما بعدها، ففي المرحلة الأولى اقتصرت تلك الوسائل على التقليدية منها، أي الصحافة المكتوبة والتلفزيون والإرسال عبر الفاكس، أما في الفترة التالية فقد ظهر اهتمام خاص بالشبكة الدولية لتبليغها عبر الإنترنت، كوسيلة رئيسية في نقل خطاب بن لادن بالإضافة إلى استمرار الاهتمام بالفتوات التلفزيونية النصائية والوقوف عند من يتبعها عبر الصحافة المكتوبة أو الفاكس. ومنذ ما أصبح أن تفسر رسائله نقل خطاب زعيم القاعدة بين المرحلتين يعود في جز، معهم منه التي سببه نمو الاستفادة بالفتوات الاتصالية الأوسع التي توفرها المؤسسات المصارف الإلكترونية، مما أدى إلى مزيد من التواصل مع التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك فإن تكرار اللجوء إلى شبكة الإنترنت كقناة خطاب بن لادن قد ارتبط بظاهرة أوسع تمثلت في تركيز الحركات الدينية جهادية على الإنترنت كوسيلة للتعبير وبث الأفكار والنساج ذات الطابع الحركي باعتبارها سلاحاً مهماً تستخدمه في الحروب التي تخوضها مع ذلك التحالف وبينه، وهو ما أدى إلى تحول العمل على الإنترنت بنسبة للمنظمات والجموعات، الخرز السابع.

للحركات الجهادية لى ما أضحوا يطلقون عليه الجهاد الإلكتروني . وبغلا عن ذلك ، فقد مثل الإنترنت المرب المثلى لتلك التوعية من الحركات والأفراد من حاة الحصر الأضى المسددة تى واحد نعتى منها بعد حجات سبتمبر من الأجهزة الآمنة فى مختلف دول العالم .

وفى إطار ذلك اهتمام برسبنتى الاتصال الجاهرى الرنيسين ، التطريون والإنترنت ، فى نقل مختلف أشكال حجاب وعب القاعدة إلى أربع جمهور شك ، بدأ وأصبح مدى انشور لشقى ولعى الذى يمر به تقدم تلك الأشكال . فقد حرصت الجهات التى تعد المواد المنشورية والإلكترونية لى شه تقديم اسم القاعدة وخطاب شهاها على استخده كتسو من الوسائل والأساليب الفنية والتقنية لمطورة من أجل شغته لى أفضل صورة يمكنه وسوت مسخوع . وفى بعض المرات تم استخام وسائل المرح الإلكترونية والتلفزيونى ، مهور والأصوات ، الشعراون والرسوم والمخراط لإخراج لفدة المقدمة عبر شلفزيون أو الإنترنت بصورة تحظى بشو أربع قطاعات من جمهور المشاهير ، فبفصحى ، أو ترحيل ، سائل معينة لهذا الجمهور أو لجهات معينة . وفى هذا الإطار فقد لجأ بعبة القاعدة إلى الرد على ما تردد عن إشاعات حول رحبه أو عفره بضم متحدث تلفزيونية صامتة له فى رسالة من الظواهرى . هسا بتحولال فى منطقة حلبة عمرة فى مغانستن ، بما أكد صحبه الحسة والرد على تلك الإشاعات ، وشرع بعبد عن هذا الجانب لفى فى تقدم من لادن لى جمهوره عبر التلفزيون والإنترنت . شفه ظهر اهتمامه وأصبح بتفصيل ملبسه وهنته والظرفقة التى مجلس بها لمخاطب جمهوره : :وجه أو عبات برفسه الشهرة التى جابه ، بما فى ذلك الأقران التى مردها .

بذلك بعد وأضحوا أن مرحلة شها بعد حجات سبتمبر ٢٠٠١ قد مثلت مرحلة مختلفة لها فى طور حجاب . أسامة بن لادن من حيت الشكل والرسالة والجمهور المستهدف والتكرار السورى ، وه ما ارتبط به أبع تطور نواز فى مضمون ذلك الخطاب سبوتجدا إدرات التالية فى ذلك طر . الخاص بالفتاوى ، بوى بعبة القاعدة ، وافته وكما سبقت الإشارة ، فقد مثل الخطاب الفصير الذى الفاد بن لادن فى ٧ أكتوبر ٢٠٠١ ، ومع خطاب نابه لمسرى من الظواهرى وخطاب المتحدثات الإعلامى باسمه نظيمه التكوئى سلسل أو حبت تدعى الأرمه الجديدة فى شكل وعشرون خطاب بعبة القاعدة . فمن المهم هنا لفتقر لى بعد أربع من التحلى .

عبارة ، وحث أن تلك التكتبات كت فى الأتمل مرجعه من الفادة الإسلامى الثلاثة عبر مناقشات التلفزيون ، فمن الشغى أن يكون الشهور الأهل حركها : ه ، لى من كان بترجه كل من الفاد الثلاثة خطابه : حبت بده وأضحوا أن هبات عدة مخاطبين مختلفين فى التكتبات الثلاثة .

تكلمه بن لادن لم يرد فيها سوى مخاطبين اثنين : الأول هو كل مسلم وإنشاه هو أمريكا وشعبها . وبعد مخاطب بن لادن الأول ، لى كل مسلم . مرتين فى كلمه طالبه فمها ، أن بهت عبارة بته ١ . لإزالة لاشغل من جزيرة محمد صلى الله عليه وسلم ، أما لى . لى أمريكا وشعبها ، فقد وجه له بن لادن تهديد الذى نتافته وسائل الإعلام : أن تعلم أمريكا ومن يعصر فى أمريكا بالأتمل قبل أن بعته ، أنها من فلسطين وشغل أن تخرج جميع الجيوش الكفرة من أرض محمد . وبختلف أمخاطبون وبرد عدهده فى كلمه من الظواهرى حبت بدها بالأول وه "أمة الإسلام" ، لم ستقل بعدها صائره لى بعجهه لى مخاطب آخر هو "الشعب الأمريكى" الذى كور الحديث إليه خمس مرات . وبعدها انتقل إلى مخاطب ثالث هو "المسلمون" ، وحت كلمته بمخاطبة الأربع وهو الشهاب الحجاه والعننا ، الفاد دفون والمؤمنون لمجون لله ورسوله . وكما شغل بن لادن فقد كانت الرسالة لى وجهها الظواهرى إلى "أمة الإسلام" : "المسلمون" ، أنشاه لمجهد العلم ، الصادقون والمؤمنون المحبون لله ورسوله . فى مضافهم بأن يقفوا مع فئمة المسلمين الصابرين وأن يكونوا ، كما كن أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم ، عندا تحمعت عليه فرسى لإحزاب عى الفئمة . أما لشعب لأمريكى فقد وجه إليه الظواهرى سوا لى مائة كلمته فاه هو بالإجابة عليه بعدا ، وه : "لماذا كل هذا لعنا ، ضد أمريكا وشد إسرائيل ، لماذا كل هذا الكراهة فى قلوب المسلمين ضد أمريكا؟" . وبعد تقديمه إبعته على السؤال تنقل الظواهرى لى بعثر الشعب الأمريكى لى

فقد ربن بهجة أقل حدة كثيرا عن لهجة بن لادن من حرب خاسرة حدمت فقد فيها أمانك وتغدى لها أموالك. كما حدث من قبل في حروب أخرى في قبتهاء ولبان والصومال.

ما المتحدث باسم تنظيم القاعدة سليمان أبو غيث فقد اتفق مع الظواهري في البدء بتوجيه كسته التي الامة دون أن يضع لها أي صفة لاحقة بها كما فعل الظواهري بتحديدتها في "أمة الإسلام". ثم كرر توجيهه حديثه الى أمريكا و"الشعب الأمريكي" ثلاث مرات واحدة منهم يشرح فيها أسباب ما حدث في واشنطن ونينبورك يوم الاحدي عشر من سبتمبر من وجهة نظره. والمرتان الأخرين يوجه فيها التحذير للممثل في درجته لذلك الذي اطلق الظواهري من اعلان الحرب على أفغانستان وعلى المجاهدين بقيادة أسامة بن لادن. وانتقل أبو غيث بعد ذلك لكن يوجه حديثه إلى أمة المسلمة الإسلامية أمة المهدي أحمد محمد وأحفاد أبو بكر وعمر وخالد بن الوليد. ثم إلى أبناء الامة وشباب الامة ورجال الامة ونساء الامة. مقلدا أباهم الأخلاص. ومن حينئذ أمر الإيمان وهدى أهل الكفر. مؤكدا لهم أن داعي اجهد يشوهه.

بيد: والشعاع من ذلك أن القادة الإسلاميين الثلاثة قد حرصوا على مخاطبة أمريكا وخاصة شعبها بصورة متكررة نواحي مقصودها ما بين طرح تفسيره لهجمات واشنطن ونينبورك وبين تحذيره وتهديده لهم بدرجات متفاوتة. وربما يعكس ذلك التركيز الواضح على مخاطبة الشعب الأمريكي فهم القادة الإسلاميين الثلاثة لشعب أمريكا الأمريكيين مما حدث في واشنطن ونينبورك وإمكانية تعرضه وبلاذمه لأحداث وخسائر أخرى سواء في الحرب أو على هامشها. ومن ثم السعي إلى تعظيم تلك المخاوف خلقها الروح الغيبوية للشعب الأمريكي بما عرف عن ذلك من احتشامات التقصم. الرأي العام حول جدي الحرب في القضاء على الإرهاب. كذلك يبدو واضحاً أن اختلاف سميات المخاطبة الثاني في الكلمات الثلاث ما بين "الامة" و"كل مسلم" و"المسلمون" و"شباب المجاهد" وغيرها لا يعد سوى من قبيل التنويع والإجسال والتخفيس لكسان واحد هو "أمة المسلمين" مسلم ليس منتهت الثلاثة من مخاطبتها استنهاضها جميعاً أو بعض مكوناتها وتحريضه على حوض "المجاهد" معناه ضد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.

وعند النظر إلى بعض القضايا التي تضمنتها الكلمات الثلاث وفي مقدمتها زوية لعدة الإسلاميين الثلاثة للموقف الإنشائي حسنة ما بين الولايات المتحدة وأفغانستان ومن وأن أنهم الإرهابيون المسلمون عن تعسرات واشنطن ونينبورك. نجد أنها واحدة تقريباً مع اختلاف طفيفة في الصياغات. فهذه الومع في تقدير الجلال وبصياغة الظواهري إنما كان وصفاً اجتمعت فيه أنه الكفر عس لفة من المسلمين وفتنة المجاهدين والمواطنين. بزيادة لولايات المتحدة التي أثيرت على تلك الفتنة كما يقول بن لادن "حتى الدول التي تنسب إلى الإسلام". فيما كان يحدث - ولا يزال - هو معركة واضحة للملاحم والأطراف. معركة فضلة بين الإيمان والكفر. كما يحدثه أبو غيث. أدت إلى انقسام العالم بأسره إلى معسكرين لا ذلك لهما حسب تقدير بن لادن: معسكر كفر ومعسكر إيمان لا خان فيه. وينفرد الظواهري بالإضافة لذلك عن وصفه في تقديره لما يحدث من مواجهة بأنه بعد من الأزمات العرجة العسبية. وهو التقدير الذي يسعى إلى تجاهزه قبل نهاية كلمته حتى لا يؤثر على المسلمين الذين يخاطبهم بهدف مقارنته بين تلك الأوقات وما شهده الرسول وأصحابه عند اجتمعت عليهم قرش والأحزاب وعصرهم لله عليهم.

ويمثل تفسير ما جرى من تفجيرات في واشنطن ونينبورك يوم الاحدي عشر من سبتمبر القسبية المناسبة التي استفاد من القادة الإسلاميين الثلاثة في الحديث عنها خلال كلماتهم. وقد اتفق الثلاثة بصياغات مختلفة ومتشابهة على أن ذلك كان بسبب السياسات الأمريكية العدوانية ليس فقط تجاه الشعوب العربية والإسلامية ولكن أيضاً تجاه شعوب وبلدان أخرى غيرها مثل شعب تايوان الذي، فتن منه مئات الآلاف كدراً وسفارة. كما يقول بن لادن: "أر شعب قبتهاء كما نشر بين الظواهري. ونشر ملك التبيحة التي أن المعركة التي يخوضها هؤلاء الإسلاميون ضد الولايات المتحدة الأمريكية كما يطر حوز في كلماتهم تست بسبب ديانة شعبها المسيحية بل بسبب السياسات التي تقوم بها حكوماتها المتعاقبة تجاه مختلف الشعوب والبلدان سواء العربية والإسلامية أو النودية والذكور عوسومية

والشنتوية، وهو الأمر الذي يركده الفصل بين الشعب الأمريكي وتلك الحكومات كما يبدو واضحاً في الكلمات الثلاثة. إلا أن أبو عبيد سفر عن رقيبته بتعميم تلك الجهاد الذي يدعو له لكي يشمل اليهود والنصارى. بالرغم من تأكيد الراجح في فترة سامعة على التمييز بين الشعب والحكومة في الولايات المتحدة بقوله: «على الشعب الأمريكي أن يعلم أنه يتحمل المسؤولية الكاملة وإن ما جرى له هو بسبب تأييد هذه السياسة التي تديرها الحكومة الأمريكية».

أما عن مسؤولية بن لادن وتضيقه الغامضة عن تفجيرات واشنطن ونيويورك - وهي القضية الثالثة في الكلمات - فهي لا تبدو واضحة أو مؤكدة في الكلمات الثلاثة التي لم يتضمن أي منها اعتراضاً واضحاً بالمسؤولية عنها. على الرغم من استضافة القادة الثلاثة في شرح الأسباب التي برزوا أنها دفعت إليها. الأمر الذي حاول البعض أن يولد شكوكاً دلالاً على تلك المسؤولية. وهي هذه الأخطاء. فإن يؤكد بن لادن، جده على أن من قام بتلك التفجيرات هم كوكبة من كواكب الإسلام طليعة من طلائع الإسلام. يمكن تفسيره من أحد جهتين في ضوء نفسه السابق لتلك المسؤولية عنها. أما أنه أراد استنصار التأكيدات الأمريكية غير الموثقة - حتى الآن - بمسؤوليته عنها في احاطة الأمريكيين من احتمال تكرارها خاصة في ظل الحرب التي بدأت بالفعل حينه ولا يمكن إغفالها. أما الجانب الثاني فهو أنه أكد من وجود بعض المجموعات الإسلامية غير المنظمة في تنفيذ تلك التفجيرات. وعلماً أن جهات أخرى غير إسلامية لا تحريم قد لجحت في توظيفه في تلك العمليات الشديدة بقدرة مناسبه. وهو الأمر الذي يرحبه شواهد عديدة. فأراد استنصار ذلك في تحقيق نفس هدف الإحاطة للامريكيين انصافاً بالرجح منه وقوم تلك التفجيرات.

بعد تحديد العمود كما يتصوره الإسلاميون الثلاثة هو القضية الرابعة الهامة التي يمكن البحث عنها في كلماتهم. ويبدو واضحاً أن العمود المركزي الراجح في الكلمات الثلاث مسمى ومفسر هو الولايات المتحدة الأمريكية التي لم يرد اسم أي دولة أخرى كغيرها. ومع ذلك يبدو الإسلاميون الثلاثة في كلماتهم مجتمعين على أن ذلك التعريف للعهد سمع لبينيل «أمريكا» وعن مخالفتها في تلك الحرب حسب تباعه أو غت. والذين هم «اسم الكفر». بحسب مصدر المشترك مع الطواهري. الذي يذهب في رويته لمطوارة ذلك الخلف إلى تسميته بالمخيف الذي عقدت فريش مع القبائل الأخرى عند الرسول وأصحابه والذين يطلق عليهم في التاريخ الإسلامي اسم «الأحراب». أما بن لادن فقد انفرد عن رقيبته بتصور «كثير كريمة» استناداً للحلف المعادي له بقيادة أمريكا حيث يرى أن لعامة أسره والتي يطلق عليه «المحقق» قد «وقف خلف رأس الكفر العلمي». الذي هو أمريكا. يت في ذلك «حتى الدول التي تنسب إلى الإسلام» لكي يظهر دوا. هذه الفضة التي خرجت بغير بدنها إلى الله. وربما يكون ذلك التصور للعهد عند زعيم الغامضة نابغاً من حيرته الضويلة والوحيدة منذ مدته منذ سطه الإسلامي في أفغانستان عام ١٩٧٩ كجهاذ إسلامي دولي يرى أن دوره الوحيد هو قتل أعداء. لإسلاء الخارجيين والذين أصبحوا وفقاً لمرسته الخاصة يستنزلون العامة كله تقريباً. كما يبدو أن غياب ذلك التعريف التكويني الواضح للعهد عند الطواهري أو غت يرجع إلى اختلاف حسرتهم في النشاط الإسلامي عن خيرة بن لادن. حيث تقضو معظم سنوات ذك النشاط في بدتهم يقاتلون عدواً «محدداً وواضحاً هو أطلعه الحكم فيها».

وبعداً عن القضايا الرئيسة التي شملتها الكلمات الثلاث فإن التطرق إلى أساليب تبريرها وأثره على صحة المواقف المتخذة منها. يمكن له أن يضيف مزيداً من الفهم لها. ويصفه عدده فقد استخدم الإسلاميون الثلاثة في كلماتهم ثلاثة أساليب لذلك وهي: الموضوع الدينية للإسلامية والمساكنات التي يحذف. التبدليل غير القضاة السياسية. ويلاحظ بالنسبة لموضوع الدسة الإسلامية أن الاستخدام قد اختلف عن الآيات القرآنية دون المعجم إلى الحديث النبوي أو أي نصوص أخرى إسلامية. وذلك عند الطواهري أو غت اللذان أورد كل منهما كريمة واحدة في كلمته. بينما لم يورد بن لادن أية نية في كلمته. وبالرغم من ذلك فقد بدأ واضحاً أن صياغة كلمة بن لادن هي الأكثر تأثيراً بالقرآن الكريم وإسلامها لبعض صيغاته من رقيبته المدرس غالب على مسانغاتها

الفتح العثماني والأوروبي، للأطراف السياسية البعيدة. كذلك بين كلمة بن لادن وهو عن فلسطيني متدين بقائه
 المصطلحات الغربية المستعملة فيها على خلاف الكسيتين الآخرين الذين نادوا بتبنيها. يدور الجدل
 المصطلحات السياسية، والتاريخية الحديثة. ورغم لا يحس ذلك الاعتدال بالضرورة، والمغالاة بالنسبة داخل من بين
 والطاهري بقدر ما يعكس القدرات الخطابية لكل منهما. حيث أن الفيلسوف ربح ولا سيما في كتابه
 مكتوبة مسبقاً.

ثم استخدم المشابهة التاريخية فقد ذكر في الكلمات الثلاث برجات مشروعه كان كتبها في ثلثة الطواهي
 الذي أشار إلى الخيرة الأمريكية الخاسرة في عمدة أماكن وتواريخ ساحه، وخاصة في هضبة القدس، والقدس، حين
 كما أشار الطواهي إلى خيرة حسنة المسلمين بالأمس والتي أهدت - كما في نقل ابن خلدون - له نسجه. وفي
 مستعينة بمشابهة تاريخية أخرى أكثر إيجابية للموقف الحالي، وهي خيرة الأعراب التي انطرد منها الرسول
 على قرينها، القبائل المتحالفة معها، ويعتد في غيره الطواهي كلمته باستخدامه عدد من المفردات التي ربحه ليس
 سويقياً، بل صمم سويقياً في الحرب الأخيرة والتي يرى أنها، بالمعنى جديداً من سلاسل الأزمات، ومع ذلك، من
 معارن الإيمان تتكرر فيها المعارك الكبرى في تاريخ الإسلام مثل ططون وحين جازرت، وفتح بلاد الهند، التي
 تمت فقد لجأ إلى المشابهة لتاريخية في كلمته لتدل على حنيفة التمسك التي سيجيء، على التواتر المتجدد
 التي، ومع ذلك، لم يبق، بل ذلك، بل بعضها غيره، والتي سيكون بداية مقولتها هو، أن خطر حجاب عن اس
 أفغانستان، ما بين لادن فهو، وار كمال لم يلد في كلمته التي المشابهة استخدمه فهو لم استخدمه في
 قوله، ما نفردة أمريكا اليوم هو شيء يسير مما تفردت منذ عشرات السنين، لأن أفغانستان مهدد بفتح وسدج غاصت حادي
 هذا للتل.

أما الأطوار الثالث، التي التتمثل عبر التصدي السياسي، فقد استخدمه القادة الإسلاميون أيضاً في كسوة
 يكتمه لتأكيد صورة الولايات المتحدة، كمنهج عصب، وبمسرح على الأمة العربية، كالتصديق، في هذا الأخير وقد
 تدرج الثلاثة في التركيز على الدور الأمريكي في تجاه إسرائيل، وتبنيها، واليهام بالأمم التي شعرت بالظلم
 وقصده، قتل ابنها، أو بلغة الطواهي قال، أمريكا هي زحمة المجرمين في حوزة هذه إسرائيل، على حرفه
 المتصورة المذكورة منذ حسين عام، والتي فقهه حزب العراق وحده، بعد عشر سنوات منسج القصة التي
 في الأهمية والتي وردت عمدة السرات فيها في كسوة بن لادن والطواهي كمداد حم غني في صلاته، يربطه عن
 عن الدول العربية والإسلامية، وبضمير بن لادن، وأبو عبيد في المادة نفسها، بالنسبة، تلخده عند أمريكا لأنه من
 التي من حوله تفسر مقدمات المسلمين، كما يقول أبو عبيد، وهو الأمر الذي، كما أكثر، وسجاً بعد بن لادن في
 بحسبه الأخير لا أمريكا بأنها لن تنعم بالأمس، قبل أن تخرج جميع الحوض الكفارة من أمتي محمد، على أنه
 وسلم، ومنتقد الطواهي أخيراً مقصوداً أربعة يرى أنها حوزة أمريكا، والتعهد فيها جيداً أنها، بالنسبة
 الحكومات القائمة في بلادها، وتدعمها وتؤيدها، وعن الواضح في القضية الثالثة والرابعة من بن لادن في
 الإسلاميين الثلاثة بحزبه الإسلامية لسبقه، وأشباهه الجغرافي والوطني، هي حين يجرد ناصر القصة، من أن يكون ذلك
 الحيرة وهذا الانتقاد، في كل الأحوال فقد بدأ القادة الإسلاميون الثلاثة مخلصين في كلمته للإعلان على أسس
 توجيه مع آخرين، المهجبة الإسلامية الغفلة لجهد اليهود والصليبيين في ٢٢ فبراير ١٩٩٨، حيث، في سجده،
 القضايا الثلاثة الأخرى فيه لتبرير قيام تلك الجهة، وسدور القوي المسيئة إليها بن، وقتل الأمريكي، حلفه
 مدنيان وعسكر بن قرض عن على كل مسلم أنكبه ذلك، في كل بعد عشر سنة.

٢. فلسطين في "رؤية" اسامه بن لادن

مدخل

توضح الصراع لمأنيته لكل للكلمات والأحداث الصحفية، لخطبته وإرساله المقصود لتأسيه من لادن، التي أثارت اليه مقدسة هذا الجزء من الدليل أن قضية فلسطين والصراع التام حولها منذ نحو قرن من الاستعمار، غير اهتمام خاص منه وأنها قد برزت، تقريبا في كل ما هو معروف عن تلك الأشكال والصور التي حورتها حركات من لادن. وقد تطور هذا الاهتمام من جانب زعيم منظمة فاعلة الجهاد، ثم حواره ودمجها في حواره، وسحبها من حقلها، بنت متمسكة، وإنه العالمة منذ أن تطرق خطاب إلى قضية فلسطين بكل أبعادها. بعض النظر عن صحة أو خطأ هذه الرؤية، ولقصدنا يظهر الرؤية هنا هو الطريقة التي يدور بها أسامه بن لادن القديمة لفلسطين والصراع التام سببها وحولها مع هذه الأطراف مباشرة وغير مباشرة في عقيدته المذلة الغربية، وذلك عن مختلف الأبعاد والجوانب لمكرمة لهم القديم في النظر، لإكرام

و بعد مفهوم "الرؤية" للصراع التام حول القضية الفلسطينية مفهومها مركب، يحتوي بداخله على عناصر طرفية فرعية لكل منها يعرف ودلالات خاصة به، ويشكل الرؤية الشاملة للصراع من خلالها مع حصة الأمر الذي لا يصح معه اعتبار أحدها فقط مرادف للرؤية. وبعد المفهوم الفرعي لادن في الرؤية هو أنها الصراع، أو ذاتها، التطور العام للصراع من حيث تعريف طبيعة الصراع، وطبيعة الظروف المعادية فيه، والمعاداة الغربية من حيث الشدة واللبور، والأخرف الأخرى المتعارفة مباشرة في الصراع، سواء المواجهة أو القلبية، أو الحصر الأخرى المتسوية، بحيث عن نشأة إسرائيل وظهور ذلك الصراع، وتضم الصراع، بذلك المعنى يحتوي على تحليل وحالات إنتاج، تحلل للصراع، وأطرافه الثابتة والمتغيرة، والظروف الخارجية التي تحتاجها نشأته وتطوره، أو قصد للمعلومات ذاتها داخل هذا الصراع، وأخبار الوصول التي يتابع محددة وبأصحة حول كل تلك القضايا. وبعد فهم الصراع، ذلك هو السد المرجعي لأي ملوك أو موقف يتخذ الصراع، فهو بمثابة القاعدة الأساسية التي سبقت عليها المقادير الأخرى الفرعية في رؤية الصراع، وما يرتبط به من مواقف، وهو سببها بنسب سبب، لأنه لا تتغير أحداث أو إنتاج تفصيلية، بل جوانبها وتصورات عامة من الأحداث، أن يتم تفسيرها بسهولة وفي ذات تفسير، من حيث المبدأ لمن المفترض أن تتوفر في مفهوم فهم الصراع، عند من السمات التي تعطي له الحد من السهولة، في تحديد شروطها كونه تاما، عند التي كافة التصديقات الأساسية للصراع، وتتألفها بالتحليل والتحديد الدقيق، أما السمة الثانية، فهي أن فهم الصراع يكون بالضرورة استراتيجيا، بمعنى احتوائه على موقف من الصراع، وقصدها الفرعية غير من فرد أو جماعة بشرية محددة في زمن محدد من التاريخ، يعكس مصالحها فيه، أو اهتمامها به، أو عدم السمة الثالثة، فهم الصراع التي وجود كونه متميز بالوسوع والتفصيل في طرح فهمه الصراع، حيث أن عدم الوضوح وعدمه المفرطة يكون لهم، تأثير سمي بالغ على المواقف المتضمنة فيه.

أما المفهوم الفرعي الثاني للرؤية فهو حل الصراع، ويشمل ذلك المفهوم الهدف النهائي للصراع من وجهة نظر أصحاب الرؤية، وكذلك الاستراتيجية المقترحة للوصول لحل أو الهدف الجسدي، أو التكتيكي التي تطلق من خلالها

هذه الإستراتيجية، وعلى الرغم من وجود تعريفات عديدة للإستراتيجية لكل منها، فإن المقام الأعمى فيها هو انحراف بين مصطلح الإستراتيجية بتصرف الى الحفظ والتواصل التي تعالج الوضع الكلي للصراع، الذي تستخدمه فئة القوة بشكل مباشر أو غير مباشر من أجل تحقيق الهدف النهائي للطرف الذي يتبناها والإستراتيجية بذلك يجب أن تتضمن أربعة عناصر رئيسية على الأقل: الهدف الإستراتيجي، والموقف، الوسائل والادوات، وأخيراً الموارد الأساسية الاقتصادية والعسكرية والسياسية... الخ، والإستراتيجية لا تصرف حفظ الى معالجة لمسائل والأوضاع العسكرية، ولكنها تتضمن معالجتها لكافة الجوانب الأخرى التي يمكن لها ان تساهم بمرجه من في الصراع وقضاياها، وهي لا تتسع بنفس درجة النيات التوسعية للصراع، فبعض عناصرها تتغير بما يمكن ان يزيد التي تغيب بعض أسسها، فهي كائن متطور، وقادر على التفاعل مع مقتضيات الزمان والمكان والأوضاع المتغيرة للمتحركة باستمرار.

اولاً، بداية اهتمام بن لادن بالقضية الفلسطينية وحججه

نوضح أولاً كيفية المكتبات والأحداث الصحفية والخطب والرسائل المسيرة لتأثيره من لادن المناهضة التي ان أتمها يعود الى نهاية النصف الثاني من الثمانينات (١٩٨٨ - ١٩٨٩ تقريباً) وهي كلمة القاءه أثناء القتال ضد الاحتلال الإسرائيلي لأغفانتون ١١١، وفي هذه الكلمة التي لم تعد نشرها كاملة في أي مكان ويوجد منها منشوراً فقط نحو ٨٠٠ كلمة لم تنطق بن لادن لأي قضية سوى لأحداث التي كانت جارية حينئذ في أفغانستان، حيث وجهه نداء الى المسلمين في كل مكان من العالم للتحرك بما اسمه "ساحة الجهاد في أفغانستان لإعلان راية الجهاد والإسلام، راية لاسلام" حسب تعبيره. أما الوثيقة التالية ومنذ تلكه خلال باد تلك، فهي الرسالة التي وجهها بن لادن الى علماء الأئمة الإسلامية بعد الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ وصحى القوات العسكرية الأمريكية الى المملكة العربية السعودية، دول خليجية أخرى استعداداً لشن الحرب على العراق، وعلى الرغم من ان الموضوع الرئيسي لتلك الرسالة كان هو انهجورم على تواجد تلك القوات الأمريكية في الأراضي السعودية خصوصاً في العربية عموم، فقد نظرت فيها الى القضية الفلسطينية باعتبار ان اغتصاب اليهود لفلسطين وأرضي القديين كان مقدمة لما اسمه "احتلال الصليبيين لبلاد الحرمين الشريفين" أثناء حرب تحرير الكويت (٢١)، وبعد تلك الوثيقة أتت الرسالة الأخرى المفتوحة التي وجهها بن لادن في ٣ ديسمبر ١٩٩٤ باسم هيئة الصحوة والإصلاح / مكتبه لادن الى الشيخ محمد العزيز بن باز مفتي عام المملكة العربية السعودية ورئيس هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء، والتي اعطاها عنوان رسالة مفتوحة الى ابن باز سلطان تنوء بالصلح مع اليهود (٣١)، بعد حذف تلك الرسالة، كما نرى عندئذها، كامة للقضية الفلسطينية وبخاصة ما يتعلق بالرياسة الإسلامية الشرعية لإسكانه عند معاهدة دمج بين دولة ميسرة وعربية ولدولة عبرية، وبعد تلك الوثيقة هي الأولى من الوثائق المسوقة بن لادن والمناهضة التي بدأ ينفذ فيها يعلوا، اهتمامه بالقضية الفلسطينية، والذي فرض بعد ذلك في الوثائق التالية، ومن بين تلك الوثائق الخطب العلنية الذي ارسله بن لادن الى الملك فهد بن عبد العزيز ملك السعودية عام ١٩٩٥ بشأن بعض القضايا الداخلية في المسألة، والذي صك قضية فلسطين بالنسبة بأنها "أهم القضايا الإسلامية" (٤١).

ويؤكد تحصيل مضمون كل الوثائق العربية والإنجليزية المسورة بن لادن والمباحة أنه قد نظرت في تحليلها العظمى بصورة من الصور الى القضية الفلسطينية، فمن بين الوثائق العربية والبالغ عددها ٢٩ رسالة له يجب ذكر القضية الفلسطينية سوى عن ثلاث منها هي: كلمته التي ألقاها في خلال أيد أثناء القتال ضد الاحتلال الإسرائيلي لأفغانستان والسابق الإنذار لها، ورسائله إلى باكستانيين أثناء الاعتماد للغزو الأمريكي لأفغانستان التي تم في ٧ أكتوبر ١٩٩١ (٥١٢٠٠)، ثم الكلمة التي ألقاها بمناسبة الذكرى الثانية لهجمات الحادي عشر من سبتمبر على واشنطن وسبورك (٦١)، وبما تكون القضية الفلسطينية قد وردت في ٢٦ رسالة أخرى مسوقة بن لادن باللغة العربية، أي نسبة تقرب من ٩٠٪ عن إجمالي تلك الوثائق، وكذا القضية الفلسطينية أكثر حضوراً في وثائق بن

لأن لغة الإنجليزية حيث أتى على ذكره في الإحدى عشر باللغة المأخوذ من كلمة "عرب" التي تعني "عربي".
 يظهر أن اهتمام أسامة بن لادن بالثقافة الفلسطينية لم يكن حقيقياً، إذ تبارك من أنشطته التي تعكس اتجاهه
 من الوثائق المسروقة إليه منذ إنشائها في رعاية المستعمرات قربها وحربها من نهاية عام ١٩٤٧ إلى مطلع عام ١٩٤٩
 تلك الوثائق أن هذا الاهتمام لم يكن بغرض معرفة جميعها بل احتفاءً من "معرفة" التي كانت تعكس
 المصالح التي أحاط بها الظروف التي راقت مسانحتها وإظهارها

ويظن كلية على كل الوثائق العربية والإنجليزية الخاصة بأسامة بن لادن تبين أن مصطلح "مستوطنات
 الرئيس المتعلقه بالفلسطين كانت كثيرة" أقل من الوثائق العربية السابقة والعديد من التي تطرق فيها من قبل
 لهذه القضية تكرر اسم فلسطين والمصطلحات المشتقة منه مثل فلسطيني وفلسطيني والمستوطنين حوالي ١٨١
 مرة بما يعنى أن متوسط ذروته في الوثيقة الواحدة يصل لحوالي سبع مرات. أما المصطلحات الفلسطينية فكلمة "يهود"
 مثل "يهوديت" و "يهوديين" فقد تكررت في الوثائق العربية نحو ١١٧ مرة أي ما يعنى ٧,٦ مرة عن اللفظة الواحدة
 وأنت كلمة إسرائيل واستقتها مثل إسرائيل: إسرائيليين = ١٠ مرة كلمة "يهود" فكانت ٨١ مرة ما
 يعنى متوسطاً يقربه ٣ مرات تقرب في كل وثيقة وثاني في النهاية كلمة "يهود" بعدد مراتها في كل وثيقة
 و"مستوطنية" و"مستوطنين" تسبعا عدد مرات تكرارها في الوثائق ٢٨ مرة ما يعنى ٢,٨ مرة في كل وثيقة
 وثيقة. أما في الوثائق الإنجليزية فقد ورد اسم "مستوطن" و"مستوطنات" نحو ٢١ مرة أي ما يعنى ٢,٨ مرة في كل
 الواحدة، في حين وردت كلمة "يهود" والمصطلحات المشتقة منها ٧١ مرة أي متوسطاً ٦,٥ مرة تقريباً في كل وثيقة
 الواحدة، أما كلمة إسرائيل و"مستوطنات" فقد وردت ٣٨ مرة في الوثائق الإنجليزية بمتوسط ٢,٥ مرة في كل وثيقة
 الواحدة، وأخيراً فقد تكررت كلمة "يهوديين" بمتوسطها ٤ مرات فقط في تلك الوثائق ما يجعل من متوسط تكرارها
 نحو مرة واحدة في كل ثلاث وثائق

بذلك فإن الوثائق المتحيزة المسروقة لأسامة بن لادن بالعربية والإنجليزية لا تعكس إلا وجهة النظر
 الفلسطينية بصورة واضحة ومنذ وقت طويل وهو ما أكدته ذروته في الوثائق العربية التي أخذت من تلك الوثائق والتي
 جعلت تكرارات المصطلحات والكلمات المنطوق بها بالقضية هي تلك التي تدعو إلى تلك المصطلحات أكثر من
 لأن نفسه حول ما عساه اهتمامه بهذه القضية عند أحبابه على ميثاق صادق بذلك فقد سلكه وأصل تلك الخبرة
 القضاية السابق في فلسطين فليس من عسير على من يتولى شؤونها في أن يكون له اطلاع على ما يجري في تلك
 التي أحدثت عن فلسطين والقضية الفلسطينية بعدتها فهو يتولى شؤونها في كل الأمور التي تتعلق بها من حيث
 سنوات يدعو إلى قتل اليهود والمسلمين وكان نحن نذكر طبعاً أن عدداً كان موجوداً يقف بين قوسين حيث من
 الحديث الشريف الأخرجه المشركون من جزيرة العربية وكان تركيزهم على إخراج الأيرانيين من جزيرة العرب، لكن
 بدأت ترى في الآونة الأخيرة شيئاً في أولوياتكم، أصبحت قضية فلسطين، أو ما سموها أنت قضية الأقصى
 في القضية وأعدتة قضية الحرمين التي القام الثاني من الحج العيسوي، مما علمتكم على ذلك... كان رد من لادن
 واضحاً، حيث قال: لا شأن إن الجهاد فحرص على تحرير الأقصى وإنشاء دولة فلسطينية على فلسطين، وفي
 العراق وفي جميع بلاد الإسلام، ولا شأن إن تحرير جزيرة العرب من المشركون أنته هو كذلك من حين
 مسألة تقدم أو بعض الكلام أنه قال إن أسامة الآن وضع قضية فلسطين، فهذا غير صحيح بلعبت القلوب
 منجزاتكم عند ١٥٠٧ هجرية تحت المسلمين على مقاطعة الأنصار، إذ أن هذا الأمر ما كانه، كما يقول أبو
 يأخذها الأيرانيين وبعضهم لم يهود ففتوا فيها أخيراً من فلسطين فهذا فرض على هذا من حين هذا
 قاله بن لادن من أن اهتمامه المعلن بالقضية الفلسطينية ما فعله أنته في ذكره في حياته كما في عام ١٥٠٧
 هجرية، فهذا يعني أن بداية هذا الاهتمام تعود إلى الفترة من سبتمبر ١٩٨٦ إلى أغسطس ١٩٨٧ بالتحديد الملازم
 وهي المفاصلة لعام ١٥٠٧ من القومية الهجرية، وقد أكد محللون سياسيين خلف بن لادن، وجزيرة "مستوطنين" من
 مؤامرها منذ قد اهتمامه بالقضية الفلسطينية، وأسس عند الميثاق على أن من تحرير "مستوطنين" العرب

التفكير والوعي

التي تصدر في لندن والمعروف بتأييده لبن لادن أحب عن سؤال وجه له حول تلك الغلابة بأنه سمع منذ ذلك تحفظت
بعد مقابلته له في نوفمبر ١٩٩٩ في أفغانستان وأنه قد أكد له مركزية القضية الفلسطينية في فكره حركته ١٨١
أما السيد جمال حشيش الكاتب والمحلل السعودي المعروف والمحقق لبن لادن فقد ذكر في حقه أخرى من على
البرنامج أن الربط بين القضية الفلسطينية والقضية الأخرى في فكر بن لادن "أشياء موجودة" وأن سمعت
الأسامة بن لادن تحدث عن فلسطين منذ عام ١٩٨٥ وتوجد أسطرته له في فلسطين، فالقول بأن أسامة بن لادن ليس
له اهتمام بفلسطين قول غير صحيح (١٩).

ثانياً، رؤية بن لادن للقضية الفلسطينية والصراع مع إسرائيل

غرض التحليل الشامل والتفصيلي لثلاثين الحصة بأسماء بن لادن التي نرددها في القضية الفلسطينية
والصراع مع الدولة العبرية وفقاً لفهمه الرهيب السنين تقديمه تنوعاً بين معانيه والمحاور الفرعية التالية.

أ) فهم الصراع:

(١) إسرائيل (الطبيعة - الدور)

يبدو من قرينة وتائق بن لادن أنه لم يتوسع كثيراً في التعرف طبيعة الدولة العبرية؛ كسببه شأبه؛ لأنه
التي عرفها. متى توسعه في الحديث عن مفاهيمه ومحاور أخرى فرجعه تتعلق بالقضية الفلسطينية؛ الصراع مع
إسرائيل. ومع ذلك ففي حصة بعد التوجيه من نوعها في كل وثائقه من زاوية، صحتها وقد مضطجتها يقول بن
لادن أن العدو اليهودي الحالي ليس عدواً مستقراً في بلاده الأصلية، عدوه من الخارج حتى يجوز معه الصديق، بل
هو عدو حقيقي معناه الدين والوطن. وعليه يحظر كلاً من تسخّر الإسلام من سياسة رحمة الله، أن اعتبر الصديق الذي
يخد الدن والدينا لاسي. أوجها بعد الأجر من دفعه، فلا يشترط له شرط، بل يقع بحسب الشكوك. وقد نفس
على ذلك العلماء، أصحابنا وشركه: (٢٠). وعلى ذلك التعرف أن إسرائيل كما يراها بن لادن ليست دولة أسيلة
مستقرة بصورة طبيعية في الأراضي التي يوجد عليها، وبغداد بالأخص، حتى جراتها من الخارج أطلاقاً من ذلك
الوضع المستقر الطبيعي كأي دولة أخرى في العالم، بل هي عدو معقد على حوالا. الحدان من داخل وحسبه التي
حتمها بدون حق. وانطلاقاً من ذلك التعرف يرى بن لادن أنه لا يجوز الصلح مع ذلك العدو العنصر من الدخل كما
قد يجوز أحياناً مع العدو المحارب من الخارج أطلاقاً من وضع سياسي وجغرافي مستقر وتبين.

وتبدو طبيعة إسرائيل الجغرافية والسياسية حسيماً يرى بن لادن منذمية وهذا دفعه للتوسع من أعلى لودول التي
إسرائيل الكبرى، فهو يعتقد أن من أهم أهداف عمله الصلحة الجديدة تهينة لأجراً، وتعيد المظنة بعد التسمية
تجها ما يسمى بدولة إسرائيل الكبرى التي تضم داخل حدودها أحرأ، كبيرة من العراق ومصر ورا سوريا وليبن
والاردن وكامل فلسطين وأجزاء كبيرة من بلاد الحرمين (١٩٩١). وقد ورد مصطلح إسرائيل الكبرى حسب هذا
المفهوم الذي طرحه بن لادن لها سبع مرات في مواد مع مختلفة من وثائقه، عدكراً في معظمها بالدول والمدن
المرشحة ضمها إليها، ومركزاً فيها على ما سيحقق تلك الدول والمدن من حراً، ذلك، ويرتبط ما يرى بن لادن أنه
سليح بنك الدول والمدن من حراً، توسع إسرائيل بالدور الأساس الذي برأ لها، حيث ستخلفه من معرفة من
تسمه لسابقة في أنه "أبناء الدين والدينا" الأمر الذي يزدق إلى أن يكون مراجعتها هي الواجب الأول بعد الأمان
بالله وبكل لسبب الشاحة والسكنة وبدون أي يشترط لذلك أي نوع من التوسعة، وفي ظل هذا التمسك للدين
والدينا، يرى بن لادن أن قيام إسرائيل الكبرى سوف يجعله حراً في فلسطين تجاه أهلها في ظل إسرائيل
الصغرى نموذجاً براد تكراره في سائر المظلة على يد أهداف الفهم (أمريكي؛ قبل للرجال أسامة والوثوقان،
وسجون وإرهاب وتهديم لمبوسن وتجريف المزارع، ونسف المصانع، والثامن في خوف دانه ورضع حاتم ينتظرون
لموت في كل لحظة من مذبوح أو قديرة تهوم بنها وغتيل أختها وتمتد رويعة (٢١).

(٢) طبيعة الصراع مع إسرائيل وأطرافه

سبق واضحا من نتائج بين لأن أنه ينبغي صفة هو ما حركها وهي نفس الوقت بسطت للصراع مع إسرائيل التي لا تظهر تفردا مطلقا كطرف وحيد يواجه للطرف الإسلامي منه. وفي البداية لم يرد من لأن طبيعة لا تفضل الشك أنه مؤمن بتكرار الصراع الحضارات التي تعود حيايتها بقرنه غير متجدد ومضطرب دونه فقد وجه إليه رسائل تنادى الجزيرة الفسافية يسير عبري، سؤالا محمدا في هذا السياق طالبا بعلقه على ما يقول مسجون هشتجيتون : أصناله من حتمية صراع الحضارات. وقد تردد بين لأن كثيرا في الأجابة بالموقف حدث على. فأشك في ذلك. فهذا المقولة حتمية صراع الحضارات. ولا يصح لمؤمن بدعى الأيمان أن يكذب هذه الحقائق. فإنها صخرة. له نقل بها. المعتمد عندما ما جاتا من كتاب الله ومن سنة رسوله عليه الصلاة والسلام. ولكن الشهادة أمرنا أن يرا حرفة يروجها على سلاح المسلمين. ويصعبه لأشرف حكاية المنطقه وكثير من من تتسمر للفتنة بالدمع التي السلام والسلام العالمي. هذه الحرافة لا أساس له بنينا (١٣١). هذا الصراع الدائم المسير الأوسع من الصراع مع إسرائيل والتي بعد الأخير مجرد جز. منه أو حصة منه. هو عند من لأن سلسلة طويلة من الحروب الإسلامية ضد العالم الإسلامي. فقد الحرب العالمية الأولى التي انتهت قبل أكثر من ٨٣ عام. وبسطت العالم الإسلامي تحت أسياد الصليب. تحت الحكومة البريطانية. تحت الحكومة الفرنسية. تحت الحكومة الأفغانية. عظموا هذا العالم بأسره. سقطت فلسطين تحت الاحتلال. بعد ذلك التاريخ والتي يعود أكثر من ٨٣ عام بساء أحوالنا وأربابنا وأخواتنا في فلسطين سر. العذاب. وقد قتل منهم مئات الألوف. وبعض مئات الألوف. بقوى صواب الأوب (١٤٠). أما المحلقة الحالية من تلك الحرب الإسلامية المتواصلة. وهي تلك التي بدأتها الولايات المتحدة الأمريكية حسب برية من لأن منذ غزوها للعراق في السابع من أكتوبر ٢٠٠١ والتي تعد فصاح إسرائيل أيضا فهي أشد وأعمق والشرس حسب سلسلة تفرد على العالم الإسلامي منذ فجر التاريخ العالم الإسلامي. فقد مرت حروب وعلية سابقة ولكن لم يسبق لمثل هذه الحملة مثل (١٤٠).

هذا الصراع المتواصل منذ قرون وتلك الحروب التي اندلعت حتمية به هي ذلك الحرب الحالية المتفرقة في عدة جهات منها الجهة الفلسطينية كلها حسب من لأن ذلك طبع دس لا يقل الجهد حوله. الذين يحاولون أن يحضوا هذه الحقيقة أو انسحقه العالمية التي أصبح العالم بأسره في معرسته على أنها حرب دس. إلى حد حدادون لأنه يريدون أن يبرهنوه عن حقيقة هذا الصراع. يرتبط ذلك الجوهر الدسني للصراع بحربه تاريخي من لأن أنه حقيقة مشتقة من كتاب الله سبحانه وعالي. وهي سنة رسوله عليه الصلاة والسلام. فلا يمكن جعل من الأحرار أنه تناسي هذا العنا. بيننا وبين الكفار. فالعنا عقدي. فلاند من الرولا مع المؤمنين وأهل الأمة إلا الله. ويجب شرب من أهل الشرك والكفر والأعداء (١٤١). يؤكد من لأن هذا المعبر بصورة أكثر وضوحا في سابقه الحروب عند حربه عن الأمريكيتين إما يريدونه من العراق بعد احتلالهم له. يقولون أن ذلك الحروب الهائل اعظمه أخيرا الذي ظهر الأحرار على حقيقتها للدمع. حيث يظهر مدى عدهم الذين على لندن وإن الصراع أصبح دس عقدي والعداء دعام حضارات فهم حرم على على ندوب النبوة الإسلامية في جميع العالم الإسلامي فيها هو معرفته الحقيقى منا. أما موقفهم من الشعوب الأخرى فهم يستضعون التعاضد مع جميع المصالح الأربعة في التناسل أو الحرب لأن هذه المصالح يمكن تقهرها بالاحتمال عليها بما يمكنه من استصاحم خيرات الشعوب استعداده وأمر كسفه على الحدود التي يبردها. ولكن أنتحدى الحقيقى لهم هو في العالم الإسلامي حدث أن أنتحدى الرئيسى تحدى عقدي دس رأس تحديا اقتصاديا أو عسكريا بالدرجة الأولى. تمتصوده هو القضاء على الإسلام قبل كل شيء لأنه على تناهه دامة بأن يحفظهم من ميلادنا على احتلال محاربها. بالأساس الاقتصادية والعسكرية والافتقار لا يمكن تنفيذها إذا كان الإسلام قائما وحيكنا في المنطقة لأن المسلمين حقد. فكلون العصور والإزادة المقدره على

وفي ظل هيمنة ذلك التصور لطبيعة الصراع أي فلسطين وحولها باعتبارها حلقة من حرب فلسطينية شنته
 ومتمركزة ضد العالم الإسلامي ذات جوهر ديني، يحدد بن لادن بصورة لا تختمل التساؤل الاطراف الرئيسية في الصراع
 الصريح، وبخاصة تلك الحلقة المعاصرة، حول فلسطين عدو يقول: "هناك طرفين في الصراع: الضالمة تعاليمه
 والمحايدة مع الصهيونية اليهودية والتي تنرمعها أمريكا وبريطانيا وإسرائيل، والطرف الآخر هو العالم الإسلامي
 (١٩٨١)، وبماخل النظر لأول المعادى كما برأه بن لادن في هذا الصراع، هذا القتال بين الإسلام، والقضية الفلسطينية، من طرفه
 قائمه بالأساس حسب بن لادن "السوء بيننا وبين اليهود، الذي دولة تدخل من ضمن اليهود فلا تحس إلا نفسها
 ويكرر بن لادن نفس المعنى في عرس الهدنة عند اجابته على سؤال آخر في نفس اللقاء الصحافي، حيث يقول
 مفصلاً أكثر: "نحن في معركة قوية وحاسمة كما ذكرت اليوم بيننا وبين اليهود وعلى رأسه إسرائيل ومن دعمها
 من الصهاينة، القليلية (١٩٩٠) أما عن يهود كما برأه أسامة بن لادن، فإن انصراف سبه إلى الإسلام
 باعتبارهم أعداء "فإنه والى فيه السامع". ومن رغم أن هناك صلة دائمة مع اليهود فهو قد كتب ما أتى على حده
 (أصلها) (١٣). وفي وصفه أخرى يعهد بن لادن حسب نفس اليهود كما برأه، حيث أنه في الدين أكثر على
 الخالي... فما بالك بالمتخوف، ورغم قنلة الأسباب، بقضية اليهود، أو أرباب الربو واسعة الحما، ويتفقون ديانة أن
 اتهم سبه لهم، من أي حده لفضل (٢٢١).

ورجدة اليهود بدولتهم إسرائيل في قلب التحالف اليهودي العالمي، كما سبسه أسامة بن لادن والذي
 واجه المسلمين لا ينبغي وجود عدد آخر مركزي بماخل ذات التحالف وهو الولايات المتحدة الأمريكية التي ترى
 أنها قبل العرف الفلسطيني فيه، تحسب برى بن لادن من أمريكا تحسب نفسها وافحصت شعها مراراً وبكرراً
 عند أكثر من ثلاثة وخمسين سنة، وهي التي اعتبرت إسرائيل، وهي التي دعمتها، وهي التي أرسلت انتقام
 جسراً جوياً (عام ١٩٩٣ للضربة الموافق ١٩٧٣ ميلادية) أنه سيكون الرئيس الأمريكي حينها ريتشارد
 سكسراً من أمريكا التي تلجأ بالسلاح والعتاد والرجال، وأمر على صحريته المعركة، فكيف لا تنقلها،
 يجب على كل مسلم أن يقاتلها" (٢٢٢). وما على ذلك من بن لادن، يرى أن العلاقة بين اليهود والإسرائيليين
 والولايات المتحدة قد وصلت من اختلاص إلى حد أن "الذين يقاتلون بين أمريكا وإسرائيل هو أساساً حقيقيين
 للأمة، هم خونة حنوا الله ورسوله، خانوا أسنهم وخانوا أمتهم، يخدعون الأمة" (٢٢٣). ويهدد بن لادن إلى
 وصفه أذن لحقيقة تلك العلاقة كما يراها، حيث يعتقد أن من يحرك الولايات المتحدة في الخصبة أسس جون
 اليهود والإسرائيليين الذين استطاعوا السيطرة على القوى الغربية الكبرى بشكل عام، بعدما حصل على مراكز
 صنع القرار في لولايات المتحدة وبريطانيا، ففي أمريكا توجد السلطة الأمريكية، لسطوة يهودية التي
 تتفرد، داخل البيت الأبيض كما هو أصبح وانحاز على الملأ، وزير الدفاع يهودي، ووزير الخارجية الأمريكية
 يهودي، مسئولو سى إن إن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، الأمن القومي، كبار المسئولين يهود (٢٤١)،
 وهذا التواجد والتفوق اليهودي والإسرائيلي بماخل مراكز القيادة الأمريكية أدى حسبما يرى بن لادن إلى أن
 تتحول الحكومة الأمريكية إلى "عصيلة لإسرائيل وتقدم مصلحة إسرائيل على مصلحة شعها"، ويرجع ذلك إلى
 أن قيادات هذه الحكومة يرون أن سيقوا هم على سدة الحكم، وهو الأمر الذي يؤدي بدوره إلى أن الشعب
 الأمريكي والغرب عموماً يستدل في حبه خائفة، في حده لا يحصل (٢٤١).

من هنا فإن بن لادن يعتقد أنه على المسلمين أن يسبقوا من أن يهجموا، على أن دولة في العالم
 الإسلامي إنما لهاجم الحقيقى هو إسرائيل (٢٤٦)، حتى لو كانت الولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها من الدول
 الغربية هي التي تقرب به، أما ذلك التركيز الذي بدأ وانحاز أن بن لادن في السنوات الأخيرة قد راج يصعبه على
 الولايات المتحدة أكثر من إسرائيل كعدو، ونسب للعالم الإسلامي فهو بعد "فسرة تديه في ما يعتقد هو من أن
 قتال الطرفين بعد فرض تين واحد على كل مسلم وأن لكل من القنطين أخصيتها الخاصة، لا أنه وكه يقول

أحياناً قد تتصرف مقدمات هي حتى القنصلين تدفع بها أكثر من غيرها فتسجروا بهذا الاتهام؛ دون هتاف للإحق
 الآخر، وبسبب من لأن تحرك هذه المواجهة بين العدوين "انتقال من واجب إلى واجب، والاشتغال من واجب إلى ما هو
 أكد منه لا خرج فيه شرعاً، وكلها بخدمة بعضه بعضاً، فغضب الأمريكيان لغضبة فلسطين بخدمة مسيرته تقمصت
 الخرمين؛ ولعكس بالعكس، غضب الأمريكيين (الذين) يعتبرون هم حفظ دفاعي لليهود في مناطق سوريا - المصنف
 الشرقية بالسعودية، فلا تعارض بين الأمرين (٢٧٧). وفي كل الأحوال فيبالغ نسبة لأن لأن الذي يخاطب من
 سميهم "سباب الإسلام" فإن الأولوية في هذا القتال وفي هذه المرحلة يجب أن تكون لأهله الذكور من الأمريكيين
 واليهود الذين لن ينهوا عن عدوهم ولن يكفوا عن تسلطهم علينا لا بالحياد... وإياكم أن تتجزأ، التي تشيبت
 جهودكم، ويحدد طاقاكم في معارك حربية مع الأعداء، والأطراف، بل ركزوا غضبكم على رأس الذكور حتى ينتج
 وعندما يهجم سوف نتداعى له بغية الأقباط بالانحياز والامتنان والامتنان (٢٨١). ويوضح أحد اتباع أسامة بن
 لادن بصورة مفصلة كيف يرى شيخه المواجهة مع الولايات المتحدة، في ظل شعائرها بإسرائيل عدوه، بقدر في صفه
 مشهورة؛ إن انتسخ من لادن شرك جسد التنسوق لأمي والعسكري والسياسي والتعبير الذي الموجود بين
 أمريكا واليهود وأنظمة الردة ويعتقد - بل يعمل على ذلك - أن أصحاب أي طرف من هذه الأطراف الثلاثة،
 بتدبير ساهم في الصراع المحل التصحيح لفضاء المعلمين وعلى رأسها فدية فلسطيني وأن أي صراع - اشتباك مع
 أي طرف يجر ويحكم الواقع إلى التصاد مع حلفائه وهذا الوعي هو الذي سيطر لحظة التعرّض تسعى جاهدة إلى
 افترار واقع متخيل غير صحيح أما قسماً تتعلق بأوروبا فهو قتال أمريكيين متطوعاً بذلت من قبله تعالى؛ فاجتهدوا
 الذين يؤمنكم من الكفارة؛ التوبة؛ ١٢٢٣، والذين يلويه هو باعتبار مشروعه هذه أمة الكفر الدرعي، أما من ناحية
 مكانته فهي يعرفها جداً كانت بذلك أهائه والشحة وتناسب مع مشروعه وهي حرب المصالح الأمريكية في
 العالم وليس إسقاط أمريكا أو إقامة حكم الله في أمريكا. إن الشيخ بخدمة فدية فلسطين بتدبيره للمصالح
 الأمريكية لأن إسرائيل تعتبر إحدى ولائها في البلاد الإسلامية ولا فرق بين أمريكا وإسرائيل (٢٨١). ويؤكد
 نفس المؤلف في مقالة أخرى أسباباً أخرى لتسيير أولوية استهداف الأمريكيين من جانب من لادن بأنه قد ادرك
 تشكل سبب حضية العولمة والتي تعني الإغارة الشاملة على المقومات العديدة والسياسة والانتفاضة؛ وفيه القصة
 لتلجود الحفائري للأمة الإسلامية. فكان تهيئة للتضيق قوله تعالى: أقبلوا الذين لم يؤمنوا من الكفار؛ بعض قتال
 العدو الاقرب إلى الناس الذي يعيش معهم في كل دقائق حياتهم، في السمت والمهنة والتاريخ والعمل. أنها العولمة
 برعاية أمريكا الكافرة. لذا فإن الجهاد منها كون من الأعداء لأنها بآلة عدوهم وإحباط الكفر، والظفر
 في تحرير فلسطين والصلوة في القدس (٣٠١).

وبالإضافة إلى هذا العدو المزدوج الأصلي، فإن من لادن نصف إليه عدواً آخر داخلياً من "في الصراع العام ضد
 اليهود والمسيحيين" وفي الصراع الخاص مع الدولة العبرية، ويصف من لادن هذا العدو حسن إخلاصه لطبيعة
 الصراع كما يراها بقوله: "هذه الصراع في جز، منه صراع نظري داخلي ولكنه في الأبعاد الأخرى صراع بين الكفر
 لعالمى وضعه الموتردين اليهود برعاية أمريكا البرية من جهة. وبين الأمة الإسلامية وحلفائها من جهة من حيث
 أخرى. وهذه الأمر الحركية العنصرية الظالمية في المنطقة السود التي تجمع كل حركته الإسلامية وحلفائها من جهة من حيث
 مساندة جنم دينها وديناها إياها هي نفس الأمر التي تأسرت الصليبيين ضد المسلمين قبل قرن من الزمن وهي أنه
 قدم بذلك من وكالة عن أمريكا وحلفائها وهذا يشكل امتداداً للحروب الصليبية السابقة على العالم الإسلامي.
 يظن على السياسات الداخلية لبلادنا يتسبب لنا معنى استمقرة التسمية الصهيونية عليها من أجل الأمريكي في
 شؤون الداخلية حدث عنه ولا خرج (٣٦١). ويصل من لادن في نظريته إلى هذا العدو الداخلي، أي أنظمة الحكم
 في الدول العربية والمسلمة، إلى حد حكم يردونها عن الإسلام نتيجة لما يرى هو أنه حجب منها للعدو الخارجي، في
 حبه على الإسلام والمسلمين، وهو احتياز يرى أن تسميته في قاموس السياسة هي الكرسي مقابل خيانة، أما
 تعريفه في قاموس الشريعة حسب فهم من لادن له فهو "الردة، حيث المصاهرة والمظاهرة للكفار على المسلمين والمعتدة
 في دنيا من نواصع الإسلام العنصرية الخارجة من الملة والتي لا يسع المسلم كتاباً من كان وجهه كان حياءً وخرقة إلا

وغير سبب، ومن ثَمَّها حتَّى أنَّه من أفعال لغير سبب، ولا يفرضه بين أمر حتى تكفر بالطهارة (٣٢١).

مذكور شارحاً لأنَّ لادن لهما العزم الداخلي في عبادة سر الأوامع في محض وقتها عند أيِّ الموضع والموعد من وجع الإسلام، إلى حدٍّ ضيق بعد وضعه في صفِّ واحد مع لعدا الخارجي المزيج، ويشير حدٍّ حواسِّ سبباً من لادن التعبير التي مستند إليها شيخه نوع الأضمة الحاكمة في هذا الموضع بعد أن يعرف فيه استعداداً لغيره في أيِّ مبرعٍ بينهما توجد عند يكون الاختلاف بين الأظرف والمجانبة للسفر عن يسر السبب الأيسر، والنوات التي لها علامة تسمية الهوية، فالسرْع هو سرْع وجود حتَّى لا مجال للسبب، يستخلص من هذا المعاداة تطيق عنى حدِّ السرْع الموجود بين الحركات الخبيثة ونظيفة لردِّ العمل الإبريكا حتَّى الاختلاف بين النوات المتعلقة بالموعد بتحكيم سرْع للذو بعدة لتحاكي إلى أفوق في نوعية الكثرة وهو لا الخافس (٣٣٠).
وغيره أمثالين لأنَّ مثلاً لا يعتقد أنَّه حياة من الأضمة العرسه نقضة للسبب، وقد سبب من إيساء ملاحظاً إلى أعدد الخارجي المودع عند حدثه عن مؤقَّر تنوع إسلاماً أيَّ عقد في فرد الشرح تفسر في زمن عام ١٩٩٦ بعد قيام حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس) بسبب من إعطيات أعدائه ضدَّ دعوات إسرائيلية، فيقول: "لكنَّ لأضمة بعد تلك العسائت الهوية في فلسطين، اجتماع الكثر العمى، والمجزر من اجتماعاً عنى أرض الكعبة في مصر، ووجعاً بعملاتهم من حكاية لمقتضى من حكام تعرب بعد أن ضحكوا على لادن أكثر من نصف قرن، وكلف جتمع سبب مع ريس قاتوا جنمهم من أجل قضية فلسطين وبعد مرور عقد من جتمع بصورة حليلة أنهم جاوا لا لسببوا الجاهلين، وقد جاوا ليتموا أولئك لادن الذين نفس الأيديهم، قبل أحوالهم وسجنوا وعذبوا وانظلموا وهذا تصور عنى بينهم يوجد من بجوا الكفار سبب، فكيف يقال من المعصاة بوجع الرواحيات، فلا يرى مثلاً منظر لادن بعد هذه العسائت لوضحة البسطة، والاستقرار الذي يترسده حتَّى تعرب لصالح اليهود وأمريكا (٣٤٠).

وبالعودة مرة أخرى إلى أضراب الجوهري مع 'اليهود' والمادة العبرية، يبدو واضحاً في كثير من مواضع من القرآن في لادن أنَّه يرى أنَّها لصرع نفسه عند مئات من الآيات لسبب بعد صراخه حيناً لا يهرب منه إلاَّ لفظاً بخصائص لسابق ذكره لليهود كما يراه فضلاً عن أنَّه يتعدى تلك الرواية بخصوص قرآنه، يربطه بعضهم من لادن في نفس السابق، لحسب مما فهم يقرون من لادن أن الرضوان استعجاباً من بين بشر المسلمين بهجه مستغنون اليهود فيما لا يدعى هذه الأثرين، في هذه الأرض لمباركة عند عسري ليدت عسب الصلاة والسلا (٣٤١). كما عسب من لادن إلى فهمه بخصوص الإسلامنة تحكمه بحسبة لصرع مع اليهود، ودونهم في أرض فلسطين، فهو أيضاً يستند إلى تفسيره لبعض تلك التصويحي لكي يرى أنَّ لغير سببهم حتى هذا، ومن ذلك قوله: "إنشاءً أمركم بخضرت لله، لأنَّ لادن أصره عند من الطافات الهيلة ما يكفي لإفناء فلسطين، وإفناء بقى بلاد فلسطين، ولكنَّ هذا الضافات مقسمة فيجب لعن على اختلافها، كما وإنَّ الأمة موعودة بالتصميم، لكنَّ إذا أضر لغير سببهم دون وعودته عن نصرته لله، فإنَّ تعالى، إنَّ تصفوه أنَّه يحرككم ويثبتكم كما أمركم (٣٤٢)، والأمة موعودة بالتصميم أخذ على اليهود كما أحرما وموتوا حتى ليد عليه، بعد حينه من، إلاَّ تقوم لسانه حتى يقابل المسلمون اليهود فيقتله أسسهم، حتى يحسن اليهودي من وزر، الحجر والشجر، فيقول خجرج: التجرد سبباً عند أمداه يهودي حتى تفعال قاتله، إلاَّ لفرقة بينه من شجر اليهود، (٣٤٣) (تسم: ٣٦٠).

أد نحن إذا تصور الصراع في طابع ديني ولا من سبب عدة خصائص تنوع عمادته عن عسب من لادن من لادن، فيهما لصرع ولا تسميم لادن على خلق جيد في التاريخ الإسلامي وليس حديثاً أشدَّ من لادن، تدام سربل عام ١٩٤٨، فهو كما يعتقد من لادن قد بدأ مع المبروب القضية التي مسنونة لغيره لادين من لادن (٣٤٤).
١٩٩١ سلافاً، كذلك فهم الصراع الذي أقدمه لادن للمجدد ذو حقائق، عند هذا كتبه بمرحلة بعضها بعد لصرع مع دولة إسرائيل واليهود عموداً لثمنه لعاشره ليد، وهي تشتت مع ولي حدثه، إلاَّ الحملات الخاسرة لادن، في أن عسب لرسى هم معتقد فلسطيني والمشرق العربي عسماً، فيسبب حفاة حفاة على الأثرين، شرح من

لأدن في وجود بعد 'يهودي' في ذلك الصراع. فجوه الصراع المستمر منذ القرن الحادي عشر وحتى اليوم هو أنه 'صليبي'، وهو الأمر الذي لا يثنائي حسب وجهة نظره مع وجود ذلك البعد 'اليهودي' ذي الطابع المركزي في الصراع. كذلك فإن لادن يرى أن هناك طرفاً 'اخلاقياً' في هذا الصراع غيب مواجهته بتمس روح مواجهة العدو المزدوج الخارجي، وهو الأنظمة الحاكمة في البلدان العربية والإسلامية التي يعتقد أنها بسبب عوائلها لهذا العدو الخارجي فهي قد ارتدت عن الإسلام بما يوجب قتالها معه. وفي النهاية فحسب فهم بن لادن لطبيعة الصراع مع الدولة لعربة واليهود عسراً، فهو صراع حتمي مكتوب على المسلمين منذ الأزل، وهو 'بعضاً' صراع محسومة نتيجته لصالح المسلمين الذين يشروا بذلك في عديد من النصوص القرآنية والشريعة بالطريقة التي فهمها بها أسامة بن لادن.

(٣) المسئوليات التاريخية عن الصراع وعن احتلال فلسطين

بالانتقال إلى القسم المتعلق بطريقة فهم بن لادن لمسئولية بعض الأطراف الأخرى عن احتلال فلسطين وقضاء دولة إسرائيل فيها غير العنصر المزدوج اليهودي - الصليبي حسب مصطلحاته، بعد واضحاً في كثير من وثائقه أنه يلقى بتلك المسئولية على طرفين رئيسيين، الأول هو الحكام والأنظمة العربية بحسب عناية مع التركيز على بعضها بشكل خاص. والثاني هو منظمة الأمم المتحدة.

ففيما يتعلق بمسئولية الأنظمة والحكومات العربية على وجه العموم، يرى بن لادن بوضوح أن ضياع أراضى المسلمين 'ابتداءً' بفلسطين ووصولاً إلى الأندلس وغيرها من بلاد الإسلام الضائعة (أحداث) بسبب خانات الحكام وتخاذل المسلمين (١٣٧). ويشار هنا إلى أن إشارة بن لادن إلى مسئولية عموم المسلمين وبعض طوائفهم وقتناهم كالعساة، عن احتلال فلسطين لم تتكرر كثيراً في وثائقه، حيث تظل المسئولية الرئيسية في هذا السياق حسب تصور ملقاة على عاتق الأنظمة والحكومات، ويستحذ بن لادن في هذا السياق عدة مرات مصطلح 'الخيبة' التي بصفتها مرة بأنه كبرى وأخرى بأنها عتسى، توصف تلك المسئولية كما يراها. كذلك فإن بن لادن يعود مرات عديدة إلى تاريخ تطور الصراع حول فلسطين لكي يؤكد دعواته لمسئولية الأنظمة والحكام العرب عن احتلال فلسطين، فنقول في إحدى الوثائق 'إن مواقف هؤلاء الحكام، في هذه القضية المحورية منذ تسعة عقود هو تعهدهم للإحتلال بالسماح لليهود بتكوين دولة لهم على أرض فلسطين، ثم الخذلان لأهل فلسطين، بل والمخادعة لهم مرات عديدة لكي يلقوا السلاح (....) ثم ما صدر قرار المنظمة الصهيونية، أو ما عرفنا به الأمم المتحدة، لتقسيم فلسطين لإقامة دولة يهودية فيها! لم يحرك حكام العرب ساكناً، بل بقوا أعضاء في هذه المنظمة وإصاوا إلى اليوم، ولم يفعلوا شيئاً نذكر لتحويل دولة ذلك الإثم إلى يدي نه الجيوش، فلما قامت دولة اليهود، بعد قرار التقسيم بعام، نشبت حرب مصطنعة، ثم ما لبثت حكومات الدول العربية أن وافقوا على توقيع هدنة مؤقتة استجابة لأمر أمريكا، والتي طلبت منهم في العام الذي يليه هدنة دائمة، وهكذا كادوا يتنون فلسطين وأهلها وهم أحياء (١٣٨). ولم يبق حديث بن لادن عن مسئولية الأنظمة والحكام العرب عند ما وقع في فلسطين قبل أكثر من نصف القرن، بل هو يرى أن تلك المسئولية متواصلة حتى المراحل الأخيرة الزاهدة للقضية الفلمطينية، ونقول في ذلك المجال، 'ثم استمرت المؤامرات مرورا بمؤتمر مدريد وما تبعه، وتواصل السعي لإجهاض الانتفاضة الأولى. ثم ما جرى في مؤتمر شرم الشيخ عام ١٤١٦ للهجرة الموافق ١٩٩٦ للميلاد - بدعمهم لليهود والصغار ضد المستضعفين من أهلنا في فلسطين، ثم مبادرة بيروت التي تضمنت الاعتراف باليهود، وجزءاً كبيراً مما احتلوه من أرض فلسطين، وأخيراً مؤامرة 'حارطة الطريق' (١٣٩).

وفي سياق المسئولية العامة التي يحملها بن لادن للحكام والأنظمة العربية عن ضياع فلسطين واستمرار الصراع حولها فإنها حتى اليوم تصالح من يعتقد أنهم أعداء، 'إسلام' خارجيين، يركز على مسئولية خاصة يرى أن النظام السعودي يتحملها، حيث يرى أنه لما هب الشعب المسلم في فلسطين في جهاده الكبير ضد الاحتلال البريطاني عام ١٣٥٤ هـ الموافق لعام ١٩٣٦ م، عجزت بريطانيا أن تتف أمام المجاهدين أو أن توقف جهادهم،

تم أوحى إليهم شيطانهم أنه لا حيل إلا بإيقاف الجهاد المسلح في فلسطين إلا بواسطة الملك عبد العزيز والذي في استطاعته خداع أتباعه، وقد قام الملك عبد العزيز بمهمة تلك حيث أرسل ابنه فائقا مع قادة الجنود في فلسطين وأبلغاهم بتعهد الملك عبد العزيز بضمان عودة الحكومة البريطانية بأنها ستخرج إذا أوقفوا الجهاد وستلبي مطالبهم، وهكذا تسبب الملك عبد العزيز في شياخ القبيلة الأولى للمسلمين (١٤٠١ هـ) ولا جد بن لادن في هذا السلوك الذي يتهم به مؤسس المملكة العربية السعودية نفراؤه، فهو حسب رأيه كان 'يسير على نهج أمثاله من تحكاه أخوة الدين سرورا الخيوش السبعة بقيادة الإنجليز تحت قيادة أكلوب بات إرجل الحكومة الإنجليزية فقتوا بذلك على انتحار الشعب الجهاد لتحرير فلسطين فأكفموا المؤامرة ووقعوا هزيمة بوقف القتال وذلك في عام ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٩ م. أما خيانتهم العظمى فكانت في أوائل عام ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م للفنشاء، على انتفاضة الأقصى الأولى (٤١١). وفي مواضع أخرى أفل تذكروا بئس من لادن إلى مسئوليات خاصة أخرى عن شياخ فلسطين وترامع قضيتها تحتلها حكام وأنظمة عربية أخرى غير السعودية، ومنها سلطة الفلسطينية التي كان برأسها ياسر عرفات حيث أنه يصفها بالعربية ويرى أنه قد 'حق' بها لتمارس ما عجزت عن تحقيقه سلطات الاحتلال اليهودي من قمع ضد الشعب الفلسطيني المسلم، ومحااربة لمركانة الجهادية وفي مقدمتها حركة المقاومة الإسلامية (حماس) (٤٢٢). ويذكر من لادن حاكمين عربيين حزين، كزر الإشارة إلى أحدهما وهو الرئيس المصري السابق أنور السادات عدة مرات، يرى أنها بتخللان جزءا مهما من تلك المسئولية التاريخية وأنهما قد نالا الجزاء الذي يستحقان من وجهة نظره. فقهاه الملك عبد الله بن الشريف حسين قتل على يد بطل من أبطال فلسطين، وهاجر أنور السادات الذي رموه بالخيانة ثم ساروا على دربه قتل على يد بطل من أبطال مصر أسلمة خالد الإسلامبولي (٤٣).

أما قسا يخسر منظمة الأمم المتحدة، فهي قد حظيت بهجوم مستمر من أسامة بن لادن في عديد من وثائقه محملا إياها مسئولية رئيسية عن احتلال فلسطين واستمرار القضية الفلسطينية بأوضاعها المتدهورة حتى اليوم. ولم تقف مسئولية الأمم المتحدة في رؤية بن لادن عند حدود القضية الفلسطينية فهي حسبما يرى في المرات المتتالية والثلاثين التي ورد ذكرها في وثائقه هي تعد صنوك بصورة مباشرة عن قضايا أخرى في بلدان العالم الإسلامي ومن أبرزها إندونيسيا والصومال والعراق والسودان وأفغانستان. ويخلص النص لتأني رأي بن لادن في دور ومسئولية الأمم المتحدة عن القضية الفلسطينية: 'إن الذين يحملون مسؤولية أسامة بن لادن في حملتها في الأمم المتحدة إنما هم منافقون بخادعون الله ورسوله وخادعون الذين آمنوا، وهل أساسا إلا من الأمم المتحدة!! من الذي أصدر قرار التقسيم عام ٤٧ لفلسطين؟ (من) أبح بلاد الإسلام لليهود؟ الأمم المتحدة بفارها في ١٩٤٧، هؤلاء الذين يزعمون أنهم زعماء للعرب ومازالوا في الأمم المتحدة هم كفروا بما أرسل على محمد، عليه الصلاة والسلام، الذين يحملون الأمور إلى الشرعية الدولية هم كفروا بشرعية الكتاب الكريم وسنة لمصطفى، عليه الصلاة والسلام، فهذه هي الأمم المتحدة التي عانتها منها ما حاسنا، فلا ذهب إليها سلك بحال من الأحوال. ولا يذهب إليها عاقف، وإنما هي أداة من أدوات الجريمة (٤٤). ويرجع نظر بن لادن إلى ما يعتقد أنه مسئولية الأمم المتحدة عما جرى ويجري في فلسطين إلى طبيعة هذه المنظمة الدولية كما يراها. قسا هي 'الإداة صليبية صهيونية وإن تستررت ببعض الأعمال الإغاثية (٤٥)، وهي ليست سوى واحدة من 'أدوات تضليل الشعوب واستغلالها' (٤٦) والتي يشكل اللوبي الصهيوني أحد أخطر وأصعب أرقامها (٤٦). ويصل عددا بن لادن لزاما للتحدة إلى حد تخصيص جائزة مالية في إحدى خطبه من ينجح في أن يغسل كوش أتان أو رنس بعينه إلى العراق أو عمليه كالأخضر إبراهيمي (فدرا) عشرة آلاف جرام من الذهب. وفي نفس الحانزة التي خصصها لقتل الحكام العسكري الأمريكي السابق في العراق بول 'بجر أو نائبه أو قائد القوات الأمريكية أرنانته في العراق (٤٧)، الأمر الذي يشير إلى تساوي مسئولية المنظمة الدولية لدى بن لادن مع مسئولية الأمريكية عن كثير من قضايا العالم الإسلامي.

بمدخل الصراع:

بالانتقال إلى محور: الثاني الرئيسي في رؤية بن لادن للقضية الفلسطينية، هو اشتقاق محل الصراع الدائر حولها، يتضح من وثائقه المختلفة أنه قد ركز على محورين فرعيين ضمنه، يتعلق الأول بالتهديد النهائي أو الاستراتيجي الذي يسعى لتخفيفه ويربط الثاني بالوسائل والأدوات التي يمكن عبرها الوصول لتلك الهدف.

(١١) الهدف النهائي أو الاستراتيجي

يوضح المحقق والتحليل لمحقق لورتاق بن لادن أنه تم يفصل أبداً بين الهدف النهائي للصراع حول القضية الفلسطينية كما مراد، وهو إعادة فلسطين إلى أيدي المسلمين كاملة، وبين أهداف أخرى تظهر فيها رؤيته الفكرية الأسفل، فهو بداية يضع فلسطين، هدف عودتها ضمن أراض أخرى مسلمة كما يظهر في دعونه التي الله: أن سره لهذه الأمة أمر رشد بعز حبه أهل طاعته ويحل فيه أهل تعصبته ويؤثر فيه بالمعروف وينهى فيه عن المنكر ويحكم فيه بالعدل وينصف فيه بالحق، وتعد فيه راية الجهاد خفافه، تستعيد الأمة عزه وكرامتها، وترفع راية التوحيد لله من جديد توفى كل أرض إسلامية سليمة، ابتداءً بفلسطين ورسولاً إلى الأندلس وغيرها من بلاد الإسلام الضائعة (٤٨٧)، ويبين أن بن لادن لا يقبل عودة فلسطين لمجرد العودة بل شرط أن يقترن ذلك بهدف آخر هو أن يتم فيها تحكيم الشريعة وتكون كلمة لله هي العليا، وهو هدف يرى أنه يستحق الجهاد من أهله مثل هدف تحرير الأرض نفسها، ويوضح بن لادن معنى القربان للهدفين اللذين يضيف إليهما أهدافاً أخرى في وثيقة أخرى حيث يقول: "أؤكد أننا حزم من هذه الأمة، وأن هدفنا هو نصره أصلاً والسعي لرفع الظلم والنيل والهيوان والخروج عنها، ورفع الأحكام الوضعية التي فرضتها أمريكا على حلالها في المنطقة، لتحكم هذه الأمة بكتابها التي حقها سبحانه وتعالى (...) همتنا أن نجمع هذه الأمة على كلمة سواء تحت كتاب ربنا سبحانه وتعالى، رسالة رسولنا عليه الصلاة والسلام، وأن نتحرك هذه الأمة لتسامح الخلافة الراشدة مع الأمة الإسلامية عموماً التي بشرت رسولنا عليه الصلاة والسلام في الحديث الصحيح، أن الخلافة الراشدة ستعود بإذن الله سبحانه وتعالى، والمطلوب من الأمة أن توحيد جهودها في هذه الحملة الضلعية (٤٩١)، ويبدو واضحاً هنا أن تحرير فلسطين لا يتفصل عند بن لادن عن إقامة الدولة الإسلامية فيها ولا عن هدف أوسع وهو إعادة دولة الخلافة الراشدة التي يعتقد بن لادن أنها ولائها عائدة.

وبذلك لا يتفصل ذاته الانتزاع في الأهداف النهائية ولا سره نتيجة للصراع حول القضية الفلسطينية عن تنمونه الأصلي لطبيعة ذلك الصراع الذي يعتقد أنه - وكما سيقت الإشارة - صراع قدس تمتد إلى عمق بعيد في التاريخ الإسلامي وليس حديث النشاط مع قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، فهو كما يعتقد بن لادن قد بدأ مع الحروب الضلعية التي استمرت نحو قرنين من الزمان (١٠٩٩-١٢٩١ ميلادية)، وفي تون ذلك الصراع الممتد القديم حسب رؤية بن لادن فقد شاعت من المسلمين دولتهم الموحدة تحت شعار الخلافة الراشدة كما سقط "تحكيم الإسلام" كما يعتقد في عديد من المناطق والبلدان المسلمة من هنا فهو يقترن بين تلك الأهداف الثلاثة معاً لا ينفرد باقتراحها معاً عبر ذلك الصراع الضلعي الممتد الذي يعد الصراع حول فلسطين مجرد حلقة أخيرة فيه.

(١٢) الوسائل والأدوات

يبدو واضحاً من مجمل وثائق أسامة بن لادن أنه نحاز بصورة لا تقبل للتأويل في تصوره للوسائل والأدوات التي يمكن بها تحقيق الهدف النهائي السابق ذكره مع الأهداف الأخرى المقترنة به، إلى "الجهاد" الذي يسوق صوراً ومسيرات عديدة له، وبصورة أولية حسم بن لادن الجبارة للجهاد كطريق رئيسي وضعه مباشرة بعد الإيمان عندما يقول: "والآن نتحدث عن ما هو واجب المسلمين تجاه هذه الحرب الضلعية التي هيوية ضد أمم الإسلام (...) إن أوجب الواجبات بعد الإيمان اليوم هو دفع وفتح قتال العدو الضال قبل شيخ الإسلام رحمه الله برأس دفع العدو الضال الذي يفسد الدين والدنيا لا شيء أوجب بعد الإيمان من دفعه فلا يشترط له شرط فالجهاد اليوم مستعين على الأمة

بأسرها وهي واقعة في الإثنية إلى أن تخرج من أبنائها وأموالها وضقاتها ما يكفي لقيام الجهاد الذي يدفع بأس الكفار عن جسد المسلمين في فلسطين وشبهها. فحجب على المؤمنين أن يجاهدوا لإحقاق الحق وإبطال الباطل كل بحسب ضائقته. ويصور بن لادن بعد ذلك لحدث النبوي المشهور الذي يتضمن صور الجهاد المختلفة سواء باليد أو باللسان أو بالقلب، لكي يربط بعده مرة أخرى بين الجهاد والإيمان ويعدد صور الجهاد التي تضمنتها الحديث الشريف، بقوله قسماً إنما مؤمنون إذا فحن مجاهدون في سبيل الله لنصرة الدين. فالؤمن أي عز عن جهاد بيده ولسانه يجب عليه أن يجاهد بقلبه، ومن ذلك أن يستمر في بغض أعداء الله، وبتدعو عليهم، وأن يستمر في مولاة المؤمنين والمجاهدين و يدعو لهم و يستشعر الاخوة الإيمانية التي تربطه بالمسلمين في جميع مشارق الأرض ومغاربها، و ينبغي أن يستشعر أن أهل الإيمان في مسقط واحد و أن أهل الكفر في مسقط واحد إلى أن عين الله على لامة بركة تضم المسلمين تحت لواتها بدين الله، و ينبغي أن يحدث نفسه بالجهاد في سبيل الله بسنة و نساته و هنا أسعف الأمان ١٥٠١.

ويستغل بن لادن في تلك الوسيطة ووثائق أخرى إلى الجهاد بالنفس أو القتال لكي يجعل منه أهم وأسمى صور الجهاد وأشكاله، وهو يرى أنه "وإن كان متعبنا على الأمة بأسرها إلا أنه في حق الشباب أكد ما هو في حق الكهول والشيوخ" (٥١١). ومخاطب بن لادن هؤلاء - الشباب في موضع آخر من نفس الوسيطة قائلاً: "تم اني أوصي الشباب بالاجتهاد في الجهاد فهم أول المعنيين بقرضته اليوم كما أشار إلى ذلك الشطبي رحمه الله في الموافقات. و أعلموا أن استهداف الأمريكيين و اليهود بالقتل في طوق الأرض وعرضها عن أعظم الواجبات و أفضل القربات إلى الله تعالى. كما أوصيهم بالانفتاح حول العلماء الصادقين والدعاة المخلصين العاملين وأوصيهم بالاستعانة على فضاء جوانبهم بالكتمان و لا سيما في الأعمال العسكرية الجهادية. و أبتوكم عامة و إخواننا في فلسطين خاصة أن اخوانكم المجاهدين ماضون في طريق الجهاد لاستهداف اليهود و الأمريكيين (٥٢١). ويضرب بن لادن مثلاً عملية اللشاح لإيجابية التي يرى أن الجهاد باليد، أو للقتال، يحققها لصالح القضية الفلسطينية ومنها قوله أن العدو يسعى لضرب الجهود الإسلامية المتلطفة لتحرير فلسطين عن طريق الجهاد التي أكد من خلال عمليات اطال المحاربة وشباب الجهاد المسلم في فلسطين أنه السبيل لوحده الناجح في مواجهة العدو والتكفيل بتحرير الأرض ان شاء الله (٥٣١).

ويوضح التحليل المدقق لنظرة بن لادن للجهاد بالسلح واليد، أو استخدام القوة، أنه يملك رؤية متكاملة في هذا الشأن تبدأ باقتناعه المباشر بأن القتال في سبيل الله جز لا شجرة من دتنا، بل هو ذروة سماء الدس وكسف بغير الذين بدون ذورته، وهو ضرورة مئحة حساة أمنا وعزها وبقائها (٥٤١). ثم يستغل بن لادن بعد ذلك للبرهنة على صحة حجابه هذا للقوة فلجأ إلى استخدام نفس المنطق الذي يستخدمه عمده الرئيسي فيقول: "وقد صدق عدونا وهو كذوب، إذ قال معلماً لأبنائه: أنت تقاتل إذن فانت موجود، عده هي لمحقيقه التي تعلمونها أبتاخم ويرملون البنا يعكسها. كما أن القتال مطلقاً ضرورة لبقا، الدول الكبرى، وانظروا التاريخ إن شئتم - بما في ذلك تاريخ أمريكا - فقد أشعلت عشرات الحروب خلال ستة عقود فقط. لأن ذلك من أعظم ضروراتها الملحة، فبرم أن تتخذ الولايات المتحدة الأمريكية قراراً صادفاً بإيقاف الحروب في العالم فهي تعلم قبل غيرها أن ذلك اليوم هو بداية تفكك ولاياتها وانهارها (...) فاحذرو كل دعوة للإف - السلاخ تحت اسم الدعوة للسلا، لأنها في الحلقفة دعوة لتخذيبتنا واستسلامنا، ولا يروج لشل هذه الدعوات ولا جاهد أو متناق (٥٥١). وبين هذا المنس شديد الأهمية والدلالة قدرة بن لادن على قراءة الأساس الفلسفي الذي قامت عليه التجربة الأمريكية خصوصاً وجز مهم من لتجربة العربية عموماً، كما يبين مدى اقتناعه بأن هذا الأساس نفسه هو اللازم لبقاء أية إسلامة قوة موحدة لن يكتب لها أن تعيش في العالم الحثي بدون امتلاك تلك القوة الدائمة.

وفي وثيقة أخرى يطرح بن لادن بصورة مباشرة الهدف المرحلي من امتلاك تلك القوة الكبيرة التي يسعى إليها. حيث رأى أن الأمريكيين والعربيين عموماً لم يبدوا في الاهتمام بالقضية الفلسطينية والسعي للتوصل حل لها

حتى لو لم يكن عادلاً إلا بعد هجمات سبتمبر ٢٠٠١ التي بناه على "تأسياتها بحرك بوش ويلبير ذالوا حان لان الوقت لإقامة دولة مستقلة لتفلسفين . سبحانه الله . منذ عشرات السنين ما حان الوقت لبع هذه الضربة؟ فهد لا يفقهون غير لغة الضرب وغير لغة القتل، فكما يقتلوننا لابد أن تقتلهم حتى يحصل هناك توازن في الرعب (١٥٦) . وهذا التوازن للرعب يرى بن لادن أنه يصل لأول مرة بين المسلمين والأمريكان في هذا العصر الحديث، وكان التاسة لأمريكيون يفعلون بنا ما يشاؤون . وتقع المضحة من أن تنسج أو تتأوه . ويعود بن لادن مرة أخرى إلى الانساق الفلسفي للتجربة الأمريكية والذي يستند إلى احترام القوة والخوف منها . حيث الغربيون عموماً والأمريكيون خصوصاً لا يفقهون إلا إذا وقع الضرب على رؤوسهم . وهو ما الرنيط بانتقال المعركة إلى داخل أمريكا والتي وعد بن لادن بمواصلتها "حتى يتم النصر أو تلقى الله سبحانه وتعالى دين ذلك" (١٥٧) . وضمن سعي بن لادن إلى توازن الرعب عما . أجاب عن سؤال وجه له حول حقيقة سعيه لاحتلال سلاح نووي أو كيميائي أو بيولوجي ، بقوله أن حق الدفاع عن النفس هو حق لكل البشر . ففي وقت تحزن إسرائيل فسه المسات من الريدس النووية والتقابل النووية ، يسيطر فيه الغرب الصليبي على هذا السلاح بنسبة كبيرة ، لا تعتبر هذه تهمة بل هو حق ولا نقل من أحد أن يوجد تهمة لنا" (١٥٨) . يستدرك بن لادن في إجابته عن السؤال التالي من مرة معتبراً أن امتلاك تلك الأسلحة ليس فقط حقاً للمسلمين بل هو أيت وأجب عنهم . وإلى جانب تلك القوة العسكرية والوسائل التي تعتبر عنها يدعو بن لادن لاحتلالها في المقام الأول لتحقيق هدفه النهائي من الصراع حول القضية الفلسطينية . تأتي الوسائل والأساليب الاقتصادية التي يطرحها لتحقيق نفس الهدف والتي توجد دراسة مستقلة حولها في ذلك القسم الخاص .

وبنظرة أخرى إلى وثائق بن لادن يتضح أن من لادن يطرح في عديد منها ما يمكن اعتباره "خطة متكاملة ومتعددة الجوانب لتحقيق الهدف النهائي الذي يطرحه على نفسه . وفي هذا الإطار يقول بن لادن : "ما أمة الإسلام توري على الظلم والمظالم . على "صور" و"عدوان" على اللذ والامتهان ، فليس الحزب بأمر عندنا من دينا . ولا الأموال بأغلى علينا من أعراسنا . ولا الموت بأصعب في حسنا من حياة اللذ والهوان . فالوسيلة ممكنة ومتاحة لكل فرد من أفراد أمتنا . وهي كالتالي : (١) رض المهادنة الاستسلامية والسعي لحشد الأمة للخروج بمظاهرات شعبية وغضبانية مدني حتى سقوط الحكومة الحالية . (٢) السعي لخروج على أئمة الكفر والتفانق الذين ارتدوا عن دينهم وحانوا منهم وقتلهم . (٣) ضرب المصانع الأمريكية المنتشرة في العالم بشكل عمه وعلى ارض امنا العربية والإسلامة بشكل خاص . (٤) مفاطعة المصانع الأمريكية واليهودية . (٥) قتل الأمريكان اليهود مطلقه من ساحا . أو طعنه بسكين . أو رصه ببحر... الخ . (٦) دعم المجاهدين والوقوف وراءهم والشد من ازهم والبدع لهم (٥٩) . وثاني مثل ثمة المفظ "التفصيلية ضمن تصور نظري عنام تأتي ضمنه الجهاد مطرحه بن لادن بفرته أنه ينبغي على دعاة الإصلاح أن يعنوا أن الطريق لإصلاح الأمة وتوحيدها تحت كلمة التوحيد : لبس بالمحاضرات نظرية وثائق الكتب فقط . ولكن لابد أيضاً من مشروع عملي تتخوذ فيه الأمة كلها كل بحسبه ابتداء بالمدن . ولانتهال إلى الله وتهيأ للقتال في سبيل الله" (٦٠) .

وفي النهاية يطرح بن لادن دوره الشخصي فيما يرى أنه جهاد ضروري لمواجهة العدو اليهودي - الصليبي عموماً والتيهودي الإسرائيلي خصوصاً ، والذي يلخصه في عملية التحريض حيث يقول : نحن واحياناً والتي فسنا به هو أن نعرض الأمة على الجهاد في سبيل الله ، ضد أمريكا وضد إسرائيل وضد أعنا . الله . وسأولنا في هذا المقط نعرض الس . وما حصل بفضل الله سبحانه وتعالى من تحرك شعبي في هذه الشهور الأخيرة بشر في الاتجاه الصحيح لإخراج الأمريكان من بلاد المسلمين" (٦١) . ويور بن لادن قسامه بينما الدور "نظراً للظروف التي محفظ بد ، وعده القدرة على الحركة خارج افغانستان لمراولة أعمالنا ما نيسر لنا" . ويفصل بن لادن صور التحريض التي يقوم به والانساس الديني التي يستند إليه لفقها به بقوله : "نحن حرضنا منذ سنين وأصغرنا بسانات وأصغرنا فتاوى في هذا الباب . وغير ذلك أيضاً من التحريض المستمر في لغات كثيرة ونشر في الإعلام" . ويرجع بن لادن أساس هذا الدور المحرضي إلى أن الله تمه كلف به رسوله صلعم ، وأنه بذلك بعد واحياً على المسلم وذلك استناداً إلى

التفكير والوعي

الآية الكريمة: (فغانل) في سبيل الله لا تكلف إلا نفسك وحرص المؤمنين على الله أن يكف بأس الذين كفروا والله أشد بأساً وأشد نكالاً...). ثم يتفرق بين لادن بعد ذلك إلى الدور العملي في الجهاد، والتي كثر فخره به في عبءه من وبقائه. فيقول "يفضل الله نحن شكلنا مع عدد كبير من إخواننا الجبهة الإسلامية العنيفة لجهاد اليهود والصليبيين، ويعتقد أن كثيراً من هؤلاء أمورهم تسير بشكل جيد، لديهم حركة واسعة تروجو الله أن يفتح عليهم في المستقبل في عصره الدين والانتفاضة من اليهود والنصارى وأمريكا" (٦٢).

ثالثاً: لماذا لا تضرب القاعدة أهدافاً إسرائيلية؟

بعد تلك التفاعيل السابقة حول رؤية أسامة بن لادن لتقضية الفلسطينية وانصراف لادن حولها، ظل التساؤل المشروح والضروري حول عملاقة تلك التزيمة بالواقع العملي لفصراء، أو بصياغة أخرى مدى الخطا تنظيمه قد عدت الجهاد التي يقوده بن لادن والجماعات المنازلة في فكره في مواجهة عملية مع الدولة العبرية. وتعدد أغمية التصرف إلى ذلك الواقع العملي إلى أنه يتشكل السياق العملي الذي يظهر النص والتزيمة النظرية حسنة ولا تكسبه أي معانٍ حقيقية يعجز عنه، وتظهر في هذا السياق الملاحظة للحرورية وهي أن التنظيم أو الجماعات المنازلة في فللكه والمحتدة فودجه في مختلف دول العالم لم يتم بأي عمليات تذكر تقريبا عند أهداف إسرائيلية بماخل التذرة العسيرة أو خارجها. وقد دبت بعض الكتابات في تفسير ذلك الأمر إلى حد القول بتسعة أو باختراوات المنحازات الإسرائيلية للتنظيم ولععض من الخروج المنازلة في فللكه بحيث عملت على ترجيحها نحو أهداف أخرى رابعاً: عن الأهداف الإسرائيلية في الداخل والخارج، إلا أن شكراً عدمية لمحيط بذلك التفسير، وترجع وجود أسباب أخرى وراء ذلك لتسرة في عمليات القاعدة و"فروعها" عند الأهداف الإسرائيلية الداخلية والخارجية.

والأكثر ترجيحاً هو أن القاعدة قد اختارت استراتيجيتها بعينها تجاه الدولة العبرية هي التي وصلت إلى تواضع السابق وسبقه. فمن ناحية، كانت الدولة العبرية، سواء بالنسبة لتنظيم قاعدة الجهاد أو لكل التنظيمات والجماعات والأفراد المتضمنين إليه لسوء في حربه وأهدافه، أبرز الأعداء بصورة مستمرة لم يغير منها وجود أعداء آخرين لهم سواء، كدوا الاتحاد السوفيتي السابق في بعض المراحل أو الولايات المتحدة في المرحلة الحالية أو الظه المحاكمة في بدايتها في مراحل غيرها. وعلى خلاف تصورات كثيرة غير دقيقة، فقد مثلت الدولة العبرية مأسمة لرقيم تنظيم قاعدة الجهاد، أسامة بن لادن، وكل قياداته منذ بداية التسعينات أبرز الأعداء، الذين سعى لمواجهةهم بجانب الولايات المتحدة، وذلك كما يظهر التحليل لسابق لكافة لوثائق والأحداث والمخطب المنسوبة إليه منذ ذلك الوقت. وإذا كان ذلك هو المحسن على صعيد الرؤية الفكرية، فعلى الصعيد العملي لم يبدأ توجه ضربات لأهداف يهودية أو اسرائيلية حول لعالم من القاعدة التنظيم أو الشبكة سوى مع عملية تفجير المعبد اليهودي في جربا بيتوس في بداية عام ٢٠٠٢، والتي تؤكد المؤشرات - حتى الآن - أن من قاموا به لبسوا محسوبين على التنظيم كما حاور المتحدث الرسمي باسمه الادعاء، بعد ذلك، بقدر ما أنهم إسلاميون مشتركون مع في التوجهات العامة والأهداف.

وأنت بعد ذلك العملية المزدوجة التي وقعت في مومباسا بكينيا في نهاية نفس العام، والتي وضع تماماً أنها تمت بتخطيط وتنفيذ تنظيم قاعدة الجهاد نفسه، فبالإضافة لسياسات المسئولة عن العملين التي صغرت عن التنظيم، فإن سكانها وتفاسلها الدقيقة والمتلازمات المحطبة بينما تؤكد جميعها أنه هو المسئول عنهما، ويبدو من اختيار الهدفين والمكان الذي تمت فيه العمليتان أن ذلك التنظيم قد أراد في ذات الوقت أن يبدأ مرحلة جديدة في مواجهته للدولة العبرية يسعى خلالها إلى توجيه ضربات لمصالحها في المناطق التي توجده له بها خلاف ومجموعات تنشط والسابق الإشارة إليها، وأنه اختار كمنها التي سبق لسلفه - الجبهة الإسلامية لعالمية لجهاد اليهود - الصليبيين - ضرب السفارة الأمريكية فيها عام ١٩٩٨، والمعروفة بأنها من أبرز قواعد المخابرات الإسرائيلية في أفريقيا، في نفس الوقت، فربما يكون التنظيم قد راهن على أن الظروف الأمنية الصعبة التي لم تحل دون تسديدة هاتين العمليتين،

سوف تدفع مزيداً من المنظمات والجماعات والأفراد الإسلاميين المتضامنين معه في معركتها والعداين والمضادين عن السياسات الأمريكية والإسرائيلية إلى محاولة استهداف المصالح الإسرائيلية في مختلف مناطق العالم التي يروجون بها والتي قد لا يكون في بعضها أي تواجد لتنظيم القاعدة. إلا أن السنوات التي مضت منذ ذلك الوقت لم تشهد أي عمليات قام بها التنظيم أو أحد "فروعها" ضد أي أهداف إسرائيلية خارجية أو داخلية سوى تفك العملية الفاشلة التي تمت من مدينة لعقبة الأردنية قبل عدة شهور ونصف فيها مينا، إيلات الإسرائيلي بقذف اليهود، ونسبها لتنظيم قاعدة الجهاد في بلاد لرافدين لنفسه.

والأرجح أن عدم استهداف القاعدة أو "فروعها" للمصالح الإسرائيلية الداخلية والمدرجة خلال كل تلك السنوات بالرغم من وضوح لثبوت العبرية في مقدمة أعمالها « يعود إلى عديد من الأسباب، أول تلك الأسباب ربما يرجع إلى القدرات الأمنية العالمية لأجهزة الأمن والاستخبارات الإسرائيلية والتي مكنتها حتى اليوم من حماية تلك المصالح الإسرائيلية وبخاصة في ظل تعاونها الوثيق مع الأجهزة المماثلة في الولايات المتحدة وكافة اندول العربة الأخرى وعديد من تلك الموجودة في لدول العربية. وربما يرجع ثاني الأسباب إلى عدة فترة أفكار وتمزج القاعدة اخترق الشعب الفلسطيني سواء في الأراضي المحتلة بعد ١٩٦٧ أو بداخل الخط الأخضر وهو الأمر الذي ألقى نغرساً في قدرة لها على القيام بأي عمليات ضد أي أهداف إسرائيلية في الداخل. وربما يكون هذا القتل في اختراق الشعب الفلسطيني يعود بصفة رئيسية إلى وجود المنظمات الإسلامية الفلسطينية المقاومة وبخاصة حماس والجهاد الفلسطيني وقدرتها الكبيرة على المزج بين عمليات المقاومة الموزعة والعمل السياسي والاجتماعي السطحي في صفوف هذا الشعب مما يعينه عن أي أفكار أو تجارب تأتيه من تنظيم القاعدة. كذلك فمن الواجد أن تكون تنظيم القاعدة يترك بوضوح مدى انصر الذي يمكن أن سببه للمقاومة الفلسطينية عموماً والإسلامية منها خصوصاً في حالة قباسة بتفك عمليات باسمه بداخل الدولة العربة. حيث سيكون ذلك بمثابة فرصة للعرربة العربة لسوجه انظار العالم بعيداً عما تقوم به من فطاح في الأراضي الفلسطينية بوجه أنها قد صارت الآن دولة ضحية للإرهاب الإسلامي والعربي على العالم أن تضامن معها. ويؤيد هذا أن بدتها عن جرائمها في حق الفلسطينيين، كما أنه سيكون فرصة أيضاً للحكومة الإسرائيلية لتشويه صورة المقاومة الإسلامية الفلسطينية بترجيع صور علامة باعتبارها جزءاً من القاعدة التي باتت رمزاً للإرهاب في لعالم كله.

الهوامش والمصادر:

١. وردت في كتاب "أسامة بن لادن: مجدد الزمان وقاهر الأمريكان". تأليف نبي جندل الأسدي - ص: ٤٢٤-٤٢٦. موقع "مسير التوحيد والجهاد" على شبكة الإنترنت: <http://www.tawhed.ws>
<http://www.almaqdese.com>
<http://www.alsunnah.info>
٢. وردت على شبكة الإنترنت في موقع: <http://www.freehomepages.com/hwazen/laden>
٣. وردت في كتاب "أسامة بن لادن: مجدد الزمان وقاهر الأمريكان" السابق ذكره. ص: ٤٢٦-٤٣٤
٤. خطاب أسامة بن لادن إلى الملك محمد بن عبد العزيز، ٣ أغسطس ١٩٩٥. ورد في كتاب "أسامة بن لادن: مجدد الزمان وقاهر الأمريكان". مرجع سبق ذكره، ص: ٤٣٤ - ٤٥٥.
٥. كنية أسامة بن لادن للباكستانيين، الاثنين ٢٤ سبتمبر ٢٠٠١. قناة الجزيرة الفضائية، وهي كلمة

القضاء بمناسبة مقتل بعض المتظاهرين الباكستانيين في كراتشي الذين خرجوا احتجاجاً على تعاون الحكومة الباكستانية مع الولايات المتحدة الأمريكية استعداداً لغزو أفغانستان.

٦ - كلمة أسامة بن لادن في الذكرى الثانية لهجمات الحادي عشر من سبتمبر، ١١ سبتمبر ٢٠٠٣، قناة الجزيرة الفضائية.

٧ - اللقاء الصحفي مع أسامة بن لادن الذي أجراه تيسير علوني مراسل الجزيرة في أفغانستان ولم تُذعه قناة الجزيرة، ٢١ أكتوبر ٢٠٠١، ورد في موقع "مركز الدراسات والبحوث الإسلامية" التابع لتنظيم قاعدة الجهاد:

www.alneda.net

www.alneda.com

www.alneda.org

٨ برنامج تحت المحهر، قناة الجزيرة الفضائية، ١٠ سبتمبر ٢٠٠٢، موقع الجزيرة نت.

٩ برنامج تحت الشجر، قناة الجزيرة الفضائية، ١٨ أبريل ٢٠٠٢، موقع الجزيرة نت.

١٠ رسالة مفتوحة إلى ابن باز يبتلان فتواه بالصلح مع اليهود، مرجع سبق ذكره.

١١ خطبة أسامة بن لادن المعروفة باسم "خطبة عبد الأضحى"، ١٦ فبراير ٢٠٠٣، قناة الجزيرة الفضائية.

١٢ المرجع السابق.

١٣ - اللقاء الصحفي مع أسامة بن لادن الذي أجراه تيسير علوني مراسل الجزيرة في أفغانستان، مرجع سبق ذكره.

١٤ - كلمة أسامة بن لادن، قناة الجزيرة الفضائية، ٤ نوفمبر ٢٠٠١.

١٥ - اللقاء الصحفي مع أسامة بن لادن الذي أجراه تيسير علوني مراسل الجزيرة في أفغانستان، مرجع سبق ذكره.

١٦ - كلمة أسامة بن لادن، ٤ نوفمبر ٢٠٠١، مرجع سبق ذكره.

١٧ - كلمة أسامة بن لادن للأمة وللمسلمين في العراق خاصة، قناة الجزيرة الفضائية، ٦ مايو ٢٠٠٤.

١٨ - اللقاء التليفزيوني مع أسامة بن لادن الذي أجراه مراسل الجزيرة في أفغانستان جمال إسماعيل في نهاية عام ١٩٩٨، ويثت قناة الجزيرة الفضائية في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠١ كد ورد نصه الكامل في كتاب:

"بن لادن والجزيرة وأبنا" الذي ألفه نفس المراسل بعد أن ترك العمل مع قناة الجزيرة ويوجد في عدد من المواقع الإسلامية على شبكة الإنترنت، ص: ٧٢ - ١١٢.

١٩ - اللقاء الصحفي مع أسامة بن لادن الذي أجراه تيسير علوني مراسل الجزيرة في أفغانستان، مرجع سبق ذكره.

٢٠ - المرجع السابق.

٢١ - خطبة أسامة بن لادن المعروفة باسم "خطبة عبد الأضحى"، مرجع سبق ذكره.

٢٢ - اللقاء الصحفي مع أسامة بن لادن الذي أجراه تيسير علوني مراسل الجزيرة في أفغانستان، مرجع سبق ذكره.

٢٣ - كلمة أسامة بن لادن، ٤ نوفمبر ٢٠٠١، مرجع سبق ذكره.

٢٤ - اللقاء التليفزيوني مع أسامة بن لادن الذي أجراه مراسل الجزيرة في أفغانستان جمال إسماعيل، مرجع سبق ذكره.

٢٥ - اللقاء الصحفي مع أسامة بن لادن الذي أجراه تيسير علوني مراسل الجزيرة في أفغانستان، مرجع سبق ذكره.

٢٦ - اللقاء - التلفزيوني مع أسامة بن لادن الذي أجراه مراسل الجزيرة في أفغانستان جمال إسماعيل، مرجع سبق ذكره.

٢٧ - اللقاء - الصحفي مع أسامة بن لادن الذي أجراه تيسير علوني مراسل الجزيرة في أفغانستان، مرجع سبق ذكره.

٢٨ - بيان من تنظيم القاعدة إلى الأمة الإسلامية بمناسبة مرور سنة على بدء الحرب الأمريكية في أفغانستان بتوقيع أسامة بن لادن، ١٢ أكتوبر ٢٠٠٢، ورد في موقع "مركز الدراسات والبحوث الإسلامية" التابع لتنظيم قاعدة الجهاد:

www.alneda.net

www.alneda.com

www.alneda.org

٢٩ - انظر مقالة "بن لادن والقضية الفلسطينية" المنشورة باسم أبو ابن الهلالي في عدد من المواقع الإسلامية على شبكة الإنترنت، من بينها المواقع السابقة.

٣٠ - انظر مقالة "إحداثيات حول الفكر السياسي للإمام أسامة بن لادن حفظه الله، المنشورة باسم نفس المؤلف في عدد من المواقع الإسلامية على شبكة الإنترنت، من بينها الموقع السابق.

٣١ - رسالة أسامة بن لادن إلى المسلمين في بلاد الحرمين خاصة وإلى المسلمين في غيرها عامة، ١٥ ديسمبر ٢٠٠٤، وردت في عدد من المواقع الإسلامية منها منتدى الأنصار الإسلامي

http://fws.net/belaiwbn/free/osamah5_04_1.rm

٣٢ - بيان أسامة بن لادن حول مبادرة ولي عهد السعودية حول الصراع العربي - الإسرائيلي، ١٥ مارس ٢٠٠٢، ورد في كتاب أسامة بن لادن: مجدد الزمان وقاهر الأريكان، مرجع سبق ذكره.

٣٣ - انظر مقالة "إحداثيات حول الفكر السياسي للإمام أسامة بن لادن حفظه الله"، مرجع سبق ذكره.

٣٤ - اللقاء - التلفزيوني مع أسامة بن لادن الذي أجراه مراسل الجزيرة في أفغانستان جمال إسماعيل، مرجع سبق ذكره.

٣٥ - اللقاء - الصحفي مع أسامة بن لادن الذي أجراه تيسير علوني، مراسل الجزيرة في أفغانستان، مرجع سبق ذكره.

٣٦ - خطبة أسامة بن لادن المعروفة باسم خطبة عند الأحنى، مرجع سبق ذكره.

٣٧ - رسالة مفتوحة إلى ابن باز سلطان فتوى بالصلح مع اليهود، مرجع سبق ذكره.

٣٨ - أسامة بن لادن، "توجيهات منهجية"، الجزء - الثالث، وهي عبارة عن تجميع لكلمات ومحاضرات ألقاها بن لادن بعد سقوط أفغانستان عام ٢٠٠١، وردت في عدد من المواقع الإسلامية منها منتدى الأنصار الإسلامي:

http://fws.net/belaiwbn/tree/osamah5_04_1.rm

٣٩ - المرجع السابق.

٤٠ - إعلان الجهاد على الأمريكين المعتدين لبلاد الحرمين، ٢٣ أغسطس ١٩٩٦، ورد في أكثر من موقع إسلامي على شبكة الإنترنت، منها موقع الجهاد أون لائن:

<http://www.jehad.net/>

<http://www.aljihadonline.has.it/>

٤١ - بيان أسامة بن لادن حول مبادرة ولي عهد السعودية حول الصراع العربي - الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره.

٤٢ - خطاب أسامة بن لادن إلى الملك فهد بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره.

٤٣. بيان أسامة بن لادن حول صياغة وثي عهد السعودية حول الصراع العربي - الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره.
٤٤. كلمة أسامة بن لادن، ٤ نوفمبر ٢٠٠١، مرجع سبق ذكره.
٤٥. كلمة أسامة بن لادن للامة والمسلمين في العراق خاصة، قناة الجزيرة الفضائية، ٦ مايو ٢٠٠٤.
٤٦. رسالة أسامة بن لادن بعرض الهدنة الى أوروبا، قناة الجزيرة الفضائية، ١٥ أبريل ٢٠٠٤.
٤٧. كلمة أسامة بن لادن للامة والمسلمين في العراق خاصة، مرجع سبق ذكره.
٤٨. رسالة مفتوحة الى ابن باز بطلان فتواه بالصلح مع اليهود، مرجع سبق ذكره.
٤٩. اللقاء الصحفي مع أسامة بن لادن الذي أجراه تيسر علوني مراسل الجزيرة في أفغانستان، مرجع سبق ذكره.
٥٠. خطبة أسامة بن لادن المعروفة باسم 'خطبة عبد الأضحى'، مرجع سبق ذكره.
٥١. المرجع السابق.
٥٢. المرجع السابق.
٥٣. 'رسالة مفتوحة الى ابن باز بطلان فتواه بالصلح مع اليهود'، مرجع سبق ذكره.
٥٤. كلمة أسامة بن لادن، قناة الجزيرة الفضائية، ٤ يناير ٢٠٠٤.
٥٥. المرجع السابق.
٥٦. اللقاء الصحفي مع أسامة بن لادن الذي أجراه تيسر علوني مراسل الجزيرة في أفغانستان، مرجع سبق ذكره.
٥٧. المرجع السابق.
٥٨. اللقاء - تليفزيوني مع أسامة بن لادن الذي أجراه مراسل الجزيرة في أفغانستان جمال إسماعيل، مرجع سبق ذكره.
٥٩. بيان أسامة بن لادن حول صياغة وثي عهد السعودية حول الصراع العربي - الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره.
٦٠. كلمة أسامة بن لادن، قناة الجزيرة الفضائية، ٤ يناير ٢٠٠٤، مرجع سبق ذكره.
٦١. اللقاء التليفزيوني مع أسامة بن لادن الذي أجراه مراسل الجزيرة في أفغانستان جمال إسماعيل، مرجع سبق ذكره.
٦٢. المرجع السابق. وانظر كذلك إعلان الجبهة الإسلامية العالمة لجهد اليهود الصليبيين، ٢٢ فبراير ١٩٩٨، صحيفة القدس العربي، لندن، ٢٣ فبراير ١٩٩٨.



تجدر الإشارة إلى ملاحظة مهمة عند تناول التفكير الاقتصادي لدى تنظيم القاعدة بشكل عام، وزعيمها أسامة بن لادن بشكل خاص، مفدها أن تنظيم القاعدة لم يهتم كثير بتطوير فكر اقتصادي متكامل في بنا المجتمع الإسلامي، فكل ما هنالك بعض الأثر المتناثرة حول بعض القضايا الاقتصادية. مثل تحريم الفائدة باعتبارها ربا محرماً إسلامياً، وربما يكون هذا منطقياً من زاوية أن القاعدة ومنذ البداية قد تأسست على قاعدة محاربة اليهود وما تسميه بالسليبية. ومعنى آخر، فإن تنظيم القاعدة منظره في ذلك مثل الجساعات الأشد وأدبكاله تحت أنه لانتة أيدونوجية خاصة من التمساراً قد اهتمت بتأسيس أفكار تفضي إلى محاربة العدو (الأيديولوجي) - السياسي في حالة اليسار والسياسي العقدي في حالة القاعدة؛ إذ البحث في كيفية بناء المجتمعات التي تنتسبها وربما كان ذلك أيضاً واحداً من القورق المهمة بين الحركات الإسلامية المهدية العنيفة وغير العنيفة، من ناحية، وحركات الإسلام السياسي الاجتماعية. إذ أن الأخيرة يحكم المهمة الملقاة على عاتقها قد عمكت على دراسة مجتمعاتها وكيفية ترانسجها وفقاً لما تعاني منه هذه المجتمعات من مشكلات حالة وعلى رأسها المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى أسس رؤيتها المستفاد من المصادر الإسلامية.

وفي إطار تلك الملاحظة سوف يركز هذا الجزء من الدليل على تناول ثلاث قضايا رئيسية، الأولى هي محاولة الوقوف على حجم الأبعاد الاقتصادية في تنظيم القاعدة كظاهرة دولية، خاصة بالنظر إلى الحركات الإسلامية الأخرى. القضية الثانية هي موقع المتغير الاقتصادي في تفكير أسامة بن لادن وطبيعة القضايا الاقتصادية التي ركز عليها خطاب بن لادن خلال السنوات الأخيرة، وأخيراً مدى مسؤولية أحداث ١١ سبتمبر - باعتبارها أكبر عمل موجه إلى الولايات المتحدة نسب إلى تنظيم القاعدة عن الإرادة الراعنة التي يعانى منها الاقتصاد الأمريكي، بهدف الوقوف على مدى دقة الافتراضات التي طرحت - سواء من جانب القاعدة أو غيرها من مصادر التي عزت تلك الأزمة بشكل كامل إلى أحداث ١١ سبتمبر.

أولاً، الأبعاد الاقتصادية لدى تنظيم القاعدة

يختلف موقع المتغير الاقتصادي لدى الحركات الإسلامية وفقاً لموقع الحركة بالنسبة لخريطة الحركات الإسلامية بشكل عام، فالحركات الإسلامية الدينية تولى الأهمية الرئيسية لقضايا العقيدة والإيمان مقابل تراجع اهتمامها بالقضايا ذات نطاق الاقتصادي وقضية إصلاح المجتمعات وتنظيماتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية كجزء من التراجع العام لفضائها المعاملات، وبعضاً آخر لا تركز تلك الحركات على إعادة هيكلة الأبنية الاقتصادية للمجتمع بقدر ما تركز على إصلاح المعتقدات الإيمانية لدى الأفراد والحكومات والمجتمعات، والتي ترى أن ما يشوبها من مشكلات هو الأصل قسماً على ما يورثه من مشكلات

اقتصادية واجتماعية. الخ. ومن ثم يغيب عن أوبيا تدد الحركات المتذممة المثالية لمختلف المعاملات بين الناس التي لا تنمناص بصورة بأخوى مع العفندة وأصبرلها بما في ذلك المعاملات الاقتصادية سواء الفردية أو الجماعية. والنموذج الأبرز هذ هو حالة الحركات المتطرفة السلبية مثل حركات التكفير والهجرة التي لا تنظر مطلقاً في تصوراتها الفكرية لأي معالجة للملامح التفصيلية للمجتمع المثالي الذي تسعى إليه، بما في ذلك الملامح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة داخل المجتمع إلا أنها تنحد إلى بناء العلاقات والممارسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة داخل المجتمع إلا أنها تنحد إلى بناء مجتمعاتها الخاصة الصغيرة المغلقة والمحص على عدم الاخرطاف في تلك الأبنية والمؤسسات والأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالدولة، بهدف الحفاظ على النقاء العفندي لأعضائها، حيث يعتمد أعضاء تلك الحركات على نوعين من الممارسات الاقتصادية، الأول هو ما يفوه به أعضاء الحركة من أنشطة التجارة الصغيرة المتجولة الهامشية التي تعتمد على رؤوس أموال ضعيفة للغاية أو من الزراعة العائنة لقطع محدودة من الأراضي الصالحة للزراعة إذ ذلك في حالة الجماعات التي تواصل النقاء بدخل المجتمعات الأكبر مادياً وجسدياً ولكنها تنفصل عنها شعورياً وروحياً. أما الحركات التي تهجر المجتمعات الأكبر إلى المناطق الزراعية أو الصحراوية المعزولة، فإن أعضائها يعتمدون في معيشتهم على الاقتصاد العائلي البدائي سواء كان زراعياً أو رعيماً.

أما في حالة الحركات الجهادية العنيفة فإن الأبعاد الاقتصادية لا تظهر واضحة في أسسها الفكرية إلا بالقدر الذي تنمناص فيه مع هدفها الرئيسي الخاص بإقامة العقيدة لصحة في ديار الإسلام لدى البعض منها ودفع العبدان منها لدى البعض الآخر. إلا أنه بالمقابل فإن الاهتمام بالجوانب الاقتصادية والمالية يمثل جزءاً مهماً من الأنشطة العملية لتلك الحركات على اختلاف أنواعه. ويظهر الاهتمام بالجوانب الاقتصادية لدى تلك الحركات في أحد شكلين أو في كليهما معاً: الأول باعتبارها أسباباً ضرورية يجب الأخذ بها أولاً. الممارسة الجهادية كما تصورها تلك الحركات وصولاً إلى تحقيق هدفها الرئيسي، من خلال توفير العتاد والعدد اللازم لمواجهة الدولة "الكافرة الطاغية" في الداخل أو لعدوان الخارجي على الإسلام ودياره في الخارج. أما الشكل الثاني الذي يتخذ الاهتمام بالجوانب الاقتصادية والمالية فهو باعتبارها في حد ذاتها أهدافاً يملكها العدو سواء لداخل أو الخارجي، يمكن بل ويجب استخدامها في الصراع معه بتوجيه ضربات لها تؤدي إلى إفقاده بعض مقومات وأركان القوة التي يتفوق بها عليها مما يمكنه أن يؤدي في النهاية - ضمن تصور أوسع للمواجهة الجهادية - إلى هزيمته وانتصار تلك الحركات في معركتها الصغيرة معه.

يكون هذان الشكلان أكثر وضوحاً في حالة الحركات الجهادية العنيفة وتربية المجال كالدعوة التي تنطلق من مفهوم الجهاد الخارجي ضد من ترى أنهم أعداء الإسلام الخارجيين وبشكل خاص الجهاد الدفاعي الذي يرمي إلى الدفاع عن دار الإسلام ضد أي هجوم من عدو خارجي غير مسلم. وينتظب الموقف على طبيعة الجوانب الاقتصادية في أنشطة القاعدة الأخذ في الاعتبار الطبيعة التي استقر عليها مفهوم القاعدة بعد وقوع أحداث الهادي عشر من ديسمبر ٢٠٠١، والتي اصدمت نضم في الغالب مستويين رئيسيين، الأول هو تنظيم "قاعدة الجهاد"، الذي أعلن عن اسمه للمرة الأولى في شهر أبريل ٢٠٠٢ والذي تأسس من ذمخ انفرع الخارجي جماعة الجهاد السرية بقيادة أمين الظواهري مع المجموعات المختلفة حول أسامة بن لادن منذ استقراره في أفغانستان في عام ١٩٩٦. وهو الدمج الذي سبقه قيام تحالف بين انظرئين وجماعات أخرى إسلامية من باكستان وبنجلاديش في فبراير ١٩٩٨ تحت اسم "الجهاد الإسلامية العالمية جهاد النهو: والعلميين". أما المستوى الثاني للقاعدة فهي تلك الشبكة شديدة الانتعاش من التنظيمات والجماعات والأفراد المتضمنين للحركة الجهادية دولية المجال خصوصاً والجهادية عموماً، والتي باتت منذ إعلان الولايات المتحدة ما عرف بالحرب ضد الإرهاب تقع تحت وطأة تهديدات يومية.

وفي هذا الإطار، يمكن الحديث عن الجوانب الاقتصادية والمالية في اهتمامات القاعدة بمسئولياتها السامقة.

بالنسبة للشكل الأول باعتبار أن الجوانب الاقتصادية والمالية تمثل أساساً ضرورية يجب الأخذ بها لأداء الممارسة الجهادية كما تنصورها القاعدة، يلاحظ أن المستوى الثاني للقاعدة، أي تلك الشبكة شديدة الاتساع من المنظمات والجماعات والأفراد المنتمين للحركة الجهادية دولة المجال خصوصاً واجتهادية عموماً، تتبع في سبيل جمعها التمويل اللازم لقيامها بأنشطتها سواء المضادة للأظمة منحلّة في دولها أو الموجهة دولياً إلى من تراجم أعداء الأمة، خليط من الأساليب التي تتبعها الحركات الجهادية محلّة الطابع والحركات الجهادية الاستقلالية - الانفصالية. وربما يضاف إلى ذلك مصدراً إضافياً للتمويل يستغل في بعض الموارد التي تأتي لها من جانب المستوى الأول لتنظيم القاعدة - "قاعدة الجهاد" - والتي يبدو أن لديه ثمرات مالية وتنظيية أكبر بكثير مما لدى حركات وجماعات القاعدة بالمعنى الثاني، مما يدفعه إلى مساندة بعضها في المواجهة الدولية التي تصطف فيها معه.

أما عن موارد تمويل تنظيم "قاعدة الجهاد" بفساد أسامة بن لادن، فالمحقيقة أنه من الصعب نعتاً محدودها بدقة، وإن كان من الممكن تصور نمط أقرب للمواصفة لكيفية الحصول عليها وفقاً لبعض المؤشرات المتوافرة حتى الآن. فمن ناحية أولى تبدو الثروة الشخصية الواسعة لقائد التنظيم أسامة بن لادن المنتمي لسنة العائلة التي تقدر بعض المصادر ثروتها بأكثر من خمسة مليارات دولار. هي المصدر الأول والرئيسي للتمويل لتنظيمه. وبالرغم من أنه لا توجد تقديرات دقيقة لتلك الثروة الشخصية التي لا يعرف أحدٌ بدقة شكل وجودها أو مكانه أو الاستثمارات التي توجد فيها، فإن مؤشراً مثل ذلك الذي ذكره بن لادن نفسه في حديث صحفي أدلى به عام ١٩٩٨ يمكن أن يوضح حجم تلك الثروة، حيث أكد أنه قد استثمر في فترة وجوده بالسودان منذ عام ١٩٩٢ حتى عام ١٩٩٦ نحو ١٥٠ مليون دولار في مشروعات مختلفة معظمها ضمن البنية الأساسية لذلك البلد وقد تركها وراءه هناك. من هنا فقد باتت تقدر تلك الثروة اجملاً بما فيها ما أنفق أو استثمر في السودان، بنحو ٣٠٠ مليون دولار هو الأقرب للحقيقة. ومن الضروري في ذلك الإطار التأكيد على أن تلك الثروة وبهذا الحجم لم تبق كسب من منذ به بن لادن نشاطه المكثف في أفغانستان مع بداية الثمانينات، حيث أنه من جانب أنفق أجزاء كبيرة منها في ذلك البلد وبخاصة منذ ذهابه الثاني إليه عام ١٩٩٦، ومن جانب آخر تعرضت مشروعات واستثمارات كثيرة له حول العالم، ويتم حسابها ضمن تلك الثروة. تلمصادة والتجميد بفعل الإجراءات الأمريكية والدولة التي بدأت بعد تفجير السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا عام ١٩٩٨ وتكثفت حمولة غير مسبوقة بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ في واشنطن ونيويورك.

وبالإضافة للمصدر السابق فالأرجح أن تنظيم "قاعدة الجهاد" قد اتبع أيضاً بعض أساليب جمع التمويل التي سلكتها الجماعات الجهادية الاستقلالية - الانفصالية وبخاصة في ظل ندخه وتعاونه معها في كثير من المناطق المشتعلة التي تنشط فيها والتي كانت تمثل ساحة معارك بالنسبة للتنظيم. لتلك الحركات في وقت واحد. ويشير هنا إلى أن التنظيم لم يكن فقط متقبلاً لأموار غير تلك الحركات والمفتضيات الإسلامية التي تقاوم من أجلها، بل على الأرجح أنه قد قدم لها أيضاً الكثير من المساعدات المالية من سائرده الخاصة وفي مقدمتها الثروة الشخصية لقائده. كما أنه من المهم الإشارة أيضاً إلى أن السرعات والمعونات الدولية التي يتم جمعها لصالح الأقليات المسلمة في الأقاليم المتنازع حول استقلالها من مختلف دول ومجتمعات العالم الإسلامي عبر عديد من الأشكال والهيئات، لم تذهب كلها أو أغلبها إلى القاعدة تنظيماً وشبكة ولا إلى الحركات الجهادية الاستقلالية - الانفصالية، بل ذهب معظمها إلى الأخرى من الإنسانية والإغاثية التي جمعت خصيصاً لها. كذلك فمن المهم التأكيد على أن ما حظيت به بعض تلك الحركات من مساندة عالية رسمية من بعض الحكومات الإسلامية والغربية، لم يتم دليل حقيقي حتى الآن

على ان القاعدة يستوربها قد طائها أي شو منها على الرغم من كثير من الاتهامات التي تحملها وسائل لإغلاء الأمريكية والغربية لبعض المحرمات الإسلامية عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر. كذلك ضمن فهم الإشارة هنا إلى ما أوردته تقارير رسمية ودراسات أمريكية وغربية حادة حول طبيعة النشاط الاقتصادي للحركات الجهادية الدولية عموماً والقاعدة خصوصاً، من أنها لا تنخرط غالباً في أنشطة اقتصادية وصالة ذات صبغة جنائية مثل تجارة المخدرات أو الدعارة أو تجارة الأضلاع أو غير ذلك من أنشطة جنائية نهجت منذ التقارير والدراسات حسابات إرهابية أخرى بممارستها خاصة في أمريكا للإنسانية وشرق القارة الأوروبية.

وبالرغم من تلك الموارد الواسعة نسبياً التي تتمتع بها تنظيم قاعدة المهتاد فقد بدأ وانحيا بعد بدو الحرب الأمريكية في أفغانستان في ٧ أكتوبر ٢٠٠١ وتحتين أربع حملة أمنية - مالية ضده عرفها العالم في شتى أرجاء بقيادة الولايات المتحدة. أن التنظيم قد راح يعاني من جهة من تراجع موارد المالية ومن جهة أخرى زيادة نفقائه الضرورية للاستمرار في التواجد وتوجيه ضربات مقاومة للقوات الأمريكية في أفغانستان وأخرى هجومية على أهداف أمريكية وغربية في مناطق مختلفة من العالم. وقد عكس انسان لذي أصدره قائد التنظيم أسامة بن لادن في الذكرى السنوية الأولى لبدء الحرب الأمريكية على أفغانستان (سبتمبر ١٢ بدريخ ١٢ أكتوبر ٢٠٠٢) أعداد تلك الأزمة المالية وصدي حاجته لموارد جديدة. فقد وجه بن لادن فقرة خاصة لمن أسماهم: "كنته التجار و أصحاب الأموال الذين لا يقولون شيئاً عن غيرهم في دفع هذه المعركة نحو هدهذا المنشود ومقتلبها المقصود من التمسكين لدين الله في الأرض وتطبيق شرعه، دعاهم فهو إلى توجيه تلك الموارد مستحسناً إياهم بقوله: إن إتفاقكم في سبيل الله انبوه واجب شرعي ومطلب سع يفرضه عليكم اتصاؤكم لدينكم وأمنكم. والمال الذي ستفقونه وإن مل سيوقف سلا حارفاً برث تديسون حيصاً. وقد بدأ وانحيا مدى ضغط لأزمة المالية على التنظيم من استفسار بن لادن لأصحاب تلك الفضة في نهاية الفقرة المخصصة بقوله: "معاشير التجار وأصحاب الأموال إن دنكم السوم سادبكم. وإخوتكم يستفرونكم. والله ناظر إليكم فيما استغلفك فيه هائلهم هؤلاء ندعون لتنفقوا في سبيل الله فنسكم من سبيل ومن يسبيل بائفاً يسبيل عن نفسه ولله العني وانته الفقراء إن تسولوا سبيل قومنا فحرمكم ثم لا يكونوا أمثالكم".

والخليفة أن حجم التمويل الذي يمتلكه نظم قاعدة المهتاد والصادر التي يعتمد عليها لتوفيره وكذلك لأزمة المالية الحالية التي يبدو أنه عر بها. فجعل التساؤل عن البند الرئيسية والمخفية لإفناقه أمر مهماً بالوادع حتى السوم ومن ما هو متواتر من مؤشرات ومعلومات خاصة بما تم انعاقه على بعض العمليات الإرهابية التي نبتاها التنظيم أو حامت الشبهات حوله في القضاء بها. إن إحصائي الإفناق عليها لم يكن شخصاً بالصورة التي تشيعها بعض وسائل الإعلام. فالتهمسات الأكبر في تاريخ الإرهاب الدولي على واشنطن وتشيورن. والتي لا يزال التنظيم متبهماً بالبقاء بها بالرغم من عدم وجود حكم قضائي بعد بذلك ولا حتى صدور قرار اتهام قضائي رسمي ضده. قد تراحت تكلفتها حسب المصادر الأمنية والإعلامية لأمركية بين ٣٢٥ و ٥٠٠ ألف دولار أمريكي. بينما لم تبلغ تكلفه تصجير السفاريتين الأمريكيتين في كيبا وإثرايا عام ١٩٩٨، والتي أبت القضاء الأمريكي مسئولة التنظيم عنها. أكثر من ربع هذا المبلغ. ويوضح هذان المثالان باعتبارهما أكبر عمليات قام بها التنظيم ضد أهداف أمريكية إن ما يتفقه على مثل تلك العمليات يمثل نسبة ضئيلة من الموارد المالية التي من المتصور أنه يمتلكها. الأمر الذي ينسر إلى وجود بورد أخرى لإنفذه غير مثل تلك العمليات. والأرجح أن قدراً كسراً من هذا الإفناق قد وجه ويوجه - التي تمويل مشروعات مثل تلك التي تمت في السودان من نزوة أسامة بن لادن الحدية. وإلى مشروعات مماثلة تمت في أفغانستان بعد وصول طالبان إلى الحكم عام ١٩٩٦، وإلى إعانة وإقامة بعض

آلاف من العرب الأفغان في أفغانستان بعد عودة بن لادن إليها في نفس العام. ثم بعد ذلك إلى نسليخ هولاء وإعادتهم بما يلزمهم من مؤن وعتاد لمواجهة القوات الأمريكية والغربية في أفغانستان منذ أكتوبر ٢٠٠١ وحتى اليوم.

أما عن الشكل الثاني للاهتمامات المالية والاقتصادية للحركات الجهادية دولة المجال باعتبار أن المصالح الاقتصادية للدول التي ترى أنها كافر أو تعنتدي على ديار الإسلام تمثل أهدافاً معادية يجب توجده ضربات لها في الجهاد المسلح ضدها. فهد قد تطور كثيراً لدى تنظيم القاعدة خلال العشرة الأخيرة وبخاصة عام ٢٠٠٢. وقد مثل استهداف برج التجارة العالمي في نيويورك بكل ما يتجمله من معانٍ رمزية واقتصادية وعالية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وبغض النظر عن ثبوت المسؤولية القانونية للقاعدة عنه، ضربة مباشرة لواحد من أبرز المصالح الاقتصادية والمالية للاقتصاد الأمريكي آخر. وقد بدأ واضحاً بعد شهر واحد من تلك الهجمات مدى ونسوح معنها ومستقبلها لدى قائد التنظيم أسامة بن لادن. في حوار مطول أحراده معه مراسل قناة الجزيرة في أفغانستان بتاريخ ٢١ أكتوبر ٢٠٠١ ولم يتوكله وإن كان نفسه وعشاده منه قد تسربت وبشت في مواقع إسلامية على شبكة الإنترنت وبعض الفضائيات العربية. وفي هذا الحوار يؤكد بن لادن - على الرغم من عدم اعترافه الصريح بمسئوليته عن أحداث سبتمبر - أن لها تداعيات كثيرة له تنته بعد. في مقدمتها التداعيات الاقتصادية التي ستفرض في شرحها حسب رؤيته لها. وبمبدأ بن لادن بالحديث عن المناسخ في وول ستريت. حيث يقول: "فحسب اعترافناهم هم أن نسبة الخسارة في سوق وول ستريت بلغت ١٦٪، وقالوا هذا الزخم قياسي لم يحصل من قبل قط منذ أن فتحت السوق قبل أكثر من ٢٣ سنة ما حصل هذا الانهيار الضخم، رأس المال المتداول في هذه السوق يبلغ أربعة تريليون دولار. فإذا ضربنا ستة عشر في المائة في أربعة تريليون دولار حتى نعلم أن حجم الخسارة نسي أصابعهم بلغ ٦٤٠ مليار دولار خسارتهم بفضل الله سبحانه وتعالى، وهذا الرقم يساوي ميزانية السودان مثلاً لمدة ٦٤٠ عاماً".

ثم ينتقل قائد القاعدة لحسابات اقتصاديه اخرى يضيقها الي ما براد الحسابات الأمريكية من حراء هجمات سبتمبر، قائلاً: "الدخل القومي الأمريكي القومي هو ٢٠ مليار، وهم في الأسرع الأول ما استغلوا شيئاً فقط نتيجة الصدمة النفسية (...) فلو ضربت ٢٠ مليار في أسبوعٍ نصل الى ٦٤٠ مليار، وهي كثير من ذلك، وتضيقها إلى ٦٤ مليار تكزن وحيد كم! وأشكنا على ٨٠٠ مليار تقريباً. خسارة المياهي والعمائر، فلت أكثر من ٣٠ مليار. ثم سرحو إلى لود هذا، أو قبل نوحين، من شركات الطيران أكثر من ١٧٠٠ موظف (...) سوا شركات الضاران الناقله أو المصنعة (...) شركة واحدة من شركات القنادق المشهورة الأمريكية - إنتركونتيننتال - قصفت عشرين ألف موظف بفضل الله سبحانه وتعالى. والتداعيات لا يستتبع أحد أن يحده قيمة هذه الأموال من ضخامتها وكثرتها وتشتتها وهي، في ازدياد بفضل الله سبحانه وتعالى. فالحاشده، المبلغ يصل على أقل تقدير إلى أكثر من تريليون دولار بفضل الله سبحانه وتعالى. في هذه الضربات الموقفة المباركة. ونهني من لادن حديثه بتعدد طبيعة أرواح التجارء العالمية ومن يعملون فيها كما يرى. حيث أن "نحن ضوربوها فيها وقتلوا فيها هم قوة اقتصادية، وهم ليسوا مدرسة اطفال ونيسوا سكاناً، والذين هم في هذه المراكز رجل يدعون أكبر قوة اقتصادية في العالم تعبت في الأرض فسداً".

وبعد نحو ثلاثة أشهر على أحداث سبتمبر برحه بن لادن خطاباً هو الأخير العلني والكامل له قيل احتفاءً - يقدم فيه تحليله السياسي - الاقتصادي لمبررات ونتائج هجمات سبتمبر على نحو مفصل. حيث يرى أنها كانت بمثابة: "ردود فعل لما يجري على أرضنا في فلسطين وفي العراق وفي غيرها (...) فكان هذا الرد المبارك بفضل الله سبحانه وتعالى. وهذه الضربات المباركة لها دلالات عظيمة، فقد أوضحت

بجلاء، أن هذه القوة المتغطرة المتكبرة - هيل العصر أميركا - تقوم على قوة اقتصادية عظيمة ولكنها هشة ما أسره أن تهاوت بفضل الله سبحانه وتعالى، فالذين قاموا بالعمل (...) هروا عرش أميركا وضربوا الاقتصاد الأميركي في صميم فؤاده وضربوا أكبر قوة عسكرية في عمق قلبها بفضل الله سبحانه وتعالى. فهنا دلالة واضحة على أن هذا الاقتصاد العالمي الربوي المحسوق الذي استخدمه أميركا مع قوتها العسكرية لفرض الكفر والإلزام على الشعوب المستضعفة يمكن بسهولة أن تنهوى، فنلك الضربات المباركة قد ألحقت بأميركا باعتزازهم هم في أسواق نيويورك وفي غيرها، أكثر من تريبسون دولار حسارة بفضل الله سبحانه وتعالى، وبإمكانات بسيطة.

ويبدو واضحاً في ذلك التحليل مدى أهمية الأبعاد الاقتصادية للقوة الأمريكية كما يراها بن لادن، وبالتالي مدى أهمية توجيه ضربات لتلك الأبعاد والمصالح في الحرب المنتوخة معها.

وينتقل هنا قائد القاعدة إلى وضع تصوره للسراجهة المستقبلية على الصعيدين العسكري والاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية. حيث يقول: "كما هو معلوم، إن القتال لا يذنه من عنصرين: عنصر الأنفس المقاتلة وعنصر المال مثل شراء السلاح، وهذا الأمر يؤكد في كتاب الله سبحانه وتعالى (...) القاعدة العسكرية الأميركية وإن كانت تأسف بيننا وبينها عبدة جدا وسلطنا لا نصل إلى طنائهم فيها إلا مكان بواسطة الخطوط الدفاعية العرضية امتصاص هذه الضربات. و طريقة أخرى (هي) ضرب القاعدة الاقتصادية التي هي أساس للقاعدة العسكرية فإذا انتهى اقتصادهم شغروا بأنفسهم عن استعباد الشعوب المستضعفة. فأقول من المهه جدا التركيز على ضرب الاقتصاد الأميركي بكل وسيلة ممكنة. ويلخص بن لادن في نهاية خطابه تصوره ودعوته لتلك الحرب العسكرية - الاقتصادية ضد الولايات المتحدة بقوته: "أختصر كلامي وأركز على أهمية استمرار العمل المجهادي ضد أميركا عسكريا واقتصاديا، وأن أميركا قد تراجعت بفضل الله سبحانه وتعالى وأن الازيف الاقتصادي مستمر إلى اليوم، ولكن يحتاج إلى ضربات أخرى وأن يشهد الشباب في البحث عن مفاصل الاقتصاد الأميركي ويضرب العدو في مفاصله بأذنه سبحانه وتعالى".

ثانياً، المتغير الاقتصادي لدى أسامة بن لادن

على الرغم من تواضع المتغير الاقتصادي في فكر بن لادن بالمقارنة بالمتغير العسكري والعلماني إلا أنه ظل حاضراً بالنظر إلى عوامل عدة، الأول هو طبيعة ظروف ونشأة أسامة بن لادن، فقد نشأ في أسرة ثرية، لأب عمل كرجل أعمال في قطاع البناء، والتشييد بالملكة العربية السعودية، عُرف عنه المثابرة والعبامية والاعتناء الشديد على النفس، والاستعداد للمغامرة والمخاطرة، فقد بدأ أبو بن لادن حياته كحمال في مرفأ جدة، تحول بفضل مثابرته وجهده خلال سنوات معدودة إلى أحد كبار مقاولي الإنشاءات بالملكة العربية السعودية. كما استطاع والده بناء علاقة جيدة مع الأسرة السعودية الحكيمة، تمكن من خلال تلك العلاقة من الحصول على عقود تنفيذ مشاريع ضخمة بالملكة؛ لعامل الثاني هو الخلفية التعلّسية والمهنية لأسامة بن لادن، فقد درس الاقتصاد بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، بالإضافة إلى عمله كمسكّر بمجال المقارلات بعد وفاة والده مباشرة قبل أن يتجاوز العاشرة من عمره، وقد أدت تلك العوامل إلى حضور العامل الاقتصادي بشكل أو بآخر في تفكير بن لادن.

غير أنه تجدر الملاحظة أن المتغير الاقتصادي لدى بن لادن كان أكثر وضوحاً منذ منتصف التسعينيات مع انجاء خطاب بن لادن إلى التركيز على الجهاد ضد القوات العسكرية في المملكة العربية السعودية، وحادث معظم القضايا والتحولات الاقتصادية التي أثارها أو قدمها بن لادن في سياق مسألة

الجهد ضد القوات العسكرية الأمريكية وبتناول الأوضاع الاقتصادية بالملكية العربية السعودية. ويمكن تحدد القضاء الاقتصادية الأساسية التي ركز عليها بن لادن في حدود الوثائق التي تم الاطلاع عليها في: المقاطعة الاقتصادية للسلع والبضائع الأمريكية، الحفاظ على النفط كقوة اقتصادية إسلامية، الأزمة الاقتصادية بالملكية العربية السعودية ومصادر تلك الأزمة، الأنظمة الربوية واتخاذها اقتصاداً سلبياً وسيبر فيما يلي إلى الموضوع الاقتصادي لخطاب بن لادن منذ منتصف التسعينيات.

- احتلت الأداة الاقتصادية أهمية مبكرة في الفكر الجهادي لبن لادن، ضد الولايات المتحدة، فقد دعا في لكسبر من صحابته إلى توظيف الأدوات الاقتصادية في الجهاد ضد الولايات المتحدة، بما من وجوب مقاطعة البضائع والسلع الأمريكية إلى وجوب ضرب القوات الأمريكية والاقتصاد الأمريكي بل بن لادن قد أكد في إحدى مقالاته مع شاذ جزيره (١٩٩٨) أن دعوته تفكر في المقاطعة وسرقة الاقتصاد الأمريكي تعود إلى ما قبل بدء عملية الجهاد الإسلامي ضد الاتحاد السوفيتي في أغسطس ١٩٧٩. وقد جعل بن لادن واجب مقاطعة البضائع والسلع الأمريكية في منزلة فرض العين، واستمد فكرة المقاطعة هنا ليس فقط إلى اعتبارها حذف من نفقات الاقتصادية، ومن ثم القدران العسكرية، بل الأمريكية، ولكن لأن تلك الأموال (مقتد الأموال العربية) "أخذها الأمريكيان، يعطوه لليهود فقلنا: سب أحرارنا في فلسطين فهذه فرض عين".

- في رسالته إلى المسلمين، بشكل عام، وبمسلم الجزيرة العربية، بشكل خاص، أخرجوا المسلمين من جزيرة العرب ٣، والتي دعا فيها إلى إعلان الجهاد ضد القوات الأمريكية في المملكة العربية السعودية، اعتمد بن لادن على التحليل الاقتصادي لتبرير دعوته إلى إعلان الجهاد ضد احتلال بلاد الحرمين بواسطة جيوش لصاري من الأمريكيين، خلفتهم، فيلافتاحة إلى اعتمادها على الكثير من الامتيازات الغربية والأسانيد الدينية التي تحض على الجهاد ضد الوجود الأجنبي على الأراضي الإسلامية، كما لاقت استجابة بن لادن التحليل الاقتصادي لتأكيد على أهمية هذا الجهاد، فقد استند بن لادن في تبرير دعوته للجهاد - التي تشمل بالإضافة إلى الوجود الأجنبي الجهاد ضد نظام الحكم في المملكة العربية السعودية إلى تدهور الأحوال الاقتصادية للمواضع السعودي بكل فئاته، وقد استند بن لادن في هذا الإطار على عدد من المؤشرات الاقتصادية مثل ارتفاع الأسعار، وتدهور المسويات المعيشية للأسباب الدخل المحدود، وتدهور القيمة الشرائية للريال السعودي أمام العملات الأجنبية، وارتفاع قيمة الدرهم المحلي التي تمردا انذاك بحوالي (٣٤٠) ألف مليون ريال سعودي، وارتفاع قيمة الدين الخارجي، وحالة الساقط بين الأوضاع الاقتصادية السائدة في المملكة العربية السعودية بشكل عام، كون المملكة من أكبر الدول المنتجة للنفط.

كما لوحظ استخدام بن لادن للتحليل الاقتصادي لتفسير ومقو بعض التفجيرات داخل المملكة العربية السعودية (تفجيرات الحرم والميض)، إذ اعتبر تلك التفجيرات نتيجة طبيعية لعوامل المعاناة والكبت لجزيرة، والقمع، والظلم الفادح والبيعي المذل والفقير، "إذ كان العامل الاقتصادي يمثل في الخبر قد جاء في الترتيب الأخير بين تلك العوامل، إلا أن المحتوى الاقتصادي لا يغيب تماماً عن المستعرات الأخرى خاصة المعاناة، كما يظل للتحليل الاقتصادي لاجتماعي لتثل تلك الانفجارات من جانب بن لادن مساندة حاضرة بالملاحظة ١٤. وقد نأكد جمع بن لادن بين التحليلين الذاتي والاقتصادي في تحمله لواقع المملكة العربية السعودية في الرسالة ذاتها عندما حدد مصادر الأزمة الاقتصادية بالملكية في مصدرين رئيسيين، الأول هو تعطيل النظام الحاكم لأحكام الشريعة الإسلامية، واستبدالها بالقوانين الرضعية والقيام مع علماء المسلمين، أما المصدر الثاني فقد قتل في عمر القضاء عن حماية البلاد من محاولات التدخل الخارجي في سياسات المملكة، وقد أولى بن لادن التدخل الخارجي في السياسات الاقتصادية

الخارجية للمملكة أهمية خاصة، حيث ركز في هذا الإطار على جانبين رئيسيين، الأول هو التدخل الخارجي في السياسة النفطية للمملكة من خلال تحديد أسعار وكميات النفط المنتجة بما يضمن تحقيق المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة وحلفائها، والجانب الثاني هو تحصيل المملكة بأعباء ومفادات خارجة ضخمة من خلال صفقات الأسلحة باهظة التكاليف التي تعرض على النظام.

- لقد بنى لادن إلى تحليل الاقتصادي ذاته لتتحذير من خطورة العلاقات الخارجية خلال مرحلة المجهود، وأشار في هذا السياق إلى عدة من الآثار المترتبة على خلافات داخلة قبل الانتهاء من إخراج القوات الأمريكية. شملت بالترتيب: استنزاف الطاقات البشرية، استنزاف الطاقات المالية، تدمير البنية التحتية للدولة، تفكك المجتمع، وتدمير لصناعات النفطية، وتقسيم بلاد الحرمين واستيلاء - سرانيل على الجزر الشمالي منها، باعتبار أن هذا التقسيم يعتبر مضطرباً ملحا للحزب الشيوعي - الفلبيني، وخيراً لأن أي فشل داخلي - مهما تكن مبرراته - في ظل وجود قوات الاحتلال الأمريكي سيؤدي إلى حسم المعركة لصالح الكفر العالمي، وهكذا، ملاحظ حضور تغيير الاقتصاد، بشكل عام، بقوة في تحليل بن لادن، والتفقد، بشكل خاص، فمن بين الآثار السلبية السبع لحظر الحلفاء الداخلي، انصرفت أربعة منها إلى الأضرار الاقتصادية المباشرة باستنزاف الطاقات البشرية، استنزاف الموارد المالية، تدمير البنية التحتية، وتدمير الصناعات النفطية.

- وقد احتل عامل النفط حيزاً مهماً في تحليل بن لادن للمخاطر المتوقعة في حالة نشوب خلافات أو حروب داخلية بالمملكة العربية السعودية. فقد اعتبر أن تواجد القوات العسكرية الصليبية والأمريكية في دول الخليج الإسلامي هو "خطر الأعظم والضرر لأضخم الذي عهده أكبر احتشاش بنوولي في العالم، وأن انتشار الفتل في تلك الأماكن يعرض البيروقراطيين لمخاطر الاحتراق مما يؤدي للاحتراق بالمفصالح الاقتصادية لدول الخليج وبلاد الحرمين بل وأضرار جسيمة للاقتصاد العالمي، ودعا بن لادن إلى أهمية الحفاظ على تلك الثروة وعدم انحنائها في المعركة "لكنها ثورة إسلامية عظمى" فهو اقتصاداً كبيراً عامة لعدة لإسلا القديمة، كما حظر الولايات المتحدة من إحراق هذه الثروة في نهاية الحرب (الحرب الأولى ضد العراق) تحت تأثير تخوف الولايات المتحدة عن من سقوط تلك الثروة في أيدي أصحابها الشرعيين - الشعوب الإسلامية أو رغبة في إخماد الضرر بتناسها الاقتصاديين في أوروبا - الشرق الأقصى خاصة الناس التي تعتبر المستهلك الرئيسي لتبرول النفطية.

وهكذا، فبالإضافة إلى الخبز المهم الذي شغله عامل النفط بشكل عام في تحليل بن لادن، تشير أيضاً إلى ملاحظتين مهمتين، الأولى ما عكسه تحليل بن لادن من إدراك واضح لالتحاشات لطلب الخارجي على النفط العربي، وتساعد السوق لاسيوية خاصة بالنظر كمصدر رئيسي للطلب المستقبلي على النفط، والتبعية هي إدراكه للعلاقة بين استقرار سوق النفط واستقرار الاقتصاد العالمي، وبالتالي للنظر أن بن لادن لم يطرح تلك العلاقة ليتولفها للتأثير سلبياً على استقرار الاقتصاد العالمي، فقد ظل الحفاظ على استقرار الاقتصاد العالمي هدفاً مهماً كما جاء في خطابه - ومن ثم أهمية الحفاظ على النفط كثروة وطنية وشاملة.

- أكثر من ذلك، فقد اختزن بن لادن في إحدى المقابلات التي أجرتها معه قناة الجزيرة الفضائية في عام ١٩٩٨ رسالة إلى العالم الإسلامي في الالتزام بتطبيق أوامر الله في أمور الدين الدنيا، وأنه بدون اتباع "أمر الله سبحانه وتعالى فستذهب ولا يبقى لنا دين ولا دنيا" معبراً عن منبوع الدين بسبب انتشار الكفر لكثير في بلاد المسلمين (٥)، أما منبوع أمور الدنيا فقد اختزلها بن لادن في سين سياسيتين، القضية الأولى هي ضياع ثروات النفط وخضوعها لسفوق من جانب الولايات المتحدة، فيقول:

أما من ناحية الدنيا فهذا البترول كان يؤخذ مبالغ زهيدة، ففي دول الخليج وهي السعودية تتركه أرامكو وفي فترة مبكرة في عهد الملك فيصل كان لا يدفع للمملكة من البترول الا بضع بضعون سنتاً للملص الواحد، يعني أقل من دولار. ثم شاء الله سبحانه وتعالى أن قامت الحرب ضد اليهود في عام ١٩٧٣، فقطع العرب البترول فحكسوا أيضاً في دنياهم وارتفعت الأسعار إلى أن وصلت إلى ما يقرب من أربعين دولاراً للملص الواحد. ووصلت إلى ستة وثلاثين في السنوات، ثم قام الأمريكان بحادثتهم -سحقهم على دول الخليج وإجبارها على زيادة حجم إنتاجها النفطي ومن بعدها نه في السون، مما أدى إلى بؤس الأسعار. ونحن نتكلم عن أكبر سرفقة عرفتها البشرية في التاريخ.

وقد تغير بن لادن حجم السرفقة الأمريكية للنفط العربي بحوالي ١٤٧٨٢٥٠ مليون دولار سنوياً، بما يقدر بحوالي ٣٦ تريليون دولار خلال ربع قرن (١٩٦١).

والقصة لتأنيبه هي معاج الولايات المتحدة في تورط دول الخليج العربية في مشكلة الدين الخارجي استقبل الداخلي (الأسفي)، وذلك على الرغم من الترواوت النفطية الضخمة. وقد أوجع بن لادن ظهر تلك المشكلة إلى السياسة الأمريكية الحامية بالزام الدول المحسجة بشراء الأمتعة من ناحية. ونسبة خدمة الربا المرتفعة.

- نأكد موقع المتغير الاقتصادي في تحلل بن لادن مع تعيين مرحى لتجارة العائد حجمات سبتمبر ٢٠٠١، وتحليله لموقع هذين المرحين بالنسبة للاقتصاد الأمريكي وبالنسبة للنفط المتأصلة لولايات المتحدة، إذ يقول بن لادن في أحد مقابلاته مع قناة الجزيرة: الاتراج التجارة العالمية - الدين دولياً فيها يتقلوا فيها هم قوة اقتصادية وتسوا مدرسة أطفال وليس سكن. الأتميل، الدين هم هي هذه المراكز وحول. ستعبر أكبر قوة اقتصادية في العالم تحت في الأرض فساداً (١٧).

- ولم يقتصر حضور المتغير الاقتصادي في تحلل بن لادن على الأداة والأهداف الاقتصادية في طار عملية الجهاد ضد تعدد الخارجي الولايات المتحدة، فقد كان المتغير الاقتصادي حامراً. وقد نفس العرجة أو أكثر - في تحميلة للأوضاع الاقتصادية في المملكة العربية السعودية. ففي خطابه إلى الشيخ بن باز بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٩٤، بمناسبة الموقف الغامض لابن الباز من قضية الوجود العسكري الأمريكي على أراضي لمملكة العربية السعودية، فبالإضافة إلى نقد بن لادن بخصوص موقف الفسخ من الباز بشأن الوجود العسكري الأمريكي ووجوب الجهاد ضد الولايات المتحدة، أنتقد بن لادن موقف بن الباز من قضية انقوائه والأنظمة والقوانين الربوية المعمول بها في المملكة العربية السعودية والمنترعة من قبل النفط، الحاكم. وعلى الرغم من صدور فتوى من الشيخ بن الباز تحرم تعاظم الربا، إلا أن بن لادن أخذ عليه عدد التفرق بين حكم من يتعاظم الربا فقط، وحكم من يشرع الربا ويقسه. مع أن الفرق بينهما واضح كبير، فتعاضى الربا مرتكب لمؤقتة عن أكبر الموفعات، أم مشروع الربا فهو مرتد كإر كقراً يخرجاً من المله بعمله هنا، لأنه جعل من نفسه نداً للهِ، يشارك له في التحلل والتحرية. وقد أشار بن لادن إلى استناده بحج مستفلاعه نشره - انذاك - حول الأنظمة الربوية. وقد عزى بن لادن الأزمات الاقتصادية والسياسة والاجتماعية التي تمر البلاد الإسلامية في أحد ابعادها - إلى التعامل بالأنظمة الربوية وعبره من المكورات (٨).

- وقد كان التحلل الاقتصادي لدى بن لادن أكثر وضوحاً عندما فاه لتحلل الأرباح العامة بالمملكة العربية السعودية في خطابه إلى الملك فهد بن عبد العزيز في الثالث من أغسطس ١٩٩٥ (١٩). بدأ فيه بتحليل الأرباح الاقتصادية، على نحو عكس إدراك بن لادن لتلكس من مفاسخ التحلل الاقتصادي، واستخدماً الأرقام والبيانات الاقتصادية. وقد ناقش بن لادن في خطابه عدداً من المشكلات الاقتصادية والمشكلات التعلميسية والفسحة التي تواجه المملكة، شملت: ارتفاع حجم الدين الخارجي

يصل إلى ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاع الأسعار، وارتفاع تكاليف التمويل الدراسة وعدم القدرة على حماية المدارس والأبنية التعليمية، تدهور الخدمات الصحية وعجز الدولة حتى عن صيانة المستشفيات القائمة، عجز الدولة عن بناء مستشفيات جديدة. تزايد مشكلة البطالة لتصل المبيعات العليا، وقد عمد بن لادن إلى تحجّل مصادر مثل الأزمة، فحدها فيما لمي

١- انقضاء الاقتصادي داخل الأسرة الحاكمة وسياسة التوسع في بناء القصور المكسرة التي حدت شكلت معه واستنزافاً شديداً من المال العام بالإضافة إلى ما حلقت من علاقات تدفيس داخل الأسرة الحاكمة

٢- دور الملك فهد في تدهور أسعار النفط، وقد عر بن لادن تلك المسئلة التي الوجود في حالة التنمية المظلمة لتوليات المتحدة فيما يتعلق سياسة إنتاج وتسعر النفط، بدء من الالتزام بزيادة الإنتاج خلال الثمانينات لتخفيض الأسعار، وإلحاق الضرر بإيران أثناء حربها مع العراق ما أدى إلى تخفيض أسعار النفط إلى المستوى الحالي (امتدحت التسعيرت) ما يخدم مصالح المستهلكين الغربيين، مما أدى إلى لجوء الدولة خلال عقد التسعينات تحت تأثير الاتفاق لزيادة الفساد الاقتصادي إلى السحب من الاحتياطي الدرلي.

٣- عدم العمل الجاد على إيجاد مصادر أخرى للدخل بحسب النفط.

٤- الاتفاق الجنوني على قوات الحلفاء، في حرب الخليج رغم الأزمة المالية التي لم يرها البلاد، فندرها بن خطاب بن لادن بحوالي مئتي مليار دولار، حصلت منها الولايات المتحدة على حوالي ثلاثين مليار دولار، بينما حصل باقي الحلفاء على حوالي ١٥ مليار دولار، وحسرت باقي من حصوله وحسفات ورشاشي محليه، بالإضافة إلى الالتزام بعقد عدد من صفقات السلع، فندرها بن لادن في حضايه يوم إلى أربعين مليار دولار، تمساً وعمساً لتصفقات عسكرية وعملية مع الأمريكان، فغسلت عن عقد شراء طائرات النوريسو البريطانية الذي جاء، عجملة لرئيس وزراء بريطانيا جون ميجر دون أن تكون هناك طاقه بشرية في جيش البلاد لاستخدام هذه الطائرات، كما ثبت أثناء حرب الخليج فضلاً عن عدم كفايتها، كما شهدت لذلك لجنة الفلسة في الخمسين.

٥- القصد، على وحسيد الدولة الألماني في الخارج اقتدرها الحظاب بـ ١٤٠ مليار دولار مع بداية تولي الملك فهد الحكم، بالكامل خلال سبع سنوات فقط.

٦- الاقتراض الربوي من البنوك المحلية والعالمية؛ رغم ما في الربا من الوعيد الضميد؛ مما يراؤا الله بالحرب... ورغم ما أئنه الواقع من أن نظام القروض الربوية التي تقدمها البنوك لا تزيد القصر إلا فقراً يوماً بعد يوم.

وقد ناقش الخطاب السدائل المختلفة لمعالجة الأزمة الاقتصادية وإثارتها الحاسمة، مثل تخفيض الريال السعودي، أو زيادة الضرائب بهدف توفير المزيد من الدخل الحكومي، أو التوسع في سياسة الخصخصة، إلا أنه حذر من الآثار الساسية والاجتماعية لمثل تلك البدائل.

ثالثاً: مسؤلية أحداث سبتمبر عن الازمة الاقتصادية الأمريكية

وناقش فيما يلي في تقديم يتروحي الموضوعية التطورات الاقتصادية الأمريكية السبقت على أحداث سبتمبر ٢٠٠١، ثم تناقش الأثر المباشر لتلك الأحداث على الاقتصاد الأمريكي.

١- مسيرة الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة (٢٠٠٠- أغسطس ٢٠٠١)

بدأ عام ٢٠٠١ بانخفاض كبير في مؤشرات التورجيز الأمريكية. وقد بدأ هذا الانهيار منذ شهر يناير وأخذ هذا الانخفاض يشتد حتى بلغت مستويات الانخفاض في أسعار الأوراق المالية الأمريكية مستويات لم تبلغها منذ أكثر من عشرين عاماً. حينما كانت العديد من البلدان في أسوأ أوضاعها وبعض بلدان أمريكا اللاتينية قرب أزمات اقتصادية ومالية عارضة. وكان الانهيار الأكبر هو ذلك الذي شهدته بورصة ناسدك الأمريكية التي يتم فيها تداول أسهم شركات التكنولوجيا الحديثة. وكان هذا الانهيار نتيجة لإعلان بعض الشركات المنتجة لأجهزة الكمبيوتر وصكوتها في نفس رأسها شركة انسل عن توقع انخفاض كبير في أرباحها في الربع الأول من العام ٢٠٠١. ومن أبعادها لخطه تقلص نفقاتها عدد العاملين بالشركة بنسبة تتجاوز ٢٠٪ من إجمالي عدد العاملين. وقد ترتب على هذه الأرباح المتدنية بأداء الشركات العاملة في حقل التكنولوجيا الحديثة انهيار مؤشر بورصة ناسدك ليصل إلى أدنى مستوى به منذ نحو ٢٧ شهراً كاملة. ثم تبع هذا الانخفاض الحاد في مؤشر داو جونز وهو المؤشر الذي يفسر أداء أسهم كافة الشركات الأمريكية. وقد كان هذا الانخفاض على مدار أسبوعين متتاليين. حتى وصل مؤشر داو جونز إلى أقل من ١٠ آلاف نقطة وهو ما يعد أقل مستوى له خلال عشرين في يوم الثلاثاء ٢٠ مارس ٢٠٠١ وقد تم إرجاع هذا الانهيار إلى العديد من الأسباب. يأتي على رأسها التدهور في ونبرة السوق الاقتصادي مع انخفاض الطلب الاستهلاكي والاستثماري. وبدأ نضعف ثقة المواطنين في إمكانية استمرار النمو الاقتصادي مستقبلاً لا سيما خلال الشهور الأخيرة من عام ٢٠٠٠.

١- انخفاض طلب المستهلكين وتدهور أوضاعهم: شهد الاقتصاد الأمريكي قواً ثوباً واستئناساً في النصف الأول من عام ٢٠٠٠ ثم تراخي هذا النمو في النصف الثاني من ذات العام. وقد بدأ الطلب المعجم في هذا العام بمعدل هو مرتفع للغاية ثم بدأ في التباطؤ بعد ذلك. حتى وصل إلى حد الانكماش في نهاية العام. كما حققت الصادرات قواً كبيراً خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٠. ثم تعرضت بتدريج للتباطؤ في الربع الأخير من العام. وفي سوق العمل فرغم أن نمو حرم العالة كان قد شهد نشاطاً خلال العام. إلا أنه كان كافياً للمحافظة على معدل البطالة حول أقل معدلاته خلال ثلاثين عاماً. إضافة إلى ذلك فإن معدل التضخم الأساسي في عام ٢٠٠٠ ظل منخفض نسبياً على الرغم من زيادة أسعار بعض المواد وبالدوات أسعار توفيرة مع زيادة أسعار النفط في السوق العالمي وزيادة كبيرة خلال هذا العام مقارنة بالعام السابق عليه.

وقد أدى النمو الأبطأ خلال عام ٢٠٠٠ في كل من دخول الأمراء وترواتهم إلى تفسير زخم أقل للاستهلاك مقارنة بالسنوات السابقة. فقد ارتفع الدخل الفردي القابل للتصرف فيه بنحو ٢.٧٥٪ بعد أن حقق نمواً يزيد على ٣٪ في عام ١٩٩٩. وكان ذلك نتيجة لأن الدخل الفردي القابل للتصرف فيه لم يرتفع بالنسبة الاسمية (أي قبل حساب أثر التضخم) بنفس النسبة التي ارتفع بها عام ١٩٩٩. ومع إضافة التآكل في هذا الدخل نتيجة لارتفاع الأسعار فإن نسبة أكبر من هذا الدخل تم إنفاقها مقارنة بعام ١٩٩٩. وإضافة إلى ذلك فإن التورجيز التصافية للقطاع العمالي تطلبت في عام ٢٠٠٠ بعد ترويات الكبيرة التي حققتها لعدة أعوام متتالية. حيث أن أثر التدهور في سوق الأوراق المالية كان كبيراً. بحيث لم يكن مقدور الزيادة الكبيرة في قيمة المعاملات السكنية أن تعويضها. ومن الأمور التي حدثت نتيجة للتغيرات في الزيادات المتتالية في قيمة الأسهم والسندات أن أثر زيادة ترويات الأفراد كانت تدفعهم إلى المزيد من الاستهلاك. واستمر ذلك في تمهية أزيد الإحصائيات على إيفاق الاستهلاكي للأفراد لعدة أشهر بعد بلوغ أسعار الأوراق المالية لأعلى سعر وصلت إليه. لكن مع مضي الوقت وبدأ سوق الأوراق المالية في

الهبوط، فإن ذلك أدى بدوره إلى تحول أثر التوردة إلى ممارسة تأثير سلبي على الائتمن الاستهلاكي للمواطنين الأمريكيين.

وكان من نتجت أن تنعكس كل ذلك على المؤشرات التي تحاول قياس ثقة المستهلكين في الاقتصاد مستقبلا. حيث انخفضت ثقت المؤشرات في نهاية عام ٢٠٠٠ بشدة، واستمر ذلك حتى بداية عام ٢٠٠١ حيث واصل هذا المؤشر الهبوط منذ شهر أكتوبر ٢٠٠٠ حتى سجل في فبراير ٢٠٠١ أسوأ معدل له منذ شهر يونيو من عام ١٩٩٩.

ج- انخفاض في الطلب الاستثماري: كانت الاستثمارات الحقيقية لقطاع الأعمال قد ارتفعت بمعدل ١٠٪ في عام ٢٠٠٠، حيث بلغ معدل الزيادة في الاستثمار نحو ٢١٪ خلال الربع الأول من هذا العام، وهو ما يعد أعلى معدل خلال مثل هذه الفترة مقارنة بالأعوام السابقة. وقد تم عزو ذلك جزئيا إلى موجة شراء معدات الكمبيوتر حديثة خاصة أجهزة الحاسبات الآلية أو تلك التي تعتمد في تشغيلها على الحاسبات. وقد استمر معدل الاستثمار في النمو الإيجابي على الرغم من صاطوه خلال الربعين الثاني والثالث من نفس العام، حيث بلغ هذا المعدل ١٥٪ خلال الربع الثاني، إلا أنه خلال الربع الأخير من العام شهد هذا المعدل نموا سلبيا استجابة للتباطؤ في الاقتصاد الذي انضح واضحاً. وبدأ المصارف في التشدد تنسبي في منح الائتمن، وازدادت التسكوك حول الأرباح المتوقعة، وبحيث سجل معدل النمو في استثمارات قطاع الأعمال نموا سلبيا بلغ مقداره ١٠.٥٪ خلال هذا الربع. عطفاً على ذلك أنه خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٠ بدأت نسبة المخزون للمبيعات في الارتفاع لتوضح أن التسكوك حول المستقبل الاقتصادي هي أكثر مرونة مما كان معتقداً. فقد أظهرت الإحصاءات المتاحة أن المخزون قد ارتفع بمعدل ٢.١٪ خلال العام، وبحيث بلغت نسبة المخزون للمبيعات إلى أعلى معدل لها خلال عامين بتسجيلها ٣٧.١، إذ ارتفع المخزون من السلع المعصرة بزيادة بمقدار ٨.٨٪ عن المعدل المسجل خلال ١٩٩٩. بينما ارتفع المخزون من السلع غير المعصرة بمقدار ٩.٩٪ عن المستوى المسجل خلال عام ١٩٩٩. واستجابة للتباطؤ في الطلب والزيادة في المخزون، فإن قطاع الأعمال الصاعم أخذ يحتج من محدود إنتاجه خلال لشهور الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠٠٠ شهرا بعد الآخر ويكسبات مزايدة في كل شهر عن الشهر السابق عليه. وتسجلا لهذا فإن أرباح الشركات العاملة في قطاعات الاقتصاد المختلفة بدأت انقراض المائتي (١) في الشركات العاملة في قطاعات الصناعة يختلف فروعها، وتلك العاملة في قطاع الزراعة وبمعدل قطاع الخدمات، سجلت انخفاضات كبيرة في معدلات ربحيتها خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٠.

ح- دور سياسة التقشف: وإزاء هذا الوضع كان لابد من التدخل من قبل مساعي سياسية الأمريكية، وهو ما تم بالفعل من تخفيض تصدق في السياسة النقدية الأمريكية غير مخصص أسعار الفائدة الأمريكية على مرآت عدد، وعلى الرغم من ذلك كانت هناك شكوى عامة ومستمرة من قبل العديد من دوائر الاتصال بالمواطنين من عدم تقدر نظام الاحتياط الفيدرالي لبعض النشاط التي يربها الاقتصاد الأمريكي. فقد كان نظام الاحتياط الفيدرالي قد أقدم في الواقع خلال شهر مايو من عام ٢٠٠٠ على رفع أسعار الفائدة الأمريكية بمقدار نصف نقطة مئوية لمواجهة ما كان يراه من تكيف سحب القروض التضخمية في سبب الاقتصاد الأمريكي. وقد أدى ذلك إلى زيادة المصاعب التي واجهت القطاع الإنتاجي حيث تزايدت حيا، الفكرة عليه نتيجة لأن أغلب العاملين في هذا القطاع تسدين سعر فائدة نمو، أي سعر فائدة متغير تعال معدلات الفائدة السائدة التي تمجد إلى حد بعيد ما على سعر المحفد الذي يحدد نظام الاحتياط الفيدرالي. علاوة على أن رفع أسعار الفائدة لا يشجع المستهلكين على الاقتراض لتسرب طلبهم على أسعار واحدة من السلع المعصرة، وهو ما دفع بشكل حاسم نحو انخفاض كبير في حجم

مبيعات وبالتالي حجم الإنتاج من السيارات الأمريكية خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٠ برغم احتياجه لجنة السوق المفتوح التابعة لنظام الاحتياط الفيدرالي، المكلفة بحث: بغير مستوى سعر الفائدة مرتفع في أعقاب ذلك خلال شهري أغسطس وأكتوبر ٢٠٠٠، إلا أنها لم ترى في المؤثرات الاقتصادية المسؤولة لذلك ما يدفعها إلى خفض أسعار الفائدة الأمريكية وأجّلت ذلك إلى احتياجه التالي في نهاية يناير عام ٢٠٠١ إلا أن اتضاح مؤثرات التباطؤ الاقتصادي مع نهاية العام دفعت هذه اللجنة إلى إقرار خفض مفاجئ في أسعار الفائدة بمقدار نصف نقطة مئوية عن طريق مؤتمر تليفوني جمع أعضاءها في يوم ٣ يناير ٢٠٠١ ثم إلى إقرار خفض آخر بمقدار المقدار عند احتياجه يوم ٣١ يناير لبيع سعر الخصم بجم ٥.٥٪ ثم عادت هذه اللجنة إلى إقرار خفض جديد مقداره نصف نقطة مئوية يوم ٢٠ مارس، وعلى الرغم من ذلك فإن مؤشر البورصة الأمريكية انخفض في اليوم ذاته بما يزيد على ٢٨٣ نقطة نتيجة لانعداميين كانوا قد توقعوا خفضاً أكبر في سعر الفائدة بين ما بين ٠.٧٥٪ ونقطة مئوية كاملة وهو ما لم يتحقق منه توجهه الانتعاش لنظام الاحتياط الفيدرالي للتأخر في تعديل السياسة لتقدمه ثم لعدة كذبات مما احدث من قرارات في التأثير على حالة انتشار السائدة. وما كل من نظام الاحتياط الفيدرالي سوى التأكيد من جديد على أن الهدف الذي يسعى إليه ليس هو مساندة المتعاملين في سوق الأوراق المالية. بل إن هدفه هو الحفاظ على معدل نمو مستقر وغير متفخم في الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي. كما أن رئيس النظام غر عن رايه بأنه ستم التخلي عند ظهور مؤثرات جديدة تؤكد استمرار الاتحاد نحو تشايطم الانهيار.

٥- الرئيس بوش وساستته المالية: ورغم هذا التدهور الاقتصادي في بداية عهد الرئيس الجسبريني بوش إلى مستويات لم يبلغها من قبل، إلا أن الرئيس ربما كان في واقع الحال من أكثر الناس ترجيحاً لذلك إذ أعطى هذا التدهور فرصة للرئيس لتنفيذ بعض من أهم جوانب برنامجه الاقتصادي. وبمصر رأس هذه الجوانب حفظه الدفاعية خفض الإيرادات الضريبية بمقدار ١.٦ تريليون دولار على مدار عشرة أعوام. وقد وجد الرئيس دعماً نسبياً من جانب مجلس النواب الذي وافق على خفض مقداره ٩٨٢ بليون دولار. أي يمكن القول بمعنى ما أن عمليات القواعد قد ساعدت بوش على الرضا ببعض وعوده السياسية.

وكانت إيرادات الموازنة الفيدرالية الأمريكية قد حققت زيادة قدرها ١.٧٥٪ خلال عام ٢٠٠٠ المالي، مقارنة بالعام السابق عنه وهو ما يعد أعلى معدل زيادة منذ عشرة أعوام كاملة. وقد أتت هذه الزيادة نتيجة لزيادة الحصيلة من الإيرادات الضريبة للأفراد بنسبة ١٤٪، حيث زادت الحصيلة في الأعوام الأخيرة لمستويات تزيد على معدلات الزيادة الاسمية في دخول الأفراد. وكان التعامل الرئسي بذلك هو كون الزيادة في مستويات الدخل خلال سنوات الازدهار الاقتصادي قد غلّت العديد من دفعي الضرائب إلى شرائح ضريبية أعلى. إضافة إلى زيادة الحصيلة الضريبية من الأرباح الرأسمالية التي حققها الأفراد نتيجة لازدهار في سوق الأوراق المالية وكذلك تنوّد الأخرى التي لا تتضمنها سانات دخول المواطنين من عوائد العمل. إضافة لهذا كله فإن حصيلة الضريبة عن أرباح الشركات ارتفعت بشدة في الأخرى خلال العام المالي ٢٠٠٠ الذي ينتهي بنهاية شهر سبتمبر، أي قبل التباطؤ الاقتصادي الذي كان مشهوداً خلال الربع الأخير من العام ٢٠٠٠، أي بمعنى آخر السهور الثلاثة الأولى من العام المالي ٢٠٠١.

وتنتيجة لزيادة إيرادات الموازنة تعدل أعلى من معدلات زيادة الإنتاج فإن فائض الموازنة المرحه ارتفع إلى ٢٣٦ بليون دولار خلال العام المالي ٢٠٠٠، وهو ما يزيد على ضعف ما حقق من فائض في موازنة لعام السابق عليه. ومن هنا جاءت فرصة الرئيس بوش في الوقوف بوعوده الانتخابية، إذ إن فائض الموازنة إلى جانب التباطؤ الاقتصادي أعطت بعض الواجهة لاقتراح الرئيس الأمريكي بخفض الضرائب الضريبية، كما ما عسر عنه بوجوب إعادة هذا الفائض لحساب المواطنين وهو ما دفع نحو زيادة الطلب الاستهلاكي وبخرج الاقتصاد من أزيمته، إلى جانب ذلك بالتصريح بأن كل هذا قد أتى متوافق مع الابدولرحه المحافظة

أداء، في بورصة وول ستريت الأمريكية، إذ انخفض المؤشر بمقدار يزيد على 2٪، حيث أن ارتفاع معدل البطالة يعني المزيد من تدوير الاقتصاد وتوقع زيادة الانخفاض في انفاق المستهلكين. وخفض معدلات إنفاق الاستثماري مما يدفع نحو المزيد من نشاط في النشاط الاقتصادي.

ويبدأ أن صراعات انعاش الاقتصاد عن طريق السياسة النقدية المتوسعة التي نقلت في حفص معد الفائدة ست مرات خلال العام وقبل ١١ سبتمبر قد ذهبت سدى. إذ أن بيانات البطالة في أغسطس أظهرت أن ما اتخذ من إجراءات لم يكن كافياً للتغلب على لعوامل التي تدفع الاقتصاد نحو الركود.

ووسط ذلك، أنت أخذت ١١ سبتمبر لتجعل معظم المرشحين يتجهون إلى ترجيح كفة ان الاقتصاد لا محالة لن يشهد أي نهوض خلال الربع الأخير من ذلك العام، بل إنه أصبح من الحتمي أن يمر بمرحلة ركود وانحصر. ورغم أن البعض كان ما زال يشير إلى أن الأحداث لن يكون لها، آثار اقتصادية طويلة المدى، وأن قوة الآلة الاقتصادية الأمريكية حيازة وستعمل على نهوض الاقتصاد سريعاً، بل ربما تعمل زيادة الإنفاق العام المرتبطة بالتعويضات التي ستدفع وإعادة تعمير ما تروى على عمليات التفجير من هذه مساهمة إلى الإنفاق العسكري على انعاش الاقتصاد، لكن لم يحدث هذا سوى بعد مرور بعض الوقت.

ومن هذه الحقائق الواضحة ما حدث في بورصة وول ستريت عند عودتها للسطح يوم الاثنين ١٧ سبتمبر ٢٠٠١ بعد فترة إغلاق استمرت لمدة ستة أيام، وهي أطول مدة تغلق فيها أكبر بورصات العالم منذ الحرب العالمية الأولى. إذ انخفض مؤشر البورصة بشكل لم يحدث منذ عدة سنوات. وكانت حصيلة أول أسبوعٍ للتعامل وهو الأسبوع المنتهي يوم الجمعة ٢١ سبتمبر هو انخفاض مؤشر البورصة بمقدار يزيد على ١٤٪، وهو ما بعد أكبر انخفاض خلال أسبوعٍ منذ أزمة الركود العظم في ثلاثينات القرن الماضي. وربما الأكثر فداحة هو أن هناك بعض القطاعات التي عانت من حسارة كبيرة بصعب تعويضها إذ امتصتها في وقت قصير. وتشير هنا تحديداً إلى شركات الطيران وشركات السياحة والتأمين والفن والنسج. فقد انخفضت أسهم شركات الطيران بنسبة تزيد على ٣٦٪، بقدر حجم الحسام بمقدار ٣٠٠ مليون دولار يومياً خلال فترة توقف حركة الطيران والتي امتدت نحو ١٢ يوماً متتالية، وقد أعلنت عدد من الشركات مثل شركة نورث ويست أنها سوف تفعل على الفور نحو خمسين ألف موظف من العاملين لديها في أعقاب قرارها بخفض جدول الرحلات الوترتية لديها بمقدار يزيد على ٢٠٪ نتيجة لانخفاض طلب المسافر من. وقد نعت شركة نورث ويست بقية الشركات الأمريكية بل وتقره شركات الطيران العالمية لا سيما الأوروبية في فصل عدد من العاملين لديها وانعاش العديد من الرحلات من جداولها العادية. ويقدر أن حجم الاستغانات في قطاع النقل الهوى قد بلغ في الأسبوع الأول التالي لتفجيرات نيويورك وواشنطن نحو ١٠٠ ألف وظيفة، علاوة على أن شركة بوينغ عملاق صناعة الطائرات أعلنت عن الاستغناء عن ٣٠ ألف موظف يمثلون ثلث عدد العاملين في قطاع تصنيع الطائرات المدنية بالشركة. وحث أن أمدح الحسام قد تولت شركات الطيران ومن المنتظر أن تعاني منها لفترة من الوقت. فقد طالبت هذه الشركات بضرورة تدخل الحكومات لدعمها. وقد أمدت الإدارة الأمريكية بالفعل على إقرار دعم هذه الشركات بمقدار ١٥ مليار دولار، منها دعم مباشر بمقدار ٥ مليارات دولار و ١٠ مليار دولار عبارة عن ضمانات فروض تقدم لها. وقد حدث دول أوروبا الموحدة جنب الولايات المتحدة في تقديم دعم لشركات طيرانها.

أما فيما يتعلق بقطاع التأمين فإن وكالة التصنيف "ستاندرد اند بورز" قدرت أن حجم خسائر التي ستصيب شركات التأمين وإعادة التأمين الأمريكية قد يصل إلى ١٧.٥ مليار دولار. وأوضحت أن هذا الرقم قد يرتفع بصورة كبيرة مع التقدير النهائي لحجم الكارثة وحجم التعويضات المطلوبة، حيث أن أغلب الكوارث السابقة بينت أن حجم خسائر شركات التأمين وإعادة التأمين يزيد في الغالب عن التقدير الأولي.

ومن ثمن يمكن القول أن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لم تكن هي في الحقيقة السبب الرئيسي وراء دخول الاقتصاد الأمريكي في أزمة طالت لفترة من الزمن، وإنما كانت بمثابة العامل المساعد على تحول التباطؤ الشديد في الاقتصاد الأمريكي منذ نهاية عام ٢٠٠٠ إلى كساد واضح بعد هذه الأحداث. ورغم حدوث خسارة كبيرة وحادة في عدد من القطاعات الاقتصادية كالطيران والسياحة ولتأمين، إلا أن هذه الخسائر لم تعمل بأي حال من الأحوال إلى حدود ما نتج عنه من أضرار في أعقاب الأحداث بأن حجم الخسائر يقابل إلى تريليون دولار، علاوة على نقطة قد تبدو هامشية إلا أنها كانت سبباً مهمماً للرئيس بوش وهو مساعدة الركود الاقتصادي على إعطاء الرئيس حجة قوية للقيام بما كان وازدا في برنامجه الانتخابي من خفض مستوى الضرائب خاصة على الأغنياء والشركات الكبيرة كعكافاة للمدخرين الذين حملوه إلى مقعد الرئاسة.

لذلك، نجد أنه بمرور الوقت جاءت بعض الدراسات لجهات محسوبة على تنظيم القاعدة لتتوخى بعض الموضوعات في تفسيرها لأثر أحداث سبتمبر على الاقتصاد الأمريكي، وخاصة فيما يتعلق بحجم الخسائر الاقتصادية. فوفق إحدى الدراسات "قدرت الخسائر الاقتصادية للولايات المتحدة عقب الأحداث بقيمة ١٠٠ مليار دولار إضافة إلى العجز ما يقارب من ١٠٠ ألف وظيفة على المدى القصير لتتبدل للاعدادات فقط، ولهذا عكست البطالة لتبلغ نسبة ٧.٦٪ من مجمل القوى العاملة، ويعتبر هذا العدد رقماً قياسياً لم يسبق له مثيل منذ ٢٠ عاماً (١٩٨١)". كما حدث تغير كبير في الميزانية العمومية من فائض بلغ ١٢٧ مليار دولار عام ٢٠٠١، وحل في عام ٢٠٠٣ إلى عجز تقاسي قيمته ٣٠٠ مليار دولار، يعادل ٢.٧٥٪ من الناتج الإجمالي المحلي. وتنتهي الدراسة إلى أنه بعد الغزوة المبركة دخل رأس المال الأمريكي إلى طريق صدد بعد أن فقد مصداقيته أمام العالم من جهة، وبعد أن أصبحت الحكومة عاجزة عن استعادة زمام المبادرة لتعاشي للاقتصاد من جهة أخرى. كما نسبت الدراسة إلى أحداث سبتمبر التراجع في حجم الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة، حيث جاء بالدراسة: "أقرت إحصائية وزارة التجارة الأمريكية في ٢٦/٦/٢٠٠٣ تراجع الاستثمارات الأجنبية للعام لتتأثر على التوالي بنسبة تزيد على النصف، حيث تراجع إجمالي الاستثمارات العالمية في الولايات المتحدة بنسبة ٦٤٪ لتصل إلى ١١٤٧ مليار دولار أمريكي". وعرضت هذه الدراسة لتذكر "في لفترة من ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وحتى ١١ سبتمبر ٢٠٠٣ انهيارت وأغلبت مجموعة كبيرة من شركات الأمريكية، قدرت بـ ٦٠ ألف شركة وقد تم تسريح ما لا يقل عن ١٤٠ ألف عامل أمريكي في نفس الفترة، وفقاً لتقرير صحيفته وول ستريت جورنال، وما زال مسلسل التهجيرات والإقلاصات مستمرا حيث يسجل قطاعي الطيران الأمريكي، والتأمين أعلى معدلات الإقلاص والتسريح للعامل (١١).

إلا أنه في حدود ما وقع تحت يد الباحث من دراسات وسياسات صادرة عن تنظيم القاعدة أو من جهات متعاطفة معه أو محسوبة عليه لم نجد صراحة حقيقية في ضوء التطورات التي حدثت في الاقتصاد الأمريكي خلال عام ٢٠٠٣، وخاصة خلال الربع الأخير منه الذي شهد سعاش قوي للاقتصاد الأمريكي. وكان مناخ التركيز في كافة الكتابات هو التركيز سالب على الآثار الاقتصادية لأحداث سبتمبر، وعلى أن استهداف الاقتصاد الأمريكي ربما يكون أكثر فعالية من القضاء على الهيمنة السياسية والعسكرية الأمريكية على العالم.

ولخص بن لادن نظرتي التي نتاج أحداث سبتمبر وما هو مطلوب في الفترة القادمة من وجهة النظر الاقتصادية فيقول: "فأحدث يطلو سعتا عن هذه الأحداث العظام يقتصد أحداث سبتمبر، ولكنني أحسب كلامي وأركز على أهمية استمرار العمل الجهادي ضد أميركا عسكرياً واقتصادياً، وإن أميركا قد تراجمت بفضل الله سبحانه وتعالى وإن التزيف الاقتصادي مستمر إلى الأبد ولكن يحتاج إلى صدمات أخرى وأن

بجهد الشباب في البحث عن مفاصل الاقتصاد الأمريكي وحزب الغد في مقابلة جازت برسان
ويعاني (١٢٦).

ثم احضر مجد أن الاحتلال الأمريكي للعراق: السياسة لأمر بكهت مجد: انصراع العرس الأمريكي قد
وفرت أرحمة لتقاعدة لكي تشدد على صحة موقفها من الولايات المتحدة، وإيمانها التي حسنة برعية
لجسدها العربية وراها وفي هذا الأقطار، ذهبت إحدى الدراسات في بيان تحديد الأهداف التواجد
الأمريكي في المنطقة التي: أن التواجد الأمريكي في المنطقة له يكن رده فعل لنفسه محدده كغيرها
سيتم أو لتسقط ريس غانم، إن التواجد الأمريكي في المنطقة هو استراتيجية لا يمكن انه النزول عنها،
وهي على استعداد أن تقابل دول المنطقة ماكنها من أجل النفاذ من المنطقة كما انها على استعداد عد
كثال حلفائها من دول أوروبا لتحقيق أهدافها في المنطقة، إن المنطقة هي سرعان العالم للحظة، ومن سيطر
على هذا السرطان يتصرف ينتعش بسود، ومن ثم فإنه مستطير على لعالم ويخلفه لا رحمة حسب
قناعتهم، وهو يلجس أهمية المنطقة بالنسبة لأمريكا، فمن السذاجة أفت أن نظن أن هذا سيطر حد أن
بهذا الإعلان تعني به إعلان إخلاق السعودية من القوات الأمريكية حقيقة على من أرايع التحرك
والانفعال من دولة إلى أخرى في منطقة لا بعدد أن يكون مصدر تحرك عسكري مكسبي، إن
الاستراتيجية ثابتة، وهي ضمن السطوة على صانع النفط، والسيطرة على الموانئ والسفن ملانته رسول
النفط، وضمان أمن سرائيل، وإيمان حد، ولا يزال الإسلاميين إلى أية سلطة في المنطقة، وهذا هو المظهر
الواضح للضرورة، وكل ما يحدث من خلبات الضرورة فهو لا يمثل أكثر من تعسر في التدبير لاخط،
أضرورة مسحة حالية خداعة، تروج على شعوب المنطقة، والمعلقين (١٢٧)

ولناكند الأهلية القصرى المنطقة نصف هذه الترسية... المنصفه كئيها السعد السعودية حريف
بل أن السعودية هي أكثر دول المنطقة مخزوما بل أكثر دول العالم حجريا، فمدون المخرج ١٩٦٠ من
محل الإنتاج العالمي، ويوجد في منطقة الخليج ٣٧٠ مليار برميل على الأقل من الأحماض النفطية، وهو
عادل ثلثي احتياطي العالم، وهذا هو الذي دفع الرئيس الأمريكي السابق جيكسون ليقول في مذكراته
الأسبحة الآن مسألة من سيطر على ما في الخليج العربي والشرق الأوسط، شكك مقادير سد من سيطر
على ما في العالم، وقال إن منطقة الخليج كانت ذات يوم شعرة التي حد كسر بحال رومانسكي السعد،
الآن تمسك مصير العالم بدمعها أو برمالها بتعبير أوباما، فيه عازون حقا مشككه كسرة، مصيرهم
معلق مثل المنطقة، وإيمان أن مصيرهم يكنته مخاطر حده هو برون أن غنيتها عليها في هذا العنصر، لا
صن تعليمها عليها في العهد الذي بعده، له عياه ففكروا بحلول حذرة، وطوبه الأجل لا تنتهي بروال
حزام (....) مما سبق يتضح لنا أن التصريح بأنها، اتواجد العسكري الأمريكي في المنطقة، بعد بالنسبة
لهم نأسنا لأعظم صدقهم الاستراتيجيه والتي بزواها سرولون حتما، والسعد أهمية منطقة صحت النظر
الأمريكيين فدي فقط، بل هي صحت أنظار قوى العالم كلها، قبل أمريكا، هي نفسها حلفاء أمريكا
الأوروبيين وحلفاءها (١٢٨)

يشروح (جوزيف سيسكو) صاحب حد وزير الحد حسة لأمريكي السابق، صيدا يامس القطع لمن
الأمريكيين بأنه سكن من ثلاثة صناديق أساسية، هي (١) استمرار القدرة على تحصيل واردات النفط،
(٢) بأسعار معقولته، (٣) وبكميات كافية للوقود، والاحتياجات الأمريكية العالمية، واحتاجت
أصدق هذه الأوربيين، الآسيويين، صيدا يامس النفط هو أكثر المهاد العسكرية التي وسعت الولايات
لتحدها جهودها العسكرية في المنطقة خدمته وهي خاصة على التحرك، من أن تحده أو يسع أن تهي
صنل هذا المنطية.

حتى لو فسخت الدول المنتجة للنفط بدفن القدر لأمريكا، فهل ستمسي مثل أمريكا؟ كلالين

موجئتها فإنها تزيد أسعاراً تناسيها وكسبت كافية هي محددها ولا أحد مواها، فلا يمكن فصل من المتابع، عن تدفق النفط بالسرعة المناسب والكمية الكافية. فتتخفف الانتاج من قبل المنتج يؤدي الى زيادة السعر، ثم يؤدي الى الاسرار بالانقصاء الأمريكي. وهو مشابه تمام لفصله احتلال عده حيا، جي سابع النفط والبقايا تنصهر عن أمريكا فأمن النفط وسعره وكسبت هو أمريكي لا يمكن المسومة عليه بحال حتى مع المصدرين أنفسهم، يقول اهرى كسنجر، وزير الخارجية الأمريكي في مطلع ١٩٧٥، ١٩٧٥، ١٩٧٥، ١٩٧٥، من أن أية خطوة عسكرية أمريكية في الخليج ستكون شديدة الخطورة فإني لا أستطيع القول بأنه لن نظراً ظروف على المنطقة، تؤدي الى استعمالنا لقواته العسكرية، ان استعمال القوة العسكرية في حال الخلاف حول سعر النفط هو شيء، لكن فناء محاولة حفضة عن العالم الصناعي هو شيء آخر. هذا يعني أن أمريكا على استعداد لتضرب مسجى النفط أنفسهم في حال اتبعتهم لسياسات حياى السعر أو الكمية التي قد تؤدي الى اختناق الدول الصناعية، فالحافضه على هذا المبدأ يقتضى ش حرباً متواصلة لضمان هذه الركائز الثلاث، فمن السخف تعليق الوجود الأمريكي بسلام، ورغم وضوح الأهداف الأمريكية في الدفاع عنها التواجد العسكري. (١٥)

ونفسى تلك الدراسة لبيان ان اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة بسبب ما تحويها من ثروات عظيمة هو أمر حتمي جداً حيث تعرض لبعض الاستراتيجيات السياسية والعسكرية الأمريكية منذ أربعينيات القرن الماضي، وتعرض على ما عرف بمبدأ سكسون ومبدأ كارتر الرئيسين الأمريكيين السابقين. (تتضمن باختلال العراق بإتراء على دول المنطقة حيث تذكر الدراسة "أنه مخططون بوزرة الدفاع الأمريكية المتناحزون) ان هناك على الأرجح حاجة لبقا - فترة قوامها ١٢٥ ألف جندي تساعد في ارساء الاستقرار في العراق لمدة سنة على الأقل، حتى يتم تشكيل حكومة متراصة جديدة تبدأ مهامها ونحو الاصل، نلاحظ ان هذا العدد يعادل ٦٣٪ تقريبا من قوات التدخل السريع، المحددة للمنطقة، فتمركزها في العراق يعنى من انتشارها في كل دول المنطقة، وربما هذا هو أحد أسباب الاستعفاء عن قاعدة سلطان (في المملكة السعودية)، ولكن إذا انتهت السنة ولم تشكل الحكومة المنشودة التي تبدأ مهامها ونحو الأمر ماذا سيكون القرار؟... ويجب على سادتنا المساق أبول ووليفتزا مساعد وزير الدفاع الأمريكي و لرجل ثاني في البيت عوان أنه يرى إمكانية إنشاء قواعد عسكرية في العراق الذي ستصبح بلداً خليجياً صديقاً جديداً لأمريكا، وتوضح قديلاً الخفيفة الأساسية هي أن إزاحة هذا الظاء ستسمح للولايات المتحدة حرية أكثر للحركة في الخليج، وأن يسمات لرجلنا سيكون أكثر حتى بدون التهميد لعراقي... (١٦)

واخيراً فمضى الدراسة لتؤكد على الصلة بين الولايات المتحدة وإسرائيل بالفول... وأمريكا ملزمة بحماية أمن إسرائيل دخلياً وخارجياً، وكذلك فرض الانقصاء الإسرائيلي في المنطقة وإستعفاء المنتج لضمان تعاون إسرائيلي عسكري واقتصادي أمر بالغ الأهمية بالنسبة لأمريكا لأنها تعتبر إسرائيل رأس حربة لها في المنطقة وقوتها هي قوة لأمريكا وسيطرتها سيطرة لأمريكا، إضافة إلى قيامها هو الإذن عودة بسوء التصاري (١٧)

وهو ما يؤكد مرة أخرى على مسحة الدعوى التي تطلقها القاعدة من أنها قاعدة جهاد السهيد والصلبين ليس لأسباب عقيدة فقط، وإنما لأسباب اقتصادية بالأساس وهو عبارة على ذلك فرصة لعدم القاعدة وحشد المؤيدين لها، والأمر المدهش أنها من حشد تجرهب تشابهاً كبيراً بين القاعدة والجماعات الراديكالية اليسارية سابقاً في المنطقة وهو تشابه يعيد إلى حد التماثل في لروية إعادة الولايات المتحدة لأنها تهدف إلى نهج ثورات المنطقة، عبارة على تحالفها العنصري مع إسرائيل، ويصل حد التماثل في التحليل إلى اعتبارها أي حد استخدام نفس الرصيف أي القول بأن إسرائيل هي رأس حربة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

الهوامش والمصادر

١. أنظر: أبو جندل الأردني، أسامة بن لادن، صعدة الزمان وقاهر الأعداء، صبيح السعيد، الجهاد (أضحة الإلكترونية).

<http://www.raw.fed.ws>, <http://www.almaqdes.com>, <http://www.aisunnah.info>

٢. أنظر: نفس المقالة التي أحرقتها فتنة الجزيرة الفضائية مع أسامة بن لادن في عام ١٩٩٨، والمستورة هي كتاب: أبو جندل الأردني، أسامة بن لادن: صعدة الزمان وقاهر الأعداء، مرجع سبق ذكره.

٣. إعلان أسامة بن لادن، الجهاد على الأمريكيتين المحنيتين لسلاة الحرمين، ٢٣ أغسطس ١٩٩٦.

٤. انظر المصدر السابق.

يقول بن لادن في رسالته: «وه نحن اليوم بدأ منها الحديث ليقتصد اقتصادنا والعسل والذواكر لبحث سبل الإصلاح ثم حل ماغالاه الإسلامي عامة، وببلاء الحرمين خاصة، وبهد أن ندرس السبل التي يمكن سلكها إعادة الأمور إلى نصابها، الخسوف إلى أصحابها، بعد أن تصاد الزمرات أسيانها من غضب عظيم ونسر جسمه في أمور دينه ودنياهم، أصاب الناس جميع فئاتهم، أصاب المذنب كما أصاب العسكروين ورجال الأمن، أصاب الموظفين كما أصاب التجار، وأصابت الصغار والكبار، أصاب طلاب المدارس والخامعات كما أصاب المتخرجين من الجامعات العاطلين عن العمل، هدمت الأديرة، بل أصبحوا يشكلون شريحة عريضة في مجتمع أصاب أهل الصناعة كما أصاب أهل الزراعة، وأصاب أهل الحضر والشور، كما أصاب أهل البادية والوادي، والكل يستكفي من كل شيء، فخرسوا، بيات التوضع في بلاد الحرمين أنه بركان هائل يكاد أن ينفجر فتسفي على الكفر والفساد بهب كات عصاره، وما انفجرت الرماض والخبير إلا نذر تهذا المسبل الهادر الذي تولد عن المعنادة الكنت المرير، والقهر، والظلم الفادح والبعي الخذل والفقر».

وقد شغل الناس بأمور معاشهم شغلا متطلب، الحديث عن الترددي الاقتصاديون وغلا الأسعار وكثرة الدون والاعتلاء، السجور هم حديث الجميع فحدث عنه ولا حرج، مهولاً، مما طفق من ذرى الدخل المتخيم: يحدثه من عن ديونهم وعشرات ومئات الآلاف من الريالات، ويستكون من التذني الهائل، انصهر لقصة الرمال المشربيه مقابل معظم العملات الرسمية، بينما يحدثك كبار التجار والمقاولين عن ديونهم غناب والآف الملايين من الريالات على الدولة، وقد بلغت ديون الداخلية للمواطنين على الدولة أكثر من ثلاثمائة وأربعين ألف مليون من الريالات تزيد يوماً بسبب الفوائد الرئوية تاهك عن ديونها الخارجه، الناس يتسائلون أحفا نحن أكثر دولة مصدرة للنفط، بل وشعرون أن هذا عذاب من الله على من آلهه سكنوا عن ظلم النظام وتصرفاته غير الشرعية ومن أبرزها غنم المحاكم التي شرع الله، ومصادرة حقوق العباد الشرعية، وإيحاء بلاد الحرمين لسجنائهم الأمريكيين، وإبداع العلما -المدققين دولة الأس- لسجن قلبه وعبداناً، هذا المصائب العظيمة قد نسه له أهل الفضل والخير من المختصين في أمور الدين، كاندعاء والعلما، وكذلك من المختصين في أمور الدنيا كالتجار والاقتصاديين والوجه، ميدت نقل فته جهدها للشرك السريع لتشارك الموقف، الجميع مجتمع على أن أسلاء نسر نحو هوه سحفة ومبسطة تصعده لا يعلم مداها إلا الله، وعلى حد تعبير كبار التجار إن الملك يقود البلاد إلى سنن داهية، ولا حول ولا قوة إلا بالله، كتب أن العديد من الامراء يشاركون الشعب هبومه ويعسرون في مجالسهم المحيصة عن اعتباراتهم على ما يجري في البلاد، من إرهاب وقمع وفساد، وإن تنافس الامراء، انفسد على المصالح التي خفصة قد دمر أسلاء، وإن النضاه قد يمزق شرعته بيده...

٥. اللد - لتليفزيوني مع أسامة بن لادن فذري اجراء مرسل الجزيرة في افغانستان جمال اسماجيل في نهاية عام ١٩٩٨. ومنته قناة الجزيرة الفضائية في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠١ كما ورد نصه الكامل في كتاب: بين لادن والجزيرة رأساً الذي ألفته نفس المراسل بعد أن تردد العمل مع قناة الجزيرة و يوجد في نسخة من المواقع الإسلامية على شبكة الانترنت.

٦. قام بن لادن بحساب تلك التقديرات وفقاً للتقديرات التالية:

- أن سعر البترول المقترض حالياً: ٤٠-٣٦ دولاراً استناداً إلى حدوث ارتفاع في أسعار النفط الصناعية المعتمدة على النفط في الدول الصناعية اربعة ما كانت عليه في بداية الثمانينات.

سعر البترول حالياً: ٩٠ دولاراً للبرميل.

- حجم المرفقة الأمريكية في كل برميل: ١٤٤ - ٩ - ١٣٥ دولاراً.

- الإنتاج اليومي من البترول للدول الإسلامية: ٣٠٠٠٠٠٠٠٠ برميل يومياً.

- حجم المرفقة ليومي: ١٣٥ × ٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠ = ٤٠٥ مليون دولار يومياً

- حجم المرفقة السنوية: ١٣٥ × ٣٦٥ × ٤٠٥ = ١٩٧٨٢٥٠ مليون دولاراً.

- حجم المرفقة تكليفة خلال ٢٥ سنة: ١٩٧٨٢٥٠ × ٢٥ = ٣٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ تريليون دولاراً.

- حجم ما يطالب به كل مستثمر أمريكا من مرفقتها:

٣٦ تريليون / ١٢ مليون مستثمر = ٣٠٠٠٠٠٠٠٠ دولار لكل مستلم.

٧. حوار غير مسطور مراسل قناة الجزيرة الفضائية نيسير علوانى مع أسامة بن لادن في ٢٩ أكتوبر ٢٠٠١.

تفلاً عن: أبو جنيد الأزدي، أسامة بن لادن: مجلد الزمان وقاهر الأمريكان مرجع سبق ذكره

٨. انظر رسالة مفتوحة إلى ابن عبد بظلال فتواه بالصلح مع اليهود، وردت في كتاب أسامة بن لادن: مجلد الزمان وقاهر الأمريكان السابق ذكره، ص: ٤٢٦ - ٤٣٤

٩. انظر نص خطاب أسامة بن لادن إلى الملك فهد بتاريخ ١٩٩٥/٨/٣، تفلاً عن: أبو جنيد الأزدي.

أسامة بن لادن: مجلد الزمان وقاهر الأمريكان، مرجع سبق ذكره

١٠. مركز البحوث والدراسات الإسلامية، "تاريخ الحسنة الأمريكية: تقرير يستعرض الحسنة الأمريكية

المصداق واجتماعها سياسياً وعسكرياً منذ غزوة تباهان وحتى الأحداث الأخيرة في العراق" ص: ١٠٠

١١. المرجع السابق، ص: ١١ - ١٥.

١٢. كلمة أسامة بن لادن، قناة الجزيرة الفضائية، ٢٧ ديسمبر ٢٠٠١.

١٣. الشيخ يوسف بن صالح العبيدي، مستقبل العراق والجزيرة العربية بعد سقوط بغداد: الاستقلال الذاتي

والعسكري والسياسي والاقتصادي، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية ص: ٢٤.

١٤. المصدر السابق ص: ٢٨.

١٥. المصدر السابق ص: ٢٨.

١٦. المصدر السابق ص: ٣٨.

١٧. المصدر السابق ص: ٤١.

٤. التفكير العسكري - العملياتي لاسامة بن لادن

مدخل: الاطار النظري للتحليل

لا توجد مشكلة كبيرة في دراك الكيفية التي كان لاسامة بن لادن يفكر بها على مستوى العسكريين العملياتي. على الرغم من أن سجل افكاره لا تصنف بالمعايير الاكاديمية على انها عسكرية فهذا ليس من متعة تحليل افكاره محدودة له في هذا الاتجاه. ونسق عقيدتي اسلمى جهادي مثل ايديا يمكن فهم أسس تلك الافكار استناداً اليه، وعملات مسلحة خاصة. مثل تطلعات بدمية ما لتلك الافكار في الواقع. ويمكن الى حد كبير فهم كل ذلك في إطار بعض المفاهيم والمفاهيم التقليدية السائدة في الدراسات الاستراتيجية الأمن - الدفاع، لاسيما "دراسات العنف" وحتى البحوث العسكرية. على الرغم من أن معظم ما تم القيام به من جانب عناصر القاعدة لم يكن تقليدياً على الإطلاق، فكيف لا تختلف كثيراً عما طرحته قوات حركات "عنف" كثيرة. إلا أن تقييماتها العقلانية كانت مختلفة تماماً.

لقد كان ثمة تيار في دراسات الأمن يؤكد أنه لا يوجد فصل قاطع بين نظمنا العنف الإرهابي، لاسيما المسلحة والوحدات العسكرية النظامية، فيما يتعلق بمطابق إدارة أعمال القتال. يعتبر النظر عن اختلاف الأدوات والأساليب، فالجماعات العنيفة "خاصة الحديثة" لديها شكل نظمنا، منه عسكرية لديها امكانيات مالية وتسلحية متطورة، والإرهابي بالذات لا يساويه أنه تكوّن في أنه يقاتل في حرب ويتصور نفسه جندياً، وتبعاً لما يشير اليه إريك موريس والان هو. فإن أسلحتهم هي البندقية والقنبلة، وسببان فتاليهما هو شوارع المدينة، وأهدافهم هي النقاط المعرّضة للحظر، والحساسة في المجتمع الحديث. كما أن عمليات التنظيمات العنيفة لم تتخذ الكثير من المظاهر التي تقتصر عادة بالعمليات التقليدية، كالتدمير المادي والتأثير النفسي. لكن المشكلة - كما بقران - هي أن المؤسسات العسكرية نعتت دائماً بصعوبة الاعتراف بالإرهاب كمظهر من مظاهر الحرب، ولم يبدل جهد كبير لدراسة الحرب الصغيرة في الاكاديميات العسكرية (١١). فعادة ما كانت تلك الأمور يدرس في كليات الشرطة.

وعلى الرغم من أن المساحة الدولية كانت تشهد طوال القرن العشرين تحويماً صغيرة حقبية نشية نظمنا مسلحة عنيفة منذ حكومات مختلفة، كالأرهابيين الثوريين في روسيا الشيوعية، الجيش الأحمر في اليابان، والاثوية الحمراء في إيطاليا، وبادو، صانتهوف في ألمانيا، والجيش الجمهوري الإيرلندي في بريطانيا، ومنتظمة الباسك في أسبانيا، والدرب المضي في سريلانكا، وبعض المنظمات للنسطة أكابولوا الأسود، وكذلك الجماعات الإسلامية المنتظمة كالحسنة الاملاسة المسلحة في الجزائر، في العالم العربي. وعلى الرغم من أن الظروف قد أرغمت كثيراً من المؤسسات العسكرية على العمل كرجال مسلحين في مواجهة كثير من تلك التنظيمات، إلا أنه لم يتم الاقتراب من التعامل معها بمنطق عسكري. عملياتها، على غرار ما كان قد بدأ يحدث مع جماعات المتمردين مسلحين في

الخروب الداخلية، وإن كان قد تم التطرق لها تحليلياً في إطار مفاهيمه تنظيضية مثل "القوات المسلحة العسكرية" (Para Military Forces)، أو مفاهيمه عملياتية ترتبط بالعمليات منخفضة الحدّة - Low Intensity - Conflicts.

إلا أن تطور هياكل وأساليب عمل بعض تلك المدمعات داخل الدول الكبرى أو في محيطها الجغرافي قد دقع في اتجاه التفرغ أكثر من أطر التفكير العسكرية خلال التسعينيات، متجاوزاً تلك النظرة العلمية للحرب (في الولايات المتحدة) أو التقليدية لتعمليات العسكرية النظامية (في بريطانيا). فتحوّل عضديات الإحرام الجنائي إلى منظمات للجريمة المنظمة (مثل المافيا) في روسيا، أدى إلى إحالتها ضمن مصادر تهديد الأمن القومي (شي يمكن أن تعمل تقوات المسلحة وليس مؤسسات الأمن فقط) في مباحثتها، كما جاء في مسعى "استراتيجية الأمن القومي الجديدة" في روسيا الاتحادية عام ١٩٩٢، وهو ما كانت الولايات المتحدة قد اتجهت للعامل معه على نحو مماثل فيما يتعلق بتكاريهات المخدرات في أمريكا اللاتينية، خاصة كوكلمبيا، بخلاف لذلك تعدد كبير من دول العالم التي كانت الجيوش قد بدأت توحض فيها "حروباً صغيرة" مع المدمعات المسلحة غير النظامية، كالجزيرة التي بلغ عدد قتلى العمليات المسلحة فيها نحو ١١٥ ألف شخص في بداية القرن الجديد.

لكن نقطة التحول الرئيسية جاءت مع "هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١" داخل الولايات المتحدة التي جعلت مسئولية شتها تنظيم القاعدة الذي وصفها بعد ذلك باسم "تقوتي نيويورك وواشنطن". فتعد ساعات قليلة من وقوع الهجمات وصف الرئيس الأمريكي جورج بوش ما حدث بأنه إعلان حرب على الولايات المتحدة الأمريكية. استناداً على نظرية عسكرية كان قد بدأ تطويعها قبل سنوات بشأن تشكل "التهديدات القادمة" للأمن القومي الأمريكي، وتمت صياغة منظومة متكاملة من السياسات والاستراتيجيات في إطارها. تحت اسم "الحرب غير المتماثلة" (Asymmetrical war)، لبدأ عسكري التفكير في التعامل مع العنف المسلح غير النظامي، بعد أن كان هذا النمط من العنف قد تمت عسكرته عملياً قبل وقت طويل، غير شن هجمات "لا تتماثل" ضد القوات النظامية ذاتها من جانب جماعات العنف.

إن هذا التحول النظري قد ارتبط بتحول في مجال ما يتعلق بظاهرة الإرهاب (أو العنف المسلح) استناداً على عمليات ما أصبح يسمى فيما بعد "شبكة القاعدة" التي وضح أنها كانت قادرة على القيام بعمليات متف غير مسبوقه، اعتبرت (بعد الهجوم على الأبرامس الأمريكية) لدى كبار واسع من محللي العلاقات الدولية، بداية لمرحلة جديدة من تطور النظام التقوتي عرفت باسم "مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١". فلم تكن القاعدة مجرد تنظيم عسكري ديني عنيف آخر، وإنما أقرب إلى "فاعل دولي غير رسمي" (Non - State Actor)، يرتكز على قاعدة جغرافية سياسية في أفغانستان، وقدرات هائلة ذلك، وكوادر بشرية شديدة الاحتراف، وأساس فكري متماسك، وتأييد ما على مستوى الرأي العام العربي والإسلامي، وازديادات واستعدادات على الساحة تعالفة يعون مسلحة وخلافاً تامة، مع قنائه بسلسلة من العمليات العنيفة الموجهة في الأساس للولايات المتحدة، فقد كانت القاعدة تشمل مفومات متكاملة تنظيبيه عسكري عنيف غاية للحدود، قادر على شن "حرب حدودية" بأشكال غير تقليدية.

في هذا السياق، يوجد مجال لمحاولة تحليل أفكار "أسامة بن لادن"، زعيم القاعدة، على أساس بعض الأطر التي تتضحها الدراسات الاستنتاجية، خاصة فيما يخص بالجانب العسكري العنصري التي تتعلق بمبادئ حربية يمكن اكتشافها بساطة من أية قراءة عامة لمدارس حرب المختلفة (٣)، بصرف النظر عن أسسها أو محتوياتها الدينية أو المذهبية، إلا في حدود ما نضد به تلك الأمور في فهم أبعاد انخراط العسكرية العملياتية لعنف القاعدة وسوف يتم ذلك التحليل في إطار عدة محاور، تشمل تدفق

أساسة بن لادن في التنظيم فيما يتعلق بدلالاته العسكرية. وكذلك تصوراته لمفهوم العدو، وطبيعة الصراع، وأدوات القتال، وأساليب استخدام القوى المسلحة هجوماً ودفاعياً، وتصورات نتائج المعركة، مع مستوى من التنظيم لتلك التصورات على نفس الأسس، بالارتكاز على نصوص آحاديشه ورسائله من ناحية، وخطبات المسلحة للمنظم من ناحية ثانية. وذلك في إطار خلفيته الدينية والتعليمية والظروف السياسية التي أحاطت به من ناحية ثالثة.

أولاً: موقع أسامة بن لادن في هيكل "القاعدة"

إن نقطة الانطلاق هي أن أسامة بن لادن هو "مؤسس" تنظيم القاعدة، فهو له بتول قيادة التنظيم خلفاً لرؤسائه سابق، أو امتداداً؛ على ميراث تنظيمي أو عسكاري قائم، كما شهدت حالات نظلمات مثل كثيرة، إذ إنه هو الذي قام بالتنظيم وفق أفكاره، وبالتالي تمثل عمليات القاعدة تطبيقات لتلك الأفكار، أو على الأقل التوجهات الأساسية المضمنة فيها. على الرغم من أنها ليست خارج إطار للملاحم والعماسر الأساسية للرؤى الفكرية للأعداء العرب، التي تعتبر الحكومات العربية، الإسلامية القديمة أنظمة كفرة، ويعتبر أن الجهاد هو الوسيلة الأساسية لتفسير تلك الحكومات، مع وجود تباينات واسعة بينها فيما يتجاوز ذلك (٤٤)، خاصة بالنسبة لتنظيم القاعدة تجديداً.

إن بدايات تأسيس القاعدة تعود على الأرجح إلى مرحلة الجهاد ضد القوات السوفييتية في أفغانستان، التي كشفت معدركها الأخيرة مثل أسامة الأتقي في حاشي عام ١٩٨٧ عن صعوبة الدور الذي يلعبه أسامة بن لادن كقاتل، ونسب مجرد تمويل، بصورة مستقلة نسبياً عن "مكتب الخدمات" التي كان يديره عبد الله عزام. وتبعاً لمصادر مختلفة، بعد أن أصبحت لدى بن لادن الخبرة في التعامل مع القضية الأفغانية، قرر أن يركز معظم جهوده على العمل العسكري داخل أفغانستان، ورأى أن "المفقات الضخمة التي كانت تنفق في ساحة بشاور، يمكن أن تستغنى عن الكثير منها، وأن تستثمر لصالح المجاهدين في أفغانستان"، وبرزت بسلة وبين عبد الله عزام خلافات تدور حول تقنين.

الأولى: هي عملية تجنيس شباب العربي في منطقة واحدة في أفغانستان، وتحديدًا جلال آباد التي أطلق تنظيم القاعدة منها فسبا بعد، والتي كان بن لادن قد بدأ بشكل جماعته بها قعداً في تلك الفترة.

الثانية: هي التركيز على الجانب العسكري فقط، على حساب الجوانب الأخرى، التي كان مكتب الخدمات الذي تبنى فكر أقرب إلى "الإخوان المسلمين" يركز عليها.

كان أسلوب عمل بن لادن في إنشاء القاعدة - كما يوضح ذلك - هو التنظيم الذي حول "القاعدة" من مجرد قاعدة (سجل) بيانات يرتبط بعملية تجنيس وتسيق وتوحيد من خارج سرب العسكارات، إلى منظمة تبنى عسكرية كبيرة الحجم، تعمل في الجبال (باكستان) بنوع من الاستقلالية، إضافة إلى العنف المسلح الذي كان يرى أنه الأسلوب الأساسي للعمل، مع نوع من المرونة التنظيمية (العسكرية). فخالها كل التي أقامها بن لادن في أفغانستان كانت في الواقع "جهات"، كالجبهة الإسلامية لقتال اليهود والصلبيين أيار ١٩٩٨ التي حل بيها التأسيسى نوقع بن لادن وزعيم جهاد نصري حسنة أمين الظواهري، وجماعتين من باكستان، نشأة من بنجلاديش، كما أن بن لادن - حسب تفسير ياسر أبو هلال - "أنتج" داعية لتجسس، وبحال استبعاد كل وأب في انتقال معزل عن مبنه الفكرى السبامى، وثمة من يرى أن الاستعداد كان معكوماً، حيث استوعبت تلك التيارات بن لادن (٤٥)، وهنا يتضح تحديداً إلى المرتبة الخاص تنظيم الجهاد، وزعمه أمين الظواهري في القاعدة، حتى يهيكلها كشبكة كما تبرز تلقائياً فيما بعد.

إن الهياكل التنظيمية الجبهوية تتسم عادة بنوع من اللامركزية، على نحو لا يتيح وجود قيادة حديدية، مسيطرة على تشكلات التنظيم، ولم يكن "بن لادن" نفسه يرى دوره "كـرئيس تنظيم عسكري" على عرار "كارلوس" مثلاً، وإنما يرى نفسه في دور أقتبه سنة اللد الحسيني، أي مرشد عبء أو زعيم روحى، يقود التنظيم من خلال تحديد التوجهات العامة، أو حسب تعبيره "الدور التوجيهى" فى الأساس، أى أنه أنشأ "بانتخابات العلياء" للجيوش، وليس "مصادات أركانها"، خاصة وأن القاعدة ثم يكن - رغم سيطرة الجانب القتالى على نشاطاتها - مجردة "منظمة عسكرية"، وإنما نظمه سياسى - عسكري عنيف، يضم لجناً عسكرياً، وشرعية، وصانية، ولجنة للإعلام، إضافة إلى جهاز أمنى، وتعمل اللجنة العسكرية محمداً - وهي ما بهم هنا - تحت قيادة خاصة (٦٦) ذات طابع ميدانى، وضح قس بعد أنها شديدة الاحتراف.

تكن تظل المسألة أعقد من ذلك، فالقاعدة فى النهاية تنظم عنف جهادى صلح إيديكلى بغرض وجود سيطرة أكبر مما هو معتاد، كما أن الطاعة للقائد تمثل قسمة علما فى معظم التنظيمات الإسلامية العنيفة، خاصة وأن القائد هو "مسبح"، يضاف إلى ذلك أنه الشول الرئيسى للتنظيم. على نحو يتبع له تحدد توجهاتها، ورغم مظهر "بن لادن" الجهادى، إلا أنه فى الواقع شديد التطرف، يحمل أراء - خاصة من شأن كل هذه الأزمات والسنت الا تجعل من "لامركزية الكملة" - فيما يتصل بالعمليات المسلحة محمداً - فنواشاً مقبولاً، فقد وصفه كولون مارل وزير الخارجية الأمريكى فى احد المرات بأنه شبه رئيس شركة أو مؤسسة (صبر: ١٧١)، وليس رئيس مجلس إدارة فهو فى الواقع أقرب بالمتعسرات العسكرية - إلى "قائد عمال"، أو وزير دفاع، بغرض أنه يملك "بداً فعيلاً" فى تحديد اتجاه العمليات المسلحة، بينما مركزية فى التحضير، مع لا مركزية فى التنفيذ، أو إدارة العمليات، خاصة عندما تحولت القاعدة إلى شبكة ممتدة عبارة للحدود.

إن وضع "القائد العام" هو أقرب وصف لموقع بن لادن فى هيكل القاعدة، من الرأية العسكرية، وبنا، على ذلك يمكن الإشارة إلى ما يلى:

١- أن القيادة العامة هي التي تحدد الاتجاه العام للعمليات المسلحة العنيفة فى كل مرحلة، سواء كان ذلك يتصل بالعدو الذى يتم توجيه العمليات إليه، أو الاستراتيجية العنيفة التي يتم اتباعها تجاهه مع تطويرها حسب رؤيتها لتنتج عمليات، وفى كثير من الأحوال - خاصة وأن الأمر يتعلق فى النهاية بتنظيم عنيف وليس مؤسسة عسكرية - تحديد طبيعة الأهداف (Targets) التي سوف توجه العمليات القتالية إليها. لقد كان هذا الدور واضحاً قداماً فى حالة بن لادن، فيما يتصل بتركز تنظيمه - بخلاف فصائل أخرى من الأفعال العرب - على "الولايات المتحدة"، واتباع استراتيجية الضربات الجوية العنيفة ندمها، بالدفع فى اتجاه استهداف "المركز الاقتصادية" الأمريكية فى بعض المراحل، مع التأكيد على "ببداى حرب" خاصة.

٢- أن القيادة العامة لابد أن توافق - إن لم توجه - على كل العمليات المسلحة الرئيسية التي يخطط أركان التنظيم "عسكرية" لتنفيذها، فلا يتصور فى الأزمات العادية أقبل بداية تفكك مركز الشبكة فى أفغانستان، أن تتم مثل هذه العمليات بدون موافقة من لادن، ونشر الإفادة التي نشرت نسوية لمرزى بن التشبية الذي يوصف بأنه منسق عمليات ١١ سبتمبر، وشرط تنفيذها الذى عرضته قاعدة لتدريب على الهجمات فى أفغانستان، وشرط تنفيذها لدى عودته المتطاحون فى ديسمبر ٢٠٠٠ حول لقاء - بن لادن مع أحد المتسوخ السعوديين، والسجلات التي عرضت بعض الأفراد "متحاربين الذين تنههم السلطات الأمريكية بأنهم هم الذين نفذوا نهجيات، إلى أن بن لادن كان يعلم ما يتفصيل العملية، وأنه وافق عليها باعتبارها "القيادة العامة" - حسب التعبير المنسوب لابن اتنية

- في أفغانستان، وكانت لديه تقديرات صعبة بشأن نتائجها لتدميرية، بل انه كان يعلم بوعدها قبل ٤ أيام من التنفيذ.

٣ أن القيادة العليا (وليس فقط العامة) مستحوط إلى قيادة عسكرية وقت الحرب، في مثل هذه المنظمات، "فالحرب حتى بالنسبة للمنظمات العسكرية" أكبر من أن تترك للحزبات. وتتمثل الرسائل التقديسية التي صدرت عن ابن لادن بعد أن انفجرت الحرب الأمريكية ضد حركة طالبان وتنظيم القاعدة في أفغانستان، إلى نوجه عسكري - محطياتي: "المنح لأسماء من لادن، حيث بدأ "بإسما" أنه توحد فيها حفظ عسكرية وأساليب قتال ونوا حربية شديدة التجديد. كما صدرت حولها مقالات عسكرية ذات طابع فني، من جانب محللين من "النصار القاعدة" نشرت في مواقع الإلكترونية مختلفة. تحدثت عن "في الحرب" لدى القاعدة، أو "عقيدة الاستراتيجيا العسكرية والسياسة للقاعدة الجهادية" (١٨)، في نقاط محددة، من خلال خليط معقد من التصورات التي تتضمن معطلحات عسكرية.

في هذا السياق، تأتي أهمية تحليل الأبعاد العسكرية - العملياتية لتصورات "إسماء من لادن"، فله يكن ابن لادن بعيداً عن النشاطات العملياتية العيقة لعناصر شبكة القاعدة، التي أوضحت تعبيرات الرضاخ (مايو ٢٠٠٣)، أنها لا تزال قادرة على العمل. بأسلوب مماثل لما كانت تقوم به أساساً. في بعض مساح عملياتها التقليدية، على الرغم من مرور أكثر من عام ونصف عماد على عرضها نظرية نظامية عنيقة، كان من المفترض أنها أدت إلى تفكيكها.

ثانياً: "العدو الرئيسي" للقاعدة في تصورات ابن لادن

إن مفهوم "عدو التهديد" لا يتسبب قسماً تحليلية ذات أهمية في التعامل مع التوجهات المسلحة للمنظمات الإرهابية العنيفة، على الرغم من مركزية في الدراسات الاستراتيجية، وهو أحد أهم جوانب الاختلاف بين تحليل السياسات العسكرية للدول واستراتيجيات العنف لدى الفاعلين غير الرسميين. فبينما يستل النمط المعتاد لسياسات الدول في شتى مفاهيم دفاعية ضد ما يعتبره مصادر تهديد، لأنها أو مصاعها بهدف "العدو" أو الإحاطة أو الردع. تبني المنظمات العنيفة عادة استراتيجيات هجومية ضد ما تصور أنه "عدو" بهدف التدمير أو "الإسقاط" أو "الإجبار". أو حتى "الاستفاد". ووصلت بعض الأمور بديناً التي تسمى "أطراف عدمية" وتوضيحه أو بآلية إن فكرة العدو تختلف عن مصدر التهديد في أنها ذات طابع كساحي، يمثل "طرف معين" في طرفها هدف مقصود، بعيداً عن التماسك الداخلي: المدنيين، وعسكريين أو صفوفاً وجمانه... الخ). فسياسات ذلك "الطرف ليست المشككة، وإنما وجوده في حد ذاته هو المشككة، على نحو لا يمكن معه التفكير في حلول وسط في التعامل معه، فالهدف - حسب نماذج المنظمة - هو تدميره ونسي التأثير عليه. وعادة ما يستند نسي فكرة "العدو" في التعامل مع الأضرار الأخرى إلى أنماط تفكير عقائدية أو إيديولوجية تحمل شحنات تاريخية ونفسية تصل إلى حد الكراهية، وهو - مع بعض التعقيدات - ما كانت تبنينا القاعدة استناداً على تصورات ابن لادن تجاه الولايات المتحدة تحديداً.

إن الردي الفكرية لأفغان العرب، كانت تشر إلى وجود أكثر من عدو، أولها الحكومات القائمة في بلدان العالم العربي والإسلامي، والتي تعتبر - من وجهة نظرهم - أنظمة كفرية وغر شرعية تعادي شرعة الإسلام، ومن يدعوون لتطبيقها ونواهي أعمالها. الإسلام من السنود والبصاري، وتأتيه الجاهلية الغربية المهدية فادبها وكفرها، وينضمون لذلك كل القسم المرتبطة بها كالعلمانية (الديمقراطية والمواطنة والتورمة... الخ، والقوانين الوضعية، وهي كلها تهدف إلى أن تحل محل الإسلام، فالعالم الغربي، وعلى

رأسه الولايات المتحدة، من "المحاربين" الذين يجب سجنهم مع وجود احتمالات بشأن "المنتميات العربية والإسلامية"، أو "أهل الذمة" .. الخ.

وقد تفجر خلاف واسع بين فصيلي الأفغان العرب حول محمدية "العدو الرئيسي"، إذ كانت بعض الفصائل ترى أن "الأنظمة الحاكمة في بناتها الأصلية هي العدو الرئيسي، استناداً للخطب جهادي (الفتاوي) التقليدي، المتمثل في أن قتال العدو المباشر والقريب أولى من قتال العدو غير المباشر، والبعد، بينما كانت فصائل أخرى ترى أن اليهود والنصارى إسرائيل والولايات المتحدة هما العدو الرئيسي الأكثر خطورة، في حين كانت فصائل ثالثة تبنى مفهوم "العدو الحالي" الملحق، الذي يوجد في أية منطقة سم فيها عملية محاربة للمستعمرين أو الأقليات الإسلامية (١٩). وقد انعكست تعريفات العدو، على اتجاهات حركة وعمليات الأفغان العرب بعد نهاية القتال في أفغانستان، فبينما عاد كثير منهم إلى بلدانهم في بداية التسعينات لتتجر أعنف موجة إرهاب تشهدها المنطقة العرة في تاريخها المعاصر، كالجزائر ومصر واليمن والأردن والسعودية وغيرها، انتقلت أعداد كبيرة من الأفغان العرب إلى يوز قتال عملة مختلفة لمواصلة "المجاهد" في كشمير والبوسنة ولشيشان وألبانيا .. الخ. واتجه نيار ثالث - قتال في حياطة أسامة بن لادن أساساً - لمحاربة لولايات المتحدة، كعدو رئيسي.

لقد كان هناك ما يشير في أواخر الثمانينات إلى تبنى أسامة بن لادن للمفهوم الأول للعدو (الحكومات)، استناداً إلى خلفية سلفية متشددة لم تكن قد أصبحت قتالية جهادية بعد، على حرم ما تنشر "مذكرة نصيحة" - و ١٢ مذكرة أخرى - وجهه إلى النظام في السعودية، تحذرت فيها عن الفساد والإعلام وهدم الأموال وتضييق الشريعة بتشكيل أعداء في المملكة، فقد بدأ كمن يحاول إصلاح نظام من الداخل وفق تصورات الشخصية، التي تتضمن نوعاً من الضغط. وقد استمر هذا المفهوم لدى أسامة بن لادن، بدرجات مختلفة فيما بعد، كانت بعض مظاهره ما يلي:

أ - أنه على الرغم من أن "بن لادن" لم يعلن المهاد ضد النظام في السعودية، إلا أن عمليات مسلحة عنيفة قد شنت من جانب عناصر تابعة له ضد أهداف أمريكية في الأراضي السعودية (الرياض، الخبر، ١٩٩٦)، كما أنه قام بأعمال تجنيد واسعة النطاق لعناصر سعودية (١٥١ من بين ١٩ من المتهمين بتفجيرات هجمات سبتمبر سعوديين)، كما اتجه إلى شن هجوم سياسي حاد ضد النظام السعودي خلال حرب أفغانستان (٢٠٠١ - ٢٠٠٢)، مستخدم فيها اتهامات التكفير، مع الحديث عن "كفر أي الرياض". فقد كانت هناك مواجعة حادة مستمرة بينه وبين النظام السعودي الذي قام أيضاً بسحب الجنسية منه، وشن حملة عنيفة حثه تراقف مع إجراء ات عملة لتجسد أمواله أو محاولة تسميه من نداء طالبان.

ب - أن عناصر متحالفة مع "بن لادن"، في إطار تنظيم (التجمع) أو الجبهة، قد قامت بشن عمليات مسلحة ضد عدد من النظم العربية، وضحت خلال نوجده في تسودان دون توجهت منه، أو حتى حسب بعض المصادر - دون علم منه بذلك (١٠٠)، إلا أنه يصعب القول إنه في ظل تحالفه مع عدد منها في إطار "الجبهة الإسلامية العارضة لقتال اليهود والصليبيين"، ثم بكن بذكر وجود هذا التوجه تبنى عبر عن نفسه عملياً بعنف في حالة اليمن، ثم السعودية مرة أخرى، على الرغم من أن احتمالات لأولويات أدى إلى خروج بعض العناصر ذات التوجهات المضادة للحكومات (مثل رفاعي أخمد طه مثلاً للجماعة الإسلامية المصرية) من الجبهة.

هناك أيضاً ما يشير في أواخر الثمانينات إلى محاولة من جانب "بن لادن" لتحرك في اتجاه مفهوم "العدو الحالي" الذي يستهدف المسلمين في أي دولة، على غرار نموذج جنفارا، فقد تقدم بأشراح شهر للحكومة السعودية لقتال الشيوعيين في إطار خطة لدعم الجماعات الإسلامية، باليمن الجنوبي قبل

الوحدة مباشرة)، وتحدث في محاضرة عامة عن "خطر العراقي"، كما عرض تحييد الأعداء العرب المقاتلين للجهاد ضد العراق بعد غزوه لكويته، لكن كل ذلك كان أمرباً إلى بوجد مجريبي، لم يطق على الأرض من جانب، ولم يكن معظم من خرجوا من أفغانستان إلى بيزر القتال الأخرى ضد المسلمين يتسعون لمسانعته. في الوقت الذي كانت فيه فكرة "العدو الأمريكي" الرئيسي قد بدأت في التطور لدى بن لادن، عندما بدأت الفترات الأمريكية تتمركز في السعودية، في إطار عملية "دفع الصحراء"، اثر غزو العراق لكويته عام ١٩٩٠.

لقد تحولت الولايات المتحدة منذ ذلك الحين، وبشكل تصاعدي، إلى "العدو الأول" في تصورات ابن لادن، في ظل علاقة عدائية مستحكمة قرر في إطارها خوض حرب حقيقية ضد الأمريكيين. "أمن الكفر"، لندن اغتسر وجودهم في جزيرة العربية، خاصة "بلاد الحرمين"، احتلالاً لبلاد المسلمين، وأن قتلهم ومن معهم ومن شابعهم فرض عبء على المسلمين، على نحو ما أشار إليه بيان تأسيس الجبهة الإسلامية العارسة للقتال اليهود والفلسطينيين (١٩٩٨)، الذي تضمن فتوى "توجب على المسلمين قتل الأمريكيين ونهب أموالهم أينما كانوا". بعد أن كانت عناصر من جماعة بن لادن قد بدأت تخوض "حروب صغيرة" ضد الأمريكيين عملياً منذ عام ١٩٩٣، في الصومال، مروراً بتشجيرات الترابض وتخريب في السعودية (١٩٩٦)، ودمشق "سفارتين في كينيا وتنزانيا (١٩٩٨)، واستهداف المدرسة "كول" في لندن (٢٠٠١)، وصولاً إلى هجمات ١١ سبتمبر (٢٠٠١) داخل الأراضي الأمريكية.

في هذا الإطار، كان تصور ابن لادن للعدو الأمريكي يتسم بتلاحق شديدة الخصوصية، توسع إلى حد كبير كسف بفكر على المستوى الاستراتيجي الذي كانت له انعكاساته على الواجهات العسكرية العمليانية للقاعدة، منها ما يلي:

١- معاداة كل ما هو أمريكي، أو من هو أمريكي في إطار اكتساحي، فرغم أنه حاول التمييز - لاعتبارات عمليانية - بين الرجل من ناحية، و"المرأة والطفل والشيوخ الهرم" من ناحية أخرى في إطار دفاعه إزاء اتهامات استهداف المدنيين، إلا أن التمييز كان سطحيًا فداً ولم يطرأ حتى ما يستند شرعيًا بشكل قوي، ولم يملك في النهاية إلا أن يقول إن "المستهدف" إذا جسر الله سبحانه وتعالى للمسلمين - كل رجل أمريكي هو عدو لنا، من الذين يقابلوننا قتلاً مباشراً أو يدفعون العثرات، فثعب نرفع أسهم يسه عندما يفتن الأبرياء، شعب عندما يرتكب نرسد الفواحش العظيمة الكبار يقصد نيل كليلين، أو يزيد شعبيته هذا "تريس"، شعب منحط لا يفهم معنى للقيم النبوية (١٩٩١)، فكل أمريكي شعور، وكل هدف لريكي مستباح.

٢- "تحجيل العدو" لأخيه، أهدافه، مسانته، على أساس أفكار شعبية عامة، فعلى الرغم من أن بن لادن لم يكن يبدو في أحاديثه كشيخ منصرف منقصل عن الواقع تشكل، في ظل استخدامه "ألسا"، ووقائع وسمات وحتى أرقام، إلا أن الأفكار التي طرحها لم تختلف كثيراً عما هو سائد لدى زحل الشارع، فأمريكا تحلل بلاد الحرمين، وتكيل مكياطين في مسانته، وكل ما يهملها هو الفسق، وشعبها يتبع الإعلام الذي هو بيد اليهود، واليهود سيطرون على أمريكا، وما اثر ذلك (١٩٩٦)، والمثير أنه لا يستخدم مثل هذه المقولات بشكل مخطط في ظل سياسة دعائية تدعم مصلحته لدى الرأي العام، بل إنه بالفعل على قناعة بها، وهي تصورات سائمة على أي حال في أوساط المسلمين اقتشدين، ولم يبد أسامة بن لادن على استعداد في أي مرحلة لتعديل صورة العدو، أو إعادة تشكيل مركزه.

٣- الاستهانة لشهيدة بقوة الولايات المتحدة (عسكرياً واقتصادياً وسياسياً) بصفة عامة، فقد كانت تصورات بسطة حول إمكانية هزيمة "القوى العظمى"، استناداً على دروس كحرب فيتنام، أو التدخل

الأفكار والروايات

السوفيتي في أفغانستان، وعمليات المارينز في لبنان (١٩٨٢) والصومال (١٩٩٣) فلولاً كما يقول: "قوة عظمى ذات قوة عسكرية ضخمة، ذات اقتصاد عريض، ولكن كل ذلك هشة" وأن قلة قليلة من "المجاهدين" يمكن أن يحضروا أسطورتها، فالجندي الأمريكي ازهر على أوا-المقاتلين، بسبب ما هم، والاقتصاد يمكن أن سائر بسهولة، إلا يوجد زيادة من السياسيين، على نحو يمكن معه تصور إمكانية تفرغ كرامتها وهزتها (١٣). فله نكس معدي القوة" ومفاهيم "موزين لغوي" تنعكس بأية صورة على نكار ابن لادن. لقد استخدم ابن لادن أحد التعبيرات التي شاع استخدامها خلال الحرب على العراق (٣ - ٢٠) من جانب وزير الإعلام العراقي محمد سعيد الصحاح، وهو "العروج" لوصف العدو الأمريكي. عام ١٩٩٨، وهو تعبير مشير ربما عبر بالخط بعيداً عن معاني الاستخفاف التي حملت له مؤخرًا عن صورة أوضاع وقدرات أمريكا لدى ابن لادن (١٤). على نحو يشير إلى مستوى حاد من الانفصال عن الواقع.

لكن همنه بين العدو الرئيسي في تصورات ابن لادن، لا نفى وجود أعداء آخرين، فقد ركز في رسائله الأخيرة خلال حرب أفغانستان على الاسم المحدد التي اعتبرها "أداة من أدوات الخيثة وحزباً من القوات الضليعة ١١٥١". وأشار كذلك إلى "حلفاء" الولايات المتحدة الذين همس نلسن على استهدافهم، كما قام بانتكيز في رسائله الأخيرة عن الخصية الفلسطينية والمنهذ إسرائيل الأخرى التي فهمها البعض بأنها تستهدف التأثير على الرأي العام، لكن ذلك لم يكن مبرر توسيع دائرة الأعداء من جانبه، وإنما محاولة لاستيعاب صورة أكثر تعقيداً، بدت أسامة، في شرح العمليات. فقد ظلت "أمريكا" مركز اهتمامه الأساسي، فكراً وعسائياً.

ثالثاً: "سياسة القوة" في تصورات أسامة بن لادن

إن مفهوم "القوة" (power) بشكل أدق تحليلية منه ليعاير طبيعة ومدى العنف المسلح الذي ينادى ابن لادن فكراً لتحقيق أهدافه، وطبقته القاعدة عملياً في عملياتها. فالقوة - وقد لم هو ساعد في الدراسات الاستراتيجية - هي محرك العلاقات الدولية، تكن القوة بهذا المعنى، هي أداة على التأثير في سلوك الآخرين باستخدام وسائل مختلفة عسكرية وسياسية واقتصادية وبأساليب متعددة كالإقناع والضغط والإكراه (العنف المسلح)، إلا أن القوة العسكرية لا تستخدم عادة سوى كوسيلة أخيرة، بشكليات يتيسر هنا: التهديد باستخدام القوة بهدف الردع أو الإحار. أو الاستخدام الفعلي لها بهدف الدفاع أو الهجوم. وهو - أي القوة - مفهوم شديد التعقيد. لا يمكن بالصفة البسيطة التي يناديها ابن لادن مفهوم "الجهاد" (المحدد أيضاً)، والتي تركز في عبارة محورية تكررت كثيراً في خطباته هي الفشل والقتال.

إن الإطار الاستراتيجي العام الذي يحكم رؤية ابن لادن لاستخدام القوة - منسند على تصورات بسيطة قائمة في الفكر السلفي (المتشدد) الجهادي - الذي سطر (أو تشابه مع) الأمر الفكري التي حكمت حركة معظم تنظيمات وجماعات الأفغان العرب. فتصورات ابن لادن (العامة بطبيعتها) للفرع في العالم، تقوم على أن هناك طرفين: الصليبية العالمية بالتحالف مع اليهودية الصهيونية تتزعمه أمريكا وبريطانيا وإسرائيل، والطرف الأخر هو "العامة الإسلامي" الذي يضم المعتد - على أرضه ومقدساته ونهب ثرواته (الثرويلة)، وأستناداً على ذلك، سيض عن أفكار ابن لادن بوجهات محددة.

الأول: إن هناك حالة حرب بلا هوادة تحمك العلاقات بين الإسلام والمسلمين مع قوى الكفر العالمي التحالف الصليبي اليهودي، التي استخدمت تغييرات مختلفة لوسفها، كأهل الشراك، الإلحاد، وقوى الاستكبار، و هل، تعرب، واليهود والنصارى. وتندور هذه الحرب حول مسألة اعتيادية، فهي "حرب

دينية، تستغل أشكالها العملية في "حرب صليبية" تشن على "المسلمين، وحرب مصادة يرد المسلمون من خلالها بمثل (١٦)، ومثل كل الحروب الدينية، فإنه لا توجد لها في فكره نهجيات محددة

الثاني: أن الجهاد (القتال) يمثل الوسيلة الأساسية لإدارة الصراع (الحرب في واقع الأمر) ضد الطرف الآخر كفرض عين، فلا يوجد سوى منطق تقوية أو أساليب الدعاية حسب وصف أحدهما بدون محددات دقيقة، وكأن "نغمة هدف في حد ذاتها، عني الأقل، فيما يتصل بالتمجيد جهات الامتزاز نسبة على النحو الذي يشير إليه حديث نبوي كرهه ابن لادن كثيراً، قال فيه الرسول (صلى الله عليه وسلم): "والذي نفس محمد بيده، لوددت أن أغزو غافل، ثم أغزو غافل، ثم أغزو غافل، ثم أغزو غافل". بعدد من المفاهيم والظروف المحددة المحيطة بالحدث الشرف.

إن أسامة بن لادن قد تبنى في أفكاره توجهاً عاماً (سياسة عسكرية) تستند على صدا عام اقرب إلى "سياسة القوة" Power politics بدون محددات دقيقة، على نحو كان من المتصور معه دائماً أن يغزو أشكالاً غير تقليدية "بلا حدود" من عمليات العنف، فالمنظور من العملية لهذا المبدأ يشير إلى ما يلي:

١ - أن المسألة تتعلق باستخدام القوة المسلحة أو العنف "بمصلحة كإداة أساسية، تكاد تكون وحيدة، بعكس ما المتطوع على استخدامها كوسيلة أحسرة". وبالطبع توجد طوباً ومساكن تأثير أخرى يشير إليها ابن لادن، لكنه يمكن تجاهلها عملياً، فالأساس لديه هو حياة القتل والقتال، وقد انعكس ذلك فعلياً في شكل عمليات صنف مسلح متواصلة.

٢ - أن شكل استخدام القوة المسلحة لديه هو "الاستخدام الفعلي المادي" لها - ونسب التهديد باستخدامها، على الرغم من أنه كان يأمل بأن يؤدي الاستخدام العملي التي نتاج ترتبط عادة بانثار التهديد، فالأساس لتكامل ما سبق لديه هو حيلة "الضرب والرمال"، وقد انعكس ذلك فعلياً في شكل عمليات تدميرية عنيفة.

٣ - أنه لا توجد "قوانين حرب" لدى ابن لادن، فيما يتعلق بأساليب استخدام القوة، خاصة بالنسبة لاستهداف المدنيين، فقد كانت لديه تأويلات شرعية كتحكم التنمر، والبعث على النيات، ومفهوم "البراءة"، ونزيرات يعتقد أنها عملية "كوتش الرجل الأمريكي"، أدت إلى توجه تدميري غير مقيد، أدى إلى سقوط الآلاف من الضحايا بدون تمييز.

وبينما، فإن النقاط السابقة تمثل في الأساس التوجهات الرئيسية الأكثر وضوحاً، وأنشأ في تصورات ابن لادن وتحركات منضته، إذ استخدم "بن لادن" أساليب الدعاية السياسية والحرب النفسية إلى جانب القوة المسلحة. كما استخدم أسلوب التهديد باستخدام القوة مبروح في واحدة من الخسب مسود، عند أكد على الحق في احتلال أسلحة تدمير شامل سبها أسلحة نووية مع تحريب أبناء حول محاولات ندم بهذا الشأن، نضاب إلى ذلك محاولاته المستمرة لإقناع الرأي العام بوجود "تواطؤات شرعية" وعملية تحكّم العمل العسكري للقاعدة، فلا يوجد "إطلاق" على هذا المستوى.

لكن بعيداً عن التقييمات الأخلاقية لأفكار ابن لادن على هذا المستوى، فإن تشجيعه لإطار استخدام القوة (الحرب الدينية) لم يميز بين ما هو دني وما هو سياسي بين المسيحية واليهودية، أو بين اليهودية والمسيحية، سواء في فهمه لطبيعة وتوجهات الطرف الآخر، أو بمحده لتوجهات تنظيمية إلا "الأخرين، كما تم لاعتمده على مفهوم شديد البدائية للقوة واستخدامها في إدارة الصراع مع العدو، بتصرف النظر عن التنفيذ شديد الاحتراف لذلك، وهي سمات ارتبطت تاريخياً بالازهاب العقائدي (الديني)، الذي لا يسأل فيه مستخدموه بالحسة والثوق في ظل ما يعتقدون أنها حروب مقدسة، بأكثر من العنف

(او حتى الإرهاب) السياسي، الذي يهدف إلى إحداث تأثيرات نفسية - أكثر من (أو على الأقل) تندسب مع: التأثيرات التدميرية

رابعاً، اتجاهات العمل الهجومي "للقاعدة" في ظل تصورات ابن لادن

إن التشكيلات التنظيمية التي أقامها أسامة بن لادن منذ بداية ما يسمى في تاريخه "بالمرحلة السردانية" خلال أوائل التسعينيات، قد تبنت استراتيجيات هجومية، وصلت إلى أقصى مدى لها، مع قيام "جبهة ١٩٩٨"، التي اتخذ الإخبار الهجومي في ظلها مستوى قتالياً (جهادياً) ترجع معظم التحولات إلى ما يسمى "التأثيرات المصرية" المرتبطة بعلاقته مع أمين لفظاوى، وبعض قيادات جماعة الجهاد المصرية، التي كانت في واقع الأمر قد اقتربت من "مظلة" ابن لادن الواسعة، التوسيلية والوجستية قبل ذلك بسنوات طويلة. ومارست نشاطات عنيفة - بالتنسيق مع بعض العناصر التابعة له - منذ عام ١٩٩٣ على الأقل. وعلى أي حال، فقد وصلت تلك التوجهات إلى قمتهما بشن هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، التي نسب تنفيذها إلى عدة خلايا ترتبط بما أصبح يعرف منذ ذلك الحين بشبكة القاعدة.

ترتد عمليات الهجومية التي قامت بها "جماعة بن لادن" خلال تلك الفترة وحسباً إلى عام ٢٠٠١، من أكثر العمليات المسجلة التي قامت بها أية جماعات عنف دولية احتراماً خلال النصف الثاني من القرن العشرين إلى درجة أنه سادت خلال فترة طويلة في أعقابها، داخل النخبة المثقفة العربية على الأقل، حالة من عدم التصديق حول قدرة جماعة بن لادن على القيام بها، وفيما يتعلق بهجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تحديداً، على الرغم مما وضع بعد ذلك من أنه تنظيم شبه عسكري يمتلك موارد مالية ضخمة وتقنيات تكنولوجية متطورة وربما إرتباطات استخباراتية غير رسمية، إضافة إلى أن كوادو، من المعلمين المعترفين الذين فكروا (أو تمكن أمثالهم) قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١، من تنفيذ عمليات عنف غير مغطاة بشيعة التعقيد، بدأ من اغتيال الرئيس السادات عام ١٩٨١، وحسباً إلى تفجير السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتزانيا عام ١٩٩٨، والهجوم على المدمرة الأمريكية "كول" عام ٢٠٠٠، فللقاعدة أنه تكن جماعة من إرهابيي الماضي القراء - أو "الذرايعي"، وإنما أنه بمناسبات لجرمة المنظمة الحديثة.

على أنه حال، فإن تحليل التأثيرات المحتملة لأفكار ابن لادن على نشاطات القاعدة، يقتضي لتبسيط بين مستويين من الفكر العسكري - العملياتي:

أ- مستوى عسكري عام، يرتبط بما سمي في دراسات الدفاع العقيدة العسكرية أو العقيدة القتالية. ويركز في الأساس على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تشكل موجبات عامة للعمليات المسلحة، على غرار ما هو شائع مثلاً بالنسبة للعقيدة العسكرية الإسرائيلية "النظامية" بشأن نقل المعركة إلى أرض الخصم. مبدأ الحرب الوعائية أو الحافظة، التي تحدد اتجاهات معينة لتخطيط العمليات.

ب- مستوى عملياتي قني، يربط بأسس إدارة العمليات ذاتها، وهو ما يشار إليه عادة باسم "مبادئ الحرب" التي تختلف من جيش لآخر، وفق عقيدته العسكرية، لكن من أهمها: المفاجأة، تركيز القوى، التنسيق، الصدمة، الأمن، المرونة، وما إليها من مبادئ تتعلق برعاية وتحركات القوة المهاجمة، والتعامل مع القوة المضادة، في إطار أهداف عملية وشرح عملياتها.

وتستل الإسهام الأساسي لاس لادن - كما هو منوقع - في صياغة بعض المبادئ التوجيهية على المستوى الأول، فهو في النهاية "قائد عام"، ترتبط خردته العسكرية بحرب العصابات غير النظامية في الحمال، وليس بعمليات العنف المسج داخل الدول، لكن الأهم مما توضحه أقواله، أنه لم يطور نظراً

عسكرية - عملياً، أو حتى إدارياً متكاملاً، فقد جاءت المبادئ التي يكرس استهدافها بالنسبة للعمليات الهجومية على شكل أفراد أو فصائل أو توجهات متناثرة، رغم أن بعضها ظل شديد الأهمية في تحليل اتجاهات عمل القاعدة، خاصة وأن بعضها تتماشى مع "مبادئ" المنهج الثاني، وأهمها:

١- حرية الحركة في التعامل مع "العدو"، أي استخدام كل الأساليب المسموعة في إبطاء، تعطيل "التحليل" العدو، في ظل "البراءة" منه، فتبعها لوثيقة تعكس فكر "القاعدة" عسكرياً، فمن بلاد الحرب الالمانية، يجوز للمسلمين أن يضربوها بكافة الامتيازات، لأن أهلها قتل دماً، هم وأسرانهم وأرضهم للمسلمين، كما فعل الرسول (صلى الله عليه وسلم) مع المشركين، خطف وعذبهم (بنو عذيل)، وقطع الطريق على مواطنيهم (قريظة)، وأغسال رؤسهم (كعب بن الأشرف، سلسلة من أبي الحقيق)، وحرق أرضهم (د) التضاريس، وهدم حصونهم (الطائف)، وغير ذلك (١٧١)، ويعتبر ابن لادن أهل العرب بلا حرب.

٢- ضرب الخصم في مقتل، وهو مبدأ عام أشار إليه ابن لادن في حديثه عن "الضربات العظيمة ضربت أمريكا في أحد مقاديرها في نيويورك وواشنطن (١٨١)، ويرتبط ذلك عملها باستهدافها، وهو العدو الاقتصادي (مركز التجارة) والعسكرية (البنحاون) والسياسية (الكونجرس) وفقاً لخطة ضرب "الطائرة الرابعة التي سقطت في بنسلفانيا"، أو استهداف القاعدة الهشة للعدو، والتركيز على نقاط الضعف فيها (١٩١)، فالهدف ليس فقط كسر تكبرها، وإنما تدمير حقيقي يهدف أحداثاً الهائلة، فالغرض هو التغيير بالقوة وليس التأثير على الإرادة لأهداف سياسية.

٣- توسيع نطاق مسوح العمليات، فقد كانت ساحه القتال بالنسبة للقاعدة هي مصانع وأحزاب الولايات المتحدة عبر العالم، وتعد لتجسرات ابن لادن حين ما هو منظر من مقاتله هو أن يتخونوا من أمريكا وإسرائيل، فدرسه الله وأسعد، ومصالحهم تنتشر، وإن بذلوا أقصى ما يستطيعون خسرهما (٢٠١)، وقد جرت بالفعل عمليات في دول "سورية" وإفريقية ومخبرات في أوروبا، لكن الخطر توجبته كانت الدعوة إلى نقل المعركة إلى وسط أرض العدو، وفي عقر داره باستهداف الأراضي الأمريكية ذاتها (٢١١).

٤- اتباع تكتيكات غير تقليدية في استهداف العدو، على نمط الحرب غير المتأدية، عبر نوع من التفكير في الاستعقول، كالاعتماد على إمكانيات بسيطة يجري من خلالها استخدام وسائل العدو ذاتها (الطائرات وبنادقها) في حربه، إلا أن أهمها أشار إليه في هذا الاتجاه هو الاعتماد على العمليات لغاية الاستشهادية (الانتحارية)، بأعداد كبيرة، على نحو يمكن أن يحقق الهزات.

فيما عدا ذلك، توجد إشارات عديدة في خطابات ابن لادن، تشمل بإدارة العمليات في بعض المراحل في اتجاه توسيع نطاقها وتصعيدها تدريجياً، في ظل اعتدده مفهوم لا مركزية الجهاد بحيث تقوم خلايا لشبكة، أو عناصر الجبهة يتخطط وإدارة عملياتها وفق ظروف مناطقها، وهو ما أدى إلى ضربات غير مفهومة، كاستهداف "أقالة" لقط الفرنسية من جانب جيش عدن - اليمن اليمني أعلى ما يبداً عام ٢٠٠٢، ورغم عدم الإشارة إلى لادن إلى فرنسا (٢٢١)، كما أن اغتيال أحمد شاه مسعود قبل هجمات ١١ ستمبر بفترة قصيرة يفسر على أنه دلالة على وجود مبدأ للعمليات الوقائية في تفكير ابن لادن.

لكن الواقع، أن الأهمية الحقيقية لعلمت القاعدة لا تأتي من استهدافها في تلك المبادئ العامة الخاصة "بالعقيدة العسكرية"، باستثناء نقل المعركة إلى أرض خصم، فتحطت التنظيمات المسلحة لعنفية تفكر في نفس الاتجاهات تقريباً، وإنما تأتي من "المبادئ" التي حكمت مستنوب الثاني العمليتي "تحديدا"، كشن هجمات منسقة في يوم واحد أو في وقت واحد تقريبا (السف.بان، نيويورك) وواشنطن، هجمات حربي ٢٠٠٢، هجمات الرياض ٢٠٠٣، استناداً على التخطيط "تتبع طويل المدى.

مع غياب كامل للإخبار المسبق بالنسبة للطرف المستهدف، وهو المستوى الذي لا يبدو أن فكر ابن لادن المهجري قد أسهم فيه كثيراً.

خامساً: العمليات الداعية لمقاتلي القاعدة في ظل قيادة ابن لادن

أدت تطورات الأحداث في أعقاب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى قيام الولايات المتحدة بسن هجوم عسكري شامل ضد أفغانستان في إطار ما أسمته الحرب ضد الإرهاب، بهدف إسقاط نظام حكم حركة طالبان المتحالفة مع القاعدة وبتكليف ذلك لتنظيم التي كانت كل المؤتمرات المموسة بالدلائل الطرفية تشير وقنها إلى نوره في ش هجمات نيويورك وواشنطن، لتجد القاعدة نفسها في وضع قتالي دفاعي لم تكن تصوره في مواجهة القوات النظامية الأمريكية.

وتشير المحطات الأولى التي صدرت عن قيادة القاعدة (ابن لادن، ظواهري، أبو حفص، أبو عمت)، إلى نوع من الاستبصار الذي يحمل في بعض جوانبه ضمانة للمقاتلين، ففي وقت من الأوقات عام ١٩٩٣، أعرب ابن لادن عن شعوره بمرارة شديدة بفعل الهروب السريع جداً للقوات الأمريكية من الصومال إثر مقتل عدة من جنودهم، فقد كان يمني عليهم لو صكروا أطول حتى قتلهم (٢٣)، وقد جاءوا هذه المرة بأنفسهم إلى أفغانستان في ظل وجرة عناصر قوة واضحة للقاعدة، تستغل في:

- تنظيم شبه عسكري كبير المخرج من المقاتلين. جعل في حوار قوات طالبان.
- تاريخ أسطوري لأرض جليسة (أفغانستان) فهزت العراء بصورة ساحقة.
- فتنة حقيقية من جانب ابن لادن بجيش الجندي الأمريكي. وهشاشة القوة الأمريكية.
- إيمان عميق يقترن من "تصوف" بشأن معجزات وكرامات لها أسس في المهاد الأفغاني.
- خبرة شحصية لأبن لادن ومقاتليه في حروب العصابات طويلة المدى على هذا المسرح.

كانت الأوسع في مجملها غير تقليدية تماماً، فهي تخرج نموذجاً مثالياً للحرب غير متوازنة بين قوة عسكرية منطلقة حديثة، وقوات نظامية وشبه نظامية تنتمي إلى العصور الوسطى، لكنها كانت قادرة في وقت ما على دحر قوة عظمى مابفة هي الاتحاد السوفيتي وليست لديها - حسب تعبير أسامة بن لادن - "مفكرة قتل القوى العظمى" الأخرى ودحرها أيضاً. فحسب قوله: "يا أيها الناس لا يعظمن عليكم وجه أمريكا وحيثها. فقد ضربناهم والله مراراً، ومراراً تكراراً، وأنهم أجبن قوة عند النفا: (٢٤). لكن المشكلة أن انفصالاً عن الواقع كان قد بدأ يحيط بتفكيره، بفعل تصورات الراسخة حول العدو، و"ضربات الصحافة التي وجهتها القاعدة فعلياً ضده، مع نفسه نفى بعدد من حلولها أدراك تسعة الترتيبات السياسية الخارطة حول أفغانستان، وحوار من القوة العسكرية المحبطة بالمعركة الثانية.

ولقد طرح ابن لادن في مواجهة هذا الوضع تصوراً عسكرياً - عسكرياً متكاملاً، يعكس تلك الأفكار المبادئ المتناثرة التي حكمت توجهاته بشأن العمل الهجومي؛ وذلك على مستويين ترتبط الأول بصوراته للاستراتيجية العسكرية للقوات الأمريكية، والثاني - لاستراتيجية عسكرية لقوات طالبان / القاعدة، التي كانت قد بدأت تتقهقر نحو الخيال حول قدهار وفي "تورا جورا" - وذلك كالتالي:

١- لاستراتيجية العسكرية الأمريكية في تصور ابن لادن

أكد ابن لادن على أن خبرة قتال طالبان / القاعدة مع العدو الأمريكي تبين أنه يعتمد في قتاله بشكل رئيسي على الحرب النفسية، نظراً لما يمتلكه من آلة دعائية متخمة، وكذلك على القصف الجوي عنيف لأخفا، أبرز نقاط ضعفه وهو الخوف والجبن وغيب الروح القتالية (٢٥). وقد ظل هذا التصور

تأينا لدى بن لادن إلى درجة انه كرره بانتص في رسالة التصحح التي وجهها للعراقيين، عندما بدأ أن الحرب على العراق على وشك الانقراض.

ولا يوجد مجال، في سياق هذا المحور، لنقد هذه التصورات، لكن المؤكد ان بن لادن قد نجح في حرب تخطيطها عابدا تصور، أنه يمكن أن يعامل معه عبر عمليات العصابات، فليس الحرب عن بعد لا يوجد بها مجال للانتحاء المباشر، الذي كان قد شكل رؤيته للجيش الأمريكي، لذا فإنه غير الرغبي من أن حرب أفغانستان كانت تنطوي عناصر أوسع بكثير مما أشار إليه، إلا ان ما اشتهر في ذهنه هو تلك العمليات غير المباشرة للحرب النفسية والقصف الجوي.

بعد ظل بن لادن على قمة عهده المتعددة بشأن القوة الأمريكية، فهو الرمح من فأسه، بان مقدمه قد انتصروا في "تورا بورا"، لم يكن من الممكن إلا أن يشعر بان شسداً كبيراً قد حدث لتفسيه الذي قتل بعض قيادته وتشتت عناصره، إضافة إلى سقوط نظام طالبان، لا أنه ظل يهر على أن معاربات أفغانستان أظهرت بوضوح مدى عجز الحكومة الأمريكية وسدئ الضعف الأمريكي، وسدئ قضائه الجندي الأمريكي، فدعه السقوط النهائي في التكنولوجيا العسكرية، ثم بسططعياً أو حدثوا سبنا حسب تعبيراته - إلا باعتقادهم على "المرددين" و"المناقبين من الأفغان" ٢٦٠... وهو دفاع نفس أكتو منه تقدير موقف.

٢- الاستراتيجية العسكرية لطالان / القاعدة في تصور بن لادن

احتمت تلك الاستراتيجية الجاهل الأكبر بما طرحه بن لادن في تصوراته خلال الحرب، لقد اعتمدت تلك الاستراتيجية البدائية، على صائد شهيرة في الخطاب العسكري العربي الحديث، وهي العمود والقاعدة طوبه المدى، عبر خطة عسكرية متشابهة لأجل، نهد سريكة في بعض جوانبها، إلا انها تقوم على ما يلي:

أ- امتصاص ضربات العدو من خلال الخطوط الدفاعية العريضة التي تعتمد على سدا عسكاري شهير هو الانتشار، مع حفر الخنادق المسقوفة والمهواة على طول خطيها، لاستنزاف أعمال القصف لعنف قبل أن تصل إلى نهاية تدمر تلك الخطوط، مع وجود قوات خفيفة سريعة تحرك من خط دفاعي إلى آخر.

ب- استدرج قوات العدو إلى قتال ضوئل متلاحم مهول، من خلال استغلال المواقع الدفاعية المروية في السهول والمزارع والجمال والبن (وهو ما يقسم به ما يسمى انسحابا كتكتيك لطالان والقاعدة)، وذلك من خلال أسلوب حرب العصابات في أفغانستان، أو حرب المدن والشوارع كما كان يرمى العراقيين).

ج- الاستمرار في قتال الأمريكيين في كل مكان عن طريق عناصر القتل الرئيسية الأتقي، مثلًا، من خلال العمليات الاستشهادية، التي يمكن أن تستهدف أي تلك المرحلة حرب القاعدة المتعددة، التي هي أساس للقاعدة العسكرية التي صعدت ضربها، كأداة التفتت ثقيلها، وهو معلوم الغنصه من استبعاد الشعوب مستطعفة (٢٧).

وفي الواقع، فإن مثل هذه الخطط الدفاعية، التي نهد متكاملة، لا تعبر عن أكثر من نوع من التسطيح العسكري، وكان ان لادن نفسه بذل ذلك في نهاية الأمر، فعلى الرغم من إصراره على أن الأمريكيين وقعوا في ورطة حقيقية بأفغانستان، حاول أن يبرز بكل الوسائل والمخططات ما سماه "انسحاباً كتكتيكاً لجيش طالبان، أشار بوضوح إلى قلة الإمكانيات المتاحة لرفع حدة العمليات

اليومية في إطار "حرب العصابات" التي كان يتصور أنها لن تعبر عن الإمكانيات الحقيقية للمعتادين الأفغان، وكان يعول في حفيظة الأمر على استعادة لامرأنتيجة الهجوم الناجحة للقاعدة، مع توجيهها نحو التركيز على ضرب الاقتصاد الأمريكي بكل وسيلة ممكنة، في الوقت الذي بدأ ينبع فيه أساليب سياسية، والدعوة لاستنزاف اليهود "حلفاء الأمريكان"، واستهداف الحكام الكفرة المتحالفين معها في المنطقة، في ظل دعاء بأن يفرج الله "كرمة المجاهدين".

لقد كانت أكثر أفكار ابن لادن اكتمالاً ومحددً من الناحية العسكرية العملياتية، هي أكثرها فاعلاً في التطبيق على الأرض، فلم تتمكن القاعدة من الدفاع عن نفسها في مواجهة حرب نظامية حديثة، إلا أن ذلك لم يكن يعنى أيضاً أنها هزمت تماماً، أو تفككت بشكل كامل، رغم أن مركزها التنظيمي في أفغانستان قد انتهى، فقد وضح أيضاً أن هناك حدوداً لا يمكن أن تحققها القوات النظامية محورها في مواجهة مثل هذه التنظيمات، إذ فُتكت القاعدة من إعادة تنشيط بعض خلاياها، وقامت بتن عمليات متفرقة مبسوطة المدة، قبل أن يوسع عملية الرض (٢٠٠٣) أن كوارث القاعدة لا تزال صادرة على العمل الهجومي المزمن الواسع النطاق في ظل عدالة من عند العيون حول المستقبل.

سادساً: نهاية العنف المسلح في ظل تصديرات ابن لادن

إن أحد المكونات التقليدية للتفكير الاستراتيجي، عمى المستوى العسكري بالنسبة لأمة قيادة تنظيمية تتعلق بنتائج العنف المسلح (الحرب)، وفقاً لتقديراته من شأنها، أو تشن عليه، ويرتبط تفكير ابن لادن، على هذا المستوى، بالأهداف التي كان يرمى إلى تحقيقها وتغديراته لما تحقق أو لم يتحقق منها، خلال مسار أعمال العنف، وتتمثل مشكلة نفسه ذلك في حالته، في وجود نوع من المعايير اللائحة التي تحرك توجهاته، بشأن مفاهيم مستقرة تتعلق بتلك المسألة، أهمها، مقولة متداولة لدرجة أصبحت تبدو معها وكأنها "مسلحة"، تؤكد على أن العنف المسلح هو رسالة وليس غاية، فهو يهدف إلى تحقيق أهداف سياسية، وتتمثل تلك الأهداف عادة في التأثير على إرادة الخصم، بحيث تصرف بصورة معينة، فأعتقد ليس غاية في حد ذاته، كما أنه لا يهدف إلى القضاء، على الخصم، باعتبار ذلك هدفاً لا عقلانياً.

ولقد شن تنظيم القاعدة عمليات عنف مسلحة "موجبة" شكلت في مجموعها حرباً حقيقية ضد الولايات المتحدة، ليس لأن "إدارة بوش" قد اعترضها كذلك، لكن لأن مؤشرات التصدير المادي، والحاسار البشرية، والإتقان العسكري، والبنادقات العسكرية، والسعولات السياسية، التي نتجت عنها أبرز تربية عليها، تشر بالفعل إلى أنها كذلك، وكان من لادن ذاته شديد الاتيهار بما حدث، التي الحد الذي وصف به عملية ١١ سبتمبر بأنها "عملية جريئة جميلة، ما تحزرت البشرية لها عتياً" (٢٨). إلا أن المشكلة تأتي .. كما تمت الإشارة - من أسلوبه في "تقييم" نتائج، في ظل مفاهيمه الخاصة للتصريح والتعهد.

كان من الممكن في منتصف التسعينيات أن يتم خذت عن أهداف سياسة "مباشرة" لمصلحة العنف التي كانت قد بدأت صلاحها تبلور في إطار اسرحة ابن لادن فقد كان احتجاجه الأساسي يرتبط بالوجود الاحتلال العسكري الأمريكي في "السعودية"، عمى النحو الذي تشر عنه الحديث الشريف الذي اتخذ شعاراً للقاعدة، وهو "أخرجوا المشركين من جزيرة العرب"، وهو هدف وصل تمسكه به إلى درجة القول "أقسم بالله العظيم، الذي رفع السماء، بلا عمد، لن نحسم أمريكا، ولا من يعيش في أمريكا، بالأمن قبل أن نعيشه واقعاً في فلسطين، وقبل أن نخرج جميع الجيوش الكافرة من أرض محمد صلى الله عليه وسلم" (٢٩). وبعداً عن الجزاء الخاص بفلسطين، كان "الخروج من السعودية" هو الهدف الثالث.

ولقد كان من الممكن تصور وجود دوافع سياسية عقلانية لمنظومة الخاص (لذلك الهدف، بدأ من

الاعتقاد بأن وجود قوات 'العلاج الحمر الكافرة' التي تتألف - حسب تعبيره - من المومسات من الأمريكيات و'يهوديات'. يدنس أرض النبوة (١٣٠)، مرزوا بما قال به مراراً من أنها قوات غازية رحلت نسب ثروات نسل النظمية، وصولاً إلى تصور أن 'النصم الخلفية الكافرة' والنظم العربية الأخرى كذلك - تستند في بقائها على تحالفها مع الولايات المتحدة (كراراتها)، وأن خروج القوات الأمريكية سوف يسهل مهمة إسقاط حكوماتها، التي كانت قتل الهدف الأساسي لمعظم فصائل الأفغان العرب. لكن كل هذه التفسيرات ليست كتمة لفهم الصورة كما تبدو داخل رأس أسامة بن لادن، يجعل عامدين على الأقل:

١- أن العنف المسلح الإرهابي ضد الولايات المتحدة قد بدأ في كثير من الأحيان، أو معظمه، في الواقع، وكأنه هدف في حد ذاته، أي 'قرص عين' بلا سجدات، يرتبط بتقييمه لطبيعة العدو اللدنة بصرف النظر عن مخالفاته السياسية في الخليج وقد انعكس ذلك عملياً في بروز 'الانتقام' كدافع في حد ذاته تحدث عنه بن لادن كثيراً، وأحاديته حول 'المعاملة بالمثل'، أو 'رد الصاع بصاعين'، ومن الصحيح أنه ربما يفكر في أنه سظل يفعل ذلك إلى أن يكف العرب، إلا أن السبق كله يظل، بأسس دينية كما يعبرها، انتقامياً.

٢- أن هناك ما يشير بوضوح إلى صروح شديدة في أهداف ابن لادن بدرجة لا تختمل تفكيراً عقلانياً، بل معنى السياسي، فقد كان يفكر في مواصلة قتال الأمريكين إلى أن تنهار - وهي واحدة من تنبؤاته المتهورة - الولايات المتحدة، التي كان يشير دائماً إلى أنها 'باذن الله قريبة' (٣١). يشير بعض أقرانه إلى تصورات معقدة أكثر رتداً لنهاية أمريكا، كقولته حلاصياً الأمر 'من أمريكا بولته عظمى ذات قوة عسكرية ضخمة وذات اقتصاد عرقي، ولكن كل ذلك على قاعدة هشّة، لذا فإنه بالإمكان استهداف تلك القاعدة الهشّة، والتركيز على أبرز نقاط الضعف فيها، وإذا ما ضربت في عشر معشار تلك النقاط، فلها باذن الله - ستنزع: تنكمش، وسعني عن قبادة العائم وظلمة' (٣٢)، إلا أن السياق كله أيضاً يشير إلى تصور بشأن 'هزيمة أمريكا'.

إن المبالغة الشديدة في تصور النتائج الجهنية لأعمال الإرهابي غثل ملمحاً عاماً لكل جماعات العنف المسلح تقريبا، فعندما كاد الجيش الجمهوري الأيرلندي أن يسكن من اغتيال رئيسه الموروث، ليرطانية ماجرنت نانشر، ومجلس وزرائها في هجوم على فندق برايتون عام ١٩٨٥، قالت النشرة التي صدرت عنه بعد العسيلة لقد تم تحطيم أسطورة فتح الحكومة البريطانية بالمناعة (٣٣)، وفي تعليقه على هجمات ١١ سبتمبر قال ابن لادن: لقد حطّموا أمننا أمريكا، وأسلبوا وزارة الدفاع في صحبه دولده، وأصابوا الانتصاه الأمريكي في سويدا- قلبه، فأرغموا ألف أمريكا في التراب، وعرّغوا كرتابها في الظن، فانهارت برجا نيويورك، وبذلك انهيار انهار ما هو أعظم وأضخم، فانهارت أسطورة أمريكا العظمى، وانهارت أسطورة الديمقراطية، وظهر للناس أن قيم أمريكا في السافلين، وتحطمت أسطورة أرض الميرت، وتحطمت أسطورة الأمن القومي الأمريكي، وانهارت أسطورة الCIA، قللة الحسد والمئة (٣٤). لئيباناً لا يصدق هؤلاء نتائج أفعالهم، مما يفتح أذهانهم في اتجاه أفق غير محدود، خاصة إذا كانت مثل هذه التقييمات كالمقاعدة تتمركز في أرض تكرامات والأساطير، وتعس في الماضي.

إن التعميمات الخاصة بمحوه تقسيم الكيفيّة التي يرى بها 'بن لادن' نتائج العنف، حلوا أسس من لغاهم والمقولات التقليدية المرتبطة بالدراسات الاستراتيجيه، تبدو غير محدية، فلا توجد معايير فضة نكي الاستناد عليها في تحديد تقديراته لأهداف ودوافع العنف، وبالتالي 'الاضواء' التي يمكن أن يتوقف إرهاب في إطارها، وتتمثل أقل التفسيرات حده لهذه المسألة في أنه يعيش في عالم خاص، بعيد عن واقع، ويصدق فيما يعنقه (٣٥)، أما أكثر تلك التفسيرات حدة، فإنها تركز على أن أسامة بن لادن

الأفكار والآراء

تمثل "الإسلام العنصري" الذي يتصور أنه يمكن أن يتفسر عن طريق لإرهاب، وأنه في واقع الأمر أقرب إلى المفوضين" أو بصورة أدق "العنصريين" (٣٦). نحن نفيسا مشيراً جاء في مقال لجراه، تولى بعنوان "برامج أسامة"، يشير على أنه إذا كان هدف هجمته هو تفويض العلاقة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، فإنه قد نجح في ذلك بجدارة، أما إذا كان هدفه هو تحطيم الولايات المتحدة، فإن العكس قد حدث. أصبحت الولايات المتحدة أكثر قوة وجسوماً (٣٧). ومع كل هذا فلا تزال تلك المسألة في حاجة إلى نقاش، إلا أن النتيجة الواضحة هي أن نشاطات القاعدة قد أدت إلى الإضرار الشديد بعسكرة الإسلام، لأن المفروض العالم الإسلامي، لكن ربما لا يهتم هو بذلك كثيراً، إذ أنه غالباً ما كثره. وهكذا تعود فكرة العدمية مرة أخرى إلى الأذهان.

هكذا، فإن هناك ملامح محددة يمكن رصدتها وتحليلها بشأن التفكير العسكري - العنصري لاسامة بن لادن، الذي كان - من هذه الزاوية - أقرب إلى قائد عام، بالمقاييس العسكرية، لتنظيم القاعدة، وقد تمثل إسهامه الرئيسي في تحجده التوجهات لأساسة لعملياته، فيما يتعلق بالعدو الرئيس، وأساليب الجهاد، الضرر العنيفة بلا حدود، لكن تكمن المفارقة في إسهامه الفكري في الجانب العسكري العنصري اليهودي الذي عدته القاعدة بعبادة غير مسروقة، كان محدداً. بينما كان إسهامه الفكري في الجانب العسكري العنصري الذي شكلت القاعدة نسب في تطبيقه، كان واسعاً، لكن الأهم هو ما يبدو من وجود توجهات عدية في تصوراتها لأهداف العنف الإرهابي، ونتائج الحرب التي قامت القاعدة ولا تزال تقوم - بشئها.

الهوامش:

- (١) لمزيد من التفصيل، انظر: إريك هوريس، والأنا هو، الإرهاب: تهديد وأثره عليه، ترجمة د. أحمد حسني محمود، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١ - ٢، ص ٣٥ - ٤٤.
- (٢) لمزيد من التفصيل، انظر: محمد حسنين هيكل، حرب أمريكا وعالمي، وجهات نظر، العدد ٢٣، أكتوبر ١٩٩١، ص ٤ - ١٢.
- (٣) يمكن ببساطة شديدة تحليل بعض التوجهات لعلفانسة للقاعدة على نحو - مبادئ حرب شديدة يعتمدها الجيش الأمريكي، أو الروسي، أو البريطاني، انظر: د. ميلر، كد، حوس، التكتيك العسكري: من قناة السويس إلى حرب الخليج، بيروت، باريس: منشورات عيسات الدولية، منشورات بحر المتوسط، الطبعة الأولى، ١٩٩١، ص ٥ - ١٠.
- (٤) حول التوجهات العامة للأخفد العرب، انظر: د. نبأنا، حاسد الماحد، "الأفغان العرب... محاولة للتعرف"، موقع إسلام أون لاين، ٧/ ١٠/ ٢٠٠١.
- <http://www.islamonline.net/arabic/famous/2001/10/article2.shtml>
- (٥) ارجع: نفس برنامج تحت المجهو، قناة الجزيرة الفضائية، حلقة عند الله عوام (الجزء الثاني)، ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٣، موقع الجزيرة نت، ٣/ ٣/ ٢٠٠٣.
- <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7D131DC1-AD66-401E-A792-001A169698B6.htm>
- (٦) لمزيد من التفصيل، انظر: د. محمد شمري، سعيد، د. عبد الله محمد، الأفكار والأسرار: ١١ سبتمبر ٢٠٠١، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص ١٠١ - ١١١.

- (٧) "تنظيم القاعدة وعلاقته بحركة طالبان"، حلقه خاصة في قناة الجزيرة: (٢٩/١٠/١٢)، موقع الجزيرة نت، ١١/٨/٢٠٠٦.
- (٨) راجع على سبيل مثال مقال: "عبقرية الاستراتيجية العسكرية والسياسة للقاعدة الجهادية"، الموقع الإلكتروني منجلة الأخبار، ٨/٩/١٤٢٣هـ.
- (٩) نقاش تفصيلي حول تلك النقطة: د. نشأت حامد عبد الماجد، مرجع سبق ذكره، ٧/١٠/٢٠٠٦.
- (١٠) أنظر برى عبد الباري عظمون في تلك القضية، "تنظيم القاعدة وعلاقته بحركة طالبان"، قناة الجزيرة الفضائية، مرجع سبق ذكره.
- (١١) "أسامة بن لادن يتحدث"، حلقه خاصة، قناة الجزيرة الفضائية، ٢٠٠٦/٩/٢٠، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/93595644C-DDB5-4C98-B93B-D644E2C7478C.htm>
- (١٢) "بن لادن: هل أسامة أم خنصر الإسلام"، برنامج الانجباء لعاكس، قناة الجزيرة الفضائية، ٢٠٠٢/١/٢٢، موقع الجزيرة نت: (٢٧/١/٢٠٠٢).
- (١٣) راجع نص خطبة أسامة بن لادن المعروفة باسم "خطبة عبد الأحمى"، قناة الجزيرة الفضائية، ١٦ فبراير ٢٠٠٣.
- (١٤) "أسامة بن لادن يتحدث"، مرجع سبق ذكره.
- (١٥) المزيد من التفصيل انظر: "بن لادن والأمم المتحدة"، برنامج "أولى حروب نقرن"، قناة الجزيرة الفضائية، ١٠/١١/٢٠٠٦، موقع الجزيرة نت.
- <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/11E8BE6A-9D74-46BC-BE18-22524D23F864.htm>
- (١٦) "أسامة بن لادن يتحدث"، مصدر سابق، ٢٣/٩/٢٠٠٦.
- (١٧) راجع: "تفجيرات ١١ سبتمبر / أيلول"، برنامج "عسى للقائمة"، قناة الجزيرة الفضائية، ١٢/٩/٢٠٠٢، موقع الجزيرة نت، ١٦/٩/٢٠٠٢.
- (١٨) خطبة أسامة بن لادن المعروفة باسم "خطبة عبد الأحمى"، مرجع سبق ذكره.
- (١٩) المرجع السابق.
- (٢٠) انظر في هذا الشأن: كتاب "أسامة بن لادن: مجدد الزمان وقاهر الأمريكان"، تأليف "بني جندل الأستى"، ص ٩٢، موقع "مئير التوحيد والجهاد" على شبكة الإنترنت:
- <http://www.fawhed.ws>
<http://www.almuqdes.com>
<http://www.alsunnah.info>
- (٢١) راجع نص خطبة أسامة بن لادن المعروفة باسم "خطبة عبد الأحمى"، مرجع سبق ذكره.
- (٢٢) المزيد من تفصيل، انظر: د. وحيد عبد المجيد، "حروب أمريكا بين بن لادن ووساد"، حسين الفاخر، دار مصر المحروسة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، ص ٨١-٩٨.
- (٢٣) "تنظيم القاعدة وعلاقته بحركة طالبان"، مرجع سبق ذكره.
- (٢٤) راجع نص خطبة أسامة بن لادن المعروفة باسم "خطبة عبد الأحمى"، مرجع سبق ذكره.
- (٢٥) المصدر السابق.
- (٢٦) النص الكامل لحديث بن لادن، قناة الجزيرة الفضائية، ٢٧/١٢/٢٠٠٦.
- (٢٧) المصدر السابق.
- (٢٨) راجع نص خطبة أسامة بن لادن المعروفة باسم "خطبة عبد الأحمى"، مرجع سبق ذكره.

- (٢٩) بن لادن بين حُلم الإسلامى والحرب الأمريكیة. حلقة خاصة فى قناة الجزيرة، بتاريخ ٢٢/١٠/٢٠٠١. موقع الجزيرة نت، ٢٣/١٠/٢٠٠١.
- (٣٠) أسامة بن لادن يتحدث، مصدر سبق ذكره.
- (٣١) راجع نص خطبة أسامة بن لادن المعروفة باسم خطبة عيد الأضحى، مرجع سبق ذكره.
- (٣٢) المرجع السابق.
- (٣٣) أريك موريس، وألان هو، الإرهاب التهديد دائر عليه، مصدر سابق ص ٣٢-٣٣.
- (٣٤) راجع نص خطبة أسامة بن لادن المعروفة باسم خطبة عيد الأضحى، مرجع سبق ذكره.
- (٣٥) تعليق "روبرت أوكلى" على حديث بن لادن، قناة الجزيرة الفضائية، ٢٧/١٢/٠١، مرجع سبق ذكره.
- (٣٦) رأى "إريك روثو" فى: كيف يفكر أسامة بن لادن، حلقة خاصة فى قناة الجزيرة، ٣/١١/٢٠٠١.
- موقع الجزيرة نت، ٥/١١/٢٠٠١.
- (٣٧) جراهام فولر، برافو أسامة، موقع الجزيرة نت، ١٠/٩/٢٠٠٢.

المراجعات الفكرية للجماعة الإسلامية في مصر.. قراءة في "سلسلة تصحيح المفاهيم"

لعل النعاس المشترك بين القوى والحركات والجماعات الإسلامية في الدول العربية والإسلامية هو سعيها - نارة بعلمية ووضوح ونارة بإحفاء وسرية - إلى إعادة الاعتبار لمكانة ومكان قسم الدين ومفاهيمه في الحياة بأبعادها كافة التشريعية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية. لكن هذه الفعليات التي اتخذت كل واحدة منها لإسلام منطلق لفكرها وممارستها، أو 'دعت ذلك، أدركت أن سعيها في إعادة الاعتبار لموقع الإسلام في بلادها أو للدفاع عنها ضد تحولات الانقراض كان يلزمها أن توجد لها معايير ومذاهب متعددة لمخاطبة مجتمعاتها وحكامها وبقية القوى الفاعلة. أسلافنا إجماعاً التفسير الذي تربيده. بعد أن الاتفاق بينها على التفسير هذا ومقتضاه، لم يقبله اتفاق مماثل على حضوره وحدوده من جهة، أو اتفاق على رسائله وأشكاله من جهة أخرى.

وتبيننا الخبرة العربية والخبرة الإسلامية - في تطوراتها - أن الوسائط قد تعددت والاشكال قد تفرقت بين حوار وحسد، وسلم وغشال، وقبول للواقع ورفض له، وعيش معه وهجره منه، وتسليم بإسلاميته واستمرار على تكفيره، ولتزيهه عن الجاهلية واستفادته في وهابيتها. ولقد تعددت الحجج والآراء، والاتجاهات في ذلك. وبعد في الوقت ذاته الواقع الذي شهد إنتاج هذه الأساليب. وأصبح الإسلام هو المحاضر الغائب بين الجميع، والمحايل لأكثر من وجه، أو إن شئت الدقيقة لبدى وكأنه أكثر من إسلام، يتعدده الحجج ويقاضونها بين الفعليات الإسلامية وبين الوهجات التي حاطتها بهذه الاشكال حكاهم ومحكومين وأفراداً وجماعات، ويتوظيف لكل له حسب ما رأوا وأجروا. ولعل أكثر اشكال التعسير التي هزت كيان بعض الدول والمجتمعات في العالمين العربي والإسلامي هو العنف الدموي. وما صاحبه ونبع منه من حسائر في الأرواح والمستلزمات واعتقالات وأحكام بالإعدام أو السجن لثبات في مقبل الحياة، ناهيك عن تهديد الأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي (١١).

وحين نسأل عن النتيجة النهائية التي تحضنت من ذلك لا نجد إلا سلسلة من الزكريات الألسنة والخبرات الخربنة، والمزيد من الاتهام للإسلام ولكل ما خرج ويخرج من رحمته - مبدداً أو ادعياً - من حركات، بالعنف والدموية والإرهاب والاصولية وتفلسفة، والرجعية والعش في الماضي والسلمة ورفض الهداية ومعاداة الإنسانية إلى آخره مما أوسع عنه، خاصة في حقبها ما بعد انتهاء الحرب الباردة.

ومصر الحضارة والتاريخ والدولة والمجتمع والأفراد والمجتمعات لم تكن يدعنا من هذا البعض من الدول العربية والإسلامية. الذي اهتزت كيانه بالعنف والدماء، الذين استمدوا من الإسلام قسما زورا وبهتانا كعنوانين له، منذ تغلب فيها المنطق الدعوي إلى التغيير على أسس الإسلام، من الحسنى وقبول العيش في المدنية والمجتمع إلى الغلظة بالثبوت والصلابة في أواخر السبعينات وحتى أوائل التسعينات. وقد تناذر إلى الدغم، مما سبق اعتقاد في أن هذا الانقلاب في المنطق الدعوي - فكريا وحركيا - كان وليد الفترة المذكورة أنه، وذلك ليس صحيحا بل مرة، والأمر في تفاصيله يحتاج وقفات طويلة، لأنه يقتضي استقصاء. تفصيلا لتاريخ الحركة الإسلامية وتفاصيلها في الخبرة المصرية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ وبعد، وربما قبل ذلك بكثير. نكن سياق موضوع هذه الدراسة، يفرض علينا الاقتصار أكثر من الفترة التي شكلت المنعطف التاريخي لأهم والأساسي في بلورة فكر التصحيح والمراجعة.

وأيضا لا شك فيه لدينا أن مصر خلال هذه الفترة قد اكتسبت حدة من الفتن وتشدات والحن العطاء، بفعل ترويض الدماء وإزهاق الأرواح الذين لم يبقا عند حد معين ولم ينتهيا عند أساسا قتل رئيسها الراحل أنور السادات في أكتوبر سنة ١٩٨٠. إذ أبت بعض فصائل الحركة الإسلامية فيها، خاصة من تنطسي الجهاد والجماعة الإسلامية، إلا أن تمتد التزيف والإزهاق لشملا بعض السياسيين وخطبيين ورجال الشرطة والأمن والأدباء، والفنانيين وقضاة من الجماهير أطفالا ونساء، ورجالا وشيوخا. ناهيك أيضا عما أصاب غير المصريين وخاصة من تمانحين. لقد كان طبيعيا أن تتلقى فصائل العنف ضربات موجعة وملاحقات موقوفة لتنظيماتها، فانكسرت حدة عنفها عقب قتل الكثير من شباهها في مواجهات مع قوات الشرطة والأمن وإصدار أحكام الإعدام في حق بعضهم وأحكام السجن في حق بعضهم الثاني بقرار بعضهم الثالث إلى خارج مصر وتفتيق الحقل عملي من حاول منهم تهمة الأمن بشكل أو بآخر.

وبعد هدوء حدة العنف واستتباب الأمن والذي كان مدعاة لاستيثار المصريين، بدأ ذلك الهدوء بالنسبة إلى فصائل الحركة الإسلامية - خاصة من تنظيم الجماعة الإسلامية التي كانت معظم قياداتها التاريخية خلف أسوار السجن تقضي أحكاما بالسجن بلغ كثير منها فوق العشر سنوات ناهيك عن أحكام السجن المؤبد لبعضهم - مدعاة لأن نتفقد قيادات الجماعة الأفاضل هي ومن رافقها في السجن من أعضائها. وسد أنها استفادت من حالة اسرخا - العنف، كما استفاد المجتمع كله، بل واستثمرت هذه الحالة في تفكير منأن وعميق، لتساءل نفسها: ماذا بعد السجن الطويل؟ ماذا بعد أن انقضت من العصر الكثير، وبلغ أزدله بالنسبة إلى الكثيرين؟ وهل لابد من مواصلة التحصن في مواقف العنف والعقل وإراقة الدماء؟ وهل تسمح الظروف خارج الأموار بذلك؟ وهل ثمة بديل آخر للمنطق الدعوي في هدأة تناس للإسلام، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟ وكيف يناسي البديل؟ وما مكوناته؟ وما مدى ضرورته والمجاهد؟ وما هي تكليفه وتفصيلاته؟ ثم أن كل ذلك من الشرع فقه. وأحكاما ومصادر؟؟ هذه الأسئلة وأنبهها يبدو أنها أختت على قيادات الجماعة الإسلامية، ولعلها انتفعت وربما أفتت بأن تكون - كما ورد في الكتاب الأول من سلسلة "تصحيح المفاهيم التي أصدرتها الجماعة الإسلامية - لها كلفة في مجمل الأحداث عنيفة، وأسلوب التعامل معها، وأن ترجمه الكلمة في مراجعة مجمل سيرتها كخطوة أولى للإجابة على الأسئلة السابقة. بل لا يخفى إن كلنا إن المراجعة تبادت إلى الإيمان بضرورة تصحيح الفكر وتصحيح الحركة، وإن تصحيح كليهما قاد إلى المبادرة برفض ما ران عليهما - أي الفكر والحركة - من عنف ودعوى عبر سراحلى. وأنها إمعانا في انتهاج مرتين التصحيح وتوكيد المبادرة أثرت إلا توثيق هذا التصحيح وما انطوى عليه من مراجعات فكرية في مجموعه من الإصدارات أسسمها "سلسلة تصحيح" ونشرتها عملي ملاً في مصر وخارجها. وما كادت قيادات الجماعة تصدر أربعة كتب في هذه السلسلة لا زياتت لأراء والمواقف منها، وكأنها ألفت بحجر في مساء راكدة

تحركت فيها وردت أفعال كثيرة، بين من شكك في صدق ما فيها، ومن أكد إحلاسها في التوبة والمراجعة، ومن حفظ عيبتها، ومن ترفض مفضلا الانظار حتى تتضح الحقيقتة.

فلم هذه الضجيج؟ وماذا في هذه السلسلة الرباعية من أفكار ومفاهيم كي تحدث هذا التساين الشديد؟ أو بعبارة أدنى ما الذي لم تصححه ومراجعتها؟ وإلى أي مدى شكك أجددنا له معهد من قبل في فكر الجماعة الإسلامية؟ هذا ما سنحاول التوقف عنده مليا وبرؤية تحليلية، قراءة استباقية نعسمه على الأبي:

- العودة مباشرة إلى الكتب الأربعة التي أصدرتها فسادات الجماعة الإسلامية من خلف أسوار سجن العقرب، ضمن السلسلة السالف ذكرها، في الأول من يناير عام ٢٠٠٢، وبشرتها مكتبة التراث الإسلامي في طبعاتها الأولى بالقاهرة، وقد حملت عناوين: مبادرة وقف العنف، روية والتجربة، وبقرة شرعية، والحزمة الغلو في الدين، وتكفير المسلمين، والتسليط لأهلنا - على ما وقع في الجهاد من أخطاء -، والفتوح والتبني في تصحيح مفاهيم المحسنين (١).

وقدم النظر فيها جميعا في هذه الدراسة على ترتيب السالف، لا لشيء خاص وأن فسادات الجماعة الإسلامية لم ترتبها داخل السلسلة - إلا لإدراك الاجتهادي أن الأول منها يبدأ بالتعريف بالأمر الذي دفع الجماعة إلى إصدار السلسلة وهو وقف العنف، والثاني عرف بالانظار العام الذي يجب أن تنطلق منه مبادرات التصحيح والمراجعة، وهو وسطية الاعتدال، بعدد عن غلو في الدين وتكفير الناس، والثالث نتجت عن المفهوم الأكثر استمدا، في الغلو والتكفير كونه فعل ليس هو الجهاد، بما قد يزيد في التوظيف خاطئ نظرية القتال في الإسلام، والرابع يكشف عن الوجه الآخر للجهاد داخلها وهو الحسنة أو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهكذا وجدنا أن هذا الترتيب هو الأنسب من حيث بدأ بالعام فالأقل عمومية فالخاص فالأكثر خصوصية في موضوع التصحيح والمراجعة، وبذلك تتكامل الكتب الأربعة وتساند فيما أرادت أن تتهه الجماعة فيها من تضاد ومفاهيم وأفكار.

اعتبار أن هذه الكتب بمثابة نصوص فكرية تعبر عن فكر الجماعة الإسلامية، وقد استند إلى روافد شرعية وغلبية وتاريخية وسياسية كما سيرد، والفكر عموما إذا كان هو أعمال المخاطر في الشيء، فإنه ينهض على صاحب الفكر وهو هنا قيادات التدرج للجماعة الإسلامية والذين يشكلون مرجعة علما بعد أمير الجماعة ومفتيها الدكتور عمر عبد الرحمن، قسما أسس مجلس شورى الجماعة وجانها العسكري، وقد ذكر على أغلفة الكتب الأربعة أن من قام بالتأليف والإعداد هما: علي محمد علي الشريف، وأسامة إبراهيم حافظ، وأن من أقر التأليف والإعداد وإراجعتها: كرم محمد وهدي، وإمام إبراهيم عبد الله، وحسين عبد الرحمن عبد العظيم، ومحمد عصام الدين، ورفد محمود الدوابي، وعاصم عبد الماجد، دون ترتيب بعينه، كذلك ينهض الفكر تاسعا على الواقع الذي عاشه ونعاشوا معه وهو بالأساس مصري وإن كانت له امتدادات خارجية، لم ينهض ثالثا على مشكلة في هذا الواقع يتيسر سعيها منهجيا أو مازجيا، كما فصلنا في موضع آخر (٢)، والمشكلة هت كاتب في العنف بصورة التي مورست، والتي جاء إيقافه فكرا وحركة محسدا للخروج من هذه المشكلة.

(١) يقع الكتاب الأول في سبع وتسعين صفحة، والثاني في سبع وتسعين وثمنا مائة صفحة، والثالث في سبع وأربعين وثمان مائة صفحة، والرابع في سبع وتسعين وثمان مائة صفحة، وذلك من قطع القطر، والخضراء، سوف تشير إلى المقوم الأربعة سواء في الإحالات داخل الدراسة أو في المراسل إلى النص الأول، الكتاب الأول، الثاني، الثالث، الثالث، والثالث، والكتاب الثاني والثالث، والكتاب الثالث، والرابع بالكتابات الأربع، وذلك وفق الترتيب الذي ذكره في عنوان كل كتاب.

هذا نجد الإشارة الي ملاحظتين في هذا السياق. أولاها أنه يصعب القول إن ذكر المراجعة والتصحيح للجماعة هو فقط فكر سياسي لتداخل سياسي ضمن غيره من الفكر ونشاطاته وسعوية فصله عن أصناف الفكر الأخرى في الكتب الأربعة. والثانية أنه سوف نستخدم مصطلحات فكر الجماعة الإسلامية وفكر التصحيح والمراجعة، وفكر القابات التاريخية، والتصوص الأربعة، والكتب الأربعة، كاستخدامات لما مصدر عن الجماعة حسب سياق ورود كل منها في حينه، وكذا مصطلحاته، فكر التصحيح، وفكر المراجعة، أي غيره مما يعبر عن الموجود من أفكار في هذه الكتب.

- إن رؤيتنا التحليلية للتصوص الأربعة سوف نعود إلي قراءتها وفق منطق تحليل النصوص المعبول به في دراسة الفكر عموما ودراسة الفكر السياسي خاصة، والذي يسميه البعض أحيانا بالتحليل الكيفي للتصوص، ويعتمد علي قراءة ما يقوله النص مباشرة وما يقوله بصرة غير مباشرة استنتاجية في ضوء ما يحتمل النص (١٣). ونظرا لصعوبة قراءة نصوص تمتد أكثر من حسامة صفحة وحتى لا ينهم التحليل بسوء التأويل للتصوص هي طبيعتها ضحلة سوء التأويل، وإتبارا لتناقض التحيز معها أو ضدها، فقد اثرت الاكتفا، بهاتين القراءتين دون القراءتين الثالثة لما سكبت عنه النص، والرابعة للاستفاد منه: إن لم نمتعنا هذا القيد من الإقناء من هاتين القراءتين الأخرين في بعض مواضع التحليل. ويسمى تدعيم هاتين القراءتين بالثنائية المقارئة - كلما أمكن - سواء بين ما ورد في النصوص الأربعة، أو بين ما ورد في النص الواحد. أو بين ما أثير حول التصوص من ردود أفعال.

- إن طبيعة تحليلنا للتصوص لن نتقف عند مجرد تفكيك عناصر الأفكار والمفاهيم الواردة فيها سير لأغوار ما فيها من تعقيدات وتضحيح ومراجعة، بل نتجح إلى محاولة تفسير ما له تفكيكه، تعريلا علي القراءتين السالفتين، خاصة الثانية منهما. وهو الأمر الذي سببهنا جليا حال التوقف للتصدي بالترأي والتقوم لبعض ما سيرد في كليهما - أي التحليل والتفسير - بعيدا عن أية مقاطعات تحجزه بمحاول استنطاق النصوص الأربعة لنقول ما ليس فيها، أو لتحكي ما ينبغي ان نقوله، وذلك انطلاقا من اقتناع مفاده أن مثل هذه النصوص في حاجة إلى الاستفهام في عرض ما فيها، والاستفهام في النظر إليها، فضلا عن الاستفهام في وزنها، وتلقيها.

وتود أن نلفت النظر هنا إلى حقيقة أن تحليلا متكاملا ومنعمقا وشاملا للتصوص الأربعة، بصرفه منهاجة واضحة للتعامل مع ما ورد فيها فرادى أو جماعة، لا ندعيه هذه الدراسة. فذلك ينهض به جهد بحثي جماعي، ليس لمطورة الجهة التي ألفتها ونشرتها، في الخبرة المصرية، وإنما لحضرة ما فيها من تصحيح ومراجعة بتفسير - بصرف النظر عن الموقف من ذلك - فضلا عن خطورة ما نكتشف فيها من تحول في فكر جماعة طالما تمت المرادفة بينها وبين العنف والمقاومة المسلحة، والصدام العسكري.

أولا: ما وراء فكر التصحيح والمراجعة من أسبابه

منذ إصدار الأحكام القضائية المختلفة في حق أعضاء، تنظيم الجماعة الإسلامية، قيادات وقاعدته، وعنى مدار أكثر من ثمانية عشر عاما أثرت دعوى - وبعضها شررت وتداوله بشكل أو بآخر - حول الحوار معها وسجلات وثبوت بنتها بين بعض الأجهزة الرئيسية في الحركة والمناخية في تصحيح أفكارها ومراجعتها، ولقد فبلت رأيا كثيرة في مدى تقييمها للحوار وتقبل أعضاءها للوساطة وشروطها، فضلا عن تقييمهم تجاه العدول عن فكر العنف والصدام المسلح (٤). وقد انشغل البعض بهذا الجدال بحثا عن حقيقته وأسيابه والمطوى فيه، أي أن جاء الخامس من يوليو سنة ١٩٩٧ وأتانا نظر القضية العسكرية رقم (٢٣٥)، فإذا بأحد المتهمين في القضية يقف للمضي بيان مذبذبا بتوقيع لقادة الثاربعنة

للجماعة الإسلامية تدعو فيه إخوانها إلى إيقاف العمليات القتالية وحقق الدماء (١٥).

ثم فاجأت تلك القيادة الأرسط كفة في مصر ببيان آخر موقع منها يعلن الاستجابة لدعوة كبر قد وجهها الشيخ عمر عبد الرحمن مفتي الجماعة وأصبرها في أكتوبر ١٩٩٨ - من الولايات المتحدة الأمريكية حيث يقضي عقوبة السجن فيها - مفتضاه دعوتهم إلى وحدة الصف والدعوة إلى الإسلام بالكتابة والحظابة والدرس والتصحیح والتعلم واخوار وإظهار عظمة الإسلام. وتضمن بيان الجماعة الاستجابة لدعوة الشيخ وتدائه، والدعوة إلى إینه، جميع العمليات المسلحة في مصر، ودعم موقف الإخوان في الخارج بالاعتداع عن الجبهة ضد الأمريكین، والمجاهد ضد الأعداء لتحرير بيت المقدس (١٦). وعقب ذلك وقع مجلس شورى الجماعة علي بيان صدر في صامس سنة ١٩٩٩ تضمن مساهرة موقف العنف داخل مصر نهائي، جاء فيه أن الجماعة قامت بذلك استمرارا للاستجابة لعداء الشيخ عمر عبد الرحمن، ولما فيه مصلحة الإسلام والمسلمين، وأن هذه المبادرة لا تعنى التخلي عن ثوابت الجماعة وثوابت طريقها لنصرة الإسلام بالدعوة إلى الله عز وجل، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمجاهد في سبيل الله، ملتزمه بشرح الإسلام لحسب، وأن أمر هذه المبادرة أمر التزام، مقابله بصر الله علي أعداء الإسلام، ولا يعنى تخلي الجماعة عن الالتزام بمبادئه، الشعب المصري بمختلف شرائحه والتوقف مع المعتقلين في السجون، حتى يرفع الظلم عنهم وينالوا حريتهم وحقوقهم، والتزامها بالنظر إلى من توفى من الجماعة على أنهم شهداء، والتي من في السجون على أنهم مظلومون مظلومون (١٧).

وتوكيدا لاستمرار الجماعة تمسما عزمت عليه ونادت به؛ أصدرت عن طريق قياداتها الخارجية سلسلة تصحيح المفاهيم في مصنفاتها الأربعة السالف التعريف بها، وطلابت المشتغلين بالحركة الإسلامية على اصحاح الأسياء التي أطلقها عليهم - كما سيرد - بعدم التفاعس عن التصحيح والمراجعة، ثم كان اللقاء المباشر بعد ذلك بين الامتداد مكره محمد أحمد ونس تحرير مجلة الشؤون المصرية وبين قيادات الجماعة في سجن العقرب، وتبادل الحوار معهم حول خسة الجماعة في المناس والمحضر الذي ينتظرهم والمستقبل الذي يأملون العيش فيه، وحقيقة مبادئهم بإيقاف العنف وسياساتها وأسبابها والمتوقع لها من آثار ونتائج، وإمكان متابعة هذه المبادرة بمبادرة أخرى تعلن فيها الجماعة الاعتذار للمصريين عن الجرائم التي ارتكبت في حقهم وعن مصر (١٨).

ولسنا هنا بصدد عرض أو تحليل الأسباب التي حدثت بمصر جماعة الإسلامية ومبادئها إلى اتخاذ المحظرات السابقة لإنهاء الأعمال المسلحة في ربوع مصر إلا بالفقر الذي عرفنا مساهرة، ويقف بنا أمام الأسباب التي أوردتها قيادات الجماعة ذاتها من خلال توضيحها الأربعة، فذلك ما دخل في نطاق موضوعنا ونطاق ما التزمنا به منهاجيا، فما هي حقيقة هذه الأسباب؟ إن متابعة الموضوع الأربعة تكشف عن جملة من الأسباب أمكن رصدنا كما ورد على لسان قيادات الجماعة فيها، ومن ذلك:

١. أن المبادرة يوقف العنف ليست مقاضة بين دين وعرض زائل من الدين أو بين إعلاء من الله و شرعه وبين ذنب وخصية جعلت وراء ظهر الجماعة، ولكنها استجابة لحكمة الشرع في منع الاقتتال الذي تربت عليه مفاسد عظيمة، ثم هي واجب شرعي، تصدت له الجماعة بكل شجاعته، لا يتناقض مع واجب السعي لإعلاء دين الله وإقامة شريعته، فوقف للاقتتال واجب والدعوة واجب، وعلى الجماعة القيام بكل الواجبين (١٩).

٢. أن تحصل المضال أصل عام من أصول الشريعة، لأنها أنزلت لتحصيل المضال ورفع المفاسد عن العباد، ولذلك أدلته العنفة والنقلية فضلا عن أدلته في الخبر الإسلامية (٢٠)، بأن ما حدث من عنف في إزدقان أرواح يتناقض مع أصول القواعد الشرعية في تحصل المضال ودرء المفاسد، مما استلزم

من الجماعة أن تكون هناك وقفة، من ناحية تنقيبه ما حدث، ومن ناحية أخرى لتقويمه لوائف مقصود الشارع الحكيم (١١١).

٣. أن العنف إذا كان ضد وجه لايفاق الاستقلالات والتعزيب لأعضا الجماعة وافتتاح البيوت والمساجد، ولتبل حرية الدعوة وحتى اعتلاء المنابر ومنع إهانة النساء، وترويع الأطفال، فإن ذلك لم يحدث بل زادت حدته واتسع نطاقه. ولا شبه في أنه قد تحقق من هذه التجربة تطويرة أن الدماء التي أهدرت وأربقت والمعارك التي استعرت وطغنت الكثيرين، لم تجلب مصلحة تذكر. بل تربت عليها عنسرات المفاسد الواجب إيقافها، لأن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح (١١٢).

٤. أن الدم، والجهود والأموال التي أهدرت دون فائدة حاوت عن وجهتها الحقيقية والأسلية. ومن ثم يجب أن توقف لتعديل مسارها إلى حيث العدو الحقيقي الذي يعاني منه الشعب المصري والمتنقل في الفقر والتخلف، داخليا، والعدو الخارجي المترعب به ويدينه وبوطنه والذي استغل الفن وأندما التي سالت بين اتباع الدين الإسلامي كى يشوه صورته ويفسده بالدموية والإرهاب. حتى صار المسئلة في الخارج ذمرا مجسدا للإرهاب، وللدموية معا (١١٣).

٥. أن إغاث العنف قد يكون بداية طيبة بنى عليها ما يخفف من المعاناة وبعضها أجمع الفرجة للمستأركه لعلمه في صوره مصر ورفع المعاناة عنها، ذلك من مصالح المصريين كمشيين ومن مصالح مقدر عمارة التي تحتاج إلى جهود حثيثة لتستعيد عافيتها وتقدمها ونهضتها، ومن مصالح الذين يلزم بالتضامن لرفع شأنه بالدعوة إليه وإزالة ما شوه منهجه القوم من شوائب الدعوات المتكررة (١١٤).

٦. أنه يخفى إن استمرت الأمور على ما هي عليه من دم، وقتال، وظلمت نار، لتأخر تتأخر في القريب، أن ينفاق الأمر ولا يعود في مقصرة أي من الطرفين إعادة الأمور إلى نصابها، وإن يعوز استمرار الجاهلية مفاهيم مغلوطة جديدة قد تستقر مع مرور الزمن، بحيث يقطن أصحابها لظن معاشتهم لها واستخدامهم أنها حقائق شرعية، بل قد تتلقاها الأجيال لتتأنيب على أنها من الدين، ثما كان لزام بيان الخطأ في ذلك وتصويبه للتحذير منه والحرص على عدم تكراره وتلافي بعض ما وقع منه بالفعل (١١٥).

٧. أن الجماعة كجزء من الحركة الإسلامية يجب أن يكون واضحاً امامها الهدف الذي تسعى إليه، وتقويم كل خطوة تحطوها على نحو -مدى مساهمتها في تحقيق هذا الهدف، وعسها امتلاك الشجاعة الكافية للإحجام عن أي قرار يراودها ينعما بينها وبينه. ومن ثم الشجاعة للمعقول عن أي قرار، أو خطوة قد أقدم عليها بعض أعضائها بالفعل، وتبين أنها لن تنأى عن التوصل إلى هدفها ونس من الشجاعة ترك رضى الحرب دائرة بين أيضا مصر، لتظن الدين ودعواته قبل أن تضرب الجساجم والعطاء (١١٦)، وإذا كان الرسول (ص) قد رأى المصلحة في صلح الحديبية حيث صودقته قريش وترك قتالها، والجماعة وقد نلت عنه وتعلمت منه، بأدوات بإيقاف الأعمال القتالية وسفك الدماء (١١٧).

٨. أن الجماعة ما كانت ترجو يوما إلا رضا الله، ولا يهتفها رضا مخلوق حتى تخاف سخطه، وأصل العنف التي وحمل بعضها إلى حد الاقتتال يجب أن تتوقف لأنها ليست من رضا الله في شيء، إذ الشرع يأمر بإيقافها، وإن سخط البعض على الجماعة، ونس من وراء ذلك إعطاء الدنية في الدين، والرسول (ص)، حين قيل له يوم الحديبية: لم تعط الدنية في ديننا قال: أنا خير لله، والله لن يصيغني والجماعة إذ تبادل بوقف العنف لتصحح سيرتها. ترجو أن يكون لها من هذا القدر نصيب. فلا تضيق ولا يضيق بقية إخوانها. (١١٨)

٩. أن مجلس الأحداث التي مرت به الحركة الإسلامية عامة والجماعة الإسلامية خاصة داخل مصر

أوجت أن يكون لقيادات الجماعة كلمة في نتاجوات التي صاحبت قضايا تلك الأحداث، وذلك ضرورة واقعية وضرورة شرعية، واقعية للضرورة في عدم تكرار هذه الأحداث، وتكرار مفاسدها، وشرعية لأن أهل العلم والفقهاء عليهم أن يبينوا تلماس ما أمكنهم السبيل إلى ذلك ويعيدوا عن الكتمان والتزييف أن نسرد لهم (١٩١).

١٠. حقن دماء الشباب المسلم والمحرص على سلامته، والمحدث عليه، وعلى سلامة توجيهه في الدين والدنيا. وإذا كان هذا الشباب علي صادق في حبه لله، وحبه لدين الإسلام، ويريد إعلاء كلمة الله ويحرص على مرضاة ربه، فلا شك في أنه يريد أن تقع ممارساته هذه في أقواله وأفعاله علي هدى كتاب الله وسنة رسوله (ص)، وقهه علف، السلف الشفقات الإنسانيات (٢٠٠) وذلك بعض ما يقع علي سائق صفات الجماعة انطلاقاً مما ورد في السبب التاسع أنفاً.

١١. أن تغير الاجتهاد والفتوى مما قرأ على لنقص الإنساني وما يقتضيه نعر الزمان والمكان، ونسب لأحد العصمة الا الرسول (ص)، وكل إنسان من ثم يؤخذ منه ويرد سواء، وأحق أحق أن ينبع، وأئمة السلف وعمازهم قد غيروا اجتهاداتهم وفتايرهم، والاحتجته له أن يغير فتواه إذا رأى المصلحة في ذلك، وعنه أن يقلب وجه الأمور ويدرس خياراته ويحفظها حاسة بعد أن تكون قد خضعت للتجربة والاختيار، والفتوى التي تبني على المصلحة الشرعية أو العرف قد تتغير حيث لا تدسية لها، وعندما ولي عمر بن الخطاب (رض) أبا موسى الأتعمري انقضا، نصحه بالعسر في الفتنة، الذي يقضيه إن وجد الخير والمصلحة في غيره (٢١١).

١٢. أن التاريخ الإسلامي وحيرة المسلمين عامة فهما من الوقائع التي تؤكد عدم جدوى الخروج لرفع الظلم أو مواجهة الحكام، إذا ترتيب عليها مفاسد كثيرة، ومن الواجب الاعتبار والاعتاد بهذه الوقائع، وهو ما يتسرع مع مبادرة وقف العنف، خاصة وأن هذا الوجه قد قصرت فيه الجماعة وقياداتها - باعتبارهم - لأسباب منها عدم الانفتاح على الحركات الإسلامية الأخرى، والانشغال بالعمل لوصي الدائب الذي حرصها من الراحة التذنية للتفكير المنائي تحت ضغط المطاردات العنيفة التي تعرضت لها (٢٢١).

تلك كانت بعض لأسباب التي دفعت بها القيادات التاريخية للجماعة الإسلامية، وهي تودع لقصص لتتصحح ما زكى حنوحها إلى وقف العنف والدعوة إلى مراجعة ما انطوى علي ممارسته وإسنسه من أسس فكرية وشرعية متعددة، وقد توحض هذه الأسباب من واقع ما حيا في تلك النصوص، بعداً عن تأويلات الآخرين لها واجتهاداتهم في تعدادها (٢٣٣).

وفي هذا السياق يمكن إيراد بعض الملاحظات على ما ذكرته الجماعة من أسباب:

الملاحظة الأولى: أن الأمر في المبادرة بوقف العنف وإيقافه يؤكد أنها له نأت محسنة، وإنما سبقتها إرهابات كثيرة بعضها في التسانينات ومعظمها في التسعينيات من القرن الماضي، ورغم أن بعضها لم يكتب له التوفيق، إلا أن الجماعة ظلت على إرادتها في متابعة المهذرة بإيقاف العنف خاصة على المستوى الصيادي مثلاً في مفتسيها وتسيحها د. عمر عبد الرحمن، أو مجلس شورى الجماعة، ويبدو أن الدعوة التي وجهها أئمة الجماعة د. عمر عبد الرحمن إلى صفات آخركة الإسلامية عامة بتغيير وسائل الدعوة إلى الله، وندائه يجعل ذلك منطلقاً حديداً في الحركة نحو هذا الهدف كان الأساس الذي انطلقت منه الجماعة لتابعة ما يادي به والمراطة على تحسبه، والانطلاق منه بعد ذلك لتتصحح ومراجعة بعض المفاهيم التي رأتها الجماعة وثيقة الصلة بوقف العنف وحركته، بشكل أو بآخر.

ولكن يبقى السؤال: ولماذا ظهرت الحركة نحو إيقاف العنف، وكأنها سارت وفق سياسة الخطوة



خطوة، هل هو من قبيل التدبير للحركة والتخطيط لها؟ أم هو التجسس لردود أفعالها وفق ما يسبح باستماعها هزتها، وصعوبة ذلك كثيرا؟ أم أن مصادرة إيقاف العنف لم تكن قد تبلورت بعد ولزود أن تأتي عبر محاولات إبلية متتالية؟ أم لتمثيل في إسماعها بخارج فكرة كائس أضجتها الجماعة مع سلسلة التصحيح الرباعية؟

والملاحظة الثانية: وانطلاقا من الملاحظة السابقة، يبدو من نهم السبأ الزمنى للمراحل نس موت بها محاولات إبقاء العمليات العسكرية والفنالية عسوما من قبل الجماعة أنها تركت بصفة تكاد تكون أساسية في النصف الثاني من التسعينيات. ولا نعرف لماذا تأخر لإعلان عنها ولجاهرة بها من قبل قيادات الجماعة بعد فترة طويلة نسبيا من الكوثة في السجن. منذ احتجال الرئيس الرحل أنور السادات في بداية الثمانينات؟ إن أحد من هذه القيادات لم يجب على هذا السؤال، بل إن من كتب سلسلة التصحيح لم يتطرق إلى هذه المسألة إلا لما دون تفصيل. رغم أهمية كشف عمر الظاهر من محاولات إيقاف العنف. ذلك أن تأخر المبادرة بهذا الإيقاف إلي حيث قرب انقضا. عفوية السجن التي حكم بها على لكثيرين من أفراد الجماعة وقياداتها بعد من المداخل المهمة التي تخرج بها البعض للزعم بوجود صفة بين الحكومة المصرية وبين الجماعة قبل انهم بالأصراج عمن المنعت عقوبته من أعضائها هذا إن حدث الإخراج أصلا.

فهل تأخرت المبادرة نسبيا لأن للضح الفكري والفقهى لقيادات الجماعة قد أسوي على سوقه خلال سنوات السجن؟ أم لأن الجماعة أرادت إثبات حسن تنوينا وإحداث نوع من الصالحة مع المجتمع والنسطة والجماهير في مصر قبل الخروج من السجن. ومن ثم قبل البحث عن الاعتراف بشرعية الوجود؟ أم لأن الجماعة أدركت بعد طول تأمل وتفكير دروبه - أتاحها بلا شك فترة السجن - أن عدوها الحقيقي لس الشعب المصري حاكما وحكوما؟ أم لأن فترة السجن - بطولها النسبي - غلت الكثير من أعباء الجماعة وقياداتها من ثورة شباب وحسنه واندفاعه ونهوره إسماعنا التي حيث الحكمة والرشد ووزن الأمور. كذلك الذي عبرت عنه قيادات الجماعة وهي تواخذ نفسها على عدم العطف والاعتبار بوقائع التاريخ لاستيفادها ذلك إذا الملاحقة المستمرة والمطاردة حيث لا فرصة لشردى أو التفكير برئت؟ أم أن الأمر أخيرا يرجع إلى العون الذي وحدته هذه القيادات داخل السجن. والمعانة التي ساعدتهم على الإطلاع الفقهى الشرعى ووفرت لهم بيئة مناسبة للتصحيح والمراجعة؟

الملاحظة الثالثة: إن إمعان النظر في الأسباب التي دفعت بها الجماعة لإيقاف العنف يؤكد أنها بادرت بذلك من تلقا نفسها، إبه استجابة لندا. أميرها المسجون في الولايات المتحدة الأمريكية. وما استكمالها لهذا النداء. وأن مسلكها هذا لم يله أمة اعتبارات خارجية بالاستمالة أو الضغط أو الضغنة أو أمة وسئل أخري. اللهم إلا الإكراه المعنوي لتمثيل في شردرة نقل المعركة إلى حيث أعما. مصر: الدين والوطن والبشر. وهو إكراه استوجته ضرورات شرعية وعقلانية وواقعية. ولم يكن مقابلة - كما سبق وأن أكدت الجماعة - إعطا. أدنية في النفس أو عقدة أبة صفقات دسوية وخبثة.

لكن ملاحظ في هذا السياق أن قيادات الجماعة سرحت أن مبادرتها وبناشدة الآخرين موافقهم عليها سبقتها جهود في ذلك لم يغير لها التوفيق. وهو ما فتح الباب للمساؤلات كثيرة عن أسباب الإخفاق، وللسؤل منه وتوفيقه وأثاره. وهل كان ثمة وسيط لتساران الخطر وإيقاف العنف بين طرفي الصراع. كما أشاع البعض؟ بل هل كان ثمة وسيط في الحفاظ على عمق الثورة بين موافق الطرفين؟ إن دراسة علمية لم تتعد لإجابة على هذه الأسئلة. قد تكون هناك محاولات لتعصبة البحث في أسباب فشل محاولات الإصلاح قبل مبدرة الجماعة. وقد يتحجج البعض بأن الكشف عن هذه المحاولات قد ما يوقع في المرح لأحد الطرفين أو لكليهما. لكن - ويغنى الجماعته ذاتها - هل تستحق المحاميل بالقدسه

من جرائع التعظيم وإحفاء المعلومات حول ما حدث قبل المصادرة، أو بعيداً عن كل سياج مضاعف مصر ومصالح الدين ومصالح الجماعة قبل إبتداء تسكوت عما جرى؟ وإذا كانت الجماعة قد سكنت عن الحوض في أسباب إفشال محارلاتها تلك، فهل يأتي اليوه الذي يكشف فيه القاب عن وجه الحقيقة؟

الملاحظة الرابعة: إن جهر الجماعة بفكر التصحيح والمراجعة ربما جاء متأخراً بعض الشيء عن المبادأة بإيقاف العنف، وهو يعني أن حركة الإيقاف كانت لها الأولوية التي حد كبر على شكر الإيقاف، التي أُلِّم بها مكتمل بعد امتناع الجماعة عن ممارسة العنف بإشادة فصائل الحركة الإسلامية في مصر إن تحذروا حذوها. وكأن الجماعة أبت ألا أن يحدث تكديلاً في شرعية المسألة بين حركتها وبفكره. وإن تنقطع السبيل أمام أنة تأويلات تتشكك في ظهورها بشكل عضوي أو بشكل مسرع، نرس على أسس عقلانية مدروسة ومخطط لها.

لكن لماذا سفت الحركة الفكر على النحو السابق؟ إن الأمر يمكن أن يختلف فسه الاحتشادات وتعدد، من قبل أن قبضت الجماعة ربما اثرت أن نستحب صبيحة لهما، أسرها، وباعتنه واجبه دون إبطاء، التفكير فيها. ربما رأت أن حرق العنف وإيراته التي أبت على كثير من الأضرار والسلب في مصر لا تحتمل إلا سرعة المبادأة بإيقافها دون تردد أو انتظار لمبررات وجميع فكرية وشروعية، أو مرونة لتفكير المثاني. وربما لأن الجماعة رأت أن المساند لفادحة التي منبت بها صفتونها وبسوف الحركة الإسلامية عامة دون تحقن أهدافها بإرتداد هذه الأهداف إليها تعذب، معتقلاً وسابعاً وعمفاً مضاداً أوتى بالسعي إلى إيقاف أي الخسائر من أي شيء آخر فكري أو نظري. وربما لأن الجماعة - أخيراً - رأت أن اختيار حسن نواياها في المصادرة والمسألة بحثاً لفعلي ملموس مثلاً في المصادرة بوقف العنف، وأن المصيرين الذين اكتسبوا بعنف بعض أعضائها لسوا في حاجة منها إلى فلسفات وأفكار وتطلعات تنهى ممارستها، بغض ما هم في حاجة إلى واقع مسالمة وإراض للعنف بل ونائب منه.

الملاحظة الخامسة: إذا كانت الأسباب البالغة قد غشفتها - في نظر الجماعة الإسلامية - اعتبارات المزاينة بين المصالح والمفاسد، على ما تم فصله في كتب التصحيح والمراجعة وتكرر كثيراً، فالذي لا شك فيه أن النظر الموضوعي لعقده التوازن هذا بين المصالح والمفاسد، يؤكد أن من الأخطاء القول بأن ما أملي عني الجماعة بغضيل حيازي المراجعة والتصحيح، وإيقاف العنف، هو فقط حسب الدين أو التزامها الشرعي، ويؤكد في الوقت ذاته أنه من الضريف القول بأن ما فرضت عليها خسائر كان بعيداً تماماً عن أية اعتبارات واقعية (إرجسانية) متعققة بوجود الجماعة ومسئوليتها. ويتطور الجهد في مصر، وإيقاف الحركة الإسلامية داخلها وخارجها. فالأمر لا يقبل إنطرافاً في المثالية أو غريضا في الواقعية على التحوين المطلقين السالفين، إذا ما استحضرتنا حملة الأسباب التي تحثت إنما من لغة فده الجماعة ف أنها فصيح أنهم رطوا الأسباب بقده المصالح والمفاسد، فواعده، وصحيح كذلك أنهم دعوا بحرمهم على مرضاة الله والنزول عند أوامره وسنة رسوله في التعبير والتصحيح، ولكن الصحيح كذلك أنهم انحازوا إلى المسألة لخسائر كثيرة مادية ومعنوية الحقت بهم، وبالشعب المصري، بإشادة الحركة الإسلامية، ولأن ذلك قطع السبيل أمام المزيد من الحركة الفاسدة لأعداء، المر والوطن.

الملاحظة السادسة: أن فكر التصحيح والمراجعة خلا من إشارة أو إشادة بالطرف الثاني، في الصراع أو النزاع معها سواء من جهاز الشرطة، أو قوى الأمن، أو غيرها من الأجهزة لترسده في معبر، وكانت أريدت أن يفده مبادرتها بقوار إيقاف العنف في ذلك صناعة واتخاذاً بنقذاً، سفرد وسن واستغلال، أو أنها أرادت من ناحية أخرى أن ترفع المخرج عن أي من هذه الأجهزة، حتى لا يدور وكانت قد أدخلت في مساومة مع الجماعة أو وسخت لشروطها ومطالبها، أو أنها أرادت من ناحية ثالثة أن لا تدع أمام

أي جهاز رسمي سوى خيار مقابلة إحصائها بإحسان مماثل أو لأنها من ناحية واحدة كنت مشتتة بأن
مجملة نظرات الواقع المصري وخبرته معها لن يبقى لها إلا المبدرة بالمسألة، دون أي مقابل حكومي،
ويتهج مغار ما كانت عليه قبل سجنها. أو لأنها من ناحية أخيرة رأت أن عليها أن تدفع بالتي هي
أحسن، بأن تجتج إلى السلم عبر عناية بمسلك الطرف الثاني، عسى أن يكون تعد ما يحفظ درهما في
خدمة الدعوة من رزاق. ذلك، كما صرحت قادتها، وهي تتمثل خيرة صلح الخديصة، عندما امتنع بعض
الضباط عليه، كما ورد تفصله في السبب التالي.

الملاحظة الأخيرة: أن فكر التصحيح والمراجعة لم يستبعد فكرة وجود عدو مشترك بها، كما لم
تعد هذا الفكر قبل التصحيح وإيقاف العنف، وإن كانت بعد التصحيح قد استبدلت فكرة العدو المعنوي
مثلا في التخلف والعفر، والعدو الخارجي مثلا في إسرائيل والغرب والولايات المتحدة الأمريكية، وفتق
من العلانيين، بعددتها التناحلي في مصر، وهو ما سرره تفصيله لاحقا، ولكنه يشير التنازل عن مدى
مخورة فكرة العدو في ثرات الجماعة الفكرية والحركية والنظمي، ومدى قابليتها لتغير وجهها، ومدى
قدرة التغيير بتغيير الوجهة.

ثانياً: حول ملامح المناهجية في فكر التصحيح والمراجعة:

من مميّزات هذا الموضوعي فكر التصحيح والمراجعة الأربعة أن تتساءل: من أين بدأت قيادات الجماعة
الإسلامية حديثها عن هذا الفكر أو التي أم انتهت؟ وما طريقة تناول ما تناوئوه بين البدن وبين الانتماء؟
إن الإجابة على هذه الأسئلة بعد مقدمة لازمة لإجابة على تساؤلات فرعية ليست الإجابة عليها بأقل
أهمية، ويأتي في مقدمة تلك الأسئلة: هل حكم فكر هذه القيادات خط مناهجى واضح ومحدد في
تصويهم الأربعة؟ وما هي ملامحه؟ وما أولياته؟ وما مدى مناسبتها لما اهتموا بتصحيحه ومراجعتهم؟
أم أن الأمر لا يرقى - ولم يرق - إلى مثل هذا الحد، وأنه لا يعدد أن يكون محاولة أدلة احتجها لم
تكتمل عناصره في رؤية منهجية صارمة ومحددة؟.

لعل أحداً يبادر قبل الإجابة على الأسئلة السابقة، فيقول: بما قيمة أن نتحدث عن المنهج
والمناهج أصلاً؟ بل ما قيمة أن نبحث عن منهج في فكر التصحيح والمراجعة، كما ورد في مصنفات
الجماعة الإسلامية الأربعة؟ واقع الأمر أن قيمة الحديث عن المنهج والمناهج تكمن في ما يودي إليه
وجود المنهج من دسوس التحليل وموضوعيته وعلميته ووجود الأدلة وتحقق لتكامل بينها حال معدها.
ورفع لتعضياتها إن وجدت، وترتيب الأفكار، وعرض وجود القضايا فيها بطريقة محددة تتوافق معها
وليست مفروضة عليها، ودقة الربط بين المقدمات والتناج، والإجابة المناسبة على الأسئلة المطارة
استنباطاً أو تجريباً، أو من خلالهما معاً، أو بواسطة أدوات منهجية أخرى تستخدمها وتفضل
توظيفها، كما تأتي أغلب البحوث عن منهج في فكر التصحيح والمراجعة بالنظر إلى أن الجماعة
الإسلامية من خلال كتبها الأربعة أخرج ما تكون إلى إيجاد القبول لأفكارها وعدم التشكيك في مدى
سراجهاها ونصرياتها، وكسب الانتماء بالمحج والبرهين والأدلة التي أسست عليها هذه، وذلك،
تسهيل اكتشاف الفارق بين ما كانت عليه وبين ما طوخته وحدثت فيه من أراء وأفكار، وتأتي أن
جربها في طمأنات السجون ولدت لديها الإحساس بقيمة الخطاب العائلي والمترن، خاصةً أنه تعلم مدى
سق جراحها في جسد المجتمع المصري، ومدى ترفض المترنصين بها فيه، وسخوة إلتعهم بلغة طالما
فضوه واستهجنتوا من قبل، سواء في الخطاب أم في الحركة (٢٤).

وبالإضافة إلى ذلك تشير هنا إلى ثلاث ملاحظات أولية، تلاحظه الأولي: إن أنا من أكتب

الأربعة للجماعة لم يتحدث عن منهج واضح لقضاياها في مرعاتهم للمفاهيم التي أوردوها في هذه الكتب، وهو ما يوجب القول بأن الملامح التالية منهجه تم استنباطها بعد قرأ «مقدمة لما سطرود» أما الملاحظة الثانية: فإن ما ورد في بعض صفحات هذه الكتب من أن الجماعة إنما استندت فيما عرفت من منهج أهل السنة والجماعة والسلف لصالح لا يكفي في هذا الصدد دليلاً على وجود منهج مفصل للملاح، حديد وأنه لم يزد نقاداً مباشرة خشفة هذا المنهج ومقوماته مجمعة في أي موضوع من تلك الصفحات. والملاحظة الثالثة: أننا يجب أن لا نتعامل لكل ما سبق مع هذا الفكر على أنه فكر صادر عن جماعة بحثية بالمعنى الدقيق حتى نحاسب على مدى التزامها بعلمة المنهج وفق شروطها الصارمة. وأن لا نتعامل أيضاً مع نصوص منجدة عن مساقها الزمني والمكاني والشخصي والمنهجي، وإنما نواجه حقيقة أن نتعامل مع جماعة لها ظروفها التاريخية والفكرية، فضلاً عن سجن كثير من أعضائها خاصة قاداتها الكثر، ذهب عن مفصل بعضهم في العاصمات العينية مع قوى الشرقة والأمن، وهو ما أوجد ظروفها فمزج فيها العواطف والمخاوف والعقل بالإحساس، وهي ظروف تعرض أنظر التي قضية المنهج في تعويض التصحيح شيء من التمسك، من تركيز ضروري: أن يكون الأكثر ملاءمة لهذه النسبة السعي إلى استنباط ملامح منهجية عامة لا أسلوب ما تمت دراسته فيها.

وانطلاقاً مما سبق يمكن بعد قراءة هذه النصوص استنباط أهم ملامح المنهجية في فكر التصحيح والمراجعة، فيما يلي:

١. استعلاء الدليل الشرعي في تأصيل القضايا والمفاهيم والأفكار على ما عتاد، بما يعني العودة بأسلوب هذه الثلاثية إلى عمران والنسبة أولاً إن كان مباشراً في الحديث عن أي منها، مع إثبات ما يتعلق بها من مصادر أخرى مكتملة ومبنية عليهما. وقد ظهر ذلك جلياً في مواضع كثيرة من النصوص الأربعة، فما من قضية تشرأف شرعياً إلا واستدعت الجماعة لها لتدليل من القرآن والسنة، بشكل بلغ أحياناً حد الإسهاب، وما من إشارة في أية فرائض إلا وتوثيقها، وما من حديث تروى به الرجوع إليه إلا وتخرجه من مصادر أصلية ليؤمن درجة صحته، خاصة من كتابي صحيح البخاري ومسلم، إلا ما ندر عدم ترسقه، وهو قليل (٢٥).

أما المسائل الفقهية التي تم من خلالها كشف أوجه بعض الأحكام الشرعية - خدمة للاجتهاد فكان الغائب في تأصيل أبعاد العودة إلى المصادر الفقهية على تعدد مذاهبها في فقه أهل السنة والجماعة، دون غيرهم كالشعة مثلاً - سواء القدم منها أو الحديث المعاصر، فكثيراً ما وردت أسماء أمثال الأئمة، مالك والشافعي والنووي والغزالي، الألباني، الألباني، وابن عابدن والشهرستاني وابن سعد وابن قدامة والماوردي وأبي يعلى وابن تيمية وغيرهم من القدامى، وندراً ما تم تأصيل الأمور الفقهية من المصادر الحديثة، ورغم ورود أسماء أمثال الألباني، القرضاوي وصحبه عمارة بخصوصية مهتران من المحدثين، إلا أن تنافس صفحات النصوص الأربعة شجحة في إضافة أسماء أخرى المهم، وقد استفيدت قيادات الجماعة بعض أرائها - وما لأجل مرة - تعويلاً على صفحات كثيرة من كتابات للتصحيح القرضاوي، خاصة في مسألة الغلو في الدين من وجوهاً متعددة (٢٦). ويلحق بما سبق أن فكر التصحيح والمراجعة دعم بعض المسائل الفقهية بإشارات إلى أقوال بعض القدامى، ورغم اعتبار الجماعة بأن معصومهم لم يخل من بعض ما خرج على مقتضى العدل، إلا أنها حرصت على الدفع بيمينها في عدم تحريك الصحابة واعتبارهم خير هذه الأمة وخير ثمراتها، وإن لم يتم توثيق بعض هذه الأقوال (٢٧).

٢. عدم الاكتراث كثيراً بتوثيق هوامش صفحات الكتب الأربعة، بما يوحي بأن هذه المسألة لم تكن تحتاج طريقة واحدة أو موحدة، فالمهم إثبات الإحالة الهاشمية وكفى، ولذلك وجدنا خلعاً عن طرق

لتوثيق حتى في الصفحة الوحيدة، فبعض الهوامش ذكر فيها اسم المؤلف ومصنفه وأجزاء المصنف إن وجدت وصفحاته، وبعضها الذي اكتفى فيه بذكر المؤلف ومصنفه وجرته إن وجد، وبعضها الثالث ذكر في الهامش اسم المؤلف فقط، وبعضها الرابع ردد اسم المصنف فقط، وبعضها الخامس لم يثبت فيه توثيق أصلاً في الهوامش. أكثر من ذلك فقد ورد أحياناً في متن بعض الصفحات ذكر للمؤلف دون أنه أحالة هامة، وورد في أخريات ذكر للمصنف دون إبه إحالة أيضاً، لا إلى المؤلف ولا إلى الأجزاء والصفحات. بل إن شاهداً أساسياً علي ضعف الاهتمام بمسألة التوثيق عموماً أن أباً من التصويحي الأربعة لم يورد قاسماً ما تم الرجوع إليه من مصادر ومراجع. إلا النص الرابع، وإن كان توثيقه قد سار على نهج التوثيق عامة في إسقاط سنة النشر وتاريخه، وربما كان هو النص الوحيد الذي أتمت دون غيره من التصويحي مكان النشر في بعض المصادر والمراجع في آخر صفحاته.

وبصرف النظر عن أسباب عدم توحيد طريقة التوثيق على النحو السابق، إلا أنها قد توقع في الخبرة والتسنتت والإرباك وعدم القدرة على متابعة ما تم توثيقه إن ظهرت الحاجة إلى مزيد من التفاصيل حول بعضه، سواء لاختيار أمانة نقل الجماعة من هذه التصويحي، أو لترجمة في الأطلاع على نواح معرفية أو معلوماتية عن بعض المسائل التي أشير إليها بإيجاز. كذلك فإن الخلل في التوثيق قد يضعف حجة بعض ما تم الرجوع إليه ومن ثم مصداقيته، ناهيك عما فيه من إسكان أن يجد فيه البعض مدحلاً للحكم على قسادات الجماعة بعدم الجدوية وعدم الاهتمام بهامش البحث وقراءته، التي لم تقب عن كتير من العلماء الذين نقبت عنهم هذه القيادات بعض الآراء والاختلافات.

٣. الاستشهاد بالمواقع التاريخية في تأصيل توثيق بعض الأمثلة أو المسائل ذات الاستناد التاريخي في الخبرة الإسلامية أو المصرية، مثل تتبع ترويج فكرة التكفير في مصر (٢٨١)، والعودة به إلى الخوارج في عصر الخليفة علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) (٢٩١)، وصور صولاً أهل الكتاب (٢٩٠)، وقادح من صور الخروج علي الحكم في تطورات الخبرة للإسلامة (٣١١)، وسيرة الصليح - قاده بين المسلمين (٣٢١)، وقادح لاحتساب بانيه في الخبرة المصرية المعاصرة (٣٣١). والعرض أنواع الذي صرحت به قادات الجماعة من استدعاء التاريخ أنه 'رغم أن هذه نتاجات تتناول زماناً غير زماننا، وظروف غير ظروفنا، ووقائع قد تختلف في بعض جزئياتها، أو تتفق في أخرى مع حزناتنا وافتت، ولكن هذه الوقائع تحمل لنا أعظم الدروس وأسمى الخبرات، فالعبرة عظيمة والفائدة جسيمة والحكمة باهرة في هذا التاريخ العظيم، وهل هناك أفضل من تاريخنا لكي يأخذ منه العبرة والعظة؟ إنها حكمة السنن تأساً سهلة لسلسة في عدة صفحات، إنها عظة التاريخ الإسلامي لكل جيل بعد هذا الجيل العظم (٣٤١).

وثمة أمور يجب ملاحظتها في توظيف فكر الجماعة للتاريخ، أحدها أن الجمعية رغم إيمانها بالعيش مع درس التاريخ كله وليس الإسلامي فحسب فضل العزم وزود الخبرة لما فيه من عظات وعبر (٣٥٠)، إلا أن معظم ما استقى من أدلة تاريخية في استشهاداتها - إن لم يكن كله - حاكم من تاريخ المسلمين. ولعل عبارة 'هل هناك أفضل من تاريخنا' تؤكد ذلك؛ يكشف في الوقت ذاته عن سبب الاعتماد على هذا التاريخ دون غيره، والأمر الثاني أن الجماعة على لسان قياداتها - في تصويحي التصحيح - امتنكت شجاعة الاعتراف بالتقصير في العمل بفكرة الاعتشال بخبرات من سبقها (٣٦١)، ولكنها أرجعت ذلك إلى أسباب سبق ذكرها، مثل عدم الانفتاح على الآخرين في الحركة الإسلامية، والانشغال بالعمل اليومي الذي يحرم القائمين على العمل للإسلام من الراحة الذهنية للتفكير المثالي، والانشغال بالواجبات التي كانت مستعرة بدرجات متفاوتة مع قوات الشرطة (٣٧١). والأمر الثالث أن هذا النهج في العودة إلى التاريخ هو أحد ركيز النهج الاستقرائي الذي يعون عليه في دراسات الفكر الإنساني، وله امتداداته فيل فكر الجماعة في الفكر الإسلامي، خاصة مع ابن جلدون (٣٨١). والأمر

الرباع والآخر أنه لا يمكن الادعاء - أن نعود إلى توثيق التحليل والشواهد بعض ما جاء في الشرح الإسلامي في فكر جماعة برقي إلى مسابقة نماذج تاريخية كذلك التي نستخدمه في بعض دراساتنا انتظير السياسي بصفة عامة والانتظير السياسي الإسلامي بصفة خاصة. لاستفادها الكسر من شروط تأسيس هذه المادج (٣٩).

٤. الانتطال من نهج أهل السنة وجماعة والسلف الصالح، وأن الأصل في الحكم على أن نهج عمره مخالف للشرع مبني على مخالفته لهذا النهج. وقد سبق القول في مقدمة الحديث عن ملامح النهج في فكر التصحيح أنه لا تفاصيل مباشرة حول نهج أهل السنة وجماعة والسلف الصالح. ناهيك عن تحسبها في سياق واحد، وهو ما دعانا إلى تتبع ما جاء في النصوص الأربعة لتلمس بعض هذه التفاصيل. وسددها كملامح لهذا النهج. وهذا كان للمفارقة غير المباشرة، دهرها في أن نعدد من تلك الملامح الوظيفية التي لا غلو فيها (١٤٠). والالتزام بالقواعد الكلية في العلاقة بين المصالح والمفاسد (١٤١). وإيثار الدعوة إلى الله على الحلم والعلم والشرع والرفق (١٤٢). وعدم تكبير أحد إلا بدليل ثبت، وعدم حواج الحكم بارتداد الأمة (١٤٣). وأن أي حكم أو فتوى ينبغي أن يركز على الواقع ومعضلته والدليل الشرعي المنطوق في الكتاب والسنة أو غيرها من مصادر التشريع المعتمدة (١٤٤). وعرض أي عمل على نسبة صادقة وأصل مضبوط من كلام الله وسنة رسوله، فإن كانا متوافقين لسقدم: إن كان نسبة قصور في أي منهما فينبغي أن يتوقف حتى يصبح ذلك. وإلا حرم نواب العمل وبركته والفتادة المرجوة منه (١٤٥).

وهكذا تبده الجماعة لاسلاسة - التي أعلنت أن تهجها في الفكر والحركة يهتض على نهج أهل السنة وجماعة والسلف الصالح، تخاطب الآخرين بأن يحاسروها على قدر اقتربها أو ابتعادها عن هذا النهج بالمحنة والبرهان، وأنها تدفع، من ناحية أخرى، ومعدما بأن النهج الذي أطلقت منه هو الذي فرض عليها الاعتناء في مصوغها الفكرية الأربعة على مصادر علماء أهل السنة وجماعة، وأنه من الناحية الأخرى يجب أن يفهم استبعادها لمصادر فرق إسلامية أخرى من هذه الزاوية مشرفة والمنهاجية، ليس لتحيز منها أو لرفضها، وإنما لخالفتها لهذا النهج.

٥. الميل إلى أسلوب حوار في الإصغاء بالأفكار، حيث يحده من يتأمل خصوص فكر المرجع في بعض صفحاتها منزهة لدى قيادات الجماعة الإسلامية إلى تبادل حوارات بعينها - إن لم يكن مغفلتها - مفتعل أو منصور ومفترض مع أطراف أخرى، خاصة من المختلفين معهم أو الذين افتترضوا اختلافهم أو رفضهم لفكر المرجعة من بعض قضايا الحركة الإسلامية، وهذا يعني أن الطرف الثاني من الحوار (الحوار) غير موجود من الناحية الواقعية لأنه لا يدخل في حوار أصلا مع الجماعة، وإنما هو متخيل أو متوهم، ومن ثم متخيل أو متوهم أن يدقق بأراء وأفكار في الحوار يرد بها المتحاور، وهو هنا قيادات الجماعة، وكان الجماعة تتوقع أن يكون لفكرها مردود عند الآخرين غير منفتح مع ما جاءت به في تصوغها، وأنها لا تريد لهذا الاختلاف أن يستمر، وأن الوسيلة الأنسب لذلك هي تبادل الحوار الذي هم في الوقت ذاته تبادل للاقتناع والاختناع.

ولذلك جاء أسلوب الحوار في الأغلب الأعم ليزيل شبهات أردت الجماعة أن لا يقع فيها المتوهم محاورته، أو لدفع بعض الاتهامات، أو لدعوة إلى تعبير مواقف نراها الجماعة غير سليمة أو لا مرفوع لها من الأحكام الشرعية لنفسه المصالح والمفاسد، أو لنفي الشورط في منقذات مع أية جهات حكومية معربة، أو لبيان أوجه الخطأ في الاستدلال أو الخطأ في ممارسة بعض الأعمال لعدم شرعيتها.

ولعل من أبرز شواهد الحوار في نصوص فكر المرجعة تلك الحوارات التي أديرت أحيانا في شكل

أسئلة وإبداء الإجابات عليها، بالأسلوب الإنشائي وأحياناً أخرى بالأسلوب الخبري، حول شرعية التعامل بفضه المصالح والمفاسد مع الحكم غير الإسلامي (٤٦). ومبررات المراجعة وتصحيح (٤٧). وعرض أسباب توجسه الصبح إلى شباب الحركة الإسلامية في تغيير معاملاتهم وسياساتهم تجاه المجتمع المصري وليس إلى جهاز الأمن المصري (٤٨). ودواعي الحديث عن قنصه القلوب في الدين (٤٩). وقضية تكفير موظفي الحكومة (٥٠). وقد أو تقويم أسباب المصالحة مع الشعب المصري وحكومته (٥١). ومدى ضرورة انقسام بالأمم المعروف والنهي عن المنكر باليد (٥٢). وإزالة الشبهات حول ضوابط المصاحبة لمصاحبة جمعية وما يلي منها بعد هذا الضوابط وإمكان انشكيبك في مقاصد الجماعة منها (٥٣).

٦. إلمار الحكمة والرفق والموعظة في تبادل المحجة وتقييمها مع المختلفين من فصائل الحركة الإسلامية. وذلك بشكل امتداد على نحو آخر لأسلوب الحوار السابق الحديث عنه. لكن هذا الملح يبدو للرهلة الأولى وكأنه التزام سبق فرض نفسه على لغة الحديث وحوار مع من أنهم الجماعة أخوة الحركة الإسلامية. وسنتم التعرف لمهقيفة هؤلاء، باعتباره أحد فصائل الأخر غير العدو للجماعة لاحقاً. ولكن ما يهتتم في هذا المقام هو التوكيد على أن نصوص الكتب الأربعة أرت ابيع أسلوب اللين والعدولية في دعوة أخوة الجماعة إلى تغيير مواقفهم أو بعض أفكارهم وإرائهم. أو لإعادة النظر فيها على نحو معطيات الواقع العمى في مفسر وخارجهم، وحقيقة وزن الحركة الإسلامية عموم وتحدث بها في كلا الواقعين. ولأحد ذلك خلا أسلوب تبادل الحجة وتقييمها مع من خاطبهم فكر الجماعة من الفصائل الأخرى من التعريف والتجريح والشماتة والتكفير والصداء المبتسر وغير المبتسر، وبساندة الحسوم أو إظهار التحالف معهم أو استبعادهم على أعضاء هذه الفصائل أو المخاضة معهم.

وتقد تعددت أشكال هذا الأسلوب، مثل فقت النظر إلى أن الأفضل في مقاومه الظلم والاستناد التفسير عليها، ولا داعي للخروج بها نقاسد: إضمار كثيرة تحقيق بخارجين أكثر من عبرهم (٥٤)، وتصيح بالكف عن بدعة التكفير باعتبارها مسببة كبيرة أصابت أمة الإسلام (٥٥)، والمباشرة بالمهر بالدعوة إلى الله بعيداً عن التشدد، والتخلق بحلقات الرسول الرحمة بأمتة والردف بابانها (٥٦). والتبشير في الدعوة: حصر الوعي (٥٧). وتقدب الصبح للجماعة في اجتهاداتها حول مفه الخروج والتفسير باليد النظر فيها تبادل الحوار حولها (٥٨). ون مسلمي مصر هم منتصرون من العنف وذلك لصالح أعدائها وأعداء الإسلام (٥٩).

٧. الاستفاضة في عرض وتحليل ما تمت مراجعته وذلك امتداداً لأسلوب التعامل بمنطق العينة في بحث المفاهيم والظواهر والفتاوى والوقائع نساسة والاجتماعية في أي من نظورائها. الأمر الذي أدى بدوره إلى اللجوء إلى اختيار عينة من المصادر والأطر المرجعية التي تخدم هذا التحليل. ولقد انجهدت قبادات الجماعة الإسلامية في اللجوء إلى أسلوب الانسفا. أو إن سننا الدقة، فقد فرض عليها ما راجعته وما تفرغ منه وتشعب أن تلجأ إلى ذلك. وظهر ذلك واضحاً في انتقائها لمصادر بعضها للأحكام التشريعية وانتقائها لوجهات النظر التي تؤيد أفكارها وآراءه واستبعاد المصادر ذات وجهات النظر المختلفة في فقه المذبح والحسنة والفتال والعلاقة مع غير المسلمين والتكفير والقطع إلى أحد من مذاهب فضائيا تعددت وجهات النظر فيها، واحتلقت مذاهب الفقه حولها. ورغم ذلك بدأ أن هناك إصراراً على استبعاد ما لم يتفق مع فكر الجماعة حتى من مصادر أهل السنة والجماعة. ولعل ذلك بعض ما يفتح باب مواخذة هذا الفكر على تحيزه، مهما كانت مبررات التحيز وظروف أصحابه السابق الإشارة إلى بعضها.

٨. التكرار والاستطراد في بعض صفحات نصوص فكر المراجعة، خدمة في الحديث عن الأمور الأكثر اتصالاً بعلل أصول الفقه وأكثر علماً بالأراء، الفقهية، وأكثر ارتباطاً بفقهاء الواقع السياسي والاقتصادي

واعتداده التاريخي. وقد يبدو أن ذلك سررته في تعميق إقناع الآخرين بما أرادته فسادات الجماعة أو تأكيد الآراء والأفكار بعرضها مراراً، لإيجاد القبول والموقف عليه أو إتاحة الفرصة لمن لم يفهم محتوى النص من أول مرة خاصة إذا نظري على مسائل تحتاج المزيد من إتصال العقل والتفكير أمثل مسائل أصول الفقه، أو تأكيد الرعية في استبعاد ما ليس في النص وإسقاطه من الاعتبار واستبعاد لكن آفة التكرار والاستنزاف أنه يفتح الباب للدخول في تفصيلات قد لا يكون نية طائل أو فائدة منها أو لا علاقة لها أصلاً بالموضوع منط المراساة والحديث. كحديث فكر الجماعة عن موع القتال والخروج مع ابن سينا الموضوع كان يتحدث عن وقف العتقا (١٦٠). وذكر الكلام عن التفسير في الكتبيين الأول والثاني (١٦١). والاسترسال في الوقائع التاريخية عن آثار الخروج (١٦٢). والوقائع السارحة عن وقوع الأخطار، وارتكاب الذنوب في المصدر الأول (١٦٣). والاسترسال كذلك في الحديث عن مدعة تكلمر جهل المسلمين والرذيلة عليها (١٦٤). وتكرار الحديث عن أسباب المبادرة بوقف العتق، والحديث عن الأعداء المعاصرين للجماعة وللمدين والمصر (١٦٥).

وتكن نطل هناك دواعي ومبررات مهمة للتكرار والاستنزاف داخل تلك النصوص وهي أن هناك جملة من المسائل وردت في نصوص فكر التصحيح بصعب وصعياً فقط بأنها أصولية (أي ترجع الي أصول الفقه) فقط أو فقهية فقط أو سياسية فقط أو فقهية فقط. وأمثال هذه المسائل قد تستدعي التكرار لوجود تشابه وتداعيل فيما بينها، من ناحية أخرى، فإن المفاهيم ذات المحسوسية الإسلامية - في المصدر والتأسس - تستدعي بعضها البعض، والاستدعاء قد يفتح تكراراً آمناً وقد يحجج استطراداً أحياناً أخرى للتوضيح والإبانة وتدعيم البرهان (١٦٦).

٩. تيوب الأفكار وتصنيفها لتسهيل متابعتها وفك اشتباك كثير من المسائل - خاصة الفقهية - التي يصعب تناولها والحديث عنها دون دوا التي فقهها الكلي أو الجزئي. ولذلك وجدنا الترميز الأربعة قد قسمت إلى أبواب، فالتقسيم الأول قسم إلى ثلاثة، والثاني قسم إلى اثنين، والثالث قسم إلى اثنين أيضاً. والرابع قسم إلى اثنين عشر ماما. بإستثناء التصنيف الثاني والثالث، لا يوجد تقسيم فرعي إلى جدول من البنية. والأول وهلة يبدو عن ذلك أنه لم يراع التوازن في مساحات تحليل بين هذه التقسيمات التي حدت، وعلى سبل المثال وقع الباب لأول من النص الثالث في حوالي ثمان عشرة صفحة. والباب الثاني في أكثر من مائة صفحة. والواضح أن ما شغل فكر لتصحيح هم ترك تعريفات المفاهيم التي اختص بها كل نص لتصوير هي التصيل في عدد الصفحات دون نظر لما يستتبعه كل تفرع منها ولعلامته بما يستتبعه التفرعات الأخرى. ورغم ذلك ثمة حرص ظاهر في كل النصوص على إيراد حائقة - وإن لم يعبر عنها صراحة في النص الثاني - خلصت من خلالها فسادات الجماعة للقراء، ما ورد في النص كله تقريباً، وما رآه من دوى إصلاحية. وبتأنيده الاتفاق بشأنها خاصة مع الشباب المسلم المختلف معها.

ثالثاً: مضمون فكر التصحيح والمراجعة في وجهته إلى الأنا؛

ما كان لفكر الجماعة الإسلامية أن يستنظر مضموناً عن الآخر - سيرة لاحقاً - يستبعد أناة، وتصيبها من التصحيح والمراجعة، خاصة وأنها هي التي اتخذت خطوات السير بكلجهما. ذلك أن في رؤيتها لنفسها بعد التصحيح والمراجعة مقدمة ليس لرؤيتها للآخرين حسب، بل والمضمون ما تتأسس عليه هذه الرؤيا. فماذا في إنا، فكر الجماعة عن الجماعة؛ وما الذي تخضع منه عليها؛ وما الذي سلطت عليه الأعداء، في بنيتها الفكرية ومبادئ حركتها المستقبلية؛ وما الذي تركته للآخرين كي يعملوا عقولهم في كشفه وبتولوا بأنفسهم - نياة عنها - تسلط الأعداء - عليه؛ وما الذي تركته أحداً؟ ثم

الذي أخرجته الجماعة من حسابها الفكري وفضلت أن يكون غائبا بحيث لا يكشف عن النقاب لا بالقراءة المباشرة للتصحيح الأربعة ولا بالقراءة غير المباشرة، ولا حتى بقراءة مطبوعة لغوي المسكوت عنها؛ ولماذا غيبته؟ وهل غيبه حقاً؟ أم أن ثمة عوامل - وربما عوامل - أبت عليها إلا أن يؤثر الضمير فلا نتكلم في الذي غيب واستبعد؟ إن لم يكن - في محاولة للإجابة على هذه الأسئلة - سنطلق من ثلاث رؤى تفكر التصحيح والمراجعة لأنا الجماعة، الأولى هي رؤيته للأنا الظاهرة للجماعة كما جاءت في نصوص هذا الفكر مباشرة من خلال انتقاء بعض المقاهيم أو غير المباشرة المشيئة في هذه المقاهيم، والثانية هي رؤيته للأنا المسكوت عنها أي التي لم يوجد لها خطاب ناسر أو غير مباشر، ولكن أعمال الفكر في تلك النصوص يمكنه - بالطبع - أن يكشف مساحة عرضة لهذه الأنا المسكوت عنها. والثالثة هي رؤيته للأنا العادية - غير المحاضرة - في النصوص الأربعة، حيث لا رؤية أصلاً لأن مناهج الرواية غالباً أو مغيب.

(١) مضمون فكر التصحيح والمراجعة في وجهته إلى الأنا الظاهرة:

والأنا الظاهرة كشف عنها هذا الفكر كما قلنا انفاً من خلال مقاهيمه عبره مغلوطة لأحد بواذره أو يخشى حدوثها واستقرارها، وقد حذرت الجماعة ما يمكن توسيعه تحت خمسة عناوين عرضة، سمى التوقف عام كل منها بأحد ثم تبعه بعض الملاحظات عليها (٦٧):

(أ) ما يتعلق بالمفهوم الأول (الجهاد):

وقد عرّضت الجماعة في كتبها ما يتعلق بمفهوم الجهاد من تصورات ومقاهيم غير صحيحة أو غير مضبوطة أو مغالاة أو مشوشة، وشملت تلك التصورات:

- تصور المرح في التغيير بعض الاجتهادات حول الجهاد وغيره من الأمور الاجتهادية، وكأنها بالجماعة قد رادت في البداية أن يرفع هذا المرح بالتوكيد على أن التغيير حقيقة شرعية وعقيدة لا غصانة فيها، ويحد له سداً بل أدله كثيرة عند فقهاء المسلمين وعلمائهم. وعدمه فإن الجماعات الإسلامية يصيب لا عنت عليها ولا تعضن إن هي راجعت قليلاً أو كثيراً من أقوالها واجتهاداتها السابقة، إذا رأيت الحق والمصلحة العامة فيه صادت شرعية (٦٨).

- تصور أن الجهاد هدف في حد ذاته وذلك غير صحيح، فرغ أنه من أعظم الأعمال وأبهر الطرق التي وسوان الله وجنته، إلا أنه ليس هدفاً في ذاته وإنما هو وسيلة لرفع راية الدين وإعلاء كلمة الله تعالى، فإذا لم يحقق الجهاد وتتحقق من ثم غايته كان ممنوعاً، وإلا كان مع عدم تحقيق الغاية منه علواً وتشهداً منسحبين في الشريعة (٦٩).

- تصور أن الجهاد إذا أدى إلى إلحاق النفس في التهلكة لا حرج فيه، وذلك خطأ بل هو محرّم شرعاً وعقلاً، وللعلماء في ذلك أقوال كثيرة (٧٠)، وعرض هذا أن الشباب الذين يقدمون على قتال الحكومات القوية يهلكون أنفسهم دون أي نفع للإسلام والمسلمين، بل هم يتسببون في الكثير من المأساة والشر والتضييق على الدعوة الإسلامية وتبليها، وهذا لا شك في صعبه وبحرمة (٧١).

- تصور أن الجهاد يجوز معه قتل المدنيين، وذلك أيضاً غير صحيح، ولذلك وضع الإسلام دستوراً حوساً راعى فيه المرحمات وأمر فيه بالعدل والقسط، وهو ينهض على عشر مواد، عدم حوز قتل النساء و الأطفال والنسوة، وعدم حوز قتل الأعمى والأصم والأرجل والعبد والغلابن والصناع، وحرمة قتل المدنيين الذين ليسوا من المقاتلة، ولا يجوز التمشيل بالقتل، ولا يهدد منازل نساء ولا يحرق مساجدهم وزروعهم ولا تقتل دوابهم لغير مصلحة، ولا يقتل الرجل أمه ولا ذراً لهم محرماً، ولا يجوز

قتل الرسل، ولا بغنائ الكفار والمشركين قبل دعوتهم إلى الإسلام، ولا يجوز نقض العهد (٧٢).

- تصور شرعية الإقت، بجواز قتل السانحين. فذلك خطأ، دفع فيه بعض الشدائد المسلمة، لأن حكم الشرع فيهم هو نفسه حكم الشرع في المستأمنين، ولذلك تفصيل لاحق.

- تصور جواز الخروج وتوظيف الجهاد ضد السلطة القاسية، وذلك ما كشفت عنه شواهد كثيرة - ذكر منها فكر التصحيح حسنة - أكدت جميعها أنه ما تمت تولية وجهة القتال شطر القاصدين على الحكمة إلا وأريق الدم - الموحدة الطاهرة دون هدف في مواقف ومواقف لم تحسب حينها وفي حوادث لم تدرس بعناية (٧٣).

- تصور أن في الصلح مهادنة في الدين، وذلك أيضاً خطأ، إذ لا صير في كلف الأذى عن القتال، ولا حرج في البحث عن الصلح فهو خير للجميع وأبعد وشرعاً، ولا بد له من تفصيلات، ولذلك كانت الدعوة إلى الصلح خطياً تماماً ووجهته المساعدة الإسلامية إلى سبب كل الحركات الإسلامية. وإذا جاز الصلح وترتت عليه نور إضائته جهود معقودة للشخص من الاقتال، فلا ينبغي نفسها أو التحمل منها نور المنخلص من المواقف الصعبة التي أمثلتها، ولم كان في الصلح بعض الضم والظلم (٧٤).

أما ملاحظتنا على هذه التصويبات فسنمكن بحاجه في الآتي:

- أن نسة خلفاً واضحا بين الجهاد والقتال في فكر التصحيح نتيجة استخدام المفهوم بين شتراديين، وذلك تضيق لمفهوم الجهاد الذي يتسع ليشمل كل ما فيه بدل الجهد أو توسع قتالاً أو غير قتال. وهو جوهر لوظيفة أساسية من وظائف الدولة في الإسلام، والأمر لا يحسب مجرد من التفاصيل أكثر من ذلك، فمذ مظنه التي يمكن الرجوع إليها (٧٥).

- أن باب الجهاد لا يجوز أن يلج فيه من لا علم له ولا فقه، إنه كما أورد فكر الجماعة يحتاج إلى علم شرعي غزير وعلم بالواقع وفهم سياسي عميق. ولذلك لا يجب الاستسهال فيه بقدر ما لا يجب التفريط فيه، وذلك ما قد لا يتأتى للكثيرين ممن يدرسونه (٧٦).

: أن فكر الجماعة في مساندة الجهاد، وتصحيح بعض ما يتعلق بها مدرس خطئه انعم في الدفع بفقهاء المصالح والمفاسد؛ لسفر في النهاية أنه طالما أن الإصرار على القتال سواء كان في عصر أو عصرها من البلدان قد جلب الكثير من المفاسد العظيمة على الدين والدنيا، ولم يحقق أية مصلحة تذكر كان يحرمها وتعموا شرعاً وعقلاً.

إن دستور الفتاوى في الإسلام باب يدخل منه إلى فقه العلاقات الدولية في الإسلام (٧٧). ولئن حاز حديث فكر الجماعة عن الدستور الإسلامي للقتال في الإسلام - مع تحفظنا بالرفض على كلمة دستور، وبمخافتنا بأن تكون نمة إسلامياً في عنوان كهذا كما أورد فكر التصحيح - فلا يجوز أن يحتجز هذا الدستور في بضع سواد وبعض عن سواد أخرى ربما كانت أكثر أهمية. كما هو متفصل في فقه العلاقات الدولية في الإسلام وفقه نظرية الجهاد (٧٨).

- نسة صحت عام في فكر الجماعة عما أثير حول الفرعية المغايبه كعنوان للجهاد في الإسلام، والتي طالما كانت من الشططات المهمة بل والغالية أحياناً، في سيطرة السلطة السياسية وأجهزتها، التي سنتها بعض فصائل الحركة الإسلامية في عصرنا. والتحدث عن هذا الأمر يحتاج تفصيل لا يقدم لسرده هنا، وبكفي القول إنه تم تداول كتاب الفرعية المغايبه في مطلع عام ١٩٨٠، من تأليف المفكر محمد عبد السلام فوج أحد قيادات الجماعة الإسلامية الذين حكم عليهم بالإعدام، في حادث مقتل رئيس الراحل محمد نور السادات، وهو كتاب تعرضت أفكاره وأدلته لانتقادات كثيرة. لكن الأمر

الملفت لنظر أن ابن تيمية الذي نه التعويل عليه كثيراً في هذا الكتاب - في الحجج والأدلة - هو نفسه ابن تيمية الذي استند عليه فكر التصحيح والمراجعة في تصويب بعض الآراء - أو العدل بين بعضها الآخر - حتى تلك المتعلقة بمفهوم لجهاذ مدار كتاب الفريضة الغائبة.

(ر -) ما يتعلق بالفهم الثاني (الغلو في الدين):

أما فيما يتعلق بهذا المفهوم من تصورات ومفاهيم مغلوطة أو مشرطات غير صحيحة، فقد توقف فكر التصحيح فيه عند الآتي:

- تصور أن لغلو من الدين وهو ليس كذلك، لأنه شرعاً مجاوزة الحد المطلوب من العبد، أي ما هو أبعد منه فلا يكفي بطلب الشارع، بل يشعر المعالي بأن ما طلبه الشارع قليل ولا يكفي. فيعالي ويزيد من عنده اعتقاداً منه أن ذلك محبوب شرعاً، لذلك يستدعي الغلو مفاهيم التشدد والتفتق والتطرف (١٧٩). ويعني آخر فإن الغلو يتفوق على فهم مغلوط غيره، ما أسره الشرع وحدده ما نهي عنه، ما - على ضوء غير حقيقة تخرج على هذه الحدود توهمها أن الزيادة عليها لصالح الشرع ومنه.

- تصور أن تحريم الغلو لا حكمة فيه مع أن هذه الحكمة عظيمة الشأن (٨٠)، فالغمر صفر لا تحتمله طبيعة البشر العادية، وفسير العمر لأن الإنسان ملول وطاقته محدودة فلا يحسر عليه، ولا يخلو من جور على حقوق أخرى يجب أن تراعى. واجبات أخرى يجب أن تؤدى.

- تصور إمكان تقليل مظاهر الغلو، مع أنها تنطوي على فاسد الاخلاق والسلوك، إذ إنها تقود إلى التعصب للرأي وعدم الاعتراف بالرأي الآخر في الأمور الاجتهادية والأمور المحتملة، مما قد يفضي إلى مبرح الرأي لا بالقوة المادية بل بالقوة المعنوية حيث الإرهاب الفكري، ومزج حسود تناس بما لم يورثهم الله به خاصة في مجال التفسير عليهم وإفهامهم في المرح والمشفقة، ومحاسنتهم على السن كأنها فرائض. كما ينتج عنها العظفة والخشونة في الأسلوب والعظافة في الدعوة وتوقع في ساء الظن بالناس، ولا تستدعي في تقديم نظرة واقعية شال المجتمع وكابه مجسم ملائكة لا مكان فيه للخطأ والمعصية، وتسلط أحياناً في هوية التكفير (٨١).

تصور وجود الغلو بدون مقدمات، مع أنه يرتكز على أسباب كثيرة، فمن أسبابه ضعف العقيدة في الدين وحقيقته، وهو ناتج عن جهل مركب من أبرز مظاهره الاتجاه الظاهري في فهم انفسهم والاستغفال بالمعرات الجانبية عن القضايا الكبرى، والإصراف في التحريم بغير دليل، واتساع تشابهات وتوهم المحكمات، وعدم التعلم على أيدي العلماء. أما السبب الذي فعائد إلى ضعف البصيرة بالواقع والحياة والتاريخ وسن الكون - وهذا السبب يساعد كثيراً في عمه فراهة بعض الشياطين أسلم لظروف اجتماعاتهم وحدود ما تقبله وما لا تقبله من التغيير، وعدم قراءتهم لظنون أمنهم وذاكرتها المشكلان في تاريخها (٨٢).

- تصور أن يبدل الغلو هو التفسير، وذلك غير صحيح من ناحية أن الإسلام يقع في دائرة لا تنحذب إلى الغلو ولا التي تقتصر وذلك موقع الوسطية في الجمع بين حري الدنيا والآخرة، والجمع بين سواعاة النصوص وسواعاة مفاهيم الشريعة، وبين السياسة والشريعة، وبين الاستمرار بقسم الدان وخصوصيتها والانفتاح على أفكار الغرب وحضارته، وبين الاستمسكان بالدين والسور في اتباع تعاليمه، وبين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (٨٣).

ولذا على هذه التصويبات الملاحظات التالية:

إن ما ورد في فكر الغلو عن المسائل الواردة في بابها جاءت ملخصة من بعض مؤلفات د. يوسف

الفرضائي، ولقد امتلكت قيادات الجساعة شجاعة الاعتراف غير المباشر بأنها التقصير في هذا الباب. بنفس الغدر الذي اعلنت فيه صراحة انها لحصت أبواب العلم الفرعية من مؤلفه الصحوة الاسلاميه بين اليهود: النظرية (٨٤).

- انشغل فكر التصحيح بالغلو تعريفًا ومظاهر وأسبابًا، ولم يشغل به آثاره ونتائج، وما اكتفى ببقية الواقع في هذا السبيل من حيث آثاره في العنف: القتل باهيك من الشتم والتعريف والتكفير. ت لا حاجة معه إلى تنظير بين آثاره، وقد باتت واضحة جلية للعيان. وقد يكون ذلك لانه في مظاهر العلم والسياسة ومن نسل تعريفه نسكن آثاره، وربما يكون احسرا لأن المصدر الذي نحقق منه سب العلم لتلك تصور الفرضائي، لم يتوقف أصلا عند آثاره (٨٥).

- كذلك من أين معالجة الغلو؟ هذا أيضا سكت عنه فكر التصحيح مع أن د. يوسف القرضاوي في مؤلفه السالف توقف طويلا عند كيفية هذه المعالجة للغلو (٨٦). هل أهتم أصحاب هذا الفكر بالعلم تعريفًا ومظاهر وأسبابا، وتركوا أمر معالجته والبرء منه إلى غيره. د اثر فكره إلا أن تكون معالجة تحصيل حاصل هذه الثلاثية، بمعنى أنه إن تمت معالجة الغلو فيها فقد تمت معالجته بالكسفة؟

- إن حديث فكر التصحيح عن التاريخ يكشف عن وعي بقسمة، وعن بعض أسباب لجوء قيادات الجماعة إلى الاستشهاد بالوقائع التاريخية كسلاح سياسي سيوا حسنت عنه. حيث اختصرو التاريخ مخزن العبر ومعهم الأمم، وهو ذاكرة الأمة المحافظة لوعياها والمرأة التي تتجلى فيها سنن الله سبحانه في الكون والنبش، وعلاوة الاعتبار والاعتباط لمن كان له قلب وعقل، وعمسا ومستعدا لتعلمه من أخطأ الآخرين وسيرهم (٨٧).

(ج) ما يتعلق بالمفهوم الثالث (العقائد التكفيرية):

وقد عرضت الجساعة في كتبها ما يتعلق به من مفاهيم غير مسجحة أو غير منضبطة أو معالمة أو مشوشة، ومندرجة في إطار ما يمكن أن يسمى ببقية التكفير. وفيها كانت لهذا الفكر تصويباته التالية:

أن الكفر ضد الإيمان ويطلق بمعان كثيرة، والأصل هو ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة من أن ما ساء الله ورسوله كفرا ليس بالضرورة أن يكون مخرجا من الملة، بما قد يكون كفر أصغر لا يخرج فاعله من الملة، ويحصل على كفر النعمة أو كفر الأخرى ونحو ذلك. وقد يكون ما سسى كفرا في الكتاب والسنة كفرا أكبر يخرج فاعله من الملة (٨٨). وكل من الكفرين الأصغر والأكبر له أولته وحالته. وإن كان ثمة حالات للكفر مختلف على موقعها من كلاً النوعين - بين علماء المسلمين (٨٩).

أن من يقع في الكفر الأكبر المخرج من الملة سواء كان حاكما أو محكوما لا يتبع تكفيره إلا بعد إقامة الحجج الواضحة التي يتم التأكيد بقتضاه من ثبوت شروط التكفير وانسحاب موانعه (٩٠). حتى وإن أقدم عليه نفر من يتسوق إلى بعض المجموعات المارقة التي تكفر المسلمين غير حي وبعين ألبية أو صلاحية لتحكم على الناس، استمرارا لاصل بدعة التكفير التي ابتدعتها المذاهب في زمن الفتنة الكبرى والذين كانوا من أشد الناس فسكا بالدين. تكتمهم - كما نقل فكر التصحيح عنهم حديثا مما رده في صحيحي بخاري ومسلم - أتوا من فساد الكفر وزين لهم سوء عملهم فزاد حسنا (٩١).

- أن للتكفير والغلو قبه آثارا سلبية، منها الوضوح تحت الوعيد الشديد الذي جعله الشرع لمن نسب مسلما إلى الكفر، إذ إن من فذف موصفا بكفر فهو كفاهله، وإن تكفر المسلم يعتبر من فسد إهدار لقيمة العدل الذي يستوجب أن يكون احكامم بالتكفير مؤهلا لذئف، وأن يكون للمحكوم عليه حق الدفاع الشرعي عن نفسه ورد اتهامه. ثم إن للتكفير إذا ثبت احكامها نوعية سرية تله تقوى أبوابا

الأمية، وقد يحدث مع شيوعه على السنة المجهال فوضى في المجتمع المسلم ويغلق باب الرجاء، أم، عصا
الموحدين (١٩٢).

أن داء التكفير خاصة لعصاة المسلمين بل ولغير العصاة أضحت ظاهرة وقع فيها غير من
شباب المسلمين، فأخرجوا أهل الإسلام من الملذذ وحكموا عليهم بالكفر تشبيهاً أو تغليباً لفضائل
معتدل، أو عن جهل وهوى وغفروا تشدد في الحكم على الناس، وترتب على ذلك أن أسفحت عصاة
الآخرين واستسحبت دماهم وأموالهم (٩٣). وقد انطلق فكر التصحيح للرد على من يكفر عصاة
المسلمين من ضرورة تبسيط مصطلحات الإيمان كقول باللسان وتصديق بالجزء وعمل بالأركان، والشرك
بغير ادعى، إله أو الهة مع الله أو من دون الله، وهو نوعان كالكفر بشرك أكبر وآخر أصغر، والتفريق وهو
كالكفر والشرك: تفريق أكبر وهو تفريق العبادة، وتفايق أصغر وهو تفريق العمل، ولكل علامة (١٩٤).

- إن مرتكب الكبيرة لا يكفر إن مات على دين التوحيد، وقد تظاهرت أدلة الكتاب والسنة
وإجماع من يعقده من الأمة، ونواترت بذلك تفويض يحصل العلم القطعي، ولكن هناك بعض من يرى
فيه مخرجين يأتون أن ينزلوا عند حكم الله ورسوله (ص) وكلاماً غلبت الأمة، سادس في يدعهم
وأهوائهم وادعيتهم ببعض التشبهات الضعيفة تدعيساً تحكروهم الضلال وانحرافه عن الفهم السليم لدين
الله (٩٥). وقد عسدي لزيد تلك التشبهات من علماء الأمة الكثيرين، كالإمام، الروي، بنسرة من قاتلوا
مان الكفر المخرج من الأمة لا تزول عقوبته الأخروية إلا بالتوبة، أم عقوبة الذنوب في الآخرة تنزول
بالتوبة والاستغفار والحسنات الماحية والدفاع للعقاب وعمل الخير للميت وشهادة النبي (ص) أو تصاب
بما يحصل في القبر من ابتلاءات، وأحوال القيامة ورحمة الله وغفر (٩٦).

لم يكف بعض من استسوى التي الحركة الإسلامية ببدعة التكفير، وإنما استهوتهم بدعة أخرى
في تكفير جهال المسلمين الذين قد يأتون فعلاً كافرين وهم يجهلون أنه كفر وهم لا يريدون، ولو علموا
أنه كفر ما أسرفوه، وهذا تشدد في غير موضعه ومخالفة أيضاً لعقيدة أهل السنة والجماعة الذين
يعتقدون أن الشخص العاين الذي يرتكب كفراً لا يحكم بكفره إلا بعد ثبوت شروطه وإثباتها، فإما
لشروط فتتعلق بأهلية الأدب، التي قد تطرأ عليها عوارض سارية وأخرى مكتسبة، وأما الواجبات فتتعلق
بعوارض تسبب انتفاء شرط العقول كالجنون والصغر، السكر والعمه، ومواقع تسبب انتفاء شرط القدرة
كالإكراه والهبوط والخطأ والتدويل، ومواقع تسبب انتفاء شرط العلم كعوارض الجهل (٩٧).

واستمراراً لسلسلة البدع التي سقطت في ارتكابها ذلك نفر من شباب الحركة الإسلامية،
اعتبروا أن مولاة المسلمين الظاهرة للكفر، كفر، دون النظر في حال المسلمين ودون فحص لحوالاتهم وهل
هي ظاهرة أم باطنية، حيث الأولى مرتتب عليها عقوبة الكفار لآخر أو لمصلحة دينية مع الثبوت على
الإيمان وبمحبة الله ورسوله (ص)، وذلك لا يخرج صاحبه من الأمة، وإن اعتبر مصعفة، أما الثانية
الباطنية - فيترتب عليها عيب قلبي الي الكفار، حب في عقيدتهم وريبة في عقولهم على المسلمين،
وهذا النوع يخرج من ملة الإسلام (٩٨).

وتعطف بالموالاة أصراً مهيماً، أحدهما ما ادعى من أن موظفي الحكومة كفار، والثاني ما ادعى
أبداً أن مخالفة غير المسلمين أو الكفار هي من مولاة الكفار الباطنية، وهذا الأمر الثاني له موضع
لا هو، أما احكم يكفر موظفي الحكومة، فإن ذلك يتوقف على حالتهم في شغل الوظائف، حيث
يتفحصون في ذلك إلى أربع فئات: الأولى تعمل من أجل مصلحة دينية وكان عملها في حدود الحد
والغراء، شرعاً، فهذا عمل لا شيء فيه من الموالاة الظاهرة ولا الباطنية، والثانية التامة تضم من يعمل عملاً
قد لا يستطيع تحقيق العدل بناء لكنه يخفف ظمناً أو يحقق مصلحة للمسلمين والإسلام، فهذا في ضاعة

الله عز وجل: الفقرة الثالثة تشمل من يقع في عمله ظلم وحر، ويرتكب مخالفات شرعية نظيعة شله، لكنه يقع في هذه الأعمال وهو لا يكره الإسلام ولا يتنسى علو الكفر، بل قد يلتبس عليه الحق أحياناً أو يأتي مخطوياً، فهذا من ركب المعصية ولكنه ليس كافراً، ثم الفقه الرابع والتي تنص من كان عمله كسابقه، ولكنه يحب التكفر ويكره الإسلام، ويحب الكافرين ويكره المسلمين ويكره لغرضهم، وظهرت لذلك دلائل قوينة وفعليه، فذناك لا شك في كفره (١٩٩).

أما ملاحظتنا على هذه التصريحات فبيانها:

أول حديث فكر التصحيح والمراجعة عن التكفير أتى في سياق الغلو في الدين، لا باعتبار التكفير غلواً ومزلة من التفريط في الدين والإيمان، وبين الإفراط في التشدد والمضييق على الناس، وإنما لأن التكفير أيضاً هو أعلى درجات الغل فسد لأنه قد يخرج من الملة، أما الغل في درجته الدنيا فلا يخرج من الملة ولا يصفق الإسلام ممن أتى أفعاله.

- إن هناك انقضاء في وحد فكر المرجعة لتطور بدعة التكفير في الأمة لا تعرف هل هو مفقود أم غير مفقود - بين أصل التكفير في بدعه وصنع خوارج الفتن الكبرى، وبين مسودة المعاصرة، أما ما بينهما فثمة تجاوز له، مع أن إثباته كان يمكن أن يستعدنا في فهم أسباب تداعي هذه البدعة منذ صدر الإسلام، وكشف تطورات، وما الثابت فيها وما المتغير وما الجدد الذي طرأ على قديم زمانها.

- كذلك فإن هناك احترازاً شديداً لدى الجماعة الإسلامية من الوضوع في دائرة تكفير الحاكم والمحكوم إلا بدليل وبرهان شرعيين، يستشيراوا لاحترام الجماعة من حمل لوم، هذه التدعة، ولولا عند تفسيرية الاسم العزالي الذي لفت الأنظار بشدة إلى ضرورة هذا الاحتراز ما وجد المسلم شبهه سيلا (١٠٠).

كما يلاحظ بالنسبة لفكر الجماعة من موظفي الحكومة في مسألة التكفير أنه أثر أن عرض للمسألة من جانب واحد هو التعلق مباشرة بفعل وسلوك الموظفين، وغفل عن جوانب أخرى قد تتعلق أساساً بالبيئة المحيطة بهذا الفعل وذلك السلوك، والتي قد تفرض بشكل أو بآخر عملاً دين آخر قد وقع في التكفير وقد لا يقع، ويفرض هذا السؤال مفاده هل هذا هو مسلك الجماعة في الاحتراز عن التكفير، أم هي رؤيتها الخاصة، أم هو إبتار السلامة والبعاد الخرج بالابتعاد عن البيسة والابتعاد عن اتهامها!

(د) ما يتعلق بالمفهوم الرابع (أهل الكتاب):

وقد عرض فكر الجماعة لخطورة التحارز في معاملتهم والتهاون في أرواحهم وأموالهم، دين احسان لقيمة الفعل كقيمة إسلامية سامية، وسوف يرد الحديث عن هذا المفهوم مفصلاً في البند خامساً، نسافاً مع منطلق التحميل الخاص برؤية ومضمون هذا الفكر في وجهته إلى الآخر غير المسلم.

(هـ) ما يتعلق بالمفهوم الأخير (مفهوم المحسبة وعمل المحسنين):

وأكثر القضايا التي سميتها هذا الفكر في ذلك المفهوم ما يلي:

إن المحسبة إنما شرعت لحسابية المجتمع من الداخل وحماية لعفيدة من الاعتدال والشرائع من التحريف والتزييف وحساسة تعاليمها في الواقع التطبيقي من أن يسررت، انها التهاون بها، والتفكير في حقها والعمل فيها بالمعصية، انها فريضة عظيمة لتربية الفرد والمجتمع، ليكون المجتمع إيجابياً تجاه ما أراد من خلل يسعي إلى إصلاحه، وتكون هذه لإيجابية جزءاً من تكوينه، وحتى لا يزيد دا،

السلبية دوره في انهيار المجتمع ومقطوعه. ورغم ذلك فهي فرض كفايه فن قام به من يكفي المجتمع مؤتمه فقد سقط عن المجتمع كله (١٠٠-١).

أن الهبة كغريسة عظمى بالمعنى السالف حتى توتري أكلها الإصلاحية في المجتمع يجب أن تتعسط بضوابط الإخلاص واليعد عن الظن السيئ وعدم التجسس وستر المعصية على صاحب المعصية، وأن لا تشرّب عليها ضرر ولا ضرار، وأن لا يحتمل الناس على مذنب المحتسب، والرفق.

أما الإخلاص فلاه أساس أي عمل صالح. فلا عمل صالح إلا بنية صالحة، ولا ينبغي للمحتسب أن يكون تصدقه للمنكر نابعاً من موافقة رغبته في التسلسل وتقهير على الناس وإتباع شهواته في العنف، فالخسبة كغيره من الطاعات لايد أن يتغنى به وجه الله، فإذا أمر المحتسب كان امره له وإذا نهى كان نهيه لله وإذا سكت كان سكوته لله (١٠٢-١). ويؤكد هذا الاحتساب يجب أن لا يخالفه رياء بأي حال، وإلا أثم صاحبه. على أن تولى الخسبة إذا كان إنما فإن الاحتساب مع الرياء أثم أيضاً، وأسلم مطالب بأن يترن الإنسان معاً لتفصح نيته واحتسابه (١٠٢-١). وأما اليعد عن الظن السيئ، فستند إلى أنه - من حيث يتأسس على عمده التحقق من الأمور والحكم على الشيء - بلا دليل - معرض المجتمع واقراده لعدم الاستفزاز وبساسة العلائق، والتربص بكل كفة أو حركة لمجرد حسابات وأوهام يتم فعات مستألف (١٠٢-١).

وأما التجسس فهو البحث عما هو محيا من أحوال الناس وأخبارهم. ولذلك إذا كان المنكر حراماً فإن التجسس يحيا عنه حرام أيضاً. ولا ينبغي الوقوع في محرم مقطوع به عند صاحبه، وهو التجسس. للبحث عن محرم مظنون، قد يكون موجوداً وقد لا يكون موجوداً (١٠٥: ١). وعليه فإن كل من يتعمد للاحتساب عليه أن لا يتعص على السيئ، ولا يبحث عنه فيه ريب وشك، لتنتهك المحرمات ويوقع نفسه في الحرام انتهى فقد يكون أشد من حرمة المنهي عنه من المنكر. وأما التستر على صاحب المعصية فذلك واجب لأن من شر مسلماً ستوره الله في الدنيا والآخرة، ولذلك يلزم عدم التشهير به أو مما مثاله من فضيحة وعقاب، لأجل زخوه وجزر من تسون له نفسه أن يسلك مسلكه، لأن التشهير يكسر حوز الحد، بصاحب المعصية، فيشيع هذا منكر بين الناس ويؤد في ظواهر الاستهانة به ويقطع طريق التوبة على العاصي بعد أن تم التشهير به بين الناس. لذلك كان النهي عن كشف عورات مسلمين ومنعها ممنوب للأمر بسرهم في الدنيا، وبساريا في الوقت ذاته للأمر بالأخذ سدي صاحب المعصية إلى طريق الهداية والتوبة (١٠٦-١).

كذلك فإن الخسبة محكومة بالمدأ الشرعي العام، لا ضرر ولا ضرار، حتى لا يلحق المنفدي للخسبة الأذى بالأطرب، متعمداً على حقوقهم أو بتسبب بحسبته في أن وقع الآخرون الأذى به، وإذا كان من الممكن إزالة الضرر فلا ينبغي أن تكون الإزالة مقابلها إحقاق الضرر بالآخرين أو إلحاق الأضرار بالنفس (١٠٧). كما أن من ضوابط الخسبة أيضاً أن لا يحصل المحتسب الناس على مذهبه في الاحتساب، لأن الإسلام أحترمه اختلاف الإتهام والاجتهادات، ولأجل ذلك كانت الأمور التي محل الاجتهاد فيها لا إنكار فيها، ولا يجوز الإنكار إلا في الحلال نشاء لمخالفته إجماعاً أو صفاً فتعجب، ولا إنكار في الخلاف الضعيف في المعاملات إلا أن يؤدي إلى محرم متفق عليه (١٠٨-١).

ويلحق الرفق بالضوابط السابقة في وضع حدود للاحتساب، لأن من يحرم الرفق يحرم الخير كله خير الدنيا وخير الآخرة وخير إرضاء الله سبحانه، في حين أن الغلظة من شأنها أن تؤدي لرد المحتسب وعدم التعاطف معه، وقد تؤدي إلى استفزاز يزيد المنكر، ولا يخفى أن جانباً من طرف بعض من تعص للخسبة كان السبب وراء رسوخ صورة الإنسان الغمط المتجهم الجفاف فاسي القلب سيئ الكلام في

الأذهان. خاصة مع ما صاحب تصرفات هذا البعض من تجاوز في الكلام والسلوك (٩١-٩٢).

- أن لمة إساءة قد تحققت في وجهة الحسبة إلى توالدين في ملوك بعض المنتسبين نتيجة ما كان يرافقه ذلك من التحجيم أو المقاطعة أو الزجر العنيف. ونهجا أن ذلك يرتضى الله ورسوله، يتخالفه بالإحسان لهما الذي أمر الله به في كتابه وعلى لسان نبيه بما يعنيه من منع الزجر والتشهير والمضايقة بالمعروف وإن كانا مشتركين أو أحدهما. والوعظ بالكلام الطيب الذي لا إيذاء فيه ولا سب، حفاظا على روابط التواصل بين أبناء الأسرة الواحدة من أن تنفك أو ساء إلى أصلها في توالدين (٩١-٩٢).

كما أن إزالة المنكر، أو الأمر بالتعريف مرد القيام بهما، أو أيهما، الضفة والتوسع والقدرة من المحتسب، فإلّا لا يكلف نفسا إلا وسعها ومن عجز عن الحسبة أو لم يؤت من القدرة ما يمكنه من القيام بها فقد سقطت عنه. ولكن عدم القدرة لا تلغى التفسير بالقلب بكل ما يحمله من معانٍ، والقدرة هنا ليست مجرد قدرة وقتية على إزالة المنكر الحالي دون اعتبار لعواقب الإزالة. وإنما تستدعي نظر في هذه العواقب بما فيها من مضار. كذلك فإن القدرة تشمل قدرة المحتسب على تحمل تلك العواقب، والتي قد تتجاوز إمطحة المرجوة من الحسبة (٩١).

ثم إن تعسر المنكر باليد لا ينبغي أن يتسبب في مفسدة أعظم من منعته. فذلك عسر متعسر شرعا ولا عقلا، فضلا عما فيه من مضايقة للوقت والجهد والأهداف الحسبية. وذلك ما شغل عنه بعض الشباب المسلم، فترتبت عليه مفاصد ما زالت آثارها قائمة. إن تعسر المنكر باليد إما يأتي وفق منظومته في التعريف به أولا، ثم النهي بالوعظ والتذرع والتخويف ثانيا، والسب والتعريف بالقول الغلط الحسن ثالثا، ثم رابعا التغيير باليد وفق مراحل ثلاث، هي قصد المنكر بالعنف دون صاحبه، والتهديد بالضرب، ومباشرة الضرب إن فشلت الوسائل تساقطة باليد والرجل مما ليس فيه شهر السلاج أو جمع الأعداء (٩٢).

لقد أخذت الكتبيون من شباب الحركة الإسلامية في حق أنفسهم، وفي حق مجسعتهم عندما حولوا تعسر المنكر إلى وسيلة للإيذاء فتجاوزوا المراحل الشرعية في التعسير، وانطلقوا لمساروا أشكالاً من المخالفات التي أضررت بهم وأسات في الحسبة والإسلام. وبحوث معهم التي ثارت وفق وتجاهرات ومضاميات أفسدت أكثر مما أصلحت، وذاثلة على ذلك كثيرة مما جرى من تجاوز على أرض الواقع في مصر خاصة (٩٣).

وملاحظاتنا على ما سبق من تصويبات:

- أن فكر التصحيح رأى في الإيذاء والحسبة وجهين لمقضية واحدة هي الحفاظ على الدعوة وصيانتها من الانتهاك والتسديد، خارجا بسياح الجهاد، وداخليا بسياح الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفق ضوابط كل منهما الشرعية.

- وأن لإمام ابن نيسة الذي تم توظيف فكره ذات مرة لتوكيد فقه التكفير لدى بعض شباب المسلم وضعه الخروج، هو في فكر الجماعة وبخاصة في الكتاب الرابع أحد رواد ضوابط الحسبة وتصبح مران عليها من فقه مغلوطة، سوا في "فتاواه" أو في مؤلفه الآخر الحسبية.

- كذلك فإن رسالة الجماعة في نفس التحرك نحو تفعيل الحسبة، جعلت نكراها بكانت تتوقع هجوما مضادا أو حجة مبتذلة من بعض الشباب المسمم فحواها أضرخ: وماذا بقي من الحسبة؟ والتفرغ على الإيجاز يستبطن أسئلة أخرى هي في هذا الفكر أسئلة مشروعة وغير مستغرقة بل ومنطقية، ولكنه من الناحية الأخرى اعتبر أن ترك الجليل علي غايبه في الحسبة أفسد كثيرا وسع الكثيرين من فضيلتها.

- ثم - وهذه ملاحظته مناهجية - إن الحسبة التي استأثرت بصفحات جدران السبعين رسالة في

كتاب متخصص بعد أحد ركائز فكر التصحيح، لم يرد ذكرها في جملة ما هوته إليه الجماعة من المفاهيم التي كان لابد لها فيها من كلمة وهي بعدة تحديد منظومة هذه المعاصرة في كتابها الأول. فلماذا سقط؟ ولماذا لم تسم الإشارة إلى أنه أحد سفوف تلك المنظومة رغم استناده بنصر خاص ناقش الكثير من القضايا الفرعية في الحسبة، وبين الكثير من أحكامها الشرعية؟

- سنة إنبارة في نهاية ما أسعدته ذكر التصحيح عن الحسبة إلى أن القائم بتأليف هذا الفكر الفد هو فرد وليس جماعة، وذلك لغم من الفاظ مثل "أقول هذا"، "١١٤١"، ولقد سقت من الصواب. (١١٤٥). وما كان لثل هذا أن يحدث خاصة في مؤلفات ذكر علي أغفنتها الأربعة أن هناك برلماني ورئيس واحد - هما علي محمد علي الشريف، وأسامة إبراهيم حافظ، وقد تكرر التوقيع في هذا الحفا في بعض المواضع الأخرى (١١٦٦).

(٢٦) مضمون فكر التصحيح والمراجعة في وجهته إلى الأنا المسكوت عنها:

الذي لا يلب فيه من وجهة نظرنا أن سلسلة التصحيح التي يستند عليها هذا الفكر، تنطلق بئعة بحسب مباشرة ما نورد - مطوَّرها أكثر من مسكوت عنه واحد - وهذا المحكم أوجت به النصوص ذاتها، وما قبل بشكل مباشر وما قبل بشكل غير مباشر، وفق قراءة التصحيح الأول والثاني المقوم عليهما في المقدمة، وقد حسنا هذه التصريح بكتير من المسكوت عنه، ليس من قبل الإسقاط عليها، بل لأنها ذاتها التي قرئت هذا التحميل.

ينبغي ملاحظة مهمة في هذا السياق، ومعهذا أن قراءة هذه المسكوت عنه لا بد أن تتكامل فيها النظرة إلى مضمون فكر التصحيح في وجهته إلى الأنا، والنظرة إلى هذا المضمون في وجهته إلى الآخر، فمن خلالهما اجتهدنا في استخراج - أي المسكوت عنه - ومن خلالهما اجتهدنا أيضا في رصد أهمه، وهو في حمله يتضمن:

١. اعتراف قيادات الجماعة بشكل غير مباشر أنهم أهل لتعلم والاحضاد والفنوى، ليس لأهل خاتمو في أمور فقهية وشرعية، تاريخية وسياسية وإتعية وأصولية من مصدرها العصبية، ذلك لأنهم أيضا أدوا هذا الواجب من منطلق مسئولية العلاء، في أن تكون لهم كلمة فيس حولهم مما يس هموم الأمة عموما، حتى لو لم يدعهم إلى ذلك أحد، بل وحتى لو حرت هذه الهموم، وسبب فيها بعض أبنائها، ولعل في ذلك إشارة واضحة إلى أن من يريد مناقشة فكر التصحيح عليه أن يعلم أنه يناقش فكر علاء، ويأقن أفكارا صبا علي علم ودراية.

٢. أن دور الطرف الثاني الحكومي في مبادرة إيقاف العنف أو في الدفع نحو فكر التصحيح شعوبا، مطلوب أن لا يكون له وجود، أو أن تستند الدقمة المطلوب أن لا يعلن عنه، إلا أن واقع الحال يؤكد هذا لوجود فعلا، فلا يغفل أن يسمح بتداول مصادر فكر التصحيح، وتفسيرها، ويصريح ببيع سلسله وتوزيعها، ويسمح للأرهر بأن يقول كلمته فيها، ويناح لقيادات الجماعة التنقل بين بعض السجون المصرية للاعتناق بمبادراتها، وسلسله تصحيح معاصرها، كل ذلك من غير المعقول تصور السبح به دون موافقة حكومة مسيئة.

٣. أنه لا إصلاح من خلال التفسير السياسي، بالقوة والعنف الماديين في مصر، أو من خلال الخروج على السلطة السياسية القوية فيها، ليس لأن هذا هو منهج أهل السنة والجماعة فحسب، أو لأن الهيرة التاريخية تزيد هذا التصحيح، وإنما لأن قوة الدولة أيضا في مصر تعطيها القدرة على السجون ضرب أية محاربه للإقتصاد والعنف، خاصة إذا كانا مهنيين علي منطقتين ديبية غير متحمحة.

د. أن هناك إرادة تنطق بالتعبير عنها كل صفحات نصوص التصحيح في عمه إلقاء التهم أو المسؤولية في أحداث العنف على الجهات الحكومية العليا في مصر. بالرغم من وجود إشارات إلى قسوة قوى شرطية والأمن. ويسود ذلك ملحوظاً في ظل ما هو معروف من أن العنف لابد له من بيئة تحرض عليه وعن أطراف تشارك فيه، ومن لم لا يمكن إلقاء التهم، كله على أحد أطرافه. والذين قالوا بأن في فكر التصحيح ندبلاً للحكومة في مصر ١٩٧١، دخلوا من هذه الزاوية للتحقق على هذا الفكر وعلى منهج الجماعة في إبداعه. ونحن نسأل هنا: أليس حديث الجماعة عن ظم وانتظهد واستبداد تعرض له الشباب المسلم، وحديثهم عن إشغال محولات الصلح بينهم وبين الحكومة، وحديثهم عن غلبة دور العلمانيين في هذا الإشغال، يوحي بأن عدال قدرأ من المسؤولية يجب أن تسجل الحكومة المصرية تبعاً لها؟ وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا استبعدت هذه المسؤولية؟ بل لماذا استبعدت الأسباب السياسية للعلم من حديثهم عن ألتأ الظاهرة؟ ولماذا استبعدت معالجته مع أن المصدر الذي اعتمد عليه في تأصيل الغلو للدكتور تفرضادي كما سنن التوضيح - أورد ما يشير إلى دور سياسي في المعالجة تتحملة السلطة السياسية؟

د. كذلك هناك إعادة اعتبار وتوكيد إلى مكانة ودور علماء قامة المخلفين. حيث تحول هؤلاء الذين قبل لبعضهم ذات مرة أنهم لست قبله لنا (١٩٨٧)، لينظر إليهم في فكر مراجعته على أنهم المرجع في معرفة صحيح الدين وصحيح أحكامه والمصالح والمفاسد. ولذلك لابد من سلا بينهم وتلقى فعله على أيديهم والمراجعة على حضور دروسهم. لكن نس ذلك إلا للتفات منهم والإثبات. وكان إعادة الاعتبار للعلماء لا تعني إلا نقراً منهم، وتعني في الوقت ذاته أن نقراً آخر في فكر الجماعة لس بعداً عن التبهات.

٦. كما هنا اتفاق عام بين النصوص الأربعة على أن فقه واقع سحر ومستقبلها، وفقه واقع المسلمين عامة. وفقه واقع الحركة الإسلامية خاصة ومستقبلها، كل ذلك متوط بالقراءة الواسعة لفقه المقاصد العامة للشرعية، وفقه المصالح والمفاسد؛ ذلك أن كثيراً مما استجد في الواقع ليس فيه نصوص قاطعة. وحت بن مبنى الشرعية على المصالح العامة عن حيث حلها أو عن حيث در المعاصد. فإن العمل بهذا الفقه القائم على فهم الضرورات والأولويات والموازات بين المصالح وبين المفاسد، يمكن أن يسود كثيراً مما حدث في الماضي ويصحح. يمكن أن يشكل النطق للحاضر والعدة والعقد للسفيل.

٧. أن لغة الحوار يجب أن تكون في المقدسة لتوحيد الصف وتصحيح الأخطأ. وتصويبها والتراجع عنها. وفكر الجماعة الذي طقت ملامحه المنهاجية بذلك - كما يسا - من خلال اشتراكه حوارات في النصوص الأربعة. واستدراكات قد يواجه بها مفترضة، ينطق أيضا بتعطش إلى حوار حقيقي وواقعي معه عن شبابية الحركة الإسلامية وعن المخلفين غيرهم خاصة العلمانيين التوضيح. بل وتعطش إلى حوار جدي مع أجهزة الحكم في مصر. إلا أنه إذا كان هذه الفكر قد أيدى استعداداً للمراجعة والتصحيح. فيصبح على الآخرين الذين يريد. محاورهم أو الذين قد رسون محاورته أن يكتموا على سواها في جيون مبدأ الاستعداد للمراجعة والتصحيح.

٨. أن الغم ومحاسبة غير المسلمين داخل مصر وممارسة العنف ضدهم. لعد أدا الجزية والدخول في الذمة يجب أن يوجه إلى طرفين: طرف أخطأ في فهم فقه غير المسلمين داخل الدولة المسلمة. وهم بعض شباب الحركة الإسلامية، وطرف أخطأ في حق الشرعية من حيث لم يظنقها. وهي الدولة. فلا يمكن المطالبة بالجزية والذمة. لأن فيها التزامات لا تنهد بينا جماعة أو بعض الأفراد. وإنما نهضت بها الدولة. وهي لا تستطيع أن تطالبهم بالجزية وعقد الذمة معهم ما لم تكن تحكم بالشرع.

٩. إن البحث في تلازم ثلاثية الكفر والتفان والشرك في بلاد المسلمين، يجب أن يبدأ بالبحث في علة الجمع وأساسهم وهو العرف الذي لا يكون واحد منهم بدون، ومن ثم لا تنفي مواجعة هذه الثلاثية منفردة، ولا ينبغي أن تكون هذه المواجعة سابقة لمواجعة العرف وأسبابه وبيئته وأطرافه وإشاعة مناخ الواسطة والأعتدال في عرض الدين الإسلامي، لأن الأمة الوسط - هي الأمة التيقرأ من هذه الآيات -

١٠. أن تاريخنا العربي الإسلامي أحد رواده وعنا بالخاص والمستقبل، وهو ميدان تفتح لقراءات الحاضر والمستقبل للمستقبل أو أعدتنا لقراءات ما فيه، من ثم فهو ليس مجموعة قصص أو حكايات للمستقبل والتواكل والتلهي، إنه ذاكرة، ومخزون حضاري، بقدر ما تقدم عليه، بقدر ما يعطينا، والأمة والدول التي تريد ترشد خطواتها وتصحيح فكرها وحركتها لا يمكن أن تتجاوز خبرتها التاريخية، حتى لا تبدأ من مقعدتها بينما لا تقبل لها أصلاً أو أساساً.

١١. إن الشباب المسلم ما زالت قاعدته بخير ومبشرة بالخير، والذين تحالوا فيه هم قلة أو بعض أو طائفة أو فئة، كما غير فكر التصحيح، ومطلوب من كل الأمة الحفاظ على هذه القاعدة واحصائها من العلم والأخذ بيد الفئة التي طرحت على القاعدة إلى حيث وسطية الدين ووسطية الأمة، بل إن في القلة خيراً كثيراً حين تراعى نفسها وتصحيح فكرها كما فعلت الجماعة الإسلامية وكما تريد من غيرها أن يفندي بها، حين نجد من يأخذ بأيديها لمساعدتها في الخروج من عثراتها وأخطائها.

١٢. وأخيراً فإن البحث عن أسس العادة الأولى لغير، والمسلمون يجب أن يبدأ بالدولة العثمانية، فهي رأس جسر العرب وهي التي لبثت مصر بقوى لتعقل دورها في قيادة العرب والمسلمين وتعبيرتهم، فلا هي ولا العرب الذي أقامها وبسائلها يريدان لها هذه القيادة، ولو بإدخالها في فئ داخلة خاصة مع ما أسس بالمؤسسة الحركة الإسلامية.

(٣) مضمون فكر التصحيح في وجهه إلى الأنا الفاتية:

وهي "أنا" فاتية أو غيبية، ليس لأن التصوي تحيلها، فلذلك يدخلها في نطاق السكوت عنه، وإما لأن هناك إرادة في إبعاد التصوي عنها وإبعادها عن التصوي، يعني أن البحث عنها بأية قراءات من القراءات الأربع للتصوي لن يجدها، لأنها لم ترد أصلاً، وتلقت النظر إلى أن ما غاب أو غيب من قضايا ومفاهيم لا تتعلق بما ينبغي أن يكون بلا أساس، بل بما ينبغي أن يكون لأن أساسه يعود إلى طيرة الجماعة في مصر، وبجمله ما أحبط بها من تساؤلات لا يستطيع أحد أن يجيب عليها إلا الجماعة، ومن هذه الأسئلة:

١٣. التساؤل عن تنظيم التفاعل مع فعاليات المجتمع السياسي المصري بعد مرحلة السجن إن قدر لأعضائها الخروج منه، فالحديث عن المستقبل يشغالية وتسامح وحوار وطني شيء، والبحث عن أسلوب تنظيم هذه النوايا شيء، آخر، والتعامل مع الواقع لا تنفخه لغة النوايا مهما كانت حسنة وطيبة، بل يحتاج إلى نزول هذه النوايا إلى الواقع بما يركب حسنها وطمسها في أسلوب أو أساليب فيكلمة ومؤسسة تحكم الحركة وتضبطها حال الاتقان مع قوى المجتمع، وحال العدماء معها أو بعضها، إن الجماعة تكلفت عن اللاهين، وعن غير المسلمين، لكن خريطة القوى السياسية في مصر أكثر من ذلك وأكثر سعة وبها أطراف كثيرة، فساداً أعدت للتعامل معها؟ ١٤. التساؤل عن التعامل مع النظام السياسي المصري ومدى الاعتراف بشرعيته، فصحيح أن هناك حديثاً عن رفض اتهامه بالمحاكمة أو الكفر، لكن هناك حديثاً مقابلاً عن ظلم واستبداد وقعا على الجماعة، فهل معنى ذلك العفو عما سبق؟ إن التعامل مع النظام ليس معناه تعذيب الموالف والاتجاه بحسب، بل معناه أيضاً التعديب إلى أي مدى تملته الجماعة على صفحة الماضي، والانطلاق معه إلى أفق المستقبل؟

١٥. التساؤل عن العلامة بالتنظيم الإسلامي الأكبر في مصر، وهو حركة الإخوان المسلمين، خاصة

وأن تنظيم العلاقة معها على - باخرج لأن النظم السياسي ما زال علي موقفه في رفض تدعيمها السياسي كما أن حياثة الإحزاب تم بمرحلة من اختلاف في وجهات النظر داخلها حقوق سرور السجون والتطوير، كما أن ثمة وجودا لها متناسبا في مؤسسات المجتمع المدني لا يرتاح له بعض من نخبة السياسية ولاحتمالية في مصر، ما هيك عن الاختلاف الفكري وربما المفهومي بين الحداثيين.

١٤ التساؤل عن حدود الاختلاف مع التيار اللاديني الذي اعتبره الجماعة العدو بالإمتاحة التي إسرائيل والغرب والولايات المتحدة الأمريكية، ودعت إلى تكثيف القوى ضد، وهو ما قد يقفه على أنه تناقض بين فكر الجماعة في التسامح والتصالح وبين فكرها في اقتفاء بعض القوى بما قد يجر عليه الكثير من داخل المجتمع السياسي، خاصة من عدائها الآخرين عبر العثمانين. ويقترح كتاب من جديد للتشكيك في صدق مرجعات الجماعة، وصدق أهدافها من وراء ذلك.

١٥ التساؤل عن توجهة داخل المجتمع المصري والتي ستجده أسلوبا للتعامل بالعنف المتنافع مع قواه، هل ستجده الجماعة إلى الدعوة فقط أم ستنتقل إلى مبادئ الحداثة وهو الاثر التي فكرها وهذا يفرض التساؤل عن شكلها التنظيمي الجديد بعيدا عن أصدق به من تنظيم سري خارج عسكري، وهل سيأخذ شكل الحزب السياسي أم شكل مؤسسة أخرى من مؤسسات المجتمع المدني، وما هدفه إن تم رفض مثل هذا التنظيم أو تصيق عليه بشكل أو بآخر؟

١٦ التساؤل عن موقفها من تجسية الديمقراطية وما تنفرع منها من مبادئ في العهدة، وما دور السلطة والانتخاب والمبادئ البرلمانية والسياسية وسيادة الدستور إلى آخره من ملامح التحول الديمقراطي، بما يفرضه أي التحول من شروط ومبررات ونسب قد تراها الجماعة كلها أو بعضها مما لا أمل إسلاميا له. ثم ماذا عن علاقة كل ذلك بالشورى في نظام سياسي لا يؤمن بهتة أو تشاركي على المجتمع السياسي أو على الحياة السياسية أو على السلطة السياسية؟

١٧ التساؤل عن حدود الالتواء بالتحول الاقتصادي للمجتمع التنظيمي، وماهية ذلك في السوق وشركات التأمين وشركات الضمان والتأمين والنشطة القطاع الخاص التي استسبح الاستئثار على بعضها وفقا لدعاوى وقتوى قبل بها شرعية خاصة تلك المتعلقة بالتسحين كالتدخل الاعضاء عليها والتمتلاء على ما فيها من أموال أو منجات

١٨ التساؤل عن العلاقة مع غير المسلم غير العدو، فالعالم ليس إسرائيل أو أمريكا أو الغرب فقط كما تصور فكر الجماعة، إنه يتسع في قراء ودوله وعلاقاته وعلاقاتها بما لا يمكن التعامل معه بمنطق العدو والصدق أو دار الكفر ودار الحرب، وإنما من خلال فقه جديد للعلاقات مع العالم ما هي عليه من نظرات وفاعلين وتفاعلات.

١٩ التساؤل عن العلاقة مع فصائل الحركة الإسلامية خارج مصر، والتي كثيرا ما اتهمت الجماعة في مصر بأن ثمة من يولها ويدعمها خارجيا من تنظيمات وقوى إرهابية، التي لا زعموا أن تكون متفردا لإرادة هذه وتلك بما يسمح للأخرى بالتدخل في شؤون مصر الداخلية وبإعززة أمتها واستفزازها الوطني.

٢٠ التساؤل عن العلاقة بين الجماعة وبين من ينتمون إليها من فدوات وأشباه خارج مصر من فدوا من انضادات الأمتة أو من حصلوا على من اللجم السياسي أو من في المواجه إلى ذلك، وهذا الذين شكلوا بؤرا للتوتر في العلاقة بين الحركة الإسلامية وبين النظام السياسي إجمالا، بل وبين البقاء السياسي المصري وبعض الدول الأخرى التي تتهدد أو تؤوي هؤلاء الفارس.

رابعاً: مضمون فكر التمسحيع والمراجعة في وجهته إلى الآخر من شباب الحركة الإسلامية

سبيل القول إن فكر التمسحيع أثر ألا أن يبادي على الفدائين في الحركة الإسلامية ويغمرهم بلغة هادئة تلهمها الحكمة والمرعفة في تبادل الحججة وتفضيها في المواقف التي تباينت بين الجماعة الإسلامية وبينهم. وقد يفسر ذلك - ولو حزن - لما كان حرص الجماعة قبل الدخول في أي حوار حول تخصصاتها ومبادئها أن تدفع في البداية - ربما لإبراز اللزمة - ربما انطلاقاً من إيمان واسع وربما لكنهما وهو الأصدق في رأينا - بإسلامية المعتقدات لها واختلافين معها من شباب الحركة الإسلامية خاصة في مصر. ورغم تباين صور تعبيرها عن هذه الإسلامة في مخاطبتهم إلا أنها لم تشكل مطلقاً - كما بدأنا من فراءة خصوص الجماعة - فيها، حتى مع انتفاها الشديد أحياناً للبعض منهم.

فلقد خاطبهم فكر الجماعة باسم الجماعات الإسلامية، والشباب المسلم، وشباب الحركة الإسلامية، وقد نال الحركة الإسلامية، وشباب هذه الأمة، وأربك الأخبار الذين أثروا الحياة الأخرى على الأولى، والأخوة، والإخوان، إلى آخره، وهو ما يبدو فيه واضحاً كيف لازم فكر الجماعة بينهم وبين إسلاميتهم نفساً أطلق عليهم من أساسه. ولعل قيادات الجماعة كانوا في ذلك أكثر انتسافاً مع أنفسهم في نظرتهم إلى هؤلاء - شباب الذين اضطرت الظروف بعضهم إلى التورط في مواجهات عنيفة داخل مصر وخارجها، وأكثر تنسافاً أيضاً مع الميدان العام الذي تأسست عليه هذه الطريقة، وهو رفض مبدأ التكفير أساساً، وأندلا تكفير يخرج من الملة والدين إلا بحجة واضحة وبرهان شرعي، وأن الأمر في ذلك لا يعود إلى أحاد الناس أو بعضهم من لا علم لهم ولا شعور، بل إلى أهل العلم، وأن هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة والسلف الصالح (١١٩).

ويبدو لنا أن تركيز فكر الجماعة على المبدأ السابق كغفلتهم مصارحة نفر من شباب الحركة الإسلامية بأرائهم المختلفة معهم ورواهم الرافضة لما سطر عنهم في أفكارهم وممارساتهم، ومن ذلك:

١١) مواخذتهم على أعمال العنف، لأنها تتنافى مع الأصول تشريعية الشريعة والتوافق عليها في أن الأمور بمفاسدها ومصالحها، لأن المعارف الضاحنة التي شاركت فيها هذا النفر لم تجلب مصلحة تذكر، ولا لهم ولا لغيرهم، بل ترتبت عليها عشرات المفاسد التي ينبغي لها أن تندأ (١-١٢٢)؛

١٢) مواخذتهم على محاورهم وتعاملهم بالغلظة والفظاظة مع الناس، دون تفرقة بين كبير وصغير ولا بين من له حرمة خاصة كالآب والأم ومن ليس كذلك، ولا بين من له حق التوضير بتكريم كالعالم والفقير والعلم الربيعي ومن ليس كذلك، ودون تفرقة بين من هو معذور ومن ليس كذلك، ومن هو جاهل ومن يعادي الإسلام عن عمد وعمد وبصيرة، ومن ليس كذلك (١٢٢).

١٣) مواخذتهم على المغالاة في الدين بغير الحق، والتشديد بالمسارعة إلى تخفير جهنم المسلمين المعذومين بالجهل شرعاً الذين قد يذنبهم جهلهم إلى الوقوع في أعمال هي في الشر أكثر قرب منها إلى الإسلام، وربما أن يتحققوا من ثبوت شروط ذلك، وأنشد الموانع التي حدها الشرع قبل الحكم على فاعل الكفر وممارسه بخروج من ملة الإسلام (١٢٢).

١٤) مواخذتهم على ارتكاب الأحداث العييفة التي مست شرابع المجتمع المصري من المسيحين وأنشطة خاصة، فضلاً عن بعض السانحين، لأنها لم تخلف إلا فساداً في كثرة الظلم والعنف وأحكام الاستغلال والسجن وإعاقة حركة الدعوة وتهديد الأسر وإباحة الفرصة للأعداء، وبكثرت التعامل كنه في إهمهم لمعاربة الإسلام، واعتباره العدو الأول في نظر الغرب بدلاً من الشيوعيين (١٢٣).

١٥) مواخذتهم على ما ترتب من فهم غير دقيق، وممارسة غير منضبطة شرعاً لمفهوم الجهاد من

نتائج في جلب المقاصد المحرمة شرعاً والمتنوعة عقلاً وإناعاً، وبمجمد الاكثريات بالق، النفس في التهلكة، وهو محرمة أعضاء، حتى تقاضم الأمر على هؤلاء، انشباب بلا، وشدة وكربا، وعلى ذوبهم ومن قائلهم، ودرن فائده ترحي من رزا، ذاك، خاصة وقد حملوا السلاح على دولة قوية - مصر - ذات شريكه، وبمعه وقوة بشرية وعسكرية واقتصادية، وإعلامة وسياسية (١٢٤).

٦) مؤازرتهن على إعلان استهداف سيادة، لا السياح، لأن استهداف السياحة يؤدي غالباً إلى قتل السياح أو إصابتهم، وفق قاعدة أن ما كان ذريعة إلى مثل معصو، الدم يبيح أن يمنع منه. واستهداف السياحة غالباً يؤدي إلى محرمة - مثل قتل السياح أو إصابتهم - هو مجموع شرعاً (١٢٥).

٧) وأخيراً مؤازرتهن على الأصرار التي نتجت عن ممارستهم المحافظة للامر بالمعروف والنهي عن المنكر - الحسبية - من حيث ان البعض من شباب الحركة للإسلامة قد وقع في محاورات عديدة التارت الفن وأخبرت بالمجتمع، خاصة وأن الضوابط الشرعية لا تكن نزاع في تلك الممارسات في كثير من الأحوال، فأضحت أثر الحسبية وأوجدت مخرجا للبعض في رؤيتها عدوان على سلطان الدولة، فحاربوا حقها، ولذلك رفضوها واعتبروها عن تم مخالفة لضوابط الحسبية شرعاً (١٢٦).

تلك كانت بعض مؤازرات قيادات الجماعة للإسلامة لنظر من أقرانهم في الحركة الإسلامية، لكن هل توقف الأمر عند حد، وبميد المؤازرات؟ كلا، وإنما حمل فكر التصحيح والمراجعة دعوة للإلتفات على قواعد للعمل المشترك بين الجماعة الإسلامية وغيرها من جماعات الحركة الإسلامية في مصر، ومنها:

- أن تصحح الجهود لتوقف الاعمال التي ثبت ان لا ضائل من -رائها غير الدنيا- إلا، الذين اليراث والوطن الواحد، ولعل ذلك يعطي الجسج الفرصة لمشاركة حقيقته في دفع سوء مصر، وبيع المعاداة عنها، وقطع دابر الفن، لتستعيد عافيتها وتقدمها ويعينها، وللحفاظ على مصداقية الفن الذي حثح التضافر لرفعة شأنه والدعوة إليه وإزاله ما شوه صهجه القوية، بحاء ثواب الله، وضعها عن راحة ورحمة (١٢٧).

- الائتلاف إلى المهمة المشتركة للجميع في هدية الحظ والأحد بأدبهم إلى حسن أخرا، من الأخر، وتضميد جرح الأمة بإعادة المسلمين إلى الإسلام، وعده الحكم على الناس وبين سدة، هم لعدو حة حقيقة ما فيها، وفتح الأبواب الواجبة أمام أعضاء الموحدين ليتوبوا ورجعوا إلى الله، سرعه، بعدا من رسمهم بالجهل أو التعصب وتدهور والتعالي عليهم، وبزواج التواضع والتثاني وليس بالغرور، والإعجاب بالذات (١٢٨).

- رفض اختزال سفة ووظيفة الإسلامة في المصداق من منظور الإسلام، في مفهوم المهية، رغم انه قريصة عظمى من صرائق الإسلام الكثرية، لأن ذلك يول على عدم فهم رسالة الإسلام التي تعلى شأن الإيمان وتعني أمر الدعوة إلى الله، فالجماعة الإسلامية المتمسكة بربطتها شاملة لكن سعاس الدين والإيمان بشعبه كافة، والجدالة والدعوة والحسبية وغيرها من فرائض الدين، وليس كل مسلمة - يحدث في حركة حياته الأثر من بين فرائض الإسلام كلها (١٢٩).

- لا يأس ولا حرج على الجماعات الإسلامية في مختلف بلاد المسلمين، ينس في مصر وحدها - أن يغيروا قليلاً أو كثيراً من أقوالهم واحتجاجاتهم السابقة إذا رأوا ذلك أمضى سبباً، فرب أن الحبي، أو رأوا في ذلك مصلحة عمده للإسلام والمسلمين، فالمفهم في الإسلام إنما هي تكلاء الله وحده والعصبة لسنة رسول الله صلى الله عليه وآله، أما ما عد ذلك من احتجادات وإدعاءات فهي قائله بالمراجعة، لأن يؤخذ منها ويرد (١٣٠).



- إعادة النظر في فقه المذوح على السلطة نسيانية والحكماء، ليس دفاع عنهم ولا إقرارا لهم على مذاهبهم، ولكنها النظره الشملة إلى الآثار، والعواقب التي تحدث عند المذوح عليهم، وهي عواقب له يختلف عليها أحد من نظر في خبرة المذوح ملي الحكماء والأئمراء التي سطرها كتب التاريخ الإسلامي، وحقها إعادة النظر بهذا المعنى لا يجب أن يوقع فضائل الحركة الإسلامية في شرك تصويت أو تخطئة من قال بالمذوح أو عمل به، بل على الجميع الاعتبار واستخلاص العبر والدروس، كما سبق توضيحه.

كل مدع وتضالغ لابد له من ثمن ولائنه من منازقات، سواء كان بين المسلمين أم كان بينهم وبين غيرهم، لكن هذا الثمن بما فيه من نذورات- أهون من إراقة الأرواح- ومفاسدها المهلكة، ولأجل ذلك فإن الصمغ يحتاج إلى قذرة عظام، يتحللون اللوم والتفرغ لعدة سررات، حتى يعرف الجميع فضله ويفضل الصمغ، كتاب معظم من أبواب الخير شرع لمغن الدماء، بعصاة الأبرار (١٣١).

كل من يتحلل الصمغ واثاره وتنازلاته عليه أن يستشرف المستقبل، وأن يكون من ثمه ذا نظر بعيد إلى ما وراء الصمغ، بل إن النظر إلى المستقبل يجب أن يكون رائد فكر وحركة المتصدين للعصل الإسلامي، عسى أن يكون في المستقبل زمان حديد وعهد جديد يكثر فيه الخير والصلاح والحكمة والهداية، ويطلب هذا من الجميع على صفحة مناهضين بطلوه ومره وخيره وشده وترك ما فيه على أساس القاعدة الشرعية أن من اجتهد فيه قدر استطاعته وكان مصيبا فله أجران، ومن كان مخطئا في اجتهد فيه حر، وليس من أريه الحق فأخطأ، ممن أراد الباطل فأصابه (١٣٢).

- أن يوكل تدقيق المسائل المهمة تفصيلا واستخلاصا لأحكامها الشرعية، كجهاد الدماء والأموال، إلى أهل العلم والاجتهاد من العلماء الصادقين الثقات، إنها إعادة الاعتبار لقيسة العلم والعلماء المحققين التي يلهو كل مسلم أن يتراحم هؤلاء العلماء في مجالسهم ومحارب كل واحد منهم، كما سبق (١٣٣).

خامسا: مضمون فكر التصحيح والمراجعة في وجهته إلى الآخر غير المسلم في مصر

وتغير المسلم في مصر مفسود في فكر التصحيح هو من يتنصع بالجنسية المصرية من المسيحين الذين يشكون مع المسلمين من أهل مصر سبيح الوطن الواحد والمجتمع الواحد والدولة الواحدة، فضلا عن ذلك الذي يأتي إلى مصر أدينا لانقاسه مؤقتة خاصة من الساتحين من جنسات مخنفة، ومن في حكمهم كتب سيرد، وقد اسباب كلا الفريقين من غير المسلمين عنف الجماعة الإسلامية وعنفت تنظيم الجهاد، كما أثر على العلاقة بين عنصرى الوحدة الوطنية المصرية من جهة، وأصحابها بالثورة أحيانا من جهة ثانية، وعلى نظرة العالم خاصة المعادى - إلى الحركة الإسلامية زلي الإسلام من جهة ثالثة، وعلى موارد التدخل الفوسى، فصدري من حركة السناحة وما يتماحيها من أنقضة مساعدة من جهة رابعة.

١ - غير المسلمين في مصر من المصريين:

وهو لا ناهي من فكر التصحيح حديث توفى عند بعض لحظات، وأهمها:

١- إير من غير المسلمين من هذه الفئة - المسيحيين واليهود بصفة عامة - يعمدون في فكر الجماعة في العنف الأول ضمن اصناف ثلاثة للنخلق صفه، الخالق سبحانه في رؤيتهم له وصفهم منه: جسد كفسر من المشركين ومن أهل الكتاب وهم الذين لا يفرزون بالشهد دين، وصف المؤمن باطنا وظاهرا، وصف أفراده با ظهرا لا باطنا، وهي اصناف ذكر فكر الجماعة انها واردة في لأبنين الآثري والثانية من سورة البقرة في قوله تعالى: "ولذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين"، ولنا عرف

كيف استنبط هذا الفكر لأصناف الثلاثة من الأئمة السالفين، ولا من أين استقى ذلك في كتب تفسير القرآن، خاصة وأنه لم يرد أية إشارة هامشية إلى أي من هذه الكتب (١٣٤).

- أنه لا مجال لمؤالة المسمم لعبر المسمم مطلقا، بما يفقد ذلك من جهده أو حبه دسهم أو يصره شريعتهم رمزهمهم ودينهم، أو التحسس على دولة الإسلام لصالحهم، أو تقطيع دسهم على دين المسلمين، أو عون الكفار على هزيمة المسلمين، أو التمسك لهم من المسلمين، إلى آخره من أعمال نهي الإسلام عنها، لأنها تروق في المعاصي الكبيرة وقد تأتي على دين المرء فننقصه أو نأخذ منه فننقصه (١٣٥).

- أن قطع المؤالة السالفة لا يلغي مخالفة غير المسلمين بالحسنى، لأن الإسلام إنما جاء بأعظ الأخلاق وأكرمها وأساها، وجاء الرسول (ص) ليتمم مكارم الأخلاق. فتمتد فرق بين المؤالة الموسعة لمقطوعه دين مخالفة المشروعة، فالأولى فيها نصرة لكفار بالانقضاء لخلق الرسول (ص) مع الناس جميعا، منهم الكافر والمسيحي والمشرك، ومن مخالفة عبادة المريض الكافر أو المسيحي، وأهمل المسلم لها؛ لأنها أو تقبل هيبته أو إكرامه أو التصبر عليه أو مواساته فيما قد يعيبه (١٣٦).

- أن أوسع آفة في حسن التعامل مع غير المسلمين عدمه وغير المسلمين من أهل الكتاب خاصة في ترك تعالي لا ينهاكم الله عن الدين لم يضايلكم في الدين ولم يجرركم من دياركم أن تبرهوه وتقسطوا إليهم ... (المستحبة/٨). والبر الثواب في الآية له أوسع المعاني وأشمها وهذا يشير إلى درجة الإحسان، أما القسط فيشير إلى درجة أخرى أقل هي درجة العدل. وقد توه البعض في نظر نكر الأراجعة: أن برهم والإحسان إليهم من المؤالة والمودة المنهي عنها فبهاهه أن ذلك لس من المؤالة المنهي عنها، بل هو من الإحسان الذي حبه، برضاه وكتبه على كل شيء (١٣٧).

- أن الأصل الشرعي هو أن أهل الكتاب ومن دخل في حكمهم إذا أودا الجزية إلى الحاكم وعقد لهم عقد الذمة، سواء دفعوه إليه باسم الجزية أو غيره، وأنهم ما داموا قد أبدوا رعييتهم في الدخول على عقد ذمة مع المسلمين وجبت إيجابهم وأمتنع قتالهم، وعلى ذلك، ثبت في أماسا هذه التي لا تقابل الدول أهل الكتاب فيها بأداء الجزية، ولا تعقد معهم عقد ذمة، فبونه يمنع على الجماعات الإسلامية مقاتلة أهل كتاب لإحبارهم على دفع الجزية، ويكون عنهم لأن استقلال بعض الأفراد أو الصوائف بأخذ الجزية وعقد الذمة غير ممكن، لأن العقد شخصي لتتزاكات على الطرفين، ولا يتأثر لأفراد إذا جدد للتزامات (١٣٨).

يأخذ مما سبق أن العاملين للإسلام (صوائف أو أفراد) في ديار لا يحكم بالشريعة ولا يأخذ الجزية من أهل الكتاب، نيس من جعلها إبرام عقد الذمة لهم لأنها باليسين لن تستطيع الدفاع عنهم، وما دام كذلك فلا يحق لها أن تطالبهم بالجزية، وما دامت الجزية قد استنع أذأها لعبر في صف المؤمنين فلا يباح لهم مقاتلة أهل الكتاب لعهد أذأهم الجزية (١٣٩).

والمتبدر فبهمه مما سبق أن فكر تصحيح يمنع على لحركات الإسلامية ومن على غيرها في بلاد المسلمين عقد الذمة وأخذ الجزية لأسباب ثلاثة: أولها أنه لا يسبق إلى ذلك ما دامت هذه البلاد لا يحكم بالشريعة، لأن ولاية تشريع تعني وجود سلطة على ترصي عقد الذمة ويجبي الجزية موا أبرمته نفسها أو أبرمه من له شرعية إبرامه في الإسلام. كما فصل ذكر الجماعة (١٤٠). والثاني أن غياب حكم الشرع في بلاد المسلمين لا يفسد الإيمان عن المسلمين، وإن أصابهم الغياب بالضعف المنع لعهد الذمة وأخذ الجزية. والثالث أن الجزية بدل حماية ودفاع وأمن، وغاب حكم الشرع على سبب سلطة على تكفل ذلك، وهي وحدها المسؤولة عنه وليس للصوائف العاملة للإسلام.



- أن الأحداث الأخيرة التي أصيب فيها بعض غير المسلمين المصريين من المسيحيين - ضمن شرح أخرى في المصحح المصري (١٤٤١)، بفعل ما جرى من عنف واقتتال وفاق طائفية يجب أخذها في الاعتبار عند تقويم دور بعض الشباب المسلم فيها، وهو دور رافق لفكر التصحيح لم يحقق مصلحة ولم يأت بسعادة، إلا سفاك الدماء - وترويع الأسيان وإصابة بعضهم وتغييب الدعاء إلى الله من ساحة التأثير وانفراط الشباز اللاذيني بالتأثير على عقول الناس وغفدهم.

٢ . غير المسلمين في مصر من غير المصريين (خاصة من السائحون):

وهولاً، شغل الحديث عنهم الفصل الرابع والفصل الخامس من كتاب الثاني من نكتابه الثالث في سلسلة تصحيح المفاهيم للجماعة الإسلامية، تحت عنوان "حرمية قتل المستأمنين وتقصصه السياحية" (١٤٢١). والواضح من العنوان أن قضية السياحة وسائحين أدرجها فكر الجماعة في إطار ما تحدث عنه ألفها، - على اختلاف مذاهبهم - قدامى وصحليون، في أبواب أحكام غير المسلمين من لا يتمتعون برعاية اجنسية الدولة الإسلامية وإن تنوعوا برعايتها (١٤٢٣)، وهم الذين يقسمون على أرضها إقامة مؤقتة.

وتعلم من أبرز المحطات الفكرية التي تزقت عندها فكر التصحيح تجاه هذه الفئة:

- أنه إذا كان الأمان هو عقيد بين المسلم والمشرق على الحصانة من الحاق العنور من كل منيما للأخر ولا من وراءه، ويعتقد كل مسلم شريعاً كان أو وضعف، فيصبح الأمان لأحد المسلمين رحلاً كان أو امرأة - في العبد والقيس خلاف - ولا أمان للمجنون ونحوه. ويعتقد بكل ما يفهمه منه معنى التامين والإدارة، فإنه ينطبق في هذا العصر على تأشيرة الدخول وعلى دعوات الأمان من مسلمين التي توجه إلى بعض غير المسلمين للزيارة ونحوها وعلى عقود العمل وعلى دعوة الشركات السياحية أو استخدام القيسين وتحريم من قبل شركات يمتلكها مسلمون (١٤٤٥).

أه منى اعتقد الأمان صار الحرس المستأمن في حصانة من الحاق بضرر به سواء من أمنه من المسلمين أم من غيرهم من الذميين، فلا محل التعرض لهم بالتقتل أو التعرض لاصولهم أو أمرهم (١٤٥٥) والسائح الذي يدخل مصر تأميناً لا شأن له بالاختلاف بين الحكومة وبين فئات الحركة الإسلامية، وهو مالا علم للسائح به، ولا ينبغي أن يحاسب عليه، فلا طاقة له به أصلاً والعبارة بما اعتبره أماناً وما عده له على أنه كذلك (١٤٤٦).

- أن ما ذهبت إليه الجماعة الإسلامية من إعلان سابق - قبل التصحيح وإيقاف اعنف - أنها تستهدف السياحة لا السائح لا يجب الأخذ به وينبغي منعه، لأن استهداف السياحة يؤدي غالباً إلى قتل السائح أو إصابته، كما سبق في موضع آخر. والأصل العاد للسائح في فكر الجماعة أن الأفعال إما أن تكون فاسدة في ذاتها فهي محرمة لا خلاف في ذلك، أو تكون ساحة الأصيل ولكنها تؤدي إلى الضرر والفساد، فهذه فتح لا لذاتها ولكن لما يترتب عليها من الفاسد وما تؤدي إليه من الوقوع في الحرم (١٤٤٧).

ويحق لنا هنا لتساؤل: هل معنى ذلك أن استهداف السياحة ممنوع شرعاً لأنه يترتب عليه شر وفساد وهو مثل السائحون أو أصابتهم؟ أم لأنه في ذاته محرمة؟ أم لكليهما؟ والظاهر بما سبق أنه مجرد لما يترتب عليه، عندئذ يكون السؤال: هل توجد سياحة بدون سائح؟ وإذا كان السائح أصلاً يستمتع بالأمان، كما ورد في فكر الجماعة، فكيف يكون مستهدفاً؟ إن الأمر في النهاية كان يحتاج تحديده المقتصد بالسياحة أصلاً قبل تحريمها، ومن ثم استهدافها. وتعرف السائح، وعلاقة كل منهما بالأخر، وهو ما لم يتم.

أن السانحين كمنساقين يضل أمن كل منهم واجبا علي كل المسلمين ما دام أمة المسلمين واحدة، والسعي بذمتهم آدمهم كما ورد في الحديث النبوي. فإذا أمن أحد المسلمين مستأما حره علي غيره انعرض له وجره قتله وماله وعرضه، ولكن مرد إلى ماله حيث دله التي أتى منها، أما كان لكل اعتقاد الأمان صريحا أو كتابة أو ضمنيا أو كان بالرسالة بالإشارة (١٤٨)

• ثم إن العدوان علي السباحة والسانحين، واستهداف مصر من خلالهما، يدعوها ما اسباب الشبب المسلم في أحداث العنف وما وقع عليهم من ظلم وعنف، فويل بعدوان مماثل من البلاد التي يمد منها السانحون، حيث رادفت بين الإسلام والعنف والدماء، وتكثرت من الغرب والشرق لأول مرة لمواجهة الإسلام والمسلمين واستبدلت الإسلام كعدو أول بالشووعية، فبين كما سبق أن أعداء الإسلام هم المستفزون.

هذه الملاحظات التي توقف فيها وعندها فكر المراجعة والتصحيح بخصوص غير المسلمين من غير المصريين، تشير في خاطر ثلاث وقفات: الأولى تتعلق بسكوت فكر التصحيح عن التعرض لوجبات هذا الفريق من غير المسلمين إلا في عبارة "عدم إلحاح الضرر بالمسلم ولا من وراءه"، وهذه العبارة لا تكفي في شأن هذه الوجبات التي احتهد فيها الفقهاء، وفاربو سنها وبين منابها التي يلتزم بها أهل النعمة إلى حد كبير، والثالثة عدم الإشارة التي مدة إضافة المستأمنين - السانحين - بين التناقض والتأييد، فلعلنا، إزاء متعددة في ذلك خاصة ما شغل بجموعنا - أو عمدة حوزة الإقامة البانعة للمستأمن، والوقفه الأخيرة تزييف بعده، تحفظ فكر التصحيح على بعض المسلمات التي تأتيها السانحون في المظهر والتصرف، والتي قد تستقر أحيانا بعض الأهالي، فضلا عن بعض شباب الحركة الإسلامية، إن لمخالفتها للأعراف والعادات الاحتشائية أو لمخالفتها لأحكام الشريعة

سادسا، مضمون فكر التصحيح والمراجعة في وجهته إلي الآخر "العدو" داخل مصر وخارجها

عندما نادت الجماعة الإسلامية بإيقاف العنف وهدوت بذلك، ودعت غيرها أن يسلك مسلكها، وحفته على العسر علي الظلم والانظها، له نكر تزييف ففقد جسم مادة الفساد الذي استخفى مع العنف، بل أرادوا أيضا أن تقوت العروة علي من ستمهم أعداء مصر والدين حتى تنهوا عن غشبه في استغلال الفتنة في تشويه صورة الإسلام، وهكذا فإن هؤلاء الأعداء احتسبوا على مصلحة واحدة لس من ورائها زيادة الخير لأحد المسلمين أو جماعاتهم أو لحكوماتهم وإن احتلقت أهدافهم ومواقفهم، ولم تكن هذه المصلحة إلا - وبعبارة أساسية - الإبقاء على الأحداث المشتعلة، عن طريق التعريض التهييج أو مساعدة أحد الطرفين أو كليهما، المصداقات الإسلامية والمؤرخة المصرية: لسكونا - كما كر فكر التصحيح أقرب لتحقق مصلحتهم الحثينة.

فمن هم هؤلاء الأعداء، ولماذا ناصبهم الجماعة الأعداء؟ الواقع أنه قد تم ترتيب هؤلاء الأعداء بحيث تكون إسرائيل في المقدمة، ثم أمريكا ثم يأتي في الخاتمة العليانسون، أو الألاسون وقيل استعراض تناول فكر التصحيح لمدي عداوة كل منهم تحدد ملاحظة أن هذا الفكر توقف في إشارة سرعه موجزة عند عدوين معروين - وإن بدت وجوهها مادية - يعني منهم الشعب المصري والشعب المسلم كافة ولا يختلف عليهما أحد، وهما الفقر والتخلف (١٤٩)، ورغم حضور هذا العدو النسائي الداء، إلا أنه لا يعرف لماذا لم يحظ بتسبب وافر من تحليل وتفصيل فكر التصحيح.

١٤١ إسرائيل وبعدها المستأمن في مصر وخارجها: فهي أول أعداء، الثلاثة وأول من يجب مراحته مراحته موضوعية تفرض كل محاولاتها في شن الحروب على المسلمين، وعلي مصر

خاصة وهي حروب متتوعة إحداهما حرب النهيصة على المنطقة - وله وحده ذكر الجماعة أية منطقتي، وأغلب الض أن المقصد من سياق الكلام هو المنطقة العربية - عسكريا واقتصاديا بحد طول الحرب حول مصر والمنطقة كلها وتهديد أمنها وزيادة التوتر فيها ورفض كل لتواين والأعراف الدولة التي تفت عتبية أمام أهداف إسرائيل وحشيش الذي لا يقهر في إفاصة دولتها العتص من أنيل أي القرات: بكل ذلك على حساب تخلص دور مصر العربي والإسلامي. وهو الدور الذي فرض عليها لاكتفاء الثاني على مشاركتها وهسوها الداخلية. والثانية هي حرب الاستنصال لما أسي يمد الأوسلي في المنطقة العربية. وهو المصطلح الذي رددته أسته ستولي إسرائيل وكثيها ومخفيها، وهم يقصدون به الحركات الإسلامية التي تحتاج في نظره - لمواجهة خطرها واستنصاله - تضامن دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. والثالثة حرب نهيسة الثقافة والمعنوية، وهي أكثر اتساعا في صدامها واتارها، بخزوها، عن طريق نشر الفساد والزذيلة وتدنسر الاقتصاد وتفتيت المعنويات واتساع الروح المعنوية وإشاعة الأس عن طريق نشر الأساطير حول قوة إسرائيل الزعومة واستحالة سراجيتها بفض ما لديها من سلاح نووي. فضلا عن تزويجها للمخدرات وممارسة أعمال النجس.

إن إسرائيل بشنها هذه الحروب الثلاث تريد تهيش دور محسر أو طمس، وهو أخطر ما يهدد مستقبل الصراع مع لدولة اليهودية، وإن اضطرار مصر للاستنصال لحوالات النهيصة سيكون له أثره الخطير عمن نتجبع إسرائيل على ممرسة العريضة في المنطقة وإهدار حقوق شعوبنا بسلمة في فلسطين وخارجها. إذا حرسنا من دعم كبير دولة عربية وأكبر قوة في المنطقة نستطيع أن ندعم الشعب الفلسطيني ونسانده في كفاحه المشروع تجاه الة الحرب الإسرائيلية المدعومة من كل دول الغرب (١١٥٠)

(٢١) أمريكا والغرب ودوله، وعدايهم ظاهرة لأهم الذين اعتبروا الحركات الإسلامية الأصولية عدوهم القادم، والبديل للعدو السوفيتي والشيوعية، ولذلك عقدوا الاجتماعات وتنادوا لدعم مواجهة هذا الخطر الجديد من ناحية، ولتأليب ومخريض الدول خاصة العربية والإسلامية على الجساعات الإسلامية من ناحية أخرى. وهم يقصدون من ذلك تحقيق مصابحها المتعددة في رفض أن يكون لمصر دورها القيادي في المنطقة، ومجسيم ذلك الدور أو الغائب أو تقليل فاعليته، بافتعال العداء داخلها مع الحركة الإسلامية، وتقديم إسرائيل لتحل في منطقة سحل مصر في موقع الفساد والهيمنة، وإبعاد مصر عن معالجة الخطر الصهيوني وإيقاف هذه العدو. وعندما تقوم أمريكا والغرب ودوله بدعم إسرائيل فانهم يدعمونها لأنها قد عدة الغرب العسكرية ورأس الجسر لعبور الهيمنة الغربية على المنطقة. لكنهم من ناحية أخرى يشجعون الحرب على الأصولية والتعريض نس هذه الحرب في لدول عربية والإسلامية لأنهم يعلمون أن إنجاز مصالحهم في الاستيلاء على ثروات هذه الدول لا تناسيه شعوب نقرشت لعدوكها المسيرية والخفاة على حقوقها والسعي إلى تحقيق رفاهيتها، وإنما تناسيه شعوب مستغولة مهادن دحللة وفن مسعرة مستمره عن معركتها الأساسية في النسبة والتقدم.

وإذا كانت مصالح الغرب على هذا النحو من استغلال القوة واستضعاف الآخرين واختلال مع مصالح الشعوب العربية والإسلامية، فإن إقامة علاقات على قدم المساواة معنا بحق المصالح المشتركة لتجسيع تخرض الاستغناء عن صفوطه المختلفة، خاصة عن طرق استعمال أو التهدد باستعمال سلاح المساعات الاقتصادية والمالية والفنية. وهذا يحتاج من ناحية أي تضافر الجهود والمساعي، ويحتاج من ناحية أخرى أن تتقدم مصر بتفعلها الحضاري لتوجه هذه الجهود في ظل نظام عالمي جديد لا مكان فيه إلا للأقوياء (١١٥١).

(٣) العلمانيون (التيار اللاديني):

وقد فرق فكر التصحيح في شأنه بين الكثير منهم أو الأغلبية وبين القليل منهم أو القلة والكثير منهم أو الأغلبية غير مهتمين عموماً بتجاوز مصالح الوطن في سبيل مصالحهم الشخصية أو مصالح طائفتهم، لأنهم يتركون أي مصالح مصر في تصدير الجهود لمواجهة العدو الحقيقي للوطن، وبمجرد الأذى إلي من يشاركهم في ذلك ولو كان مختلفاً عنهم في الفكر والعقيدة. ومن هنا كانت دعوتهم للحكومة المحافظة على التيار الإسلامي باعتباره تياراً وطنياً والإقادة من جهود بدلاً من الفساد معه. فبعد الضرر الجميع، أما القليل منهم أو القلة فقد تجاهلت مصالح مصر وحقوق عمرهم من المصريين؛ اهتموا بمصالحهم ولم يولي أفضال البلاد والشعب والمجتمع، ولم تكن موقفيهم من الجماعات الإسلامية إلا الأعداء - فجاهروا بالتحريض عليها والدعوة إلى استئصالها على وسعوا إلى الانقياد إليها وبين الحكومة المصرية وإشغال الأعداء - أما كان - على كلمة سواء - بين الطرفين.

وقد أورد فكر التصحيح دليلاً على ذلك سعيهم إلى التخوف من الإسلام، وتأثير على عقول الناس وعقيدتهم. ووجه كل من يجاهر بالدعوة إلى الإسلام بالإرهاب مثل فعلوا تجاه الجمعية التشريعية - أواخر السنة بوزارة الثقافة الأزهر في مصر، والتشجيع لشعري في خطبه حول القرآن الكريم - ودخول التجار في حلسه للأحزاب العلمي في الثمر والسنة ١٩٥٢... إن هؤلاء كذلك أرادوا التمهيد لفساد قوى بين الجماعات الإسلامية والحكومة المصرية بما يضعف كلا الطرفين، ومن ثم فتح الطريق لتسلط هذه القوة اللادينية على الحكم وإزاحة من تبلي من يعارضه ويعارض من مناهجه. لذلك لم يفت تلك القوة منذ حد في أساليب تخفي ذلك، فمستلماً عما سبق، فإن لديها سعي إلى التسلط على بعض وسائل الإعلام التي انتقلت نار مواجهته وساعدت في واد محاولات إنها - الأحداث العسفة، وإشغال محاولات بعض العلماء الذين حاولوا وقف سيل الدماء، وإنها - الحفوة، والإصحاح وزير داخلية سابق حاول أن يسعى في اتجاه هذه الوساطة، وقد خلق فكر التصحيح إلى التذكير بأن دور العلمانيين المطير السابق جعلهم حجر عثرة في سبيل كل محاولة لإصلاح تلك الأوضاع؛ بلو مقابل مصالح مصر وأهدافها وحاجتها. ويتطلب تفويضه تكاتف الجميع وتعاونهم من أجل توحيد الكلمة ونصرة الإسلام (١٩٥٣).

هذه الثلاثية التي رأي فيها فكر التصحيح تحسداً حيا للعدو الذي يسعى توحيد الصف لتفريخ له، وتجاوز الاختلافات لتعصدي له يسيرفتنا في رؤيتها على:

- أن فكر الجماعة لم يشغل كثيراً بالمقاهيم والتعريفات في الحديث عن هؤلاء - الأعداء - فلم يهتم تعريف ما هو العدو أصلاً، ولا الغرب، ولا اللاديني، وكان الأمر في رؤيته يجب أن تستقل من هذا لتنتظر إلى الواقع، واقع وجود هؤلاء - واقع امتدادهم
- كذلك فإن فكر استفاض إلى حد ما في بيان خطورة كل عدو على حساب الأجزاء عن تصور أساليب مواجهته، وحتى في تنبيهه إلى ذلك مع الغرب واللايين لم يحدثنا كيف تواجهه وما الذي تتطلبه المواجهة، إلا قسماً تتعنى حثيرون إعادة الإجاب - لدر مصر القادى في تخمس الممثل القومي
- أن الجامع المشترك بين هؤلاء - الأعداء - في فكر المرجعة هو التطلع من الأمموتة، أي من الحركة الإسلامية وقواها. وثمة ما يؤكد في هذا الفكر أن هناك تنسيق بينهم في التخطيط لضربها حارباً وضربها داخلها ولو بالنظم الحكمة في دولها.

كسأ أن هناك تلسحا إلى خطورة إعداد مصر ودورها القيادي في الأخذ بأيدي دول المنطقة العربية تجاه التعصدي لهذا الخطر الثلاثي - وأن المخطط الإسرائيلي نفسه هؤلاء - الأعداء - في غموت

الفرصة على مصر - بمساندة عربية وبكافة الوسائل - لنحلل إسرائيل معها في سوق نظفها إلي حيث تريد ويريد منها الغرب.

كما أن هناك وعيا في حصر خطورة العدو الخارجي في أمريكا والغرب وإسرائيل وإن لم يذكر فكر التصحيح لماذا هؤلاء بالذات دون عداوة غيرهم - فإن هناك وعيا مقابلا في التفرقة بين فريقين من العلمانيين في تقويم دورهم البناء والإصلاحي بالنسبة إلى الأغلبية منهم، ودورهم التحريبي - إن جاز القول - بالنسبة إلى الأقلية.

الهوامش والمراجع:

١١، الحديث عن الحركة الإسلامية وتطورها في الفكر المعاصر يشير اشتكائيات عديدة، ومناقض مختلفة للتحليل، زواج حول ما أفرق به من مفاهيم، سواء على المستوى الفكري التحليلي - أو على مستوى ممارسات هذه الحركة وقضايلها، وهناك الكثير من الدراسات التي توفقت - سواء بتحيز معها أو ضدها، أو بعيدا عن التحيز - خاصة منذ نجاح الثورة الإيرانية في الإضاحة بحكم التمدد، وتفسر لفظ شرعية السلطة الساسة في أواخر السبعينيات.

انظر: علي سبيل المثال:

فرانسوا بورجا، الإسلام السياسي: صوت الجنوب، ترجمة د. لويز ذكري، القاهرة: دار العدالة الثالث، ١٩٩٢. د. محمد مروو، الحركة الإسلامية في مصر من ١٩٢٨ إلى ١٩٩٣، (القاهرة: لدار المصرية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤). د. حامد عبد الماجد، الأنظمة العربية والحركة الإسلامية، (القاهرة: مركز الإعلام العربي، ١٩٩٥). د. مصطفى محمود، الإسلام السياسي والحركة القادمة، (القاهرة: دار أخبار اليوم، ١٩٩٧). د. أحمد البرصان، د. محمد صقر (محرران)، توجهات العربية نحو الإسلام السياسي، (عمان: مركز دراسات لشرق الأوسط، ٢٠٠٠). نسخة من الكتاب، روى إسلامة معاصرة، (تكونت: كتاب العربي، رقم ٤٥ بولس (٢٠٠٠)، كمال السعيد حبيب، الحركة الإسلامية من الوجهة إلى المراجعة، (القاهرة: مكتبة مدبولي ٢٠٠٢)، د. فؤاد زكريا، "مستقبل الأصولية الإسلامية"، مجلة فكر، العدد الرابع، ١٩٨٥، ص ١٩ - ٥٠. 'ملف الحركة الإسلامية المعاصرة' بعد خمسين عاما من التجربة، (الخراس الوطني) (السعودية)، العدد ١١٤ السنة ١٣ شعبان ١٤١٢ هـ - فبراير ١٩٩٢، ص ٣٥ - ٨٧. 'ملف الحركات الإسلامية المعاصرة'، (الوحدة، العدد ٩٦، السنة الثامنة، سبتمبر ١٩٩٢، ص ٣ وما بعدها، د. رضوان السيد، 'الإسلام السياسي والأنظمة العربية'، شئون الأربط، العدد ٤١ مايو - بولس ١٩٩٥، ص ٨٥ - ٩٦. محور التطرف، مجلة النهج، العدد ٢٣ ٢٠٠٠، ص ٨ - ١٠٧. 'ملف ما بعد أحداث سبتمبر، (الديمقراطية، العدد الخامس، سنة ٢٠٠٢، ص ٦٩ - ١٢٨. وانظر أيضا:

Cerise k., Pillarality (sic), Islam in The Contemporary World, Irfiana, Cross Reads, 1980.
John L.F. (post a: red), Voices of Resurgent Islam, Oxford: Oxford Un. Press, 1983, Charles
Butterworth, Political Islam, Middle East Politics & Government, Nov, 92, Vol. 524, p26
88, S.V.R Nasr, Democracy and Islamic Revivalism, Political Science Quarterly, Sum - 95
Vol. 110, Issu. 2, pp. 261 - 286, Michael Esposito, Political Islam and The West, The World
Quarterly, S.p. 97, Vol. 18, Issue 1, pp. 729 - 743, Michael Walfis, Islamic Movements and
The West..

(٢) فريد من التفاصيل، انظر: ٥، مصطفى منجد، "اشكاليات منهجية عامة في دراسة الفكر السياسي" في: د. حسني عبد الرحمن (محرران)، المنهج في العلوم السياسية: نموذجه لتدريس العلوم السياسية في الجامعات الأردنية، عمان: جامعة آل البيت، ١٩٩٨، من ص ٦٣ - ٦٩ وأيضاً د. مصطفى منجد، "تقديرات منهجية في خبرة تدريس الفكر السياسي الإسلامي" السلك المعاصر، العدد ٩٩ شوال - ذو الحجة ١٤٢٦ هـ (يناير - مارس ٢٠٠٥)، من ص ٤٧ - ٨٨.

٣١) حول تحليل النصوص في الفكر السياسي، انظر: ابن أبي الربيع، سلوك المالك في تدبير المسالك، تحقيق وعطش د. حامد ربيع، القاهرة: دار الشعب، ١٩٨٥، ج ١ من ص ٩٨ - ١٠٥ د. مصطفى منجد، "اشكاليات منهجية عامة في دراسة الفكر السياسي"، مرجع سابق من ص ٨٧ - ٨٩ د. حامد عبد الماجد، مقدمة في منهجية دراسة وفهم الظواهر السياسية، القاهرة: قسم العلوم السياسية بكلية للاقتصاد، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠، من ص ٢٣٩ - ٢٤٥ وكذلك، حارون صانيد وروثشارد ريتش، التحليل السياسي الأصيل - طرق البحث في العلوم السياسية، أبحاث ومراجعة د. سيد غانم د. ودودة عبد الرحمن، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٦، من ص ٢٨٩ - ٣١٢ د. أسامة عمرو، "قضية الهوية في مصر في السبعينات: دراسة في تحليل بعض نصوص الخطاب السياسي"، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: كلية الاقتصاد، قسم العلوم السياسية، ١٩٩٣، من ص ١ - ٤٦.

(٤) انظر: الكتاب الثالث لسلسلة تصحيح المفاهيم، ص ١٤٥.

(٥) انظر: الكتاب الأول لسلسلة تصحيح المفاهيم، ص ٤.

(٦) انظر: عبد الرحمن على، المعاصرة الكبرى، صدارة وفقد العنف بين رهن الحكومة والجماعة الإسلامية، (القاهرة: دار المعروفة، ٢٠٠٠)، من ص ١٥ - ١٧.

(٧) انظر: المرجع السابق، من ص ١٧ - ١٨.

(٨) انظر: مجلة المصور المصرية، أبحاث ٢١ و٢٣ يونيو ٥ يوليو ٢٠٠٢.

(٩) انظر: الكتاب الأول، من ص ٧ - ٨.

(١٠) انظر: الكتاب الأول، من ص ١١ - ٣١.

(١١) انظر: الكتاب الأول، من ٣٢ والكتاب الثالث، من ص ١٣٨ - ١٣٩.

(١٢) انظر: الكتاب الأول، من ص ٣٣ - ٣٤ والكتاب الثالث، من ص ١٣ - ١٨.

(١٣) انظر: الكتاب الأول، من ص ٣٥ - ٣٩.

(١٤) انظر: الكتاب الأول، من ص ٣٥.

(١٥) انظر: الكتاب الأول، من ص ٥٢.

(١٦) انظر: الكتاب الأول، من ص ٩٣.

(١٧) انظر: الكتاب الأول، من ص ٩٥ - ٩٥.

(١٨) انظر: الكتاب الأول، من ٩٦ والكتاب الرابع، من ص ١٣ - ١٥.

(١٩) انظر: الكتاب الثالث، من ص ١٩.

(٢٠) انظر: الكتاب الثالث، من ص ١٩.

(٢١) انظر: الكتاب الثالث، من ص ٢١ - ٢٢ والكتاب الرابع، من ص ٤ - ٥.

(٢٢) انظر: الكتاب الثالث، من ص ١٠٣ - ١٢٠.

(٢٣) انظر: مكرم محمد أحمد، عزامة أم مراجعة؟ حوار مع قادة التطرف في سجن العقرب، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٢)، من ص ٩ وما بعدها، عبد الرحمن على، المعاصرة الكبرى: مبادأة وفقد العنف بين

رهن الحكومة والجماعة الإسلامية، من ص ١٣ وما بعدها وانظر: بديعة خاوية، حيا رشوان، الجماعة

الإسلامية ونهاية العنف لماذا الآن؟، محمد جمال عرف، الجماعة الإسلامية المصرية تأكل نفسها، حين تأكل غيرها؟ وذلك على موقع إسلام أون لاين.

<http://www.islamonline.net/Arabia/pdf/2002>

وأنظر: كذلك؛ ما أورده نسيب، رشوان وفيه هويدى فى صحيفة العربي، عدد ٢٠٠٢/٦/٢٢.
(٢٢٤) نقل مكرم محمد أحمد فى مؤلفه "مؤامرة أو مراجعة نصوص"، تقارير الأهرام، وهو أعلى حبه رسمياً مسؤولة عن الدعوة والقنوي فى مصر عن الكتب الأربعة، وأثبتها فى كتابه، وفيه نشر مقال عن كل كتاب، ورد فى نهايته ما يشير صراحة بنشره وتداوله، بل نقل فى بعضها أنه بحث قسم، ونقل فى آخره أن مثله مطلوب، وقيل فى ثالثه بعد الإشارة إلى بعض التعديلات أنه أنه يعود على الأمة الإسلامية بالامن والأمان، ويصحح المفاهيم الخاطئة... ونقل فى الرابع أنه له يستعمل عمي مخالفة عقيدة أو شريعة. أنظر: من ص ٢١١. ٢٢٦ أيسر فى هذا بعض ما يؤكد ما ذكره بخصوص إجابة علي لسؤال الثاني المتبونه فى أثنان؟

(٢٥) مثل أحدث الورد بدون تخرجه فى الكتاب الثاني، ص ١٧٥. وكتاب الرابع، ص ٦٢.
(٢٦) أنظر: الكتاب الأول، ص ١٩ وما بعدها.

(٢٧) مثل ما ورد فى الكتاب الأول من قول لعمر بن الخطاب رضى الله عنه دون سند، ص ٢٠ ونفى الكتاب الرابع من قول لاسعد بن زبارة رضى الله عنه دون سند، ص ٤٠. ناهيك عن أن قول بعض رموز الجبهة الإسلامية دون سند، مثل ما ورد عن عمر بن عبد العزيز فى الكتاب الثاني، ص ٧٠ وما ورد عن هارون الرشيد فى الكتاب الثالث، ص ١٢٣.

(٢٨) أنظر: الكتاب الثاني، ص ٨ - ١٠.

(٢٩) أنظر: الكتاب الثاني، ص ٥٩ - ٥٢.

(٣٠) أنظر: الكتاب الثاني، ص ١٧٦ وما بعدها.

(٣١) أنظر: الكتاب الثالث، ص ١٠٣ - ١١٧.

(٣٢) أنظر: الكتاب الرابع، ص ١٦١ - ١٦٢.

(٣٣) أنظر: الكتاب الرابع، ص ١٦١ وما بعدها.

(٣٤) أنظر: الكتاب الثالث، ص ١١٧.

(٣٥) أنظر: الكتاب الثالث، ص ١٠٤ - ١١٨.

(٣٦) أنظر: الكتاب الثالث، ص ١١٩.

(٣٧) أنظر: الكتاب الثالث، ص ١١٨ - ١٢٠.

(٣٨) أنظر: مقدمة ابن خلدون، بيروت: دار إحياء التراث، د. ت، ص ٩ وما بعدها.

(٣٩) أنظر فى فكرة النموذج التاريخي: د. حامد ربيع، الدعاية الصهيونية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٥، ص ٢١٦ وما بعدها، د. سيف نعيم عبد الفتاح إسمايل، تدخل القوم، إطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية فى الإسلام، القاهرة: المعهد العالى للفكر الإسلامى، ١٩٩٩، ص ٥٥ - ٥٥٤.

(٤٠) أنظر: الكتاب الثاني، ص ٧٦ - ٨٩.

(٤١) أنظر: الكتاب الثالث، ص ٥٢ - ٥٥.

(٤٢) أنظر: الكتاب الثاني، ص ٣٣.

(٤٣) أنظر: الكتاب الثاني، ص ٤٨.

(٤٤) أنظر: الكتاب الأول، ص ٣٩.

(٤٥) أنظر: الكتاب الرابع، ص ١٦٢.

- (٤٦٦) انظر: الكتاب الأول، ص ٢٦ - ٢٧ .
- (٤٧١) انظر: الكتاب الأول، ص ٩٣ - ٩٥ والكتاب الثاني، ص ١٨ - ٤١ .
- (٤٨١) انظر: الكتاب الأول، ص ٥٣ .
- (٤٩١) انظر: الكتاب الثاني، ص ١١ .
- (٥٠٠) انظر: الكتاب الثاني، ص ١٦٩ .
- (٥١١) انظر: الكتاب الثالث، ص ٤٣ .
- (٥٢١) انظر: الكتاب الرابع، ص ١٥٣ .
- (٥٣١) انظر: الكتاب الرابع، ص ١٧١ .
- (٥٤١) انظر: الكتاب الأول، ص ٣٤ - ٣٦ .
- (٥٥١) انظر: الكتاب الثاني، ص ٣ .
- (٥٦١) انظر: الكتاب الثاني، ص ١٦٢ .
- (٥٧١) انظر: الكتاب الرابع، ص ٤٣ .
- (٥٨١) انظر: الكتاب الرابع، ص ١٦٢ .
- (٥٩١) انظر: الكتاب الأول، ص ٣٩ .
- (٦٠٠) انظر: الكتاب الأول، ص ٥٨ - ٩٣ .
- (٦١١) انظر: الكتاب الأول، ص ٧٨ والكتاب الثاني، ص ١٠ وما بعدها .
- (٦٢١) انظر: الكتاب الثالث، ص ١٠٤ - ١١٦ .
- (٦٣١) انظر: الكتاب الثاني، ص ٤١ - ٤٨ .
- (٦٤١) انظر: الكتاب الثاني، ص ١٢١ وما بعده .
- (٦٥٠) انظر: الكتاب الثاني، ص ٦١ والثالث، ص ٦١ .
- (٦٦٠) انظر: في خاصة استدعما، نقاهة ذات الخصوصية الإسلامية لبعضها البعض، د. مصطفى منجد، اتجاهات دراسة مفهوم النقطة السياسية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، بحث نشر منشور قدم إلى اللجنة الدائمة للتربية للأئمة في العلوم السياسية ديسمبر ١٩٩٩ .
- (٦٧٠) هذه المقاهيم هي التي تم تحديثها حصرا في الكتاب الأول، انظر: انها المفاهيم المتغلطة التي لاحت بوادرها، أو التي خشي حدوثها، واستقرارها، انظر: ص ٥٢-٥٣ .
- (٦٨١) انظر: الكتاب الثالث، ص ٢٥ - ٤٠ .
- (٦٩١) انظر: الكتاب الثالث، ص ٤٩ - ٥٥ .
- (٧٠٠) انظر: الكتاب الثالث، ص ٥٩ - ٦٥ .
- (٧١١) انظر: الكتاب الثالث، ص ٦٦ .
- (٧٢١) انظر: الكتاب الثالث، ص ٦ - ١٠ .
- (٧٤١) انظر: الكتاب الثالث، ص ١٢٣ - ١٤٢ .
- (٧٥٠) انظر بشأن موقع الجهاد من وظيفة الدولة الإسلامية في: د. حامد عبد الواحد، الوظيفة العفيدة للدولة الإسلامية، القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٩٣، ص ٧٣ - ١٤٨ : غنة العزيز صفير، نظرية الجهاد في الإسلام، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: كلية الاقتصاد، قسم العلوم السياسية، ١٩٨٢ . د. عبد العزيز صفير، العلاقات الدولية في الإسلام وقت الحرب، القاهرة: معهد العالم الإسلامي للفكر الإسلامي، مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، رقم ٦ ١٩٩٦ . د. مصطفى منجد، الدولة الإسلامية وحدة العلاقات الخارجية في الإسلام، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، رقم ٤ ١٩٩٦ .

- (٧٦) انظر: الكتاب الثالث، ص ١٠.
- (٧٧) انظر ما ورد في الهامش رقم (١٧٣) من مراجع، والجدير بالذكر أن المعهد العلمي للفكر الإسلامي أصدر موسوعته التي فاقت عشر مجلدات عن العلاقات الدولية في الإسلام، من خلال فريق بحثي من قسم العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، واستمر العمل فيها ثمانية عشر سنواً، وقد أسس فعده العلاقات عسى إحداث التكامل بين الأصول المتزلة، والخبرة التاريخية، والعطاء الفكري للمسلمين، ودنا إلى صدرها منذ ١٩٩٦.
- (٧٨) انظر: د. عبد العزيز صقر، تجربة الجهاد في الإسلام، مرجع سابق، ص ٤٦ وما بعدها، وله أيضاً العلاقات الدولية في الإسلام، وقت الحرب، مرجع سابق، ص ٦٦ وما بعدها.
- (٧٩) انظر: الكتاب الثاني، ص ١٩.
- (٨٠) انظر: الكتاب الثاني، ص ص ١٩ - ٢٤.
- (٨١) انظر: الكتاب الثاني، ص ص ٢٧ - ٥٢.
- (٨٢) انظر: الكتاب الثاني، ص ص ٥٣ - ٧.
- (٨٣) انظر: الكتاب الثاني، ص ص ٧١ - ٨٣.
- (٨٤) انظر: الكتاب الثاني، ص ١٩ ص ٢٧، ص ٥٥.
- (٨٥) انظر: د. يوسف القرضاوي، الصحوة الإسلامية بين المحمود والتطرف، فطر: وزارة الأوقاف، سلسلة كتاب الأمة رقم ٢، شون ١٤٠٢ هـ.
- (٨٦) انظر: أراجع السابق، ص ص ١٢٩ - ١٩٩.
- (٨٧) انظر: الكتاب الثاني، ص ص ٦٦ - ٦٩.
- (٨٨) انظر: الكتاب الثاني، ص ١١٣.
- (٨٩) انظر: الكتاب الثاني، ص ص ١١٧ - ١٢١.
- (٩٠) انظر: الكتاب الثاني، ص ١٢١.
- (٩١) انظر: الكتاب الثاني، ص ص ٩٧ - ١٠٠.
- (٩٢) انظر: الكتاب الثاني، ص ص ٩٢ - ٩٦.
- (٩٣) انظر: الكتاب الثاني، ص ص ٩٠ - ٩١.
- (٩٤) انظر: الكتاب الثاني، ص ص ١٠٤ - ١١١، ص ص ١٢٢ - ١٢٧.
- (٩٥) انظر: الكتاب الثاني، ص ١٢١.
- (٩٦) انظر: الكتاب الثاني، ص ص ١٣٣ - ١٣٩.
- (٩٧) انظر: الكتاب الثاني، ص ص ١٤٣ - ١٤٦.
- (٩٨) انظر: الكتاب الثاني، ص ص ١٦٥ - ١٦٦.
- (٩٩) انظر: الكتاب الثاني، ص ص ١٦٩ - ١٧١.
- (١٠٠) انظر: الكتاب الثاني، ص ص ١٩٥ - ١٩٦.
- (١٠١) انظر: الكتاب الرابع، ص ص ١٥ - ٢٠، ص ص ٢٦ - ٢٨.
- (١٠٢) انظر: الكتاب الرابع، ص ٣٣.
- (١٠٣) انظر: الكتاب الرابع، ص ص ٣٩ - ٤٠.
- (١٠٤) انظر: الكتاب الرابع، ص ص ٤٥ - ٥١.
- (١٠٥) انظر: الكتاب الرابع، ص ص ٥٥ - ٥٦.
- (١٠٦) انظر: الكتاب الرابع، ص ص ٦٧ - ٧٥.
- (١٠٧) انظر: الكتاب الرابع، ص ص ٧٩ - ٨١.

١٠٨١) انظر: الكتاب الرابع، ص ٨٥ - ٩٢ .
 ١٠٩١) انظر: الكتاب الرابع، ص ٩٧ - ١٠٨ .
 ١١٠) انظر: الكتاب الرابع، ص ١١١ - ١١٨ .
 ١١١) انظر: الكتاب الرابع، ص ١٢١ - ١٣٣ .
 ١١١٢) انظر: الكتاب الرابع، ص ١٤٧ وما بعدها .
 ١١١٣) انظر في هذه الأمتلة: الكتاب الرابع، ص ١٦٠ وما بعدها .
 ١١١٤) انظر: الكتاب الرابع، ص ١٥٧ .
 ١١١٥) انظر: الكتاب الرابع، ص ١٧١ .
 ١١١٦) انظر: الكتاب الثالث، ص ١١٨. إذ ورد "من اجعل ما فرأت في ذلك ."
 ١١١٧) انظر: الملاحظات الدقيقة التي أوردها جمال سلطان في المار الحمد - عند محرم ١٤٢٣ هـ
 أبريل ٢٠٠٢ ص ٤ - ١٣ .
 ١١١٨) ورد ذلك في احدي محاورات تليفزيونية مع قيادات اخامة في مطبخ الثمانينات والتي
 كان يديرها ويشرف عليها التليفزيون المصري بحضور نخبة من العلماء - مقربين، خاصة من الأزهر
 الشريف.

- ١١١٩) انظر: الكتاب الثاني، ص ١٢١ - ١٢٢ .
 ١١٢٠) انظر: الكتاب الأول، ص ٣٢ - ٣٥ .
 ١١٢١) انظر: الكتاب الثاني، ص ٣٣ - ٣٤ .
 ١١٢٢) انظر: الكتاب الثاني، ص ٦٢ .
 ١١٢٣) انظر: الكتاب الثالث، ص ١٥ - ١٦ .
 ١١٢٤) انظر: الكتاب الثالث، ص ٥٩ - ٦٣ .
 ١١٢٥) انظر: الكتاب الثالث، ص ١٠٠ .
 ١١٢٦) انظر: الكتاب الرابع، ص ١٥٣ .
 ١١٢٧) انظر: الكتاب الأول، ص ٣٥ - ٣٦ .
 ١١٢٨) انظر: الكتاب الثاني، ص ١٧٤ - ١٧٥ .
 ١١٢٩) انظر: الكتاب الثالث، ص ١٥ .
 ١١٣٠) انظر: الكتاب الثالث، ص ٤١ .
 ١١٣١) انظر: الكتاب الرابع، ص ١٣٠ - ١٣١ .
 ١١٣٢) انظر: الكتاب الثالث، ص ١٤٦ .
 ١١٣٣) انظر: الكتاب الثالث، ص ١٤٦ - ١٤٧ .
 ١١٣٤) انظر: الكتاب الثاني، ص ١٢٦ .
 ١١٣٥) انظر: الكتاب الثاني، ص ١٧٤ - ١٧٥ .

١١٣٦) انظر: الكتاب الثاني، ص ١٧٦ - ١٧٩ . ويلاحظ هنا كيف تسم فكر التصحيح غير
 لمسلم إنني كافر ومشرك فقط، ففي التقسيم لأول اعتبار النصراني كافرا، وفي الثاني تم التمييز بينه
 بين الكافر، ثم في موضع لاحق عند النصراني واليهودي كافرين، عند ضربت بعض الأمثلة للمخالفة
 الحسنة، معهما في عبادة المريض الكافر، ثم في موضع لاحق أيضا تم التمييز بين النصراني والكافر
 اليهودي والمشرك غير محارب، ونقل جواز تهينة المجمع بالزواج، والإجتاب، والعودة من السفر، ثم في
 موضع لاحق لنا اعتبر النصراني كافرا عند الحديث عن جواز تشييع جنازة الكافر، ومذكرته في
 لعيل المباح، لاحظ سياق ذلك في 'كتاب الثاني، ص ١٧٦ - ١٨٧ .

والأمر بهذا الشكل يحتمل لهما دخلًا. وأظن أن عرض قضية الكفر وموقع غير السنة الكتابي منها يشير تأريخات كثيرة. بل وقد يفتح الباب على مواضع أكثر على فكر الجماعة الإسلامية. خاصة مع حساسية وضع قباط مصر في سبج أجماعه الوطنية، وما ارتبط به من خبرة سينة حال استعراش ربة الجماعة له في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، ومع أن فكر الجماعة توقف كليًا وعمق عند قضية التكفير وبالم إنشادة الأثر به كما نقل مكره محمد احمد وأبينده الف، وتحفظ عليها بشدة، انطلافاً من مذبح اهل السنة والجماعة. إلا أننا لا ندري لماذا لم تحور الجماعة هذه المسألة، بشكل يراعي التفقه الذي فضله على مدار الكتب الأربعة، اعنى فكر المضالغ والمفاسد، بموايظ التعددة، حتى تزيل روابس قديمة، وتؤكد أن مسئلتها التصحيحي للمفاهيم ينطلق من حسن نية وموضوعية تجاه الجميع.

(١٣٧) نظر: الكتاب الثالث، ص ص ١٨٠ - ١٨١ ص ١٩.

(١٣٨) انظر: الكتاب الأول، ص ص ٨٢ - ٨٥. كان يودنا استكمالاً لوضع غير المسلمين شرعياً أن يستكمل فكر الجماعة هذا الوضع في الدولة المسلمة، وما يتعلق به من حقوق والتزامات. انظر في ذلك: د. مصطفى محمود، الدول وحدة العلاقات الخارجية في الإسلام، مرجع سابق، ص ص ٢٦٦ - ٢٩٤، د. عبد الكريم زيدان، أحكام الفوسين والمستأمنين في دار الإسلام، مسرد: مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٩٨٨.

(١٣٩) انظر: الكتاب الأول، ص ٨٦.

(١٤٠) انظر: الكتاب الثالث، ص ٩٣ وما بعده.

(١٤١) انظر: الكتاب الثالث، ص ص ١٥ - ١٨.

(١٤٢) انظر: الكتاب الثالث، ص ص ٩١ - ١٠٠.

(١٤٣) انظر: التعاضل في د. مصطفى مشجوة، الدولة وحدة العلاقات الخارجية في الإسلام، مرجع سابق، ص ص ٢٧٦ - ٢٨٣. د. عبد الكريم زيدان، أحكام الفوسين والمستأمنين في دار الإسلام، مواضع متفرقة.

(١٤٤) انظر: الكتاب الثالث، ص ص ٩٣ - ٩٧.

(١٤٥) انظر: الكتاب الثالث، ص ص ٩٧ - ٩٩.

(١٤٦) انظر: الكتاب الثالث، ص ٩٩.

(١٤٧) انظر: الكتاب الثالث، ص ١٠٠.

(١٤٨) انظر: الكتاب الثالث، ص ص ٩٣ - ٩٥.

(١٤٩) انظر: الكتاب الأول، ص ص ٣٤ - ٣٥.

(١٥٠) انظر: الكتاب الأول، ص ص ٤٠ - ٤٣.

(١٥١) انظر: الكتاب الأول، ص ص ٤٣ - ٤٤.

(١٥٢) انظر: الكتاب الثالث، ص ١٧.

(١٥٣) انظر: الكتاب الأول، ص ص ٤٦ - ٤٨.

www.alkottob.com

www.alkottob.com



الحركات الإسلامية: قيادات فكرية وفكرية

١. حسن الترابي: شخصيته وأفكاره

أولاً: من الفكر إلى السياسة

ولد حسن عبد الله دفع الله الترابي في مدينة كسلا شرق السودان عام ١٩٣٢ في أسرة متدينة محافظة، تلقى عن والده - الذي كان يعمل تاجراً شرعياً - علوم الفقه واللغة العربية وحفظ القرآن الكريم ببضع فرائد (١١). كما درس أصول الأحكام وفقه المذاهب في المعاهد الدينية إضافة إلى العلوم الحديثة في المدارس الابتدائية والثانوية المدنية والتي كان من بينها مدرسة جنوب الثانوية الشهيرة التي تخرج فيها أيضاً جعفر النسري وصفوة المتعلمين في السودان. وذلك يتشجع من والده العالم بفقه وأحكام القضاء - والشرع. وكان جده محمد لحيان بن محمد المدير المشهور بـ "ود الترابي" شاعراً صوفياً اشتهر في السودان بالصلاح والتقوى. وجاء في كتاب الطبقات لود صيف الله: "أن "ود الترابي" كان قد عُيِّن مهديته في موسم الحج في مكة، ولم يسل دعونه أحد. بل تعرض للضرب والمضامقات، وعاد بعدها ليمتدر في السودان ويقضي معظم وقته منقطعاً في الخلوة. وهكذا جاءت النشأة الأولى لحسن الترابي في بيئة اسرية دينية جمعت بين الاتجاهين التصوفي والشرعي، الأمر الذي أسهم لاحقاً في اعتماده على الأصول الشرعية والانطلاق في رؤيته السياسية من منظور إسلامي.

وفي عام ١٩٥١ استغل حسن الترابي بعد حصوله على الثانوية العامة لدراسة القانون في جامعة الخرطوم التي تخرج فيها بدرجة البكالوريوس عام ١٩٥٥، كما حصل على شهادة البكالوريوس في القانون أيضاً من جامعة لندن، إضافة إلى الماجستير عام ١٩٥٧، ثم التحق بجامعة السوربون في باريس ودرس فيها مدة أربع سنوات، وحصل على درجة الدكتوراه في القانون المقارن عام ١٩٦٤. كما أثنى اللغتين الإنجليزية والفرنسية محمداً وكتابة وله إلمام واسع باللغة الألمانية وجمع بذلك بين الثقافتين الإسلامية الأصولية متقدمة إلى الثقافة الغربية الحديثة.

تزوج الدكتور الترابي أتر عودته من الخارج من السيدة وحصل المهدي ابنة الإمام الصديق بن عبد الرحمن نهدي وشقيقة السيد الصادق المهدي، الأمر الذي أثار غضبا بعد الكثير من اللغظ من جانب خصومه سياسيين الذين اتهموه دائماً بالسعي إلى الحصول على مواقع متقدمة في السودان على المسويين السياسي لاجتماعي وأن مصاهرته لبنت المهدي أوضحت ضوحيته المبكرة لتولي المواقع القيادية. وإن كانت هذه اتهامات قد تواترت بعد ذلك بالندرين بعد أن أصبح الترابي الرجل القوي في السودان في الفترة الممتدة من

١٩٨٩ إلى ١٩٩٩ استمرت في تحريرها كقوة ذات أهداف محددة من منطلق كسبها وليس من الخوف والرهبة
 الإسلامية، وقد تم لها المآثرية التضحية والسياسة التي أنتجتها من أجل تحقيقها، فقد سبقت
 بلوغها المراد من الفداء والبيعة، فاعتادت على مفهومي التضحية عند غنى يومنا هذا، فقد عادت

تشفق حسن الترابي في تعذيبه بعد ذلك، إذ سبقت حتى في ظاهرها، فقد سبقت جديدهم أو قبله، حيث
 احتار الأمون والمنظرون في هذا، فقد سبقت من أقردهم في جأه، فقد احتجوا ذلك بما عرفوا به في ١٩٦٥، حيث
 ظهر بواهب الفيلاد خلال العواصف التي تصفتها في لندن، كما في جدهم، وقد سبقت في ذلك
 العاد، لا تحذر أظلم السودانين في أقداره الشجيرة، الأميين العاد للعبه، لا يأتى لها الفداء التضحية
 التي أسبقت في تأسيسها مع ثوبه، وقد سبقت في تعذيب العواصف التي سبقت في تضحيةها، فقد سبقت
 التي كانت قبل أن جسدته في الجهاد، حيث سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت

وقد سبقت السابق إلى السودان عام ١٩٩١، فحصلت انتصارات القويين، وقد سبقت جديدهم، فقد سبقت
 جديدهم، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت
 العواصف، حيث كان قبلها خلال ذلك، وقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت
 الخروط، وبمخيطه بعد أن جسدته، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت
 يكن أفت من أن التي جعلت السودانين الجهاد، وقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت
 بحدث التضحية، وقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت
 بهذا المعنى، إذ ما أفترج في جدهم، ١٩٩١، إن جسدته، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت
 فكرية، حيث أن قبلها بعبه التي سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت
 الإبراهيم في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت
 ١٩٦٥ في السودان، وقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت
 فحسن الترابي التي سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت
 لتحدث في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت
 القوي إرهابه في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت
 العسكري أن يفتح جولة جديدة، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت
 العسكري لتفعل أي العواصف التي سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت
 للحدث في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت
 الدستوري، وقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت
 الدستورية، وقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت
 الأنانية، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت
 المعاصرة، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت
 إنشاء الرئاسية الدستوري في السودان، وقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت
 السجدة السياسية السودانية، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت
 بوزر جعل البلاد على جبهة التضحية، وقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت
 الثورات، وضعت أممنا التضحية، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت
 الاتحاد بالحركة العسكري خلال أسبوع واحد من التضحية التي سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت

فجذل الترابي ارتدوا إلى بعد ذلك، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت
 في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت
 الرئاسية جعلت من الترابي جديدهم، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت في تضحيةها، فقد سبقت

وبدأت مسيرة الترابي في الحياة السياسية في السودان وخارجها ترتبط بالحركة الإسلامية، كما أصبح اسم الترابي وشخصه يعتبرين من قبل أعمدائه قبل أصدقائه واحدا من أبرز رموز الإسلام السياسي والحركة الإسلامية الحديثة، وبعدها بفترة قصيرة استقال الترابي في ١٩٦٥ من عمله في الجامع بعد إيقاعه للعسل السياسي العام.

منذ ذلك الوقت وحتى الآن، أصبح الدكتور حسن الترابي أحد أعمدة العمل السياسي في السودان في الحكم وفي المعارضة على السواء، سواء كانت هذه المعارضة سرية أم علنية. وقد اظهر على امتداد هذه الفترة مميزات خاصة أسهمت بها شخصيته وقدراته التنظيمية والفكرية، مما ضمن له دورا مميزا في مساحة العمل السياسي والفكري داخل السودان وخارجه، ويعتبره الكثيرون المؤسس والرائع الحقيقي للحركة الإسلامية الحالية في السودان فهي وليدة فكره وبمدرساته ونهضاته بشكل أو بآخر، وهناك اصحاب معه، عمر أنه أهم شخصية قيادية في هذه الحركة.

كانت الحركة الإسلامية في السودان قد شهدت عقب عودته من الخارج ودرره المتسرع في ثورة أكتوبر بداية لنشاط سياسي حركي مكثف أخذ ينتقل من طور إلى طور معظما بارأى الترابي باحتجائه فغضب عودته من خارج كانت الحركة الإسلامية في السودان تعمي طوبا من الجمود على أثر اعتقال مر صيف العبد الرشيد الطاهر بكر عام ١٩٥٩ أثر اشتراكه في الإهداء لانقلاب عسكري على حكمة الفريق إبراهيم عبود. وكانت الحركة تتأرجح بين التناثر الغالب عليها من فكر حركة الإخوان المسلمين إلا في مصر وبين كونها حركة نشأت في ظروف خاصة لمواجهة المد التسويحي المتنامي في جامعه الظروف كذلك. إنباتة التي الظروف المحلية في السودان والسعات الاجتماعية الغالبة على طريقة فهم الترددين للإسلام، والدراج معضهم في طرق صوفية أو انتمائهم لطائفة الأتباع التي تدعى بالولاء لأسرة المهدي أو طائفة المنتهية التي تدعى بالولاء لأسرة المرغشي. وقد أدى ذلك إلى وجود فروع واتحة في الظروف والبيئات التي. حيث الحركة الإسلامية حديثة النشأة في السودان عن تلك التي نواجهها في مصر، مما جعل هناك نوعا من النفس والميل داخل الحركة السودانية حول اتباع أي من المنهجين التربوي أو السياسي في عملها. فانبعاث منهج التربية يريدون السير على خطى الحركة الأم في مصر. بينما رأى الترابي والفريق الذي تبعه ضرورة الاهتمام بالواقع: التفاعل معه في اطار التويات المنهجية للعمل الإسلامي. وعلى اطلاق فهم سادى بالتجدد والعودة للإسوة. وقد كان لشخصية الترابي وقدراته الهائلة على الحشد وتعبئة ومهاراته المتعددة في الكتابة والخطفية وتجزؤ بدرجة عالية من الديناميكية والحركية أثرها في اجتذاب الكثير من الشباب الذين كانوا يمثلون بعضه عضوية الحركة الإسلامية وقاعدتها - لم يسفح. بتطبيق لهذا الاتجاه استقطب الترابي أن يقع التنظيم الإخواني وبالتحالف مع جماعة أنصار السيد وبعض الفروع الصوفية تكونت جهة إسلامية هي مواجهة المد الشيوعي والعلماني لحوض الانتخابات البرلمانية التي عُقدت في ١٩٦٤. وقد تكونت هذه الجهة تحت اسم "جهة التمساق الإسلامي" واحتس الترابي أمنا عاما لها. واستطاعت هذه الجهة أن تجزئ سبعة مقاعد في الجمعية التأسيسية في انتخابات ١٩٦٥ وجعلت من مسألة إقرار دستور إسلامي للسودان همها الأول ثم دفع بالأحزاب الأخرى وأهمها حزبا الأمة والاتحادي تحت تأثير شعرائهما الإسلاميتين إلى الموافقة على مسودة دستور عام ١٩٦٧ ذي السنة الإسلامية.

وفي الفترة ذاتها كان الدكتور الترابي أحد الفدوة الأساسيين في الحملة التي نه شنّها على الحرب الشيوعي السوداني لإخراجه وطرده من البرلمان عام ١٩٦٨ بعد الهدنة المشهورة التي وقعت في إحدى السنوات التي انعقدت بمدرسة "دار المعلمين" بالسودان والتي تناول فيها أحد الطلاب المنتسبين للحزب الشيوعي "معدنة الإفلك" المعروفة في الشارع الإسلامي بقرينة نزال من السيدة عائشة أم المؤمنين. الأمر الذي أحدث رد فعل بالغ العنف واليهماج في الشارع السوداني أحججه تنظيم الإخوان ولعب فيه الدكتور الترابي

دور قائداً لمحبرائه ومهدراته القانونية في صياغة التعديلات الدستورية التي أقرها البرلمان والتي انتهت إلى إسقاط عضوية الأعضاء المنتخبين للحزب الشيوعي بظردهم من المنصب التأسيسي. وتكمن أهمية هذه الحادثة في أنها كانت أحد الأسباب الأساسية لتوقيع انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ فبما بعد بقيادة العقيد جعفر النميري. ويجمع الكثير من المراقبين على أن طرد الحزب الشيوعي من البرلمان بهذه الصورة كان انقلاباً سياسياً حقيقياً دون استخفاف للقوة العسكرية. وأصبحت مسألة إقرار الدستور الإسلامي هي القضية العاتية في مناقشات الجمعية التأسيسية. وبعد أن تم إقرار دستور ١٩٧٠ للأولى للدستور وقع الانقلاب ثابري بتحالفت الضباط الأحرار مع اليسار السوداني بقيادة الحزب الشيوعي السوداني. وقد أعمى البصائر الأولى للانقلاب أنه قد جاء لكي يحرق الوريثات الصغرى - في إشارة لمشروع الدستور الإسلامي - ولكي يعيد ثورة أكتوبر ١٩٦٤ إلى وجهها القديم وطبيعتها الاشتراكية باعتبار أن هذا هو الخط الأصلي لهذه الثورة بالنظر إلى سيطرة العائلات والتجمعات المهنية التي هيمن عليها الشيوعيون على مجريات ثورة أكتوبر. وعمى حكومة سر الحتم خليفة الانتفاحية التي تشكلت عقب سقوط الحكم العسكري ربما تم العودة لحياة البرلمانية.

في تلك الأثناء، وخلال الفترة التي سبقت انقلاب النميري استمرت التوترات داخل حركة الإخوان المسلمين حيث تساعدت الخلافات الداخلية التي تسببت فيها التركيبة الجديدة لجهة الميثاق الإسلامي، بروز الخلاف مرة أخرى بين بيازيم - الأول الذي بناه بالسريه 'تقدا' - بتبع الإخوان المغلبي الذي يدعو إلى التركيز على تركية الأعضاء، ووجع شروط قاسية للعضوية، التنازل التام السياسي الذي يميل إلى الاستنكار من الأنصار ويركز على التنازع. وقد كان محور الاتهامات التي وجهت إلى الترابي أنه انشغل في السياسة وركز عليها على حساب التربية والانتفاحية في العضوية. ورغم أنه كان اقترح من قبل أن تصرف الحركة عن العمل السياسي وأن تتفرغ لدعوة وتفتخر على دور جماعة الضغط إلا أنه رأى أنها إذا تحولت الحركة إلى حزب سياسي فإن هذا يدعو من وجهه نظره إلى الهدية في هذا العمل. وبعد أن اختار التنظيم أن يكون حراً هو - جهة اشتاق - واختار الترابي رئيساً له ركز على أهمية السياسة. وحين تصدع الجدل حول هذه الناحية منقراً بالأعضاء. قدم الترابي تنازلاً لمتبعيه بأن يحسم عن زعامة تنظيم الإخوان المسلمين. وأصبح هناك نوع من توزيع الوظائف والأدوار. بحيث أُمسح التنظيم الداخلي (أي الإحزاب) مركز عمل التربية وعضوية والعضوية المتفاد. بينما تفرغ الترابي للعمل السياسي وإدارته عبر التنظيم الموحد 'جهة الميثاق' التي كانت تضم ممارس ومشارب متعددة يجمعها اتفاق على الحد الأدنى من الموجهات [١٧].

غير أن هذه التوترات استمرت ربما نتيجة للتعارض بين موقعي أمين عام جهة اشتاق الذي كان يشغله الترابي، وكان يجذب الآمناء ويستقطب الاضواء. ومن التنظيم الداخلي الذي بدأ دوره هامشياً وضوياً عن الأضواء. ومن ثم فقد حاولت مجموعة من العناصر المعارضة للترابي إزاحته عن القيادة في المؤتمر الذي انعقد في إبريل ١٩٦٩. إلا أن هذه المحاولة لم تكن بالنجاح بل جاءت نصراً للترابي. إذ قرر المؤتمر إلغاء التنابيه بين التنظيمين الداخلي والخارجي وتوحيدهما تحت قيادة الترابي. وكان من المفترض أن يتم فصل المجموعة المعارضة من التنظيم. إلا أن لاشفاق تأجل بسبب وازع انقلاب مايو وحظر التنظيم بما أدى إلى بقاء المعارضين داخل تنظيم تحت قيادة الترابي.

اعتقل الترابي عقب انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ مع مجموعة من كبار السياسيين المطاح بهم، وباستثناء فترة قصيرة أطلق حلالها مراحه من ١٩٧٢ - ١٩٧٣. بقي الترابي في السجن زهاء سبع سنوات. وفي تلك الفترة شغل الترابي بتقوية الحركة الإسلامية وإحكام نائتها التنظيمي. تشهدت الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ثورة في الفواع التنظيمية التي كان يقوم الترابي بصياغتها في منزله بحي المشية فكان تحت الإقامة الجبرية نذاك. وقد حددت هذه الفواع خصائص كل مكتب وضيعة وطاقته وملكه وكيفية اتخاذ القرار وصلته بالمكاتب الأخرى. وأصبح المكتب التنفيذي للحركة يقوم على شعبتين هما المكتب الإداري والمكتب السياسي.

كما أصبحت هناك مكاتب فتوية ومنطق وشعب واسر، وكذلك مكتب عالي ومكتب للعلاقات الخارجية، وامتدت يد التنظيم إلى مجتمعات الإخوان في أوروبا ودول الخليج والمسكة السعودية وكذلك إلى سنجيريا وحدثت طفرة في كتابة التقارير والإحصائيات ووضع التصورات والتخطيط، مما سكن قيادة الحركة لأول مرة من نلمس المقدرات الحقيقية للتنظيم. وبدأت الأمور تسير منتظمة في "داخل والخارج"، مما دفع الترابي إلى المطالع إلى قيام حركة إسلامية قومية نستوعب في إطارها الجبهة الوطنية، فوضع لذلك استراتيجية مكتوبة أدى وقوعها في أيدي رجال الأمن إلى إعادة اعتقال الترابي مرة أخرى مما أدى إلى انحسار لانطلاق التنضسي للحركة الإسلامية في السودان (٨).

تجدد الصراع داخل الحركة الإسلامية مرة أخرى في النصف الثاني من سبعينيات حول التوجهات العامة لها، ففي يوليو ١٩٧٦ شارك الإخوان في محاولة التي جرت لتقلب نظام الحكم بالقوة غير محاولة الغزو التي قام بها تنظيم "الجبهة الوطنية" المعارض للنسري والذي كان يشذ عن لبيب صادقة له، وكان يضم الانصار بقيادة العقاد القهري إضافة إلى الشريف حسن الهندي وتنظيم الإخوان المسلمين، وبعد فشل الغزو تطورت الأحداث باتجاه المصالحة الوطنية مع نظام النميري التي جرت بالفعل عام ١٩٧٧ وشارك المسلمون من خلالها في السلطة، الأمر الذي فجر تحالف مجدداً داخل تنظيم الإخوان، وانتهى ذلك بإعلان انشقاق المجموعة المعارضة برئاسة الصادق عبد الله عبد المجيد عام ١٩٨٠ وأطلقت هذه المجموعة على نفسها "حركة الإخوان المسلمين" رسمت منهج الإخواني في تربية وانضمت رسمياً لتنظيم ليدرلي للإخوان، وكان محور الانشقاق هو الاعتراض على نهج الترابي في القيادة خاصة البراجماتية التي تميز بها والتي رأى فيها هؤلاء ضرباً من الانتهازية، ودعوا إلى التركيز على انقضاء الأعضاء، وتربيتهم وسلوك الفريقين الترس القبول إلى الإصلاح.

ثانياً، من المصالحة إلى الجبهة القومية الإسلامية

في الفترة التي تلت المصالحة الوطنية عام ١٩٧٧ والتي استمرت إلى سقوط نظام نميري عام ١٩٨٥، استطاعت الحركة الإسلامية تحقيق مكاسب ضخمة وغير مسبوقة من خلال استراتيجية محكمة لعب الدكتور حسن الترابي الدور الأبرز في صياغتها، حيث قامت حركة باختراق نظام نميري والتغلغل في دوائفه دون أن تتساقط معه أو تتبرج فيه بشكل حقيقي، فضل تنظيم الحركة قوياً، وفاعلاً رغم تفيد الأمانة بل ازداد قوة نتيجة للحرية النسبية التي أسحت للعمل الإسلامي الدعوي، والذي كان متاحاً بمقتضى صيغة المصالحة الوطنية نفسها.

ولمقاومة للاستراتيجية الموضوعية سلفاً، السخفت أعداد كبيرة من الإخوان بوجدت الاتحاد الانتزاعي السوداني الأساسية، كما أصبح الدكتور الترابي مساعداً للأمين العام للاتحاد الاشتراكي السوداني، إلا أن منطق الظروف الداخلية للحركة لدى دعاها إلى الدخول للمصالحة، جعلها تركز بصورة أساسية على تحقيق أهدافها دون التعرقل على محاولة حل تحالف حقيقي مع نظام النميري، ومن ثم فكانت الحركة من إعادة رسم صفوفها، وشكلت من شي، آخر أكثر أهمية وكان له أثر كبير في مستقبلها بعد ذلك، وهو جبهة مخاطبة الجماهير من خلال الخطاب الدعوي، وهو الشيء الذي كانت تفتقده خلال السنوات الثماني الأولى من حكم الرئيس النميري، الأمر الذي أدى إلى ازدهار حركته بشكل كبير، حتى وإن كان هذا الازدهار مستترا خلف واجهات عجمية أو دعوة عامة، مثل منظمة الدعوة الإسلامية و"جمعية الفكر والشقاوة الإسلامية"، وجمعية "رائدات النهضة"، ومنظمة "شباب البناء"، وكذلك الوكالة الإسلامية الأفريقية للإغاثة، وهي هذا السابق حرصت الحركة أيضاً على تجنب الظهور في مناسبات النظام، فخرج حسن الترابي على الاستجابة

لدعوات المشاركة في مؤتمرات اتحاد الطلاب المسلمين في أمريكا كل عام والتي كانت تتوافق مع اختلافات مايو.

وقد قام العمل لتنطيسي الذي استؤنف بعد المصالحة على ذات الهندسة التنظيمية لني اكتمل بإذها في عام ١٩٧٥ وتم تركيز الجهد على العمل وسط الطلاب، فتم خلال ثلاث سنوات فقط أي مع حلول عام ١٩٨٠ مضاعفة عضوية الحركة من الطلاب ثلاث مرات. ونتيجة للتوسع المطرد في الحركة الإسلامية واتساع حظايتها محلياً وعالمياً، فقد وجع لها دستور جديد من خلال لجنة تشكلت لذلك. إلا أن الترابي هو الذي قام بعمل الصياغة النهائية للمسودة التي أجدها مجلس الشورى في فبراير ١٩٨٢ وتوافق ذلك مع الأخذ بالتوجه اللامركزي في تنظيم الحركة الإسلامية. فبدأ من عام ١٩٨١ كانت هناك تنظيمات مستقلة في الأقاليم بمقراتها العامة ومجالس شوراها ومكاتبها التنفيذية وأعضائها الإقليميين (٩٠).

وحيث بدأت التوجهات الإسلامية لنظام التسميري في التطور منذ عام ١٩٨٢، لا سيما مع إقرار قوانين سبتمبر ١٩٨٣، ورغبة من الرئيس التسميري في تنمية الفضل في التوجه الإسلامي للنظام، آنذاك إلى تخفيفه، فقد قدم في ١٩٨٣ برعفاً الترابي عن منصب النائب العام وعينه مستشاراً للرئيس للشؤون الخارجية دون صلاحيات تذكر، كما حرص على أن تقوى بصياغة هذه القوانين مجسومة من المقربين له بمزول عن الدكتور الترابي أو أولئك المعروف عنهم ارتباطهم بتنطيسي بالحركة الإسلامية. وبإزعم من ذلك فقد أيد الترابي هذه القوانين المنقوسة التي شابهها الكثير من الشوائب والأخطأ، في الصياغة والتصديق. وذلك على أساس أنه من الممكن تعارض الأخطأ، فيما بعد كما أن إقراء النظام برمته إلى النهج الإسلامي دفع بقوى الدعوة والعمل الجماهيري برمته إلى أفاق جديدة، حيث أصبحت الدولة لأول مرة إسلامية التوجه والتمويلين، واستثمرت الحركة الإسلامية هدفه الخال به حذف الأقمسي محارلة الاستفاداة من هذا المناخ ما أمكها ذلك.

إلا أنه وقبل شهر واحد من سقوط نظام التسميري، وعقب زيارة جورج بوش إلى الخرطوم في مارس ١٩٨٥، حيث كان نائباً للرئيس الأمريكي ريجان آنذاك، وبشأنير من وانتظر اتهام التسميري ما أسماه "الإخوان المسلمين" بالتدبير لمحاولة اغتالسة وألقى بالترابي ومعظم قادة الحركة الإسلامية في سجناب السجون. وقد ساهم هذا الأمر إلى حد كبير في التخفيف من الآثار السلبية لتحالف الحركة الإسلامية مع التسميري، حيث ردد الدكتور لترابي مقولته الشهيرة "لقد بيعنا الشريعة ولم نتابع التسميري"، وذلك رداً على خصومة المساسين، منتقديه الذين كانوا يتهمون الحركة بالانتهازية لسياسية من أجل تحفيش مكسب سياسة واقتصادية للتنظيم الأفراد التابعين له على حساب معاناة جموع لشعب السوداني، في الوقت الذي كان من المفترض أن تلتزم فيه الحركة الإسلامية بالمبادئ والأسس الأخلاقية التي تدعو إليها.

وبالرغم من الهجوم السياسي والإسلامي واسع الحطاق ضدنا، استطاعت الحركة الإسلامية أن تجني ثمار "تسراحييتها" في المصاحة، حيث تمكنت من العودة إلى الساحة وهي في أوسع وأقوى حالاتها. فتوبرت لها البنية التنظيمية والقدرات المالية والواجبات الاقتصادية والاجتماعية والإعلامية، في مزجعة القوى السبسية الأخرى العائدة لتوها من صراع طويل استغرق معظم فترة حكم التسميري وكانت خلالها مستعبدة من الساحة. ولذا استطاعت الحركة أن تحوز المفاجأة الأكبر في انتخابات ١٩٨٦ البرلمانية، إذ جلبت في الترتيب الثالث بعد حزبي الأمة والاحمادي، وحصلت على ٥١ مقعداً بفارق ضئيل عن الحزب الاحمادي الذي كان يتمتع بسيطرة تقليدية في البرلمانات السابقة إلا أنه تراجع إلى المركز الثاني لفسح تصادراً لحزب الأمة بضاده الصادق المهدي.

هكذا انتقلت الحركة الإسلامية من حزب صغير هو "جبهة الميثاق الإسلامي" له يكن له سوى ثلاث مقاعد في آخر انتخابات برلمانية تم إجراؤها قبل مايو ١٩٦٩، إلى ثالث أكبر حزب في السودان مستغلبه

بذلك الحزب الشيوعي الذي لم تقم له قنطرة بعد الضربات المسببة التي وجهها له التميري عقب فشل انقلاب هاشم العطا عام ١٩٧١. ولم تكن المفاجأة في تخضي الحزب الشيوعي - العمد التقليدي للحركة الاسلامية في السودان - بل كانت في تحول الحركة الى حزب ثالث كبير ذي ثقل ووزن مؤثر بعد أن كانت لمنافسة في السابق محصورة بين الحزبين التقليديين الكبارين الأمة والاتحادى.

ومن الصحيح ان خصوه بحركة الاسلام السياسي كانوا يشبهونها بأن معظم مفاعدها جاءت من دائر المحريجين حيث حازت على ٢٦ مقعداً من اجمالي ٢٨ مقعداً في هذه الدائرة، إلا ان ذلك كان موضع من ناحية أخرى مدى حداثة هذه الحركة وديناميكتها وقدرتها على التفاعل في هذه الفترة من المجتمع السوداني التي تتمتع بالفاعلية والحيوية والقدره الفائقة على العمل معارضة بجماهر الحزبين التقليديين، حيث تشكل معظم جماهير الحزبين من المنتمين إلى طائفتي المنتسبة والأصهار، وهي جماهير تغلب عليها الأمة والتبعية النظامي لزعاماتها الدينية وما يصنعه هذه الزعامات من سياسات أو تتخذها من قرارات.

وواقعاً طبيعة المرحلة واستمراراً على نفس نهج الترابي الذي ارتأه في إضاح - "جبهة الميثاق الاسلامي" فقد أعلن انتخاب اسم وكيان جذبيين للحركة الاسلامية، فاعل عن صام "الجبهة القومية الاسلامية" وتم توسيع إطار العضوية والانضمام بشروط مسهولة للانضمام إليها تركيزاً على الالتزام الأبدى بشعائر الدين مع سلامة برنامج الجبهة، وإن طفت الفصادة المزبسة والعلوية في التنظيم في احدى الكوادر الأساسية للحركة سواء من جيل الشيوخ الذين رفضوا الترمي عند الستينيات، أو الفداة الشباب الذين قرصوا في العمل الطائفي والمقاومة أثناء فترة الصدام مع نظام التميري وخاصة في انتفاضة شعبان ١٩٧٢ وفترة العمل المسلح التي اعقبتها في المعسكرات بليبيا وبغزة ١٩٧٦، وكان هؤلاء قد خرجوا وارتفعوا في صونع الفصادة في تنظيم وفي الواجبات العسكية المتابعة له.

في كل تلك التطورات ظل حسن الترابي حاضراً في القلب منها بمثابة العنق المر والمخطط الأساسي لها. كما كان محسباً بزمام الأمور بقوة، وبمحنه فترة الديمقراطية الثالثة برقا اعلاميا حيث برز كحطيط مفرد ذي قدرات ريفية في الجدل والمحوار على المستويين الفكري والسياسي، كما أظهر براعة متميزة في التعامل مع رسائل الاعلام، وخرج نفسه في المنابر المختلفة باعتباره باطفاً ومعبوراً عن حركة اسلامية حديثة توهم بالثوري والديمقراطية وجعل هذا النهج مؤزماً لها في أطراف التنظيم. كما نادى به كسيداً حاكم للتداول على السلطة. وعمل الترابي كذلك على طرح رؤاه التجديدية في الفكر الاسلامي ووضع نماذج، وفي بحولات واسعة في العالم العربي وأوروبا والولايات المتحدة، مستغلاً لوجه الاسلامي الناتج عن ظهور حركته كحزب كبير ومؤثر في الحياة السياسية في السودان.

وعلى المستوى الداخلي بقيت "الجبهة القومية الاسلامية" شبيهاً بالترابي في موقع المعارضة، ثم غيرت رأيه والجاهها بعد ذلك لكي تشارك في حكومة ائتلافية مع الحزبين الكبارين. إلا ان هذه الشراكة لم تلبث أن انقضت بسبب الخلاف حول منهجية التعامل مع حركة التمرد التي كان يقودها جون فرنق الذي رفض كل التبادلات التي وجهت إليه عقب سقوط نظام التميري بالقدره إلى الخطوط والتفاوض بشكل مفتوح مع الفداة السياسيين، مما أدى إلى استمرار الحرب ومع مضي الوقت بدأت قوت التمرد تزداد قوة وكذلك اتسعت المساحات الجغرافية المحاذية لها، نتيجة لتضعف الحكومات الائتلافية القائمة في الظروف نتيجة التنزاع الحزبي والحسابات الصغيرة، وبدأت منذ الجنوب في التساخط. وجاءت مذكره المجلس الشهيرة في فبراير ١٩٨٩ التي وجهها القيادة العسكرية إلى حكومة الصادق المهدي وطلبوا فيها بتوفير الدعم اللوجستي والمغربي للقوات المسلحة بمثابة إلتذار الأخير الذي أوجع ندهور الأرتداد إلى درجة تحس مسبوقة، وبالرغم من ذلك لم يكن هناك رد فعل من جانب الحكومة يتناسب مع خطورة الأزمة. وما للجميع أن هناك انقلاباً على وشك الوقوع، وهو ما حدث بالفعل.

ثالثاً ، الانقلاب العسكري ونظام الإنقاذ

وقع الانقلاب العسكري في ٣٠ يونيو ١٩٨٩ ، وثيلة الانقلاب أودع الدكتور الترابي في السجن مع باقي الأعضاء السياسيين الليبيين ، وكان ذلك بتدبير منه أفصح عنه لاحقاً بعد أن وقع الانشقاق داخل الحركة الإسلامية السودانية إلى جناحين أحدهما موافقاً للدكتور الترابي والجناح الآخر ضم معارضيه بقيادة تحالف ثنائي بين الفريق عمر البشير رئيس الجمهورية وعلى عثمان محمد طه النائب الأول للرئيس والذي كان مشغولاً بموقع نائب الدكتور الترابي في تنظيم الحركة الإسلامية لفترة طويلة في السابق.

وتجدر الإشارة إلى أن الفترة الأولى من نظام الإنقاذ كانت قد تحورت حول محاولة النظام الجديد إحداث تغيير اجتماعي وسياسي واسع النطاق داخل السودان ، فسفرت عناحر الجبهة القومية الإسلامية السابقة على أجهزة الأمن ودولاب الدولة ومفاصل الخدمة المدنية والنشاط الاقتصادي ، كما توافق ذلك مع محاولة نظام الإنقاذ لعب دور إقليمي واسع ، ظهرت بوادره في التحرك النشط الذي قاده انجراي بأن أزمة الخليج الثانية (الغزو العراقي للكويت) ، إذ لعب دوراً معارضاً بقوة للتدخل الأجنبي وحاول القضاء بعسنة وبسطة لم يكتب لها النجاح ، الأمر الذي أزعج الدول العربية المحاررة وبخاصة مصر والمنظمة السعودية فسات العلاقات الإقليمية للسودان مع جيرانه وتزايد ذلك مع الإعلان عن المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي الذي أصبح مظلة لكل القوى والحركات لساسمة المعارضة في العالمين العربي والإسلامي.

على المستوى الداخلي تحددت الكثير من رموز وأعضا ، الحركة الإسلامية عن أن الشورى والمؤسسية قد ضمنت داخل الحركة منذ سجي الإنقاذ ، وسطر بعضهم قائلاً: إن الحركة الإسلامية هي أول متحدا الإنقاذ ، وقال آخرون إن الشورى المؤسسية داخل أجهزة الحركة أصبحت غير ملائمة ، ثم صارت تنوراً ، ثم أصبحت استفزازاً دون حاجة إلى تنوير (١٠٠) ، ولكن تلك الأصوات المحتجة قوبلت بالإهمال من جانب العسكريين في النظام بحجة أن ذلك شأن تنضمي لا دخل لهم فيه ، وأيضاً ، وهذا هو الأهم - من جانب الدكتور حسن الترابي الذي أسس هزلاً (ديناميات) التنظيم ، ونهم دعاء لطائفية إسلامية في الوقت الذي تجاوزت فيه الحركة مرحلة التنظيم إلى مرحلة احتواء المجتمع بأسره ، كما تم اتهام هزلاً ، المتذميرين بأن الدافع وراء الاحتجاج هو عدم حصول أدلئك المنفر على مواقع في حكومة الإنقاذ ، إلا أن الكثيرين من أنصار الحركة وبعض قيادتها السابقين أصبحوا يرون أن النموذج الذي قدمته الحركة له يكن بمنزلة المثل والمبادئ التي كانت تنادي بها ، ولا يفدر الطسوحات والأمال التي علقها الكثيرون ، خاصة بعد الأدانات الدولية لسودان بسبب الانتهاكات المتزايدة لحقوق الإنسان بانساع نطاق المعارضة في الداخل وعدم القدرة على السيطرة على الحرب في الجنوب ، كما كان نظام الإنقاذ يأمل في نهاية عهده ، وظهرت العديد من الأراء ، التي تقول بأن ستلام لسلفته عن طريق الانقلاب العسكري كان وراء ، الكثير من الإخفاقات والشكالات التي تعرضت لها الحركة الإسلامية وكذلك سلطة الإنقاذ التي أتت بها هذه الحركة.

وبعد عديد من التطورات بدأ التنوير في العلاقات داخل الحركة الإسلامية يظهر إلى العلن ، بعد أن قدم عشرة من أعضاء ، هيئة الشورى لحزب المؤتمر الوطني الحاكم (الحزب المعبر عن نظام الإنقاذ) بتقديم مذكرة في ديسمبر ١٩٩٨ ، عرفت إعلامياً باسم 'مذكرة تعشيرة' ، يطالبون فيها بتقليص صلاحيات موقع الأمين العام للحزب والذي كان يشغله الدكتور الترابي ، كما طالبو بزيادة سلطات ونيس الجمهورية (عمر البشير) داخل الحزب وكانت حجة الموقعين على المذكرة أنهم يهدفون إلى تفعيل الشورى في جسم تنظيم السياسي ، وتعبئة المؤسسة على حساب النزعة الفردية وتوحيد القيادة ، واستطعموا عن خلال المناجاة التي أهدوها أن جيزوا تعديلاً في اللائحة الداخلية للحزب يجعل من الرئيس عمر البشير رئيساً للدولة ورئيساً للحزب ، في الوقت الذي بقي فيه الدكتور الترابي مفراً للأمانة العامة حزب المؤتمر الوطني ، والتي تأخر بأمر المكتب القيادي الذي يترأسه البشير ، الأمر الذي رأى فيه الكثير من المرافقين أنه مثل انقلاباً حقيقياً بكل المقاييس (١١١) ،

حتى ذلك الوقت كانت الاصابة تامة للحزب هي جهاز التنفيذية الأعلى في التنظيم. مما جعل الأمين العام للحزب هو لرئيس التنفيذية الفعلي للحزب، هكذا كان الأمر في جبهة الشناق الإسلامية، وفي الجبهة القومية الإسلامية. وبهذا التصور كان الدكتور الترابي يحتل منصب الأمين العام للمؤتمر الوطني بعد أن حلت الحركة الإسلامية نفسها، وقررت أن تدب في كيان المؤتمر الوطني حتى يصحح هو الحزب الغالب الذي يحكم السودان ليس بصفته حزب السلطة التي أتت بانقلاب عسكري، بل بمحاولة الاستناد على قاعدة شعبية واسعة فتكته من الفوز في أي انتخابات مقبلة.

والشاهد أن هذا التعديل قد أدى إلى حدوث الانفشق الكبير بين جناحي حركة فسد بعد، فبمقتضىه أصبح الفريق اليسار رئيساً للدولة ورأساً للحزب، وأعد الدكتور الترابي بذلك من قيادة التنظيم لأول مرة منذ عام ١٩٦٥ وبذلك تعرضت المعادلة التي قام عليها نظام الإنقاذ إلى شرح كبير حيث قام النظام على أساس تقامه مسبق يقضي بأن يكون فريق اليسار رئيساً للسلطة التنفيذية على أن يتولى الدكتور الترابي رئاسة لتنظيم السياسي الذي يحرك جهاز التنفيذ، وهو ما فعل الترابي يقوم به في الحركة الإسلامية منذ منتصف الستينيات.

وقد نظرت هذه الأحداث بعد ذلك إلى احتفاظ الدكتور الترابي برئاسة المجلس الوطني (البرلمان) بعد أن فقد موقعه في التنظيم الحزبي، ومن هناك حاول الترابي أن يحدث بعض التعديلات الدستورية واقتاوية التي تحد من سلطة رئيس الجمهورية في تعيين حكام الولايات وأن يجعل هذا الموقع بالانتخاب، في محاولته لإضعاف قدرة الرئيس على التحكم في الولايات بعد إقرار النظام الفدرالي وتقسيم السودان إلى ٢٦ ولاية، إلا أن الجناح المتأوى لفترابي بقيادة طه / البشير، قام بضربة استباقية فأعلن الرئيس البشير حالة الطوارئ وحل البرلمان فيما عرف بقرارات ٤ رمضان، الأمر الذي اعتبره الترابي ومؤيديه قراراً غير دستوري، وحدث استقطاب هائل داخل الحركة والنظام السياسي، فشلت كل محاولات الوساطة في احرازه، وتخضع ذلك في نهاية الأمر عن انشطار حزب المؤتمر الوطني إلى حزبين، حيث أعلن الترابي عن اتخاذ اسم جديد هو المؤتمر الشعبي كمكان حزبين يجمعه وأنصاره. وبعد عديد من التطورات والتراشق الإعلامي والسياسي الحاد، الذي بدأ معه أن السودان قد يتزلق إلى حرب أهلية، قامت سلطة الإنقاذ باعتماد الدكتور الترابي بعد أن وقع حزبه المؤتمر الشعبي اتفاقاً للتعاين مع الحركة الشعبية لتحرير السودان التي يقودها جون فرنق. الأمر الذي اعتبرته الحكومة السودانية يمثل تهديداً مباشراً للأمن القومي للبلاد، وقد بقى الدكتور الترابي في الاعتقال دون محاكمة منذ فبراير ٢٠٠١ حتى إطلاق سراحه في أكتوبر ٢٠٠٣.

رابعاً: شخصيته وزعامته

بعد الترابي من أكثر الشخصيات السودانية إثارة للجدل ما بين مؤيديه ومعارضي، وتظل شخصيته المحورية تسيب تلقاً لألياته بنات القدر الذي تسيبه خصومه، حيث دارت حوله عدد من القصص والأقوال بعضها له أصل في الواقع والبعض الآخر من تسمج خيال خصومه وأتباعه في أن واحد، وذلك تحت وطأة حالته لزعامة فتوهجة، حيث يرتفع أنصاره ومؤيديه إلى مستوى الأسطورة. بينما يرى فيه خصومه شخصاً سخادناً مرواحاً متلوثاً متضخم الذات، ذا طسوح لا يحده حد. ولا يبالي في سبيل تحقيقه بسحق الآخرين، ويتبنى الشئ، ونقيضه طغياً لقتضى الحال. إذ نيس من الضروري أن تكون مواقفه المعلنة متطابقة مع موقفه الحقيقي، فقد تكون أهدافه المضمرة مختلفة كل الاختلاف عما يعلنه للناس.

إن الشيء، المؤكده هو أن الترابي ظل رفقاً لا يستهان به في السودان منذ أن برز على الساحة السياسية في ثورة أكتوبر ١٩٦٤، وبدأ مسيرته التي انتهت إلى ما يشبه رقصة الانفعال بعد قرارات الرابع من رمضان

(ديسمبر ١٩٩٩). وبعد أن قلب عليه تلاميذه وأعدائه عن أحكم الذي ظل متصفاً فيه - عمدة لأب الروحي - لأحد عشر عاماً من عهد نظم الإغاثة، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل زحوا به في السجن في فبراير ٢٠٠١، في ثاني أطول فترة اعتقال يضيئها الرجل حتى أفرج عنه في أكتوبر ٢٠٠٣، حيث كان الاعتقال الأول له في عهد النميري. ورغم أن الترابي لم يكن يستبعد أن يعود إلى السجن ثانية، إلا أنه بالتأكيد لم يخطر له تعلق بل أن يكون سجنه هما عمى أيدي تلاميذه الذين تعهدوا بالرعاية وشفق لهم الصفوف وأبعد الكبار عن طريقهم.

والترابي متحدث بارع قوى المعارضة يتسم حديثه بأسخريته والجادبة في أن واحد يعجب بحديثه السامعين، ويشمى إلى ذلك النوع من لقيادات الجماهيرية التي تسيطر على الجماهير بتخلق منه عمالاً. وتسم شخصيته بالذكاء، الحاد والعتاد والمثابرة حيث لا يعرف الاستسلام. ويعتبره أنصاره مجدداً القرن الحالي وأن سطوع نجمه كان بسبب مؤهلاته الشخصية وجدة أفكاره، وبرون أن مسيرة حياته شكلت مسيرة الحركة الإسلامية في السودان؛ فهو زعيم الحركة غير المنازع وهو رائدها وإلهتها وحدهي ركبتها.

لقد فتح الترابي عجزاته الرزمة والثقافة والقدرة العلمية والاستقلال في الرأي، وهذه صفات تكفل لمن تتمتع بها مكاناً وأتراً بارزين. إلا أنها أكسبته أيضاً خصوصاً كثيرين برون فيه تخصصه الفعّال سريع الغضب بحب التسلف ولا يقبل الرأي المعترض، وأنه يراحماني بفعل كل شيء ليصل إلى هدفه... ولا يتوانى عن دهن من حياته في الرأي وهو ينسجم... وأنه يتفصّل كل شيء حتى خيفة الريح والدمعانة والإصرار على الانتماء. لأن الأمل في شخصيته هو العناد والعناد. وأنه كان يبذل جهداً كبيراً في الاجتماعات لكي يحتفظ بهدونه لأن موقعه كان يتطلب أن يظهر بهذا المظهر (١٩٢١). كما يرى آخرون بأنه بسبب فرديته وقلوب أبيه السريع لا يطنق بالاستمرار أو الصبر معه إلا قلة قليلة من تنسب. وأنه يستلم له، وأنه قد استطاع التأثير في الجماهير إلا أن من كان رأياً أو فكر مستقلاً لا يملك معه إلا الخصوصية. الأمر الذي لم يبق حوله إلا من يصغره كثيراً فيجد نفسه بين لصغار زعيماً ورأياً واحداً لا يقبل له (١٩٢١).

وبما أخذته كثيرين أيضاً على الترابي داخل السودان وخارجه، لجوءه إلى المثابرة والمروحة وتوسعه في استخدام التقنية (١٩٤١) رغم أن السودان بلد له خصوصية متميزة. لا تشبه العرب ولا الأفارقة، ويتمتع بضع من الساحة وروح المجمع الرموي المفتوح، إلا أن الترابي لجأ إلى الكثير من الألاعيب والتدويرات المتناسية حتى خاض نقاشه مع النميري وكرر العسل نفسه حين دبر انقلاب الإنقاذ فأدخل نفسه السجن، ثم صار ألبشير وناسد "تلقى عثمان" بطريقة لم يعتد عليها السود نيون ولم تألفوها. وفي معظم حياته السياسية اعتاد على الكر والفر وكان مسلكه يعكس دائماً أسلوب الرجل السياسي الذي يستخدم الخيلة والمثابرة لبيع أهدافه بأكثر مما يعكس سلوك الرجل العامية إلى فكر يعتمد على منتهج ومثالبات أخلاقية. ولأنك أن زرع الترابي المتكرر إلى ارتداء، لا تقنعاً وتبدليها قد فتح عهده واسعة خصوصاً لهجوه عليه كسا أثر سلبي على أفكاره والمشروع الذي يسعى إليه، حيث حشوره خصوصاً في نهاية المطاف بأنه طالب بحسب وجه وليس صاحب قضية، ولو كان قد نأى بنفسه عن التصادم مع نظام الإنقاذ، وبقي بعيداً عن أشغال اليومى والإداري والسياسي المباشر لأكسب مكانة أرفع وأثراً أبقى، إذ أن تشيئه بالق في مربع التفرد والتحكيم في توجيه الأحداث جعله يواجه أعداداً من الخصوم الذين تلتصقوا على يده، وهم إما حريصون على تصغير حجمه والنيل منه وقتل الهالة التي تحيط به، أو صادقون برون فيه من العيوب ما لا يراه الآخرون، ورأوا أنه قد دله بما يكفي من الإيجابيات والحسنات وأن لكل عهد دولة ورجل.

ويرى الصادق عبد الله عبد الماجد زعيم تنظيم الإخوان المسلمين في السودان، والذي كان له محفلات كثيرة على شخصية الترابي ونهجه منذ زمن طويل، أن نشره في أوار الحركة الإسلامية في السودان وفقاً لحظته هو؛ ولهذا تدرج بها من حركة الإخوان إلى إنشاء لإطار الأوسع وهو "جبهة تفتيح" وبعد انقضاء

إبريل ١٩٨٥ نشأت "الجبهة القومية الإسلامية" التي قام الترابي أيضا بخلقها بعد محو نظام الإنقاذ لكي يقسم المجال لتنظيم "المؤتمر الوطني"، وفي كل هذه المراحل كانت درجة الأصولية الإسلامية تغل وتندفد وهذه كلها مراحل درسيه الترابي بعناية وهدف منها إلى الوصول إلى رئاسة الجمهورية (١١٥).

وقد أكد الكثيرون على هذه النقطة المتعلقة بتضخم الترابي إلى السيطرة والرياسة المطلقة. وفي أحد حواراته الصحفية تناول الدكتور الترابي هذه النقطة بشيء من التفصيل (١١٦). حيث قال: كان الناس يتحدثون لي قديما لأيد أن نريح هذا النظام منذ الأيام الأولى لتسوية الإتحاد الوطني. تأثر الحركة الإسلامية وتأيي أنت إلى رئاسة الجمهورية، فكنت أقول لهم: إنني لا أستطيع أن أقضي معظم وقتي في البروتوكولات، معنى هذا أن معظم وقتي صانع هيا، بإسأذهب سبيا حسيبا في التاريخ، أنا كنت أريد أن أحرص على السعي في التاريخ أو أجد أجرا عند الله سبحانه وتعالى. أريد أن أفرق في أن أعمل مع الناس ومع الفكر ومع المجتمع، وانركوا هذا لأحد يتولى البروتوكولات، والوزارات كذلك غالب هكذا. تخضارة لا يصنعها الوزراء، وأخلاق الشعب لا يصنعها الوزراء.

وقد رأى منتقدي الترابي أن مثل هذا القول يعني أن الترابي يريد أن يمارس كل السلطات بغير التقيد عن المسئيات وأنه أفصح عن مكونات نفسه في لحظة ضعف حين تحدث عن حرصه على ادراج اسمه في التاريخ وفي صنع الحضارة. في صياغة إعلان الشعب، أي أنه لا يكتفي بما هو متعارف عليه من دور ومسئوليات رؤساء الجمهوريات، ون تناوله للموضوع بهذه الطريقة إنما يكشف تضخم ذاته وشخصيته المروعة، حيث بدأ يتحدث عن زهد في الرياسة، إلا أنه لم يلبث أن أوضح حقيقة تطوعته والودعية التي يريد أن يفرضها ليس على الرئيس عمر البشير فحسب وإنما على السودا ن كله، من حضارة وصناعة اسان. سيطرة تتجاوز رئاسة الجمهورية وكل السلطة التنفيذية (١١٧). وفي الساعات نفسه رأى البعض أن تعلي الترابي بالسلطة، كان هو التسيب الأساسي في فشل محاولات التسوية والوساطة معه بعد ان اندلعت الأزمة مع النظام، فأول ما كان يسعه الترابي من الوسطاء كالفرضاوي والإنتاي وعربيات وكلمة حلما. شرع هو ضرورة وجود رئيس واحد وبيعة واحدة، وطاعة تامة للرئيس وهذا هو أول ما يفرضه الترابي، وهكذا تنتهي المفاوضات فور أن تبدأ.

وكان حسن الترابي قد غل في فترة سابقة من حياته تطوعه لاعتلاء أي منصب تنفيذي قائلاً: "كلا كنت في حياتي وزيراً عدة مرات في نظامين والأ ن بلغت اثنين وستين سنة (بلغ ٦٨ عاماً حين أودعه تلامذه في السجن) وفي رأي وفي بلد يشكل الشباب نسبة كبيرة من سكانه ينبغي أن نتاح الفرصة للأحبال الشابة حتى لا تصيح حكراً على الشيوخ. وإذا أمد الله في عمري وأحسن في عملي يمكنني أن أسهم بكتاباتاتي وعشورتي، وقد أكون في قواعد الشورى حتى وإن كان ذلك بصفة رسمية. لكنني لم أقتل أي منصب تنفيذي" ويوضح هذا النص المقارفات في شخصية الترابي، فمن الواضح أن تراه مع نظام الإنقاذ كان من أجل السيطرة على المناصب لتنفيذته، ومن اتواضح أن هذا كان أبعاد ما يكون عن ممارسة الدور الذي رسمه لنفسه في وقت سابق، وهو دور المرشد الفكري، إذ لم يعد مجدداً كما كان، كما تم بعد بحث من وقته ولا من طفنة السعة التي تنظيها شئون الفكر، وأب قواعد الشورى التي قال بأنه سيمتدرك فيها لآذا، ذلك الدور قد ذهبت في خضم لصراع أدراج الرياح.

وربما أدى تمزج الترابي برواياه ومهاراته المتعددة التي اكتساب شخصيته بعض الغرور. فرجع نفسه فوق الجميع، الأمر الذي بدأ يحدث استياء متزايداً لكل نظام الإنقاذ، ورغم أنه تلقى شدة إشارات وحصلت إلى حد التواجها الصريحة من داخل حزبه وجماعته، وبخاصة مذكرة العشرة - إلا أنه استهين بتلك الإشارات، فانتهى به الأمر إلى انقلاب تلاميذه عليه، ويذكر أحمد عبد الرحمن وهو أحد قادة الحركة التي لا تزال الترابي طويلاً أن الحركة الإسلامية توجهت إلى احتزال نفسها في الترابي، بحيث يكون هناك شيخ وحاويين.



وأن هذا كان أملياً ودخلاً وجديداً على الحركة، ولذا كان هناك نوع من الرفض الجماعي له وضرورة كسر التعتقة الثورية والهسة التي كانت واضحة في إدارة الترابي لحزب المؤتمر الوطني الحاكم ويقول في معرض تفسيره لأسباب الانتقائي أن الخلاف لم يكن بين البشير والترابي بقدر شغونه لقطاعات وسعه من شيوخ الحركة وشبابها وأنها ظفروا ببلون التصح للترابي منذ أعوام بدرجة تفصل أحساناً إلى الانتقاء الحاد، والظن إنه أن ينتحى عن مسئولية قيادة الحركة مع مواصلة دوره الفكري والدعوى إلا أنه لم يتقبل ذلك.

وبالرغم من كل ما سبق فإن هناك بعض التحليلات التي ترى أن الترابي ونتيجة تجرباته الطويلة قد رأى أن مآلات تجربة الإنقاذ نتجة إلى الفشل بعد أن تكررت عليه العدايات الاقليسية والديونسية فضلاً عن التجاوزات الكثيرة التي حدثت في الدخل خاصة في عهد الإنقاذ الأول (١٩٨٩-١٩٩٦)، من إغفال في ممارسات غير صحيحة في السودان مثل الاعتقال والتعذيب والظفر من الخدمة المدنية وما حاولت حكومة الإنقاذ القيام به من تغيير شامل في النظامين الاحتصائي والاقتصادي ومجيش للشعب وتجميد في قوات الدفاع الشعبي للقتال في الجنوب. ويعتقد أصحاب هذا الرأي أن الترابي أدرك أن أليات النظام لن تسمح له بالاستمرار وأن مآله هو السقوط ومن ثم ختار أن يتنقل إلى الصف المعارض لإنقاذ اسمه ومكانته في تاريخ السودان. وكذلك معارلة الفضل بين مقولات الحركة الإسلامية والنظام، وأن دواته مع البشير ومجموعته لم يتطور إلى الصدام المسلح نتيجة لذلك، فالترابي حين أس من أيجاب معارضين له على اتباع نهجه والالتزام برأيه، جعل هدفه هو الاغصال والانتقال إلى المعارضة ونيس الاستنثار بالسلطة مئة، فهو يعرف أنه لن يكون مقبولاً من الولايات المتحدة فضلاً عن مصر وعن بلدان الخليج العربي، ومن ثم لم يتجه إلى التصعيد العسكري والصدام المسلح رغم أنه كان يعطي بتأييد قطاعات وسعة في فواعد الحركة وكذلك قوت الدفاع الشعبي وبخاصة فرق الدبابين التي اكتسبت شهرة واسعة نتيجة لأدائها القتالي المؤثر في معارك الجنوب.

وبناء على ما سبق فإنه يمكن القول إن ما حدث من صراع جعل الحركة الإسلامية تنفسه إلى قسمين: الشيخ حسن الترابي الذي هندس كل شيء في بناء الحركة الإسلامية وقد انتقل إلى الصف المعارض بنقد التحرية بعنف ويرى نفسه منها ويستعد بقدر ما يستطيع عن أخطأ الإنقاذ. وكأنه يقوم بعملية تسهيل سياسي لمساهمته لسابقة نسبه، أم القسب الثاني من الحركة فهم الذين استغلوا ركب النظام بالقول إن هذا النظام كان ثمة جهد قاده الحركة الإسلامية، وهو كسب لا يمكن التخلي عنه أو الزهد فيه أو التنكر له أو الانتفاز عليه، وأن ما برز على الإنقاذ من تحالف وطني عريض نقل في حزب المؤتمر الوطني إنما هو كسب للحركة الإسلامية لا يمكن ضعاقه أو تهيمسه. وأن مسيرة الحركة لا ترتبط بالأشخاص قدر ارتباطها بمبادئها وموجهاتها في العمل.

إلا أن الحسار لأزمة بعد اعتقال الترابي والتضييق على حزب المؤتمر الشعبي، طرح مزالماً سهما حول سرعية نظام الإنقاذ، ومزالماً هذا السؤال معلقاً بدون إجابة فالترابي لم يكن مجرد فرد داخل الحركة بل كان عقلها وقلبيها الناض، فهو بقو بالتنظيم والتنظيم والمناظرة والكتابة، وحتى الآن لا يوجد لدى النظام شخصية تقلل قدرات الترابي، وبالتالي أصبح النظام مطالب بترجيبة بديلة ومفتنة وقوية قادرة في ظل الظروف التي تحيط بعملية تسوية الأزمة السودانية ومقارضاها التي تدر في كتيب حيث جد نظام الإنقاذ نفسه كمن يسير في زمال متحركة بحاول فيها - دون نجاح كبير حتى الآن أن يفي بالمتطلبات المفروضة عليه بعد تدويل الأزمة والتدخل الأمريكي المباشر فيها وبين محاولة الاحتفاظ بمصدر شرعيته المستمدة من الخطاب الإسلامي ومقولات المشرع الحضاري وتطبيق الشرعة.

خامساً: أهم أفكار الترابي

تمت دراسة أفكار الترابي في مجال الدعوة وتديره نجد أنه ركز على أربع قضايا رئيسية هي: الإيمان، والتوحيد، والتجديد، والاحتجاج (١٨٨). وتحلل أفكاره التربوي مسألة التأكيد على بساطة الإسلام، وإزالة الاعتدال في تعامله ونظرته التي حصرها ما يعرض له في شئون الإنسان والحياة ولكن، يرى الترابي (١٩٩) أن الإسلام هو رباني لا يحده الزمان والمكان مما يتنظم موزناً بين الدين وبين التدين وبالتالي بين فطنته وهو الإسلام، بين التمسك، وهو الواقع المعاصر، ومحاولة الوصول به تدريجاً نحو كمال المثال، وذلك من خلال الاحتجاج في الواقع، وبمساندة بالمشاكل المعاصرة نحو كمال المثال للاستفادة من الواقع لتسليط الرمز من خصوصاً التاريخي إلى الإحيا، المعاصر.

كما يوزن الترابي بين الدين بمعنى لشرعية التصرف وبين التدين بمعنى التدين والاحتجاج، وبين الدين بمعنى التفكير، وبين الدين بمعنى الحركة، إذ يرى صورياً متعددة للتدين منها أن التدين هو التحقيق أو الوعي للدين في بيئته العينية، ولكنه فإن حركة تدين بذلك إنما تلاحقه قدرته المنطقية حيث يرى أن الهدف في الدين اجتهاداً وعلماً به جهاداً، وهما وجهان من التدين (٢٠٠). وموازاة الترابي واسعة ومتعددة، بمقتضى في هذا الإطار ما بين الزمان وبين المكان، وبين الدين وبين التدين، وبين التيات وبين التغيير، وبين لنفسه وبين لتجديده.

يوزن الترابي ابتداءً في منهجه هذا (٢١١) بين الكل وبين الجزء، وبين الأصل وبين الفرع وبين ضرورة الدين وتقدمه، حيث يرى أن الدين من حيث التحقيق إنما هو كسب بشري ومعنى فتوحته بين مثال التأكيد الأثري وحول الاعتلاء، الواقع متأثراً وأخذاً بظروف الزمان والمكان، حيث يقول: إن الدين من حيث التدين هو كسب حادث، تعبيراً عما هو ثابت وتكسفاً لما هو متغير من معانيه وأشكاله (٢٢٢). كما يوازن بين ثباتية والواقععية بقوله إنه لا يؤمن بالثباتية المطلقة ولا بالواقععية المطلقة. ويهدى نجد أن هذه الموازنات في فكره الترابي تأتي ضمن موازنات معضلة قائمة على مفهوم التوازن لرحي، إذ يرى أن الله أسس الحياة على معنى هذا التوازن وجعل ذلك أمر الدين بين التثبوت والتنظير، ولتجديده (٢٢٣). ويعرفه لتدين بأنه محاولة لعبادة الله سبحانه من خلال لتفاعل مع الحوادث، فقد نشأ منه أن يتفاعل مع الكون، وهذا هو المعنى المنطوق والتسمي (٢٤١). وعنده يرى الترابي (٢٥١) أن التدين بحاجته بالمكان إطاراً لإقامته في الأرض في مسرح الخلافة والتفكير، ومن هنا وجود الدين بحجبه عن الواقع وبالتالي وحيد تحقيقه فنته المعاصرة في الواقع النظري كل شراً كي يتجدد الإيمان، وهو يرى أن الاعتلاء، كمن أساساً في صراعاً هذا تتوازن في وجوده جيباً.

وحين النظر في الإنتاج الفكري للترابي، نلاحظ أنه بدأ بكتاب وحيد في الفترة السابقة على عام ١٩٦٩ هو الاعتلاء عند الدين، حيث مثل هذا الكتاب محاولة للتصدي لأطروحات محرم: محمد طه وعبد الحزب الجمهوري التي كان يقول بسقوط التكليف وأصدر مجموعة من المؤلفات كان من أهمها الرسالة الثالثة واعتبرته حركة إسلامية مجددة ضد الإسلام، وانتهى به الأمر إلى اتهامه بتهمته المردة في آخرات عهد النمري. وفي مرحلة ثالثة إيمان سجنه في عهد قسيري، أصدر الترابي كتابه المعروف الإيمان، الترد في عهد الإنسان (٢٦١). واعتقد في هذا الكتاب على عترة معرفته ما تلقى الكريب حيث كان شائع الآراء والاستبدالات معززة تصورات الكتاب بان الإيمان عبادة الله الواحد الإله بانوه الآخر والجزء، والتصديق بالرسالة وبمعانيها الغيب، ثم تتدرج في هذه الأصول مسار شعاب الاعتقاد، حيث إيمان بالإنسان المشرحة وجهان للدين متلازمان ومتكاملان (٢٧١). وقد نجح الترابي في هذا الكتاب العمل المتأخر حول معنى وحقيقة الإيمان وهل هو مجرد لتصديق أو التصديق والعمل، إذ استصحب أن الإيمان تصديق وعمل وبزبد ونفس، بمعنى تتلمس آثاره في شعب الحياة من تصور وفكر وسياسة واقتصاد وفي حركة بحيث تظهر دلالات

التوحيد والانسجام، والوحدة في كل عمل من أعمال الإنسان باعتبارها محاولات تدين وشهادة للتعبير عن فكرة لتوحيد. يستل أهمية هذا الكتاب في أنه عبر عن محاولة حديثة لوضع أسس فكري مستمدة من تفران لفكرة تكامل المنهج الإسلامي الذي تدور عليه فكرة حركات التجدد والإصلاح الإسلامي المعاصرة.

وفي إطار الربط بين أفكار التراثي وركنه السبسيذ جات در سنة الصغيرة "المرأة بين تعاليم الدين وعقائده المجتمعي"، والتي يعود إليها الأثر الأكبر لما حدث من نحو في الحركة الإسلامية في السودان فبدأت بتعاقب بوضع المرأة، لكن تصحیح بمثابة "سافنتسو" لجمهور النساء (١٩٨٠). كما أثارت ردود فعل على نطاق العالم الإسلامي وترجمت إلى اللغة الإنجليزية. ويتنصص خطاب هذه الرسالة في أن النساء شقائق الرجال لهم مثل الذي عليهن بالغرب، وتجنبت رسالة استخدام المصطلحات ذات لظلال مثل كلمة الاختلاط، مفيدة أن الأصل اشتراك النساء، والرجال في إقامة الحياة الاجتماعية "مجتمع المشاركة"، وبالتالي فلا مكان لأفروحات المفارقة والمفاضلة بين الذكور والإناث طالما كانت المرأة تسعى لإقامة مجتمع لتوحيد، مما أدى لانطلاقه هائلة في العمل النسائي ظهر أثره جلي حينما طغى عنه الإيماء في الحركة الإسلامية في السودان على الذكور، وأصبح الدين الإسلامي سبيل المرأة للتحرر والانتعاش من قيود لتخلف وعهده الانتعاش.

وفي المرحلة التالية للمصالحة الوضعية حظيت محاضرات التراثي بالمناخ والتدوين وظهرت في رسائل تمت ضاعتها وتداولها مثل "المسلم بين اسلفان والوجدان"، التي نتحدث عن سؤال الدين الإسلامي وسؤال منهجه في الإصلاح الذي يربى وجدان المسلم ويغرس المجتمع الناصح والدملة لإصلاحه التي ترمي سنواته مع عقارة تشير إلى قصور القانون وكسالم المسئولية الدينية، كما ظهرت "رسالة المس وقيم الفز" وكذلك كتاباه عن "تجديد أصول الفقه الإسلامي" (١٩٩٠) و "منهجية التشريع الإسلامي" (٢٠٠٠). وفي هذا الكتاب الأهم أبرز التراثي الكثير من معاني ومضامين لتجدد التي يتقدمها، حيث يقول: فالخاجة قائمة اليوم ملحة للاحتشاد، والمجتمع المسلم منفتح لتلقي الفقه الشجود، والمصنفون لذلك يتكثرون. وإن كان أكثرهم مؤثر انتقيد في اجتهاده، مقبول أنه مفكر لا فقه، باحث لا مجتهد أو أنه يرى: أبياً: لا يصغر فتوى وينتشر في اثرات على شذيع لأنه الغرب... أما أن أصول التنفذه والتشريع - ولا أقول أصول الشرع ذاته - قطعة لا يرد فيها الخلاف، فذلك وهم عنه من لم يطلع على كتب الأصول وخلاقياتها، وجمالياتها... أو من له ير كسفه بتقارب "أئمة شيوخه" وتلاميذه ثم يختلفون على قول روايات الحديث... أو على مناهج تفسيره كسفه، أو على معنى الإجماع ومناهج وحججه أو على مشروعية القياس ومعياره أو على المصلحة تعريفها ومذاها، وعبارها، أو على غير ذلك من وجوه بيان الأحكام أو الفواعل الجامعة للأحكام. فعلم الأصول لعديده منسوب إلى بسنة الفقافية التي نشأ فيها، ولذلك ليس بمفهومات المنطق الصوري التقليدي وبأشكاله ومصطلحاته... ولا يمكن أن تغشانا العارة الفكرية الغربية بحرها وشوها وسماحتها دور أن يبدل "تعليمات الفكرية الأساسية التي كُتبت الفقه الأصولي القديم.. فكما سحر سلفنا النفاقة اليومية لشرح الدين وحججه يمكن أن نسخها الثقافة العلبسة الهدية راجين أن تتجنب ذلكها - ضرور المصالح العامة أسسه بالمجتمعات الحضرية الكيفية التي تشتت في المرافق وتلزم بعلاقات صحية وعلمية وسلوكية وكذلك دور لشورى العامة أو السلطان في نظام أحكام التوحيد بالتسول (٢٠١٠).

ويصف التراثي حركة السياسية بأنها أصبحت بعد الاجتهاد "مثلاً مستقلاً بين الحركات الإسلامية في العالم" (٢٢) ويشير في هذا الصدد إلى تطور الوضع الاجتهادي في السودان بقوله: لقد أصبح الاجتهاد حركة كل المجتمع يجتهدون بقدر كسبه للعلم وقراءاتهم للواقع الذي تتلون عليه قبة الدين، فاصبح ما هو قناس وإجماع وما هو مكتوب في الكتب متخلفاً عما (٢٣). ولما يدافع التراثي للتأكيد على الحاجة أماسة اليوم للاجتهاد وعلى الضرورة اللازمة للتأكيد على تلك الجوانب وعلى تطوير الفواعل الأصولية التي تناسبها، فضلاً عما سبق من أن القطاعات الواسعة من لحيدة إنما نشأت جراء التطور المادي وهي نضج

فتأبىا جديدة تماما في طبيعتها لم تنظر إليها الفقه التقليدي. وقد لفت انتباهي أيضا أن علاقات الغناء الاجتماعية وادواتها قد تبدلت الآن تماما بحيث لم تعد صور بعض الأحكام التي كانت تمثل الحق في معيار لمن منذ ألف عام. تحقق مقتضى الزمن اليوم، ولا نواحي المفاسد التي يندبها لأن الإمكانات قد تبدلت أيضا، إضافة لتطور أسباب الحياة التي أدت بديورها لترتيب نتائج مختلفة عند إسناد حكم معين بصورة متأخرة الذكر. وأبني اقتضت معه تحلها تماما. ويلزم التزمي من كالموا سبب في تصور الاحتياط الذي والتفهي يوما ما، يدعوى الخوف على الأمة من الضع، مما أدى إلى ضيق في الفكر الإسلامي وأسفر عن عجز في حل المشاكل اليومية التي تواجه المسلمين.

إلا أن الترابي يدعوى في لوقت ذاته إلى الموازنة بين غايات الفقه وظيفته أو تباينها بصورة. وذلك يربط غايات الأحكام بحركة الواقع وتطور صور التدين وتجدها حسب الضرورة التاريخية وبمسيرة الحياة. من خلال بصيرة متالذ وأحسة تحدد الدين والحياة، والابتعاد عن التضيق النظري والتحكم القطعي والمعموم والمرنة في هذا الاطار، والبرحة نحو الأوضاع الواهية والغضاب المتأدئة، والتكيف حسب وجوده ظهورها ووقائع قطبائها، والنزول على واقعها معصلة تفصيلا والاشهاد عن كونه خطاب دعوة رجلى، ونوموسية كما هدى لوصحة العمل ويهدد لتطبيق الأحكام ٣٤: وملفت الترابي النظر في هذا الصدد إلى التأريخ الإسلامي داعيا إلى الاعتاط والاستفادة من تجربته، والذي يرى أنه كان سجلا لحركة دابته من التدين ما بين التقليد والتجديد، والذي أتيت إليه لا توجد للإسلام بعصر حركة دينية نشطة تحقده من مودة حركة الحياة، فإذا جملت حركة المسلمين عند إسلامهم وتشكلت طبيعة حياتهم بطبيعة غير املاسة، ما إذا كان التجديد والاحتياط معنى ملازما لتحركة، والحركة معنى ملازما للإسلام، فيكون التجديد من أبرز مميزات الإسلام. وعلمه مهو يدعو إلى إبقاء، نائب الاحتياط واسعاً باعتبار الطريق التوحيد لعنت حركة فكرية بسلامة جديدة تزيل العمود الذي ضل على ثقفة الإسلامي حتى الآن. ليلورة فطع معاصر للتدين براعى أسس ومعال تهيئة للحياة الدينية على مر العصور، مؤكداً أنه لا ينبغي للمسلمين اليوم على أن يكون الاحتياط واسعاً وكسراً جداً، بل سجعاً إلى حياة الناس العامة التي أهلت من قبل.

وفي هذا الاطار، يرى البعض (٣٥) أن مضمون قضية التجديد واقفها عند الترابي قد يعجز الكثرين، إذ أن التعميد طرفاً لطرح الترابي يجب أن يند إلى كل جوانب الدين، فهو يدعو امتلا في محاضراته "قضايا فكرية وأصولية" إلى ثورة تجديدية شاملة للفقه الإسلامي، الذي يصغه بالحدود والتقليد واستحضار القديم والأصنام به، وحضر الدين في تقاليد القديمة، وعلى بلا مارية مسرورة تجوز المرزات لفقهيه، كله باعتبار أن التفتيش فيه لن يغني عن ضرورة إيجاد فتاوى جديدة عصرية. وحفظ لتجدد مده الترابي على استنقاته حتى يصل به إلى التجديد في أصول أفقه نفسها، والدعوة إلى بتة منهج أصولي جديد للاحتياط بعد أن مسار من غير الممكن للنهج القديم الاستجابة لبا المجتمع المعاصر. وقد حاله في دعوته لتجديد أصول الفقه علما، معتبرون وقدماو نقدا علنياً لمنهجه، وتجاوز إراء الترابي في قصة أسنة النبوية في كثير من جزئها التصور الأصولي التلخي المعاصر لها، فهو لا يعرف مثلا غير الاحاد كجهد في الأحكام، وفرق بين الملاء وغير الملاء من إمام النبي (ص)، كرسول ومضغ، وبين ما ورد عنه كينس لا يلزمنا في شي، ويطلب إعادة النظر جملة في علوم الحديث، ويدعوى إلى إعادة صياغتها مرة أخرى بعد تنقيح مناهج المرحح والتعديل ومعايير التصحيح والتضعف، ومن ضمن ما يترجمه في هذا الصدد إعادة تعريف مفهوم لصحابة، وعده الاعتراف بقاعدة أساسية عند الحديث نفس على أن كل إمامه عدول، وهو ما أثار عليه نارة السلفيين حتى اعتبره بعضهم من منكري السنة النبوية.

وقسما شعلق بقضية الديمقراطية والشمورى والتي تحتل الحيز الأكبر من اهتمام الترابيين للحركات الإسلامية، فإن الترابي يرى أن الهاكمة المطلقة هي لله سبحانه والسيادة والشرعية التي توكل للأمة بموجب



على الالتزام بالشرعة التي تمندها إلى من يبوب عنها وفق عقد سياسي عبر الشورى والاختيار (٣٦). ومن هنا يقر التزامنا بالشرعية الكاملة للحكومات القادمة عبر الانتخاب وتطبيق الشريعة فقط. في حين يعتبر تلك القادمة عبر الانتخاب ولا تطبيق الشريعة منقوضة لشرعية حتى تطبيقها، باعتبار أن الشريعة هي أصل وبمبدأ المنع والعودة للإسلاميين، وعليه فإن الإخلال بها بعد إخلالاً وإنعاساً لأصل أميل ويترك ركبن من أركان العقد السياسي للمجتمع الإسلامي القديم على نظرية الاستخلاف (٣٧). وبالتالي فهو لا يملك حق التشريع الأول حيث إن المشرع هو الله سبحانه الذي يوكل ذلك من أمن أطر شرعه وحقها بعبادة المستخلفين الذين يبيون عنهم من تنفيذ شرع الله فيهم ويدير شؤونهم وفق ضوابطه ومقاصده.

وفيما يتعلق بالنظام السياسي، يعتبر التزامنا بالتداول السلمي للسلطة وعبر آلية الانتخاب الأساس الوحيد والمصدر الأوح للشرعية السياسية ولوصول للسلطة والحكم، إلا في حالات استثنائية يمكن فيها مؤقتاً الوصول إلى السلطة بغير هذه الآلية فهياً لإعادة الأمور إلى نصابها ووضعها الاعتيادي الطبيعي لاحقاً. وأن المحور، إلى القوة إنما يتم فقط في حال الانتظار إذا اقتضت ظروف المد العفوي لصعود الإسلاميات أن تلجأ إلى مناهج مقاومة جديدة في مصادمة تقتضيها طابع الأندلس التاريخية، وتبررها احكام الشرع والوجوب لدى الظروف (٣٨). وقد توسع التزامنا في شرح هذا الرأي قيمة بعد حين وقع صدامه مع نظام الإنفاذ، وحين مثل بعد أن تم إقصاءه عن الحكم حول دوره في انقلاب الإنفاذ على الديمقراطية ثم تغير خطابه الآن، قال (٣٩): "أنت تعلم أن العرب لا يأذن للديمقراطية أن تلد نظاماً إسلامياً، هذا ما حدث في الجزائر، وقلبو عليها الأرض، والآن في تركيا، فحين عندما يقترح حزب سنا ما إلى الانتل بالضرب تماما . . . وما في السودان ضربنا وطردنا من حكم من قبل بقوة أجنبية، مرة أخرى ضربنا بقوة أجنبية، وهذا عندنا في الدين ونحن لا نعتمد على السلام أصلاً ولكن من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه، فحين الإسلاميين لنا الثورة والذبح في مواجهة العدوان، وكذلك النظريات الغربية كلها تقول: إنه إذا كانت التضحية والباطنة عليك بالقوة، سواء كانت محلية أو دولية فسيجوز لك أن تقوم . . . هذا سمي مقاومة بسمو ثورة إذا أرادوا ذلك، ما كان من الممكن أن تفعل بالطريقة السلمية إلى الحكم، لماذا ضرب المسلمون في الزمان السابق في حروب الصليبية وفي الحروب الاستعمارية، ليس لأنهم اعتدوا على أوروبا، فهي لا تأذن للإسلام أن يقوم، وهي تحمل أحقاداً صليبية واستعمارية ضده . . . هذه هي الفجوة، فسيجد أن شكا من السلطة من دون مظاهرت، ولا مسخرة أجنبية، يدان مباشرة في لتحرر والرجوع إلى الأصول الإسلامية.

الحرية ليست فقط بين المسلمين لكل اتجاه أو الأرو والاختلافات ولكن لغير المسلمين أيضاً، فلم يوجد بلد أعطي مساحة لغير المسلمين مثلنا ولا يوجد بلد يتيح الأديان للأحزاب مثلنا فنعشاً نحن، وبالخصوص البلاد العربية المجاورة لنا، فهي ما فتحت الباب للصحف مثلنا، وهذا كان عسراً على الأحرار العسكريين . . . لقد كان عسراً جداً، لأن مهنتهم ترسبهم على القوة وعلى الضبط وعلى عهد الشورى وعدم الحرية، فهم تقبلوا عليها بعد أن كادت تنجس كل أحوالها، وصاغت الأحزاب . . . والصحف متكررة وتتحدث كيف ب نشاء، وتهاجم من تشاء . . . فنحن لا نتناقض أبداً، ولو كان الغرب يأذن لنا أن نأتي بالديمقراطية فقطعاً لا يجوز لنا أن نأتي إلى حكم بغيره، ولكن الغرب لا يسمح لنا، والآن العرب يشجع فرض حالة الطوارئ، ويشجع إلغاء النظام الاتحادي الفيدرالي بقرر فرد، ويشجع إلغاء هيئة تشريعية بقرار فرد، لا ينصر دستوري، لأنه ليس له أن يحل نك المؤسسة أبداً، كما يشجع على أن يعتقل، أو يحجر على الصحف فلا تنشر شيئاً ما دام الضحية هو الإسلام، ولو كان الضحية من أولادناهم لأناموا الدين، واقعدوا علينا . . . نحن بالرغم من أننا جئنا إلى الحكم بالقوة، فإن شهوة القوة لم نغفر أن تبقى هناك . . . لقد كان من الممكن أن تبقى في السودان إذا تخلصنا معهم وأعطيناهم النفط والذهب وخيرات السودان، فهم لن يبالوا بديكتاتوريات أم ظالمة. وهذه التطورات نحو الحرية من قيمنا نحن، وتمت بارادتنا نحن، أردنا أن نقيمها

وكادت أن تتكامل، ولكن ضغوطهم الخارجية هي التي حالت دون ذلك. هم لا يريدون للشعوب أن تحل برادتها من طريق المحاكم، لأنهم يريدون المحاكم أن تثبت حقّوره تماماً ويحت من فوق الأرض، فيضيق معكف بهم. لا تابتاً على أرض "الإرادة الشعبية" عتياً، حتى تكون دمية في أيديهم حرقونه أنى شا وا فصالحهم... هذه هي استراتيجيةهم".

هوامش

- (١) نقية الشيخ حسن الترابي على الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت في الموقع التالي:
www.turabi.com/html/bady_c.v.html نقلاً عن عبد الحميد عبد الغنى عدى، منهاج التغيير السياسي في فكر الترابي والغنوشي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد بيت الحكمة بجامعة آل البيت، الأردن، ١٩٩٩، ص ٢٦.
- (2) Louis J. Cantori and Arther Lowrie, Islam, Rmoeracy, the State and the west, Summary of Al eecture and Round-table discussson with Hassan Turabi, **Middle east Policy**, Vol.1 No 3, 1992- pp99- 50
- (3) www.Turabi.Com, Op.cit
- (٤) عبد الوهاب أحمد الأندى، الثورة والإصلاح السياسي في السودان، منتدى ابن رشد، لندن، ١٩٩٥، ص ٢١٨.
- (٥) عبد الوهاب أحمد الأندى، مرجع سابق، ص ص ٢١٨، ٢١٩.
- (٦) المرجع نفسه ص ٢٢٠.
- (٧) عبد الوهاب الأندى، ظاهرة الإنشقاق عند الإخوان .. الحالة السودانية، موقع الجزيرة نت على الشبكة الإلكترونية للمعلومات، ٢٠٠٢، /١٢/٤، www.aljazeera.net
- (٨) حسن مكى، الحركة الإسلامية في السودان ١٩٦٩ - ١٩٨٥، الدار السودانية للكتاب، الخرطوم، الطبعة الثانية، ١٩٩٩، ص ١٥٠.
- (٩) المرجع السابق، ص ١٥٥.
- (١٠) د. الطيب زين العابدين، مقالات من الحركة الإسلامية في السودان، الخرطوم، الدار السودانية للكتاب، ٢٠٠٣، ص ص ٥ - ١٤.
- (١١) المرجع السابق
- (١٢) الصادق عبد اله عبد الماجد، حوار مع جريدة البيان الإماراتية، ١٩/٦/٢٠٠٢.
- (١٣) محمد بن حامد الأحصري، «الترابي والحميتى جدل الفكر والسياسة»، المنار الجديد، العدد التاسع على الشبكة الدولية للمعلومات، [www. Almanar.net / Issues q](http://www.Almanar.net/Issues/q)
- (١٤) المرجع السابق نفسه.
- (١٥) الصادق عبد الماجد، حوار مع جريدة البيان الإماراتية، مرجع سبق ذكره.
- (١٦) حوار مع الدكتور حسن الترابي، جريدة الشرق الأوسط اللندنية، ٢٣/٨/٢٠٠٢.
- (١٧) محمد الحسن أحمد، «خلف الظاهر والباطن .. وصحارة الترابي في المواجهة»، الشرق الأوسط، ٢٠٠٠، /٨/٢٩.
- (١٨) مسلم أبو جابر، حسن الترابي رائد الفكر الإسلامي المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم، ١٩٩٥، نقلاً عن عبد الحميد عبد الغنى عدى، منهاج التغيير السياسي في فكر الترابي والغنوشي، مرجع سابق ص ١٢٥.
- (١٩) عبد الحميد عبد الغنى عدى، مرجع سابق، ص ٨-١.

- (٢٠) حسن الترابي، **في الحركة الإسلامية والتحديث**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الخرطوم، ١٩٨٨ الطبعة الأولى، ص ٥.
- (٢١) عبد الحميد عبد الغني عدي، مرجع سابق، ص ١٠٩.
- (٢٢) حسن الترابي **البعد العالمي للحركة الإسلامية: التجربة السودانية**، معهد عبد الله النعيمي (محرراً) أوران في انشد الدني، القاهرة، مكتب ميدولي، ١٩٨٩، ص ٧٧.
- (٢٣) حسن الترابي **في الحركة الإسلامية والتحديث**، مرجع سابق، ص ٤٨.
- (٢٤) المرجع السابق، ص ٤٨.
- (٢٥) عبد الحميد عبد الغني عدي، مرجع سابق، ص ١١٠.
- (٢٦) أنظر كمودج: حسن الترابي **الإيمان وأثره في حياة الإنسان**، الكويت، دار الفهم، ١٩٨٣.
- (٢٧) أنظر حسن مكي، **الحركة الإسلامية في السودان، ١٩٦٩ - ١٩٨٥**، الخرطوم، الدار السودانية للكتب، الطبعة الثانية، ١٩٩٩، ص ١٧٧.
- (٢٨) حسن مكي، المرجع السابق، ص ١٧٧.
- (٢٩) أنظر كمشال: **تجديد الفكر الإسلامي**، جدة، السعودية، طبعة ثالثة، ١٩٨٧.
- (٣٠) حسن الترابي، **منهجية التشريع الإسلامي**، الخرطوم، دار الفكر، د. ت.
- (٣١) المرجع السابق، ص ٩، ١٤، ١٣.
- (٣٢) حسن الترابي، **الحركة الإسلامية في السودان، التطور والكسب والمنهج**، الخرطوم، الطبعة الأولى، د. ت. ١٩٨٩، ص ٣٠٦.
- (٣٣) المرجع السابق - نفس الصفحة.
- (٣٤) المرجع السابق، ص ٢١٩.
- (٣٥) حسام قادم، حسن الترابي: حين عرف الفكر في السياسة، موقع اسلام أون لاين، الشبكة الدولية للمعلومات، ١٢/٦/٢٠٠٣، <http://www.islamonline.net/arabic>
- (٣٦) حسن الترابي، **الشورى والديمقراطية**، الخرطوم، دار الفكر، د. ت. ص ١٧.
- (٣٧) عبد الحميد عبد الغني عدي، مرجع سابق، ص ١٥٥.
- (٣٨) حسن الترابي، **الصحوة الإسلامية: الدولة النظرية في الوطن العربي** في **الصحوة الإسلامية وعلوم الوطن العربي**، تحرير سعد الدين إبراهيم، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٨٨، ص ٣٢٢.
- (٣٩) تور الدين نعويديني، حوار مع حسن الترابي، جود الإنقاذ صرّيت محارب لكل حركة الاصلاح في العرب، الشبكة الدولية للمعلومات، www.islamonline.net/arabic/dowlatayopolitic-june-2008

٢. عبد القادر بن عبد العزيز: قراءته في فكر أحد قادة التيار الجهادي

أولاً: نبذة عن عبد القادر بن عبد العزيز مؤلف كتابي "الجامع" و"العمدة"

عرف المؤلف في أوساط الحركات الجهادية باسم "عبد القادر بن عبد العزيز" وحظي بشيول واحترام كبير بداخلها، حيث تولى تلك الأوساط أن يكانته العلمة لا تضارع خاصة بأنه منقطع لتجريب العلوم الشرعية ويمثل بالنسبة لتلك الأوساط مرجعية علمية كبيرة. وقد ورد اسم المؤلف في القضية رقم ٨/لسنة ١٩٩٨م جنات عسكرية، وكان ترأسه في قرار الإتهام الذي قدمته النيابة العسكرية للمحكمة رقم (١١٢)، وتضمن هذا القرار كافة القيادات والكوادر المرتبطة بتنظيم الجهاد. وحكم في هذه القضية بالإعدام على تسعة من هذه القيادات كان على رأسهم "عبد الظاهري" (١٢)، بينما حكم على المؤلف بالسجن المؤبد. وفي ظل التحاليل أعضاء تنظيم الجهاد لأسما، حركة وغير معروفة فإن أوراق القضية وعن طريق التحريات والاعترافات تضمنت الأسماء الحقيقية. وعن المؤلف قال الأوراق أن اسمه الحقيقي هو "عبد إمام"، وعبر شريف وله أكثر من كنية، منها الدكتور فضل بسد وعبد القادر عبد العزيز، وأنه تولى إمارة التنظيم قبل عام ١٩٩٢، وشارك في أعمال اللجنة الشرعية، وهو هرب بالخارج ١٣٧٠. وبعد ما ذكر عن المؤلف قليل جداً في أوراق القضية بشكل لا يتناسب مع تأثيره وموقعه لو قورن بغيره من القيادات التي تضمنتها أوراق القضية. ويرجع ذلك في تقديرنا لسببين، أولهما اعتماد المؤلف نهج المبرية بشكل كبير لدرجة أنه كان أميراً لتنظيم الجهاد كله قبل عام ١٩٩٢ ولم يكن أغلب أعضاء التنظيم يعرفون ذلك (٤)، وثانيهما: استقالة المؤلف من إمارة التنظيم بعد اكتشاف تنظيم صلاحيات الفتح والقبض على حوالي ألف من أعضائه في ليلة واحدة ومن ثم توقفت مساهمته في توجيه وإدارة التنظيم بعد تولى أمين الظواهري لإمارة وصياغة الأعضاء له.

والمؤيد من سواند عام ١٩٥٠، ويتنسى لمحافظة بني سويف في شمال مسعد مصر والتي

تبعد عن القاهرة نحو مائة كيلومتر، وهو خريج من كلية الطب عام ١٩٧٤، ويختص في الجراحة. وقد كان الشريف منتها في قضية الجهاد الكبرى التي تلت اغتيال الرئيس المصري السابق أنور السادات عام ١٩٨١ والمعروفة بالقضية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨١ حصر أمن دولة عليا. والتي ضمت ٣٠٢ إسلامياً. كان ضمنهم أيضاً أمين الظواهري، وقد حصل الاثنان على نفس احكام بالبراءة مما نسب اليهما من افعال في تلك القضية، وحصر الحكم بحن الشريف غيابياً لأنه كان في ذلك الوقت هارباً بالخارج. وقد غادر الشريف مصر منذ عام ١٩٨١ هرباً من وقوع عملية اغتيال الرئيس السادات وظل في الخارج مستقلاً بين بلدان عديدة كان اثنين آخرها حيث قامت السلطات هناك بالقبض عليه في أكتوبر عام ٢٠٠٩ وتسليمه لمصر في فبراير عام ٢٠٠٤. وقد بدأ الشريف خيرة العمل الاملاسي السري الانقلابي مبكراً. حيث كان عضواً في جدي المجموعات الجهادية الصغيرة التي تشكلت عام ١٩٦٨ تقريباً في ضاحية المعادي بجنوب القاهرة وكانت تضم معه كل من أمين الظواهري ونيسل البرعي وإسماعيل طنطاوي وغيرهم ممن أصبحوا بعد ذلك من القيادات الكبرى والمعروفة لدى التيار الجهادي.

ومطالعة أوران الفصحة الأخيرة المشار إليها. نجد أن ترتب المؤلف في قرار الانتهاء كان (١٩٠١ من إجمالي ٣٠٢ منتها، وأنه كان ضمن مجموعة أمين الظواهري حيث ذكر في التحقيقات أن ضمن مجموعته السيد إمام عبد العزيز الشريف والذي كان يقوم بتشفيف وتجهيز الأعضاء (٥٠). وذكرت الكتابة أن السيد إمام عبد العزيز الشريف، كان يقوم بكتابة الأبحاث لتتحد فكر الجماعة خاصة الموقف من بعض التيارات تفكيرية للإسلامية في الساحة. وتشر الأورق إلى أنه التقى المقدم عبود الزمر في شعبه التي كان هارباً فيها بتغطية الهرم وكان صحبته أمين الظواهري والزائد عصام القري وأنهم تخطوا على أسلوب لإعداد للثورة الشعبية والذي كان يوجهه المقدم عبود الزمر (٦٩).

وحسب شهادة هاني الساعدي بجرعة الحياة، فقد سأل أمين الظواهري كيف أسس جناحه الأولي، فرد بالرف الواحد: أنا الذي كنت أميراً على هذه المجموعة من صفه الدكتور سيد إمام (ساحب كتاب الجامع في طلب العلم: وقال أن المجموعة التي تشكلت في ناحية المعادي نسبت طلبة في الثانوية كانوا يذهبون إلى المسجد معاً كونهم يعرفون بعضهم بعضاً من المدرسة. في تلك الفترة اجتمعوا وكونوا أول خلية لنواة جماعة صغيرة واختاروه الظواهري أميراً للمجموعه فتصغيره التي ضمت الدكتور أمين ونيسل البرعي وإسماعيل طنطاوي والدكتور سيد إمام وغيرهم. وقد ساعدي أن الظواهري قال له أن معظمهم من أبناء هذه المنطقة الراقية، وأن تأسس المجموعة حصر في العام ١٩٦٨ (٧١). وحسب مصادر عديدة فقد أتى المؤلف دراسته للطب في مصر ثم سافر المؤلف إلى باكستان وأفغانستان قبل اغتيال الرئيس السابق أنور السادات في أكتوبر ١٩٨١ وذلك لجهاد ضد الاحتلال السوفيتي للأخيرة. وهو ما جعله يعاكم غيابياً في قضية الجهاد الكبرى المشار إليها.

ثم يقادر السيد إمام عبد العزيز الشريف باكستان التي سافر إليها لجهاد ضد الاحتلال السوفيتي بل ظل مرحولاً بها. ولحق به هناك يدلاً من النصف الثاني لتسائسات عدة من فيادات الجهاد الذين اقتوا أحكام السجن عليهم في مصر وغادروها بعد ذلك وسبق أمين الظواهري وعبد العزيز الجمل واحمد سلامة صرول ومحمد عبدالرحيم الشرقاوي، والذين جمعوا معاً لاختصار أسمر لجماعة الجهاد واستقروا على أن يكون هو الدكتور سيد إمام، وأطلقوا عليه لقب عبدالقادر بن عبدالعزیز. وحسب شهادة الساعدي - ومصادر إسلامية أخرى - فقد احتضر هذا الاسم لتأمر الجديد للجماعة لأن المجموعة لم تكن تزيد أن يعرف الناس اسم الأمير الحقيقي، جزء على ما كان يحصل في الدولة العباسية عندما كانت تناس تباع الشخص على أساس أنه من أهل البيت ولا تعرف من هو، وأيضاً لأن الأمير الجديد نفسه. سيد إمام، كان يحب أن يكون العمل سرياً، ونسيجة لذلك فقد كان المشهور

أنداك هو أن أمير الجماعة هو أمين الظواهري وذهب كثيرون من أعضاء الجماعة لمبايعته ولم يعرفوا أنه ليس الأمير. فقد كانوا يظنون أنه الأمير لأن اسمه كان معروفاً من خلال المحاضرات من خلال حديثه ترسانيل الإعلام. بالإضافة إلى أن الجبل تقدم في الجماعة كان معروف الذكور أمين وليس الدكتور سيد إمام. لأنه كان هرب قبل اعتزال السادات (١٨).

وظل الدكتور سيد إمام يعود لتنظيم الجهاد من باكستان وأفغانستان ومجده أخصاً من هناك وفي عام ١٩٩٣ حدثت هزة كبيرة في التنظيم بسبب انكشاف جناح ضلوع الفتح العسكري الخاص به وقبام السلطات المصرية بالقاء القبض على نحو ألف شخص من أعضاء. أدى ذلك أزمة كبيرة بدخل الجماعة وقد بعض قياداتها تياراً قوياً يدعو إلى تحاسية فساد الجماعة عند حدث وبخاصة أمين الظواهري الذي كان معروفاً للعامة كأمر لها. واحتده الحلاف الداخلي بين أعضاء الجماعة وقياداتها في السودان حيث ذهب إليه معظمهم في ذلك الوقت. فطالب التيار الداعي تحاسية المسئولين بدخل الجماعة بحضور أميره الحقيقي الدكتور سيد إمام من باكستان التي ظل مقبلاً بها ولم يعادها معهم إلى السودان. ولما لم يلقى ذلك المطلب استحباباً من الدكتور إمام، فقد طالب أنصار المنعز باستدائه من إمارة الجماعة واختيار أمير جديد لها أكثر قدرة على إدارة شئونها اليومية من الدكتور إمام الذي كان مهتماً بالعلوم الشرعية ويحوله وترن تلك التشنون للدكتور أمين الظواهري. ومع استفحال الخلاف بدخل الجماعة قرر الدكتور إمام تعديب استقالته من إمارة الجماعة ومن الجماعة نفسها وأبلغ بها قياداتها وأعضاءها في السودان. وهو الأمر الذي انتهى بعد ذلك باختار أمين الظواهري أميراً لها بعد أن خلت لفترة بلا أمير (١٩).

كان فكر السيد إمام عبد العزيز الشريف مقنوع على الإعداد العسكري الجسد وعدم تعجيل المواجهة غير التواضعة مع التقدم. لذا رفض التصريح بحساس النصار الفائل بضرورة تنفيذ عمليات في مصر ضد السلطة السياسية. ومن المثير للذهشة أنه كان من ذهبوا للتعاون مع من لأن تنظيم القاعدة (١٠) وتوظف هذا التعاون لصالح تنظيم الجهاد في معية تفتتات على السلطة في مصر.

للمؤلف عبد القادر عبد العزيز مؤلفات عديدة لكن أهمها الععدة في إعداد العدة. وأسسها واحصها هو الجامع في طلب العلم الشريف. ويعيش المؤلف خارج مصر. ورغم أنه معتمد بوجوب العمل الجماعي لكنه يرى أن الجماعات الإسلامية المعاصرة بها من القصور ما يمنع معه تحقيق التمكين.

ثانياً، كتاب الجامع في طلب العلم الشريف

(أ) مقدمة وملاحظات عامة

مثل كتاب الجامع في طلب العلم الشريف موسوعة ضخمة تزيد على الألف صفحة في مجلس كبيرين. ويمكن القول إن المؤلف مثل كاشوكولا أو فهرست (١١) صاحب للقضايا العلمية والعملية التي مثلت موضوعاً للفتوى والأحكام، والجهد داخل الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي منذ سقوط الخلافة الإسلامية عام ١٩٢٤. وربما يفسر الطبيعة الموسوعية للكتاب عنوانه الجامع (١٢). كما تفسرها بقية عناونه التي طلب العلم الشريف. وتعدد القضايا العلمية الشريفة التي تلد التي تتصل بعلوم الدين وأصوله وقواعده وضوابطه ونتاجه وأنه لا يمكن للمسلم في تصوره أن يغور بالجنة إلا عن طريق تحصيلها، ولو حوّلنا العودة لما يقابل القضايا الجامع في طلب العلم الشريف في كتابات القدماء من العلماء، فلنألفنا إنها القضايا التي كانوا يسمونها بأصول الدين فسيروا لها عمداً

يعتبره فردية. وفضاها أصول لدين (١٣) عندهم هي القضاء العلمية والمجربة التي تحصل بالاستفتاء و تصور و رؤية العالم.

والمؤكد أن المؤلف الذي أطلق على نفسه اسماً لس باسمه الحقيقي بقل جهداً هائلاً في كتابه وجمعه مادة مؤلفه الكسرا (١٤). وحصل المؤلف على عاتقه ما يمكن أن نطلق عليه «عبء الدشوة» و«هداية» (١٥) لذا فقد تأثر بشكل حسد عليه في أن يكون جامعاً هو الخلاصة تصحيحه وربما النهاية التي يجب على المسلم التزامها من أجل أن يكون من العروة الناجية» (١٦). ونحو حالنا نفس الأبعاد النفسية للكاتب فإنا نتلاحظ بوضوح أنه يحمل على عاتقه نزعاً خلاصاً تؤسس قواعد صارمة ومثالية يجب على المسلم التزامها والجماعة للثبات والرباط عليها. إن المؤلف يعتبر «الجامع» في طلب العلم الشرعي» دستوراً لمن يمكن أن نطلق عليه «الإنسان نكامل» أو «الإنسان المثالي» أي ذلك الذي لا يخطئ أبداً.

وإنما يكون احتمال المؤلف لموقع قيادي في حياطة «الجهاد الإسلامي المعاصرة». هو الذي جعله نشأة المثالية والكمال باعتبارها طريفاً للنجاة الفردية ثم طريفاً لإقامة الدولة الإسلامية. إن الكتاب كما يتصور المؤلف هو دستور النطبعة المسلسلة التي تمثل جيلاً خاصاً وصغيراً نتحقق به التغيير في عالم «الإسلامي». لذا يمكن القول إن الجامع في طلب العلم الشريف هو خطاب للعامة وفقه لها، وليس فقهاً أو خطاباً لعامة المسلمين أو صيغوره. ومن ثم يمكن وصفه بأنه فقه الاستئناس أو فقه الضرورة أو فقه الشعور بالمخطر. وليس «لغته أو الأصول التي تتعاطى معها عامة الناس في حياتهم اليومية».

وهذا نكس انقراضه. فالفقه الإسلامي كس أسس له أسسه انكبار (١٧) ثم عن طريق التراكم العليسي الانتهادي في سياق مجتمع إسلامي. فكان فقهاً للجمهور وتعبيراً عنه. وكما نجد المؤلف لأي موسوعة فقهية يمدونها بقضايا العبادات ثم يتدرج إلى قضايا المعاملات ثم قضايا العلاقات الدالية وهكذا. وكان الفقيه صديراً حياً لمجتمعهم. يؤلف ويؤسس وفي القواعد العلمية الصارمة، ولم يكن متصفاً بطروف خارجية قد تدفعه للانتفاذ أو التأويل وفق رؤية معينة تعبر عن تفصيل أو حصة أو ذكر خاص. وبينما نشعر باستخدامه حقيقياً ومنفعة معرفية مع كتاب «الجامع في طلب العلم الشريف» حين يتعد عن الحكم على المجتمعات والأفراد، فربما نجد أن اقتراحه من الحكم على المجتمعات والأفراد والحكم بورت نوعاً من الحسرة والسرد والانتقار المبرر. ذلك لأن المؤلف في الحالة الأولى التي عيبدان ويتعكك فيها بتفصيله وتفصيل تنشأ بينك وبينه علاقة معرفية مفيدة وسنحة، حيث يكون المؤلف له فضل على القارئ يتمثل في تزويده بالعلم والمعرفة وتسيبها وشرحها بأسلوب سهل. فالعلاقة إذن هي علاقة تفاعل وحوار بين طرفين يتفاعلان ويتجاذبان وكل منهما على قدم المساواة نساً يتفعل بالموقف الإيماني أو الأروحية الإسلامية. نساً في الحالة الثانية نشعر أن المؤلف أصبح قاضياً يسعى لجميع الأدلة للحكم على المجتمع أو لفرد لذي مقرأ له أو يريد أن يستفيد منه.

فعلم المؤلف في الحالة الأولى يأخذ بيد الناس إلى الخير والحق والعدل. بينما في الحالة الثانية يصحح العلم أداة للتخويف والتفسير والمجربة. ويتعبير آخر فإن العلم والمعرفة تصبح أداة في يد العالم بينما يصحح المتلقي موضوعاً لتتضح وخكم عليه. وهنا لا تكون العلاقة بين العالم ومجتمعه أو المثلي من علاقة استئناس وثقة. كما في حالة الداعية الهادي، بقدر ما تكون علاقة حسنة وسلطوية يصحح فيها العالم قاضياً والمتلقي محكوماً عليه (١٨).

وفي الواقع فإن مفهوم «الفرقة الناجية» وسيطرته على العقل الإسلامي. خاصة اتجاهات السلفية.

تدفعه لوضع صفات وخصائص هذه الفرقة الناجية بحيث إن من لا تتفق عليه هذه الصفات حرج
 وكأنه خارجاً منها. فالفرقة 'الناجية' والتأسيس العلمي لصورته على المستوى نظري ربما يحصل في
 طبيعته طابعاً استبعادياً قد يتخذ أشكالاً تكفيرية من حيث لا يريد الذين أسوا صفات الفرقة الناجية
 هذه. كذلك، وفي الحقيقة، فإن تعبير أهل السنة والجماعة بشير إلى الصفات التي تحملها الأغلبية
 المسلمة بدون توخيل غلبي في أمور الفرق وحالاتها، إنما عبادة المسلمين قبل ظهور الخلافات الفرقة
 وتوزيعها على الأمة، وهناك آثار تنحدرت عن أن أهل السنة والجماعة - أي ما عليه عامة الجماعة
 المسلمة، أي ما اجتمعت عليه الأمة المسلمة، أي أن أهل السنة لم يكونوا عيسراً عن فرقة، وإنما هم
 الجماعة والشارع الأساسي الذي يمشه جمهور وعامة المسلمين والذي فارضوه، أي فاقوا الجماعة أو
 الشير الأساسي هو الفرقة، ومن تبعوا موضوع الفرق الإسلامية وتفرقتا وتشتتت. يلاحظون بوضوح أن
 أهل السنة والجماعة لم يذهبوا ليؤثروا مخضرات أو كتباً عبر عن عقيدتهم إلا بعد أن قام كل فرقة
 وأثقت لنفسها، لكن أهل السنة اعتبروا عقيدتهم محفوظة بقدمها في نفوس الجماعة - أي عامة
 الناس وجمهورهم 'نظري السيطر'. أي أمثال تلك المرأة التي قد عليها الفخر إرازي، يا لشي كنت
 على مثل عقيدة عجايز نيسابور (١٩٩).

والمناجع لتاريخ القرن الإسلامية، سوف يلاحظ أن كثيراً مما كتب فيها كان رداً على ما اندرته
 الفرق المخارجه على الجساعة أي أهل السنة والجماعة - بينما لم يجرى وبوصحاحه، ولم يكن العامة
 فيمت تصور جزءاً من هذا الحلات الفكرى كما لم تكن ردود علماء أهل السنة أداة في مواجهة الجماعة
 - أي العامة أو التيار الرئيسي والأساسي من جمهور المسلمين بقدر ما كانت دماً عن عقيدته أهل
 السنة وحصانة لها في مواجهته عنوة فكرة خطيرة هي 'أشد خطراً' مما تطلق عليه في التاريخ
 المعاصر بالفرق الفكرى أو الشفاهي (٢٠٠).

ومؤلف 'الجامع في طلب العلم الشريف' يودع كتابه ما يعبره عقيدة أهل السنة والجماعة، ولكن
 في مواجهة الجماعة أي عامة المسلمين الذين يحفظون الإسلام في قلوبهم بالنظر إلى أهمية الأيمان
 البسيط بعيداً عن مساهات الضوضى والاستدلالات التي أيدع فيها الموقف بشكل مشر للائساد. وفي
 المنتهات التي عبرت عن عقيدة أهل السنة والجماعة، جيد احببنا وأضحا لتغليب الجساعة على
 الفرقة، وتغليب وحدة الأمة على فرقتها وتفتتها، ومن هنا كان رددهم لتكثير المعين المسلم بالمتوب،
 وصلاتهم خفف الأثمة المسلمين المخارجن بل وجهادهم معهم وعدم الخروج عليهم. وكان حبهم وتقدبرهم
 للصحابية بشكل وضى لا يفرط فيه ولا يفرط. وكان كثير مما تضمنته كتب العقيدة جزءاً من الرد
 على عقائد الفرق الأخرى المخارجه عن إجماع الأمة وجمهور أهل السنة والجماعة كما أسلفنا (٢١١).

وفي الواقع فإن مؤلف كتاب 'المناجى في طلب العلم الشريف'، احس بعد: ما يمتلكه الكتاب من
 نقل على كاهل الذين يؤمنون بأفكاره لذلك أدخل عامل تقدره أو الاستقاعة ليعمل بتعديل المؤلف
 المخركه خاصة الخروج على الحكام، لكنه عاد واعتبر أن عدم استكمال الفقرة لا يلقى ضرورة بحسب
 أسبابها، وهو من حيث لا يدري اعتبر مسألة الخروج على 'الحكم' قضية فقهية ذات طابع اجتهادى،
 فأهل السنة تحدوا عن الخروج على الحكام، الظالمين لكنهم أدخلوا بعد ذلك عامل الواقع من حيث تقدير
 المصالح والمفساد، ثم انشؤا إلى احماص على عدم 'الخروج بكل حدو إخباره له حدة الأمة ودمعاً للفتنة
 وإراقة الدماء'. لكنه - أي المؤلف - يؤسس موقفه في مواجهة الحكام على أساس أنهم سيبدلون للشرعة
 ومن ثم فإن مواجهتهم عسكرياً وبالغوة هو أمر لا ممان من، فهم ليسوا مسلمين ولكنهم مردودون وهم
 بذلك شر من الكفار الأصليين، وهم في تصوره أحق وأولى بالمواجهة من الكفار الأصليين والمخارجن من
 أهل الكتاب. ولا يزال المؤلف وفياً للأفكار المنفسدة للتيار الجهادى الذي يتحدث عن ان مواجهته

العدو القريب - وهو هنا الحكماء المنبذون للمشرع - أولى وأوجب من مواجهه العدو البعيد - وهو هنا الأمريكان واليهود ومن يتخالف معهم.

لكن واجب مواجهة الحكماء - العدو القريب - يبقى مرهوناً بالقضية أو الاستطاعة التي لا بد من تحصيل أسبابها باعتبار أن "مآلاً يتم لواجب إلا به فهو واجب". ومن ثم فإن المواجهة المسلحة هي الأداة الرئيسية للتغلب عند المؤلف. وهذه المواجهة تفترض السعي في امتلاك أسبابها بما يحقق الدخول في صازلة عضوية ذات طابع عسكري مع الأنظمة لسياسية المدلثة لتغييرها. وهو - أي المؤلف - وإن كان يربط المواجهة بشرط القدرة والاستطاعة، لكنه اعتبر مسألة الوصول إلى حد كمال القدرة أمراً واجباً على المسلم أن يعاود دائماً للوصول إليه، ومن ثم استحصار المسألة للحالة الجهادية إجمالاً وإحكاماً. وهذه الحالة الجهادية هي في مواجهة الحكماء أمثلين للمشرع. أي أن المؤلف يحرض أن يكون المسلم في حالة مواجهة مسلحة دائمة مع نظامه السياسي. خاصة بأنه يعتبر الأنظمة الحاكمة البائدة هي تعبير عن عدوان خطير يفضي ما يعرف في الفقه الإسلامي 'بجهد الدفع'. أي أن مواجهة هذه الأنظمة عسكرية في تصور المؤلف هي فرض عين، وتتسارى مع واجب مجاهد في سقاية لغتدين مجارين بل هي أوجب منه، وهو ما يعني أن يظل الناس متطمين بإثم التفسير الذي لم يظفوا دائماً وأبداً في حالة استنفار عسكري دائم مع تنظيم نسبة (٢٢١). وقد رفض المؤلف أي وسائل أخرى للتعبير بشكل سلمي، واعتبر أن مشاركة بعض الحركات الإسلامية في قضايا التغيير السلمي هي نوع من الشرك والكفر الخرج من أفلة لأن المشاركة في العيانات الانتخابية والسياسة تتضمن الإقرار بسبب من الله في التشريع وهو بحدود العقيدة ويخرج فعلها وليس معتقدها من الملة.

وهنا في الواقع تبدو المشكلة الجوهرية فيما نتصور بشأن ما يطلق عليه نظرية يعرف لدى الحركات الإسلامية، حيث لا تميز هذه النظرية بين ما هو عقدي وما هو حركي واقعي. أو عبارة أخرى: لا تميز بين ما هو ثابت لا يتغير، وبين ما هو متجدد وحادث يتغير. فالعقيدة والمسائل المجمع عليها والكليات الثابتة هي من الثابت الذي لا يتغير، وهذا له نفع في طريقة التعاطي معه تحسب قاعدة أنه "لا اجتهاد مع النص". أما المسائل الحركية الزائفة المتجددة والهادئة فهي من التوازل التي يحتاج لتوع من الاجتهاد الذي يتغير بتغير الظروف والأحوال والنوازل. وعكس هذه المسائل قاعدة تغير الفتوى بتغير الحال والزمان والمكان (٢٢٢). ومسألة التغيير في المجتمعات الإسلامية وكيفية تحقيقها هي من المسائل المتجددة والهادئة والتي لا تنحصر في وسيلة بعينها لا يجوز تجاوزها، كما أنها تدخل فيما نطلق عليه "نظرية القرار السياسي". أي مواجهة موقف (أما) أو أزمة أو مشكلة بقرار سياسي (٢٢٤). يتغير بتغير مدخلات المشكلة وعناصرها. لذا فمسألة الانتخابات، ومجلس الشعب هي قرار لمواجهة موقف قد يتغير وفقاً للجدوى السياسية أو الواقعية، أو بتعبير أكثر دقة "المصالح الشرعية"، والتي تدور بشكل أساسي حول تحصيل المصالح وتغليبها وتقليل المفساد دفعها.

فالذي يحكم قرار دخول الانتخابات هي المصالح والمفاسد أو ما يطلق عليه المؤلف نفسه "السياسة الشرعية" والتي تمثل في جوهرها "ما يكون اقرب إلى الصالح منه للمفساد" حتى لو لم ينزل بذلك وحى أو ينص نص (٢٢٥).

والتمييز بين الثابت والمتغير، وكذلك التمييز بين مناهج التعاطي معها هو ضرورة لفك إشكالية إقدام المتغير في مسائل العقيدة وما ينصل بذلك من إبطال أحكام التكفير والخرج من الملة (٢٢٦).

وبالعودة لما أطلقنا عليه من قبل شعور المؤلف بتحمل "عبء الدعوة والهداية للتغيير" نجد تد

اخطت نفسه خطة جديدة لتكفير من المفاهيم خالف فيها أصحاب العلماء من قبله، وهذه حالة تلتس بها قيادات إسلامية تشعر بوضأة الواقع وتقله، ومن ثم فهي تعبد فرقة الفقه غير ما يمكن أن تطلق عليه "كتشف الحق". وفي الواقع فإن شكري أحمد مصطفي بعد مثالا نموذجيا لذلك، والمؤلف يقرب من أن يكون شبيها له في هذا الأمر. فهو يؤسس لقواعد جديدة في قضايا التكفير خالف فيها أكابر علماء الإسلام. وإن كان شكري جعل من إعادة تعريف الأسماء، مدخلا نظريته حول تكفير المجتمع والناس (٢٧) فإن المؤلف - سعيد نقادر - سعيد العزيم - جعل من العلم مدخلا لإعادة بناء العلم بما في ذلك القضايا العقودية، والفقهية التي انتقد فيها سابقه من علماء أهل السنة والجماعة، وهو فيما يخالف فيه غيره لا يعتبر أن موضوع الخلاف مسألة اجتهادية، كما لا يعتبر أن مخالفة على شيء من الحق، فخلق نسبا مذهب إليه هو، إنه بكتشف الحق من جديد !!

وبعد موضوع التكفير الذي توسع فيه إلى حد أنه ذهب إلى تكفير قطاعات واسعة من المجتمع بأعبائهم مثل الفسادة، والمحامين، والجنش، والشروطية والعاملين بقطاعات الأمن المختلفة، المتشاركين في انتخاب نواب البرلمان... وهكذا حتى تتسع الدائرة لتشمل كل من يعاون الحكام المرتدتين (٢٨). أحد تجليات اكتشافه الحق الذي جهله من سبقه، ويذهب مؤلف إلى أن فعل الكفر أو فعله يكفر بمجرد الفعل والقول دون معرفة هل فعل أو قال جاحدا أو مستحجلا لما قاله أو فعله من فساد الكفر. وحصل المؤلف على مولف العقيدة الطحونية وشارحها ابن أبي العز حبيلا كشافا، كتب انتقد ابن القس في نفسه الكفر التي كفر عملي، باعتقادي، واعتبره الحكمه غير ما أنزل الله وبأنه الفصل من الكفر العملي، بل تنقد ابن نسيه نفسه في بعض المراجع (٢٩) وانتهى المؤلف إلى أن أي تعسر للكفر فيه الألف واللام الكفر فهو يعسر الكفر لا كمرح من اللغة، وأي تعسر للكفر في القرآن الكريم بما هي ذلك كفر النعمة وحدها، هو كفر أكبر مخرج من اللغة، وفي الحديث أو النسبة فالأصل في إيراد الكفر هو كونه مخرجا من اللغة ما لم يأت صارت بصره إلى كونه كفر أصغر لا يخرج من اللغة، واعتبر أن الصحابة أجمعوا بشكل قطعي على كفر اعراب المرتدين الذين سعوا الزكاة أنه أي بكر الصديق رضي الله عنه، كما كفروا أعيان المرتدين الذين قالوا بنبوة مسيئمة، وطلحة الأسيدي. ومن ثم فإن اعراب الذين مذاقهم عن الحكم، المرتدين في العوائم الإسلامي هم أيضا بأعبائهم مرتدون وكفار. وهكذا فإن اعراب جنود الجيش والشروطية والأمن المركزي هم مرتدون وكفار بأعبائهم. لأن حكم أفراد الضائفة لهم نفس حكم رأسها. وهكذا، هنا في الواقع نجد أن المؤلف ينهي إلى نتائج يستند إلى قواعد حاسمة وكلية تعيه إلى الذهن الطريقة التي كانت تنتهجها جماعة التكفير. ويذهب مؤلف إلى عدة استخدام تعبيرات مثل الكفر العملي، أو الكفر الأصغر أو غيرها من التعبيرات التي انتهى إليها علماء السلف لضبط مسألة التكفير (٣٠).

وبصرف النظر عن خطأ المؤلف فيما ذهب إليه من تكفير اعراب الطائفة المشعشعة، وتكفير اعراب المتشاركين أو المدافعين أو حتى المكرهين من معتزهم أحرانا للحكماء، فالواقع أنه سعى إلى استحضار التصور والقواعد والاجتهادات التي تدبر الناس بحكم التكفير، ورغم أن قواعد السلف هي النجدي في مسألة الحكم بالكفر على مسلم، وأن الأصل في المسلمين هو الحكم بإسلامهم. وأن الخطأ في الحكم بالإسلام على كافر خير من الخطأ في الحكم بالكفر على مسلم، لأن تكفير المسلم هو ذنب عظيم وجرم خطير، وثبت قول الرسول (صلى الله عليه وسلم): من قال لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما. ولو حاربا الذهاب إلى المدى الذي توغل فيه المؤلف بالحكم بالتكفير على اعراب قطاعات واسعة من المجتمعات العربية والإسلامية لوجدته لا يختلف كثيرا عن المدى الذي ذهبت إليه جماعة المسلمين. أي أن الاختلاف بين المؤلف الذي ينسب المنهج السلفي وبين شكري مصطفي الذي ينسب مذهب الجوارح هو اختلاف في

الدرجة وليس أخلاقاً في أتباعه (١٣١).

وهنا نجد أن النزوع إلى التسرع في الحكم بالتكفير على الناس لا يمكن فهمه إلا في سياق نفسي يؤسس لعالم مفاسد ومفارق في مواجهة الحكومات، المجتمعات معاً، وبمفهوم المخالفة فإن التسرع في الحكم على الناس بالتكفير يعني أن الجماعة التي تستلهم هذا الفكر تريد أن تقول إنها جماعة المسلمين، وكلما بالغت أي جماعة في منابذتها مجتمعتها وحاولت أن تستقصيه وتحكم عليه بالتكفير، فإنها تؤسس لعزلتها، كما تؤسس لأقسامها وقسطنها.

وفي الواقع فإن الفكر الجهادي في بدايته الأولى كان يهتد أسام بالجوانب العميلة المتصلة بمواجهة الحكام، وكان يفرق في هذا بين حكم القتل ومحاسبة العناد، فالضائفة المستعنة تُقاتل كما يُقاتل الكفار المرتدون حين القدرة عليهم بحرف النظر عن الحكم على أفرادهم بالتكفير، وكانوا يلتمسون بجماعة الزام المُسفة دون الحكم، «وقاعدة كثر النوع وكفر العين» فيقولون مثلاً: «المنظف كافر» والحكم جاهلي، أو يقولون: «علان كافر»، لكنهم لا يكفرونه على الحقيقة كما سيجيء (١٣٢). علماً بأن الفكر الجهادي يهتد بفكرة التكفير بقدر ما كان يؤسس لفكرة القتل والمخروج على الحكام (١٣٣). لكن كتاب «المنظف في طلب العلم الشريف» يأتي ليُمثل قطيعة مع تقاليد الفكر الجهادي فيما يتعلق بهذا القطع، ويثبت لمزيج جديد بين أفكار التكفير والقتل وبين المناهج تسليقة ومناهج المخروج (١٣٤).

٢. كتاب الجامع.. القضايا الإشكالية (٢٥)

عن المؤلف في مقدمة الطبعة الثانية للكتاب حيلة قاسية على جماعة الجهاد المصرية بسبب ما اعتبره عدواناً على الكتاب، فقد قامت الجماعة بوضع الكتاب بعنوان مختلف عن عنوانه الأصلي وهو الهادي إلى سبيل الرشاد في معالم الجهاد والاعتقاد. كما قامت بحذف أكثر من نصف مادة الكتاب والتي تضمنت حصالات انتقادية شهت المؤلف على رموز جهادية وإسلامية وعلمانية معاصرة (١٣٥) وأعلنت الجماعة أن الكتاب في طبعته الجهادية تمت مراجعته من قبل اللجنة التشريعية للجماعة، وهو ما استغنى الكتاب إذ يرى علمه وجهده أكبر من قدرة الجماعة على إحصائه للمراجعة (١٣٦). بيد أن تأثير اللجان هو أن المؤلف ضمن قواعد على أعضاء جماعة الجهاد المصرية، فدعس كل أعضائها بما يعبأهم فتالين وكاديين، وهي نفس القواعد التي طبقها على أتباعه المشتعة عن الشرائع. إذ قال: إن حكم عمالهم جميعاً هو نفس حكم رؤسائهم. ولما كان يرى تكفير تمانين على هذه النظم فقد سحب حكمهم على أعيان الطائفة. ولا تبدد لجملة العائبة التي حملها المؤلف على جماعة الجهاد متعلقة عن سجل علاقة المؤلف بالجماعة وقت أن كان أحد أركانها. فمخزون الغضب الذي بدأ في بيان المؤلف للشيء على العدوان على كتابه هو أكبر من مجرد قنائه جماعة باختصار كتاب وكذبة عنوان مختلف له. وبما تبهر كما لو كان الكلمة المختامة للمؤلف في علاقته بتنظيم الجهاد أو تنظيمات إسلامية أخرى (١٣٨).

٣. الموقف من المشاركة السياسية

بعبارة المؤلف أن الديمقراطية هي حاكمية الجماهير، وإن سيادة العسا والسطوة المطلقة فيها للإنسان الذي يفرضه بالتشريع من دين نله فهي اله جمعة، ودولية معاصرة، وأبى أقول للسليدين بقساحة أن الديمقراطية القومية العثمانية تعارض ما تعتقدونه من دين وعقيدة وإذا استسلمتم لها فكانتكم تركتم كتاب الله وراكم ظهرياً (١٣٩). ويرى المؤلف أن المشاركين في العملية السياسية كلهم كفار، المرشدين، وجهود الناخبين، والقضاء، والمدرسين والمؤيدين... الخ. وإذا كان الشعب صاحب السيادة في الديمقراطية يمارس سطاته بواسطة نوابه في البرلمان، فإن كلا الفريقين واقع في الكفر.

نواب البرلمان ومن ينتخبونهم من الشعب لهذه المناسبات. ولا يفرض المؤلف بين النائب المؤمن بالنظام الديمقراطي والنائب الإسلامي الذي يحاول الاستفادة من أسيات الديمقراطية، فكل من دخل في العملية الانتخابية كافر 'ومن كان من هؤلاء النواب رتبياً بهذه الوصفة البريكة للبرلمانات أو مشاركاً فيها فهذا كفره ظاهر لا شك فيه، أما من يدعى من النواب أنه غير راض عن ذلك وأنه ما دخل إلا للدعوة والإصلاح فهو كافر أيضاً. وقوله هذا ما هو إلا حيلة بخدع بها العوام والجهال ونقمة يذرا بها عن نفسه' (٤٥٠). وينتهي إلى القول: 'ومن أظهر لنا الكفر أظهرنا له 'التكفير' (٤٥١). أما الذين ينتخبونهم من أفراد الشعب فيكفرون أيضاً. لأنه بموجب الديمقراطية التسلسل فان الناخبين في الحقيقة يكوون النواب في ممارسة السيادة البريكة (٤٥١).

ويخص إلى القول: 'الخلاصة يا أخي المسلم أن أعضاء البرلمان أصحاب الحق في التصريح للناس هم في الحقيقة أبواب معسودون من دون الله. والذين ينتخبونهم من الناس إنما يتبصرونهم إرباباً من دون الله وكلنا العريقين يكفر بهذا... فلا يجوز دخول هذه المجالس ولا المشاركة في التجنات اعطاشها وأشار المؤلف إلى ممارسة الجماعة الإسلامية في باكستان للانتخابات التيمسية في حياء المودودي. كما أشار إلى خطأ فتوى ابن باز، وسفر الهوالي في جواز المشاركة في الانتخابات النيابية. يقول 'وسكل أسف تابع الشيخ ابن باز في اجازته المشاركة في البرلمانات البريكة بعض أهل العلم يدعون أنها ضرورة وهذا هو التقليد منحصر المذموم... ومن تابع ابن باز في هذه المسألة الدكتور سفر الهوالي (٤٤٣).

(ب) العذر بالجهل

يلهب المؤلف إلى أن لعذر بالجهل هو من قضايا أصول الفقه وليس قضايا الاستفاد (٤٤٤). ويرى أن أجهل مانع من عقوبة الكافر الأصلي لكنه ليس مانعاً من الحكم بالكفر عليه. والمسلم الذي يرتكب الكفر جهلاً لا يحكم عليه بالكفر ولا يسمى كافر حتى يعلم ويقدم عليه الحجية (٤٤٥). وإقامه الحجية تكون بلغة المخاطب وأن تكون مفصلة صريحة بحيث تكون بلاغاً بما 'يسمعه ويتسكن من فهم معناه الذي يفاه الحجية عليه' (٤٤٦). ويعتبر أن صاحب قباء الحجية هو التسكن من العلم بالحجة. وفي الواقع فان هذا الضابط الذي وضعه المؤلف يعد تسامحاً للقواعد السابقة التي وضعها. التي تتفق مع عامة آراء أهل العلم. فالمؤلف يرى أن المخاطب بالحجة إذا تمكن من الوصول إليها وأنه سمع فان عذره ينقطع ويستغنى عنه مانع الجهل. فالمتسكن من العلم هو إمكان الوصول إليه وليس وصوله حقيقة فليس معنى أن المكلف بإقامة الحجية عليه البلاغ فبين أن يبلغه عنى هذه الصفة لأحاد المكلفين على التعيين حتى تقوم عليهم الحجية وينقطع عذرهم. فهناك فرق بين الواجب على الفاسق بالحجة والواجب على مخاطب به وهو المكلف. فالمكلف بالمخاطب بالحجة ينقطع عذره وتعتبر الحجية قائمة عليه بمجرد تمكنه من طلبها لا بحقيقة بلوغها إليه (٤٤٧). واعلم أن هناك اتفاقاً بين العلماء على أن وسطية قباء الحجية على المكلف هو تمكنه من طلب العلم لا حقيقة بلوغ العلم إليه... لا يختلفون في ذلك (٤٤٨).

ويعتبر غير متسكن من طلب العلم. ومن نشأ ببادية بعيدة. أو حدثت أبعده بالإسلام أو من اسلم في دار الحرب، أو الذي يجهل المسائل الخفية التي يخفى عنهما على كثير من المسلمين لغلبة الظن بشيوع الجهل. محض العلم بها. أما في دار الإسلام فإنه لا عذر فيها بالجهل لغلبة الظن بسبيح مسائل العلم فيها. وفي قضايا معلوم من الدين بالضرورة فإنه لا عذر فيها لغلبة الظن بالعلم بها (٤٤٩). وبالانتقال لتطبيق هذه القواعد على المنسقين للإسلام في معظم بلاد المسلمين المحكومة بقوانين الكفار القوانين الرجعية في هذا الزمان، فإن المكلف يمكنه التعلم بهذه البلاد بالسؤال أو الترجمة من مدينة لأخرى أو من بلد لأخر أو بالسؤال عبر الهاتف أو البريد... والحاصل أن العذر مسير بهذه البلاد يمكن

طلبه والوفوف على الحق منه، فلا يعذر أحد بالجهل في هذه البلاد إلا في مسائل الدين أخفصة التي لا يعلمها إلا الخامسة (١٥٠) من أهل العلم، وعدم عذر المسلمين في البلاد الإسلامية بالجهل سوف يقو إلى اعتبار كل من جهل مسألة من المسائل التي اعتبرها المؤلف كفراً .. كافراً.. ومن ثم المؤلف - في التطبيق - لا يعذر بالجهل، بينما على المستوى النظري يعذر به ويصح العذر بالجهل .. نيس عذراً.

(ج) الكفر والإيمان

يذهب المؤلف إلى أن الكفر الذي يخرج به المسلم من أمته هو القول أو الفعل المكفر بمجرد قوله أو فعله دون شروط الاستحلال أو المجدد، ومن هنا انتقد قول الضحاوي "ولا كفر أحدًا من أهل القبلة بذنب، ما لم يستحلّه" (٢٥١). واعتبر أن الاستحلال ليس شرطاً في التكفير بل مجرد الفعل أو القول المكفر بجرح صاحبه من الله. أما المعاصر غير المكفّر فهو التي لا تكفر صاحبها إلا بالاستحلال. وقال: "وأجمعوا على أن المعاصي المكفرة تكفر صاحبها بمجرد إتيانها سواء كانت فعلاً أو تركاً... دون نظر إلى جحد أو استحلال كإجماعهم على تكفير تارك الصلاة، وإجماع الصحابة حجة قطعيته على الأثرين والآخرين من خلفها فهو مخفي ضال" (١٥٢).

كذلك لا يشترط المذنب المجدد للحكم على المسلم بالكفر. وخطأ الضحاوي أيضاً في قوله ولا يخرج العبد من الإيمان إلا بحدوده ما أدخله فيه، فمجرد الفعل أو القول المكفر عند المؤلف يخرج به العبد من الإيمان دون اشتراط أن يكون كاذب أو واحداً، فمجرد الفعل المكفر، لا المجدد أو الاستحلال هو علة للتكفير. "ككل من أتى بذنب مكفر، من ترك واحداً أو فعل محرماً فهو كافر بمجرد تركه أو فعله، ولا يجوز أن يشترط لتكفيره جحد الواجب الذي تركه أو استحلاله للمحرم الذي فعله، لأن الله تعالى ساء كافراً بشره أو بفعله - ولم يقيد ذلك بجحد أو استحلال، فمن اشترط ذلك فقد استدرك على الله بل هو مكذب بآيات الله الدالة على كفر فاعل هذا الذنب، ومن كذب بآيات الله فقد كفر" (١٥٣). وفي خلاصة ما برأه المؤلف في هذه ما قاله: "من أتى بذنب مكفر من قول أو فعل أو ترك ثبت كفر فاعله فإنه بكفر بذلك دون تقييد بكفره باشتراط المجدد أو الاستحلال" (١٥٤). وروى المؤلف أن اشتراط المجدد أو الاستحلال هو في الذنوب غير المكفرة - أي الكبائر مثل الربا وشرب الخمر، وعقوق الوالدين، وسنولي يوم الزحف (١٥٥). وفي فضة التكفير يذهب المؤلف إلى القول بالبلاد المحكومة بقوانين وضعية - كما هو الحال في شتى بلدان المسلمين اليوم - لها أحكام، خطيرة يجب أن يعلمها كل مسلم ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة. ومن هذه الأحكام:

حكام البلاد كفار كفراً أكبر يخرجهم من ملّة الإسلام.

قضاة البلاد كفار كفراً أكبر وهو ما يحرم العمل بيده، المهنة.

"لا يجوز النحاكم لحاكم هذه البلاد ولا تعمل بها ومن تحاكمه إلى قوانينهم راضياً بها فهو كافر أيضاً."

"أعضاء الهيئات التشريعية بهذه البلاد كالبرلمان ومجلس الأمة ونحوه - كفار كفراً أكبر لأنهم هم الذين يجيزون العمل بهذه القوانين الكافرة."

"الذين ينتخبون أعضاء هذه البرلمانات كفار كفراً أكبر لأنهم بانتخابهم هؤلاء إنما يتخذونهم أرباباً مشرعين من دون الله، ويكفر كل من دعاه إلى هذه الانتخابات أو شجع التام حتى المشاركة فيها" (١٥٦).

"المجنود المقاتلون عن هذه الأديان الكفرة هم كفار كفراً أكبر لأنهم مقاتلون في سبيل الظالمين ومن يدافع عن هذه الأديان الكفرية بالقتال دونها كالجنود - أو يدافع عنها بالقول كعضء الصحابيين والإعلاميين والمشايع فهو كافر."

ورب المؤلف أحكاماً دنيوية على موضوع الكفر والإيمان مثل "بطلان ولاية الكافر، وبطلان صلته، وبطلان صلاة الذي يصلي خلفه، وإسقاط ولايته على قريبته المسلمة في النكاح، وبصيح زواجه فاسداً، وأن استمرار المعشرة هو زنا، وأن عصمة نفسه ترد، وبصيح مهدد الدم". (إيج من الأحكام: ١٤٧).

ووضع المؤلف نصاً جديداً لقاعدة تكفير العين وهي "في أحكام الذب التي تجرى على الظاهر، يحكم بالكفر على شخص (أما) بقول مكفر أو بفعل مكفر. ثبت عليه ثبوتاً شرعياً، إذا توفرت شروط الحكم وانسفت سوانعه في حقه، ويحكم عليه مهزل للحكم. فإن كان مقدوراً عليه في دار الإسلام استنيب وجوباً قبل استيقاف العقوبة منه من دوى السلطان، وإن كان متعمداً بنسوكه أو بذار الحوب حاز لكل أحد قتله وأخذ ماله بغسر استنابة وينظر في هذا إلى المصلحة والمفسدة: ١٥٨).

ثم وضع المؤلف قاعدة عامة في التكفير تقول: "كل كفر ورد بصيغة الاسم المعروف بالألف واللام في الكتاب أو السنة فهو كفر كبير كلفظ 'الكفر' - الكفار - الكافرون والكافرين". وكل كفر ورد في القرآن فهو كفر أكبر سواء ورد بصيغة الاسم أو الفعل أو المصدر (٥٩). وكل كفر ورد في السنة فإن كان معرقاً بالألف ولام فهو أكبر، وإن كان بغير هذه الصيغة فهو أكبر حتى يصره إلى التكفير الأصغر (ص: ٦٠). درس بين ما ذكره المؤلف في قواعد التكفير قوله: "وإن المراد بـ 'دخل الإيمان عدة أشياء' لكنه يخرج منه بئس واحد، وليس شرطاً للكفر انتفاء كل ما معه من شعب الإيمان فقد يكون معه بعض هذه الشعب". وفي الواقع فإننا إذا بدأنا قواعد جديدة للتكفير تكاد تدخل قطاعات واسعة من أمت الشعوب الإسلامية في دائرة الكفر، لذا لم يكن ما ذهبت إليه في المقدمة مبالغة حين أشرت إلى أن منهج المؤلف وقواعده سيران على المتوالي نفسه الذي أسسته جماعة الكفر، وإذا وجد فارق فهو في الدرجة أو المدى أو الدائرة الكفرية وليس فرقاً نوعياً يأتي حال من الأحوال (٦١).

د - أحكام الديار

ذهب المؤلف إلى أن ديار المسلمين اليوم هي ديار كفر نعلية الأحكام، والقوانين الواسعة عليها ولمنه تعلم أن البلاد التي أكثر أهلها من المسلمين ولكن بحكمها حكم مرتدون بأحكام الكفار بالقوانين الوضعية هي اليوم ديار كفر وإن كان أكثر أهلها مسلمين يمارسون شعائر دينهم كإقامة الجمع والجماعات وغيرها في أمان، فهي ديار كفر لأن الغلبة والأحكام فيها للكفار (٦٢). ويصف المؤلف: "وأبسه هنا على أنني كثيراً ما أصعب هذه البلاد في كتاباتي ببلاد المسلمين وذلك بالنظر إلى حال أغلب سكانها، ولا يراذل هذا المصطلح 'دار الإسلام' بل هي ديار كفر وردة، وجهد حكماها الكافرين فرض عين على أهلها 'المسلمين' (٦٣). ويرتب المؤلف أحكاماً على تقسيمه للعنف على أنه دار كفر ودار إسلام مثل كفر منجنس بحسبة بلاد الكفر (٦٤)، واعتبار دخول المسلم إلى دار الكفر بتأثيره الدخول القسري" عقد أمان لا يجوز له أن يخالفها حتى لو كانت تأشيرته مزورة فتنها أهل دار الكفر (بحسبة ٦٥). أما إذا دخل كافر بلاد المسلمين اليوم - والتي هي دار كفر وردة على حد قول المؤلف - فإن حصوله على الفسرة لا يعد أماناً له لصدور الأمان من كافر مرید وهو السلطة الحاكمة المرئدة التي ليس لها ولاية شرعية على المسلمين وأمان الكافر لتكافر غير مؤمن للمسلم (٦٦). أما إذا دخل الكافر بلاد المسلمين بدمية مسلم وثو فاسق فإن ذلك يعد أماناً شرعياً يجب على المسلمين احترامه (٦٧).

هـ - تكفير أعيان الطائفة

ذهب المؤلف إلى أن أعيان وأصناف الضراف المستنعة لهم نفس حكم رؤسائهم وقادتهم، ولما كان اعتبار الحكام في عصر والعامة العربي والإسلامي مرتدين، فإنه احتسب أعيانهم وأتباعهم لهم نفس

حكيمهم، ولكن ليس ذنبا على المجتهد، أو للسبب أو للنوع كمن يقول من فعل كذا فهو كذا، فحكم المؤلف ليس على السبب بتعبيره، ولكنه حكم على الأعيان أي أن كل واحد بعينه مرند كافر، بدون تبيين تحقق الشروط وانتفاء شوائع.. أي أنه في التطبيق العملي أو تحقيق المناط بتعبير الأصوليين - بسف ما ذهب إليه على مستوى التجريدي النظري، أو على مستوى الحكم الجزئي.. فهو اعتبر أنه لتكفير معين ثبت نه الإسلام لابد من تحقيق الشروط وانتفاء الموانع فإذا لم تتحقق الشروط وانتفاء الموانع فإنه لا يحكم بالكفر على معين، وهذه هي قواعد أهل السنة - نكح بالنسبة للطائفة - أحو وأحكام الحاكم بالدولة، ذهب لتكفيرهم على النعيين بحجة أنهم غير مفقود عليهم، أي بسبب استلاكهم السلفية التي تقوم من التنسك منهم أو السيطرة عليها لتطبيق الأحكام الشرعية عليهم.

هنا يضح المؤلف قاعدة محددة، وهي الحكم على أعيان الطائفة المرندة بحكمه ورؤسانهم بالردة والكفر بسبب عدم العمدة عليهم. ولكن لأن أعيان هذه الطائفة بعضون وبعضون ورججون وينصفون، وقد يكون بينهم معاصرون، فإنه قال: نحكم بالكفر على أعيانهم في الظاهر، أي في الدنيا دون القطع بذلك في أحكام الآخرة بسبب عدم التأكد من تحقق الشروط وانتفاء الموانع.. ووصول بالمؤلف الانتطراب وعدم الضبط أن يتعامل بقية المسلمين مع أمثال أعوان هذه الطوائف بما يعلسون عنهم فسكن أن يعامل الواحد منهم بالإسلام وقد يعامله آخر بالكفر... وهكذا. ومن ثم دخل في باب من الفروض لا يخاطبه ولا يخط.

وهو يستند فسد ذهب إليه من ابتناع جديد للقواعد والأحكام وتضييقها إلى إجماع الصحابة القطعي الذي يكفر من يخالفه على تكفير أعيان المرتدين الذين ارتدوا في عهد أبي بكر رضي الله عنه بالذين متعوا الزكاة، وتكفر أعيان من ذهبوا إلى القول بنبو مسيلم الكذاب من بني حنيفة. وهو يقول في هذا الشأن: أجمع الصحابة على كفر أنصار أئمة الردة كأئمة سلسلة المنتسب الكذاب: أنصار طليحة الأسيدي كذاب. فقد عسرو أموالهم وسبوا سبهم وشهدوا على قتلائهم بأنهم في النار. وهذا تكفير منهم لهم على النعيين (١٦٨)، ثم يضيف: والشاهد من هذا قول أبي بكر للمرتدين الثانيين "وكونن فتلاكي في النار"، وموافقة عمر وسائر الصحابة رضي الله عنهم على ذلك، وهذا إجماع منهم على تكفير أنصار أئمة الردة وجنودهم على النعيين، إذ لا خلاف في أن الفتلى أشخاص معنون، كما أنه لا خلاف بين أهل السنة في أنه لا يشهد لعين بالنار إلا المقطوع بكفره (١٦٩). فهنا نقل صحيح وإجماع صريح من الصحابة على تكفير أنصار أئمة الردة وجنودهم على النعيين دون تبيين لتوفر الشروط وانتفاء الموانع في حقه لما كانوا مجتبعين بالشوكة (١٧٠).

واعتبر المؤلف أن إجماع الصحابة في هذه المسألة من الموضح والقررة والصراحة بحيث لا يجوز مخالفتها، أي إنه قضى الدلالة بكفر مخالفه، فلا يجوز لأحد أن مرجح عليه أو أن يقضى بخلافه. وانتهى إلى القول والخلاصة: إن الحكم بكفر أنصار الطوائف المنتسب على النعيين قد ثبت بإجماع الصحابة إجماعاً قطعياً ليس فيه منازع، ومثل هذا الإجماع ككفر مخالفه. فمن خالف في هذا الحكم فقد كفر وأصبح غير سبيل المؤمنين وفارق جماعتهم (١٧١). وفي خلاصه أخرى قال: "فإن خلاصة أن كل من قاتل في سبب الكفر أو نصره بالقول والفعل لأن هذه النصرة قتال حكماً فهو محكوم بكفره على النعيين وهذا حكم أنصار الحكم المرتدين" (١٧٢).

ثم يقول المؤلف: "وحكنا بكفرهم إنما هو على الظاهر ولا نقطع بكفرهم كسنتين على الحقيقة لاحتمال قيام مانع من التكفير في حق بعضهم (١٧٣). وينتهي إلى القول: ومن هذا الباب أنصار الحكم المرتدين، كل واحد منهم كافر حتماً ويمكن أن يكون بعضهم مسلمين حكماً عند من يعلم منهم موانع معتبرة من التكفير (١٧٤). ويختم بقوله: "كل من نصر الحكم مرتدين وأعانهم على محاربة

الإسلام والمسلمين بالرسول أو الفعل فهو كافر في الحكم الظاهر الرد - والمساير في هذا الحكم صرا (٧٤).

ولو أخذنا هذه القضية أو المسألة كنموذج وحالة لاختيار منهج المؤلف لوجدنا أمراً مغزياً من ناحية طريقة الاستدلال وتحقيق المقام في مسائل خضرة يمكن أن نعتمد لا نقول باستقرار الحجتمات الإسلامية ولكن بوجودها ذاته. ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى:

أ - أيضاً الإجماع الفقهي الذي يكفر مخالفة في حكم الصحابة على أساس المرتدس بالكفر. وادعاء الإجماع على مسألة ليس من مناهج العلماء. لإثبات. فقد قال أحمد لم ادعي الإجماع على مسألة: إنما يدرك أنه إجماع لعله مختلف فيه. فادعاء المؤلف إجماع الصحابة القطعي الواضح والصرح الذي لا يمكن صافعه. أو الاختلاف معه بحيث يكون ذلك كفر ومروق من الملة ليس صحيحاً. لأن الإجماع الذي يكفر مخالفه. يكون في مسائل القطعات التي لا تختلف عليها أي مسلمة سواء أكان صحاب أو تابعاً أو حتى مسلم معاصراً. مثل أن الله هو الحق. الرأى. ومثل الإيمان بالرسول والملائكة والنكاح. ومثل أن مخلوقات المفرزة خمس. ومثل أن محمداً خاتم الأنبياء. ومثل اعتقاد كفر من كفره الله سبحانه في القرآن مثل إبليس وقارون وفرعون وهامان. الخ. فتمسك هذه القضايا هي موانع إجماع يكفر مخالفتها. أما الذي يخالف المؤلف في الحكم على أئمة المسلمين من العالمين بالدولة التي لا تحكم بما أنزل الله. فهذا لا يكون كافراً على قواعد المؤلف (٧٦). بل هو مسلم ومسيحيه أولى بالحق والدواب من المؤلف وهو الأهدى سبلاً وأحسن قبلاً. وحتى الاختلاف في الحكم على تارك الصلاة بالكفر ليس موضعاً لإجماع الصحابة. فقد خالف بعضهم لأن مسألة الحكم على نارك الصلاة هي من المسائل الخلافية. وتغضباً لما تناديها الاعتقاد والعمل لا بد منها من رد كل جانب لأصله. فالمتمسكون للمرتدين - على حد قول المؤلف - هل يناسروهم عقاباً بأنهم على حق وأن نصرهم باجته؟ أم أنهم ساجدون بحكم وطائفهم. أمسالمهم في الدولة باعتبارهم موظفين فيها؟ لا بد من هذا التفرقة. لا بد من التمييز بين كفر الاعتقاد وكفر العمل والألساحات الأمور وأساحتنا بلاد - مساهج وطرائق في التفكير هي نفس طريقة الخوارق بلا فرق (٧٧).

ب - المجازفة بالاستدلال على واقع الطائفة المعاصرة - التي يصفها المؤلف بالردة - الحكم عليها وعلى أعيانها قياساً على جمعة المرتدس من قوم مسلمة الكذاب وطسحة الأسيدي في عهد الطوائف المعاصرة بطوائف سابقة وأعضائها نفس حكمها هو مساجزة تنفي وقواعد منهج العنسي (٧٨). فهذا كذب بنسبة النبي أصعباً وكله كانوا على هذا. والمعاصرون متحاكمون إلى مرجعية غير مرجعية الشرعية. تكن الأعيان ليسو. كذلك فكيف يمكن الوصول إلى تكفير أعيان المسلمين العالمين في الدولة التي لا تحكم بما أنزل الله بهذا القياس غير العنسي الذي مغزى فيه نزع عن الأصل.

ج - المجازفة بانتساب العقلي بالنصوم للرسول التي استتجحات خضيرة هي فتاغات لدى المؤلف. مثل الاستدلال بقول أبي بكر قتلنا في الجنة. وقتلنا في النار. على تكفير الأعيان. ليس من المرتدس من قوم طسحة الأسيدي ومسيلمة موضع الواقعة. وإنما لتكفير الأعيان من مسلمين معدوم بأكثر من أربعة عشر قرناً. فالمؤلف قال تقتضى السن في النار هم أعيان. ولما كان أهل السنة لا يشهدون على معين بالنار إلا مقطوع بكفره. فإن هؤلاء الأعيان يكونون كذا (٧٩). ولما كانت الفتاوة المعاصرة لها أنصارها من العالمين في الدولة فإن حكمها نفس الحكم. ومسانداً لهم نفس حكم أعيان المرتدس من قوم مسلمة وطسحة الأسيدي. بمعنى إن لدينا نفس في واقعة وحدة يجري توسطه عبر عملية عقلية فاما بعيدة عن المنهج السلفي. نقود إلى تكفير قطاعات كبيرة من

تكملة
على
الفتاوى
التي
تحتويها
الكتاب

تسلمين. حيث يستعطر المؤلف في رغبته ولا وجهه أن الحكام المعادرس وأخوانهم مردودون .. فالعملية عقلية ذات طابع نفسي مركب.

د - المؤلف يتحزن بهذه الروح الجريئة في الحكم على أعيان ملايين الناس في العالم الإسلامي بالكفر. وهو يتصور أنه بعد العال إلى نصابه المصحح. وهو ما أطلق عليه في المقدمة اكتشاف الحق. فهو اتفقد في تأسيسه لهذه المنقولة إسلاميين جهاديين مثل الجماعة الإسلامية كما انتقد الاخوان المسلمين بقوله: "فإذا علمت أن الرسالة الليبرالية" وكتاب القول الناطق فيمن امتنع عن الشرائع" مرجعان إلى جماعة واحدة أصدرت عليهما من المعالم الشرعية والفكرية للجماعة الإسلامية بمصر. وتلمت ما فيهما من مخالقات شرعية حسنة وحذفت لذلك المخالقات الواردة بكتاب "دعاة لا فضاة" وهو مرجع لجماعة الإخوان المسلمين وأخلفت كذلك مخالقات الألباني في الاعتقاد وشذوه في الفقه والذي تغفل أراؤه مدرسة لها اتباعها تبين لك أي جنة تجنبها بعض الجماعات الإسلامية على أفعالها وعلى غيرها من المسلمين بتشتتها على اعتقادات منحرفة ومذهب فقهية شاذة (١٠٠١). إننا بارأ. موقف نفسي يرى فيه المؤلف انه وحده على الحق ومن دونه من الجماعات باطل وسراب ... لذا لا يمكن اعتبار ما قدمه المؤلف وفق تقديرها إحصاء أو اجتهداً بدفع بالحركة الإسلامية إلى الامام (١٨١).

و - مواضع متفرقة

أنهى المؤلف كدنه الجامع بما أطلق عليه 'موضوعات فقهية متفرقة'. وكأنه فعلاً يريد أن يجعل من "جامع" أساس جلائح العالم الإسلامي وبداية نهوضه. باعتبار أن الجامع هو أمره والهدى. وبعض هذه القضايا ذات طابع فرعي وحزبي مثل أحكام العازف والغنا - وتعبير الرزية - وراي المؤلف في هذه المواضيع التي يخالف فيها معاصره تفاسيلها كالآتي:

١ - السياسة الشرعية: تبدو الأراء التي قدمها المؤلف في حباب السياسة الشرعية متواضعة جداً مقارنة بالانقصاء والنفصيل وجمع الأراء. ونقدتها في الجانب الاعتقادي والفهمي .. ويذكر المؤلف أن العلمانية تركت بصماتها على العالم الإسلامي في مجال السياسة باعتبار الديمقراطية ودمج القوانين البيرية. وإطلاق الحريات الشخصية في المجال الاجتماعي. واعتماد الرما في المجال الاقتصادي. وتم ترجمة حوسع ما تحضنته العلمانية إلى خصوصيات في الضوابط الجديدة المسندة بالمسائر التي هي الهبة معبودة من دون الله بكفر كل من ودعها أو شارك في وضعها. وبكفر كل من تعاكس إليها (١٨٢)

وإعاج المؤلف حديث بعض الإسلاميين عن دستور إسلامي لدولة الإسلامية المأمونة. باعتبار المؤلف أن وضع هذه المسائر بدعه وإن كانت مستمدة من الشريعة (١٨٣) كما انتقد المؤلف من يتحدث من الإسلاميين عن الأحزاب الإسلامية فهو يتبع السنة المبرهنة في نفوس الأمة الواحدة (١٨٤). واعتبر أن الوسائل لها نفس أحكام المقصد. فكل ما متصل بالوسائل الديمقراطية فهو حرام. وهو يحضر وسائل الإصلاح والتغيير في العالم الإسلامي على الدعوة العامة في المساجد والدعوة الفردية (١٨٥). والنصيحة. ولأمر ما تعرف والنهي عن المنكر وقول الحق عند السلطان جناز (١٨٦). واعتبر العلاقة بين الحاكم والرعية هي علاقة طاعة. لذا فالشورى ليست ملزمة. فتصعد الإثراء يجب أن يكون وحداً وهو الإمام أو الأمير (١٨٧). وانتقد الذين أجازوا ولاية الذمي - غير المسلم - لولاية التنفيذ. كما اعتبر أن الأصل في العلاقة بين الدولة الإسلامية والعالم هي علاقة حرب (١٨٨).

٢ - لحكمه بغير ما أنزل: اعتبر المؤلف أن لحكم بغير ما أنزل الله كفر مخرج عن الملة. وأن الذين

يتحاكمون الرد كفاراً، فلما حصل أن من صلى وجاه وأعطى حق التشريع والحكم تغيره أو تحاكم تغير شريعته فقد عبد الله وعبد غيره، وهو بهذا مشرك كافر ليس بمسلم، وهذا هو الشأن في المجتمعات الجاهلية المعاصرة، يضل الناس ويصومون لله وهم مع ذلك يعطون حق التشريع لغير الله وهذا شرع في الألوذية، وديانتهم تفضح ذلك (١٨٩). ويرى المؤلف أن مسائل التشريع والحكم واتحاكم ليست من المسائل الفرعية بل هي صلب التوحيد، وأصل الإيمان، والخلاف بين فعله وتركها ليس مجرد خلاف بين الحلال والحرام وإنما هو خلاف بين الإيمان والكفر وبين الإسلام والجاهلية وبين التوحيد والشرك، وبحسب المؤلف أكثر من سبعة عشر مقدمة أصولية وانقلاباً ١٩٠١، لإثبات أن الذي يحكم بغير ما أنزل الله كافر، ويرى أن الحكم بالفوقين الوضعية بنطوي على ثلاثة مناهضات مكفوة، هي ثرت الحكم بما أنزل الله، واحتراف شرع مخالف لشرع الله، والحكم بغير ما أنزل الله (١٩١). واعتبر المؤلف أن مجرد الحكم بغير ما أنزل الله كفر دين اعتنا المجدد أو الاستحلال، قول بعض الصحابة أنها تكفر الأصغر فعند المؤلف كل من ترك حكم الله في قضية أو نزلت حكمه فيها بغير ما أنزل الله تعدد غير محض فهو كافر كفاً أكبر يخرجه من الله، ويدخل في هذا الحكم دخولاً أولياً جميع الحكمة والقضاة الحاكمين بالفوقين الوضعية، وأحد المؤلف نفسه في الرد على العلماء الذين فرقوا بين من يحكم بغير ما أنزل الله معتقداً أنه خير من حكم الله وبين من يحكم وهو يعتقد أنه مخالف حكم الله وأن حكم الله خير وأولى بالاتباع، رغم أن آية ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ليست فقطه الدلالة على كفر الحاكم، بل هي طيبة الدلالة إلا ما اختلف الصحابة في تأويلها .. فأهل السنة حصيلاً يفرقون بين الاعتقاد والفعل المجرد، فالحاكم المعتقد أن حكمه أفضل من حكم الله غير الحاكم الذي يتبع هواه وشهوته، فالأخير فعلة معصية مثل أن معصية أخرى، هو ذنب غير صكفر كمن يرتي بسوق، لكن الأول فعلة قدح في أمر اعتقادي وهو أن شرعية الله تعسر عن أوهينه (١٩٢).

ورب المؤلف على الحكم بالفوقين الوضعية عدة آثار هي بطلان ولاية الحكم، ووجوب طمعه، تنجهاً هولاء الحكام فرض عين عمى كل مسلم لأنهم عدو كافر حل بين المسلمين وهذا من مواضع وجوب الجهاد العنفي بانفاق أهل العلم (١٩٣). وفي الآثار التي رتبها المؤلف سقوط عقد لزمه وعدة غير المسلمين كقاراً أصليين لا عهد لهم ولا ذمة (١٩٤). وأنه لا يجوز التحاكم إلى المحاكم التي تحكم بالقرائين الوثنية.

٣- أشار المؤلف إلى ما برأه من تغير في سلوك الجماعات الإسلامية ومنها التفرع في الوصوف للتفسير عن طريق المشاركة البرلمانية طناً ما أنها أسرع طرق التغيير، والتخالف مع جهات كافرة من الدوز والأحزاب العلمانية والاجتماع على غير صحيح بحيث تحولت بعض الجماعات إلى أحزاب سياسية تعتمد المحدث والنسج، والتعجل في تأليف الكتب وجميع المناهج بدون أحسن، وتراس الجهال وإمارة الضمير والأحداث، والسير في الدعوة بطرق مقلوب، حيث تبدأ الجماعات بالقتال قبل ترسيخ الإيمان ونشر الدعوة (١٩٥)، وتعجل التمدد المسلح مع الحكومات الكافرة قبل الاستعداد الكافي للتفسير الشامل، والجهل بالفرق بين الإيمان بالواحد والقدرة عليه، انتقد المؤلف سلوك بعض الجماعات الإسلامية، التي حد يكاد يذهب معه في القول بعدم الانتماء للجماعات الراهنة لعدم صلاحيتها (١٩٦).

إننا إذا - حانه غلمه هي أقرب ما تكون للحالة النفسية، ونحن نرى العالم العالم بمنظور الفساد والسوء الذي يبدو محيطاً مورثاً لليأس فإنه يستحوط بقوة ناحية الإفعال في علم الكلال، وتفرعاته الفرقة وتأسيس لعلم كلام جديد وازدانة تعريفات وتفرعات جديدة، إن العالم أو تحتهد هنا ينتقل من عالم الشهادة وعالم الواقع إلى عالم التصوف والكلمات .. وبدلاً من حركته لتغيير الواقع غير العمل فإنه يجد أن حوت الكلام النظري وتفرعاته هو التعويض لبياء عالم عدو ما يكون عالم المرلف

أو الباحث وحده... وعادة ما تكون نسخة أمثال عبد القادر بن عبد العزيز شديدة الحماسة للأخطأ، البيسوية وشديدة المثالية والحميدة، وهو ما يجعلها غير قادرة على التكيف مع واقع الحياة السريعة وحركتها. ومن ثم يتزعج نشاء عالم على مقاسه هو، ولذا فإن كتب الجامع في طب العلة الشريف رغم ما فيه من جهد حبار لكنه تعبير عن الوضع النفسي لتصاحبه، أنه أقرب ما يكون لعالم مثالي أقرب للندن الفاضلة التي لا يحظر البشر فيها أبداً، ومن ثم فهو أقرب حالة لرد أو أفراد لكد ليس تعبيراً عن حالة جماعية وحركة اللهم إلا إذا اتخذته بعض الفرق المهتشة التي لا تتعب عادة أترا أو تأثيراً هي الواقع. ويبدو أن الحالة الجهادية قد تجاوزت الكتاب وما فيه بحث أصبحت بمنها متبوعة أكثر إلى مواجهة ما تطلق عليه الحرب الصليبية الجديدة على العالم الإسلامي والتي تقومها الولايات المتحدة وبريطانيا، ومن ثم فالفكر الجهادي سوف يتوجه أكثر لجهة القواعد الشرعية المضطحة لعلاقة مع العالم غير المسلم، بلن يكون قفه لمروج على الحكا، ولا قضية الحاكسة ولا مسائل الإيمان والكفر هي القضايا الشاغلة للفكر الجهادي بقدر اشتغاله بمسائل الحرب وتكليف علاقة حركة اخهادية بالعالم غير المسلم، والمؤكد أن تحولاً مهما حدث بعد تأسيس الجبهة العامة لقتال اليهود والصليبيين بحيث يدور أمر قتال اليهود والصليبيين هو تركيز اهتمام الحالة الجهادية (١٩٧١).

ثالثاً: كتاب العمدة في أعداد العدة

١. مقدمة

مثل كتاب العمدة في إعداد العدة (١٩٨١) أخطر الكتب إبان المواجهة العاتية المفترحة بين النظام انصوري وحاسة لجهاد في عقد التسعينيات، وكان مجرد وجوده مع بعض الشباب للاطلاع عليه يتخذ كترقية لعضويتهم بالجماعة ولتحكم عليهم من المحاكم العسكرية بأحكام فاسية قد تصل أحيانا إلى الإعدام، وحين يطالع الكتاب لا تشعر بحظره، فهو كتاب شادي، لكن ربما سيعتد حظه أنه كتب خصصاً من أجل توسيع الشباب السريعة بالاعتقادية للمجاهدين في معسكرات التدريب بأفغانستان، والكتاب يمثل مرحلة مختلفة في حياة كاتبه، فهو كتبه إبان مرحلة صعود جهاد الأفغان في نهاية التسعينيات وأوائل التسعينيات حيث تميرته أفغانستان قاعدة لتجميع أئم إسلامي كان يفتد مجاهدين إسلاميين من شتى بقاع الأرض وهم الذين عرفوا بـ الأفغان العرب، وكانت معسكرات التدريب تمثل عالم للمجاهدين الحقيقي الذي ينطلقون منه إلى المواجهة مع الروس، وفي هذه الفترة عرفت معسكرات التدريب معسكرات لاجهات إسلامية من العالم الإسلامي كد من المغرب حتى الصين، فكانت هناك معسكرات تدريب الجماعة لجهاد نصرية، ومعسكرات للجماعة الإسلامية نصرية وغيرهما.. ومن انقطاع به ان المؤلف كتب كتابه وهو لا يزال ينسب لتطبيق جهاد النصري قبل أن يتفصل عنه في عام ١٩٩٣.. وكان المؤلف قد أشار أكثر من مرة في كتابه الجامع لولفه العمدة، وهو ما يعني أنه كتبه قبله.. وناقش المؤلف في كتاب العمدة كثيراً من القضايا التي ناقشها فيما بعد في الجامع لكن المساحة الأكبر في الجامع كانت لتسائل الاستفاد بينما كانت المساحة الأكبر في العمدة لغضابا الجهاد.

وملاحظ على لغة المؤلف في العمدة بساطتها، كما يلاحظ بساطة أسلوبه واعتدال منهجه وقصده في الحديث عن العمل الإسلامي الجماعي على غير عاده في كتابه الجامع، وبينما اشتد كتاب الجامع للحموع والحالة تعلمة على تصادفة في نهواش، فإن العمدة منه إعلان

والمفتحة. وركز المؤلف في كتابه العمدة على الاعتصام والتسوية والعمل الجماعي ورتب لذلك كله قواعد، كما ركز على مفاصلة والخروج على الحكام المرتدين، فلم يكن أمر الجهاد متعلقاً فقط بتقوية الروس المحتلن لافغانستان، وإنما تعلق أيضاً بمقاومة الحكومات المرتدة في العالم العربي والإسلامي. وهو ما غذى دورات العنف في العلاقة بين الحكومات العربية والحركات الإسلامية الجهادية في التسعينات. ويمثل كتاب العمدة الكتاب الأهم في ذلك الشأن، رغم أنه أقل من نصف حجم كتاب الجامع.

٢ - القضايا الأساسية في الكتاب

(أ) يشير المؤلف إلى أن كتابه هو استجابة لطلب بعض المجاهدين كتابة رسالة عن بعض مسائل السياسة الشرعية المتعلقة بعلاقة الأخوة ببعضهم البعض في معسكرات التدريب وفي ساحات الجهاد (٩٩). واحتوى الكتاب كما يقول المؤلف في مقدمة كتابه على عدة قضايا أساسية هي: "وبالنظر إلى المواضيع التي تحدثت فيها فقد جاءت هذه الرسالة مشتملة على مسائل متعلقة بالسياسة الشرعية وهي صلب الرسالة ويبحث في علاقة المسلم - أسيراً كان أو مأموراً - بخوانه في العمل الإسلامي، ومسائل متعلقة بالجهاد وليس بعرض منها استيعاب أحكام الجهاد الفقهية لكن إزديت التنبيه على موقف الجهاد من هذا الدين وهو ما سمته معالم سياسة في الجهاد. ومسائل متعلقة بعنوانات فهم هذا الدين الختلف مستشهد أصول الاعتصام بالكتاب والسنة أو صحيح أهل السنة والجماعة". ومسائل متعلقة بالآداب الإسلامية خاصة ما يتعلق بعلاقة المسلم بأخوانه.

في كتاب الأول تحدث المؤلف عما أسماه "تذكرة في الإخلاص والاحسان" انتهى فيها إلى أن المسلم القاصد للجهاد في سبيل الله، عليه أن يحرص أشد الحرص على ألا يفسد ثواب جهده بأي شيء من الأعمال الظاهرة أو القلبية سواً. وهو في ميدان الجهاد، كما ستقبل من غيره حتى يلقى الله تعالى. وأوضح أن كل نفع دنيوي يحصل للمجاهد في سبيل الله حسماً لا يفسد نفع من آخره عند الله... فاهدوا بذي لا يجر غيره - يقول المؤلف - أن الغزاة إذا ملمو أو غنموا يكون أحرهم أقل من أحر من لم يسله أو سلم ولم يغم، وأن الغنمة هي في تقابله جزء من أحر عزوه فإذا حصلت لهم فقد تعجلوا لتلبي أحرهم المترتب على الغزوة. وتكون هذه الغنمة من جملة الأحر.

(ب) وفي كتاب الثاني وهو حكم التدريب العسكري وأهميته، فإن المؤلف يذهب إلى وجوب الاستعداد للجهاد بأعداد القوة ورباطه الحين وقت سفره (١٠٠). للعجز، فإن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وهو يرى الإعداد نوعين: إيماني بالعلم الشرعي والتذكير، وإعداد مادي بانفذة التدريب عليها وبالتفقه في سبيل الله. وهو يرى أن القوة المطلوبة الإعداد لها هي القوة العسكرية وليس التربية والترقية (١٠١). وهو يرى أن معسكرات التدريب وساحات الجهاد هي أفضل الأماكن لتربية الرجال واكتشاف معادتهم ومواهبهم.

ويرى المؤلف أن التدريب العسكري واجب على كل مسلم مكلف من غير ذري لأعداءه وذلك لأن الجهاد يكاد يكون فرض عين على جميع المسلمين الآن، فمعظم بلدان المسلمين يحكمها ويتسلط عليها الكفار إما مستعمر اجنبي كهم وإما حكومة محسنة كاترة (١٠٢). ويرى المؤلف أن التدريب العسكري واجب على كل مسلم بلغ الخامسة عشرة، وهو واجب على المرأة خصاًة نفسها (١٠٣) ويرى أن أصحاب الأعداء الشرعية يتناولون ثواب المجاهدين إذا انضروا للمسلمين بخلاص النسبة والتفقه في سبيل الله والدعاء، ويحرص المؤمنون وتخصيص المغاربيين، ويرى أن الثقة بالمدل وان كانت أقل من بدل

النفس، لكن بذل النفس لا يتم إلا ببذل مال ويوجب على المسلمين تجهيز كل من يريد فصد صدقات التدريب والجهاد بالمال والسلاح وكفالة أسر المجاهدين (١٠٤).

(ج) وفي مسألة لامارة وشروطها والتي احتواها الباب الثالث من الكتاب يقول المؤلف إن الإمارة واجبة لكل عدده بلغ ثلاثة فصاعداً لتوحيد الكمية، وأن الذي يعين الأمر هو "وأي الأمر المسئول" وله أن يولي عدة أجراء على الترتيب، فيقول: الأمير فلان، فإن مات فلان، وهكذا. فإن لم يوجد ولى الأمر، فلترعية أن تختار أميرها، ولا يسقط غياب الإمام فريضة الجهاد (١٠٥).

وبرى المؤلف إن إمارة معسكر التدريب هي نوع من إمارة الجهاد ولها نفس شروطها. لكن أمر المعسكر ليس له عقد المعاهدات أو توزيع الغنائم أو غيرها، بما دوره له ضابط تنفسي وليس نفويص. وهو يرى عدة حواجز لاستعانة بالمشارك في القتال نفسه، لكن يمكن الاستعانة بخبرته وسلاحه (١٠٦). يرى المؤلف الجهاد مع الأسير العاجز إذا كان مجروراً على نفسه حتى لا تفوته مصلحة التدريب العسكري وهو يرى الصلابة خلفه، أما إذا كان لا يبالى بتضييع المسلمين بلا مصلحة أو بجالي العدو في الباطن، يحون نفسه الجهاد، فهذا لا يخرج معه للجهاد لأن مفسدة الخروج معه أشد من مفسدة العجز. فالخروج معه مفسدة محض لا مصلحة معها كمن يحتشدون الناس ويثيرونهم باسم الإسلام والجهاد في سبيل الله إما لحماية أنظمة حكمهم العنصرية، وإما لمقاومة عدو أجنبي لتنتهي الأمر بإقامة حكم علماني كافٍ (١٠٧). وينتصر المؤلف لضرورة وجود أمراء للجماعات الإسلامية، كما يرى حواجز البيعة للهؤلاء الأمراء، ولا يرى العزلة بل يرى ضرورة القضاء بواجبات الدين في ظل غياب الخلافة لإسلامية (١٠٨) ويرى أن الطائفة المنصورة هم المجاهدون وعلماء العاملون (١٠٩).

ويرى المؤلف أن أعظم واجبات الطائفة المنصورة في هذا الزمان هو جهاد الحكام المرتدين المبدلين لشرع الله الذين يحكمون المسلمين بالقوانين الوضعية الكفرية (١١٠) وبالنسبة لتعدد الجماعات الإسلامية فالمؤلف يذهب إلى أن الواجب على المسلم هو تصفية الجماعة المجاهدة، أما الجماعات غير المجاهدة فلا بأس لمعاونتها بحيث لا تتعد عن الجهاد، وهو يرى حواجز لتعدد الجماعات التي لا تعمل بالجهاد، أما الجماعات التي تعمل بالجهاد فلا يجوز تعددها في البلدة الواحدة. وهو يرى أن الجماعة الأقدم هي الأحق بالانضمام إليها وأن الجماعات الأحدث باطلية، أما تعدد في البلدان المختلفة فلا بأس به. وإن كان الاتحاد هو الأسمى فإن حالت الظروف دون ذلك فليس أقل من التعاريف بين الجماعات الجهادية في البلدان المتعددة في الهجرة وإعداد العدد (١١١). وإن عجزت جماعة عن التغيير في بلدها هاجرت إلى البلدة التي يظن إمكان التغير فيه، وإذا غلبت جماعة على بلد ونصبت إماماً للمسلمين وجب على الكل الهجرة إليه ونصرته وطاقته (١١٢).

(د) وفي الباب الرابع ناقش المؤلف واجبات الأمير، ومنها مسؤوليته العامة عن أتباعه مثل إقامة الصلاة بهم ومنعهم من المعاصي وتفقد مهماتهم وأسلحتهم وسكن إقامتهم ودينهم وغيرها، وهي مهام إدارية في أغلبها تفرضها مسؤولية الأمير وحاجة المجاهدين في معسكر. لكن الشورى كواجب للأمر أخذت من المؤلف مساحة كبيرة في الكتاب وهي من القضاة المهمة. فهو يرى مشاركة الأمير أهل العلم والصلاح فيما أعرض عن الأمور. وموادع الشورى هي الأمور المباحة التي لا نص فيها، واختيار أهل الشورى هو حق للأمير ولا يشترط فمن يستشيرهم الثبات بمعنى أن يكونوا هيئة أو أناة لا يتعداه. ويذهب المؤلف إلى أن الشورى تبسب واجبة على الإمام بل هي مستحبة وأفضل ما قال فيها أنه سنة مؤكدة (١١٣)، وهو لا يرى مشاركة النساء (١١٤). كما لا يرى إزامية الشورى للإمام فهي لاستطلاع الآراء. وله أن يأخذ بها أو يذهبها (١١٥) فمن قال بعد ذلك: إن الشورى ملزمة فاعلم أنه مخالفة للكتاب والسنة واهماج سلفك، ومن قال بوجوبها، فهذا أمر اختلف فيه علماء السلف (١١٦).

وفي سياق حديث المؤلف عن الشورى خرج على شكل مجلس شورى في الدولة الإسلامية تأخذ بأنه يتكون من مجلسين هما مجلس الخبراء ومجلس العرفاء، الأخير يعبر عن الناس حيث يمكنهم التصويت على أعضائه للاختيار، أما الأول فيختار أعضائه لإمامهم لخبرتهم، بالنسبة لمجلس العرفاء فإن الذين يشرك في اختيارهم هم العدل ونيس كل الناس، إذ فالاستفتاءات لا مكان لها في الدولة الإسلامية، ويرجع عملية التصويت الأكثرية أو الأغلبية فمن يختارهم أغلب المصوتين من العدل فهم المرشحون للفوز بتعهد مجلس العرفاء (١١٧٧).

(ها) وتحت عنوان 'قسم معسكر التدريب' يناقش المؤلف ما يسميه 'عهود الطاعات بين المسلمين'. ويقول: 'العهد بين المسلمين على فعل الطاعات جائزة ويدخل فيها قسم معسكر التدريب. وعهود وبعثت المجتمعات العامة للإسلام والجهاد إن رأى القام على العمل ألا يدخل معه أحد في هذا العمل إلا بعد أن يأخذ عليه 'عهود' وتراثيق بالالتزام بأمر معين ما لم تكن معصية تنجز له أن يفعل هذا' (١١٨١). ويكون العهد والميثاق الذي يأخذه الأمير على من يلتحق بمعسكره توكيداً على ما أمر به المشرع ابتداءً من الجهاد والضعف وحفظ الأسرار وأداء الأمانات والنصح للمسلمين والإحسان إليهم (١١٨٩). كما يكون العهد التزاماً منه بما أوجبه على نفسه مما وجبه الشرع ابتداءً. وعليه فالعهد يمكن أن يشمل بين الأمير والأعضاء على أمور واجبة بالشرع ابتداءً كالجهاد وضمعة الأمير وحفظ الأسرار وأداء الأمانات والنصح للمسلمين وأمر لم يجب بالشرع ابتداءً بلمسها الاعتناء بالعهد. مثل اشتراط عمل معين كهدية مغدرة للمعسكر إلا في مدة معلومة أو تحدد مواعيد للتويع والبيغظة والطعام والتدريبات ونحوها'. وشروط العهد هذه هي اللاتعة الداخلية للمعسكر ونظامه، فالمفاعة أن المسلمين عند شروطهم إلا شرفاً أحل حراماً أو حره حلالاً. ومن اشتراط شرط ليس في كتاب الله فهو باطل'. وأما ما سكت عنه ولم ينص عليه فهو سباح (١١٢٠)، ولكن هل تسمى هذه العهود بيعة؟ أجابها المؤلف - لكنه استدرك بقوله 'والظاهر أن المنع أولى دعماً للايهام (١١٦٦) أي إيهام أنها بيعة عامة كبيعة إمام المسلمين وإنما أرى ألا تسمى عهود المجتمعات الآن بالبيعة وأن تقتصر على تسميتها بالعهد حتى لا تلتبس ببيعة الخليفة وحتى يظل هذا الجيل من المسلمين مبركاً أنه ليست في عهده بيعة لإمام المسلمين فسعوا في هذا الشأن (١١٢٢)'.
 ثم أشار المؤلف إلى واحسان أخرى للأمير مثل تأمير أمراء المجموعات واختيار أصلحهم قائمسون اليوم بعيدون عن ممارسة القيادة والعمل الجماعي على أسس شرعية صحيحة وذلك لذهاب دولة الإسلام والعودة عن أداء فريضة الجهاد، فلتكن مبادئ التدريب والجهاد مفتاحه اليوم ساحة لممارسة القيادة والعمل الجماعي عملياً والممارسة تكسب الخبرة وتبين نواحي القصور (١١٢٣)، ويجوز تولية المفضل مع وجود الأفضل لجلب منفعه أو لدفع مفسده، والأبوت الأسمى من بحر من على الإمارة، وعلى الأمير محاسبة عماله، وعليه الرفق بمن سعه وأناة في الأمور كلها. ومن واجباته المحافظة على وحدة الجماعة وأن يقيم كفاءات أتباعه.

إن المؤلف في سياق ما ذكره يتناول ما يمكن أن نطلق عليه 'الولايات إدارية من منظور الإسلام'. لكنه في بنائه لهذه الأوثيات لم يفسح المجال لنفسه في أن يقتحم الجوانب المسكوت عنها، وإنما ظل محصوراً في تنوع التصوص وبعض وقائع السيرة، وهو ما جعل اجتهاده مقتصراً على الاستنباط من التصوص دون إعمال وسائل أخرى مثل القياس أو العرف أو المصالح المرسلة وغيرها من الأدوات. وكما سبق لتوضيح فليس فيصفاً بطلحه المؤلف شبي، خارج لسباق أو المألوف سوى أن اجتهاداته يفرحها لضبط العلاقة بين الأمير والأعضاء، في معسكرات للتدريب الجهادي في أفغانستان.
 (و) ويمضى المؤلف ليستحدث عن واجبات الأسمى في الإعداد الإيماني للجهاد، ويشير بشكل خاص

إلى العلاقة بين حياة العقيدة الجهادية القتالية (١٢٤) والبعد عن الترف والتزام خشونة العيش. وسرد المؤلف "سولا" ثمانية لأهل السنة والجماعة يراها عامسة للنتهج المهادي من الاحرام والزلل، ويضفه جميعاً ما أطلق عليه المؤلف "وجوب الاعتصام بالكتاب والسنة". والأصول الثمانية هي أولاً: أن الشريعة هي من الله الحق الذي ارتضاه خلقه في يوم القيامة، وثانياً: أن الشريعة متكاملة وفيها ما يفي بحاجة الناس في حياتهم ومعادهم ومن ثم فاستواء الاطمئذ الكفرية عن الخرج كالديمقراطية هو فذح في هذا الاصل، كما أن خلط الإسلام بمعيره مثل الاشتراكية الإسلامية أو ديمقراطية الإسلام هو نوع من العبث (١٢٥). وثالثاً: تحريم التقديم بين يدي الله ورسوله، ومن ثم فبأن لا يجوز أن يتفدى العقل على الشرع وهذا ليس محقراً للعقل ولكن وضعه في موضعه الصحيح (١٢٦). ورابعاً: الاقبيد الشاء الكامل للشريعة، وهذا يقتضي عدم تأويل النصوص تأويلاً ماسداً أو الأخذ ببعضها دون البعض الآخر. وخامساً: وجوب التحاكم إلى الله ورسوله عند النزاع والاختلاف، وهذا يعني أن الشريعة حاكمه لا محكمة وأن الاستغناء حول تطبيقها باسم الديمقراطية معناه هتن تطبيق الشريعة بإرادة المحكومين (١٢٧). وسادساً: رد وإبطال ما خالف الشريعة ومعه رد البدع والفتنوى المخالفة للكتاب والسنة والأقوال المرجوحة في المذاهب الفقهية ورد أحكامه الفطاه في البلدان التي يحكم بالقوانين الوضعية (١٢٨). وسابعاً: سد ذرائع الإحداث في الدين وهذا يعني التحذير عن السبع وترنس المجهال، واخص على ترنس العثم، والنهي عن التشدد والغلو في الدين والنهي عن المراء والمجدال والاختلاف. وتاماً: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا يشترط الولاية فيمن بأمر وينهي. قال العلماء: ولا يحض الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأصحاب الولايات بل ذلك جائز لأحد المسلمين (١٢٩). ويرى المؤلف أن الاحتشاه ماض لا ينقطع ولن تخلو الأرض عن قائم لله بحجته... وينتهي المؤلف لسفوف: "ان اتباع منهج هم السنة والجماعة وهو الاعتصام بالكتاب والسنة هو وحده الذي يحفظ هذا الدين على أصوله المستقرة التي كانت عشه جماعة الحق الأوسى وتقرن المفضلة (١٣٠)".

أز: معالم أساسية في الجهاد (١٣١): يشرح المؤلف هذه المعالم، فيقول: إن الله خلق الخلق وأمره بعبادته أمراً شرعياً على السنة رسله فمنهم من أمن ومنهم من كفر، ثم سلط الله الفريقين على بعض. والجهاد هو الوسيلة الشرعية لتحقيق التوحيد ودفع تسلط الكافرين، ودفع الكافرين المسلفين فدرا على المؤمنين بكونهم يدعوهم للإسلام والتبيرة منهم احبب: وأسواناً بعد الدعوة، ثم اعترضهم وهجرتهم ثم جهادهم. ويشير المؤلف إلى أن شريعة الجهاد فرضت في شريعة موسى، وأن الجهاد نوعان: طلب ودفع، والطلب هو طلب العدو وغزوه في داره، أما الدفع فهو قتال العدو البادي بقتال المسلمين. ومن أنكر كون جهاد الضل من الإسلام كالذين يقولون إن الإسلام لا يقاتل إلا للدفاع ورد العدوان فهو مكذب بايات الله (١٣٢)، ويتعين المهاد با التنى الرُحفان وتقابل الضفان. ودا نزل الكفار بيله تعين على اهله فسألهم ودفعهم، وإذا استنفر أمام قوماً لرمهم لتفسر. والتدريب العسكري - حسب المؤلف - واجب على كل مسلم، ولا يكفي أن يتدرب المرء مرء في حياته ثم يدع، بل الواجب أن يواظب على التدريب ليلظ محتفظاً بكفائه القتالية. وقتال الدفع هو أشد أنواع دفع الصائل عن الحرمة والمدين فهو واجب واجباً فالعدو الصائل الذي يفسد الدين والدنيا لا يجب أوجب بعد الإيمان من دفعه، فلا يشترط له ترف بل يدفع بحسب الإسكان (١٣٣). والإمام المسلمة أنه مجاهد ينبغي أن تصاغ سياستها الخارجية والداخلية لتحقيق هذه الواجبات فانسياسة التعليمية والصناعة والتزعة والتجارة والإسكان كل هذا ينبغي أن يخطط ويسخر لخدمة الجهاد (١٣٤). ولا يمنع المسلمين من الجهاد إلا تعجز وبحب الإعداد حسد، كما دامت بالمسلمين قوة وكانوا أقوى من عدوهم فلا سلم ولا هدنة ولا منع بل القتال حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله، فالاحل في العلاقة بين مسلمين والكافرين هو القتال وأن الاستثناء هو السلم في صورة هدنة أو صلح ولا يلجا لهذا الاستثناء إلا لضرورة من

عجز ونحوه، ولا يجوز الهدنة مطلقاً من غير تغيير مدة لأنه يقضي إلى ترك الجهاد بالكافة (١٣٥). والمسلمون أمة واحدة والمسلم آخر المسلم وإن تباعدت الديار، وتكف حق النصرة، فالنصرة حق المسلم على أخيه وإن تباعدت ديارهما، فيجب على كل مسلم نصرة إخوانه المجاهدين وإن تباعدت الديار بحسب استطاعته ولا يخذله أمام عدوه ولا يسلبه له، وروابط الوطنية والعروسة روابط أساسية للرابطة الإيمانية. بالمقصود مما سبق يقول المؤلف: 'إن يعزم المسلم أن الموالاة والنصرة، المسلم كل هذا شغلان بالرابطة الإيمانية فقط ولا اعتبار لأي رابطة أخرى من روابط الجاهلية (١٣٦)'.
 ١٣٦

ويجب حسب المؤلف البعد - بقتال العدو الأقرب، وقتال المردن المنتمين صفه على قتال الكفار الأصليين، واستيطان إذا كفر وكان ممنوعاً وحب قتاله وكان قتاله فرض عين وبده، عمر غيره، وجهاد الحكام المرتدين فريض عين على كل مسلم وحب إنعاده هذه القضية بين عموم المسلمين حتى تصح قضيه للعامة لا للخاصة. وهو - أي جهادهم - مقدم على قتال غيرهم من الكفار الأصليين (١٣٧). لأن العداوة بين المؤمن والكافر متعلقة بوقف الكفر الذي هو سائر الحكم وليست متعلقة بالأرضي من غير أهل انبلاء أو الوطني وهو من البلد نفسه (١٣٨). فالذي يقول بالتفريق بين الكافر الأجنبي والوطني في الأحكام هو كمن يفرض بين الحرس المستورده والمحلي ولا يشترط لقتالهم غير الدار، أي يكون لمن يقتلونهم دار مستقيمة - وللسر - وجهه أن يجاهدوا إذا أمكنته الفرصة أما الواجب فهو قتالهم في حماه (١٣٩). كما لا يشترط لمس الظراف الكافرة عن غيرهم. فلا يمتنعون على أن الكفار لو تترسوا مسلمين وحرف على المسلمين إذ لم يقتلوا فإنه يجوز أن ترسبهم وتغصب الكفار ولو لم تخف على المسلمين جاز يرضي أولئك المسلمين (١٤٠). وبعض المؤلفين قالوا: 'تفريق الخلاص من كفر الحكام هو الخروج عليهم بالسلاح وهذا واجب إجماعاً عند القدرة وليس طريق الخلاص مجرد الترسية (١٤١). ولا يشترط المؤلف أن تكون الجساعة القائمة على الحكام المرتدين على المستوى السريبي المرضي، فإذا اكتملت طائفة القوة المادية ولم تكن على المستوى التربوي المرضي فأولوا شرعاً الجهاد معها (١٤٢). ويجوز قتل الكافر المحارب، أو لأهل في الأعداء العسكرية السرية والحرب حده. الاستشهاد هو جزء من سياسة الردع لكن الاستشهاد ليس مقصوداً لذاته، بل الظهور الدين هو المقصود. فالتصديق الأصلي من لجهاد هو إظهار الدين لا مجرد الاستشهاد والعرض هو كبح حجاج الظهور عند بعض المسلمين ووجه للمزلة الوسطى وهي الشهادة بين الظهور والجن (١٤٣). ثم أهدى المؤلف كتابه بحكم طلب العلم لتسجاده فاعتبر أن عليه اجبة عينياً عدم اشتراك فيه مع بقية المسلمين، ثم ما ينصل بأحكام الجهاد الخاصة. لكن طلب العلم ليس شرطاً للجهاد. فقد جاهد الجاهل، كما أن المجاهد ليس شرطاً له أن يستكمل التربية الإيمانية قبل أن يجاهد، إذ إن الجهاد نفسه جزء من عملية التربية لإيمانية فالجهاد لا يوجب من أجل الإعداد الإيماني (١٤٤). وأما المؤلف من أسماء الواجبات أعضاء، المعسكر في حق الله وحق الأبرار وحق بعضهم (١٤٥).
 ١٤٥

٣. ملاحظات على الكتاب

كتاب العدة في إعداد تعدد بعد في تقديرنا تأسيساً لقواعد إدارة الجهاد. ورغم أن المؤلف اعتمد النص بشكل أساسي لاستنباط قواعد الإدارة، لكنه اعتمد شكل ميسور أدوات السياسة الشرعية وهدف قواعد التحصيل وهو ما أتاح له المقضي خطوات نحو التعميم 'المسكوت' عنه أو ما يمكن أن نطلق عليه 'الفراغ التشريعي'. فنجدته مثلاً في بعض المواضع يتحدث عن 'التجدي العسكرية'، وإجراءات السلامة والأمن (١٤٦). كما تحدث عن تقييم كفاءات لاتباع ووضع بنوداً مماثلة فيها مثل الخبرات والمهارات الخاصة واللغات التي يجيدها .. الخ (١٤٧). وكان يمكن للمؤلف أن يضيف الكثير

لو وظف سماج الأصول والسياسة التشريعية لمحاولة معرفة أبعاد أكثر وأعمق في الجانب الإداري.

لكن سيطرة المنهج السلفي الذي يجعل من النص بمعناه الراجح مجال عمله الأساسي مثل قيدا تقريبا على إضافات كان يمكن للمؤلف أن يرسبها، وبدا هذا الأمر واضحا بقوة في معالجته لمسألة الشورى ودفاعه المستميت عن عدم وجوبها وعدم إلزاميتها مقتضياً رأه من سيقه من العرف. ناسباً أن أغلب من تعرضوا للمسألة من الفقهاء القدامى ناقشوا مسألة 'الشورى' في حق النبي (صنعوا مشروع الأعظم، والذي يعد مصدر التشريع. أما مسألة 'الشورى' فهي قضية إدارية ومؤسسية، وهي قضية مفتوحة ومن القضايا الاجتهادية التي تتأثر بطبيعة العصر، وأراء العلماء السابقين في المسألة لا تعدو أن تكون ذات طبيعة إرشادية، لكن الشورى واجبة، وقضية إلزاميتها مسألة متصلة بالواقع وفعلة.

كما أن طبيعة النظام السياسي للدولة الإسلامية هي مسألة اجتهادية مفتوحة ويمكن أن يكون العرفاء عنواناً يمثل الأمة عن طريق الانتخاب، كما يمكن أن يكون أهل الخبرة عنواناً لمجلس الخبراء. ومع توسع المشاركة الشعبية فإن من حق كل مواطن في الدولة الإسلامية أن يختار منته في المجالس السياسية وليس شرطاً أن يكون من يقوم بذلك هم العدول فقط. وينسأل المرء: كيف يدعي المؤلف إلى أن يجعل من واجب الجهاد الذي يبذل المرء فيه مهجته وحياته فربما على الأمة كلها حتى غير العدول من الظلمة والجهالة (١٤٨)؛ بينما يجعل حق اختيار ممثلهم في المجالس السياسية قاصراً على العدول فقط.

إن اعتبار النص بالمعنى الراجح هو اطلالة الفقه على العالم وتوابعه يجب عن المنهج انغلاقه الحقيقية له، علاقه صحيحة جذبه بين النص والواقع، لذا فالواقع يمثل أحد المصادر المهمة التي يمكن للفقيه أو المحدث أن ينطلق منها نحو النص عبر آلية الاجتهاد فتخرج أفاق حقيقية في الاجتهاد السياسي والإداري.

رابعاً، خلاصة عامة

يبقى نقول: إن كتاب 'العمدة' هو لأهم فيما كتبه المؤلف، وقسمته الحقيقية في كونه أسس لروية جهادية قد يجتذب قطاعات أو جماعات جهادية للإقادة منه. والكتاب في هذا يختلف عن كتاب الجامع فكتاب العمدة مثل انساقاً مع التيار الفقهي الإسلامي السني كما مثل تواضعاً معه. أما الجامع فمثل انفضالاً عن هذا التيار. وسعى لبناء أسس جديدة في العقيدة والفقه تقع ضمن ما أطلقنا عليه 'اكتشاف الحق'. وهي حالة تغير عن نفسية تحمل رؤية خلاصية للعالم عادة ما يكون إنتاجها العقدي وتفهي لا نصب له من الحياة أو الانتشار.

فكتاب 'العمدة' في إعداد العمدة، تم تأليفه قبل تأليف كتاب 'الجامع' في طلب العلم 'شريفاً' ومن الواضح أن مصنف 'العمدة' كتب قبل أن يتفصل عبد القادر بن العزيز عن تنظيم الجهاد سبب ما اعتبره استعجالاً لمواجهة مع النظام وتقصيراً قادحاً من جانب التنظيم عقب اكتشاف تنظيم 'الفتح' من جانب السلطة المصرية عام ١٩٩٢. ويتضح في كتاب العمدة غلبة الروح العميلة تفهية التي تناقض العلاقة الجهادية داخل معسكر التدريب في أفغانستان، بينما تراجع الروح التي توسس لأحكام الكفر والإيمان، ونقد السلف والمعاصرين في مسألة التكفير وقواعدها، لكن يبقى الكتاب والمرجع الأساسي الذي يعبر عن أفكار المؤلف هو 'الجامع' في طلب العلم 'الشريف' بينما يمثل 'العمدة' في إعداد العمدة هامساً عليه، أو جزءاً منه. فالأصل لفهم تفكير مؤلف هو كتاب 'الجامع'، بينما يبقى العمدة فرعاً لهذا الأصل (١٤٩).

وفي التحليل النهائي، فالكتابان يعبر عن فكر مؤلف ترك التنظيم الذي كتبهما له (١٥٠١)، وهما تعبير عن الحالة الإسلامية الجهادية في الفترة الأفغانية حيث اعتبرت أفغانستان أرض المحادين التي سينطلقون منها لتغيير النظم الحاكمة في بلدانهم، كما أنهما تعبير عن الحالة الإسلامية في أوائل التسعينيات والتي شهدت مواجهة دامية ومفتوحة بين التيار الجهادي والنظم السياسية، خاصة في مصر والجزائر.

لكنه مع الفئات الفكر الجهادي نحو التحدي الخارجي ممثلاً في الولايات المتحدة، والدولة العبرية، ومع مراجعات الجماعة الإسلامية وبعض الفصائل الجهادية. يبدو أن الأفكار التي جاءت في كتابي "الجماع والعصاة" مرتبطة بالماضي أكثر من اعتبارها أساساً للمستقبل في تشكيل أفكار وأجتهادات النشأت الجهادية في المرحلة القادمة. لكن يبقى المؤلفان تعبيراً عن مرحلة مرهقة كان الفكر الجهادي يحاول فيها استكمال أدواته الفكرية والحركية، فهما أوسع وأكبر ما كتب تعبيراً عن الفكر الجهادي طوأن تاريخه كله. ويعد ما يعرض الكتابان عن مرحلة يجري الآن مجازتها، إلا أنهم ربما يثقلان إلهاماً لبعض الفصائل الجهادية ذات الضام الانتحاري الذي يعتمد دورة العنف والتكفير في مواجهة مجتمعاته ونظمه السياسية (١٥١١).

الهوامش

- (١) راجع أوران القضية رقم ٩٨/٨ حنايات عسكرية وأصلها ٩٨/٨-٦ حصر أمن دولة عليا.
- (٢) ومن بين الذين حكم عليهم بالإعدام: محمد الطواهي، وعصر فهمي حسنين وعادل عبد المنديس وثروت صلاح شعاع.
- (٣) أوراق القضية.
- (٤) تشير المعلومات إلى أن المسافرين للجهاد من أعضاء التنظيم كان يستقبلهم أحمد سلامة ميرزب المعروف باسم أبو الفرج المصري ثم يبعثون أمين الطواهي على أنه الأمير رغم أن الأمر فعلياً كان بيد القادر عبد العزيز.
- (٥) عبد العزيز الشراوي، أسباب الحكم في قضية تنظيم الجهاد، ص ٤٧٢.
- (٦) راجع عبد العزيز الشراوي، قضية تنظيم الجهاد، ص ٨٩٧.
- (٧) راجع عن تفصيلات تحرك تنظيم الجهاد بالخارج وتركه لإمارة لتنظيم: شهادة هاني السباعي لكامل الطويل على أربع حلقات في حريدة الحياة، ٩/١ - ٢٠٠٢/٩/٥.
- (٨) انظر المرجع السابق.
- (٩) انظر المرجع السابق.
- (١٠) نفس المرجع السابق.
- (١١) الفهرست أو الكشكول بعنى كتاباً يحتوي بين دفتيه مواضيع متعددة قد تكون متباينة، والجماع أشبه بذلك، إذ أراد مؤلفه أن يقدم لقارته في كل المواضيع والقضايا العفدية والأسولية والفقهية ما بعد أساساً لتجائه وخلاصه.
- (١٢) العديد من جهادة العلماء، أطلقوا على كتبهم اسم "الجماع"، وصحيح البخاري اسمه "الجماع الصحيح"، وتفسير القرطبي اسمه "الجماع لأحكام القرآن".
- (١٣) أسماها أبو حنيفة "الفقه الأكبر" لأهميتها، وأصول الدين هي مسائل العفدية بينما ما دونها فروع لها.

(١٤) لا شك أن المؤلف بذل جهداً كبيراً في جمع مادة مؤلفه الكبير، لكن نزغته لتأسيس أصول جديدة ومن قواعده جعل من هذا الجهد موضعاً للحيرة والاضطراب والتساؤل.

(١٥) شعور بعض قادة الحركات الإسلامية أنهم حاملو قوارب إنقاذ للعالم جعلهم أحياناً يخربون ليا - نظريات جديدة مفطورة عن سبب الفقه السني العام.

(١٦) وهذه الفرقة الناجية الجديدة تصبح فرقة معارضة من حيث لا تدري وليست ناحية، تأمل مثلاً تسمية "الناجون من النار"، وهم جماعة تأثرت بفكر السوفيت ونفذت عمليات اغتيال ضد عدده من المستولن والصنفين أبرزهم حسن أبو ناشا، ومحاولة اغتيال صكر، محمد أحمد.

(١٧) الإمام مالك يمثل نموذجاً قذا في ذلك، ويمكن الاستشهاد في هذا السياق بكتابه الأشهر الموطأ. ومن يريد التعقيد في تأسيس قواعد وأصول الفقه الإسلامي راجع محمد بلتاجي، **مناهج التشريع الإسلامي في القرن الثاني الهجري**، رسالة دكتوراه، منشورة (مجلدان) المملكة العربية السعودية، لجنة البحوث والتأليف والترجمة والنشر ١٣٩٧هـ-١٩٧٧.

(١٨) ولأمر أمانا سبب الدعوة الإسلامية التي تقوم على الحوار والفاعل أساس انطلاقة الإسلام الأولى من مكة، ولم يكن أمر الانشغال بإصدار الأحكام على الناس موضوعاً بشر اهتمام علماء الأمة رفقائها في المرحلة الأولى. وكان الضاع السلطوي منوالياً بقوة في العلامة بين الدولة والامة. وهذا استنجان الناس على عفافهم لم تعرف إلا في ظل سطوة المعتزلة على الدولة العباسية في عهد الأمين والمأمون والمعتصم أي عيسى عرف باسم مسأته خلق القرآن.

(١٩) العبد من اشعلوا بالفلسفة الإسلامية حتى الفجر الرازي انتهى به الحال إلى الندم، والأسف حيث شعروا أن الفلسفة وعدل الكلام لم يؤدهم إلا حيرة واضطراباً، فتمسوا أن لو بقوا على عقده الناس البسطاء. راجع مثلاً شرح العقيدة الضحاوية لابن أبي العز.

(٢٠) مثل تعدد الفرق الإسلامية التي تأثرت بالفلسفة اليونانية خطأ كبيراً على النسق المعرفي سني، وكان تعمق عميقة السنة في تناول القضاء الملعون جزءاً من الرد على الفرق الخارجة من أجماع أهل السنة. ولم تدع الفرق الكلامية سناً إلا وحاضرت فيه، من هنا كان رد علماء أهل السنة عليهم، لذا يجب أن يفهم أن ردود أهل السنة هي في سياق الدفاع وليست لتأسيس أصول موعدة في آياتهم.

(٢١) مثلاً قضية الخروج على الحاكم - هي تقديراً - ليست من قضايا الاعتقاد، فهي قضية عملية بالأساس، لكن أهل السنة فسروها في كتب العقيدة عندهم رداً على الخوارج الذين يقولون بالخروج سلفاً بائق والباطل على الإمام، وهم خرجوا على علي بن أبي طالب (رض)، فأراد أهل السنة أن يخرجوا رداً عنهم أن الخروج لا يكون على أئمة الحق العادلين، وإنما يكون بشرؤحه على الأئمة المبدين الظالمين. وكذا مسألة الموقف من الصحابة وغيرها من المسائل التي هي أدخل في باب الفقه ونسبت من قضايا العقيدة ذات الطابع العلمي الحصري. ولا بد من الاعتراض أن إدخال أهل السنة لتفسير مثل الاستحلال والمجود، والنسب العملي والعقدى، والشرك كسلاً لم اعتقاداً، هي منغسرات هي عية الأئمة حتى لا يفتتح باب تكفير المسلمين على معارضة كما نعت الملائك.

(٢٢) وربما يكون قد صحيحاً بالنسبة للشباب لتجاهد في أفغانستان حيث توجد معسكرات تدريب، وحث دهب الداهيون لتجهاد، لكنه في الهيئة العادية حيث يعيش الناس في مجتمعاتهم فيه لا يمكن اختزال المرء أو الإنسان في وظيفة واحدة هي الصراع العسكري العسوي مع أنظمة بلدانه الساسة. أفلا يفترض أن هؤلاء الناس يتحملون مسؤوليات اجتماعية هي واحات دينية أيضاً مثل القيام على أمور معاشهم وأولادهم... إلخ، أنها مهمة شديدة في تقديراً، أن نخزن حياة الناس في بلاد المسلمين في استشارهم للواجبة مع نظمهم السياسية لتغييرها.

(٢٣) راجع في تفصيل هذه القاعدة: ابن القيم في كتابه إعلام الموقعين. وراجع أيضاً شرح مجلة

(٢٤٤) راجع كمال السعيد حبيب. الحركة الإسلامية من المواجهة إلى المراجعة القاهرة مكتبة صدوي، ٢٠٠٢. وراجع في مفهوم القرار السياسي، حامد ربيع. نظرية القرار السياسي. مذكرات غمر منشورة لفضيلة بكالوريوس العلوم السياسية.

(٢٤٥) راجع: ابن القيم، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، حيث يعرف السيادة بأنها الحالة التي يكون الناس معها أقرب إلى الصلاح منهم إلى الفساد وحتى لو لم ينص على ذلك نص أو ينزل بذلك وحى. فالسياسة ليست هي النص ولكن السياسة هي عدم مخالفة النص. . . وفرق كبير بين الأمرين، فكل نص له فضاء، الواسع الذي يمنح للمجتهد قدرة البيا. والاجتهاد دون أن يخالفه.

(٢٤٦) من أكبر الأخطاء، التي يقع فيها الإسلاميون هي توسع علم العقيدة ليمند إلى تناقض ليست منه. فتسببه الشيء. إلى العقيدة لزمه بأحكام العقيدة لقطعية وهو ليس منها. ومن المؤكد أن دخول الانتخابات هو من المسائل الاجتهادية والا ما كان اختلف فيها الفقهاء. . . والأمة لا تتجمع على ضلالة واختلافها لا يخرج عن الصواب. وراجع. كمال السعيد حبيب، الحركة الإسلامية من المواجهة إلى المراجعة، مراجعة بعض المقولات السائدة لديها. الحركة الإسلامية نحو وعى جديد، ص ٨٩ وما بعدها.

(٢٤٧) بدأ شكري نأسس فواعده الجديدة باعادة بناء الأسس الشرعية على الاسلاء واليمان والكفر وانظم والفن والمهمل. . . ورفق هذا التأسس الجديد اعبر ما سببه إليه من العلف - مثلا ولا وجهلا. . . واعتمد في هذا الأمر فواعده الخواج خاصة الأزارقة. راجع في دراسته وائده: كمال السعيد حبيب، جماعة التكفير والهجرة، دراسة في النشأة والتطور، الوسطية، السنة الأولى، العدد الأول، من ص ٦٤، ٧٢.

(٢٤٨) لم يعتبر المؤلف ولو في مسألة واحدة من كتابه أنها خلافية، فهي إما مجمع عليها أو أن الحق في جانبها باعتبار فونه هو الراجح. . . إنه يعسر الخلاف في الفرعيات إما خطأ أو سؤا. . . وهي السبعينات اعتبرت كثير من التجمعات الإسلامية أن النظم خارجة، يتوسعون في التحريم كما فعل المؤلف، وهو ما دفع قطاعات واسعة لتزعم وضايقها بأعمالها وتزعم التعظيم وتزعم دخول الجنة، تكون زبوس هذه التجمعات اكتشفت خطأ هذا الفكر. . . وهي بعض أصابع الندم على تأسيسها لفقه المفاخرة واشتقاق.

(٢٤٩) من العلماء الذين انتقدهم المؤلف في مسألة الحكم والحاكم ابن تسيمة، وابن القيم، والقرطبي، ومحمد قطب، وابن باز وابن عثيمين ومحمد نعم ناسين وغيرهم كثيرين. هؤلاء العلماء فرقوا بين الحكم والحاكم في جانبه العملي والاعتقادي. . . فمن يحكم أو يحاكم ليهي مع احترام الشرع بخلاف من يحكم أو يحاكم لا اعتقاد ان شرع غير الله أفضل من شرع الله. وتكاد تكون هذه المسألة محل إجماع عند أهل السنة لكن المؤلف يخالفهم جميعا.

(٣٠٠) لم يؤسس علما، لسنة فواعده مثل التعريف بين الكفر العملي والاعتقادي أو بين الكفر الأصغر والكبير أو بين كفر النوع وكفر العين وإحاطتها تكفير العين بشرطه وصريح. . . لم يؤسسوا ذلك معناه بل هو تعبير عن شقراطية فقهية وعلمية وسطية لا تدع بذهب الخواج المتكبرين بنوعان ولا مذهب المرجنة الذين يقولون لا بصر مع الإيمان تعصبية. . . وهذه تعاليد علمية راسخة أصبحت فواعده. والتفاعدة هي حيلة استفراء للحزبيات ومن تم لها حجة أكبر وأقوى من حجة النص الجزئي.

(٣١٠) وفق الفواعده التي صاغها المؤلف فان الذين لا يلبسونها إما كفارا أو اتقون. وهذا فكر خو رجى أشبه بفكر الخواج فديما وفكر جماعة التكفير، والشوق والتبين، والذين يقعدون القرائن ويضعون الأسس الدقيقة لمواصفات الفرقة الناجية، هم فرقة في الواقع، وبنوا فرق جديدة أو قفده أو

www.alkottob.com

مفاهيم جديدة تطبقها على المجتمعات الإسلامية بقصد تهديد مصداقيتها للإسلام بعكس خروجها على فوعد العلم والنطق وقواعد العقل والسنة داتها. . وهو يدخل ضمن حالة نفسه وعصبية أكثر من تعصبا عن حالة علمية معرفية.

(٢٢) أي يمكنك أن تقول: "فلان كافر" وصفاً لا حكماً، أي أنه فعل كفراً، فعله ولا هو نفسه. ومن ثم

لا يترتب على هذا الوصف نتائج تهديد وجوده وحسنه مثل إسقاط ولايته، وزواجه ... الخ .

(٢٣) عتمة الفكر الجهادي بشكل أساسي على فتاوى ابن تيمية في المرتدين من نهي الزكاة، وأخواراج، والضوائف المستتجة عن الشرائع. وهذه لطوائف تقاوت لتعود، لكن أفرادها المعينين لا يكفرون. راجع مثلاً: محمد عبد السلام، الفريضة الغائبة. وراجع: مجموع الفتاوى لابن تيمية ج٢٨ .

(٢٤) انجازفة بنومسح الحكم بالتفكير على المسلمين هو منهج خوارجي قطعاً، لكن التصرح من التكفير وعدم التوسيع في الحكم به على عمدة المسلمين هو منهج أهل السنة الذين لا يكفرون مسلماً بذنب ما لم يستحلّه .

(٢٥) عبرنا عن الفضايا "الإشكالية" لأن المؤلف يؤسس لها مدارقاً في ذلك التبنار العام لعلماء . ومن ثم فهي قضايا موضع نظر وتردد وتفكير ولم تستقر بعد.

(٢٦) منها سنة حطلة على الجماعة الإسلامية ورموزها سئل "خلعت فؤاد قاسم" في كتابه الرسالة الليمانية، وعامة عبد الماجد وعصام، ذباله في كتابهما "القول القاطع"، وإخوان نسلمون مثل النهضبي، والسلفيون كالألباني وابن باز وغيرهم.

(٢٧) وصف المؤلف النخبة الشرعية لجماعة الجهاد التي أقوت كتابه بأنها غير مؤهلة لذلك. راجع المقدمة.

(٢٨) راجع: مقدمة الطبعة الثانية لكتاب الجامع في طلب العلم الشريف .

(٢٩) الجامع، ص١٦٦ .

(٣٠) الجامع، ص١٦٢ .

(٣١) وهو ما يعني أن التكفير أداء في يد المؤلف لمواجهة الواقع الذي يشعر بالعجز في مواجهته.

(٣٢) الجامع، ص١٦٣ .

(٣٣) لتبنار جهادي لا يرى المشاركة في العملية السياسية المتعلقة بالانتخابات والبرلمانات، لكنه لا يكفر من اختيار هذا المسلك من إسلاميين أو غيرهم، وبعض التيارات السلفية تعتبر المسألة شركاً لكنها لا تكفر على التعيين "نواب والتأخيين" . راجع: موقف عبد القادر بن عبد العزيز، ص١٦٦ من الجامع

(٣٤) راجع: الجامع، ص٤٢٤ .

(٣٥) الجامع، ص٤٢٤ .

(٣٦) الجامع، ص٤٥٤ .

(٣٧) الجامع، ص٤٥٩ .

(٣٨) الجامع، ص٤٦٢ . وادعاء أنهم لا يختلفون في ذلك في غير محله، إذ أن البعض يتحدث أن ضابط التمكن هو ستر العلم وذبوعه وليس إمكان الوصول إليه.

(٣٩) الجامع، ص٤٦٢ .

(٤٠) الجامع، ص٤٧١ .

(٤١) الجامع، ص٥٠٦ وما قبلها.

(٤٢) الجامع، ص٥٠٦ .

(٤٣) الجامع، ص٥١٩ . مسألة التمسك في كلام المؤلف نحو استندت على الله، ثم تكذبه لله، ثم

كفره في النهاية هو من صنع المؤلف.

(٥٤) الجامع، ص ٥٢٤.

(٥٥) الجامع، ص ٥٢٧.

(٥٦) راجع الجامع، ص ٥٤.

(٥٧) نفسه، ص ٥٤١.

(٥٨) الجامع، ص ٥٤٩.

(٥٩) الجامع، ص ٥٥٠.

(٦٠) نفسه، ص ٥٥١.

(٦١) راجع المقدمة.

(٦٢) الجامع، ص ٦٤٤.

(٦٣) الجامع، ص ٦٤٥.

(٦٤) الجامع، ص ٦٥٢.

(٦٥) نفسه، ص ٦٥٣.

(٦٦) نفسه، ص ٦٥٣.

(٦٧) نفسه، ص ٦٥٣.

(٦٨) الجامع، ص ٦٧٣.

(٦٩) نفسه، ص ٦٧٤.

(٧٠) نفسه، ص ٦٧٥.

(٧١) نفسه، ص ٦٧٦.

(٧٢) الجامع، ص ٦٨٦. ومعنى قوله لأن هذه التصرة مشال حكماً - أي من يتأسر بالقرل أو

تتعلل حكمه حكم المقاتل.

(٧٣) نفسه، ص ٦٩٤.

(٧٤) نفسه، ص ٦٩٥.

(٧٥) نفسه، ص ٧٠٤.

(٧٦) راجع في الرد المفصل على المؤلف في هذه المسألة: الشيخ حسن بلقايه حيث رد على المؤلف في ٦ حلقات كاملة بمجمة "الفجر" التي تصدرها الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا، وهو ما يعني أن نتائج جهادية سلبية تخالف المؤلف فيما ذهب إليه، وردوده قوية وسديدة وأقرب لطريقة السلف ومناهج أهلها - الأئمة.

(٧٧) مسألة التفرقة بين الكفر العملي والاعتقادي هي مسألة غاية في الأهمية ورغم ذلك نتجه المؤلف لإصالتها بل المطالبة بعدم ذكرها.

(٧٨) تنفيح المساط وتحقيضه، ومعرفة العدة ومسالكها هي من أدق وأصعب المسائل التي يواجهها الأصولي. لذا فهي عبارة أن يبحر المؤلف طائفة يحكم أخرى سبهما أكثر من ألف سنة.

(٧٩) لاحظ هنا منهج التسلسل العقلي الذي يريد المؤلف أن يصل منه إلى نتائج الحكم بالتكفير على طوائف وليس على أفراد.

(٨٠) الجامع، ص ٧٣٩.

(٨١) إننا نتحدث عن الإحيا. أو الاحتهاد الذي يحيى الناس ويأخذ بأيديهم إلى الإسلام، وليس الذي يثبت الإسلام في قلوبهم ويصرفهم عنه.

(٨٢) الجامع، ص ٨٧٥.



(٨٣) نفسه، ص ٧٨٨ .

(٨٤) نفسه، ص ٨٨٤ .

(٨٥) نفسه، ص ٨٨٣ .

(٨٦) نفسه، ص ٨٨٤ .

(٨٧) نفسه، ص ٨٨٦ .

(٨٨) نفسه، ص ٨٨٨ .

(٨٩) نفسه، ص ٩٠٤ .

(٩٠) المجموع، ص ٩٢٠ .

(٩١) نفسه، ص ٩٤٥ .

(٩٢) راجع: ما أورده المؤلف نفسه من نصوص لمخالفة من كبار العلماء في هذه المسألة وردده عليه مثل ابن القيم، الرازي، ابن تيمية، ابن أبي العز، بن باز، اللجنة الدائمة للفتوى بالسعودية، بن عثيمين، الشنقيطي، محمد قطب، الشيخ عمر عبد الرحمن، أحمد شاكر وعسرم، كلهم يفرق بين الاعتقاد والهوى في مسألة الحكم. ويرى المؤلف أنهم على خطأ. ثم عاد المؤلف بحشد لبعضهم استدلالات على كفر الحاكم بغير ما أنزل الله وكلها فيمن يعتقد وليس من ينسج هواء، وإلا كانوا متناقضين. راجع ص ٤٩٤ وما بعدها وما قبلها

(٩٣) المجموع، ص ١٠١٤ .

(٩٤) نفسه ص ١٠١٥ .

(٩٥) نفسه ص ١٠١٩ .

(٩٦) الجامع، ص ١٠٢٢ .

(٩٧) هذه تقديراتنا ومتابعتنا للتطور الفكري للعائلة الجهادية، ونظير أن العلاقة مع العالم خاصة العوالم الخارجية غير المسلمة ووقوف منها هي التي تتمثل مركز الاهتمام الفكري للتيارات الجهادية. (٩٨) أي ما يعتمد عليه، وألف كثير من العلماء السابقين كتاباً في الفقه بعنوان "العمدة" مثل كتاب "العمدة في الفقه الحنبلي" وغيره.

(٩٩) راجع: ص ٤ "تفرقت على أن أصول هذه الرسالة بما يؤدي عرض بحث مساندة إعداد العمدة وعرض كتابة رسالة إلى معسكرات التدريب الإسلامي، خاصة وأن التدريب جزء أساسي من الإعداد".

(١٠٠) أي سقوط فرض الجهاد بعد القدرة.

(١٠١) في قوله تعالى: (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة)، الأفعال. تقوية هنا هي القوة المادية من مختلف الأسلحة والتدريب عليها. راجع: العمدة، ص ٢٤ .

(١٠٢) العمدة، ص ٢٦ .

(١٠٣) بحث الجهاد على المرء في حالة معينة له تدريب على السلاح المستخدم في حماية النفس وتدريبها زوجها أو معارمها أو امرأة أجنبية. عمدة، ص ٣٠ .

(١٠٤) نفس المرجع، ص ٤٦ .

(١٠٥) وعمدة المؤلف في هذه المسائل هو حديث "غزوة مزنة" حيث أخذ الراية زيد فأصيب، ثم أخذها عبد الله بن ربيعة فأصيب، ثم أخذها خالد بن الوليد من غير إمرة ففتح الله عليه، وقد أضعف المسلمون على إمارة خالد لهم. وكان الإمام - النبي - في المدينة ولم يكن حاضرًا.

(١٠٦) عمدة، ص ٦٧ .

(١٠٧) العمدة، ص ٧٧ .

(١٠٨) العمدة، ص ٨٦ وما بعدها .

(١٠٩) العدة ص ٨٩ وما بعدها

(١١٠) العدة ص ٩٢

(١١١) العدة ص ٩٨

(١١٢) العدة ص ٩٩

(١١٣) العدة ص ١١٥

(١١٤) نفسه ص ١١٦

(١١٥) نفسه ص ١١٩

(١١٦) نفسه ص ١٢١

(١١٧) نفسه ص ١٣٢ وما قبلها

(١١٨) نفسه ص ١٣٣

(١١٩) العدة ص ١٤٤

(١٢٠) العدة ص ١٤٦. ولمرة الأولى . . . يتحدث المؤلف عن المسكوت عنه، أي المساح الذي لم ينص عليه وهو جوهر السياسة الشرعية، فمجال عمل السياسة الشرعية هو الاجتهاد في المسكوت عنه وليس المتوخى عليه، لأنه لا اجتهاد مع النص القطعي.

(١٢١) نفسه ص ١٥١

(١٢٢) نفسه ص ١٦٧

(١٢٣) نفسه ص ١٨٣

(١٢٤) يرى المؤلف أن العقيدة الجهادية القتالية هي التي تقابل تعصبية في التحليل الحضري. وكما تعصب العصبية بالتدريج كذلك العقيدة الجهادية القتالية. ص ٢٢٩ .

(١٢٥) ص ٢٣٩

(١٢٦) ص ٢٤٢

(١٢٧) ص ٢٥٠

(١٢٨) ص ٢٥٣

(١٢٩) ص ٢٦٠

(١٣٠) العدة ص ٢٧١

(١٣١) نفسه ملحق (٢) في الكتاب، حيث جعل الإعتدال الأمانى للجهاد ملحق (١)

(١٣٢) نفسه ص ٢٨٤

(١٣٣) نفسه ص ٢٨٨

(١٣٤) نفسه ص ٢٨٩

(١٣٥) نفسه ص ٢٩٠

(١٣٦) ص ٢٩٧

(١٣٧) ص ٣٠٣

(١٣٨) ص ٣٠٤

(١٣٩) ص ٣٠٦

(١٤٠) ص ٣٠٨

(١٤١) ص ٣١٩

(١٤٢) ص ٣٢١

(١٤٣) ص ٣٣٥ - ٣٣٧

- (١٤٤) العمدة، ص ٣٥٨ .
- (١٤٥) صحت الله عليهم الإخلاص والصبير والدماء والنوكل الأمانة والصدق والإحسان، وحق الأمر عليهم السمع والطاعة والتسليم للأمر ونوحيه، وحق بعضهم مثل الاستئذان - وعدم الإطراء في المرح، لأن يجب لغرض ما يجب لنفسه العمدة، ص ٣٣٩ .
- (١٤٦) ص ٣٣٩ .
- (١٤٧) العمدة، ص ٣١ .
- (١٤٨) لا يشترط المؤلف للجهاد العلم أو العدالة.
- (١٤٩) ولا يحمل هذا من قبسة "العمدة في إعداد العدة" .. فهو في نظرنا من حيث قيمته العلمية أهم، أما بالنسبة للمؤلف فهو فرح لما انتهت إليه أفكار المؤلف في كتابه "المصاحف في طلب العلم الشريف".
- (١٥٠) ترك عبد القادر بن العزيز تنظيم الجهاد بشكل تام فبطل عدم ١٩٩٤ بقبيل ربما خلال أعاءه ١٩٩٣ .
- (١٥١) تمثل لحظة الأمر بكسة الراية على العالم الإسلامي والتي بعصفها الإسلاميون الجهاديون بأنها حملة صليبية على العالم الإسلامي كما تمثل الحملة الصهيونية على فلسطين بالذات مصدراً للتعود في تفسير أوقوت الفكر الجهادي بعد عدم ١٩٩٨ والذي شهد ميلاد "مجبهة العالمة لقتال اليهود والصليبيين" . راجع مثلاً كتاب الحملة الصليبية، الذي ألفه فقيه حلبجي، يمر فيه لعمليات سبتمبر ويعتبر التوليات المتحدة دار حرب. وعن الكتاب راجع: حريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠٣/٥/١٣ . وعن الموضوع راجع في الشرق الأوسط أيضاً، أن ما به "علي بن الرحمن المنقحس الغامدي أحد القتلويين في تفجيرات الرياض على الانترنت حيث قال: إنما وحدنا هدفنا وجمعت جهودنا ضد الصليبيين فنضعها في بنيات الطريق ولكننا سنذوق عن انفسنا". وأكد أنه ضد توجيه أي عمليات تستهدف المسلمين مهما كان السبب، بتاريخ ٢٠٠٣/٥/١٤ .

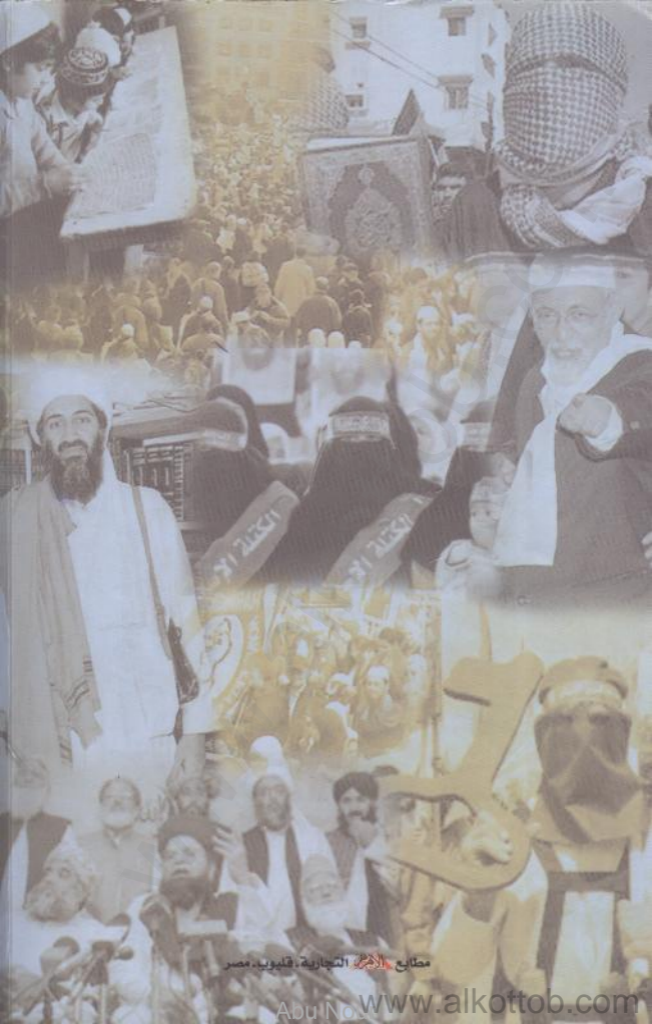


www.alkottob.com

www.alkottob.com

المشاركون في الدليل (وفقاً للترتيب الأبجدي)

- إبراهيم النجار** : باحث في العلوم السياسية و الاختصاص السياسي
- د. السيد عوض عثمان** : خبير في الشؤون العربية
- ضياء رشوان** : رئيس وحدة النظم السياسية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية
- عبد الحليم غزالي** : مرسل الأهرام في تركيا ومختص في شؤون تركيا ووسط آسيا
- د. عماد جاد** : رئيس تحرير شهرية مختارات إسرائيل وخبير بوحدة العلاقات الدولية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية
- د. عمار علي حسن** : مدير مركز بحوث ودراسات السوق الأوسط، وكالة أنباء الشرق الأوسط
- د. كمال حبيب** : باحث متخصص في شؤون الحركات الإسلامية
- مجني صبحي** : رئيس تحرير فصلية أحوال معاصرة وخبير بوحدة الدراسات الاقتصادية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية
- د. محمد سعد أبو عامود** : استاذ العلوم السياسية بكلية التجارة، جامعة طنطا
- محمد صلاح** : مدير مكتب جريدة الحياة بالقاهرة وخبير في شؤون الحركات الإسلامية
- محمد فايز فرحات** : باحث بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، متخصص في الشؤون الاسيوية
- د. محمد عبد السلام** : رئيس تحرير شهرية 'ملف الأهرام' لاستراتيجي وخبير بوحدة الدراسات العسكرية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية
- د. مصطفى محمود منجود** : استاذ الفكر السياسي بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة
- هانى وسلان** : خبير بوحدة الشؤون العربية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية
متخصص في الشؤون السودانية



مطابع **البحر** التجارية، قليوب، مصر